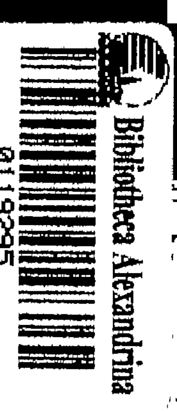
مذكرات

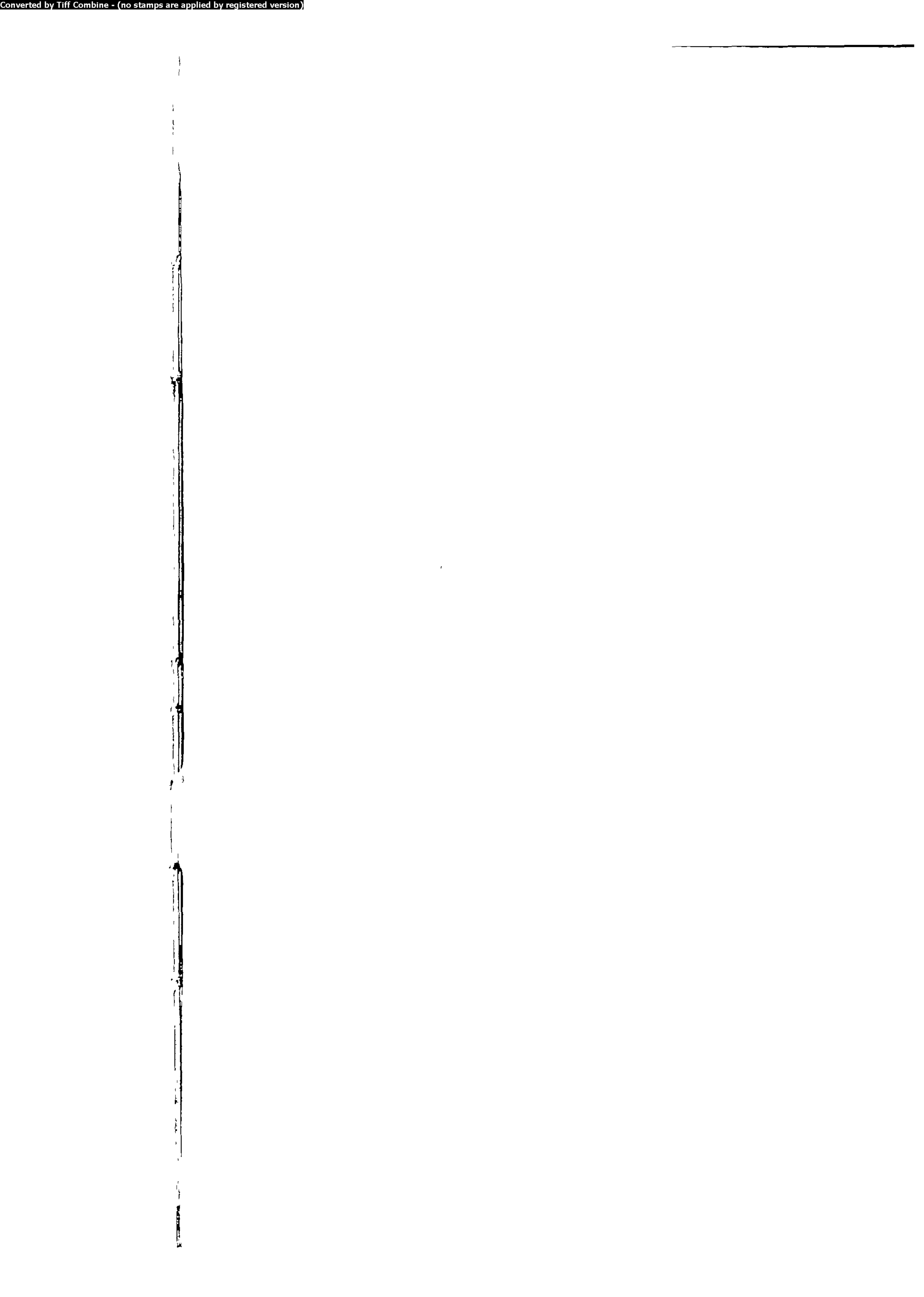
سعد زغلول

الجزء الأول

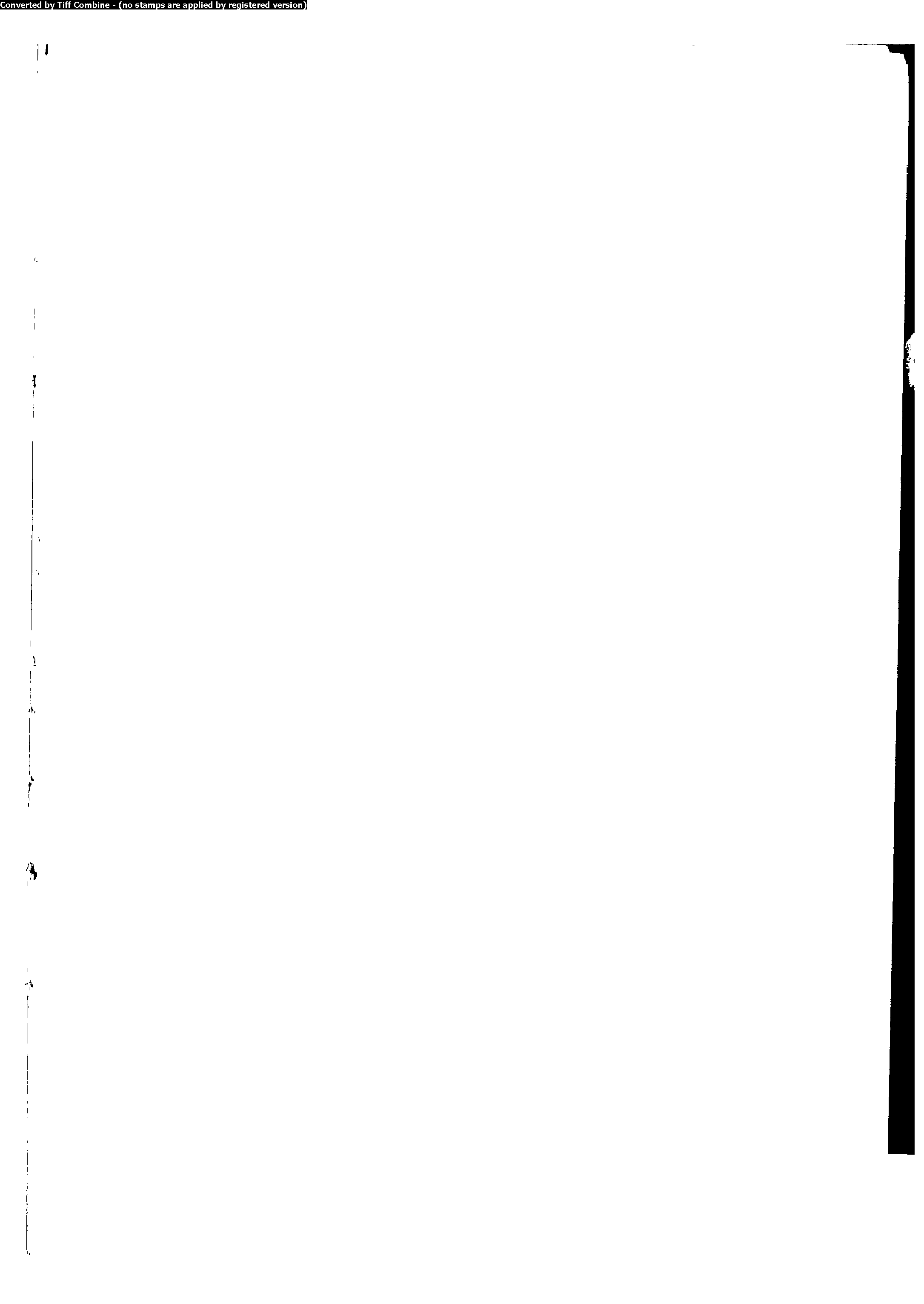


مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الهيئة المصرية العامة للكتاب



مذكرات سعد زغلول



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات سعد زغلول

الجزء الأول

تحقيق
د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٧

اشترك فى قراءة الكراسات :

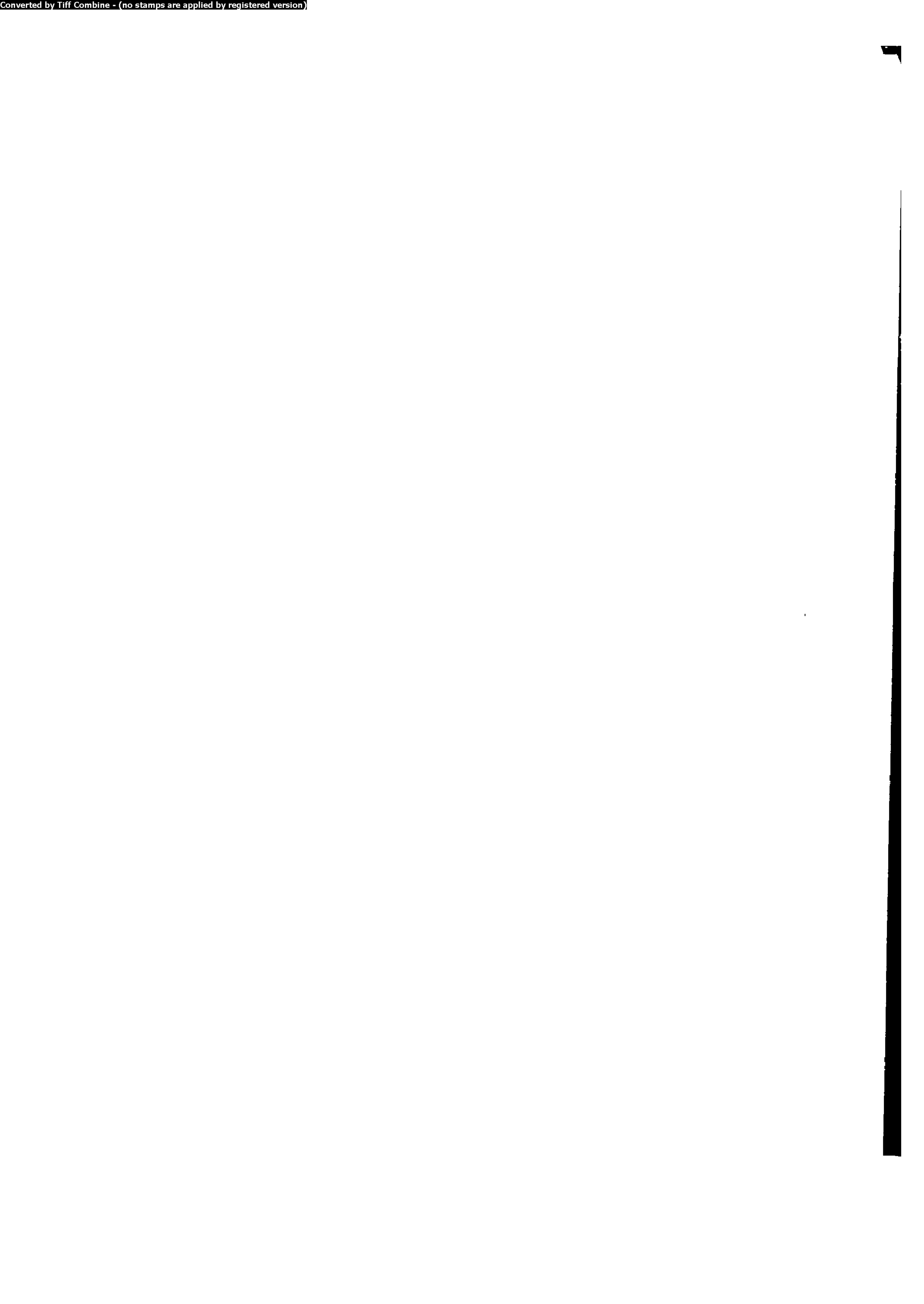
سامى عزيز
رمزى ميخائيل
محمد حجازى
إيزيس راغب
نبيلة الدسوقى

الإخـــراج الفنى : إنعـــام صـــالح

ويل لى من الذين يطالعون
من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)



تقديم

١

مذكرات سعد زغلول

عندما دعانى الصديق المرحوم صلاح عبد الصبور ، الشاعر المعروف ، ورئيس هيئة الكتاب ، فى صيف عام ١٩٨٠ ، ليعرض على تحقيق مذكرات سعد زغلول ، أجفلت ، واعتذرت لأول وهلة ، فقد سبق لى الاطلاع على هذا المذكرات أثناء إعداد دراسة لى عنها ، دراسة كنت بسبيل الاشتراك بها فى المؤتمر العلمى الثانى لسمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بكلية آداب عين شمس ـ الذى تقرر عقده فى قصر الزعفران فى الفترة من ٧ - ١٢ مايو ١٩٧٧ عن « وثائق تاريخ العرب الحديث » ، وكانت الدراسة عن « أهمية المذكرات السياسية فى دراسة تاريخ مصر المعاصر » ـ وقد أتيح لى فيما بعد ، توسيع هذه الدراسة واصدارها فى كتاب بعنوان : « مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر « ١٨٩١ - ١٩٨١ » صدر فى عام ١٩٨٤ .

وقد ثبت لى من اطلاعى على هذه المذكرات ، أن الاضطلاع بتحقيقها هو عبء كبير يحتاج الى جهود شاقة للغاية ، وصبر جميل ، ووقت طويل يستغرق سنوات . فقد كتب سعد زغلول هذه المذكرات لنفسه فقط ، وليفرغ فيها شحناته من الانفعال اليومى ، سواء كان هذا الانفعال فى صورة قلق أو غضب ، أو خوف أو أمل ، أو حزن أو فرح إلى آخره ـ وبمعنى أدق أن المذكرات كانت عبارة عن « مونولوج » يومى بين سعد زغلول ونفسه ، يُسر إليها بأدق خلجات شعوره فى أمان تام ، واطمئنان تام إلى كتمان السر ، كمايُسر الإنسان بمتاعبه إلى صديق عزيز ، وخل وفى ، يأتمنه على أدق أسراره .

ومن هنا لم يكن سعد زغلول فى حاجة إلى أن يكتب بخط واضح يقرؤه الغير ، لأنه كان يكتب لنفسه ، وكان هو القارىء الوحيد ! . وفى الوقت نفسه كان خط سعد زغلول يختلف رداءةوحسنا حسب حالته النفسية ، وحسب ظروف الكتابة ، من حيث ضيق الوقت أو فسحته ، وأيضا حسب نوع « الريشة » التى كان يكتب بها ! والورق الذى يكتب عليه ـ إلى آخر هذه العوامل ، التى كان على القارىء أن يدفع ثمنها غاليا إذا أراد البحث عن معلومة تتضمنها المذكرات ! .

وبطبيعة الحال فان الحال يتحول إلى محنة حقيقية إذا كان على الباحث أن يحقق المذكرات ! ، لا أن يختار منها بعض النصوص التى تدعم بحثه . ففى الحالة الأولى يستطيع الباحث ـ ولا غبار عليه ـ أن يستخلص المعنى العام الذى تحقق لديه صحته من النص ، دون حاجة إلى ايراده مقتبسا (أى بين علامات التنصيص) إذا كانت هناك كلمات كثيرة فى النص تتعذر قراءتها ـ وهذا ما لجأ إليه جميع الذين رجعوا إلى المذكرات ، فقد اقتبسوا منها النصوص التى أمكنهم قراءتها ، وأسقطوا ماتعذرت قراءته من النصوص الأخرى .

أما فى الحالة الثانية ، فان على محقق المذكرات أن يقرأ كل كلمة وكل حرف ، مهما كلفه من عناء ، ولا مفر من ذلك ! . وأكثر من ذلك أنه « يجب » أن يقرأ كل الكلمات والحروف ، حتى لا يقدم للقارىء صفحات « مجوفة » حافلة بالفراغات البيضاء ، متذرعا بعدم إمكان قراءتها ، فيبدو عمله مشوها . ومثل هذا الواجب ـ فى ظل حالة خط سعد زغلول التى ذكرتها ـ يعتبر عسير الأداء لحد بعيد ، مهما نال من وقت وصبر وتضحيات .

لهذا السبب ، ولما كنت كثير الأعباء ، موزعا بين واجباتى الجامعية وأبحاثى التاريخية وكتاباتى السياسية ، فقد رأيت أن هـذه المهمة قـد تكلفنى بما لاأطيق ، ومن هنا كان اعتذارى عن عدم القبول .

على أن المرحـوم صلاح عبـد الصبور ـ يسـانده الصـديق لمعى المطيعى ـ عزفا على نغمة العمل الوطنى ، التى يعرفان تقديرها عندى وتأثيرها علىّ ، فقد أبديا أن تحقيق مذكرات سعد زغلول لا يعد عملا علميا فحسب ، وإنما هو عمل وطنى أيضا . وأنهما يخشيان من سقوط هذا العمل فى أيد غير أمينة ، فيتعرض للتشويه . وقد كان فى هـذه الحجة ما أنهى معارضتى وأقنعنى بالقبول .

فتاريخ الزعامات السياسية تاريخ حساس للشعوب ، ويتطلب أمانة فائقة ، واستقامة فى الاتجاه الوطنى ، واستنارة فى الفكر والمنهج ، وفهم لحركة التاريخ وقوانينه ، لأن الزعيم السياسى إنما هو نتاج عصره بكل ظروفه وإمكانياته ، والحكم على الزعيم السياسى لا يكون بمنأى عن هذا العصر والظروف والإمكانيات ، فالبطولة هنا ليست بطولـة مطلقة أو إلهية ، وإنما هى بطولة بشرية . وهذه البطولة البشرية تتمثل فى حسن استخدام الإمكانيـات والظروف ، وعـدم التفريط . وهى ليست منفصلة عن الشعب ، إنما مرتبطة به ، تعمل له وتعمل به . فاذا

لم تُفهم هذه الأسس عند كتابة تاريخ الزعامة السياسية ، أو عند تناولها ، خرجت صورتها مشوهة ، لا لعيب في الشخصية ، وإنما لعيب في الباحث !

وقد تعرض تاريخ سعد زغلول لتشويه كثير من خصومه السياسيين ، ومن بعض الباحثين على حد سواء ! . ففي الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى ، تعرض سعد زغلول لهجوم كل من الخديو عباس والحزب الوطني في عهد زعيميه مصطفى كامل ومحمد فريد على السواء . وفي الفترة التالية للحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ كان الهجوم من الملك فؤاد ومن حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني وحزب الاتحاد .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبسبب الخصومة الشديدة التي نشبت بينها وبين الوفد ، تهيأت الظروف مرة أخرى لتشويه زعماء الوفد ، وعلى رأسهم سعد زغلول ومصطفى النحاس ، حتى أصبح الطعن في الوفد وزعمائه وسيلة للتقرب من الحكم ونوال رضى السلطة . وقد تورطت بعض الجامعات في هذا الاثم ، فأخذت تدعم إدعاءات الثورة بأبحاث علمية تلبس مسوح العلم ، وهي منه براء .

وفي تلك الظروف ظهرت سلسلة الكتب الجامعية سيئة السمعة عن ثورة ٢٣ يوليو ، لتدرس في الجامعات في إطار « المقرر القومي » . فقد أقر المجلس الأعلى للجامعات في يوليو ١٩٦٢ برنامجا للدراسة يقوم على تدريس مادة تعرف باسم « المجتمع العربي » ، في السنة الإعدادية أو السنة الأولى بالكليات التي ليس بها سنة اعدادية ، ثم مادة « ثورة ٢٣ يوليو » لتدرس بالسنة الأولى أو السنة الثانية بالكليات التي ليس بها سنة إعدادية ، ثم مادة « الاشتراكية العربية » للتدريس بالسنة الثانية أو السنة الثالثة بالكليات التي ليس بها سنة اعدادية . على أن تشرف

على دراسة المقررات الثلاثة الأولى فى كل جامعة لجنة يؤلفها مجلس الجامعة .

ومن خلال تدريس مادة ثورة ٢٣ يوليو جرى تزييف تاريخ مصر فى فترة ما قبل الثورة ، وتشويه صورة الوفد وزعمائه ، وابراز السلبيات ، وأكثر من ذلك تحميل الوفد مسئولية هذه السلبيات ، بدلا من تحميل القصر الذى هو المسئول الحقيقى ! . وتجوهلت شخصيات الوفد تجاهلا تاما ، وأسدل ستار كثيف على نضالهم فى سبيل وطنهم ـ الأمر الذى أدى الى تكوين جيل بل أجيال ، قرأت تاريخ وطنها مشوها ، ولم تعرف من أمجاد هذا التاريخ الا أمجاد ثورة ٢٣ يوليو ! ، ولم تقرأ أخطاءها الا فى صورة انجازات وايجابيات . وكانت هذه من أكبر عمليات تزييف تاريخ مصر على مدى العهود وتعاقب العصور .

وقد كان أسوأ من ذلك بكثير تجاوز هذا التزوير الكتب الدراسية ، سواء على المستوى الجامعى أو المدرسى ، الى ميدان البحث العلمى التاريخى ، الذى يفترض فيه الموضوعية والتجرد من الهوى ، والتحرر من الضغوط ، والترفع عن الأطماع . فقد انساق لذلك بعض الباحثين فى علم التاريخ ببعض الجامعات ، وقدموا دراسات تاريخية شوهت الحقائق التاريخية ، وزيفت تاريخ زعماء الحقبة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو ، متجاهلين بذلك منهج البحث العلمى التاريخى الذى يعصم الباحث من الخطأ ، تحت ستار مقاومة عبادة البطولة ! ، مع أن مثل هذه المقاومة تكون عادة بالحقائق التاريخية ، وليست على حساب الحقائق التاريخية ! .

ومن حسن الحظ أن نجا بعض الباحثين والعلماء من هذا الانحراف فى التيار بفضل استقامة الاتجاه الوطنى ، والالتزام بالموضوعية والمنهج العلمى . ولست أدرى هل هو من قبيل الصدفة أن

يكون هذا الفريق من بين اليسار الوطنى ؟ . فلم يساير الدكتور محمد أنيس ، أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، تيار الهجوم على الوفد وزعمائه ، وأكثر من ذلك أنه ، من خلال كتاباته السياسية ، كان منصفا للوفد وزعمائه ـ خصوصا سعد زغلول ومصطفى النحاس .

وقد رافقه صاحب هذا القلم ، من منطلق الدراسة التاريخية والحقائق المجردة ، حين صدرت دراستى عن « تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ » ـ التى نلت بها درجة الماجستير فى الآداب ـ فى كتاب صدر عن هيئة الكتاب ، وكانت أول دراسة جامعية فى عهد ثورة ٢٣ يوليو تنصف الوفد ، وتتعارض فى ذلك مع كل ما صدر فى عهد الثورة من تاريخ هذه الحقبة .

ولست أدرى هل هو من قبيل الصدفة أيضا أن يكون صدور هذه الدراسة فى عهد رئيسين فاضلين لهيئة الكتاب ينتميان لليسار الوطنى هما : الصديق المفكر محمود أمين العالم ، والدكتور عبد العظيم أنيس ـ إذ صدرت الدراسة فى عام ١٩٦٨ . ولعلها صدفة كذلك أن اعداد هذه الدراسة كان تحت اشراف أستاذ يسارى هو الدكتور محمد أنيس نفسه ، وإن كنت أسارع ـ للأمانة والتاريخ ـ فأعلن أننى أتحمل وحدى مسئولية كل ما بها من حقائق تاريخية وآراء ، معترفا بأننى لم أكن فى حاجة الى توجيه فى هذا الاتجاه أو تأثير من الأستاذ المشرف ، بل لعل التأثير من جانبى كان أقوى ، بحكم امتلاكى الأدلة التاريخية المستندة الى الوثائق الدامغة ، ويبقى له الفضل فى أنه لم يقف فى وجه اتجاهاتى الفكرية وعقائدى ـ كما كان يفعل بعض الأساتذة ـ ربما لأنها كانت نفس الاتجاهات والعقائد تقريبا ! .

لذلك يسرنى أن أنتهز هذه الفرصة لأحيى شجاعة كل من محمود أمين العالم والدكتور عبد العظيم أنيس ، اللذين صدرت فى عهد

رئـاستهما لهيئـة الكتاب أول دراسـة تاريخيـة جامعيـة تنصف الـوفـد وزعمائه ، وتقف ضد التزييف الـذى كانت تمـارسه الثـورة وبعض الأساتذة لتاريخ مصر قبل الثورة .

عـلى كل حـال ، فقـد كـان من الأسبـاب التى أقنعتنى بتحقيق مذكرات سعد زغلول ، هو أن سعد زغلول كان مـوضوع دراستـين للماجستير والدكتوراه أعدهما الدكتور عبد الخالق محمد ، وقد أدانـه فيهما إدانة بالغة ، بل جرده فى الدراسة الأولى من الوطنية ، اذ ذكر بالحرف الواحد أن الطريق الذى سلكه وهو ناظر للمعارف « لم يكن الطريق الذى يسلكه ناظر وطنى يريد أن يعمل وفقا لمصالح مواطنيه » ، وانما كان « طريق الامتثال الكامل والتعاون مع الساسة الانجليـز فى مصر » . وهو اتهام خطير كما هو واضح . وقد ضاعف من خطورته أن الدكتور استخدم نصوصا من مذكرات سعد زغلول فى تـوجيه هـذا الاتهام والاتهامات الأخرى .

لهذا السبب ، فقد تولد لدى فضول علمى شديد لفحص صحة استخدام هذه النصوص ، وتحقيق هذه الاتهامات تحقيقا علميا منـذ اطلعت عليها لأول مرة ، خصوصا بعد أن عرّض الدكتور عبد الخالق محمد موضوعيته العلمية للتساؤ ل ، حين ختم رسالته للماجستير عن سعد زغلول ــ التى تناول فيها دوره حتى سنة ١٩١٤ ــ بحكم مسبق على الفترة التالية من زعامة سعد زغلول ، التى لم يكن قد درسها علميا بعد ! ، والتى كان ينوى أن يعد فيها رسالته للدكتوراه ــ وهى فتـرة زعامة سعد زغلول لثورة ١٩١٩ حتى وفـاته ــ فـوصف هذه الفتـرة النضالية من زعامة سعد زغلول ، بأنها كانت فترة قاتمة !ــ وعلى حد تعبيره بالحـرف الواحـد : ان هذه الصفحـة من حياة سعـد زغلول السياسية « كانت بالنسبة له أكثر اشراقا ، وبالنسبة للجماهير المصرية

أكثر قتامة » ! . وكان تحت تأثير هذه الفكرة المسبقة أن قدم الدكتور عبد الخالق محمد رسالته للدكتوراه ، متبعا نفس المنهج الذى اتبعه فى رسالته للماجستير ـ منهج استخدام النصوص فى توجيه الاتهامات لسعد زغلول وادانته سياسيا ووطنيا ! .

لهذا السبب ـ كما قلت ـ رأيت أن العرض الذى قدمه لى الصديق المرحوم صلاح عبد الصبور ، بتحقيق مذكرات سعد زغلول ، فرصة لاشباع فضولى ، والتحقق علميا من صحة الاتهامات التى وجهت لسعد زغلول ، خصوصا وقد وجهت فى محراب جامعة ! .

على أنى اشترطت أن يكون تحقيقى لهذه المذكرات بعقد خاص مع الهيئة ، لتجنيب هذه المهمة الجادة ما قد أجد من متاعب . كما اشترطت أن أختار بنفسى مجموعة الباحثين التى تتعاون معى ، لتوفير الضمان لاستمراريتها . وقد استجاب الصديق المرحوم صلاح عبد الصبور لذلك ، كما استجاب الصديق لمعى المطيعى مدير عام المركز فى ذلك الحين .

على أن عقبة برزت فى ذلك الحين ، وهى أنى كنت بسبيلى للسفر الى انجلترا ، حيث أمضيت عاما وبضعة أشهر أستاذا زائرا بجامعة لندن ـ ومعنى ذلك تعطيل العمل فى المذكرات لمدة لا تقل عن عام ، من قبل أن يبدأ هذا العمل بعد ! . وقد تم الاتفاق على أن ترسل لى الهيئة أجزاء المذكرات مصورة فى لندن لاجراء التحقيق ، وسافرت على هذا الأساس ، وانتظرت وصول أى جزء من المذكرات ، ولكن طال انتظارى ، وتكهنت بأن المتاعب التى توقعتها قد تحققت ، وهى التى حالت دون تنفيذ الاتفاق ، فصرفت النظر عن المهمة ، وانصرفت الى كتابة دراستى عن « الصراع بين العرب وأوروبا » التى كانت تنشرها لى

جريدة العرب التى تصدر فى لندن أسبوعيا ـ وهى التى صدرت بعد ذلك فى عام ١٩٨٣ فى كتاب من دار المعارف .

على أنى حين عدت الى القاهرة فى أواخر عام ١٩٨١ عاودت الهيئة الاتصالى بى من خلال الأستاذ نجيب رشدى ، الذى خلف الاستاذ لمعى المطيعى فى رئاسة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مبدية تمسكها بالعقد ، فلم أملك الا تنفيذ الجزء الخاص بى ، وبذلك بدأ العمل الفعلى فى المذكرات منذ أوائل عام ١٩٨٢ .

* * *

وقد بدأت باختيار مجموعة من الباحثين لقراءة الكراسات قراءة أولية ، فاخترت السيد محمد حجازى ، والسيد سامى عزيز ، والسيد رمزى ميخائيل ، واختار المركز كلا من السيدتين ايزيس راغب ونبيلة الدسوقى ، للمعاونة ، ولكن السيدة ايزيس راغب خرجت من المجموعة ، على أن تساعد فى النصوص الفرنسية عند الحاجة ، بحكم تخصصها ، ولم تبق السيدة نبيلة الدسوقى طويلا ، إذ آثرت الإنضمام إلى مجموعة أخرى . وبذلك اقتصرت القراءة على الباحثين الثلاثة الذين اخترتهم .

وقد رسمت خطة العمل على أن يتناول كل من الباحثين إحدى الكراسات بقراءة أولى ، ثم تتم مراجعتها بواسطة الباحثين الآخرين ، فاذا إعتمدا هذا النص بعد إجراء ما يلزم من تصويبات ، تصل الكراسة الىّ مكتوبة على الآلة الكاتبة ، وذلك لمراجعتها بنفسى على الأصل .

وقد كلفت السيد رمزى ميخائيل بالتواجد عندى صباح كل يوم جمعة (وهو اليوم الوحيد الذى يمكن أن أجد فيه فسحة من فراغ)

لاجراء هذه المراجعة ، [illegible] ،
وأتناول أصل المذكرات ، وأتولى القراءة بنفسي ، ويتولى هو مطابقة
قراءتى على ما لديه من المكتوب على الآلة الكاتبة . فاذا حصل
اختلاف ، جرت مقارنة بين القراءتين لاختيار الأصوب .

ومن الغريب أنه على الرغم من تكرار القراءة والمراجعة بواسطة
ثلاثة من الباحثين قبلى ، الا أنى كنت أجد فى كل صفحة ما يستحق
التصويب . وأحيانا كانت هناك بعض الكلمات التى تستعصى تماما
على القراءة ، على الرغم من بذل الجهد والصبر والتدقيق ، حتى كانت
قراءة صفحتين اثنتين تستغرق فى معظم الأحيان ثلاث أو أربع ساعات
متواصلة ! وكنت أقدم للقارىء قراءة تقريبية أو ترجيحية لها ،
لمساعدته على المتابعة ، وان كان تقديم مثل هذه القراءة التقريبية أو
الترجيحية يتعذر عادة مع أسماء الأعلام ، خصوصا اذا كانت لأسماء
أجانب غير معروفين ، خوفا من الخلط والخطأ ، لأن قراءة الأسماء لا
تتأتى بالمعنى ، وانما بالتحديد الدقيق .

ومما ضاعف من المتاعب ، خلو المذكرات تماما من علامات
الترقيم ! . وعلامات الترقيم — كما يعرف القارىء — هى أشبه
بعلامات المرور ! لا يستطيع قائد سيارة السير بدونها ، ولا الوصول الى
غايته فى غيابها ! ، ولهذا السبب كانت كثير من النصوص تبدو أشبه
بالطلاسم عند قراءتها ، حتى تبدأ عملية تنظيمها بعلامات الترقيم ،
فينبلج الفجر ، وتظهر المعانى من وسط الظلام . ومن حسن حظ
القارىء أنه سوف يقرأ هذه المذكرات بعلامات الترقيم ، ولن تواجهه
— من ثم — المتاعب التى عانيناها .

وعلى الرغم من أن خط سعد زغلول فى الأصل خط جميل ، الا أنه
فى سرعته وانفعاله كان يتحول الى طلاسم حقيقية ، وأسوأ ما صادفنى

[illegible] ١٠ اغسطس [illegible]

عزيزي فتح الله بك

مضى اليوم الشيخ مرشدي عيسى بركات وشكى منه الشيخ رشيد بركات لاسباب فصلها ولم ار والبحث فيها لتوقف الامر على معرفة الحقيقة التي انت بطبعك فاحص [illegible] اذ تسمع الطرفين وتصلح بينهما لانهما اقرب لبعضهما ولبا جنب [illegible] ولا يبعدهما بالطبع [illegible] امرا وانى وان قلت لا اتسع لمجال التعديل ولم اقابله [illegible] مما يشبه [illegible] ارغب اذ تشملهما برعايتك لاني [illegible] [illegible] والسلام

سعد زغلول

هذا الخطاب من أوراق المستشار محمد مرشدى بركات،ويثبت أن خط سعد زغلول فى الأصل واضح ولكنه يهمله حين يكتب مذكراته لنفسه .

فى هذا الخط ، هو مقاطع الكلمات . فقد درجنا على كتابة مقاطع كل كلمة متقاربة ، ثم تفصل بين كل كلمة والأخرى مسـافة قصيـرة ، ولكن سعد زغلول كان يكتب مقاطع الكلمات متفرقة ، تفصل بينها مسافات ، وكثيرا ما كان يقترب المقطع الأخير لكلمة من المقطع الأول للكلمة التالية ، فيبدوان ككلمة واحدة تكون طلسما ! ، بينـما تكوّن مقاطع الكلمتين اللتين انفصل منهما المقطعان الأول والأخير طلسمين آخرين ! ، ويحتاج فك هذه الطلاسم الثلاثة الى عدة ساعات قبل أن تتبين الحقيقة ! .

وفضلا عن ذلك فهناك كلمات فقدت المقطع الأخير منها بسبب السرعة ! . وكلمات إنطمست تماما حروفها ، وكلمات طمستها بقع الحبر التى تسقط من الريشة ، وأسطر بأكملها طمسها الحبر لعدم جفافه قبل أن يطوى سعد صفحة الكراس . وكل ذلك كان من الضرورى قـراءته بـاستخدام المجهـر تارة ، واستخـدام السياق تـارة أخرى ، واستخدام الحاسة السادسة التى تكونت لدىّ ولدى الباحثين ! ، فضلا عن التعـود والخبرة بـالخط . ومن ثم يمكن للقـارىء أن يتصـور مـا استهلكته قراءة هذا الجزء من المذكرات من وقت وصبر وعناد وتحـد وتصميم .

ومن الطريف ما تبدى من قدرة البعض منا على قراءة ما تستحيل قراءته على الآخرين ! ، بدون سبب ظاهر ! . ففى أثناء قراءتى الأخيرة للأصل لمراجعته ، كنت أكتشف كلمات تعذرت قراءتها على الباحثين الثلاثة ، فأقرأها بسهولة ، وكلمات تمت قراءتها من الباحثين الثلاثة ، واستحـال ذلك عـلىّ ! . بل انى فى المـراجعة الأخيـرة التى قمت بها وحدى ، اكتشفت أخطاء مرت علىّ دون اكتشاف أثناء قراءتى الأصل على الأستاذ رمزى ميخائيل ليطابقـه على النص المكتـوب على الآلـة

الكاتبة ـ أى أننى اشتركت فى البداية مع الباحثين فى نفس الخطأ ، ثم صوبت لنفسى هذا الخطأ بعد استيعاب المعنى والسياق .

هذا الجهد الهائل فى قراءة نصوص المذكرات واجلاء غوامض خطها وتوضيحها هو أشبه تماما بعملية إحياء من العدم ، اذ بدونـه تصبح المذكرات ، بالنسبة لجماهيرنـا العربيـة ، فى حكم العدم لاستحـالة قراءتها . ومـع ذلك فهـذا الجهد ، يمثـل فقط الخطوة السـابقة عـلى التحقيق ! إذ بها تصل المذكرات إلى حالة المذكرات الأخرى التى كتبت بخط يسهل قراءته ، مثل مذكرات محمد فريد ، أو محمد على علوبة ، أو مذكرات عبد الرحمن فهمى ، أو ابراهيم الهلباوى أو غيرهم ! .

ولتوضيح هذا الكلام ، فانه لو نشرت مذكرات سعد زغلول بعد كل هذا الجهد الهائل على ما هى عليه ، فانها تكون قد نشرت بدون تحقيق ! ، كما أن مذكرات محمد على علوبة . التى نشرها الدكتور محمود الشنيطى ـ قد نشرت بدون تحقيق ، وعلى من يريـد أن يحققها من الباحثين أن يتناول الكتاب الذى صدرت فيه ثم يقوم بالتحقيق ! .

فالتحقيق لا يعنى مجرد قراءة المذكـرات ، وانما يعنى التفسـير ، والتوضيح ، والتعليق على الأشخاص والأحداث ، ونقد الوقائع التى أوردها الكاتب . وفى العادة ، ووفقا لمنهج البحث العلمى التاريخى ، فان التحقيق يبدأ بالتحقق من مطابقة النص الذى بين يدى المحقق على النص الأصـلى ، وينتقل إلى التحقق من أن النص الـذى بين يـدى المحقق هو من إنشاء الكاتب المنسوب إليه النص ، وليس مدسـوسا عليه ، ثم ينتقل الى تحديد المعنى الحرفى للنص ، اذا كانت لغة الكاتب وأسلوب كتابته غير مألوفة فى عصر المحقق ، ثم ينتقل بعد ذلك الى تحديد المعنى الحقيقى للنص اذا كان الكاتب يكتب للجمهور ، لأن الكاتب كثيرا ما يكتب بين السطور ، لعدم تمكنه من الافصاح . ثم

يتم الانتقال الى التحقق من دقة الوقائع ومقدار ما فيها من أمانة ، عبر عمليات كثيرة معقدة .

وكل ذلك يبدأ من فرضية أن الوثيقة مكتوبة بخط واضح مقروء ، وهو ما لم ينطبق على مذكرات سعد زغلول ، وهذا ما جعلنا نقول إن كل الجهد الهائل الذى تم فى قراءة نصوص المذكرات وتفسير خطها ونقله الى خط مقروء ـ يمثل الخطوة السابقة على التحقيق ، وأنه مجرد تمهيد للتحقيق الحقيقى .

ولما كنت المكلف باجراء هذا التحقيق من قبل هيئة الكتاب ، فقد وقع علّى عبء هذه المهمة ، وهو ما كان جديرا بأن يتم فور تسلمى نصوص المذكرات مكتوبة على الآلة الكاتبة ، لولا اصرارى على المراجعة النهائية على الأصل ، وهو ما لم يكن واردا فى تعاقدى مع الهيئة ، إذ كان التعاقد يقضى بأن أتسلم نصوص المذكرات مكتوبة على الآلة الكاتبة بعد قراءتها بواسطة الباحثين ، وأقوم بالتحقيق على هذه النسخة المعتمدة من مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . على أن الخوف من وجود أخطاء فى عمل الباحثين دعانى الى مراجعة عملهم على النص الأصلى للمذكرات ، وقد تحقق ظنى وخوفى ، إذ لم تمر صفحة تقريبا ـ كما ذكرت ـ دون اجراء تصويبات فيها ، وبذلك غاصت قدمى فى نفس الجهد الذى قام به الباحثون ، مما ترتب عليه انفاق ساعات طويلة فى قراءة صفحات قليلة . ولولا مواظبة السيد رمزى ميخائيل على الحضور لدى صباح كل يوم جمعة على مدى السنوات الثلاث السابقة ، لما أمكن الانتهاء من هذا الجزء من المذكرات فى هذا الوقت ! . ولذا فانى أوجه له الشكر .

كذلك فعلى الرغم من أن العقد بينى وبين هيئة الكتاب كان يقضى بأن يقدم الىّ مركز تاريخ مصر المعاصر ، ما يتطلبه تحقيق المذكرات من

مادة علمية يتطلبها التحقيق بواسطة باحثى الهيئة ـ الا أن امتلاكى مكتبة ضخمة ببيتى تتضمن معظم المادة اللازمة لتحقيق المذكرات ، دعانى الى اعفاء مجموعة الباحثين معى من هذه المهمة ، اللهم الا فى المرات التى كانت تتطلب الرجوع الى صحف تلك المرحلة الزمنية ، وكنت أكلف السيد رمزى ميخائيل بهذه المهمة بحكم تواجده عندى كل يوم جمعة ، فكان يؤديها مشكورا بكفاءة .

ومن هنا فاننى مسئول مسئولية كاملة عن حواشى التحقيق التى ذيلت بها صفحات هذه المذكرات ، بمعنى أننى مسئول عن جمع مادتها وكتابتها . كذلك فاننى مسئول عن مراجعة نصوص هذه المذكرات على الأصل المكتوب بخط سعد زغلول فى الكراسات . وقد راجعتها مرتين : الأولى ، قبل تسليم المخطوط إلى مطبعة الهيئة ، والثانية ـ وهى مراجعة نهائية ـ بعد جمع المخطوط وقبل أن أصدر أمر الطبع النهائى . وفى الوقت نفسه فاننى مسئول عن علامات الترقيم التى وردت فى نصوص المذكرات الواردة بهذا الكتاب ، ولم ترد أصلا بخط سعد زغلول .

وقد كان على تقسيم النص الى فقرات ليست موجودة فى الأصل . وهذا التقسيم على جانب كبير من الأهمية ، لأنه بدونه يتعذر فهم النص فهما سليما واستيعاب ما تضمنه من نقاط ومواضيع .

فأذكر فى هذا الصدد ، أنه تعذر على عند اعداد رسالتى للماجستير فهم الخطابات المتبادلة بين سعد زغلول وعدلى يكن حول عبارة Self Governing Institution ، وهل تعنى الحكومة الدستورية أو الحكم الذاتى ، أو فهم بيان سعد زغلول الذى رد به على التقرير الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر حول بلاغ ملنر يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٠ ـ الا بعد تقسيمه الى فقرات بدقة تامة . وأذكر أن حوارا دار

بينى وبين أحد الزملاء حول هذه الموضوع ، استندت فيه الى هذه الخطابات والبيان ، فرد على بأنه قرأها جميعا ، ولم يجد فيها ما استشهدت به منها !، فقلت له : اذن اقرأها بعد أن قسمتها الى فقرات !، فقرأها ، وتبين صحة ما قلت . أروى هذه القصة للتدليل على أهمية تقسيم النص الى فقرات فى تذليل معناه ، وتسهيل قراءته ، وابراز ما يحتويه من أفكار ونقاط .

ولقد تطلبت عملية التحقيق ــ كما ذكرت ــ توضيح النص عن طريق التعليق على أحداثه وشخصياته ــ ولم يكن الأمر عسيرا علىّ بالنسبة للأحداث ، ولكن بالنسبة للشخصيات ، فقد كانت فى غالبيتها شخصيات لم تبلغ من الشهرة ما تستحق به مكانا فى الموسوعة العربية الميسرة ، أو غيرها من كتب التراجم ، فكان حصولى على ترجمة لحياتها ، أو تعريف بشخصياتها من أشق المهام ، ويتطلب التنقيب فى مراجع شتى . ولم تكن الترجمات التى تضمنتها الموسوعة العربية الميسرة ــ بدورها ــ مبرأة من الخطأ فى كثير من الأحيان ، كما أنها لم تكن كافية فى أحيان أخرى لتوضيح الصورة التاريخية للمترجم له .

على أن ايمانى بأنه لا يوجد تحقيق علمى صحيح لأية مذكرات سياسية ، يستحق ان يطلق عليه هذا الوصف ، اذا لم يهتم بالترجمة للشخصيات التى تناولتها ، أو التعريف بها فى أية صورة من الصور ــ هذا الايمان دفعنى الى بذل كل ما يمكن من جهد لأداء هذا الواجب بالنسبة لكل شخصية من الشخصيات العامة ، أو ذات الصلة اللصيقة بسعد زغلول . ومن هنا فان القارىء لهذه المذكرات محققة ، سوف يعيش فى العصر ورجالاته ، فضلا عن وقائعه وأحداثه .

وقد بقيت مهمة تحقيق الوقائع التى أوردها سعد زغلول فى مذكراته ــ أى تمييز ما يمكن قبوله منها على أنه حق ، وما لا يمكن قبوله

لأنه يخالف الحقائق التاريخية . وقد كفتنا طبيعة المذكرات كثيرا من المشقة فى هذا السبيل . اذ تتميز مذكرات سعد زغلول بأنها يوميات تكتب يوما بيوم ، وبالتالى تحتفظ بكثير من دقة الحوادث وتفاصيلها ، مما يتعذر عادة فى نوع المذكرات التى كتبت بعد انقضاء الأحداث بسنين طويلة ، والتى يطلق عليها اسم ذكريات ، حيث تغيب التفاصيل ويكثر الخطأ ، كما يكثر الخلط أحيانا .

كذلك تتميز مذكرات سعد زغلول بأنها كتبت لصاحبها ولم تكتب للجمهور ، وبالتالى فهى تتميز بنبرة الصدق والأمانة ، لأن أحدا لا يكذب على نفسه ، كما تنعدم منها الصفة الدفاعية عن النفس ، كما يحدث عادة فى نوع المذكرات التى تكتب لأغراض خارجية ، بل ان سعد زغلول فى هذه المذكرات ينقد نفسه نقدا لاذعا ، ويدين نفسه فى بعض المسائل الخاصة ، ويسلم نفسه غنيمة سهلة لمن يريد أن يهاجمه بعد مماته .

ومن هنا فلا سبب يدعو المحقق الى التشكيك فى صحة ما يرويه سعد زغلول لنفسه فى المذكرات من وقائع كان طرفا فيها ، ولا سبب يدعوه الى البحث وراء السطور عما اذا كان سعد زغلول يريد أن يقول شيئا لا يستطيع الافصاح به علانية ، لأن المذكرات لم تكتب للنشر الخارجى ، وانما كتبت لتفريغ شحنة الانفعالات اليومية لسعد زغلول .

* * *

وليس معنى ذلك قبول هذه المذكرات بوصفها تاريخا ، فالتاريخ يكتبه المؤرخون وفقا لقواعد منهج البحث العلمى التاريخى ، وانما معناه قبول الوقائع الواردة فيها بوصفها رؤية زغلولية لهذه الوقائع ! .

فسعد زغلول فى هذه المذكرات يقدم لنا الوقائع التى شارك فيهـا من خلال رؤ يته الخاصة ، أو بمعنى آخر يقدم لنـا رؤ يته الخـاصة لهـذه الأحداث ! .

وهذه الرؤ ية التى يقدمها لنا سعـد زغلول ــ فى هذا الجـزء من المذكرات الذى نقدمه للقارىء ــ ذات أهمية خاصة فى دراسة تاريخ تلك المرحلة ، لأنه يقدم هذه الرؤ ية من داخل السلطة ، بوصفه ناظرا للمعارف ، فيكشف لنا من خفايا ما كان يدور داخل هذه السلطة ما كان يتعذر ــ ان لم يكن مستحيلا ــ كشفه بدون هذه المذكرات . وهو يقدم صورة حقيقية للعلاقة بين سلطة الاحتلال والحكومة المصرية من جهة ، وبينها وبـين الخديـو عباس حلمى من جهـة أخرى ، وبـين الحكومة المصرية والخديو عباس من جهة ثالثة . وبمعنى آخر أن سعد زغلول يقدم لنا صورة حية وأمينة للصراع الديالكتيكى الذى كان يدور بين أطراف المثلث الجدلى الذى كان يحرك التاريخ المصـرى فى ذلك الوقت ، وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ــ أى الصراع بين الحركة الوطنية والاحتلال والقصر .

ومما يزيد من أهمية هذا الجزء من المذكرات ــ أكثر من ذلك ــ المـوقع الـوطنى الذى كـان سعـد زغلول يلعب منـه دوره فى الحكم والسياسة ــ والذى أرادت محاولات تشويه تاريخ سعد زغلول تجريده منه على غير أساس موضوعى . فسعد زغلول لم يكن كأى ناظر من نظار الحكومة ، وانما كان « مشروع زعيم » ! أى « مشروع » الزعيم الوطنى الذى قاد ثورة ١٩١٩ بشجاعة منقطعة النظير . وهو « مشروع » كان ينمو شيئا فشيئا ، وتراقبه الجماهير المصرية بوعيها الباطن وهو ناظـر للمعارف أولا ، ثم وهو ناظر للحقانية ثانيا ، ثم وهو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ثالثا ، ثم أخذت تتابعه وهو يناضل بعـد الحرب

العالمية الأولى للحصول على حق مصر فى الاستقلال . حتى اذا وجه اليه الاحتلال ضربته فى يوم ٨ مارس ١٩١٩ ، بنفيه ومعه بعض زملائه الى مالطة ــ انفجرت الجماهير الشعبية بالغضب له ، واشتعلت مصر من أقصاها الى أدناها بنيران الثورة المقدسة التى شملت كل ناطق وصامت ، وهى ثورة ١٩١٩ .

فزعامة سعد زغلول لم تكن حدثا عارضا أو فجائيا ، وانما كانت زعامة تبنى نفسها بدأب ، وتشق طريقها ببطء عبر الصعاب ، وتبرهن عن نفسها بالعمل الشاق المتواصل وسط الأحداث ، ولم تكن زعامة خطب ومنابر ومآدب وحفلات ودعاية وكتابة مقالات مدبجة بالتشدد والتطرف ــ وانما كانت زعامة عمل وانجازات تحققها للشعب فى أسوأ الظروف ، سواء فى الحكومة أو المجلس النيابى .

هذا الموقع الوطنى لسعد زغلول ، الذى دعا عبد اللطيف الصوفانى بك ، عضو الجمعية العمومية ، الى الافصاح عن شعور أعضاء الجمعية نحو سعد زغلول وهو ناظر للمعارف بقوله : « ان الأمل فيك كبير ، لأنك منا » ، والذى دعا الحزب الوطنى ــ الذى طالما هاجم سعدا وهو ناظر فى الحكومة ــ الى مساندته فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ديسمبر ١٩١٣ ، والى اقبال الشعب على تأييده حتى ظفر بالفوز فى دائرتين من الدوائر الثلاث التى ترشح فيها ــ هذا الموقع الوطنى لسعد زغلول يضيف أهمية خاصة لمذكراته عن تلك الفترة ، لأنه يقدم لنا رؤ ية وطنية لما كان يقوم به الاحتلال من تدخل فى شئون مصر ، كنا فى حاجة إليها لموازنة رؤ ية الاحتلال ! .

ولقد كان سعد زغلول على مستوى المسئولية الأدبية والشجاعة الفذة ، حين ترك هذه المذكرات لبنى وطنه ، دون أن يجرى فيها أى تغيير أو تعديل أو تبديل ، على الرغم مما احتوته من جوانب شخصية

بحتة كان فى وسعه تمزيقها بسهولة ، وابقاء الجوانب العامة ــ خصوصا وأن كثيرا مما ورد فى هذه الجوانب الشخصية قد يؤثر على صورته العامة فى نظر البعض كزعيم أمة وقائد ثورة ، لأنه يعبر عن مراحل من الضعف الانسانى ، الذى يحرص كثير من الزعماء على اخفائه ، للحفاظ على صورة البطولة الوضاءة وحدها تخطف أبصار الجماهير .

ولكن سعد زغلول ترك هذه الجوانب الشخصية من المذكرات كما هى ، فأتاح لنا استكمال صورة شخصيته العامة ، لكى تعرف الجماهير أن البطولة ليست بطولة إلهية ، وانما هى بطولة انسانية ! ، وأن البطل هو بشر من البشر يخطىء ويصيب ، ويتعثر ويقوم ، ويضعف ويقوى ! . وأنه لا انسان معصوم من الخطأ ، وإنما عليه أن يبادر بإصلاح هذا الخطأ مهما كلفه ذلك من جهد وثمن .

ولعل سعد زغلول ، وهو يترك شخصيته للأجيال فى صورتها الانسانية ، كان يدرك أنه يتيح لذوى النفوس الضعيفة والأفكار المريضة أسلحة يسعون بها لطعنه اذا شاءوا ، ولكن ايمانه بغلبة الحق على الباطل ، والفكر الصحيح على الفكر السقيم ، دعاه الى ابقاء كل ماكتبه على حاله .

* * *

وقد يظن أحد أن الموت قد فاجأ سعد زغلول دون أن تتاح له الفرصة لتدبير هذه المسألة ، ولكن واقع الأمر يثبت العكس ، فعندما فتحت وصية سعد تبين أنه أوصى بأن تكون المذكرات فى حوزة خليفته فى زعامة الوفد ، بالاشتراك مع ابن شقيقته فتح الله بركات ، على أن يتولى خليفته نشر هذه المذكرات بالطريقة التى يراها ، وفى الوقت الذى يراه مناسبا ، وبشرط أن يراجع المذكرات من الناحية السياسية ،

ويراجعها من ناحية الأسرة من يقع عليه اختيارها لذلك . ومنذ ذلك الحين انتقلت المذكرات الى خزانة مصطفى النحاس الخاصة .

على أنه حين تعرض الوفد للاضطهاد على يد وزارة اسماعيل صدقى باشا فى عام ١٩٣٠ ، خشى مصطفى النحاس على المذكرات ، فنقلها من خزانته الخاصة الى بنك مصر حرصا عليها . وقد ظلت المذكرات فى هذا البنك حتى عام ١٩٤٨ ، حين بدأ اسماعيل صدقى باشا فى نشر ذكرياته فى مجلة « المصور » ، وتناول فيها قصة تأليف الوفد المصرى ، وحاول أن يسبغ على نفسه فيها الفضل الأول فى قيام الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى . فعندئذ رأى الوفد تكليف محمود سليمان غنام بالرد عليه ، وقد طلب غنام من مصطفى النحاس السماح له بالاطلاع على مذكرات سعد زغلول لاعداد الرد ، فوضعها تحت تصرفه ، ونشر غنام سبع مقالات فى جريدة صوت الأمة ، ابتداء من ١٢ ابريل ١٩٤٨ الى ١١ مايو ١٩٤٨ ، وكانت عبارة عن اقتباسات من مذكرات سعد زغلول .

على أنه لما كان الأستاذان مصطفى وعلى أمين فى ذلك الحين ــ وهما من الورثة ــ فى خصومة سياسية مع الوفد ، فقد اعترضا على النشر من المذكرات . ولكن النحاس لم يأبه بهذا الاعتراض ، لمخالفته لما استقر عليه الاتفاق الذى حرر بينه وبين الورثة عموما ، وأراد من غنام مواصلة الكتابة ، ولكن غنام خشى من فرض الحراسة القضائية على المذكرات ، فأعاد الكراسات التى اقتبس منها ، الى خزانتها فى بنك مصر .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يستعين فيها الوفد بمذكرات سعد زغلول ، ففى يناير ١٩٣٥ ، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوطنى الوفدى

الكبير ، استعان مكرم عبيد باشا بمقتطفات منها فيما يتعلق بفكرة تكوين الوفد ، وألقاها فى الجلسة الثالثة التى عقدت يوم الأربعاء ٩ يناير ١٩٣٥ .

وقد ظلت المذكرات فى خزانة مصطفى النحاس ببنك مصر حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ، وألغت الأحزاب ، فرفع ورثة سعد زغلول قضية يطالبون فيها برفع حيازة النحاس عن المذكرات ، ولكن القضاء المصرى حكم باستمرار هذه الحيازة فى ابريل ١٩٦٣ ، على أن النحاس رأى فى ذلك الحين اعطاء الدكتور محمد بهى الدين بركات ، بوصفه أحد ورثة سعد زغلول ، حق الحراسة على هذه المذكرات ، وصدر حكم من المحكمة بتأييد هذا التنازل ، فتوجه أحد المحضرين الى بنك مصر بقرار المحكمة ، ونقل المذكرات من خزانة مصطفى النحاس الى منزل بهى الدين بركات .

ولم تلبث المذكرات أن أخذت تبرز الى الضوء العام ، حين تقرر فى عام ١٩٦٣ أن تستعين لجنة كتابة تاريخ مصر بمذكرات سعد زغلول ، وقيام لجنة مشتركة من كل من : وزارة الثقافة ، والمجلس الأعلى للوثائق ، ولجنة اعادة كتابة التاريخ ، باستلام هذه المذكرات من الدكتور بهى الدين بركات ، الحارس عليها . كما تقرر اعداد مشروع قانون بمنع أى هيئة أو فرد من رعايا الجمهورية العربية المتحدة من التصرف فى أى وثائق تاريخية أو مذكرات ، أو اعارتها لأية هيئة أجنبية أو نقلها الى الخارج ، الا بعد الرجوع الى وزير الثقافة والارشاد القومى .

وقد حصلت الدولة بالفعل على المذكرات من الدكتور محمد بهى الدين بركات ، وقامت بايداعها دار الوثائق القومية . ولكنها ظلت بعيدة عن متناول الباحثين نظرا لخلاف نشأ بين ورثة سعد زغلول وبين

الدولة حول التعويضات المادية التى تدفعها الدولة نظير الاستيلاء على هذه المذكرات . ثم صرحت وزارة الثقافة بعد ذلك للباحثين بالاطلاع على المذكرات بشرط أن يكون ذلك باذن خاص من وكيل وزارة الثقافة لشئون المكتبات . وبذلك أصبحت مذكرات سعد زغلول ــ لأول مرة منذ وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ــ فى خدمة الدراسة التاريخية .

* * *

وتتكون مذكرات سعد زغلول ، الموجودة فى دار الوثائق القومية ، من ثلاثة وخمسين كراسا ، وهى مرقمة من رقم ١ الى رقم ٣٠٠٨ ، فيما عدا الكراسة الأخيرة التى لم ترقم ، وعدد صفحاتها عشر . ومعنى ذلك أن عدد صفحات هذه المذكرات هو ٣٠١٨ .

على أن هذا العدد هو العدد الظاهر ، أما الرقم الفعلى فيختلف تماما ، ويرجع ذلك إلى الظروف التى تم فيها الترقيم . لقد كانت هذه المذكرات ــ كما روت الآنسة فريدا كابى الألمانية الجنسية ، التى عاشت فى منزل سعد زغلول كمترجمة ووصيفة لأم المصريين ــ مبعثرة بين مكتبه الخاص الذى يقع فى الدور الأول من بيت الأمة ، وغرفة المكتبة التى تقع فى نفس الدور . وقد ظلت كذلك بعد وفاة سعد . ولم يلبث أن وقع حادث كاد يؤدى إلى فقد إحدى عشرة كراسة ، فقد تعود سعد أن يكتب مذكراته فى كراسات مدرسية ، ويترك فى أولها صفحات بدون كتابة ، وعدة صفحات أخرى فى آخرها بدون كتابة أيضا . وبعد وفاة سعد ، وبينما كان أحد الموظفين يقوم بتنظيف المكتبة ، وجد بعض هذه الكراسات القديمة ، فظنها بدون كتابة ، وألقى بها فى سلة المهملات . وتصادف أن رأى مصطفى أمين ، وهو إبن رتيبة ، بنت أخت سعد زغلول وابنته المتبناة ، وكان عمره وقتذاك اثنى عشر عاما ، هذه

الكراريس فى السلة ، فأخذها لاستعماله الخاص ، ولكنه اكتشف فيها المذكرات ، فسلمها إلى السيدة صفية زغلول .

عند ذلك قررت صفية زغلول جمع المذكرات فى مكان واحد ، وكلفت الآنسة فريدا بترقيمها . وقد قامت فريدا بذلك بطريقة متعجلة ، فلم تراع الترتيب الزمنى للكراسات ، ربما لتعذر قراءة خط سعد زغلول ، وعدم استعانتها فى ذلك بأحد ، فلم يعد التسلسل الرقمى للكراسات متفقا مع التسلسل الزمنى . ومع أنها راعت الترقيم العربى من اليمين إلى اليسار ، إلا أنها طبقت ذلك أيضا بالنسبة لبعض الأجندات الأجنبية ، التى استخدم سعد زغلول بعضها فى كتابة مذكراته ، ولم تراع أن الكتابة فى هذه الأجندات تبدأ من اليسار إلى اليمين ، فأصبح الترقيم فى هذه الأجندات معكوسا ! وفى الوقت نفسه ارتكبت أخطاء فى الترقيم ، ففى الكراسة التاسعة انتقلت من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ مرة واحدة ، ولولا أن الرقمين كانا لورقة واحدة ، لقام الشك فى فقد بعض الصفحات بين الرقمين . وعلى كل حال فقد أدى هذا الخطأ إلى نقص العدد الفعلى ٥٠ صفحة .

كذلك انتقلت فريدا كابى من رقم ١٤٢٤ ، الذى انتهت به الكراسة رقم ٢٧ ، إلى رقم ١٤٨٢ الذى بدأت به الكراسة ٢٨ ، فنقص العدد الفعلى لصفحات المذكرات ٥٧ صفحة أخرى . وإن كنا لا نجد تفسيرا لهذا الخطأ كما حدث بالنسبة للخطأ السابق . فالانتقال من رقم ٤٤٩ إلى رقم ٥٠٠ جائز الحدوث عن طريق انتقال العين من رقم ٤٩ إلى رقم ٥٠ ثم تحول رقم ٥٠ إلى ٥٠٠ ! ولكن الإنتقال من رقم ٢٤ إلى رقم ٨٢ فى رقمى ١٤٢٤ ، ١٤٨٢ غير جائز الحدوث ، وليس له معنى ـ الأمر الذى يجعلنا نشك فى فقد كراسة من المذكرات ، خصوصا وهناك فجوة زمنية بين الكراسة رقم ٢٩ والكراسة رقم ٢٨ ،

اذ تنتهى الكراسة ٢٩ ــ وهى الكراسة التى تسبق من الناحية الزمنية الكراسة ٢٨ ــ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٧ ، وتبدأ الكراسة ٢٨ ــ وهى التالية لها من الناحية الزمنية ــ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩١٧ . ومعنى ذلك وجود فجوة زمنية مدتها سبعة وأربعون يوما (من ٩ أكتوبر إلى ٢٤ نوفمبر) . وصحيح أن هناك فجوات زمنية بين كثير من الكراسات ، ولكن لا توجد بينها فجوة رقمية أبدا ! .

ويلاحظ أنه عندما انتقلت المذكرات من حراسة مصطفى النحاس إلى حراسة الدكتور محمد بهى الدين بركات ، استدعى الأخير الآنسة فريدا لمراجعة المذكرات بصورة نهائية . ولكنها اكتشفت بمراجعة الكراريس أن هناك مائة صفحة ناقصة ، وهذا ما أكدته بنفسها لجريدة الأهرام فى عددها الصادر فى ٢٢ يونيو ١٩٦٣ ، وكانت فى ذلك الوقت قد بلغت سبعة وسبعين عاما من عمرها .

وواضح أن فريدا قد حسبت ، بين هذه الصفحات ، الخمسين صفحة السالفة الذكر فى الكراسة التاسعة ، من ٤٤٩ إلى ٥٠٠ ، دون أن تفطن إلى أن الرقمين لورقة واحدة . ثم أضافت إليها السبع والخمسين صفحة الناقصة بين نهاية الكراسة ٢٧ والكراسة ٢٨ ، وخرجت بقصة المائة صفحة الناقصة .

فإذا صح هذا الاجتهاد ، فإن الكراسة الناقصة تكون قد ضاعت بعد ترقيم فريدة كاتبى الصفحات ، وقبل ترقيم الكراسات فى بيت سعد زغلول ، ولا تكون قد ضاعت من خزانة مصطفى النحاس ، لأن أرقام الكراسات فى شكل مسلسل من رقم ١ إلى رقم ٠٥٣ أى أنه قد تكون هذه الكراسة قد فقدت ــ لأى سبب من الأسباب ــ بعد ترقيم الصفحات ، ولما جاء دور ترقيم الكراسات ذاتها ، تم ترقيم الكراسة التالية لرقم ٢٧ برقم ٢٨ ، دون ملاحظة غياب الكراسة الحقيقية !

على كل حال ، وسواء صح هذا الاجتهاد أو لم يصح ـ فإننا لا يجب أن نلقى مسئولية الأخطاء التى وقعت فى ترقيم المذكرات على فريدة كابى وحدها ، وإنما كان لطريقة سعد زغلول فى استخدام الكراسات نصيب فى ذلك ! . فقد ذكرنا كيف أن بعض الأجندات التى كان يكتب فيها سعد زغلول من الشمال إلى اليمين ، رقمتها فريدة من اليمين إلى الشمال ، كما هو الحال فى الكراسة الخامسة . ولكن هناك احدى الكراسات التى كتب فيها سعد زغلول من الجانبين ، وهى الكراسة رقم ٢٠ ! فقد بدأ سعد زغلول الكتابة فيها من اليمين إلى الشمال ، ثم عاد وكتب من الشمال إلى اليمين ! . وقد رقمتها فريدا ترقيما صحيحا كأجندة افرنجية ابتداء من الشمال إلى اليمين ، مما ترتب عليه أن الصفحات من ١٠١٣ إلى ١٠٥٥ تقرأ بعكس الترقيم ، أى تبدأ من صفحة ١٠٥٥ نزولا إلى ١٠١٣ فتقرأ ـ على سبيل المثال ـ يوميتا ٣ ، ٤ مارس ١٩١١ فى صفحة ١٠٢٣ ، بينما تقرأ يومية ٦ مارس ١٩١١ ، التالية لهما ، فى صفحة سابقة !، هى صفحة ١٠٢١ ! . بينما تقرأ الصفحات من ٩٥٩ إلى ١٠١٢ بترتيب الأرقام الصحيح ! .

كذلك فهناك كثير من المشاكل ترتبت على طريقة استخدام سعد زغلول للكراسات . فلم يكن يكتب فى كراسة واحدة حتى تنتهى ، بل كثيرا ما كان يكتب فى عدة كراسات فى نفس الوقت ! وأكثر من ذلك أنه كثيرا ما كان يعود فيكتب فى كراسات قديمة ترجع لزمن سابق ، لمجرد أنه وجد فيها صفحات بيضاء ، مما نشأ عنه أن بعض الكراسات تناول أحداثا وقعت فى أزمنة مختلفة يفصل بينها عدد كبير من السنين !

فالكراسة رقم ٢٧ ـ على سبيل المثال ـ تحتوى على أحداث وقعت فى عام ١٩٠٣ ، وأخرى وقعت فى عام ١٩١٦ ! . والكراسة رقم ٣٠

تحتوى على أحداث وقعت فى سنوات ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ و١٩١٧ . والكراسة رقم ٢٨ تحتوى على أحداث وقعت فى سنتى ١٩١٤ و١٩١٧ . والكراسة رقم ٤٩ تحتوى على أحداث وقعت فى أعوام ١٩٢٣ و١٩٢٤ و١٩٢٥ .

لذلك كان من المشاكل التى صادفتنى هى مشكلة عرض المذكرات ، فهل تعرض حسب الكراسات ، بعد ترتيبها بطبيعة الحال ترتيبا زمنيا ــ وبحيث تعرض الكراسة كاملة ، مهما تناثرت أحداثها ؟ أو تقسم الكراسات ، التى تناثرت أحداثها على سنوات متباعدة بسبب عودة سعد زغلول إلى الكتابة فيها ــ إلى أجزاء ، وينشر كل جزء فى ترتيبه الزمنى الطبيعى ؟.

وقد وجدت أن الطريقة الأولى لا تتفق مع المنهج العلمى ، فليس من حقى أن أقفز بالقارىء من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٦ ، وأمزق الوحدة التاريخية والتسلسل الزمنى للأحداث ، لمجرد أن سعد زغلول ضمن هذه الأحداث كراسة واحدة ! . يضاف إلى ذلك أن سعد زغلول كتب كل حدث فى وقته الذى وقع فيه ، ولم يكتب الكراسة كلها فى وقت واحد ! .

ومن هنا ، فقد رأيت أن المنهج العلمى يقضى بتمزيق وحدة الكراسات التى من هذا النوع ، بحيث يقدم كل جزء فى تسلسله الزمنى الحقيقى . وبطبيعة الحال فإن هذا سوف يؤدى إلى تكرار رقم الكراسة حسب الأجزاء المقسمة اليها ، ولكنى تغلبت على ذلك باضافة رقم الجزء إلى رقم الكراسة ، فترقم على النحو التالى : الكراسة رقم ٣٠/جـ ١ (١٨ يناير ــ ٣١ يناير ١٩٠٨) وينطبق هذا على الكراسات رقم ٢٧ و٣٠ و٢٨ و٣١ و٢٩ و٥٠ و٤٨ و٤٩ .

على أن المشكلة التى لم أجد لها حلا ، هى التى تتعلق بتداخل أحداث الكراسات ، نتيجة لكتابة سعد زغلول مذكراته فى أكثر من كراس فى وقت واحد . فقد تداخلت الكراسة السابعة ، التى تبدأ من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٧ حتى ٢٢ فبراير ١٩٠٨ ، مع الكراسة السادسة التى تبدأ من ٢ أبريل ١٩٠٧ حتى ٢ فبراير ١٩٠٨ . وكذا تداخلت الكراستان رقم ٣٠ و٨ مع الكراسة السابعة ، فقد بدأت الكراسة رقم ٣٠ من ١٨ يناير ١٩٠٨ لينتهى الجزء الأول منها فى ٣١ يناير ١٩٠٨ ، وبدأت الكراسة رقم ٨ من ١٨ يناير ١٩٠٨ إلى ٣ فبراير ١٩٠٨ . ومعنى ذلك أن سعد زغلول كان يكتب فى أربع كراسات دفعة واحدة فى الفترة من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٧ إلى ٢٢ فبراير ١٩٠٨ ، وهى الكراسات رقم ٦ و٧ و٣٠ و٨ ! . ومن ثم تعتبر الكراسة رقم ١٢ هى التالية زمنيا لهذه المجموعة من الكراسات ! .

وقد فكرت فى توزيع اليوميات الواردة فى هذه الكراسات زمنيا ، على نحو ما فعلت فى مشكلة الكراسات التى تناولت أحداثا تناثرت على سنوات متباعدة ، ولكنى وجدت أن هذا العمل بالنسبة لليوميات سوف يكون غير مأمون العاقبة ، وسوف يفقد الكراسات معالمها ، وأنه أشبه ببحث وليس نشرا وتحقيقا للمذكرات ! ، كما أنه يضيع معالم الكراسات . ورأيت ـ لذلك ـ أنه طالما أن الكراسات سوف أنشرها فى ترتيب زمنى ، فإن هذا يكفى لمتابعة الأحداث المتكررة وغير المتكررة ، وسوف يعطى القارىء الفرصة لقراءة التناول المختلف من جانب سعد زغلول لبعض الأحداث ، التى وجد نفسه مضطرا ـ انفعاليا ـ لتكرار الحديث عنها .

ولقد ترتب على السرعة فى ترقيم الكراسات من جانب فريدا كاب ، سقوط بعض الأرقام ، أو تكرار بعضها ، أو ترقيم صفحات

خالية من الكتابة !. وعلى سبيل المثال فالكراسة رقم ١١ بها ثلاث صفحات ساقطة من الترقيم ، وكذلك الكراسة ١٤ التى بها صفحة سقطت من الترقيم ، وأيضا الكراستان ٣٤ و ٤٤ ، وبكل منهما صفحة سقطت من الترقيم . وقد خلت الكراسة ٥٣ من أى ترقيم ، وإن كانت لا تدخل فى اليوميات ، لأنها عبارة عن عرض للأحداث ، من تاريخ فرض الحماية على مصر حتى اجراء المشاورات بين عدلى باشا ولجنة ملنر وخطاب عدلى باشا إلى سعد يوم ٢٥ فبراير ١٩٢٠ . وفى الوقت نفسه كررت فريدا رقم بعض الصفحات ، مثل الكراسة ٤٥ حيث كررت رقم صفحة ١٧٥٥ ثلاث مرات !.

وقد تفاوتت كمية الصفحات المكتوبة فى كراسات مذكرات سعد زغلول تفاوتا عظيما . فالكراستان ٢ و ٤٦ لا يزيد عدد الصفحات المكتوبة فى كل منها على صفحتين إثنتين فقط !، والكراستان ١٩ و ٥١ يبلغ عدد الصفحات المكتوبة بكل منهما خمس صفحات فقط !. بينما يبلغ عدد صفحات الكراسة الأولى ١١٣ صفحة ، والكراسة ٢٤ يبلغ عدد صفحاتها ١٥٣ صفحة . وتعتبر الكراسة ٣٩ أكبر كراسة ، اذ يبلغ عدد الصفحات المكتوبة بها ٢٥٦ صفحة .

ويرجع ذلك إلى أن سعد زغلول لم يكن يكتب الصفحات بالتسلسل ، بل كان يكتب فى صفحة ، ويترك بعدها بضع صفحات بدون كتابة . فالكراسة الرابعة على سبيل المثال ، توجد بها تسع صفحات خالية فيما بين صفحة ١٩٧ و ١٩٨ ، وعشر صفحات خالية بين صفحتى ١٩٩ و ٢٠١ ، ثم ٦٢ صفحة خالية بين صفحتى ٢٠٢ و ٢٠٤ (سقط رقم ٢٠٣) .

وقد أردت فى بداية العمل الاستفادة بالترتيب الزمنى للكراسات الذى أعده الدكتور عبد الخالق محمد فى رسالته للماجستير المنشورة ،

ولكنى ، بعد فحص المذكرات على الطبيعة ، لم ألبث أن اكتشفت خطأ هذا الترتيب الذى قدمه ، لإعتماده على البطاقات الملصقة بالكراسات دون الفحص الفعلى ، مما ترتب عليه وجود أخطاء فى بدايات ونهايات الفترة التاريخية التى أوردها فى كتابه للكراسات ــ كما هو الحال بالنسبة للكراسات : ٢ و٢٧ و٤ و٦ و٨ و٩ و١٢ و١٤ و١٧ و١٠ و١٣ و١٨ و٢٠ و٣ و٥٣ و٢٤ و٣٤ و٣٧ و٤٤ و٣٦ و٣٨ و٤٢ و٤٧ و٤٨ و٤٥ .

ومن واقع الحصر الدقيق للصفحات المكتوبة بالفعل فى الكراسات ، تبين لنا أن هذا العدد يبلغ ٢٨٨٧ صفحة ، بعد اضافة الصفحات الساقطة الرقم ، والمكررة ، وخصم الصفحات الخالية من الكتابة ، وقد بلغت فى إحدى الكراسات ، وهى الكراسة السابعة ــ ٢٤ صفحة ! .

* * *

وقد كتب سعد زغلول مذكراته بلغة عربية سليمة ، تشوبها ألفاظ قليلة لم تعد مستخدمة فى مصر فى عصرنا . فهو يكتب شهر مارس « مارث » ، كما يكتب شهر أكتوبر أحيانا « أكطوبر » ، ويكتب شهر ابريل « افريل » . وفى الوقت نفسه كان يستخدم أحيانا عبارات دارجة حيثما يتطلب الأمر ذلك ، خصوصا فى حالة النقل عن الغير أو الترجمة ، فهو ينقل عن جورست ــ على سبيل المثال ــ وصفه لأحد الأفراد بأنه « يشتغل بقلب » ــ أى بحماس وجد . ويكتب سعد زغلول لفظ هانم بهذا الشكل : « خانم » . وبالنسبة للنواحى الاملائية فقد درج سعد زغلول على كتابة « ألا » على شكل « أن لا » ، مع أن هذا الاستخدام يجب أن يقتصر على حالة ما إذا كان اللفظ الوارد بعد « أن » اسما ، فالقاعدة هى اتصال « أن » بـ « لا » إذا كانت ناصبة للفعل ، وذلك لشدة ارتباطها به ، فإذا جاء اسم بعد « لا » ، ضاعت

قوة الربط بينها وبين ما بعدها ، فتفصل « لا » وترجع اليها نونها ، فنقول : « علمت أن لا فائدة » ، ونقول : « أرجو ألا تحزن » . لذلك فقد صححنا هذا الخطأ فى التحقيق ، دون حاجة إلى الاشارة إليه كثيرا فى الحواشى . وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة « مسألة » ، فقد درج سعد على كتابتها على ياء ، وهو أضعف ، لأن القاعدة أن ترسم الهمزة المتوسطة على ياء إذا كان ما قبلها مكسور مطلقا أو كانت مكسورة مطلقا . وقد قمنا بتصحيح ذلك فى المتن دون حاجة إلى الاشارة إليه فى الحواشى .

وقد بدأ سعد زغلول محاولاته لكتابة مذكراته فى ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ ، ولم تكن مذكرات بالمعنى المتواضع عليه ، وإنما كانت ملخصات لقضايا عرضت ــ أثناء أن كان قاضيا ــ بجلسات من ١٨ أكتوبر ١٨٩٧ إلى ١٣ ديسمبر من نفس العام . وبالتالى فهى لا صلة لها بالأحداث السياسية ، ولا بحياة سعد زغلول الشخصية أو العامة . وأهميتها تتمثل فيما تلقيه لعلماء الاجتماع من ضوء على المجتمع المصرى فى تلك الفترة ، الذى لم يكن بالنقاء الذى يصوره بعض من يتحدثون عن الانحلال الخلقى فى مجتمعنا المعاصر ، بل كان ــ ككل المجتمعات على مر العصور ــ يحفل بالسلبيات الخلقية ،جنبا إلى جنب مع الإيجابيات البناءة .

ولهذا السبب فقد رأيت تأجيل نشرها إلى الجزء الأخير من المذكرات ، وبذلك أوفق بين الترتيب الزمنى للكراسات ، وما يتطلبه المنهج العلمى السليم من البدء بنشر « المذكرات » ، التى ينطبق عليها هذا الوصف ــ وليس مجرد نشر « الكراسات » التى كتبها سعد زغلول .

وقد يفيد فى تبرير هذا الاجراء الذى اتخذناه ، أن نورد هنا قراءتنا للصفحة الأولى من الكراسة الأولى السالفة الذكر ــ والتى هى أنموذج لبقية الصفحات !ـ مع اختلاف الحوادث بطبيعة الحال . وهو مثال قد يصدم ذهن القارىء ، ويستفز شعوره ، ويثير استياءه ، ولكن هكذا ورد فى الكراسة الأولى ، التى ستنشر فى نهاية المذكرات . وتمضى الصفحة على الوجه التالى :

« جلسة ١٨ أكطوبر سنة ٩٧

فى يوم ٥ يونيو سنة ٩٧ حضرت حرمة تدعى صبحة ، شغالة ، أمام مأمور مركز فاقوس ، وأبلغته بأن المتهم محمد النقاش أراد أن يفعل بها الفحشاء قهرا ، حيث كانت تشتغل معه اليوم فوق سطح الديوان ، فمسك يدها وألقاها بالأرض ، وطلب منها فعل الفحشاء ، بعد أن قفل باب السلم . فامتنعت ، وصاحت ، فتركها ، ونزلت فوجدت بعض الناس يخبط على الباب ، فنزل المتهم وفتحه ، وقال لها : روحى ما ترح ما تروحى ، لن[1] تشتغلى عندى . فطلعت فى الخلا ، ودخلت عند العسكر فى الديوان ، ووجدت من كان يخبط على السلم أنه عسكرى ، فأخبرته ، فقال له : اعطه أجرتها . واسمه عبد الحميد .

« المتهم أنكر ما نسب إليه ، وقال إنه سمع ممن يدعى عبد الحميد البنا بأن هذه المرأة مشبوهة ، فسألها إن كانت بكرا أو ثيبا[2] ، وأمرها بالخروج خوفا من الشبهة ، وأن تعود آخر النهار لتأخذ نصف أجرة ،

---

(١) فى الأصل « لم » .
(٢) فى الأصل « سيبا » .

فنزلت ثم عادت مع العسكرى عبد الحميد ، الذى قال له أن يعطيها قرش صاغ ، فوعده لآخر النهار ، ثم عادت وأخذت قرشا ونصف . وأنه لم يسك باب السلم ، بل كان مردودا من نفسه ، ولم يخبط عليه .

« عبد الحميد العسكرى شهد بأنه سمع صياح الحرمة ، وبأنه خبط على باب السلم ، ووجده مسكوكا ، ثم دخلت عليه الحرمة من باب الاصطبل معفرة اللون ، وأخبرته بأن المتهم كان يريد الفحش بها كرها ، وأنه طلب من المتهم أن يعطيها أجرتها .

« شهد أحد الشغالة المدعو ابراهيم بأنه سمع شكوى[3] الحرمة للعسكرى ، واخبارها بأن المتهم كان يريد فعل الفحشاء فيها ، وأنه لام المتهم على ذلك ، فأنكره وقال إنه طردها إبعادا للشبهة .

« وشهد آخر يدعى مصطفى بأن الحرمة اشتكت له وللشاهد قبله من المتهم ، وأن الشاهد أشار عليها باتمام شغل اليوم ، وأنها صعدت مع الشاهد قبله ، ثم نزلا ، وأنه رآها مع العسكرى .

« جلسة ٢٠ يونيو سنة ٩٧ .

« الحرمة قالت إجمالا ما فصلته فى المركز ، وقالت إنها إشتكته لأخذ أجرتها ، وإنها لولا الأجرة لما اشتكت . وإن المتهم لم يفعل بها سوى كونه لوى ذراعها ، وألقاها فى الأرض ، وراودها .

« العسكرى شهد بما شهد به فى البوليس ، وزاد بأن باب السلم كان مغلقا من الداخل لا من الخارج ، وأنه لما خبط على الباب ولم يفتح ، توجه للاصطبل للصعود منه ، فحضرت الحرمة إليه ، الخ .

---

(٣) فى الأصل « شكو » بدون ياء

« المحكمة الابتدائية حكمت ببراءة المتهم . ويظهر من أسباب حكمها أنها بنت الحكم على أن ما نسب إلى المتهم لا يعد شروعا فى الفسق ، وليس بثابت . والنيابة استأنفت الحكم » .

هذه الصفحة الأولى من الكراسة الأولى هى أنموذج للصفحات التالية ، مع اختلاف فى الوقائع . وبالتالى فليس فى هذه الكراسة من معنى المذكرات شيء . ولهذا استبعدناها من النشر فى المرحلة الأولى ، وسوف تنشر فى نهاية الأجزاء ــ كما ذكرنا .

وتعتبر أول محاولة من سعد زغلول لكتابة مذكرات حقيقية هى التى وردت فى الكراسة الثانية ، ولا تشمل سوى يومية واحدة فى صفحة واحدة ، كتبها سعد زغلول فى يوم ٢ مايو ١٩٠٣ ، عن انتقاله من بيته ، الذى كان قد بناه فى الظاهر ، إلى بيت حميه مصطفى فهمى باشا . وقد استعرض فيها سعد الفترة السابقة من ٣٠ يناير ١٩٠٢ ــ فيما يختص بحركة سكناه ــ حتى انتقاله إلى بيته الجديد فى حى الانشاء الأرستقراطى ، حيث يوجد إلى الوقت الحاضر .

وبطبيعة الحال فإن لفظ مذكرات ينطبق على هذه الكراسة ، لولا أن سعد زغلول كتب بها ملخص قضية أخرى من طراز ما كتبه فى الكراسة الأولى . وقد رأينا نقل هذا الملخص ، وهو لا يتجاوز صفحة واحدة ، هى صفحة ١١٥ ، بحيث ينشر مع الكراسة الأولى .

وقد قام سعد زغلول بمحاولة أخرى لكتابة المذكرات فى يوم ٣٠ يونيو ١٩٠٣ ، بمناسبة أطيان إشتراها بمديرية البحيرة . وقد عاد إلى التعليق عليها فى سنة ١٩١٠ عند بيع هذه الأطيان . وقد سجل فى أكتوبر ١٩٠٥ ، فى نفس الكراسة ، كشفا بمصاريف منزله ، وهو وإن كان لا يدخل تماما فى باب المذكرات ، إلا أنه ــ على كل حال ــ يرسم

صورة لحياة سعد زغلول الخاصة . ولذلك أثبتُّه مع اليومية السابقة لينشر مع الكراسة رقم ٢٧ . وقد سجل سعد زغلول فى نفس الكراسة كتابة خاصة بعمليتين ماليتين له فى البورصة فى ١٠ و٢٦ نوفمبر ١٩١٦ ـ أى بعد أحد عشر عاما . ولذلك رأيت أن مكانها الطبيعى يأتى بعد الجزء الأول من الكراسة رقم ٢٩ الذى تنتهى أحداثه فى ٧ ديسمبر ١٩١٦ ، لاستكمال الصورة التاريخية ، من ناحية رسم صورة لأوضاع سعد زغلول المالية فى أثناء الحرب العالمية الأولى .

أما الكراسة الرابعة ، فتشتمل على المحاولة الثالثة من جانب سعد زغلول لكتابة مذكرات ، إذ توجد بها يومية مؤرخة فى ٣٠ يناير ١٩٠٥ . وإلى جانب ذلك تشتمل الكراسة على مسائل مالية تختص بدفتر عمارة سعد زغلول سنة ١٩٠١ ، وبيان بمصروفات منزل سعد وماهيات المستخدمين ، وهذه الموضوعات لاتدخل فى باب المذكرات وإنما تدخل فى باب الحسابات ، ولكنها ـ مع ذلك ـ ترسم صورة لحياة سعد زغلول الخاصة ، ولذلك أثبتناها فى الكراسة .

وتبدأ مذكرات سعد زغلول الحقيقية من الكراسة الخامسة ، وتبدأ من أول يناير ١٩٠٧ . ولم يكتبها سعد بخط يده ، وإنما أملاها على سكرتيره . وكان سعد زغلول قد عين فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ ناظرا للمعارف ، وقام بزيارة للوجه القبلى فى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦ لتفقد مدارسه ، وشاء تسجيل هذه الزيارة . ونظرا لأنها كتبت بضمير الغائب ، فقد اعتقد الدكتور عبد الخالق محمد أنها تشتمل على مشاهدات وملاحظات كاتبها ، ونسى أنها لو كانت كذلك لاحتفظ بها صاحبها لنفسه ! ، ولما وجدت بين مذكرات سعد زغلول ، وليس من المعقول أن يحتفظ سعد بين كراسات مذكراته بكراسة تحتوى على مذكرات سكرتيره ! ، وإنما الحقيقة أنها مشاهدات وملاحظات سعد

أدلى بها لكاتبها ليسجلها بخط يده ، وقد سجلها بضمير الغـائب . وهذا الكلام ينطبق على الكراسات ٥ و٨ و ٤٤ .

ونـلاحظ أن سعد زغلول قـد كتب بعض الكراسـات بخطه ، والبعض الآخر أملاه على سكرتيريه أو أقـربائـه . وهذه الكـراسات هى : ٢٥ و ٥٠ و ٤٠ و ٤٩ و٤٨ و٤٧ . كـما أن هناك كـراسات أملاها كلها بضمير المتكلم ، وتبلغ اثنى عشر كراساً هى : ١١ و ٩ و ١٥ و ١٧ و ١٦ و١٣ و ١٨ و ٥٣ و ٣٣ و٣٨ و٣٦ و ٤٥ .

ومنذ انتظم سعد زغلول فى كتابة مذكراته منذ أول يناير ١٩٠٧ لم يتوقف عن الكتابة إلا مرغما . وأغزر كتاباته هى التى كتبها فى الفترة التى تولى فيها نظارتى المعارف والحقانية ، وفترة الحرب العالمية الأولى ، وفترة ثورة ١٩١٩ والمفاوضات مع ملنر . فقد كتب فى الفترة الأولى ٧٧٧ صفحة ، وتشمل الكراسات رقم ٥ و ٦ و ٧ و ٣٠ و ٨ و ١٢ و ١٠ و ١١ و ٩ و ١٥ و ١٤ و ١٧ و ١٦ و ١٣ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ (وهى فترة تبدأ من أول يناير ١٩٠٧ إلى ٣١ مارس ١٩١٢) .

أمـا الفترة الثـانية ، فقـد كتب فيهـا ٥٧٢ صفحـة ، وتشمـل الكراسات ٥٣ و ٢٥ و ٢٤ و ٢٦ و ٣١ و ٢٩ و ٢٨ و الجزء الأول من الكراسة ٣٢ (وهى فترة تبدأ من ١٨ ديسمبر ١٩١٤ إلى ١٢ أكتوبر ١٩١٨) .

أما الفترة الثالثة ، فقد كتب فيها سعـد زغلول ٧٥٨ صفحة ، وتشمل الكراسات ٣٢/جـ ٢ ، و ٣٤ و٣٣ و ٣٥ و ٥٠ و ٣٧ و ٤٤ و ٣٦ و ٣٩ و ٣٨ و٤٣ و ٤٠ (وهى فترة تبدأ من ١٢ أكتوبر ١٩١٨ إلى ١٨ يوليو ١٩٢٢) .

وليس معنى ذلك أن سعد زغلول كان يكتب يوميا ، وإنما معناه أنه

كان يكتب بانتظام لمدة عشرين عاماً متواصلة ، مع فترات انقطاع قد تقصر إلى أيام أو تطول إلى أشهر . وقد يكون الانقطاع داخل الكراسة الواحدة ، وقد يكون بين الكراسة وتاليتها . ولم يقدم سعد زغلول تعليلا لانقطاعه عن الكتابة ، لأنه كان يكتب لنفسه ، وليس مطالبا ــ بالتالى ــ بتقديم هذا التعليل . فلم يقدم تعليلا لانقطاعه ستة أشهر تقريبا من يناير إلى يولية ١٩١٤ ، ولم يقدم هذا التعليل لانقطاعه عن الكتابة من ٧ يولية ١٩١٤ إلى ٨ مارس ١٩١٥ . وعندما استأنف الكتابة يوم ٢٦ مارس ١٩١٩ بعد انقطاع من يوم ٩ مارس ١٩١٩ ، اكتفى بالقول بأنه « من يوم ٦ مارث[٤] لم أكتب شيئا من المذكرات » ، ثم أخذ فى تلخيص ما حدث فى فترة الانقطاع .

وقد تضمنت مذكرات سعد زغلول بعض الصفحات باللغة الفرنسية ، التى كان قد شرع فى تعلمها فى أعقاب تعيينه نائب قاض فى ٢٧ يونية ١٨٩٢ . كما تضمنت صفحة واحدة باللغة الألمانية التى كان قد أخذ فى تعلمها فى كارلسباد قبل الحرب العالمية الأولى ، ليسهل عليه التفاهم مع أهل البلاد ، وقد تعلمها على يد الآنسة فريدا كابى ، التى أخذت تشرف على بيته منذ سنة ١٩١١ .

ومن الغريب أن سعد زغلول طوال نظارته للمعارف والحقانية ، وحاجته إلى التعامل مع سلطات الاحتلال الانجليزية ، لم يكن يعرف الانجليزية ! ، اكتفاء باللغة الفرنسية التى كانت لغة الدبلوماسية . ولم يبدأ تعلم الانجليزية إلا فى مالطة أثناء فترة نفيه الأولى ، وكانت على يد أحد المعتقلين الألمان ، الذين كانوا يعرفون الانجليزية ، ثم واصل

(٤) هكذا فى الأصل .

دراسة الإنجليزية ، أثناء فترة نفيه الثانية فى سيشل على يد مكرم عبيد ، الذى كان منفيا معه . ومن هنا لم تتضمن المذكرات صفحات بالانجليزية .

على كل حال ، فلم يكن فى وسعى ، وأنا بسبيل اعداد هذه المقدمة عن سعد زغلول ، أن أتجاهل رسالة الماجستير عن سعد زغلول ، التى كتبها الدكتور عبد الخالق محمد ، وأجيزت من كلية الآداب بجامعة عين شمس ، خصوصا وهى منشورة يمكن لكل قارىء أن يطلع عليها ، بما تتضمن من ادانة لسعد زغلول . ذلك أن كل بحث يشكل مراجعة على ما سبقه من بحوث ، وعليه أن يتفق معها أو يختلف معها على أساس الحقائق التاريخية المجردة . ومن هنا يتقدم العلم إلى الأمام .

وأرجو أن يكون نقدنا العلمى لما ورد فى هذه الرسالة ، ردا كافيا على الاتهامات التى وجهت لسعد زغلول ، وتصحيحا لما ورد بها من أخطاء تاريخية .

وسوف ألحق بهذا الجزء من المذكرات ـــ الذى يحتوى على مذكرات سعد زغلول فى فترة نظارة مصطفى فهمى باشا ـــ ترتيبا زمنيا للكراسات كما أسفرت عنه نتائج دراستنا ، ووفقا للتقسيم الذى أشرنا إليه فى الصفحات السابقة ـــ وهو التقسيم الذى سوف يتم تحقيق ونشر المذكرات على أساسه ، إذا امتد بى الأجل حتى إتمام هذه المهمة العلمية القومية .

كما سألحق ثبتا بأسماء المراجع والمصادر التى رجعت إليها فى كتابة تراجم الشخصيات واجراء هذا التحقيق ، لكى يرجع اليها من يشاء

الاستزادة من الباحثين والمتخصصين . هذا بالإضافة إلى فهرست تفصيلى للموضوعات ، وفهرس للأعلام والأماكن والبلدان .

وأعتقد أن الطريقة الجديدة التى اتبعتها فى عرض هذه المذكرات ستكون أكثر ملاءمة للقارىء . لقد كانت الطريقة القديمة تقوم على إنهاء الصفحة الأصلية من المذكرات فى أى موضع بالسطر ، وابتداء الصفحة التالية بسطر جديد ـ الأمر الذى كان يقطع المعنى تماماً ، ويفصل الجملة الواحدة إلى قسمين . على أنى رأيت إثبات رقم الصفحة الجديدة فى موقعها من العبارة وسط السطر ، ببنط أسود أكبر من بنط الصفحة العادى ، وبذلك يمكن للقارىء تتبع أرقام صفحات المذكرات كما يشاء ، دون قطع معنى العبارة وتجزئته بين سطرين .

وإنى فى ختام هذا الجزء من التقديم ، لا أملك إلا أن أوجه الشكر للصديق الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس هيئة الكتاب ، الذى وضع كافة إمكانات الهيئة فى خدمة هذا العمل العلمى الكبير ، ولم يدخر جهداً فى تذليل كافة الصعوبات التى كانت تواجهنا ، والذى لولا تحمسه لهذه المذكرات لما أمكن صدورها فى هذا الوقت . كما أشكر الصديق الأستاذ لمعى المطيعى لما أسدى من رأى ومساعدات على طوال مراحل العمل فى هذه المذكرات ، منذ أن كان مديراً عاماً لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر حتى أصبح رئيساً لقطاع النشر والمراكز العلمية بهيئة الكتاب ، كما أشكر الصديق الأستاذ نجيب رشدى ، مدير عام « مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر » بالهيئة ، على تعاونه الصادق وهمته فى إدارة هذه العمل الكبير. كما أوجه الشكر لكل من اشترك فى جمع مادة هذا الكتاب الشاق فى مطابع الهيئة العامة للكتاب ، وأشكر الأستاذة سميرة عرابى ، رئيس قطاع المطابع . كما أشكر كل من أسهم معى فى مراجعة

« بروفاته » من باحثى مجموعة سعد زغلول بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، خصوصاً السيد رمزى ميخائيل ، الذى تحمل معى العبء الأكبر فى المراجعة . كما أشكر كلا من الباحثة هويدا عبد العظيم رمضان ، المعيدة بكلية البنات بجامعة عين شمس ، والسيدة نعمات البربرى لتطوعهما بمراجعة بروفة الكتاب على المخطوط مراجعة شاملة بكل عناية ودقة ، مع ما فى هذا العمل من جهد ومشقة وما يتطلبه من وقت .

كما أوجه الشكر للأستاذ مصطفى أمين لاستجابته الكريمة وعنايته بتزويدى بمجموعة نادرة من صور سعد زغلول ، وإلقاء الضوء على بعض الأحداث التى تناولتها المذكرات أو المتعلقة بسعد زغلول .

٢

سعد زغلول
بين الحقيقة والإفتراء

يمكن تقسيم حياة سعد زغلول السياسية إلى أربع مراحل : المرحلة الأولى ، مرحلة توليه نظارتى المعارف والحقانية . والمرحلة الثانية ، مرحلة وكالته للجمعية التشريعية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة زعامته لثورة ١٩١٩ حتى اغتيال السردار لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وتبدأ المرحلة الرابعة فى أعقاب اغتيال السردار وتنتهى بوفاة سعد زغلول فى يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ .

ولكل مرحلة ظروفها التاريخية التى أملت على سعد مواقفه السياسية ، وتتمثل ــ بالدرجة الأولى ــ فى علاقات القوى المتشابكة والمتعددة الأطراف والمتناقضة ، بين الاحتلال والقوى الوطنية من جانب ، وبين الإحتلال والخديو من جانب آخر ، وبين الخديو والقوى

الوطنية من جانب ثالث . كما تتمثل فى التركيب الطبقى للمجتمع المصرى فى ذلك الحين ، الذى كان يختلف كثيراً عن التركيب الإجتماعى الحالى . وتتمثل أيضاً فى تباين مواقف القوى الوطنية من الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر فى ذلك الحين .

وقد ولد سعد زغلول فى شهر ذى الحجة ١٢٧٤ هـ ، الموافق يولية ١٨٥٨ م ، وهو التاريخ الذى صرح به سعد زغلول بنفسه لسكرتيره محمد ابراهيم الجزيرى ، حين سأله أحد الطلبة عن تاريخ ميلاد سعد زغلول لتحتفل الأمة بذكراه ، فقال سعد إنه « يظن ــ على ما سمع ممن شهدوا مولده ــ أن تاريخه ١٦ من ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ » . وعلى ذلك فقد قدر سعد عمره فى الاحصاء العام الذى تم فى عام ١٩٢٧ بتسعة وستين عاماً ميلادياً .

على أن فتح الله بركات باشا أكد أن ميلاد سعد زغلول كان فى شهر ربيع الأول ١٢٧٣ هـ ، وهو ما يوافق نوفمبر ١٨٥٦ م ، وذكر أنه حقق هذا التاريخ قياساً على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول أخى سعد زغلول ، وقد ولد الشيخ ابراهيم مع سعد فى أسبوع واحد ، وهو حى وقتذاك معروف تاريخ ميلاده ، ووارث له . وهناك اجتهاد للدكتور عبد الخالق محمد يرى أن سعدا ولد فى أول يونية ١٨٥٩ . ولكنه اجتهاد ضعيف ، لأنه يستند إلى ما ورد فى محضر تحقيق قضية جمعية الانتقام فى ٢٧ يونية ١٨٨٣ ، التى اتهم فيها سعد زغلول ، من أن عمره ٢٤ سنة . فهذا التقدير لعمر سعد تقريبى ولا يحدد بدقة ميلاده فى أوائل يونية ١٨٥٩ . كما أن هناك تقديراً آخر لكريم ثابت يذكر فيه أن ميلاد سعد يرجع إلى أول يونية ١٨٦٠ ، وقد استند فيه إلى ما ورد فى شهادة الليسانس التى حصل عليها سعد من باريس . والتقدير الأول الذى ذكرناه أرجح ، لأنه



سعد زغلول وفتح الله بركات

تقدير سعد زغلول نفسه !، والمفروض أنه حقق تاريخ مولده ورجح هذا التقدير ! .

على كل حال فقد كان ميلاد سعد زغلول فى قرية أبيانة بمركز فوة ، الذى كان تابعاً وقتذاك لمديرية الغربية . وقد ولد من أسرة مصرية صميمة ، وكان أبوه ، الشيخ ابراهيم زغلول ، رئيس مشيخة القرية ــ أى عمدتها ــ وقد سبق له الزواج من سيدة أنجب منها بنتين هما فرحانة وستهم ؛ وخمسة أولاد هم عبد الرحمن ، وشناوى ، ومحمد ، وأحمد ، وشلبى . ثم تزوج من والدة سعد ، وهى مريم بنت الشيخ عبده بركات ، أحد كبار أصحاب الأراضى (وأخوها عبد الله بركات والد فتح الله بركات باشا) وأنجب منها بنتا واحدة تدعى ستهم ، وسعد ، وفتحى . وقد مات والد سعد زغلول وعمره لا يتجاوز الخامسة ، فكفلته وشقيقه فتحى وشقيقته ستهم ــ والدته ، يعاونها فى ذلك أخوه الشناوى أفندى ، الذى كان قد تزوج بخالة سعد .

فى ذلك الحين كانت تقاليد الأسر القديمة فى الريف تقضى بأن ترسل أحد أبنائها إلى الأزهر ، بركة وتقربا إلى الله ، وحتى يكون منها أحد رجال الدين ، وترسل بالابن الآخر إلى المدارس الحكومية ، لكى يصبح موظفاً يحمى بنفوذه فى الحكومة نفوذ الأسرة فى الريف . وكان نصيب سعد زغلول الإلتحاق بالأزهر ، باعتباره الولد الأكبر ، أما أخوه فتحى فكان نصيبه المدارس الحكومية . ولما كان التعليم بالأزهر يتطلب ضرورة حفظ القرآن الكريم أولاً ، وكان حفظ القرآن يتم فى « الكتاتيب » على يد بعض المشايخ ، فقد التحق سعد زغلول فى السابعة من عمره بكتاب القرية ، حيث مكث فيه خمس سنوات ، تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم . وعندما عين أخوه

البيت الذى ولد فيه الرئيس الجليل بابيانه ، فى حالته المجددة

الشناوى أفندى رئيساً لمجلس مركز دسوق فى عام ١٨٧٠ ، إصطحب معه سعدا ، وأدخله الجامع الدسوقى لكى يتم تجويد القرآن الكريم .

وفى سنة ١٨٧٣ وفد سعد زغلول من دسوق إلى القاهرة للإلتحاق بالأزهر . وكان الأزهر فى ذلك الحين ذا شهرة عظيمة فى العالم الإسلامى ، يتوافد عليه الطلاب من جميع المجتمعات الإسلامية من بحر الصين إلى المحيط الأطلنطى . وهو مجتمع علماء الإسلام الذين ذاع صيتهم فى الآفاق . ولكن كان يعيب التعليم فيه أنه كان قائماً على تدريس العلوم القديمة ، وحفظها كما هى دون تغيير ، ولا يقوم على البحث وحرية الفكر والتطوير . ولكنه من ناحية أخرى كان يربى ملكة الاستقلال فى نفوس التلاميذ ، حيث كان التلميذ هو الذى يختار أستاذه الذى يتعلم عليه بمحض ارادته ، وحسبما يراه من علمه وكفاءته .

وقد كان من حسن حظ سعد زغلول أن فترة وجوده بالأزهر تميزت بوجود المفكر الإسلامى الكبير السيد جمال الدين الأفغانى فى القاهرة ، التى كان قد وفد إليها فى ٢٢ مارس ١٨٧١ ، وقد التف حوله كثير من طلبة الأزهر المجدين ، ومنهم سعد زغلول . وكان الأثر الذى تركه جمال الدين الأفغانى فى نفس سعد زغلول وشخصيته ، يفوق الأثر الذى تركته فيه دراسته الأزهرية . فقد طبعه على حرية التفكير وحرية البحث ، والتجديد والإصلاح . كما يرجع إليه الفضل فى تحسين لغته العربية ، فقد كان جمال الدين الأفغانى يحث تلاميذه على أن يكتبوا ما سمعوه منه فى المحاضرات ، ثم يتلونه فى اليوم التالى ، فكان ذلك داعياً لأن يتبارى التلاميذ فى حسن الانشاء والتحرير . ومن ثم اتجه سعد زغلول إلى الخطابة والكتابة .

كذلك تتلمذ سعد زغلول على يد المصلح الدينى الكبير الشيخ محمد عبده ، الذى كان يكبره بعشر سنوات . ولم تكن علاقة سعد

بالشيخ عبده علاقة تلميذ بأستاذه فحسب ، بل علاقة ابن بوالده ، أو مـريد بشيخـه . فكان يستفيـد من علمه وعمله ، ومن أخـلاقـه وشمائله ، ومن فصاحته وبلاغة كلامه . فشب بين يديه كاتباً خطيباً ، أديباً سياسياً ، وطنياً إسلامياً .

ومنذ جاء سعد إلى المجاورة فى الأزهـر ، لبس الجبة والقفـطان والعمامة . وكان يسكن ــ على خلاف عادة المجاورين ــ سكناً مستقلاً فى ربع العنانى بجهة سيدنا الحسين ، وكان يزوره نفر كثير ممن برزوا بعد فى ميدان الحياة ، منهم الشيخ عبد الكريم سَلْمان وابراهيم اللقانى بك والسيد وفا والهلباوى بك . وفى ذلك الوقت شغلته طرق إصلاح الأزهر ، مما دعاه إلى أن يؤلف جماعة من إخوانه الطلاب لدراسة سبل الإصـلاح ، وكتب منشوراً من سبع نسخ علقـه ليـلاً عـلى أعمـدة الجامع ، يبين فيه مواضع الخلل ، ووسائل الاصلاح . وفى الصباح أخذ الطلبـة يتقاطـرون لقراءة هـذا المنشور ، ممـا أحدث صدى فى الأزهر .

وقد شجعه جمال الدين الأفغانى على كتابة بعض المقالات فى بعض صحف ذلك العهد ، وهى جريدة « التجارة » . ويتبين مما كتبه الشيخ سعد زغلول أن عقليته كانت قد تفتحت ، فأصبح يتناول الموضوعات العامة التى تتصل بالخدمة العامة وحل مشاكل الجماهير . وكان يرى أن هذه الخدمة العامة هى جزء من الوطنية وحب الوطن . وكان فى نفس الـوقت يقدم لجمـال الدين الأفغـانى مـا يستكتبـه ايـاه وزمـلاءه من موضوعات التحرير والإنشاء . وقد كتب لأستاذه موضوعاً فى الحرية ، أجاد فى كتابته إجادة فاق بها أقرانه وأعجب به السيد الأفغانى ، فقال له : « مما يدل على أن الحرية ناشئة فى مصر ، أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشىء » ! .

ويعترف سعد زغلول بأن طريقة الأزهر فى التعليم هى التى كونت شخصيته الاستقلالية . ففى خطبة ألقاها بالأزهر فى سنة ١٩٢١ بعد عودته من أوروبا قال : « جئت اليوم لأؤدى فى هذا المكان الشريف فرض صلاة الجمعة ، وأقدم واجبات الاحترام لمكان نشأت فيه ، وكان له فضل كبير فى النهضة الحاضرة ، تلقيت فيه مبادىء الاستقلال ، لأن طريقته فى التعليم تربى ملكة الاستقلال فى النفوس ، فالتلميذ يختار شيخه ، والأستاذ يتأهل للتدريس بشهادة من التلاميذ الذين كانوا يلتفون حول كل نابغ فيه ومتأهل له ، يوجه إليه كل منهم الأسئلة التى يراها ، فان أجاب الأستاذ وخرج ناجحاً من هذا الإمتحان كان أهلاً لأن يجلس مجلس التدريس . وهذه الطريقة فى الاستقلال جعلتنى أتحول من مالكى إلى شافعى ، حيث وجدت علماء الشافعية فى ذلك الوقت أكفأ من غيرهم » .

فى ذلك الحين اضطر جمال الدين الأفغانى إلى مغادرة مصر فى أغسطس ١٨٧٩ م ، وتوثقت علاقة سعد بالشيخ محمد عبده ، حتى كاد يستغنى عن سواه من المشايخ ، وقد عبر عن رأيه فيه بقوله : « ان الذى كان يحضر دروسه فى الأزهر لا يسعه إلا أن يحتقر دروس سائر العلماء فيه » . ويستدل على تقدير سعد للشيخ محمد عبده ودينه له بالأستاذية — من رسائله التى كان يرسلها له إلى بيروت عندما نفى إليها فى أعقاب الثورة العرابية ، فقد كان يستهلها بـ« مولاى الأفضل » ، و « والدى الأكمل » ، ويوقعها بـ « ولدكم » أو « صنيعكم » ، وكان يعتبره إمام البلاد : « إنك إمامها وان اقتدت بغيرك ، ومحبها الصادق وان لم تعرف قدرك » .

هذه العلاقة الفريدة هى التى دعت الشيخ محمد عبده ، حين أسند إليه تحرير جريدة « الوقائع المصرية » فى أوائل أكتوبر ١٨٨٠ ، إلى أن

يطلب إلى تلميذه سعد زغلول معاونته فى تحريرها . كما أن هذه العلاقة ذاتها هى التى دعت سعد زغلول إلى الترحيب بهذه الدعوة ، فيترك الأزهر قبل الحصول على شهادته فى ٥ أكتوبر ١٨٨٠ ، حيث عين محرراً فى القسم الأدبى الذى استحدثه الشيخ محمد عبده .

ولم تكن جريدة « الوقائع المصرية » فى ذلك الحين مجرد جريدة رسمية ، وإنما كانت ، كغيرها من الجرائد ، تخصص أبواباً إجتماعية وأدبية واقتصادية ، وتنشر الإعلانات كمصدر من مصادر تمويلها ، وتنشر الأخبار الداخلية والخارجية ، وذلك منذ اشترى الخديو إسماعيل المطبعة الأميرية من صاحبها فى عام ١٨٦٥ ليجعل من الجريدة ــ على حد قوله فى أمره لنظارة المالية ــ « فى عداد الجرائد المعتبرة » ! . ومنذ أن عين الشيخ محمد عبده محرراً للوقائع ، تغير تاريخها كله ، فأصبحت صحيفة رأى وفكر قبل أن تكون صحيفة حكومية تصدر لنشر القوانين وتسجيل الحوادث الرسمية .

وقد استمر سعد زغلول فى الوقائع المصرية حتى مايو ١٨٨٢ ، حين نقل فى اليوم الثالث منه إلى وظيفة معاون بنظارة الداخلية ، ثم عين فى سبتمبر ١٨٨٢ ناظراً لقلم القضايا بمديرية الجيزة (باشمعاون) . وقد ذكر الدكتور عبد الخالق محمد أن سعداً حمل لقب « أفندى » منذ أن تعين بالوقائع ، وغير ملابسه كشيخ أزهرى ، لكى تتمشى مع اللقب الجديد . على أن محمد ابراهيم الجزيرى يذكر أن هذا التغيير فى اللقب والملابس حدث بعد تعيين سعد فى وظيفة باشمعاون لمديرية الجيزة . ونعتقد أن تعيين سعد زغلول فى الوقائع المصرية لا يتطلب منه إحداث هذا التغيير ، بدليل أنه لم يحمل الشيخ محمد عبده على ترك زيه الأزهرى وحمل لقب أفندى ! ، كما أن العمل الصحفى لم يحمل الشيخ على يوسف ــ فيما بعد ــ على ترك لقب شيخ

وتغيير زيه إلى الزى الأفرنجى ! . ولذلك نرى أن هذا التغيير قد حدث بعد أن تحول سعد إلى موظف حكومى بتعيينه معاوناً لنظارة الداخلية ، وبعد أن انتقل من العمل الصحفى إلى العمل القانونى .

* * *

على كل حال ففى الوقت الذى كانت حياة سعد زغلول تمر بهذه التغيرات ، كانت البلاد تخوض مرحلة من أدق مراحل حياتها ، فقد كانت تتعرض لغزو إمبريالى أوروبى لم يسبق له مثيل ، ولم يكن هذا الغزو عسكرياً يقوم به ضباط وجنود يستخدمون المدافع والنيران ، وانما كان غزواً فريداً يقوم به الرأسماليـون الأوروبيون وأصحـاب البنوك والمصارف الأوروبية ، ويستخدمون فيه سلاح المـال للسيطرة وحكم مصر ! .

وكانت سياسة الخديو إسماعيـل هى التى أتاحت هـذا الغزو ، بسبب استعجاله التطور ونقل البلاد إلى مصاف الدول الأوروبية من جهة ، وبسبب متطلبات استكمال تكوين امبراطوريته الأفريقية من جهة أخرى ، وبسبب النفقات التى كان يبذلها للحصول من الدولـة العثمانية على الاستقلال الداخلى من جهة ثالثـة ، ثم بسبب تبذيـره واسـرافه وانفـاقه أمـوال الدولـة فى شراء القصـور الفاخـرة والأثاث والعربات والجياد والرقيق وإقامة الحفـلات الفاخـرة ، حتى أنفق فى حفلة واحدة ، هى حفلة افتتاح قناة السويس يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ، مبلغ مليون ونصف مليون من الجنيهات ــ الأمر الـذى أربك مـالية البلاد ، واضطره إلى الاقتراض من الرأسماليين الأوروبيين .

وحين عجز اسماعيل عن السداد ، لجأ هؤلاء الرأسماليون إلى حكوماتهم لإجبار مصر على الدفع ، وكانت هذه الحكومات فى الوضع

السياسى الدولى الذى يسمح لها بالتدخل ، بسبب الوصاية الدولية التى أتاحتها لها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، فأجبرت مصر على تعيين وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزى والثانى فرنسى ، فى الحكومة المصرية ، وبذلك أصبحت مصر تحت الحكم المباشر للإستعمار الأوروبى ، دون إطلاق رصاصة واحدة ! .

وكان من الطبيعى أن تهب الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة ، التى نشأت فى عهد محمد على ، لدفع هذا الخطر وتحرير وسائل الإنتاج من القبضة الرأسمالية الأوروبية ، فأخذت تعمل على انشاء بنك مصرى لتخليص « المصالح العزيزة » ـ أى وسائل الانتاج ـ من قبضة الأجانب ، وفى الوقت نفسه أخذت تطالب بالدستور والحياة النيابية لكى تملك فى يدها القوة السياسية التى تمكنها من حماية نفسها . وعندما أضعفت الوصاية الأجنبية سلطة الخديو السياسية بانشاء أول حكومة مسئولة فى مصر فى أغسطس ١٨٧٨ ، وأخذت تهدد مسند الخديوية نفسه ، لم يملك الخديو إلا التحالف مع هذه الطبقة ضد الوصاية الأجنبية ، وكان الثمن هو الدستور .

على أنه حين عرفت الدول الأجنبية أن الحكم يوشك أن ينتقل من يد حاكم مطلق إلى يد الشعب ، سارعت بعزل إسماعيل فى ٢٦ يونية ١٨٧٩ ، وعينت ابنه توفيق خلفاً له ، ولكنه تحول إلى دمية فى يد النفوذ الأجنبى ، وانتقلت سلطته إلى يد القناصل والمراقبين الماليين ، كما خضعت حكومة رياض لهذه السلطة الأجنبية أيضاً ، وأخذت تنزل الاضطهاد بالقوى الوطنية ، مما اضطر هذه القوى إلى الاستعانة بالجيش لإنهاء هذا الوضع الذى لا يطاق ، فكانت مظاهرة عابدين بقيادة أحمد عرابى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، التى أعادت القوى الوطنية إلى مركز السلطة .

وعندما أدرك النفوذ الأجنبى أن مصالحه فى البلاد قد وقعت فى يد العناصر العسكرية فى الحركة الوطنية ، لجأ إلى خطة تغليب كفة الخديو عن طريق المذكرة المشتركة ؛ التى قدمتها كل من انجلترا وفرنسا فى ٦ يناير ١٨٨٢ ، والتى قصدت بها تشجيع الخديو توفيق على الوقوف فى وجه القوى الوطنية المدنية والعسكرية ، الأمر الذى أشعر هذه القوى بالخطر ، فالتفت حول الجيش . وعندما وجدت فرنسا وإنجلترا أن محاولتهما لم تُجد ، قدمتا مذكرتهما المشتركة الثانية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، التى طالبتا فيها بإخراج عرابى من مصر ، واقالة وزارة البارودى ، وإبعاد عبد العال حلمى وعلى فهمى إلى الريف ، وأصدرتا أوامرهما إلى الأسطولين الانجليزى والفرنسى بالتحرك إلى مياه الإسكندرية ، وبذلك أصبح الوطن فى خطر .

* * *

وقد عاش سعد زغلول كل هذه الأحداث عن كثب من موقعه فى تحرير « الوقائع المصرية » . وكانت المذكرة المشتركة الأولى فى ٦ يناير ١٨٨٢ قد أقنعت الشيخ محمد عبده ومصلحى الأزهر بالتخلى عن سياسة الحذر تجاه حركة الجيش ، فانضموا إلى المتطرفين بكل قوتهم ، وظهر أثر ذلك فى موقف سعد زغلول ، الذى كتب فى الوقائع المصرية فى يوم ٢٨ يناير ١٨٨٢ مقالاً بعنوان « الإقدام » ، أورده الدكتور عبد الخالق محمد ، يعتبر من مقالات التعبئة النفسية ، حيث ذكر أن « الانسان ما دام تحت هذا الفلك الدوار ، لا يخلو من ملمات مؤلمات ولا نوازل مهمات ، فاذا لم يلقها بثبات عزم وشجاعة جنان ، أو تهاون فى دفعها قبل أن تلم به ، إغتالته عادياتها وأساءته إلى أسوأ الأحوال . ثم قال : « ان الله لن يسوق المنافع للانسان إلا بعد أن يباشر ما قدر لها من الأسباب ويعانى ما أعد لها من الموجبات ، غير مبال بخوفه

ولا مكترث بشيء من مؤلمات الأتعاب ، فاذا أخذه شيء من الوهم عن الأقدام عليها ، حرم الوصول إليها ، فأدركه الوبال » . « فصفة الإقدام » ــ كما قال ــ « تدفع المكروه ، وتكسب المعروف ، وتجعل النفس فى مأمن مما تخاف ، وتبعدها عن الشقاء بمقدار ما تقرر لها من السعادة والنعيم » . « هذه الصفة هى الأصل فى تقدم كل أمة ارتفعت إلى مقام العزة ونالت فى هذا الوجود اسماً كبيراً ، تلك أمة العرب ، التى بلغت قمة الأرب من امتداد الشوكة واتساع الدائرة فى الثروة واليسار ، وهذه أمم الغرب المتمدنة ، التى سارت بحديث رفعتها الركبان ، وطار ذكرها فى كل مكان » . ثم قال ان « الحقوق لا تسلب ، ولا تنتهك الحرمات إلا عند فقدان المقاومة » .

على أن سعداً فرق بين الإقدام والتهور ، ورأى أن الإقدام يجب أن يكون مقروناً بالعقل والتبصر ودقة النظر والتدبر فى العواقب ، أما التهور فهو الإندفاع فى السبيل من غير استشفاف أستار العواقب ، فيقع صاحبه فى الضير من حيث توهم الخير .

فى ذلك الحين رأت وزارة البارودى الوطنية نقل سعد زغلول من وظيفته كمحرر بجريدة الوقائع المصرية إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية فى ٣ مايو ١٨٨٢ ــ كما ذكرنا . ويرجع السبب فى ذلك إلى الرغبة فى الإستفادة من مواهب سعد القانونية التى ظهرت فى ذلك الحين . ذلك أن عمل سعد زغلول فى الوقائع لم يقتصر على تصحيح العبارات وكتابة المقالات الأدبية ، بل تناول ــ كما يقول العقاد ــ نقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها . فتفتحت أمام سعد أبواب الدفاع القانونى والدراسة القانونية ، وأبواب الدفاع السياسى والأعمال السياسية . ولم يلبث على الاشتغال بها غير قليل حتى ظهرت كفاءته فى نقد الأحكام وفهم مباحث القانون وما يقابلها

من الشريعة . وقد أبدى فى هذه الوظيفة الجديدة من الكفاءة ما دفع الحكومة إلى نقله مرة أخرى فى يوم ٦ سبتمبر ١٨٨٢ إلى وظيفة ناظر قلم الدعاوى بمديرية الجيزة ـ كما ذكرنا .

على أنه لم تمض خمسة أيام على تعيينه فى وظيفته الجديدة حتى كانت مدافع الأسطول الانجليزى تضرب الإسكندرية ، وحينئذ وقف سعد زغلول ينادى « بالجهاد الدينى » ، ولعب دوراً فى نقل الرسائل بين الشيخ محمد عبده فى القاهرة وعرابى فى جبهة القتال ، وفى نقل القرارات ، التى اتخذها الوطنيون فى القاهرة بعزل الخديو توفيق ـ إلى عرابى فى الجبهة . وأخذ فى أثناء الحرب يحرر المقالات فى بعض الجرائد ، كجريدة « المفيد » ، يحض فيها على الثورة ، ويدعو للتصدى لسلطة الخديو توفيق الذى انحاز إلى الانجليز ضد وطنه ، ويهيج الأفكار للمقاومة . ولم يصرف سعد زغلول عن لعب هذا الدور الوطنى خوف على وظيفته ، أو رهبة من التنكيل به بعد الثورة .

وكان من الطبيعى أن يدفع ثمن هذا الدور . فقد فصل من وظيفته فى ٢ أكتوبر ١٨٨٢ ، بعد أن رأت نظارة الداخلية « استصواب رفته حسب مقتضيات المصلحة » ! ، وأصدرت فى حقه « الحرمان المدنى » عقابا له على الدور الذى قام به من التحريض فى الصحف .

والغريب أن بعض الباحثين (الدكتور عبد الخالق محمد) يستدل بهذا الرفت على أن سعد زغلول كان بعيدا عن أحداث الثورة ! ، وأن ما ورد على لسان بعض الشهود من أن سعدا « كان له الباع الطويل فى تهييج الأفكار واثارة الفتن والتحريض الكلى على التصدى لسلطة الحضرة الخديوية » ـ لا يمثل الحقيقة تماماً . وإذا كان الأمر كما أورد الدكتور ، فلماذا فصل سعد من وظيفته وصدر فى حقه الحرمان المدنى ؟ .

على كل حال فان خبرة سعد زغلول بالأعمال القانونية جعلته يقرر ــ بعد فصله من وظيفته ــ افتتاح « مكتب للدعاوى » ــ أى مكتب للمحاماة ــ مع صديق له يدعى حسين صقر . ولم تكن مهنة المحاماة فى ذلك الحين مهنة محترمة فى نظر القضاء أو فى نظر المجتمع ، نظراً لأن مزاولتها لم تكن تتطلب مؤهلاً علمياً قانونياً ، وكان المجتمع ينظر إليها كعمل من أعمال الاحتيال والمراوغة ! . ولكن سعدا آثر العمل فى هذه المهنة ليكسب عيشه ، بدلاً من الترامى على أعتاب الغالبين ، أو الاعتذار والتزلف لكى يسترد وظيفته . وفى ذلك يقول إنه عمل بهذه المهنة « والخجل يستر وجهه ، لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها » ، « بل إنه أخفى ذلك عن أهله وأصحابه ، « وكلما سألنى سائل : هل صرت محاميا ؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم خاسرين ! . وجملة القول أننى كنت أجتهد ألا يعرفنى إلا أرباب القضايا ، وإن كنت أجهل ماذا تكون العاقبة » ! .

ولم يكف سعد زغلول فى الفترة التالية عن الاتصال بأصدقائه المنفيين يراسلهم ويراسلونه ، ويعتمدون عليه فى قضاء حاجاتهم فى مصر . وكان على رأس من كان يكاتبهم أستاذه الشيخ محمد عبده ، فكان يحيطه علماً بما يدور فى مصر .

ولم يلبث أن اتهم وزميله بالاشتراك فى جمعية سرية باسم « جمعية الانتقام » ، غرضها تحرير الوطن وطرد الانجليز وإخراجهم من الوظائف التى احتلوها فى الجيش والحكومة . وقد أصدرت هذه الجمعية منشورات هددت فيها كل من يأوى فى منزله جنود الانجليز ، أو يتعامل معهم فى البيع والشراء ــ بالموت واغتصاب أمواله أو حرقها ، وارغام عائلته على الخروج من الوطن . وأرسلت

الإنذارات والتهديدات للخديو والأمراء والوزراء وحكمدار البوليس وغيرهم .

وقد قبض على سعد زغلول وزميله يوم ٢٠ يونيه ١٨٨٣ ، وأحيلا إلى المحاكمة ، وشكلت لجنة مختلطة أسندت رآستها إلى القاضى البلجيكى فلامينكس ، واشترك فيها حسين بك واصف (أخو مصطفى كامل) وحامد بك محمود ومحمود بك سالم ومسيودى هولتز . وكان فلامينكس ودى هولتز من القضاة الأجانب المندوبين لإصلاح النظام القضائى وتنظيم المحاكم الأهلية . على أن لجنة التحقيق لم تجد دليلاً يدين سعد زغلول وزميله فى هذه التهمة ، فقررت الإفراج عنهما . ولكن الحكومة رفضت الإفراج ، وأبقتهما معتقلين بعد إعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر ، واعتزمت نفيهما إلى السودان ، وكلفت عثمان ماهر باشا محافظ القاهرة بكتابة مذكرة بطلب النفى لعرضها على مجلس النظار ، ولكن وزير الحقانية ، حسين فخرى باشا ، عارض فى النفى ، على أساس أن صدوره بعد حكم البراءة يعد تحديا للقضاة الأجانب ، الذين جيء بهم لتنظيم القضاء فى البلد . فتأخر النفى ، وبقى السجينان فى الاعتقال فترة ، ثم أفرج عنهما .

وقد خرج سعد زغلول من السجن ليستأنف عمله فى المحاماة . وقد استطاع أن يرفع من شأن وأهمية هذه المهنة المزدراة فى عصره ، بفضل ما كان يتحلى به من شرف وعزة نفس وكفاءة وأمانة وجد . فلم يقبل قط الدفاع عن باطل ، ولم يرفض الدفاع عن حق ، وحرص على دراسة قضاياه دراسة وافية قبل الدفاع عنها . وكان من عادته أنه إذا عرضت فرصة للصلح بين موكله وخصمه ، انتهزها وشجع موكله عليها ، ورد إليه ما تقاضى من مقدم الأتعاب . فأصبحت هذه المهنة بفضله مبعث احترام بدلاً من أن تهبط بسعد إلى موضع الإزدراء .



صورة نادرة لسعد زغلول بعد الإفراج عنه سنة ١٨٨٣

لذلك طارت شهرته فى القطر المصرى ، وانتخب عضواً فى اللجنة التى شكلتها محكمة الاستئناف لإصلاح قانون العقوبات . وقد أذنت له الحكومة ــ أثناء اشتغاله بالمحاماة ــ فى إصدار مجلة قضائية باسم « العدالة » ، ولكن لم تسمح الظروف باصدارها .

وقد كان بسبب شهرة سعد زغلول فى المحاماة ، أن اختارته الأميرة نازلى فاضل وكيلاً لأعمالها . وقد أتاحت هذه الفرصة لسعد زغلول الاختلاط بأوساط الطبقة الارستقراطية ، فقد كانت الأميرة نازلى فاضل صاحبة صالون معروف يلتقى فيه عدد محدود من أهل الفن والعلم والأدب ، من مصريين وأجانب ، وكان أشبه بمنتدى أدبى تناقش فيه قضايا الإصلاح ، وتشجع فيه المواهب الممتازة . وقد توثقت علاقة سعد زغلول بصالون الأميرة نازلى فاضل ، خصوصاً بعد عودة الشيخ محمد عبده إلى القاهرة من منفاه فى عام ١٨٨٨ وأصبح من أصدقاء الأميرة .

ونظراً لأن الأميرة نازلى فاضل كانت تنتمى لفرع من الأسرة الخديوية يدعى أحقيته فى ولاية العرش ، وكانت على علاقات سيئة مع الخديو عباس حلمى بسبب الخلاف حول توزيع المخصصات المقررة لها مع الأمراء الآخرين واستحقاقهم فى الأوقاف ، كما أنها تربت على النمط الأوروبى وتثقفت ثقافة غربية ــ فقد دفعها ذلك إلى تكوين علاقات طيبة مع الموظفين الانجليز ، وعلى رأسهم إفلن بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) . ومن خلال تردد سعد على هذا الصالون تعرف عليه كثير من الموظفين الإنجليز ومنهم بيرنج .

فى ذلك الحين كانت سلطات الاحتلال فى مصر قد اتبعت سياسة إحلال بعض المصريين محل الأتراك والشراكسة فى بعض الوظائف



الأميرة نازلى فاضل صاحبة أول صالون

الحكومية الكبيرة ، متبنية فى ذلك مطالب الثورة العرابية نفسها ! . ولم يكن السبب فى ذلك هو الحرص على مصالح المصريين ، وانما كان الكراهية للشراكسة والأتراك الذين كانوا يدينون بالولاء لتركيا .

ومن المعروف أن إنجلترا لم ترفع السيادة التركية على مصر وتفرض سيادتها عليها بعد احتلالها لها ، وإنما بقيت السيادة التركية تقدم للوطنيين المصريين أداة ناجحة لمناوأة الاحتلال البريطانى فى مصر والعمل على طرده . وكان كرومر يرى أن تعيين أى فرد ممن كان يسميهم بـ « المدرسة التركية » فى الإدارة ، سوف يؤدى إلى صدام محقق بينه وبين الموظفين الإنجليز والأوروبيين ، فى الوقت الذى لا يتمتع مثل هذا الفرد نفسه بعطف الأهالى ورضاهم عنه .

ولما كان سعد زغلول قد حاز شهرة واسعة فى المحاماة كما ذكرنا ، فلذلك عرضت الحكومة عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف ، بمرتب أربعين جنيها . وقد قبل سعد هذه الوظيفة ، رغم ضئالة مرتبها بالقياس بربحه من مهنته كمحام ، والذى كان يصل إلى ستة آلاف جنيه سنوياً . وكان السبب الذى دعا سعد زغلول إلى قبول هذه الوظيفة ، ما فيها من شرف ، حيث لم يسبق لسعد أن عين قاضياً بالمحاكم الابتدائية ! ، ولذلك يصف محمد فريد فى مذكراته هذا التعيين بأنه « حادثة لم يسبقها ولم يعقبها مثلها » ! ومعنى ذلك أنه بمثابة رد اعتبار لسعد زغلول ، بعد أن كان ممنوعاً من تولى الوظائف عقب الحكم الذى صدر عليه « بالحرمان المدنى » . وكان هذا التعيين ، فى الوقت نفسه ، تشريفاً لمهنة المحاماة ، التى كان سعد زغلول أول فرد فيها تسند إليه وظيفة القضاء . وقد تم تعيينه فى ٢٧ يونية ١٨٩٢ .

فى ذلك الحين لم يكن سعد زغلول قد حصل على ليسانس الحقوق ، لأن هذا المؤهل لم يكن شرطاً فى تولى مناصب القضاء فى



سعد زغلول محاميا شابا

ذلك الحين . ولذلك قرر الحصول عليه ، وشرع فوراً فى تعلم اللغة الفرنسية فى صيف عام ١٨٩٢ ، ثم التحق بجامعة باريس فى أوائل عام ١٨٩٦ ، وحصل على ليسانس الحقوق فى يولية سنة ١٨٩٧ . وقد ذكر العقاد فى سبب حصول سعد زغلول على شهادة الحقوق أنه أبدى رأيا فى احدى المسائل الفقهية ، فأطراه رئيس الجلسة الانجليزى قائلاً إن هذا الرأى خليق بمن درسوا الحقوق وحصلوا على شهادات علمية ! ، فاعتبره سعد تصغيرا له واستطالة عليه بالشهادات بين زملائه ، فقرر استكمال وضعه الوظيفى بالمؤهل العلمى اللازم ، وحصل على ليسانس الحقوق .

وفى نفس العام الذى التحق فيه سعد زغلول بكلية الحقوق فى باريس ، تزوج بصفية فهمى ، بنت مصطفى فهمى باشا ، رئيس مجلس النظار ، فى ٦ فبراير ١٨٩٦ . وبذلك استكمل جميع المؤهلات اللازمة لكسر الحاجز الإجتماعى الذى كان يحول بينه وبين الدخول فى الطبقة الارستقراطية ، التى كانت قاصرة فى معظمها على الأسر ذات الأصول التركية والشركسية ، بعد أن نجح فى الحصول على الشهرة ، والثروة ، والوظيفة ، والتعليم العالى ، والمصاهرة .

ولذلك يمكننا أن نعتبر هذا الكفاح من جانب سعد زغلول ، جزءاً من كفاح الطبقة الوسطى المصرية ، الناشئة من أصول فلاحية ، لإزاحة الطبقة الأرستقراطية التركية عن مكانها الذى كانت تتربع فيه على عرش المجتمع المصرى ، والحلول محلها . وهذا النضال لم يكن قاصراً على المجتمع المصرى وحده ، وانما هو نضال نمطى خاضته كل البورجوازيات الصغيرة فى كل بلاد العالم ضد الطبقات الأرستقراطية الإقطاعية التى كانت تعلوها ، سواء كانت أرستقراطية أجنبية أو وطنية ! .



صفية زغلول سنة ١٩٢١

وقد مكث سعد زغلول فى سلك القضاء قرابة أربعة عشر عاما ، من ٢٧ يونية ١٨٩٢ إلى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ ، أحرز فى خلالها رتبة المتمايز ، كما أحرز النوط المجيدى الثالث ، وارتقى فى سلك القضاء حتى وصل إلى درجة مستشار ، وجلس فى دائرة الجنايات والجنح المستأنفة ، عضواً ورئيساً ، وجلس فى دائرة الجنايات الكبرى رئيساً وعضواً ، وجلس فى محكمة النقض رئيساً وعضواً . وكان فى هذه الأدوار القاضى الذى تصفه كلمة جامعة مانعة هى ــ على حد وصف عبده حسن الزيات فى دراسته عن : « سعد زغلول من أقضيته » ــ « القاضى الموزون » ! ، بما تحمل هذه الكلمة من موازين العدل والرحمة والتدقيق والنظر إلى حقوق القانون وحقوق المتهم والمجنى عليه والمجتمع وتقديس حرية الدفاع ــ إلى غير ذلك من المعانى .

وفى خلال ذلك كان سعد زغلول يمارس نشاطه الوطنى من موقعه الخاص . ففى ذلك الحين كان الاحتلال قد أنشأ جريدة مصرية تنطق بلسانه ، وتعبر عن سياسته ، وهى جريدة « المقطم » ، التى تم انشاؤ ها فى عام ١٨٨٨ ، وكانت البلاد قد خلت من أية جريدة وطنية تنطق بلسان القوى الوطنية لمدة سبع سنين ، ولذلك قرر الشيخ على يوسف فى أواخر عام ١٨٨٩ إصدار جريدة سياسية يومية تنافس « المقطم » وغيرها من الصحف التى تمالىء الاحتلال ، ونجح فى استصدار رخصة بذلك من رئيس الوزارة المصرية فى ذلك الحين ، وهو رياض باشا ، وصدر العدد الأول فى أول ديسمبر ١٨٨٩ .

على أن الخلاف بين الشيخ على يوسف صاحب الامتياز ، والشيخ أحمد ماضى مدير التحرير ، أدى إلى احتجاب المؤ يد من ٣٠ سبتمبر إلى ٢ نوفمبر ١٨٩١ ، وقام الشيخ أحمد ماضى بتوكيل سعد زغلول ، الذى كان ما يزال محامياً ، للفصل فى النزاع .



سعد القاضي

ولكن سعد زغلول نظر إلى القضية من منظور وطني ، فأقنع موكله الشيخ أحمد ماضي بترك المؤيد للشيخ علي يوسف نظير بعض المال ، وقام سعد زغلول بجمعه من بعض أصدقائه وساهم فيه بنفسه ! . وبعد ذلك ــ وكما يقول الشيخ علي يوسف في روايته عن الواقعة ــ « خاطبني سعد بك زغلول قائلاً : « لقد صار لديك « المؤيد » بلا منازع ، فان كنت كفؤاً لعملك ، فاجعل من همتك وثباتك فيه رأس مالك ، وبرهن على ثقة إخوانك بك » ! . ثم يقول الشيخ علي يوسف : « كانت هذه الكلمات أشد تأثيراً على نفسي من كل مشجع ومرغب في عمل ! » .

على أن سعد زغلول لم يكتف بذلك ، بل وقف إلى جانب « المؤيد » في وجه ما كان يحاك لها من دسائس . وقد جاء ذلك حين وشى البعض إلى الحكومة بأن هناك « جمعية سرية » ذات مقاصد خفية قد أخذت على نفسها الانفاق على « المؤيد » والكتابة فيه ضد الحكومة والاحتلال ، وكان ذلك في عهد وزارة مصطفى فهمي باشا ، ولكن سعد زغلول سارع إلى مقابلة رئيس الوزراء ليدحض هذه الدسائس ، فاقتنع مصطفى فهمي باشا بكلام سعد زغلول ، ولم يتخذ اجراء ضد « المؤيد » .

ويبدو أن هذه المقابلة كانت فاتحة علاقة سعد زغلول بمصطفى فهمي ، التي انتهت بزواجه من كريمته صفية ! . فيقول الشيخ علي يوسف : « ومن ذلك اليوم استمرت صلة حضرة البك (سعد زغلول) بعطوفة الباشا ، إلى أن صارت على أكمل وجوهها كما يعرف القراء ! » .

والغريب أن الدكتور عبد الخالق محمد قد اعتبر هذا الموقف من سعد زغلول ، دليلا يؤكد « ثنائية مسلكه » ! ؛ حيث احتفظ بصداقة

كل من محمد عبده ، عدو الخديو ، وعلى يوسف الذى أصبح متحدثا رسميا باسم القصر ! . مع أن الفحص التاريخى الدقيق لهذه الواقعة يثبت أن الواقعة وقعت فى أواخر سنة ١٨٩١ ، ولم يكن الخديو عباس حلمى قد اعتلى عرش الخديوية بعد ، ولم يكن هناك بالتالى عداء بين الشيخ محمد عبده والخديو ، أو صداقة بين الشيخ على يوسف والقصر ! . وهى بالتالى أيضا خارجة عن اطار علاقة سعد زغلول بالخديو عباس حلمى ، التى ساءت فيها بعد لأسباب سيرد ذكرها .

وفى الواقع أن هذا الموقف الوطنى الذى دعا سعد زغلول إلى تأييد جريدة « المؤيد » الوطنية ومساندتها ودعمها بالمال ، هو نفسه الذى دعاه إلى مساندة الخديو عباس حلمى فى المرحلة الأولى من حكمه ! . وكان عباس حلمى قد تولى الحكم فى ٨ يناير ١٨٩٢ بمساندة كرومر ، ولكن عزة نفسه أبت عليه الخضوع لنصائح الانجليز ، وأخذ ينزع إلى التخلص من الاحتلال عن طريق التمسك بالسيادة العثمانية ، متأثرا فى ذلك بحاشيته والمقربين منه ممن أسماهم كرومر بفئة « المتمصرين » - ويقصد بهم أصحاب الأصول التركية والشركسية . ثم أخذ فى ممارسة سلطاته فى وجه الاحتلال فى نهاية العام الأول من حكمه ، حين أقال مصطفى فهمى باشا ، الذى كان يحظى بتأييد الإنجليز ، من رآسه النظارة ، وعين مكانه حسين فخرى باشا فى يوم ١٥ يناير ١٨٩٣ ، وعندئذ تدخل كرومر ، وفرض على الخديو سحب تعيين فخرى باشا ، وتعيين مصطفى رياض باشا بدله ، كحل وسط « بدلا من إذلال الخديو الشاب كثيرا » ! .

وقد كان من جراء ذلك أن أخذ الخديو عباس حلمى يعول على مساندة السلطان العثمانى ، فقرر القيام بزيارة إلى الآستانة فى يوليو ١٨٩٣ ليستغيث به من الاحتلال ، واصطحب معه وفدا من المصريين

قام بتقديم عريضة إلى السلطان ، بوصفه خليفة المسلمين ، التمس فيها أعضاء الوفد من السلطان النظر فى أمرهم مع العدو الأجنبى ، « الذى احتل بلادهم متذرعا بحجج لا أصل بها ، وقد رسخت قدماه فى البلاد ، ويرفض الا ان يبقى فيها ، منجسا أرضها بوجوده ، رغم وعوده العديدة بانه لا ينوى أن يطيل الاقامة » .

فقد سافر سعد زغلول مع الخديو عباس فى هذه الزيارة للقسطنطينية ! ، كما وقع على العريضة التى قدمها الوفد الذى رافق الخديو ، والذى كان يضم أحمد لطفى السيد ، والشيخ على يوسف ، وقاسم أمين ، وحفنى ناصف .

وقد نسب الدكتور عبد الخالق محمد إلى سعد زغلول أنه اصطحب الخديو ووقع على العريضة ، وهو يعلم أن ذلك هراء ! ، واستعان بمصدرين لإثبات ذلك ، وهما مذكرات أحمد شفيق وكتاب كرومر عن « عباس الثانى ».وقد فحصنا مذكرات أحمد شفيق ولم نجد شيئا ! ، أما كتاب كرومر عن « عباس حلمى » فلم يورد فيه مثل هذا الرأى لسعد زغلول ، وانما أورد رأيا لشخص وصفه بأنه « شيخ كبير السن ، معروف بميله للانجليز ، أجاب عن سؤال عن سبب توقيعه العريضة ، فقال إنها « هراء ! . وانى كثيرا ما أقول لجملى أو دابتى إذا ضايقنى بشىء : لعنة الله عليك ، أو قاتلك الله ، وأنا أعلم أن الحيوان لن يصاب بأذى ! . وهكذا حالى فى العريضة ، فانى أعلم أن الانكليز باقون هنا ، سواء أوقعت العريضة أم لم أوقعها » ! .

وقد اعتبر الدكتور عبد الخالق محمد هذا الرأى الذى قاله الشيخ السالف الذكر ، منسحبا على سعد زغلول ! ، دون أى سبب علمى مقنع ، إكتفاء بما قاله كرومر فى هجومه على العريضة من أن كثيرين من الذين وقعوا عليها كانوا من رأى الشيخ المذكور ! .

لنا إذن أن نقول إن سعد زغلول كان فى تلك الفترة يبرهن على مواقفه الوطنية بطرق شتى ، منها مساندته لجريدة المؤيد الوطنية ضد جريدة المقطم التى تتكلم بلسان الاحتلال ، ومنها مساندته للخديو عباس حلمى ومصاحبته له إلى الأستانة وتوقيعه العريضة الموجهة ضد الاحتلال .

وقد تبدت مشاعر سعد زغلول الوطنية عندما وقع حادث دنشواى ، وكان وقت حدوثه فى مدينة كارلسباد بألمانيا ، يقضى الصيف على عادته السنوية . فقد بعث إلى صديقه عبد الله بك أباظة بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٦ يقول : « أشكرك على الحقيقة التى شرحتها لتلك الحادثة المشئومة ، التى أثرت على كل احساسى ، وهاجت كل وسواسى ، وكشفت ظلم الظالمين ولؤم اللؤماء وكيد الماكرين » .

فى ذلك الحين كان سعد زغلول ينتمى لمدرسة الشيخ محمد عبده السياسية . فقد كان يواظب على حضور ندوة الشيخ ، التى كان يقيمها فى بيته فى عين شمس ، وكانت تضم العشرات من تلامذته المتشبعين بآرائه من أصحاب المناصب والأدباء والسياسين . وكان على اتصال وثيق به ، وقد كان محمد عبده هو صاحب الاقتراح بتعيينه فى منصب نائب قاض بمحكمة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ .

وكان الشيخ محمد عبده ، بعد عودته إلى وطنه من نفيه فى أواخر عام ١٨٨٨ ، قد عين قاضيا فى بنها ثم فى الزقازيق ثم فى القاهرة ، ثم عين مستشارا فى محكمة الاستئناف فى القاهرة . وفى ٣ يونية ١٨٩٩ أسند الخديو توفيق إليه منصب الافتاء فى مصر بعد استقالة الشيخ حسونة النواوى منه ، فكان بحكم منصبه هذا أكبر موظف له حق تفسير الشريعة للبلاد كلها ، وفتاواه نهائية لا ينقضها شىء . وقد أضفى عليه هذا المنصب هيبة ونفوذا لم يكونا معهودين من قبل . وبعد

أيام من توليه منصب الافتاء عين فى نفس الشهر عضوا فى مجلس الشورى ، فأصبح يتمتع بنفوذ وتأثير كبيرين فى السياسة المصرية .

وعندما تولى عباس حلمى العرش ، حظى الشيخ محمد عبده عنده ، وعمل على اقناعه بالسعى لاصلاح الأزهر والمحاكم الشرعية والأوقاف ، لأن هذه المصالح الثلاث إسلامية محضة تشمل إصلاح التربية والتعليم ، وإصلاح العائلات ، واصلاح المساجد والارشاد ، وكان مما قاله له : « إن لدى أفندينا هذه المصالح الثلاث العظيمة ، فيمكنه أن يصلح الأمة كلها باصلاحها ، وقد تركها الانجليز له لأنها دينية ، فهم لا ينازعونه فيها الآن » . وقد وافق الخديو على ذلك ، لأنه وجد فيها فرصة ليتخذ من الأزهر أداة لتقوية نفوذه السياسى ، ويجعل من أموال الأوقاف وسيلة للوصول إلى هذه الأغراض ، والانفاق على الحركة الوطنية التى كان يديرها ضد الانجليز .

على أن اللورد كرومر حين أدرك ما تضفيه أموال الأوقاف من أسباب القوة والقدرة على العمل السياسى على الخديو عباس ، أنشأ « مجلس الأوقاف الأعلى » ، للحد من تصرفات الخديو . وقد أصبح الشيخ محمد عبده ، بحكم وظيفة الافتاء التى يتولاها ، عضوا فى هذا المجلس . ومنذ ذلك الحين بدأ الافتراق بينه وبين الخديو ، لأن الشيخ محمد عبده لم يستطع أن يهتضم تصرفات الخديو ، مما أثر على علاقته به . وقد توسط لدى الشيخ بعض الوسطاء ليقنعوه بترك الخديو يتصرف فى أموال الأوقاف كما يشاء ، وفى مقابل ذلك يتركه يتصرف فى اصلاح الأزهر كما يشاء . ولكن الشيخ محمد عبده رفض هذا العرض ، لأن « وجدانه ومراقبته لله لا تمكنه من إقرار ما لا يبيحه الشرع ، والباطل لا يكون وسيلة للحق » .

وكان من الطبيعى أن تتأثر علاقة سعد زغلول بالخديو عباس الثانى تبعا لذلك ، فهو من حزب الإمام ، ومن حوارييه ، ومن المتشبعين بآرائه والمتبعين خطوه . وكان هذا هو منشأ الخصومة التى وقعت بين سعد زغلول ومصطفى كامل ، بل هو منشأ إفتراق الحركة الوطنية فى ذلك الوقت بين حزبين : حزب الإمام - الذى ألف فريق من أعضائه حزب الأمة فيما بعد - وحزب الخديو عباس حلمى - الذى تحول فيما بعد إلى الحزب الوطنى .

ففى ذلك الحين كان الخديو عباس حلمى قد اختار مصطفى كامل للدعاية ضد الاحتلال فى أوروبا ، اعتقادا منه بأن استغلال التناقض بين مصالح الدول الأوروبية وانجلترا يمكن أن يجبر انجلترا على الجلاء عن مصر ، ولذلك أرسله إلى فرنسا فى عام ١٨٩٥ لمعاونة المسيودى لونكيل ، أحد أعضاء البرلمان الفرنسى ، فى مهمة للدعاية لمصر فى فرنسا ، وأخذ فى العام التالى فى تجميع قوة وطنية تعمل مع مصطفى كامل تحت رئاسته ، كان من أعضائها محمد فريد وسعيد الشيمى ومحمد عثمان ولبيب محرم ، وأخذ فى السنوات التالية يكثف من نشاط مصطفى كامل فى الدعاية لمصر فى أوربا ضد الاحتلال .

على أن عجز هذا النشاط فى أوروبا عن تحقيق نتائج فعلية أخذ يشكك كثيرا من الوطنيين فى جدواه ، وجاء تخاذل فرنسا أمام انجلترا فى حادث « حملة مارشان » ليعزز من هذا الشك ، فقد احتلت هذه الحملة الفرنسية فاشودة فى السودان يوم ١٠ يولية ١٨٩٨ ، ولكن انجلترا أكرهت هذه الحملة على الجلاء فى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ ، مما وجه ضربة قاسية لكل الوطنيين ، الذين كانوا يعلقون الآمال على فرنسا ، والذين كانوا يتوقعون ألا تنسحب فرنسا من فاشودة قبل أن تنسحب بريطانيا من مصر ! .

ثم جاء الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ، والـذى قسمت الدولتـان بمقتضاه فيـما بينهما منـاطق النفوذ فى العـالم العربى ، فاستأثرت فرنسا بمراكش ، واستأثرت انجلترا بمصـر - جاء هذا الاتفاق ليدفع بكثير من القوى الوطنية فى مصر إلى الاعتماد على نفسها بدلا من الاعتماد على الدول الأجنبية . فقد رأوا أنه إذا كان اخراج الانجليز من مصر عن طريق القوى الخارجيـة أمرا صعبـا ، ويتطلب وقتا طويلا حتى تتفق الدول على ذلك ، فليس من المصلحة ترك الأمور طوال ذلك الوقت فى يد الانجليز وحدهم يتصرفون فيها كما يشاءون ، دون مشاركة من المصريين ، حتى يتحقق الجلاء ! ، بل لابد من مشاركة الوطنيين المصـريين فى الحكم ، لـرفع أضـرار الاحتلال ما أمكن عن الشعب ، وحملهم على اصلاح أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية ما أمكن .

وقد كان سعد زغلول وحزب الشيخ محمد عبده على رأس هذا الفريق ، الأمر الذى أوجد نزاعا حادا بينه وبين فريق مصطفى كامل ، الـذى كان يعلن رفضـه الاتفاق أو التعـامل مـع الانجليـز ، ويـأبى الاعتراف بهم كحقيقة واقعة ، ويدمغ من يتبع هذه السياسة بالتهاون فى حق الوطن ، بينما كان فريق الشيخ محمد عبده - وفيه سعد زغلول - يتهم مصطفى كامل وفريقه بالعمالة للخديو ، والتهـريج فى العمـل السياسى ! .

وسرعان ما جاء حادث طابا فى عام ١٩٠٦ ليحفر أخدودا بـين الفريقين . ففى ذلك الحادث كانت الدولة العثمانية قد اعتزمت مد خط سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا فى البحر الأحمر من جهة ، ولمد هذا الخط بعد ذلـك إلى قناة السـويس وتهديد خطوط المواصلات البريطانية ، من جهة أخرى . وقد رأت ،

لتنفيذ هذه المشروعات ، سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العريش إلى السويس ، ثم فيما بعد من رفح إلى رأس محمد !) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تنزل عنه لمصر إلا إلى حين ، لتسهيل الحج ! . ووجهت أوامرها إلى قائد القوات التركية فى العقبة للتقدم واحتلال طابا ، وبذلك قفزت المسألة إلى مستوى أزمة حادة بين الدولة العثمانية وانجلترا ، التى أصرت على انسحاب القوات التركية من طابا ، على أساس أنها أرض مصرية ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين الدولتين .

فى ذلك الحين وقف الرأى العام المصرى ، الذى كان يصوغه مصطفى كامل من جريدة اللواء - التى أصدرها فى يناير عام ١٩٠٠ - إلى جانب الدولة العثمانية فى اعتدائها على حقوق مصر ! ، لأن سياسته فى ذلك الحين كانت تقوم على التمسك بالسيادة التركية لاحراج مركز الاحتلال فى مصر . وقد عبرت جريدة « اللواء » عن ذلك بقولها : « هل انقلبت الدنيا وتغيرت أحوال العالم ، إلى حد أن تدعى انجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا ، التى هى صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل ؟ » ، وأخذت تنشر — بعطف شديد — ما كان يرسله اليها مكاتبها من « دار السعادة » ! (الآستانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية ، التى تؤكد أن سيناء جزء من الدولة العثمانية ، وأنه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متمما لمصر ، وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس إلى العريش ! .

وقد انتهت الأزمة بتخاذل الدولة العثمانية أمام الحكومة الانجليزية ، وانتهت أيضا بنتيجة هامة هى سقوط فكرة « الجامعة الاسلامية » فى أذهان الكثيرين ، وانبعاث فكرة « القومية المصرية » ، التى تعنى الاستقلال عن كل من تركيا وانجلترا .

وهـذه الفكرة الأخيـرة نشأت فى مـدرسـة الشيـخ محمـد عبـده بالذات ، التى أصدر فريق منها فى ٩ مارس ١٩٠٧ صحيفة سياسية تنطق بلسانه باسم « الجريدة »،ثم تحـولت هذه الصحيفـة إلى حزب سياسى بعد ستة أشهر ، أى فى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ . وقد هاجم أحمد لطفى السيد ، محرر « الجريدة » وفيلسوف الحزب الجديد ، فكرة « الجامعة الاسـلامية » ـ التى كـان يعتنقها مصـطفى كامـل والحزب والوطنى ـ ووصفها بأنها « غير متفقة مع النمو الذاتى المستقل للشعب المصرى ، كما أنه لو حُوول تحقيقها لاستحال ذلك بالمرة على طلابها ، ولا يتـرتب عليهـا سـوى بعث القلق إلى نفـوس السيـاسيـين من الأوروبيين » .

كان سعد زغلول يصطاف فى أوربا حين جرت محـاولات انشاء صحيفة « الجريدة » فى يوليو عام ١٩٠٦ ، وبدأ الاكتتاب لها ، وتحرر قانونها . ومع أن شقيقه أحمد فتحى زغلول كان على رأس الذين ساهموا فى تأليف شركة الجريدة ، الا أن سعد زغلول لم يشترك فيها ، ربمـا بسبب ما أشيع عن وجود أصبع كرومر فى ظروف نشأتها ، ولم يكن قد مضى بعد شهر على وقوع حادث دنشواى فى ١٣ يونية ١٩٠٦ ، الذى رأينا صداه فى نفس سعد زغلول من رسالته إلى صديقه عبد الله أباظة بك . وربما لأن هذا الاشتراك يورط سعد زغلول ، ويحدد موقفه فى المعسكر المعادى للخديو عباس حلمى ، وكان سعد يفضل الاحتفاظ باستقلاله السياسى بين المعسكرين . عـلى أن علاقـة سعد بـأعضاء الجريدة وزعمائها ، الذين خرجوا من تجمع أتباع المفتى الشيخ محمد عبده ، لم تعفه من تحمل تبعة انشاء هذه الجريدة وتأليف الحزب . فقد اعتقد الخديو عباس حلمى ـ كما ورد فى مذكراته ـ أن سعد زغلول « هو الرأس المفكرة وراء هذا الحزب وتلك الجريدة فى مستهل عهدها » ! .

كما كتب أحمد شفيق يقول فى مذكراته : «إن سعد زغلول ـ كما ظهر فيما بعد ! ـ كان له يد فى تأليف الحزب ، وانه كان يعمل سرا مع أخيه فتحى باشا لتقوية نفوذه !» .

وهذا يوضح مدى ارتباط صورة سعد زغلول بزعماء الجريدة وحزب الأمة فى أذهان الخديو عباس حلمى ومصطفى كامل ، لأن المسألة لم تكن مجرد مسألة انشاء جريدة وحزب ، وانما كانت مسألة وجود مدرستين فى حقل العمل الوطنى المصرى ، تتبعان نهجا مختلفا ومتباينا ، ليس فقط من الناحية السياسية ، وإنما من الناحية الأيديولوجية أيضا .

وحتى نوضح هذا الكلام ، فإن موقف هذه المدرسة المتميز لم يكن قاصرا على الموقف السياسى ، بل كان يمتد إلى الموقف الاجتماعى أيضا . فقد كانت مدرسة الشيخ محمد عبده تتخذ فى القضايا الاجتماعية موقفا عصريا متحررا ، على العكس من مدرسة الحزب الوطنى ، التى كانت تتخذ موقفا رجعيا ، لأنها كانت تخشى أن تتحدى عواطف الشعب المصرى فيما هو عزيز عليه من العادات والأوهام ، حتى لا يفتر تأييده لها .

ولهذا السبب كان سعد زغلول يقف فى صف تحرير المرأة ، وحين كتب قاسم أمين ـ وهو من مدرسة الشيخ محمد عبده أيضا ـ كتابه « المرأة الجديدة » فى عام ١٩٠٠ ، أهداه إلى سعد زغلول ، فى الوقت الذى كان مصطفى كامل يهاجم قاسم أمين شهورا طويلة بسبب هذا الكتاب ! ، وكان يرى أن « حرية المرأة لا محل للحديث عنها الآن ، وعملية التطور الطبيعى تسير سيرها المحتوم » ! .

وعندما انفجرت قضية زواج الشيخ على يوسف فى يوليه من عام

١٩٠٤ ، وقفت غالبية مدرسة الشيخ محمد عبده فى صفه ، وخصوصا جريدة المنار للشيخ رشيد رضا ، ورأت أن ما صنعه لا غبار عليه ، وأنه كفء لإبنة السيد عبد الخالق السادات وكفء لمصاهرة بيت السادات . وظل سعد زغلول يساند الشيخ على يوسف وجريدة « المؤيد » ، على الرغم من الصلة الخاصة التى كانت تربط على يوسف بالخديو عباس .

ولهذا السبب ظل الشيخ على يوسف وفيا للشيخ محمد عبده ولرجال مدرسته ، « ولاسيما حسن عاصم وسعد زغلول ، وكان يخبرهم بجميع أسرار الخديو ، وما ينكره من أعماله وآرائه ، ويستشيرهم فيها . وكان يحاول التوفيق والتقريب ما استطاع ، ولا يطعن فى أحد من هؤلاء الرجال كما كان يفعل مصطفى كامل » ! . ولهذا أيضا حين تعرضت « المؤيد » فى ابريل ١٩٠٩ إلى متاعب عرضتها للتوقف ، سارع سعد زغلول ، وكان وزيرا للمعارف ، إلى انقاذها ، عن طريق المساهمة فى شراء مجموعة كبيرة من أسهم تلك الصحيفة ، بلغت قيمتها مائة وخمسين جنيها .

أما مصطفى كامل وجريدته اللواء فقد وقفت موقفا معارضا لزواج الشيخ على يوسف . فقد أنكر مصطفى كامل حق المرأة الرشيد فى تزويج نفسها زواجا شرعيا ممن اختارته واختارها ، إذا عارض فى هذا الزواج ولى أمرها ! . وتبنى وجهة النظر التى تقيم مفهوم « الكفاءة الاجتماعية » بين الزوج والزوجة على أساس الأصل والشرف الموروث ، وليس على أساس جهد الإنسان الشخصى للرقى بنفسه .

وكانت هذه المسألة من مسائل الخلاف الشديد بينه وبين الخديو عباس حلمى ، الذى كان يساند الشيخ على يوسف فى هذا الزواج . ففى لقائه بالخديو فى ديفون بفرنسا فى أغسطس ١٩٠٤ ، أخذ يلوم

الخديو على مداخلته فى هذه القضية ، مبينا له أن هذه المداخلة تسىء إلى سمعته ، خصوصا وأن الرأى العام كان ساخطا على الشيخ على لزواجه بالبنت رغم إرادة والدها . مما دعا الخديو - كما يقول محمد فريد فى مذكراته - إلى الاحتداد على مصطفى كامل ومغادرة الاجتماع . وقد اتخذ مصطفى كامل من هذا الزواج نقطة طعن على الشيخ على يوسف يواجهه بها إذا أراد الأخير الهجوم عليه ، ففى نصيحته لشقيقه لمواجهة ما قد يثيره الشيخ على يوسف ضده ، بسبب القطيعة التى حدثت بينه وبين الخديو ، قال له : « لو فرضنا وكتب المؤيد ، أو غيره ، أن الخديو غاضب على صاحب اللواء (مصطفى كامل) ، فلا تكتب إلا شيئا واحدا : لماذا ؟ ، هل خطف صاحب اللواء فتاة فى خدرها ؟ هل هدم أركان الفضيلة ؟ هل حارب الاسلام فى مشروعاته الحيوية ؟ - ولا تزد ! » .

وعلى كل حال ، فقد كان من الطبيعى أن تكون مدرسة الشيخ محمد عبده هى المهد الذى ولدت فيه الجامعة المصرية من الناحية التنفيذية . وكانت فكرة إنشاء الجامعة قد طرحت على الرأى العام منذ عام ١٩٠٠ ، وتبناها مصطفى كامل على صفحات اللواء فى أكتوبر ١٩٠٤ ، وكان يطلق عليها أسم « كلية » ، ودعا الأمة إلى تحقيقها ، ثم كرر هذه الدعوة فى يناير ١٩٠٥ بمناسبة مرور مائة عام على ارتقاء محمد على أريكة مصر ، واقترح تسميتها « كلية محمد على » . ولذلك لقى تأييدا من الأمير حيدر فاضل وبعض الأمراء والأغنياء ، وجمعت اكتتابات لهذا الغرض بلغت حوالى ثمانية آلاف جنيه ، ولكن المشروع توقف .

فى ذلك الحين كان الشيخ محمد عبده يعمل لتنفيذ الفكرة عن طريق اقناع أحد أعيان الغربية ، وهو أحمد المنشاوى باشا ، الذى كان

من مؤيدى الثورة العرابية ، بانشاء الجامعة على نفقته الخاصة ، وقد قبل ذلك وتحمس للفكرة على أساس بنائها خارج القاهرة على أطيانه ، وجرت المباحثات فى طرق بناء الجامعة ، وضمان الموارد التى ينفق منها عليها . وفى هذا الغرض خاطب الشيخ محمد عبده مجلس النظار لكى يبيع للمنشاوى باشا عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة ، فيوقفها هذا على بناء الجامعة ونفقاتها . على أن وفاة المنشاوى باشا ، ثم وفاة الشيخ محمد عبده فى ١١ يوليو ١٩٠٥ أوقف الفكرة .

وقفت الفكرة بالشكل الذى كادت تتم به ، ولكنها انبعثت بشكل آخر على أيدى أتباع الشيخ محمد عبده . فنظرا لمعرفة هؤلاء باهتمام الشيخ بتنفيذ المشروع فى أواخر حياته ، فقد رأوا أن خير ما يعمل لاحياء ذكرى أستاذهم ، هو تنفيذ المشروع بعد مماته ، وانشاء كلية تنسب اليه . ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال لا يمكن إغفالها فى مثل هذا المشروع ، فقد عهدوا إلى أحمد فتحى زغلول أن يقابل اللورد كرومر ، ويذكر له هذا القرار ، ويسأله رأيه فيه ، لكيلا يكون على ريبة منه . وقد كان رد اللورد أنه من الحكمة أن يبدأ بهذا العمل صغيرا ، ثم يصعد فيه على سلم التدريج ، وأن يجرى فيه على خطة مدرسة « عليكَرْه » (Aligarh) فى الهند .

وهنا تولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع ، وتقرر أن يكون الاجتماع الأول فى داره ، وتحدد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ موعدا لهذا الاجتماع . وحضر ٢٧ عضوا ، منهم : قاسم أمين ، ومحمد فريد ، وعبد العزيز فهمى ، والشيخ عبد العزيز جاويش ، وحفنى ناصف ، وعبد الله أباظة ، وأخنوخ أفندى فانوس ، وحسين بك أبو حسين ، ومصطفى بك الغمراوى ، وآخرون .

وقد اختير سعد زغلول وكيلا لرئيس اللجنة المؤقتة التى تألفت

لمباشرة هذا العمل ، وتركت الرئاسة شاغرة ليتولاها أحد الأمراء . كما انتخب قاسم أمين سكرتيرا للجنة ، واتفق على تسمية الجامعة باسم « الجامعة المصرية » ، واكتتب سعد زغلول للمشروع بمائة جنيه ، كما تبرع غيره ، وبلغت الإكتتابات ٤٤٨٥ جنيها فى هذا الاجتماع ، وقرر المجتمعون أن يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون لتنفيذ المشروع ، وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه .

وقد كان من الطبيعى أن يُكسب هذا الدور الذى لعبه سعد زغلول فى مشروع الجامعة المصرية ، واختياره رئيسا فعليا للجنة المؤقتة ، اسمه سمعة واحتراما لدى الرأى العام المصرى ، ويدفع به - بالتالى - إلى قمة المرشحين لتولى وزارة المعارف ، عندما قررت السياسة الانجليزية إسنادها إلى وزير مستقل .

وكانت سياسة الاحتلال قد درجت ، منذ وزارة مصطفى فهمى باشا فى ١٤ مايو ١٨٩١ ، على ضم وزارة المعارف إلى وزارة الاشغال ، وإسنادهما إلى وزير واحد . وقد تعاقب على الوزارتين كل من محمد زكى باشا ، وحسين فخرى باشا ، وكان هذا الضم يعكس إهمال السياسة الانجليزية للتعليم ، الذى كانت تستهدف به - كما كتب كرومر فى تقريره لسنة ١٩٠٢ - « إنشاء خدمة مَلكية (مدنية) » - أى اعداد موظفين ومستخدمين يعتمد عليهم لتسيير دفة الجهاز الادارى فى الحكومة . وكان قد حدد ذلك فى تقرير ١٩٠١ بتفصيل أكثر فقال :

« إن غرض الحكومة فى السنين الأخيرة مزدوج : الأول ، نشر التعليم البسيط بقدر الطاقة بين الذكور والإناث ، بحيث يتألف هذا التعليم من دروس إبتدائية فى اللغة العربية والحساب . والغرض الثانى ، اعداد فريق من القوم يتلقون الدروس العالية لكى يتقلدوا وظائفها » .

ومعنى ذلك تحويل المدارس إلى معامل لتخريج موظفى الحكومة ! . وقد أكد ملنر على هذا المعنى ، فكتب يقول : إن على مصر فى وقتها الراهن أن تُعلِّم من تشغل به وظائف الحكومة فقط ، لأنها مازالت بعيدة عن الوضع الذى يمكنها من تقديم الخدمة التعليمية للغالبية من السكان .

وقد يبدو من هذا الكلام أن السياسة البريطانية كانت تعمل على تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شئونهم بأنفسهم ، ولكن الحقيقة أن هذه السياسة كانت تعمل على تدريب واعداد من يشغلون الوظائف الصغرى بصفة أساسية ، وقليل من الوظائف الكبيرة ، بينما شغلت غالبية الوظائف الكبيرة وجميع الوظائف الرئيسية بالانجليز .

فقد كان نصيب المصريين فى الوظائف الصغيرة التى يختلف راتبها فى العام من ٢٤٠ إلى ٤٩٩ جنيها يبلغ الثلثين ، أما الوظائف المتوسطة التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ إلى ٧٩٩ فكان نصيب المصريين فيها ينحط عن الثلث ، أما الوظائف الكبيرة فان نصيب المصريين فيها كان يبلغ الربع ، وفى وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة والمواصلات بالذات ، كان نصيب المصريين فى الوظائف الكبرى (أكثر من ٨٠٠ ج م) ينحط عن ذلك كثيرا ، إذ كان عددهم لا يتجاوز ٣١ من ٢٠٠ وظيفة يتقلدها الانجليز وغيرهم .

وقد كان معنى قصرهدف التعليم على هذا الهدف الضيق ، وهو اعداد الموظفين ، الغاء الأهداف الأخرى التى تتغياها الأمم من التعليم ، وهى رقى الأمة وتقدمها العلمى فى مجال العلوم والآداب والفلسفة ، وفى الوقت نفسه اخضاع الادارة الحكومية العليا لسياسة الاحتلال ، عن طريق التحكم فى التعليم العالى الذى يوفر المادة الوطنية اللازمة لشغل الوظائف العليا ، وحصره فى الحدود التى يرسمها

الاحتلال ، بحيث تبقى على الدوام حدودا قاصرة عن توفير هذه المادة الوطنية .

ولتنفيذ هذه السياسة ، عمد الاحتلال إلى إلغاء مجانية التعليم ، فقد كان عدد الذين يتعلمون بالمجان فى عام ١٨٧٩ يبلغ نحو ٩٠ فى المائه ، فأصبحت نسبة من يدفعون أجرة التعليم فى المدارس الابتدائية العليا فى عام ١٨٩٩ ، ٩٨,٥ فى المائة !، وبلغت فى المدارس الثانوية ٨٦ فى المائة ! . وكان الغرض من فرض المصروفات حصر التعليم فى الطبقات القادرة .

وفى الوقت نفسه قبضت السياسة الاحتلالية يدها عن الإنفاق على التعليم ، بحجة توجيه الانفاق إلى الرى والصرف وشئون الزراعة . وقد فلسف ملنر هذه السياسة بقوله : « إن الناس يجب أن يعيشوا قبل أن يتعلموا ، وإن المجاعة هى أسوأ من الجهل » ! . وكانت الحجة أن الإحتلال لا يريد زيادة الانفاق على التعليم حتى لا يضطر إلى ارهاق الأفراد بالضرائب . ولذلك لم تزد نسبة ما أنفق على التعليم من الميزانية العامة طوال العشرين عاما الأولى من الاحتلال على أكثر من ٩ فى المائة ، وتدهورت هذه النسبة فى عام ١٩٠٤ إلى ٢٠٢,٥٠٠ جنيها من ميزانية الدولة التى كانت تبلغ ١٢,٩٥٠,٢٧٢ جنيها - أى بنسبة ١,٥٦ فى المائة .

وفى الوقت نفسه أخذت سياسة الاحتلال تعمل على فرض اللغة الانجليزية على التعليم ، وذلك لإماتة اللغة القومية وخنق الروح الوطنية واضعاف الحركة الوطنية . وكانت حجة الاحتلال تعذر ايجاد الكتب العلمية الحديثة باللغة العربية ، وأن الترجمات ، مهما بلغت من الاتقان ، الا انها لا تكون مطابقة للأصل تماما ، وزيادة على ذلك فان فقر اللغة العربية فى المصطلحات العلمية والفنية ، وجمود تراكيبها ،

يجعل اللغة العربية أداة غير صالحة للتعليم الحديث ـ مع أن التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية ، وحتى العالية كالطب والهندسة وغيرها ، حتى عام ١٨٨٢ ، كان يؤدى باللغة العربية ! .

ولهذا السبب تحول التدريس من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية فى مواد التعليم منذ عام ١٨٨٨ ، وكانت ساعات التدريس باللغة العربية فى المدارس الابتدائية ، بالنسبة لساعات التدريس باللغة الانجليزية أو الفرنسية ، تبلغ فى عام ١٩٠٧ : ٩٢ : ٤٠ ساعة ، بينما كانت فى المدارس الثانوية تنخفض إلى ٣٦ ساعة للغة العربية مقابل ٩٦ للغة الأجنبية . والطريف ما ذكرته نبوية موسى ، فى مجموعة ذكرياتها التى نشرتها بعنوان « تاريخى بقلمى » ، من أن دروس قواعد اللغة العربية فى مدرسة السنية عام ١٩٠٦ كانت تدرس باللغة الانجليزية ، وكانت تترجم المصطلحات اللغوية العربية إلى الانجليزية ترجمة حرفية مضحكة ، كما حدث بالنسبة لدرس « كان وأخواتها » ، الذى كان يترجم إلى **"Can & Sisters"** !

ولاشك أن التدريس باللغة الأجنبية قد أفاد ـ من حيث لا يرغب الاحتلال ـ المصريين الذين يرغبون فى التوظف فى وظائف الحكومة والشركات التى تتطلب معرفة اللغة الأجنبية ، كالجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة وكثير من المصالح العديدة للحكومة ـ خصوصا وكانت البلاد واقعة تحت السيطرة الاقتصادية الأجنبية ، كما كانت تحت سيطرة الاحتلال . ولكن الخوف ان تفقد الأمة لغتها ودينها وتاريخها الوطنى ، دفع القوى الوطنية فى ذلك الحين إلى رفع لواء الدعوة إلى تعريب التعليم ، باعتباره قضية قومية من الدرجة الأولى .

وقد كان من الوسائل التى اتبعها الاحتلال لفرض اللغة

الانجليزية ، جعل الاجابة على الامتحان باللغة العربية أمرا اختياريا ، بدلا من أن يكون الزاميا باعتبار العربية هى لغة البلاد الرسمية ! . وكانت الحجة هى التسهيل على التلاميذ ، لأن الاجابة بغير اللغة العربية قد تكون أسهل من الاجابة بها ! ، مما دعا أعضاء اللجنة العلمية الادارية فى جلسة ١٨٨٨/٦/٢٦ إلى المطالبة بتعديل لائحة الامتحان ، بحيث تقضى بضرورة الاجابة باللغة العربية ، لأن بقاء تلك المادة فى اللائحة على حالتها ، من شأنه أن يؤثر فى انحطاط اللغة العربية . وكان مما أثاره حفنى ناصف ساخرا أنه« إذا ترك للطالب حرية اختيار اللغة التى يجيب بها ، فعلى أعضاء اللجنة استحضار خبيرين بلغات المسكونة » ! . وكان الحل الوسط ، الذى توصل اليه ابراهيم بك مصطفى ، أحد أعضاء اللجنة ، أن تحظر الاجابة بغير العربية على التلامذة التابعين للحكومة المصرية ، وأما غيرهم فلهم أن يجيبوا بلغة أخرى .

وقد كانت نتيجة تدريس المواد باللغات الأجنبية أن انخفض العنصر المصرى من المدرسين . فقد كانت نسبة هذا العنصر فى التعليم الثانوى فى سنة ١٨٩٦ تبلغ ٦٧٪ ، فانخفضت فى سنة ١٩٠٦ إلى ٤٧ فى المائة ! . أما التعليم العالى فانخفضت النسبة فيه فى نفس المدة من ٧٣,٥ إلى ٤٢ فى المائة ! . وفى الوقت نفسه انخفضت مرتبات المدرسين المصريين عن المدرسين الأجانب .

وكان العنصر الانجليزى بين المدرسين الأجانب يتزايد على حساب العناصر الأجنبية ، عن طريق احلال اللغة الانجليزية تدريجيا محل اللغات الأخرى ، التى كان الاحتلال لا يستطيع الوقوف فى وجهها حتى لا يثير ضده القوى الأجنبية . ولذلك لم يكد يبرم الاتفاق الودى مع فرنسا ، حتى جعل اللغة الانجليزية هى اللغة الوحيدة فى

التعليم الابتدائى بنسبة مائة فى المائة ، وبنسبة ٩٦ فى المائة فى التعليم الثانوى ، وبنسبة ٧٦ فى المائة فى التعليم العالى ، بكل انعكاسات ذلك على عدد المدرسين الانجليز فى هذه المراحل التعليمية .

وقد عمد الاحتلال إلى تشديد قبضته على وزارة المعارف من خلال مفتش عام نظارة المعارف دوجلاس دانلوب Douglas Dunlop . فليس من الصدفة أنَّ ضم وزارة المعارف إلى وزارة الأشغال قد تم بعد عام من تعيين دانلوب مفتشا عاما فى ٦ فبراير ١٨٩٠ ، وقد ضمت المعارف إلى الأشغال تحت وزير واحد فى مايو ١٨٩١ . وفى نهاية عام ١٨٩١ أصبح دنلوب عضوا فى اللجنة الاستشارية ، التى تغير اسمها إلى اللجنة العلمية الادارية ، وفى ٨ مارس ١٨٩٧ رقى إلى وظيفة سكرتير عام نظارة المعارف ، وأضيفت إليه مراقبة التفتيش وإداراته . وفى ١١ مارس ١٩٠٦ عين مستشارا لنظارة المعارف . وكان دانلوب هو المكلف بإحضار المدرسين الانجليز لنظارة المعارف ، وتعيين المفتشين الانجليز ، خاصة بعد تدريس المواد باللغة الانجليزية . وبذلك أصبح قابضا على زمام الأمور فى نظارة المعارف ، وتمكن بمعاونيه من تنفيذ السياسة الاحتلالية وترسيخها فى الفكر التربوى المصرى .

وقد كان من الطبيعى أن تصبح سياسة التعليم ، التى يقودها الاحتلال ، هدفا لهجوم ضار من القوى الوطنية فى مصر فى ذلك الحين ، على اختلاف فرقها وأحزابها ، وقد اتخذت حركتها شكلين : الشكل الأول ، محاولة إنشاء جامعة مصرية ، تعوض النقص فى سياسة التعليم العالى للاحتلال ، الذى قصره على أغراض تخريج ما يحتاجه من موظفين . والشكل الثانى ، حمل الاحتلال على تغيير سياسته إزاء التعليم بما يرفع عنه القيود والأضرار التى ألحقها بتقدم الأمة .

وقد استطاعت القوى الوطنية ، وعلى رأسها سعد زغلول ، تنفيذ

الشكل الأول من حركة القوى الوطنية ، بـاخراج مشـروع الجامعـة المصرية إلى حيز التنفيذ ــ على نحو ما ذكرنـا . وبقى الشكل الثانى يشكل قوة ضغط على الاحتلال .

فهل كان تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ إستجابة من الاحتلال للشكل الثانى من حركة القوى الوطنية ، وبالتالى استكمالا لتحقيق مطالبها ، أم كان الغرض منه ــ كما يقول البعض ــ توجيه ضربة إلى مشـروع الجامعـة المصريـة بابعـاد سعد زغلول عن الإشتغال به ؟ .

ان أحمد شفيق قد أورد فى مذكراته (ج٢ ، قسم ٢) أنه كـان سائدا بعد تعيين سعد زغلول فى نظارة المعارف « أن كرومر إنما كان يريد بذلك إبعاده عن الاشتغال بالجامعة ، ظنا منه أنه بذلك يقضى عليها ، وربما فعل الخديو ذلك حتى يحرج موقف سعـد ، لأنه كـان معارضا فى تعيينه » ! .

وقد انساق الدكتور عبد الخالق محمـد وراء هذا الـرأى ، وراح يستدل عليه بأن سعد زغلول لم يكد يعين ناظرا للمعارف حتى انسحب من وكالة لجنة الجامعة ، قائلا لزملائه أعضاء اللجنة فى أول إجتماع لهم بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ : « إن المهمـة التى عُهدت إلى أخيـرا تمنعنى من الاستمرار على أن أكـون عضوا عـاملا معكم فى مشـروع الجـامعة المصـريـة ، الـذى أفتخـر بكـونى من الـذين اشتـركـوا فى وضعه » . كما استدل الدكتور عبد الخالق محمد أيضا بأنه عندما ذهب رسل من قبل الخديو إلى سعد زغلول عقب التعيين يطلبون منه بأمر سموه ألا يغفل أمر الجامعة ، وأن يستمر اشرافه عليها ـ لم يؤكد لهم عزمه صراحة على تنفيذ هذه الرغبة ، ولكنه وعد ألا ينساها ! . وأكثر من ذلك ـ كما يقول الدكتور ـ أن سعدا عندما طُلب منه اعداد كلمة

الخديو ، التى كانت ستتلى فى حفل افتتاح الجامعة يوم ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ ، لم يضمن هذه الكلمة وعدا من الحكومة بمساعدة الجامعة ! . كما أنه عندما طلب منه الأمير أحمد فؤاد ، رئيس الجامعة ، السماح لأحد نظار المدارس الثانوية بالقاء محاضرات فى الجامعة ، نظرا لحاجتها إلى محاضرين ، رفض قائلا : « إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا ، فلا نعرفها ! ، والأحسن لنا ولها عدم التداخل فى شئونها »!

وأخيرا تبنى الدكتور رواية لكاننجهام ، فى كتابه : « مصر اليوم » يذكر فيها أن الجامعة لم تتلق أدنى مساعدة أو عون من الحكومة أو من نظارة المعارف بصفة خاصة حتى سنة ١٩١٠ ، أى بعد أن ترك سعد المعارف ، حيث منحتها النظارة مبلغ ألفى جنيه كأول منحة لها ، فى نفس الوقت الذى تلقت فيه الجامعة مساعدات معينة من الدول الأجنبية فى شكل كتب وأدوات ! .

وفى الواقع أن هذا الرأى يغفل الفلسفة السياسية التى كانت تحرك القوى الوطنية ، التى دعت إلى إنشاء الجامعة فى ذلك الحين ، وهى الفلسفة التى كانت تتمثل فى الفكر الليبرالى ، الذى رفع لواءه أحمد لطفى السيد فى « الجريدة » . فقد كان هذا الفكر ينادى ـ كما كتب لطفى السيد ـ بأن « ترفع الحكومة يدها عن التعليم ، وأن تنزل عنه إلى الأمة ، لأن التعليم الحر أنفع جدا من التعليم الحكومى » ، وأنه « إذا تولت الحكومة أمر التعليم فسوف تصبغه بسياستها ، والعلم لا يرقى تحت ضغط السياسة » .

لهذا السبب إبتعد سعد زغلول عن مشروع الجامعة فور توليه نظارة المعارف ، لابعاد تأثير السياسة عن الجامعة .

على أن سعد زغلول ـ مع ذلك ـ وعلى عكس الرأى السالف الذكر

الذى إعتمد رواية كننجهام ـ لم يلبث أن تدخل لإنقاذ مشروع الجامعة ، حين رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك لا تتجاوز ستة وعشرين ألف جنيه ، وهى لا تكفى ـ حسب قول سعد نفسه ـ لإنشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا . فدفعت الحكومة فى عهده للمشروع « خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر مرة واحدة » ـ حسب تعبير سعد زغلول فى حديثه لعباس محمود العقاد ، الذى كان يكتب فى جريدة « « الدستور » ، فى مايو ١٩٠٨ .

على أن هذا التبرع أغضب كثيرا من القوى الوطنية الليبرالية فى ذلك الحين ! ، لأنه اقترن ـ بالضرورة ـ بمراقبة الحكومة لها . فقد رأت هذه القوى فى ذلك مساسا باستقلال الجامعة ، وذهبت فى ذلك إلى حد الدعوة إلى مقاطعة اللجنة القائمة به ، والكف عن التبرع للجامعة المنشودة ! . وكما يقول عباس محمود العقاد : « اتخذوا من تبرع الحكومة لها بالمال حجة يستدلون بها على وجوب مقاطعتها ، ولم يشاءوا أن يعتبروا هذا التبرع أول خدمة نافعة يخدم بها سعد زغلول مشروع الجامعة وهو وزير المعارف » .

وقد اضطر الأمير أحمد فؤاد ، الذى اختير رئيسا للجامعة ، إلى التصريح لمراسل « الجريدة » بأنه « من يوم توليه رياسة الجامعة ، وهى جامعة وطنية حرة ، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شىء ما » . كما دافع حسين رشدى باشا ، أحد أعضاء الجامعة ، عن استقلالها قائلا لنفس المراسل : « إنى لا أعرف تدخلا من الحكومة فى شئون الجامعة ، ولا أن هناك ميلا من الحكومة للتدخل » .

كذلك اضطر سعد زغلول ، بسبب هذا التبرع ، إلى نفى تهمة التدخل فى شئون الجامعة عن نفسه أمام الرأى العام . ففى حديثه مع

العقاد لجريدة « الدستور » قال : « أقول ، وأنا على يقين ، إن الحكومة لا تقصد سوءاً بهذه الجامعة ، ولم تفكر فى إعاقة سيرها . وان مراقبتها على هذه الصورة تفيدها فائدة قد لا تتيسر لها بغير ذلك » . وقال مستطردا : « يقولون إن الجامعة وقعت فى أيدى الموظفين (الحكومة) فانتشلوها منهم !، ولكن ألا يتدبرون فى عاقبة ذلك ؟ . ان بعض هؤلاء كانوا يطلبون من الحكومة إعانة المشروع ماديا ، فرفْضهم الآن إشرافها عليه ، بعد أن أدت الحكومة ما طلبوه منها ، يعد من الغرابة بمكان ، ويدل على تناقض لا يمكن الجمع بين أطرافه » .

على هذا النحو لم يكن انسحاب سعد زغلول من وكالة لجنة الجامعة تخليا عنها ، وإنما حرصا على استقلالها وابتعادها عن الحكومة ، وكان هو الدافع وراء تصرفاته الأخرى ، ولكنه لما رأى أن التبرعات التى جمعت وقتذاك من الأهالى « لا تكفى لانشاء جامعة كبرى كجامعات أوروبا » ـ لم يتردد فى التقدم لإنقاذها ، فتبرعت الحكومة فى عهده للجامعة بخمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون فى أنحاء القطر . وأثبت بذلك عدم تخليه عن المشروع .

على كل حال ، إذا كان من الثابت الآن أن تعيين سعد ناظرا للمعارف لم يكن لابعاده عن الإشتغال بمشروع الجامعة ، فلا يبقى الا الرغبة فى الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية باصلاح نظام التعليم ؟ . وهذا ما تجمع عليه المراجع التى تناولت هذا الموضوع ، بل تجمع عليه أيضا المراجع التى انساقت وراء فكرة أن هذا التعيين كان لسحب سعد زغلول من مشروع الجامعة ! ـــ على الرغم من التناقض بين السببين ونفى كل منهما للآخر ! .

فقد أورد الدكتور عبد الخالق محمد نفسه أن من الأسباب التى

دفعت كرومر إلى انتهاج ما أسماه « بسياسته الجديدة » ، وهى تعيين رجل مصرى « معروف بميوله الوطنية » كناظر للمعارف ، التى أصبحت نظارة مستقلة بذاتها ، « أن تستجيب النظارة لمطالب المصريين » ! . وساق من الأدلة أن التعليم كان قد أصبح فى ذلك الحين كما يقول « إلجود » : « أرض المعركة » بين المصريين والإحتلال ، و« ارتفعت أصوات المصريين من كل الطبقات تنادى باصلاح الأوضاع التعليمية ، وتركزت تلك المطالب فى تعريب لغة التعليم ، وتوسيع قاعدته ، وتمصيره ، وفتح باب المجانية ، واستئناف الارساليات إلى الخارج ، وتعديل المناهج والقوانين التعليمية ، ثم تحسين أوضاع المعلمين المصريين ، وأخيرا انشاء جامعة مصرية أهلية » . كما ساق من الأسباب التى دفعت كرومر إلى أن « يصلح سياسته ويطور أعماله ويكسب الرأى العام المصرى » ـ التهاب المشاعر الوطنية تجاه الاحتلال فى ذلك الحين بسبب حادثة دنشواى ومحاكماتها فى ٢٧ يونيه ١٩٠٦ ، وأزمة طابا التى أظهرت بجلاء موقف المصريين من المحتل ، والأثر الذى تركته جريدة « اللواء » وصاحبها مصطفى كامل فى كشف سياسة الاحتلال وابراز سوءات الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية والمعارف ، مما أدى إلى هياج الطلبة . وأخيرا أثر معارضة رجال حزب الأحرار الانجليزى لسياسة لورد كرومر فى مصر .

واذا كان من الثابت ـ من كل تلك الأدلة ـ أن تعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف ، التى أصبحت نظارة مستقلة ، كان بغرض إرضاء المشاعر الوطنية ، وإستجابة للمطالب الوطنية فى حقل التعليم ، الذى أصبح فى ذلك الحين « أرض المعركة » ـ كما يقول إلجود ـ فان هذا يوضح أن سعد زغلول كان قد أصبح فى ذلك الحين وجها وطنيا شعبيا يرضى وصوله إلى الحكم الجماهير ، وأنه وصل إلى المكانة الشعبية التى

لا تختلف القوى الوطنية فيه من ناحية وطنيته ومقدرته واستنارته ، حتى أصبح الإحتلال يتوسل بتعيينه لارضاء هذه القوى ، وأصبح اختياره لنظارة المعارف علامة على رغبة الاحتلال فى « اصلاح سياسته » ، و« الاستجابة لمطالب المصريين » .

وفى الواقع أنه لا يوجد شخص اجتمعت عليه آراء الوطنيين والمحتلين كما اجتمعت على سعد زغلول ، وعلى نحو يدعو إلى الدهشة ! . فعلى الرغم من الاختلاف بين مدرسة الشيخ محمد عبده ومدرسة الحزب الوطنى حول أساسيات العمل الوطنى ، وخصوصا حول التعامل والتعاون مع الانجليز ، وعلى الرغم من أن سعد زغلول كان ينتمى لمدرسة الشيخ محمد عبده ، التى تتعامل مع الانجليز ، « لوضع أيديهم على مواطن الاصلاح بدلا من ترك الادارة لهم كلية » - الا أن البعض يذكر أن اسم سعد زغلول كان أحد الأسماء التى رشحها مصطفى كامل لمنصب النظارة عندما اضطر إلى الاتصال بالساسة الانجليز بعد حادث دنشواى ، وزار لندن فى ١٤ يوليه ١٩٠٦ ، وكانت القائمة تحوى اثنين وثلاثين مصريا . وإن كنا لا ندرى لمن قدم هذه القائمة ، فقد ذكر أحمد رشاد ، فى كتابه مصطفى كامل ، أنه قدم هذه القائمة فى مقابلته مع السير هنرى كامبل بانرمان ، رئيس الوزارة البريطانية ، بلندن فى ٢٦ يوليه ١٩٠٦ ـ مع ما هو معروف من أن مثل هذه المقابلة لم تحدث ، ولم يكن معقولا أن تحدث ! . ولعله قدمها إلى المستر بلنت ، الذى كان مصطفى كامل قد كتب إليه معربا عن رغبته فى زيارة لندن ، فحثه بلنت على ذلك ، لأن الوقت فى رأيه كان مناسبا للقيام بمظاهرة وطنية مصرية فى لندن بعد حادث دنشواى .

وكان بلنت قد اقترح اسم سعد زغلول على بيرنج (كرومر) ، فى مجال نصيحته له بأن يستبدل بالباشوات الشراكسة حكومة من الفلاحين

المصريين تساعده فى الإصلاح ، وأرسل اليه ـ بعد التشاور مع الشيخ محمد عبده ـ قائمة من المرشحين تحتوى ، إلى جانب اسم سعد زغلول ، على اسم الشيخ محمد عبده ، وحسن الشريعى ، وأحمد بليغ ، وأمين فكرى ، وابراهيم الوكيل ، وأحمد حشمت ، ويوسف شوقى ، ومحمود شكرى . ومن المعروف أن اسم « الفلاحين » على لسان الأجانب فى ذلك الحين كان مرادفا لاسم « الوطنيين » ، ولا يعنى المعنى الحرفى للفظ .

والمهم أن هذا الرأى فى ترشيح سعد زغلول للنظارة ، كان يصادف قبولا لدى اللورد كرومر ، ولكن لأسباب تتصل باللعبة السياسية والمفاضلة بين القوى الوطنية ! . فاذا كان على الاحتلال أن يرضخ للقوى الوطنية ، فلأى فريق من القوى الوطنية المصرية فى ذلك الحين يقدم هذا الرضوخ ؟ . هل يقدمه إلى فريق القوى الوطنية الذى يعتمد على الدول الأجنبية فى اكراه انجلترا على الجلاء ، والذى أثبت فشل سياسته على مدى السنوات السابقة ، خصوصا بعد الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ ، بما ترتب عليه من اعتراف فرنسا بوضع الاحتلال فى مصر ـ وهذا الفريق هو فريق الحزب الوطنى ـ أم يقدم هذا الرضوخ إلى الفريق الواقعى من الوطنيين المصريين ، الذى يتعامل مع الاحتلال كحقيقة واقعة ويرفع شعار الاصلاح ؟ .

هذا هو جوهر الأسباب التى دفعت باللورد كرومر إلى الاتجاه إلى تعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف ، وهو ينتمى إلى حزب الشيخ محمد عبده . فقد أفلحت حملة مصطفى كامل عليه فى انجلترا ، بسبب حادث دنشواى ، فى تحريك معارضة قوية ضده بين الأحرار الراديكاليين فى مجلس العموم وفى الصحافة الانجليزية ، تولاها بلنت وفوكس بورن وجون روبرتسون ، كما تولاها جورج برنارد شو ،

ومكنت مصطفى كامل من أن يكتب إلى جوليت آدم يقول : « استطعت محاربة كرومر فى بلده » .

فقد كتب كرومر إلى الخارجية البريطانية فى ٨ سبتمبر ١٩٠٦ يخبرها بما يزمع من تغيير فى سياسته ، لمواجهة من كان يفضل أن يطلق عليهم اسم « أنصار حركة الجامعة الاسلامية » ، ويقصد بهم مدرسة الحزب الوطنى ، التى كانت تتعلق بدولة الخلافة ـ لكى يصور الحركة الوطنية فى صورة صراع بين حركة الجامعة الاسلامية وحركة القومية المصرية . مع أن هذا الصراع لم يكن صراعا أساسيا ، وإنما كان الخلاف حول أسلوب العمل الوطنى ، وهل يكون بالاعتماد على القوى الأجنبية أم بالاعتماد على القوى الوطنية ، وكان من الطبيعى أن يتحرك فى اطار أيديولوجى وفقا للأسلوب النضالى الذى تتبعه كل قوة من القوى الوطنية ، فقد اقتضى أسلوب مصطفى كامل فى النضال العمل فى إطار الجامعة الاسلامية ، بينما اقتضى الأسلوب النضالى لمدرسة الشيخ محمد عبده العمل فى اطار الفكرة القومية المصرية .

وقد مضت عبارات كرومر ـ فى تقريره السالف الذكر إلى حكومته ـ على النحو الآتى : « لقد ذكرت أنه يجب أن نجتذب إلى جانبنا خير عناصر الحركة الوطنية فى شكلها السليم ، كعامل مضاد لأنصار الجامعة الاسلامية ـ الذين أعتقد أنه لا يمكن ارضاؤهم ـ هذه العناصر تتكون من فئة صغيرة كان المفتى السابق الشيخ محمد عبده المبرز فيها . هؤلاء يمثلون فى مصر ما تمثله فى الهند مدرسة عليكَرْ الفكرية ، وهدفهم اصلاح النظم الاسلامية عن طريق اقتباس الأفكار الغربية بالشكل الذى لا يهز العمد الأساسية التى تقوم عليها العقيدة الاسلامية ، ورغم كل جهودى الآن لدفعهم إلى الأمام ، فقد بقوا فى المؤخرة ، لأنهم أساسا فئة قليلة جدا من الناحية العددية ،

ولا يتميزون بالجرأة ، ولا يريدون التعرض للعداء الشديد الذى يكنه لهم الخديو وأصدقاؤه من أنصار حركة الجامعة الاسلامية . لكنهم بدءوا منذ فترة وجيزة يُبدون قدرا أكبر من النشاط ، وهم على وشك اصدار جريدة ، وقد شجعتهم على ذلك بكل الوسائل الممكنة ، فيما عدا بذل الأموال . وسنرى بعد فترة قصيرة إلى أى حد يملكون من الشجاعة ما ينفذون به ما يؤمنون . وأنا أميل إلى أن أنتهز أقرب فرصة لإسناد النظارة إلى بعض أتباع هذه المدرسة من مدارس الفكر الاسلامى . لكنى أفضل التريث قليلا ، إذ يغلب أن هذه الفكرة الجديدة لن تلقى قبولا بين بعض الموظفين الانجليز فى مصر . لكنى أميل إلى القيام بهذه التجربة الجديدة مع ذلك » .

فى ذلك الوقت بدت شخصية سعد زغلول ، من بين جميع شخصيات أتباع مدرسة الشيخ محمد عبده ، هى الشخصية التى تجتمع حولها كل القوى الوطنية ، وتلقى الاحترام من العناصر الانجليزية . فقد أوصى بتعيينه كل من الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ، كما أوصى بتعيينه أيضا بلنت ، وكان يلقى القبول من زوار صالون الأميرة نازلى كامل من المصريين والانجليز على السواء . وقد التقى كرومر بسعد زغلول خلال زياراته لهذا الصالون ، ولم يكن - بالتالى - فى حاجة لمن يحدثه عنه . وفى الوقت نفسه ، فان اشتغال سعد زغلول بمشروع الجامعة المصرية ، كان قد أثار اهتمام الرأى العام به ، باعتباره شخصية وطنية لا تدخر وسعا فى الاشتغال بالعمل القومى العام .

وعلى هذا النحو نوافق عباس محمود العقاد على تقييمه لتعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف بقوله : إن هذا التعيين « كان تسليما من الاحتلال للوطنية المصرية ، ولم يكن تسليما من الوطنية المصرية للاحتلال » ! . ولا يقلل من هذه الحقيقة أن الاحتلال قد اختار أن

يسلم لفريق أتباع الشيخ محمد عبده ، ولم يسلم لفريق الخديو عباس حلمى ومدرسة الحزب الوطنى ! .

وبقى علينا أن نحدد حدود هذا التسليم !. فمن المبالغة القول بأنه كان تسليما مطلقا ، وإنما كان تسليما مقيدا ، فلم يقصد الاحتلال التخلى عن سياسة التعليم التى قررها كلية ، وإنما ادخال ما يمكن ادخاله عليها من الإصلاحات . وقد حدد كرومر ذلك بنفسه لسعد زغلول ، أثناء خلاف احتدم بين سعد ودنلوب حول بعض المسائل التعليمية ، فقال له بصراحة : « إن التغيير الذى حصل فى شخص ناظر المعارف ، لم يكن القصد منه تغيير طريقة التعليم التى تقررت باتفاقى مع دنلوب ، وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنى العارف بالتربية الاسلامية المصرية على إدخال الاصلاح » .

وهذا الكلام ، الذى قاله كرومر ، يعكس علاقات القوى التى كانت موجودة فى ذلك الحين بين القوى الوطنية والاحتلال . ولا يجب على الباحث أن يتوقع ما يخالف ذلك ، كما لا يجب عليه أن يقلل من شأن التغيير الذى حدث ، لأن كل خطوة تخطوها القوى الوطنية على طريق التحرر واستخلاص الإرادة الشعبية ، هى خطوة لها شأنها ، مهما قصرت ، لأن الوضع السابق على هذا التحرك يبقى على الدوام هو الأسوأ ! .

لقد كان قصارى ما تستطيع الحركة الوطنية أن تفعله فى ذلك الحين ، فى مناوأة الاحتلال ، هو احداث ضغط عليه فى الداخل والخارج من أجل الإصلاح ، وليس من أجل إنهاء الإحتلال ، وذلك بعد أن أبرمت فرنسا وانجلترا الوفاق الودى ، واضطر مصطفى كامل نفسه إلى مخاطبة الرأى العام البريطانى ، والالتجاء إلى السياسيين الانجليز ليستثيرهم ضد سياسة كرومر ! ، بل توجيه الخطابات إلى

هنرى كامبل بانرمان ، رئيس الوزارة البريطانية ، يذكره بوعود الحكومة البريطانية بالجلاء ، كما حدث بالنسبة لخطابه يوم ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ ! .

وهذا الاطار ـ الذى يجب أن يقيم من خلاله تعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف ـ هو فى نفس الوقت ميزان صادق للحكم على أعمال سعد زغلول فى أثناء توليه منصبه . فالميزان الصادق للحكم على أعمال سعد زغلول لا يتعلق بما نجح أو فشل فيه ، وإنما بما سعى فيه ، سواء أفلح فى إنجازه أو أخفق ، لأن هذا السعى هو المعيار الوحيد للوطنية فى بلد محتل ! .

وسوف نرى من خلال مذكرات سعد زغلول ـ التى كتبها لنفسه لا لتنشر على الناس ـ المعاناة الحقيقية لوزير وطنى فى حكومة يسيطر عليها الاحتلال ، والصراع النفسى الحاد الناشىء من التباين الشديد بين مطامح سعد وإمكانياته .

ومع ذلك ، فيمكن القول إن المحصلة النهائية لإنجازات سعد زغلول فى نظارة المعارف ، تشهد لصالحه . فقد استطاع ـ لحد كبير ـ إعادة السيطرة المصرية على النظارة ، التى كان يديرها من قبله دانلوب دون شريك ـ وذلك بعد اصطدامات عديدة بينه وبين مستشار النظارة . كما رفع ميزانية التعليم إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه فى بدء الاحتلال ، وأنشأ « مدرسة القضاء الشرعى » لتخريج قضاة شرعيين ، أكثر كفاءة وفهما لقوانين الشريعة من خريجى الأزهر ، وأعاد التعليم باللغة العربية لبعض المواد ابتداء من عام ١٩٠٧ ، ثم تزايدت هذه المواد فى السنوات التالية . كما اهتم بمحاربة الأمية ، فأكثر من الكتاتيب فى القرى الصغيرة ، ورفع الاعانة المخصصة لها إلى أكثر من ضعفها . كما أعاد المجانية فى التعليم الثانوى فى عدد من الأماكن

بامتحان مسابقة ، تشجيعا للممتازين . وخفض المصروفات المدرسية على أهل الصعيد الأقصى . وكان سعد زغلول أول وزير مصرى إهتم بالتحدث إلى الصحف ، اعترافا منه بسلطة الشعب وحقه فى مراقبة أعمال النظارة . كما كان أول وزير مصرى يخرج من مكتبه فى الوزارة للطواف على مدارس الأقاليم . كما كان أول من قرر عطلة بالمدارس احتفالا بعيد رأس السنة الهجرية .

وبقى أن نناقش بعض ما وجه إلى عمل سعد زغلول فى نظارة المعارف من نقد ، لنرى مبلغه من الصحة أو الإفتراء . ونقصد بهذا النقد ما وجهه إلى سعد خصومه السياسيون وبعض الباحثين الذين تعرضوا لسعد زغلول بالدراسة .

وربما كان أول ما وجه إلى سعد من نقد هو انتقاد مصطفى كامل له لانسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه ناظرا للمعارف . وقد انساق وراء هذا النقد الدكتور عبد الخالق محمد فى رسالته عن سعد زغلول ـ كما أوضحنا . وقد فندنا هذه النقطة بما لا حاجة بنا لمزيد .

أما النقطة الثانية ، فتتصل بموقف سعد زغلول من قضية تعريب التعليم ، وكان هذا الموقف محل نقد من مصطفى كامل ، وجاراه فى ذلك أيضاً الدكتور عبد الخالق محمد ، مناقضا نفسه ! . فقد سبق أن أورد (ص ١٠٤من كتابه) أن سياسة الاحتلال كانت تقوم على جعل التعليم باللغة الانجليزية ، وأنه ما أن وقع الاتفاق الودى بين كل من انجلترا وفرنسا فى عام ١٩٠٤ حتى كانت الانجليزية فى عام ١٩٠٦ هى اللغة الوحيدة للتعليم الإبتدائى ، أى بنسبة ١٠٠ فى المائة ، وبنسبة ٩٦ فى المائة فى التعليم الثانوى ، وبنسبة ٧٦ فى المائة فى التعليم العالى . وقد استطاعت جهود سعد فى نظارة المعارف ـ كما ذكرنا ـ

تعريب التعليم فى المدارس الابتدائية وبعض المواد فى التعليم الثانوى ، ولكنا رأينا الدكتور عبد الخالق محمد يتهم سعدا بأنه فى هذا التعريب انما كان ينفذ السياسة البريطانية ! . ونسى أن هذه السياسة البريطانية لم تتغير إلا بجهود سعد زغلول ، الذى كتب فى مذكراته فى ١٠ مايو ١٩٠٩ يقول : « يجب أن تكون غاية عملى جعل التعليم أهليا ، أى باللغة العربية فى المدارس المختلفة » .

وأكثر من ذلك إتهام الدكتور عبد الخالق سعد زغلول بأنه كان ضد سياسة تعريب التعليم ! مجاراة منه لاتهامات الحزب الوطنى ، وكان هذا الاتهام اعتمادا على تصريح لسعد زغلول فى الجمعية العمومية فى يوم ٣ مارس ١٩٠٧ ، ردا على طلب الجمعية من الحكومة جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية ، فقد ورد فى هذا التصريح : « إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية ، وشرعنا فيه فعلا ، فاننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا اساءة كبرى ، لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة » .

فهذا التصريح يمكن فهمه إذا عرفنا أن الإنتقال الفورى من التعليم باللغة الانجليزية إلى اللغة العربية ـ وهو ما عبر عنه سعد بعبارة : أن نجعل التعليم « من الآن » باللغة العربية ـ كان أمرا مستحيلا . اذ كان يقتضى التغيير الفورى فى الإدارة المصرية ، عن طريق تمصيرها ، وسيادة اللغة العربية فيها ، كما كان يتطلب امكانيات تعليمية كان من المتعذر توفيرها بشكل فورى . وإنما كان الأمر الطبيعى أن يتم هذا التعريب بطريق التدريج وليس عن طريق الانتقال الفجائى .

وفى الوقت نفسه فان هذا الانتقال الفجائى لم يكن فى صالح معركة استيلاء العنصر الوطنى على الوظائف والادارة فى بلده ، لأنه سوف يبعد العنصر الوطنى ـ الذى لا يعرف اللغات الأجنبية ـ عن وظائف « الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة » ـ حسب تصريح سعد زغلول السالف الذكر .

ومعنى ذلك أن الخلاف كان حول التكتيك وليس الإستراتيجية . ومحاولة تفسير تصريح سعد زغلول فى صورة دفاع عن سياسة الإحتلال فى التعليم ، إذا جاز من مصطفى كامل افتراءً بوصفه خصماً سياسيا لسعد ، فلا يجوز من باحث يزن الأدلة ، لأن سياسة سعد زغلول فى أعقاب هذا التصريح كانت تسير فى خط ثابت فى سياسة تعريب التعليم . ففى جلسة مجلس المعارف الأعلى يوم ٣٠ مارس ١٩٠٧ استصدر سعد زغلول ، رئيس المجلس ، قرارا بأن يكون تدريس الجغرافيا بفصول السنتين الثالثة والرابعة ، باللغة العربية بدل اللغة الأجنبية . ولعدم إضعاف تعليم اللغة الأجنبية التى يتلقاها التلاميذ بسبب هذه الإجراءات ، لزم أن يكون عدد الحصص المخصصة لتدريسها ولتدريس الترجمة موازيا على الأقل لعدد الحصص المخصصة لتعليم هذه اللغة والمواد التى تدرس بها . وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٧ ــ ونحن ننقل هذا الكلام من كتاب الدكتور اميل فهمى شنودة : « سعد زغلول ، ناظر المعارف » ــ أصدر سعد زغلول المنشور رقم ٣٨ ونصه : « بخصوص تدريس الحساب والهندسة فى السنة الأولى بالمدارس الثانوية ، تقرر أن يكون تدريس الحساب والهندسة باللغة العربية فى السنة الأولى لجميع المدارس الثانوية الأميرية ، إبتداء من السنة المكتبية (الدراسية) المقبلة ١٩٠٧/١٩٠٨ » . كما قرر سعد

بمقتضى المنشور رقم ٤٤ تدريس الجبر باللغة العربية فى السنة الأولى ، والحساب والهندسة باللغة العربية فى السنة الثانية بالمدارس الثانوية الأميرية ، ابتداء من السنة الدراسية ١٩٠٨/ ١٩٠٩ . كما قرر سعد بمقتضى المنشور رقم ٥٠ للمدارس الثانوية فى يونية ١٩٠٩ ، تدريس الجبر باللغة العربية فى السنة الثانية ، والحساب والهندسة باللغة العربية فى السنة الثالثة بالمدارس الثانوية الأميرية من السنة الدراسية ١٩٠٩/ ١٩١٠ . كما زاد سعد زغلول عدد حصص اللغة العربية بالمدارس الابتدائية بالتدريج أيضا .

ولم يتم ذلك بسهولة ، بل تم عبر معارك تعرض لها سعد فى مذكراته ، ومن ذلك ما كتبه يقول : « لما شرعت فى جعل الامتحان مباحا باللغة العربية لتلامذة المدارس الحرة ، وألححت فى ذلك ، وجمعت كثيرا من أسماء الذين يمكنهم أن يباشروا الامتحان من المصريين أو الأوروباويين باللغة العربية ـ جاءنى كتاب من الوكالة يدعونى إلى مقابلة سكرتير اللورد . فقال لى إن اللورد يريد أن تؤخر هذه المسألة . ولا تقول إنه مخالف لك فيها ، بل بالعكس إنه يوافق مبدئيا ، ولكنه الآن مريض ، ويريد فحصها بنفسه . فقلت : إن المسألة بسيطة . وأعذارهم التى يبدونها فيها إثنان : أولا ، عدم وجود الأكفاء من الممتحنين العارفين بالعربية ، والثانى ، الخوف من كون تلامذة مدارس الحكومة يتركونها إلى المدارس الحرة . وأبنت خطأ السبب الأول بأن هنا كثيرا من العارفين بالعربية ، وهم مقتدرون على الامتحان بها ، ولا محل لهذا الخوف مطلقا . ثم قابلت اللورد وهو يركب ، وكان فى حالة ضعف ، فلم أشأ أن أثقل عليه عندما رغب إلى فى تأخير هذه المسألة ، فأخرتها » .

على أن الدكتور عبد الخالق محمد يورد هذه المسألة ـ بأخطاء فى

النقل من المذكرات ـ ويتهم سعد زغلول بالتناقض مع نفسه . لأن سياسته هذه لا تتفق مع تصريحه فى الجمعية العمومية !، مع أن قواعد منهج البحث العلمى تقضى برؤ ية التصريح فى ضوء السياسة الفعلية التى كان يتبعها سعد زغلول ، لا رؤ ية السياسة الفعلية فى ضوء التصريح ، لأن الفعل أقوى دلالة من القول . ثم يمضى الدكتور بعد ذلك ، فيذكر أن سعد زغلول ، فى سياسة التعريب هذه التى كان يتبعها ، انما « كان يتمشى مع السياسة الانجليزية » ! . ـ أى أن السياسة الانجليزية كانت تقوم على التعليم باللغة الانجليزية ، وعلى تعريب التعليم فى الوقت نفسه !

والغريب أن الدكتور عبد الخالق إتهم سعد زغلول بأنه « اتفق فى جوهر خطة التعريب مع السياسة الانجليزية من حيث التدرج البطىء » ، ثم أورد فى الصفحة التالية نصا من مذكرات سعد زغلول فى يوم ١٠ مايو ١٩٠٩ ، على لسان جورست ، يقول فيه لسعد زغلول : « إنى أؤ يد هذا المبدأ (تعريب التعليم) ، وأسعى إليه مثلك ، ولا فرق بيننا إلا فى السرعة والبطء ، فأنت تريد الوصول إلى هذه الغاية سريعا ، وأنا أريد بلوغها بالتأنى ! » . ولا يستطيع الدكتور أن يفسر كيف يتفق سعد مع السياسة الانجليزية فى التدرج البطىء ، بينما نص كلام جورست لسعد زغلول يوضح عدم وجود مثل هذا الاتفاق اطلاقا ! ، وأن سعداً يؤمن بالتدرج السريع ، لا البطىء ! .

ثم يبدو التحامل على سعد زغلول ، حين يورد الدكتور جدولا يبين تطور حالة التعليم فى الفترة التى تولى فيها سعد نظارة المعارف ، ويثبت أن نسبة الزيادة فى عدد الكتاتيب الحكومية بلغت ١٩ فى المائة ، وبلغت فى عدد التلاميذ ٤٩٫٧ فى المائة ، وأنها فى مدارس معلمى الكتاتيب بلغت ٥٠ فى المائة ، وبلغت فى عدد التلاميذ ٥٫٩ فى المائة ،

وأنها بلغت فى عدد المدارس الثانوية ٢٥ فى المائة ، وبلغت فى عدد التلاميذ ٥٩ فى المائة ، كما أن هذه النسبة فى عدد المعاهد والمدارس العليا بلغت ٢٥ فى المائة ، وبلغت فى عدد التلاميذ ٦٦ر٤ فى المائة . كما بلغت فى عدد المدارس الفنية ١٠٠ فى المائة ، وبلغت فى عدد التلاميذ ٦١ فى المائة ـ ومع ذلك يصف هذا التطور بأنه « لا يستحق كل تلك الضجة التى قامت فى الصحف طوال فترة اشتغال سعد بالمعارف » !ـ بحجة أن عدد المدارس الابتدائية الراقية للبنين والبنات لم تزد ، وأن عدد تلاميذها لم يزد إلا بنسبة ٩ر٢ فى المائة فقط ! ، وأن التطور الذى حدث فى المدارس الأخرى هو تطور عادى ! .

ثم لا يلبث الدكتور أن يندد بسعد زغلول ، فيقول : « هذا الناظر الذى أنفق الكثير من وقته ، وأدلى بكثير من التصريحات حول اعتزامه تعريب التعليم واعداد المعلمين اللازمين لذلك » ، قد تناقص عدد الطلبة الذين يدرسون بمدارس معلمى الكتاتيب بنسبة ٩ر٥ فى المائة اعتبارا من سنة ١٩٠٨ ! . ونسى الدكتور أن الجدول الذى أورده عن تطور حالة التعليم فى عهد سعد زغلول يثبت أن عدد هذه المدارس قد زاد على يديه من أربع مدارس فى عام ١٩٠٦ إلى ست مدارس فى عام ١٩١٠ ـ أى بنسبة ٥٠ فى المائة ! ومن الواضح أن سعد زغلول لم يزد عدد هذه المدارس بنسبة ٥٠ فى المائة لكى ينقص عدد تلاميذها ، وإنما لكى يزيد عدد هذه التلاميذ ! . وهذا يوضح مقدار التجنى ، لأنه يحمّل سعد زغلول مسئولية عدم اقبال التلاميذ على هذا النوع من المدارس ، رغم زيادة عددها ! .

وفى الواقع أنه من الثابت أن معلمى الكتاتيب قد لقوا اهتماما خاصا من نظارة سعد زغلول ، فقد بذلت محاولات لحسن اختيار الطلاب الذين يلحقون بمعلمى الكتاتيب ، كذلك زيدت حصص

اللغة العربية المعطاة لهم . بل إن سعد زغلول أراد تعديل لائحة مدارس معلمى الكتاتيب ، واعطاء شهادة كفاءة التدريس لمن يتمون دراساتهم بمدارس معلمى الكتاتيب ، ويمضون سنتين فى التدريس بصفة مرضية فى كتاب خاضع لتفتيش النظارة . وألف لجنة لهذا الغرض . كما اهتم بمدارس المعلمات ، على الرغم من نظرة المجتمع إلى خروج المرأة للعمل فى ذلك الوقت ، ونجح فى أن يضيف إلى مدرسة المعلمات الأولية فى بولاق ، التى أنشئت عام ١٩٠٣ ، أربع مدارس أخرى فى فترة توليه النظارة ، ونجح ـ كما يقول الدكتور إميل شنودة ـ فى أن تصبح هذه المدارس نواة لخروج المرأة للعمل فى سلك التدريس .

ومن الغريب أن الدكتور عبد الخالق محمد قد أورد جدولاً يوضح أن ميزانية نظارة المعارف قد زادت فى عهد سعد زغلول من ٢٧٦ر٣٠٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٦ إلى ٥٠٤ر٩٤٢ جنيها فى سنة ١٩١٠ ـ أى إلى الضعف تقريبا ـ ومع ذلك يقلل من شأن هذه الزيادة بقوله إنه « ينبغى أن ننظر إليها من زاوية أخرى ، وهى مقدار ما تحمله التلاميذ من نفقات فى هذه الفترة ـ حيث بلغت الزيادة نحو ٣٠ ألفا من الجنيهات عما كانت عليه فى سنة ١٩٠٦ » !. وينسى أن هذه الزيادة نتيجة زيادة التلاميذ فى عهد سعد زغلول من ٢٣ر٠٨١ فى سنة ١٩٠٧ إلى ٣٠ر١٠٣ تلميذا فى سنة ١٩١٠ ـ حسب الجدول الذى أورده ! وليس لأنه زاد المصروفات المدرسية ! ولم يكن سعد زغلول هو الذى فرض المصروفات المدرسية ، لأن التعليم المجانى كان قد ألغى ، قبل وصوله إلى منصبه ، فى كل المدارس ، فيما عدا مدارس المعلمين ومدارس البنات وبولاق الفنية ـ وفقا لكلام الدكتور نفسه (ص١٠٤) .

ولا يلبث الدكتور أن يحاول الايحاء بأن سعد زغلول قد أعد مشروعا فى سنة ١٩٠٧ تقرر بمقتضاه الغاء المجانية بالمدارس الابتدائية والمدارس العالية والخصوصية (الثانوية) عدا مدارس الصنائع وقسم البنات بمدرسة عباس ــ كأن التعليم فى هذه المدارس كان تعليما مجانيا فألغى سعد هذه المجانية ! ، فيناقض بذلك نفسه ، إذ يستند إلى محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية فى ٢١ مايو ١٩٠٧ ، ومحاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى فى ٢٢ مايو ١٩٠٧ ، وهو برئاسة سعد زغلول ، مع أن مداولات المجلس كانت تدور حول أن المجانية لا توجد فعلا بالمدارس بجميع أنواعها منذ عدة سنين ، عدا القليل من المدارس التى لها أحوال خاصة ! .

وبالتالى فالمشروع لم ينشىء حالة جديدة ، وإنما الحالة الجديدة التى أنشأها هى إيجاد أربعين محلا مجانيا فى المدارس الثانوية سنويا ، للطلبة الفقراء الذين يجتازون امتحانا خاصا يثبت تفوقهم الدراسى . وفى ذلك يقول سعد زغلول فى مذكراته : « حاولت أن أنشىء المجانية فيها عدا هذه المدارس (وهى مدارس الصنائع ومدرسة عباس ومدارس المعلمين والكتاتيب) فلم أفلح إلا فى المدارس الثانوية فقط » . وقد أراد سعد إيجاد المجانية فى المدارس العالية ، ولكنه جودل بأن الترخيص بها فى المدارس العالية يضر بمدارس المعلمين . ولما كانت مدارس المعلمين تقع فى اهتمامه الأول ، فقد تخلى عن هذه الفكرة ، لأنه « من الضرورى جذب قلوب الطلبة لمدارس المعلمين وحملهم على الدخول فيها » ــ حسب قوله .

وقد كان من الانجازات الكبيرة لسعد زغلول فى أثناء نظارته للمعارف ، ما تحقق فى حقل البعثات . فقد استطاع أن يقفز بميزانيتها ، فى خلال ثلاث سنوات ، نحو سبعة أضعاف ! ، إذ كانت

هذه الميزانية فى عام ١٩٠٧ تبلغ ١٦٠٠ جنيها انجليزيا ، فارتفعت فى عام ١٩٠٩ إلى مبلغ ١٠٫٤٢٧ جنيها . وفى الوقت نفسه أفلح سعد زغلول فى زيادة عدد المبعوثين على نفقة الحكومة من ٣ مبعوثين فى سنة ١٩٠٦ إلى ٥٩ فى سنة ١٩١٠ ـ أى إلى عشرين ضعفا .

على أن الدكتور عبد الخالق محمد اعتبر هذه الانجازات من مثالب سعد زغلول فى فترة نظارته للمعارف ! ، لأن معظم البعثات (٨٨ فى المائة) قد وجهت إلى انجلترا ، وبالتالى فهى تعد ـ فى رأيه ـ استكمالا لتنفيذ سياسة « نجلزة التعليم المصرى » ! .

وهو تفسير غريب ، لأنه ينسى أنه على الرغم من أن سياسة نجلزة التعليم المصرى الذى كان يمارسها الاحتلال هى سياسة قديمة ـ إلا أنه لم يفكر فى زيادة البعثات إلى انجلترا قبل نظارة سعد زغلول ! ، وإنما عمد إلى العكس تماما ، فقد قضى على البعثات منذ عام ١٨٩٥ ـ كما يعترف الدكتور نفسه ـ بحجة أن الحكومة لا تطلب من المدارس الا تخريج موظفين ، وأن المدارس الموجودة فى مصر كافية لهذا الغرض . فإذا جاء سعد زغلول ، وغير هذه السياسة ، وقلبها إلى النقيض ، اتهمه الدكتور بأنه يستكمل تنفيذ سياسة الاحتلال ! .

وفى ذلك يجارى الدكتور عبد الخالق محمد خصوم سعد السياسيين . فقد سبق أن سئل سعد زغلول فى هذه المسألة فى ١٩٠٧/٥/٢٧ ، بمناسبة أول بعثة فى عهده ، عن أسباب اتجاهها إلى انجلترا ، وقد رد بشجاعة قائلا : « لأنى أرى أنه يلزمنا أن نتعلم على الذين ارتبطت مصالحنا بهم ، ولا فائدة لنا من البعد عنهم بوجه من الوجوه ، وكلما اختلطنا بهم وتعلمنا علومهم وصنائعهم أمكننا التعاون معهم على خير بلادنا ، وكل فكرة غير هذا مخالفة فى رأيى لمصلحة الأمة . فعلى الذين يريدون ـ حقيقة ـ منفعة بلادنا ، ألا يتشبثوا



سعد زغلول وزيرا للمعارف

بالمحال ، ويطلبوا طلبات لا فائدة منها إلا التنفير فقط . فضلا عن أن التعليم العالى فى بلاد الانكليز ممدوح لا عيب فيه . أليس فى إعادة الارساليات بهذه الكيفية فائدة كبرى للوطن ؟ » .

والطريف أن الشبان الذين كانوا يذهبون إلى أوروبا من تلقاء أنفسهم لاتمام دراساتهم على نفقتهم الخاصة ، كانوا يفضلون الذهاب إلى انجلترا ! ، فقد كان عددهم فى عام ١٩٠٩ نحو ١٠٠ فى انجلترا ، مقابل ٣٠ فى فرنسا وبلجيكا وسويسرة ! . والمهم أن هؤلاء الذين تعلموا فى الخارج ، سواء فى إنجلترا أو فى غيرها من بلاد أوروبا ، هم الذين تزعموا فيما بعد الحركة الوطنية ، مع غيرهم من المثقفين ، ضد الاحتلال ! .

ولقد كان من الانجازات الكبرى لسعد زغلول فى نظارته للمعارف انشاء مدرسة القضاء الشرعى ، وذلك باعتراف جميع المنصفين ، إذ قصد بها سعد زغلول تخريج قضاة شرعيين يجمعون إلى العلوم الفقهية العلوم العصرية . ولم تكن الفكرة ــ مع ذلك ــ هى فكرة سعد زغلول ، ولكنها كانت فكرة على مبارك باشا ، الذى اقترح انشاء هذه المدرسة فى سنة ١٨٨٧ .

ففى سنة ١٨٨٣ كانت قد أنشئت المحاكم الأهلية فى مصر ، فاقتصرت المحاكم الشرعية على النظر فى الأحوال الشخصية من زواج ووقف وغيرهما ، ولكن الجمهور أخذ يشكو من سوء الادارة فى هذه المحاكم ، وعدم توفر شروط الكفاءة فى قضائها ، الأمر الذى أدى بالحكومة إلى تشكيل لجنة لبحث أحوال هذه المحاكم بحثا دقيقا ، ووضع نظام يكفل اصلاحها . وكان من أعضاء هذه اللجنة الشيخ محمد عبده ، الذى زار بعض هذه المحاكم ، وظهر له أن قضاتها لم يسبق لهم شىء من التعليم الخاص ، الذى يؤهلهم لتولى مناصب

القضاء بالكفاءة المطلوبة ، واقترح فى تقريره انشاء معهد خاص ، ينتخب طلبته ممن يتعلمون بالأزهر ، لاعدادهم لتولى مناصب القضاء ، عن طريق إضافة العلوم الكونية إلى دراستهم ، كالرياضيات والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ .

على هذا النحو كان انشاء هذه المدرسة مطلبا وطنيا ، لا يختلف اثنان على فائدته المحققة للبلاد من ناحية اصلاح القضاء الشرعى وتخريج علماء دينيين عصريين . وقد استطاع سعد زغلول تحقيق هذا المطلب الوطنى فى أيامه الأولى فى النظارة ، فقد عرضه على اللجنة العلمية الادارية فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٦ ، واعتمده مجلس المعارف الأعلى فى اليوم التالى ، وعرض على اللجنة التشريعية بنظاره الحقانية فى ٩ يناير ١٩٠٧ ، وصدق عليه مجلس النظار فى ٢٥ فبراير ١٩٠٧ . وبذلك تحققت فكرة على مبارك باشا بعد عشرين عاما ! .

على أن الدكتور عبد الخالق محمد لم ير فى هذا العمل إلا تنفيذا للسياسة الانجليزية . فيقول : « إننا مع إدراكنا لأهميتها (المدرسة) نستطيع أن نلمح الأثر الانجليزى من ورائها » ! . ثم يزعم أن الفكرة كانت فكرة كرومر ، ويستند فى ذلك إلى اللورد لويد فى كتابه : « مصر منذ كرومر » (الجزء الأول ص ١٥٨ - ١٥٩) ، فينسب إليه أنه ذكر أن كرومر كان « يرمى من انشائها إلى تطوير الأزهر ، الذى كان يود أن يصيبه هذا التطور من حركة تنبعث من داخله ، ولكنه بعد أن يئس من ذلك رأى أن يتم هذا التطوير بطريق غير مباشر عن طريق اصلاح التعليم العلمانى ـ المدنى ـ حتى ينافس الأزهر » .

وقد رجعنا إلى كتاب اللورد لويد لتحقيق هذا النص ، وتبين لنا أنه لم يتعرض اطلاقا لمدرسة القضاء الشرعى ، حتى يمكن ان يقال ان فكرة انشاء هذه المدرسة كانت فكرته ! ، كما أن سياق الكلام لم يكن

عن رغبة كرومر فى تطوير الأزهر ، واصلاح التعليم العلمانى ، فلم يكن كـرومر بمتحمس لتـطوير التعليم فى الأزهـر ، كما أن سيـاسته التعليمية كانت سياسة إفسـاد لا إصلاح ــ وإنمـا كان السيـاق عن الأزهر ، الذى كان فى رأيه « مركزا للدعاية المعادية لبريطانيا ، وكان يقوم بتخريج طلبة متعصبين ذوى عقول تفتقر إلى المرونة والتصور » ! ، وكان يرى أن تغيير ذلك يكون : إما عن طريق تغيير التعليم فى الأزهر بمـا يخرج بـه من حالتـه الـراكـدة ، أو عن طـريق إصـلاح التعليم العلمانى ــ إذا عز اقناع الأزهر بهذا التغيير ــ بما يدفع الناس إلى الاقبال عليه والانصراف عن الالتحاق بالأزهر ، فلا يعود أمام الأزهر سوى اصلاح نفسه أو التلاشى ! . وقد اعترف اللورد لويد بأن كرومر لم يكن فى وسعه اصلاح التعليم العلمانى بسبب العقبات التى كانت تواجهه ، وعلى رأسها العقبة المالية ، وبذلك بقى الأزهر مركزا للدعاية المعادية لبريطانيا يستغله الوطنيون ــ كما يقول لويد .

ومعنى هـذا الكلام فى وضـوح أن فكرة انشـاء مدرسـة القضاء الشرعى لم تكن انجليزية من وحى كرومر كما كتب الدكتور عبد الخالق محمد ، وإنما كانت فكرة وطنية صميمة ، كما أنها كانت انجازا مصريا لناظر المعارف المصرى سعد زغلول ، وليست انجازا انجليزيا فى حقل الاصلاح الاجتماعى ! .

على كل حال فيتضح من ذلك خطأ الحكم الذى أدان به الدكتور عبد الخالق سعد زغلول فى رسالته ، والذى تطرف فيه إلى الحد الذى وصف فيه الطريق الذى سارفيه سعد زغلول فى نظارته بأنه « لم يكن الطريق الذى يسلكه ناظر وطنى يريد أن يعمل وفقا لمصالح مواطنيه » ! ــ أى تجريد سعد زغلول من الوطنية فى فترة نظارته للمعارف ! ــ وهو ما لم يذهب إليه ألد خصوم سعد زغلول السياسيين .

على أنه بقيت بعض القضايا التى تحتاج إلى عناية خاصة ، وأولها موقف سعد زغلول من الطلبة فى عهد وزارته . فقد ذهب الدكتور عبد الخالق محمد إلى أن هذا الموقف لم يكن الا موقف الامتثال الكامل والتعاون الصريح مع الساسة الانجليز فى مصر ، إن لم يكن موقف المشاركة فى رسم سياستهم التعليمية على الأقل ، وتولى مسئولية تنفيذها ! ، وأن ذلك « يتضح من موقف الطلبة منه ، حيث أنهم القطاع الأكثر تأثرا به وبسياسته ، وهم الذين يقدرون على اصدار الحكم عليه وعلى موقفه وأعماله » .

وقد كانت أدلة الدكتور فى البرهنة على رأيه بتجريد موقف سعد زغلول من الطلبة من الوطنية ــ هو موافقة سعد على طرد تلميذين من مدرسة الحقوق ، لنقلهما « بنكين » من موضعهما ، وتخطئته وكيل المدرسة المصرى لأنه سمح للطلبة بأن يكلموه فى شأن عقوبة زملائهم ، واتفاقه على مقاومة كل ما يخل بالنظام فى المدارس ، فإذا عَصَى فُصِلَ ، طُرد ، وإذا عصت مدرسة أُقفلت . . إلى آخره .

والرد على رأى الدكتور هو أن الأخذ به يؤدى إلى تجريد جميع وزراء المعارف فى مصر ، وجميع رؤساء الوزارات ، وجميع الحكام من الوطنية ! . فلا يوجد وزير معارف مصرى ، ولا يوجد حاكم مصرى سمح بالاخلال بالنظام فى المدارس أثناء توليه الحكم ، مهما بلغ من شعبيته ، وسواء قبل اجلاء الانجليز من مصر أو بعد جلائهم ، بل كان هذا الاخلال بالنظام يواجه على الدوام بالمقاومة من جانب الحكومة . وبعض الحكومات الوطنية كانت تواجهه بالعنف واراقة الدماء ، كما حدث فى واقعة كوبرى عباس المشهورة قبل ثورة يوليو ، وكما حدث فى عهد الثورة . وبالتالى ، فليس من الموضوعية فى شىء مطالبة سعد زغلول باثبات وطنيته عن طريق مسايرة الطلبة فى الاخلال

بالنظام ــ فى الوقت الذى كان يعد فيه المسئول الأول عن حفظ النظام بحكم منصبه كناظر للمعارف ــ أو تجريده من الوطنية لأنه وقف موقف المقاومة من هذا الاخلال ! .

وقد كان سعد زغلول فى ذلك الوقت يرى أن الحزب الوطنى وراء الاضطرابات الطلابية ، كما كان يرى أنها ليست فى مصلحة الطلبة ولا فى مصلحة مصر ، لأنها قامت ــ فى رأيه ــ « قبل أوانها » . ويتضح ذلك من تعليقه عليها فى مذكراته بقوله : « إنى آسف جدا على هذه الروح التى انبثت فى التلامذة قبل أوانها ، وجعلتهم يشتغلون بما لا يفيد إلا فى إعاقة الأوطان عن التقدم » .

وقد كان هذا التقييم من جانب سعد زغلول تقييما صائبا ، لأن الحركة الطلابية لا تكتسب قيمتها إلا إذا كانت جزءا من حركة شعبية عامة ــ بمعنى أن ترتكز على قاعدة جماهيرية واسعة ، وإلا أصبحت حركة منعزلة وعاجزة عن إحداث أى تقدم فى أوضاع البلاد السياسية أو الاجتماعية . وهذا هو الفرق بين الحركة الطلابية قبل ثورة ۱۹۱۹ وما بعدها . وهو نفس الفرق بين رأى سعد زغلول فى الحركة الطلابية قبل الحرب العالمية الأولى ، ورأيه فى هذه الحركة بعد الحرب ودورها فى ثورة ۱۹۱۹ ، وهو فى نفس الوقت أيضا الفرق بين العمل الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى ، وهذا العمل بعد الحرب .

وكما رأينا فإن العمل الوطنى قبل الحرب العالمية الأولى كان ينقسم بين مدرسة الحزب الوطنى ، التى كانت تستعين بالسيادة العثمانية والقوى الخارجية لإكراه انجلترا على الجلاء عن مصر ، ومدرسة حزب الشيخ محمد عبده ، التى كانت تقوم على اعداد الأمة واشتراكها مع الحكومة فى الأعمال العامة والتعليم العام ، على اعتبار أن هذه هى المقدمات التى تنتج الاستقلال . وكان سعد زغلول من الفريق الثانى .

أما العمل الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ فكان يعتمد بصفة مطلقة على الأمة وعلى تعبئتها . وكان الطلبة جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية بما استحقوا عليه وصف « جيش الوفد » . ولم تكن تنظيمات الطلبة منعزلة ، بل كانت إلى جانبها تنظيمات العمال والفلاحين والبورجوازية الوطنية ، لأن الشعب كله كان مجندا ضد الاحتلال البريطانى تحت زعامة سعد زغلول . ولذلك كانت لجان الطلبة تجتمع فى بيت الأمة ، وكان لهم مقعد فى مجلس النواب الوفدى .

هذه الأبعاد الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية كلها تفسر موقف سعد زغلول من الطلبة فى أثناء نظارته للمعارف ، فضلا عن مسئوليته عن حفظ النظام . وربما كان الخديو عباس حلمى ـ على عدائه لسعد زغلول ـ خير من حلل موقفه من الطلبة . فحين زادت تحركاتهم قال له : « إن مركزك حرج الآن ، لأنك إن ملت مع التلامذة قالوا انك مشجعهم ، وان ملت عنهم قالوا انك تميت شعورهم » ! .

بقيت الحقيقة فيما نسبه الدكتور عبد الخالق محمد إلى سعد زغلول من موافقته على طرد تلميذين من مدرسة الحقوق ، بحجة أنهما نقلا بنكين ـ حسب نص كلامه ـ ولم نر شيئا من ذلك فى مذكرات سعد زغلول التى استند إليها الدكتور ! . فما أورده سعد عن هذه الواقعة ينص على أن ناظر المدرسة الانجليزى « هيل » حكم على واحد من الطالبين بالطرد من المدرسة مدة ثمانية أيام ، وطلب من سعد زغلول زيادة العقوبة . وطرد الطالب من المدرسة ، حيث أن اختصاصاته كناظر للمدرسة لا تبيح له توقيع مثل هذه العقوبة ، ولكن سعد زغلول لم يقبل توقيع عقوبة أخرى على الطالب ، وكان مما قاله لقمحة وكيل المدرسة : « إن النظارة لا توافق على اصدار عقوبة أخرى ، لأن فى ذلك مخالفة للقانون من جهة ، وانتهاكا لحرمة الناظر من جهة أخرى » .

وعندما علم « هيل » باتجاه سعد زغلول إلى عدم زيادة العقوبة ، كتب إليه يطلب الاكتفاء بما وقع من العقاب نظرا لندم الطالب واعتذاره ، وانتهت المسألة بذلك .

أما المسألة الثانية التى تحتاج إلى عناية خاصة ، فهى الاتهام الذى وجهه الدكتور عبد الخالق إلى سعد زغلول بأنه « كان يرى أن المصريين ليسوا مستعدين للحكم النيابى ، لأن صفة الاستقلال ضعيفة فى المصريين حتى ولو كانوا فى مراكزهم محاطين بكل أسباب الاستقلال » . وقد استدل الدكتور بنص آخر يقول فيه سعد « إن الأمة المصرية لا يمكنها وحدها أن تحفظ الهيئة النيابية ، وانها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبى سهل على حاكمها أن يستبد فيها ، وأن يشكل حكومتها بالشكل الذى يشاء » .

وانتقاء مثل هذه النصوص من جانب الدكتور ، منعزلة عن ظروفها ومناسباتها التى جرت فيها ، جعله يطلق أحكاما هى مقيدة بمناسباتها ولم يقصد بها صاحبها اطلاقها . فبرجوعنا إلى النص الأول ، تبين أنه كان بمناسبة الشكوى من الادارة الانجليزية ، التى « لم تنتخب إلا ضعاف العقول ، لأنها كانت تخشى النبهاء ، فأضعفت قوة الاستقلال » . فبسبب الأحوال التى ترتبت على السياسة الاحتلالية هذه فى إضعاف قوة الاستقلال ، لاحظ سعد زغلول أنه لا توجد دلائل على الاستعداد لمجلس النواب . وعلى حسب نص قوله : « وانتقل الحديث إلى مجلس النواب ، وقلت إن أول دليل على عدم الاستعداد له ، الأحوال التى ظهرت الآن ، وانجر الكلام إلى أن صفة الاستقلال ضعيفة فى المصريين » .

فالكلام ــ كما هو واضح ــ عن تأثير السياسة الانجليزية التى كانت تعمل عامدة على إضعاف الاستقلال فى نفوس المصريين ، وليس

عن خصائص موروثة فى الشعب المصرى رأى سعد زغلول ان من بينها ضعف صفة الاستقلال فى نفوسهم ! . وفى اطار ما أحدثته السياسة الانجليزية من ضعف قوة الاستقلال ، جرى الكلام عن أن « صفة الاستقلال ضعيفة فى المصريين ، حتى ولو كانوا فى مراكزهم محاطين بكل أسباب الاستقلال » . ولم يذكر سعد زغلول انه كان صاحب هذا الرأى ــ كما كتب الدكتور ــ وانما ذكر سعد أن الحديث تطرق إلى هذا الموضوع ــ أو على حسب تعبيره : « وانجر الكلام إلى أن صفة الاستقلال . . إلى آخره » .

أما النص الآخر الذى أورده الدكتور ، والذى يذكر فيه أن سعد زغلول كان يرى أن «الأمة المصرية لا يمكنها وحدها أن تحفظ الهيئة النيابية ، وأنها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبى سهل على حاكمها أن يستبد فيها وأن يشكل حكومتها بالشكل الذى يشاء» . فقد أورده سعد زغلول فى شكل استنكارى ، تعليقا على تقاعس الصحف الوطنية عن التصدى للاشاعات التى ترددت عن اعتزام الخديوى حل الجمعية العمومية ومجلس الشورى ، وعدم احتجاجها على ذلك . فقد كتب يقول انه «من الغريب أن هذه المسائل ، مع خطارتها ، وبلوغها الغاية القصوى من الأهمية ــ لم تعطها الجرائد حقها من النقد ، حتى الجرائد التى تنادى صباح مساء بسلطة الأمة وبمجلس النواب ! . إن تفكير الخديوى فى حل هاتين الهيئتين ، يدل بنفسه على مبلغه من الاستبداد ، وانصراف الجرائد عن الأحتجاج ضد هذا التفكير ، يدل على مبلغ الضعف فى الأمة . وينتج من الأمرين معا أن الأمة المصرية لا يمكنها وحدها أن تحفظ الهيئة النيابية ، وأنها لو كانت خالية من الاحتلال الأجنبى ، سهل على حاكمها أن يستبد فيها ، وأن يشكل حكومتها بالشكل الذى يشاء» .

فالنص بهذا الوضع يعبر عن ثورة سعد زغلول على الاستبداد وغضبه لعدم قيام الصحف الوطنية بواجبها فى الاحتجاج على الخديوى ، وحشيته مما يؤدى إليه من عجز الأمة المصرية عن حفظ الهيئة النيابية ، واستبداد الحاكم بأمورها . ولكن الدكتور عبد الخالق محمد فهمه بشكل معكوس ! .

وفى الحقيقة أن سعد زغلول كان حريصا ــ سواء فى نظارته للمعارف ، أو فى نظارته للحقانية ــ على تقوية السلطة الشعبية ، ممثلة فى مجلس الشورى والجمعية العمومية ، فى وجه السلطة الخديوية والاحتلال . ويعترف الدكتور عبد الخالق محمد بذلك ، ولكنه يزعم أن غرض سعد من اثارة الروح فى تلك الهيئة التمثيلية ، ألا تحصل الأمة على الدستور !! . كيف ؟ لقد ذكر أن سعدا استهل عمله فى النظارة بالوقوف أمام الجمعية العمومية للرد على مطالب الأمة فيما يتعلق بأمور التعليم ، على غير العادة المتبعة آنذاك منذ انشائها . وكان القصد من وقوف ناظر مصرى أمام الجمعية ليرد على مطالب الأمة ، «اثارة روح فى تلك الهيئة ، للتدليل على وجود حياة نيابية فى مصر ، تكفى للرد على رغبة الأمة فى طلب الدستور . ويؤكد ذلك ما قامت به الحكومة بعد ذلك من اجراءات تتعلق بتوسيع سلطة مجالس المديريات ، واعلان علنية جلسات مجلس الشورى وغيرهما ، فى نفس الوقت الذى كان يقصد به الحصول على تأييد «ممثلى الشعب» على هذه الردود التى ستصبح سياسة للحكومة فى الفترة التالية» ! .

من الملاحظات الجديرة بالتأمل فى الرد على هذا الاتهام ، أن الكثيرين من أعضاء الجمعية العمومية كانوا يعتبرون سعد زغلول من معسكرهم لا معسكر الحكومة ، على الرغم من نظارته للمعارف ! . فعندما قررت الحكومة فض الجمعية العمومية يوم ٧ فبراير ١٩٠٩ ،

وأعلن بطرس غالى باشا ذلك فى اجتماع الجمعية يوم الخميس ٤ فبراير ١٩٠٩ ، وعند الانصراف ـ وكما يقول سعد زغلول ـ : «أمسك بى صوفانى بك ، وقال لى : ما هذه الحال ؟ . ان صدرى يضيق بما أراه ، وقد سمعنا أن الجمعية ستنفض قريبا ، فماذا نصنع ؟ . فقلت له : إن لكم أن تدافعوا عن حقوقكم وتبدوا ما تشاءون من الرغائب ، وان مركزى لا يسمح لى أن أتكلم بالنيابة عنكم . قال : ان الأمل فيك كبير ، لأنك منا . قلت : ان لكم حقوقا ، فاستعملوها . انى معكم» ! .

لذلك عندما أبدت الجمعية العمومية استياءها ، لمراوغة الحكومة فى الاستجابة لمطلب اشراك الأمة معها فى ادارة البلاد الداخلية ، حين أعلن بطرس غالى باشا فى جلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ عزم حكومته على السير فى ذلك « بطريق التدريج » ـ كان ذلك من دواعى سرور سعد زغلول ، الذى كتب فى مذكراته يقول : «ان الحركة التى بدت من بعض أعضاء الجمعية العمومية بالنسبة لجواب الحكومة ، تدل على أن هناك روحا ـ وإن كانت هذه الروح إلى الآن ضعيفة وجاهلة ـ لأن هذه الحركة ضد السلطتين الشرعية والفعلية ، فتحرك الأعضاء بها دليل على أن حياة الاستقلال بدأت تدب فيها ، وهى بداية ملأت قلبى سرورا ، وجعلتنى أتعشم فى المستقبل خيرا ، خصوصا إذا استمرت الصحافة على حريتها ، واستمر الاحتلال منكمشا عن التداخل فى جزئيات الأمور» .

هذا الذى كتبه سعد زغلول ، وهو ناظر للمعارف ، يوضح بجلاء إلى أى فريق كان ينتمى ، هل كان ينتمى إلى فريق الاحتلال ، أم كان ينتمى إلى فريق القوى الوطنية ؟ . لذلك لا غرابة إذا كان سعد زغلول من أشد المعارضين عندما اتفق الخديو عباس مع السير الدون

جورست على اعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى نوفمبر ١٨٨١ (والذى بطل العمل به منذ عام ١٨٩٤) وعرض بطرس غالى باشا على مجلس النظار يوم ١٧ مارس ١٩٠٩ مشروع قانونه . فقد اتفق مع زملائه النظار على الاجتماع فى منزله للتداول فى الأمر ، وانتهوا إلى رفضه رفضا باتا . وفى الاجتماع مع بطرس غالى باشا تولى سعد زغلول عنهم مناقشته ، و «طالت المناقشة من الساعة أربعة إلى الساعة ثمانية» ! ـ كما يقول سعد زغلول ـ «وكنت أنا الذى أناقشه ، وأحسست من اخوانى الفتور ، لأنهم تخلوا عن مساعدتى أثناء المناقشة ، فأعلنت فى آخرها أننى تعب ، ودعوتهم للكلام» .

وعندما تخلى النظار عن معارضتهم للمشروع ، انقاذا للخديو ، الذى تبين أنه هو الذى حمل جورست على السعى لدى حكومته لاقناعها بضرورته ، واقترح البعض أن يدافع النظار عن المشروع طالما أنهم قبلوه ـ كان رد سعد زغلول : «ان هذا مغاير لضميرى ، ولا يمكنى أن أدافع عن شىء ضد ضميرى» . وقد أعلن سعد زغلول بعد ذلك ندمه على موافقته على هذا القانون فى احدى خطبه أمام الجمعية التشريعية ، فقال «أعترف أنى ـ وأنا وزير ـ قد عملت بحسن نية واخلاص عملا ، لو عرض على اليوم لكنت أول المعارضين فيه . فقد عرض على قانون المطبوعات ، فعارضت فيه أولا ، ثم لم ألبث أن وافقت عليه ، واشتركت فى تطبيقه لظروف بررتها فى ذلك الوقت أمام نفسى ، وها أنا اليوم نادم على ما فعلت بالأمس» .

هذا يوضح أن ما اتهم به الدكتور عبد الخالق محمد سعد زغلول من أن نقله إلى نظارة الحقانية إنما كان لضرب الحركة الوطنية ، هو اجتهاد خاطىء تماما ، لأن اعتراضه على قانون المطبوعات إلى حد تعبئة زملائه فى النظارة ضده ، لم يكن يرشحه لهذا الدور ، وإنما يرشحه له



سعد زغلول وزيرا للحقانية

العكس ، وهو أن يكون قد تحمس لهذا القانون . وفى الوقت نفسه فان ما كان معروفا من أنه ينتمى إلى معسكر ممثلى الشعب ، ومعاركه التى لا تنتهى مع دنلوب ، وصراعه مع سلطات الاحتلال من أجل الاصلاح ، لم يكن كل ذلك مما يجعل منه وجها صالحا ليلعب دورا غير وطنى .

والصحيح ـ كما لاحظ العقاد ـ أن تعيين سعد زغلول فى نظارة الحقانية إنما كان لكى يقى الاحتلال اصطداماته به ، لأن الحقانية هى وزارة التشريع والقضاء ، وبالنسبة للتشريع فهو من عمل مجلس النظار كله ، لا من عمل ناظر هذه الوزارة وحده . وأما القضاء فهو عمل تتولاه المحاكم ولا دخل فيه للناظر إلا الرقابة من بعيد» ! .

ومع ذلك فان اصطدامات سعد زغلول مع سلطات الاحتلال فى نظارة الحقانية لم تكن تقل أهمية عنها فى نظارة المعارف ! . ويتضح ذلك من موقفه من القوانين الاستثنائية الجديدة ، التى أراد المعتمد البريطانى جورست استحداثها بعد مقتل بطرس غالى باشا ، وكانت تتضمن تعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، ومنها : تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعدى على الخديو ، وجعله جناية لا جنحة ، ووضع نص جديد لمعاقبة من يتعدى بالطعن على الاحتلال ، ونص ثالث يعاقب على الشروع فى الجنح كما فى الجنايات ، ثم نص رابع يعاقب من يكتب كتابة فى قضية مرفوعة للقضاء ، أو تكاد ترفع إليه ، بقصد التأثير فى القضاة . كما تضمنت نصوصا أخرى بالاتفاقات الجنائية ، ومسئولية أرباب الصحف ، والتهديد ، وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنايات . فقد اعترض سعد زغلول على النصوص الثلاثة الأولى ، فلم تصدر ، كما اعترض سعيد باشا على النص الرابع ، فأرجىء . وأقر النظار التعديلات الأخرى .

على أن الدكتور عبد الخالق محمد نسب إلى سعد زغلول أنه هو الذى كلف المسيو برونييت ، مستشار الحقانية ، بوضع مشروعات تلك القوانين ! ، وأحال القارىء إلى مذكرات سعد زغلول ــ الكراس ١٨ ص ٩٣٣ . وبالرجوع إلى المذكرات نرى سعد يستخدم كلمة «فكلف» وليس «فكلفت» ! . ولو كان سعد زغلول هو الذى كلف لاعترض من البداية على النصوص الثلاثة ، ولما وصلت إلى مجلس النظار ! .

وقد قبل سعد زغلول التعديل الذى يقضى باحالة الجنايات أو الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلى محاكم الجنايات ، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح . وكان من رأى سعد زغلول ، الذى عبر عنه أمام مجلس شورى القوانين ، أن هذا التعديل هو تعديل اختصاص ، وليس تقييد حرية ، وأنه تعديل إلى الأفضل . وعلى حد قوله : «القاضى الذى ينظر الآن فى قضايا الصحف قابل للعزل ، تقدُّمه وتأخُره وترقيته ونقله وتعيين الجهة التى يقضى فيها ورتبه ونياشينه ــ كل ذلك فى يد رؤسائه . ولكن قضاة الاستئناف ــ الذين تريد الحكومة أن تجعل جنح الصحافة داخلة فى اختصاصهم ــ هم فوق كل ذلك ، وليس للحكومة عليهم تأثير مطلقا . فهم الذين يوزعون على أنفسهم القضايا ، وبمجرد تعيين الواحد منهم فى وظيفته لا يكون لأحد ما سلطان عليه إلا الله وضميره ــ هذا القاضى الذى أحيط بكل هذه الضمانات هو الذى أرادت الحكومة أن تضع فى يده أحكام الصحافة » (أنظر مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ - ١٩١٠ ، ص ٦٥٦ - ٦٦٨) . ومن المعروف أن محاكم الجنايات كان يحكم فى قضاياها فى ذلك الحين ثلاثة قضاة ، أحدهم أجنبى .

وليس معنى هذا الكلام تجاهل الرأى الآخر الذى برز فى مناقشات مجلس شورى القوانين ، وهو أن محاكمة الصحفى أمام محكمتين خير من محاكمته أمام محكمة واحدة ــ ولكن معناه أن سعد زغلول قد وافق على هذا التعديل بناء على اقتناع شخصى ، وليس بناء على ضغط من سلطة الاحتلال أو ايحاء ــ كما يتهمه الدكتور عبد الخالق محمد . وقد ناقض الدكتور المذكور نفسه حين أورد من مذكرات سعد زغلول نصا يؤيد وجهة نظرنا فى وضوح تام ، وفيه يقول سعد قوله : «فأما مسئولية أرباب الصحف والتهديد واحالة محاكمة الصحافة على محاكم الجنايات ، فلأنى كنت أرى ذلك من زمان مديد ، وكنت أندد بشارع سنة ١٩٠٤ لالغائه المواد المختصة بتلك المسئولية وبالتهديد ، وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنايات الحق وحدها فى الفصل فى قضايا الصحافة» .

ولم يكن سعد زغلول وحده فى هذا الرأى ، فقد أيده خمسة من ثمانية من أعضاء لجنة مجلس شورى القوانين التى شكلها لنظر مشروع القانون . ثم تغلب الرأى المعارض له ، فرفض المشروع بأغلبية ١٣ ضد ٩ أصوات . ولكن سلطات الاحتلال أصرت على تمريره ، لأن الانصياع إلى رفض مجلس شورى القوانين للقانون ، من شأنه أن يشجع على مزيد من الرفض .

على كل حال فان هذا يوضح أن مصدر الخطر الحقيقى على حرية الصحافة كان يتمثل فى قانون المطبوعات ، وليس فى قانون احالة الصحفيين إلى المحاكم الجنائية . وقد كانت لجنة مجلس شورى القوانين ، التى قبلت مشروع القانون الأخير كما ذكرنا ، واعية إلى هذه الحقيقة ، حين اقترنت موافقتها على المشروع بطلبها «الغاء قانون المطبوعات الحالى ، والاكتفاء بنصوص قانون العقوبات العام» .

وفى هـذا الضـوء يمكن تقييم مـوقف سعـد زغلول ـ كنـاظـر للحقانية ـ من تطبيق قانون المطبوعات . فقد رفض تطبيقه على جريدة «المسامير» عندما طعنت طعنـا فاحشـا على رئيس الـولايات المتحـدة السابق ، تيودور روزفلت ، لأنه خطب فى «الجيلد هول» فى لندن ، يمتدح الانجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة ! ، ولامهم على سياسة اللين التى اتبعوها فى الأيـام الأخيرة ، ونصحهم بـاستعمال الشـدة ، أو يخرجـوا من مصر ويتـركوا الحكم لغيرهم ممن يعرفون كيف يحكمون المصريين حكما يناسب أخـلاقهم المنحطة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء . . إلى آخره ! .

فعندما شكا قنصل أمريكا إلى غورست ، وطلب هذا من سعيد باشا معاقبة صاحب الجريدة « اداريا أو قضائيا » ، وتكلم الأخير مع سعد زغلول فى هذا الشأن ـ وقف سعد زغلول ضد اتخاذ أى اجراء من الاجراءين ضد صاحب الجريدة قائـلا ـ حسبما ورد فى مـذكراتـه ـ « قلت إنه لا يمكن معاقبة هذا الجرنال بأى طريقة من الطريقتين : أما الادارية ، فلأن ما نشرفى تلك الجريدة لا ينطبق على نص المادة ١٣ من قانون المطبوعات ، إذ ليس فيه ما يمس النظام العام ، ولا الدين ، ولا الآداب العمومية . وأما الطريقة القضائية ، فلأن القاعدة التى جرت عليها النيابة من منذ زمان طويل ، واستعارتها من القانون الفرنساوى ، أن لا تقيم دعوى القذف والسب إلا إذا اشتكى المقذوف والمسبوب . ولأنـه يخشى أن القاضى يـرأف بالمتهم رأفـة واسعة ، بنـاء عـلى أن روزفلت تعدى على المصريين ، وطعن عليهم فى شعورهم وأخلاقهم ، فحرضهم بذلك على قذفه وسبه ، وحينئذ يكون الحكم لومـا رسميا لروزفلت» ! . وبذلك أفلح سعد زغلول فى انقاذ صاحب الجريدة من المحاكمة ، واكتفت نظارة الداخلية بتنبيهه تنبيها شفويـا بالكف عن

الطعن . ومن الغريب حقا أن يعلق الدكتور عبد الخالق محمد على هذه الواقعة بأن هذا الرفض من جانب سعد زغلول لتقديم صاحب الجريدة للمحاكمة ، «لم يكن دفاعا عن صاحب الجريدة» ! .

كذلك عندما أرادت الحكومة الغاء جريدة «البهلول» ، بحجة أنها مضرة بالآداب . وعرضت هذا الأمر على مجلس النظار بجلسة ٢ يولية ١٩١٠ المنعقدة بسراى زيزينيا . فقد وقف سعد زغلول معارضا هذا القرار ، مستندا إلى أن ما اشتملت عليه من رسوم لم تكن مفهومة تماما ، وأقبح ما يفهم منها أنها تقذف أشخاصا معينين ، ولكن للقذف عقوبة مقررة فى قانون العقوبات . ثانيا ، شدة العقوبة بالالغاء ، من غير أن يكون ذلك مسبوقا بانذار أو توبيخ . ويقول سعد زغلول فى مذكراته : «وقلت لاخوانى انه يلزم أن لا نندفع فى معاقبة الجرائد ، و(أن) نتساهل فى شأنها ، لأن الالغاء قد يكون فيه خسارة لرأس مال عظيم . والأولى التدرج فى العقوبات ، لا الابتداء بأشدها» . على أن النظار «لم يحفلوا» بهذه الذرائع ، واتفقوا على الغاء الجريدة ! .

كذلك وقف سعد ضد الغاء جريدة أخرى[٥] فى فبراير ١٩١٢ أثناء الفتنة القبطية الاسلامية ، لأن الجريدة تهكمت بالاصطلاحات القبطية ، واستخفت بالطقوس المذهبية . ويقول سعد إنه رأى المجلس منعقدا لغرض الغاء هذه الجريدة ، «واجتمعت كلمة القوم على الغائها» ، «فلاحظت أن فى هذه العقوبة شدة بالغة . وبعد مناقشة ، تقرر الغاؤ ها شهرين» .

---

(٥) هى جريدة « المنصور » ــ كما ورد فى مذكرات سعد زغلول (قراءة ترجيحية) . وفى هذه الحالة تكون الجريدة صادرة فى الإسكندرية .

وهذا يقود إلى موقف سعد زغلول من محاكمة محمد فريد ، وقد تعرض لتشويه كبير فى رسالة الدكتور عبد الخالق محمد !. فقد كتب يقول ان سعد زغلول أيد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ضد محمد فريد فى القضية المعروفة بقضية «قضيتى» ، «لدرجة أنه أغضب الخديو من مسلكه هذا ، حيث كان سعد زغلول يرى صعوبة العفو عن محمد فريد فى الظروف القائمة . بل ان جورست يبلغ الخديو بأن سعدا هو الذى تسبب فى الحكم على فريد ، الأمر الذى حدا بالخديو إلى أن يقول لسعد فى احدى مقابلاته معه : «يا شيخ خليك ويانا» !. ثم يذكر الدكتور أن سعد زغلول اختلق قصة معارضته فى تقديم محمد فريد للمحاكمة ، رغم أنه سبق له أن وافق عليها ، «حتى يكسب من ورائها عطف الرأى العام ! » . كما أنه اختلق أيضاً قصة عدم الأخذ برأيه فى السير فى اجراءات الدعوى المقامة على محمد فريد ، كسبب من الأسباب التى عجلت باستقالته ، رغم مخالفة ذلك لما حدث فعلا ــ «كل ذلك لكى يكسب حوله عطف الرأى العام عليه ، وهو ما حدث بالفعل» !. وقد استند الدكتور فى كل ذلك إلى مذكرات سعد زغلول !.

على أن رجوعنا إلى مذكرات سعد زغلول قد أثبت لنا خلوها مما أورده الدكتور . وحتى يتسنى للقارىء متابعة هذه القضية ، يجدر أن نميز بين مسألتين : الأولى ، محاكمة محمد فريد فى قضية كتاب على الغاياتى : «قضيتى» . والثانية ، محاكمة فريد بسبب خطبة ألقاها فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢ مارس ١٩١٢ .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، فلا يوجد فى مذكرات سعد زغلول ــ التى استند إليها الدكتور لاشين ــ أى اشارة إلى تأييده لمحاكمة محمد فريد . فقد كان محمد فريد خارج البلاد عندما صدر كتاب الشيخ على

الغاياتى ، الذى كتب مقدمته الشيخ عبد العزيز جاويش ، وقد قدم الشيخان إلى المحاكمة بتهم تحسين جريمة الوردانى قتل بطرس غالى باشا ، والعيب فى ذات ولى الأمر ، واهانة ناظر الحقانية بصفته موظفا عموميا ، والتحريض على كراهة الحكومة والازدراء بها . ورغم أن الغاياتى كان غائبا فى تركيا ، إلا أنه قدم إلى المحاكمة ، وصدر الحكم عليه غيابيا بسنة مع الشغل ، كما صدر الحكم أيضا بحبس الشيخ جاويش ثلاثة شهور . ولم يقدم محمد فريد للمحاكمة لأنه كان غائبا مثل الشيخ على الغاياتى . وكان قد كتب تقريظا للكتاب نشر قبل صدوره ، ووضعه الغاياتى فى مقدمته لترويجه ـ وبالتالى فلا يمكن أن يعد غيابه خارج البلاد هو سبب عدم تقديمه للمحاكمة ، كما يذكر بعض الباحثين ، لأن هذا الغياب لم يمنع سلطة الاحتلال من تقديم الشيخ على الغاياتى للمحاكمة . وإنما كان هذا الحكم مشجعا لسلطات الاحتلال على تقديم محمد فريد للمحاكمة لكى يتلقى حكما مماثلا ، وفى ذلك يقول ممثل المعتمد البريطانى فى رسالة له للورد جراى يوم ٧ أغسطس ١٩١٠ : «سيكون من الممتع للغاية أن نرى إذا ما كان محمد فريد سيعود إلى مصر لمواجهة حكم مماثل ! »[٦] .

على كل حال فقد كان الحكم نذيرا بالمصير الذى ينتظر محمد فريد بعد عودته ، ولعل الحكومة كانت تقصد تهديده بهذا المصير ـ كما يقول الرافعى ـ فلا يعود من أوروبا . على أن محمد فريد عاد إلى مصر فى

(٦) أورد البرقية الدكتور يونان لبيب رزق فى بحثه بالمجلة التاريخية المصرية ـ المجلد ١٤ ـ عن « أثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٩٠٩ - ١٩١٢ » ، ص ٣٠٢ .

أواخر ديسمبر ١٩١٠ تحت الحاح كريمته وبعض أصدقائه ، حتى لا يتهم بالهرب . ولم يكد يطأ أرض البلاد حتى قدم للمحاكمة بعد استجوابه بواسطة النيابة العمومية يوم ٤ يناير ١٩١١ .

فأين الدور الذى نسبه الدكتور عبد الخالق محمد فى رسالته إلى سعد زغلول فى هذه المحاكمة ، حسب النص الذى اقتبسناه من كتابه ؟. ان مذكرات سعد زغلول التى استند إليها فى توجيه هذا الاتهام (كراس ٢٠) تثبت العكس ، وهو أن سعد زغلول كان من يوم ١٢ ديسمبر ١٩١٠ فى الوجه القبلى ، ولم يعد إلا فى عيد أول السنة الهجرية ، وسافر ثانية إلى الوجه القبلى ليعود يوم ٢ يناير ١٩١١ . وبالتالى فلم تعرض عليه هذه المسألة ، ولم يرد فى المذكرات شىء عنها أو عن وجود دور لسعد زغلول فيها .

وعلى العكس من ذلك فإن ما ورد فى المذكرات يثبت عدم وجود علاقة لسعد زغلول بهذه المسألة . فقد ذكر سعد : «أخبرنى الخديوى عند الانصراف من حضرته يوم الاثنين الفائت ، أن جورست قال له : انى أنا (سعد) الذى تسببت فى الحكم على فريد . فقلت : انه لا دخل لى فى ذلك . وانصرفت متعجبا . وانى أجدنى محاطا بكثير من الاعداء ، وان الدسائس كثيرة حولى ، وليس أمامى من سبيل أسلكه إلا أن أدافع عن نفسى بكل الوسائل ، ولا أعول فى هذه الدنيا على رجل ، ولكنى أعتمد على الله . زرت غورست ، وفاتحته فى هذه المسألة ، فأنكرها ، وقال : ان شئت فاتحت الخديوى فيها . فرجوته أن لا يفاتحه ، وانصرفت» .

وقد أغفل الدكتور عبد الخالق محمد هذا النص ، مع أنه صريح فى نفى القصة التى رواها الخديو عن ابلاغ جورست له بمسئولية سعد

زغلول عن الحكم على محمد فريد . ولم يكتف الدكتور بذلك ، بل بنى على هذه القصة المكذوبة قول الخديو لسعد فى احدى مقابلاته معه : «ياشيخ خليك ويانا» ! ، مع أن هذه العبارة ـ حسب موقعها فى المذكرات ـ ليس لها صلة بما سبقها من مسئولية سعد عن الحكم على محمد فريد السالفة الذكر ـ كما حاول الدكتور أن يوحى ! .

أما ما أورده الدكتور فى نصه المذكور عن رأى سعد زغلول فى صعوبة العفو عن محمد فريد ـ التى أراد بها الاستدلال على مسئولية سعد عن هذا الحكم . ففى الحقيقة أن رأى سعد زغلول كان بعد صدور الحكم على محمد فريد ، وليس قبله ! . وكان رأيه قانونيًّا بوصفه قاض سابق ، عندما طلبه منه الخديو فى لقاء معه . فقد أورد سعد أنه اجتمع عقب الحكم لدى الخديو ، «وجرى ذكر الحكم . وسألنى جنابه رأيى فيه ؟ . فقلت : ان الناس يعتبرونه شديدا . ولكن سيرة فريد فى الجلسة لم تكن مرضية ، وربما اعتمد القضاة صفة رئاسته على الحزب ظرفا من الظروف المشددة ، وهم معذورون فى الحكم عليه . فقال : «هل كنت تحكم عليه بهذه العقوبة لو كنت قاضيا ؟ . قلت : لا أدرى بماذا كنت أحكم عليه ؟ ، يجوز أن أحكم عليه بأكثر من ذلك ، أو أقل ، على حسب ما يحدث فى نفسى من الظروف . . وكان كلام الخديو يشف عن الميل إلى العفو عنه ، فقلت : ويصعب العفو عنه فى الأحوال الحاضرة» .

فرأى سعد لاحق لصدور الحكم وليس سابقا له ، ولا تأثير له بالتالى فى الحكم على محمد فريد . وقد بنى سعد رأيه على خبرته كقاض ، من واقع قوة أو ضعف موقف محمد فريد فى المحاكمة . وكان محمد فريد قد حضر وحده غير مصطحب أحدا من المحامين ، اكتفاء بأقواله فى التحقيق ، لأن التهمة فى رأيه لا تحتاج إلى دفاع ! . وقد ذكر

أمام المحكمة أنه كتب التقريظ للكتاب دون أن يعلم بالمسائل التى فيه ! . وقد رد رئيس الجلسة بأنه «لا يمكن لواحد أن يكتب عما لا يعتقده ، فكتابتك تدل على الاستحسان لما فى الكتاب» ! .

وواضح أن ازدراء محمد فريد للتهمة ــ وهو موقف صحيح وصائب من الناحية السياسية البحتة ، وقد قوى موقفه بالفعل سياسيا وجماهيريا ــ قد أضعف موقفه قضائيا ، وأتاح للمحكمة الحكم عليه بما يصعب العفو عنه . ولعل محمد فريد كان يستهدف ذلك بالفعل ، لايقاظ الأمة ــ كما حدث فيما بعد فى ثورة مارس ١٩١٩ ــ ولكن الأمة لم تكن قد اختمرت بعد بالثورة . ولذلك فقد رفض محمد فريد تقديم طلب إلى الخديو بالعفو عنه عندما زاره فى سجنه الدكتور عثمان بك غالب موفدا من الخديو ، وقال له : «أنا لا أطلب العفو ، ولا أسمح لأحد من عائلتى بطلبه عنى ، وإذا صدر العفو فلا أقبله» .

هذا ، على كل حال ، ما يتصل بموقف سعد زغلول من محاكمة محمد فريد ، ويتضح عدم وجود علاقة بينه وبين هذه المحاكمة ، لا من ناحية تأييده للاجراءات ، ولا من ناحية تأثيره فى الحكم ، أو مسئوليته عنه ــ كما كتب الدكتور عبد الخالق محمد .

أما بالنسبة للقضية الثانية ، وهى موقف سعد زغلول من الخطبة التى ألقاها محمد فريد فى الجمعية العمومية للحزب الوطنى يوم ٢٢ مارس ١٩١٢ ، فإن الرجوع إلى مذكرات سعد زغلول يثبت عدم صحة ما نسبه إليه الدكتور عبد الخالق محمد من تأييده اجراءات الدعوى المقامة ضد محمد فريد ! . ورواية سعد زغلول فى هذا الصدد واضحة تماما ولا تحتمل اللبس ، وفيها قال :

«حدث بعد ذلك أن سعيد باشا ورشدى[٧] كلفا عبد الخالق ثروت بالتحقيق ضد فريد ، بشأن الخطبة التى ألقاها على الحزب الوطنى ، من غير أن أعلم بشىء من ذلك . وكنا يوم التحقيق فى الجمعية العمومية ، فقال لى سعيد ان النيابة تحقق مع فريد ، وانها ستحبسه . فلم أقل شيئا . ثم أخبرنى فى اليوم عينه عبد الخالق ثروت بأن التحقيق جرى فعلا . وكان ذلك أمام المستشار . ولما اعترضت على ذلك ، قال المستشار : انهم يفعلون الشىء فارضين أن لا وجود لك ! . وفى المساء بقاعة الجمعية العمومية حضر أحد الأعضاء وقال إلى سعيد : أحقٌ أن النيابة أقامت الدعوى على فريد ؟. فقال : إسأل ناظر الحقانية ! قلت : إنه لا يعلم شيئا من ذلك .

وفى يوم الأربع ٢٧ مارث ، استدعانى سعيد ، فوجدت عنده المستشار دروكسيرا[٨] والنظار إلا سابا[٩] ، فسألنى رأيى فى إقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع فريد فى نشر خطبه فى الجرائد ؟. فقلت : انى قرأت المقالة لا قراءة الناقد ، ولا أستطيع أن أبدى الآن رأيا حتى أعيد النظر عليها . واعترضت على اقامة الدعوى بدون علمى . وبعد ذلك حضر عبد الخالق ثروت عندى ، وكنت قرأت الخطبة ثانية ، ورأيت أن المادة ١٥١ تنطبق عليها ـ ولكنى قلت لعبد الخالق : ان هذه الخطبة أعدل خطبة ألقيت على الحزب الوطنى ، فلا

---

(٧) كان محمد سعيد باشا رئيسا للنظار وناظرا للداخلية ، أما حسين رشدى باشا فكان ناظرا للخارجية .

(٨) شارل دى روكاسيرا ، المستشار القضائى لنظارة المالية .

(٩) يوسف سابا باشا ، ناظر المالية .

يناسب اقامة الدعوى بشأنها . قال : هذا رأى كل الناس ، ولكن القانون يعاقب . قلت : نعم ، ولكن لماذا يباغَت الناس ؟ . أخيرا قال لى : الأحسن أن لا تتشدد ، لأن الكل متفقون ، والقانون ليس معك . فقلت : بما أن التحقيق جرى مع الفاعل الأصلى ، فلا مانع من أن يتبع مجراه الطبيعى بالنسبة لجميع الشركاء» .

ومعارضة سعد زغلول بالنسبة لمحمد فريد فى هذا النص صريحة ، كما أن عدم علمه باجراءات التحقيق معه أمر واضح تماما ، وبالتالى فان ما أورده الدكتور عبد الخالق محمد من تأييد سعد زغلول لهذه الاجراءات هو خطأ محض . ونلاحظ فى هذا الصدد أن عدم ممانعة سعد زغلول فى اقامة الدعوى ضد الذين اشتركوا مع محمد فريد ، قد بناه على القاعدة القانونية بأنه طالما قد جرى التحقيق مع الفاعل الأصلى ، فلا معنى لاستثناء الشركاء .

هنا نصل إلى انكار الدكتور عبد الخالق محمد فى رسالته تأثير تخطى الحكومة لسعد زغلول ، وعدم أخذ رأيه فى مسألة التحقيق مع محمد فريد ــ فى التعجيل باستقالته . وقد أنكره الدكتور تأسيسا على ما زعمه من موافقة سعد زغلول على السير فى اجراءات الدعوى ــ وقد كان يكفى فى اثبات ذلك ما قمنا به من تفنيد كلامه فى هذا الصدد ، ولكن يكفى القول ان مذكرات سعد زغلول تثبت أنه كان قد اتفق على ارجاء استقالته إلى ابريل مع مصطفى فهمى باشا ، وبناء على الحاح كتشنر ، وأنه أبلغ رونالد ستورز بذلك تليفونيا بالفعل . ولكن ــ وكما يقول سعد فى مذكراته ــ « حدث بعد ذلك أن سعيد باشا ورشدى كلفا عبد الخالق ثروت بأن يحقق ضد فريد بشأن الخطبة التى ألقاها على الحزب الوطنى ، من غير أن أعلم بشىء من ذلك» . . إلى آخره . وعند ذلك قر رأى سعد زغلول على تقديم استعفائه . فحين زاره على جلال ، يوم

الجمعة ٢٩ مارس ، يبلغه أنه قابل الخديووجد منه «الميل والانعطاف» نحو سعد ، وأنه «متأسف على أن الحالة وصلت إلى ما وصلت إليه» ــ رد سعد زغلول بأنه «لا يقدر أن يشتغل فى مثل تلك الأحوال» ، ثم قدم استعفاءه يوم ٣١ مارس ١٩١٢ ، وكان استعفاءه مسببا . وبذلك ضرب سعد زغلول عرض الحائط بنصيحة كتشنر وبوعده ووعيده ، كما ضرب عرض الحائط أيضا بنصيحة الخديو ووعوده ، وكان كلاهما يرغبان فى تأجيل استقالة سعد زغلول ، وفى عدم تسبيبها ، وتعرض ــ بالتالى ــ لغضبهما .

* * *

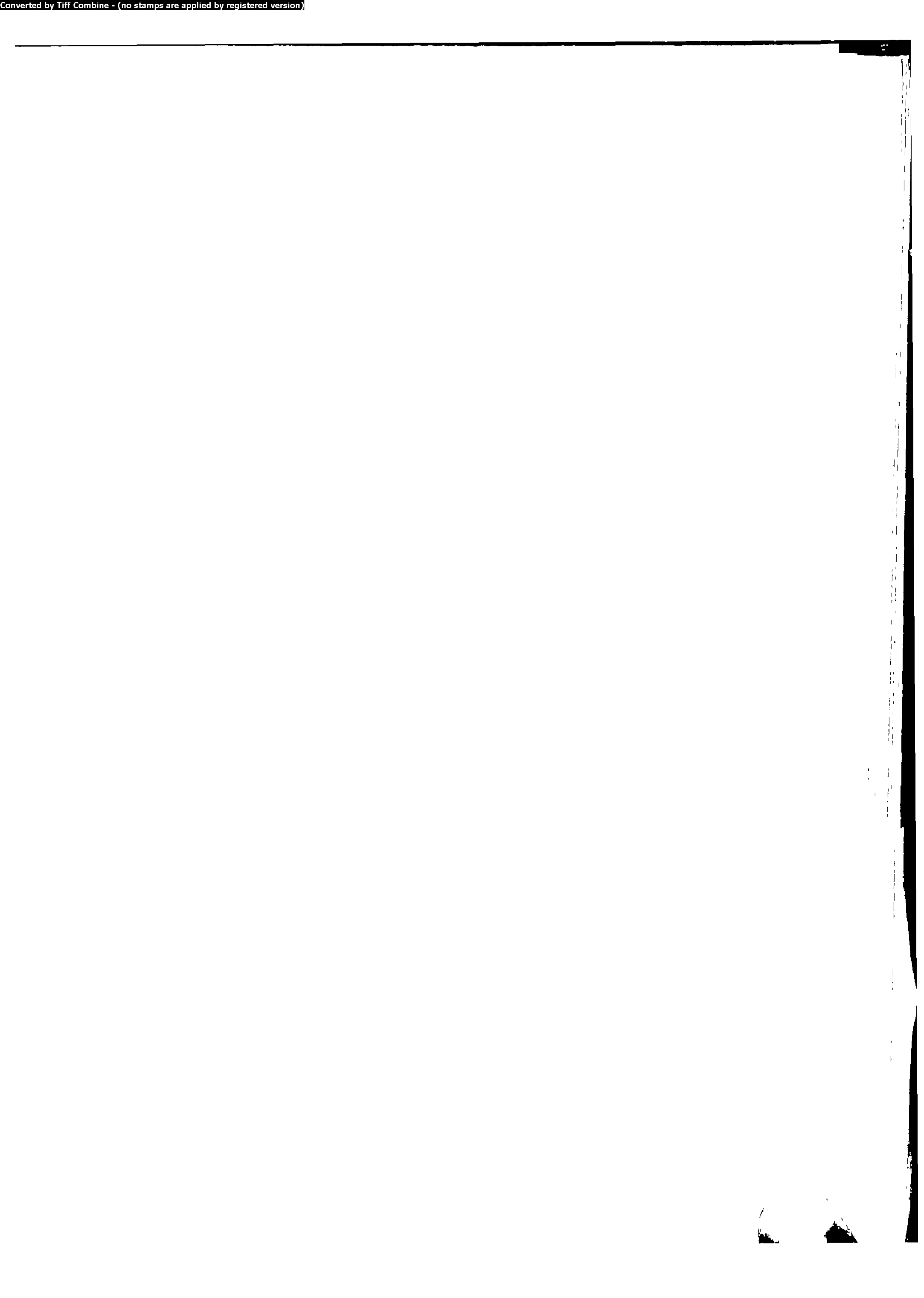
على كل حال ، باستقالة سعد زغلول من نظارة الحقانية ، تنتهى مرحلة هامة من حياته السياسية ، وتبدأ مرحلة جديدة تتميز باختفاء التناقض الذى كان يمليه انتماؤ ه الوطنى المعارض للاحتلال من جهة ، وانتماؤ ه لوزارة تعمل تحت اشراف الاحتلال من جهة أخرى . وكان سعد زغلول يحاول ــ كما رأينا ــ التوفيق بين الانتماءين ، عن طريق توظيف وجوده فى النظارة لخدمة مصلحة بلده ، والدخول فى مصادمات كثيرة مع سلطات الاحتلال لحملها على الاصلاح ، ولكنه ــ فى نفس الوقت ــ كان يتعرض لهجوم الحزب الوطنى والصدام مع الخديو عباس المساند له ــ الأمر الذى جعل وجود سعد زغلول فى الوزارة محنة ، لم يكف عن الشكوى منها على طول كراسات مذكراته ! .

ولكن باستقالة سعد زغلول زال التناقض بين انتمائه للسلطة من جهة ، وانتمائه للقوى الشعبية من جهة أخرى ، وزالِ ــ بالتالى ــ صدامه مع الحزب الوطنى ، الذى لم يلبث أن ساند ترشيحه للجمعية التشريعية ، مصححا موقفه من سعد زغلول ، ومعترفا بوجهه الوطنى

الأصيل ـ مما أدى إلى ظفر سعد زغلول بدائرتين من الدوائر الثلاث التى ترشح فيها ، وهما : دائرة بولاق ودائرة السيدة زينب ، وقد اختار بعد ذلك دائرة السيدة زينب . ثم انتخب وكيلا للجمعية التشريعية ، فتسلم العمل الشعبى الذى هو ميسر له بتكوينه الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى . وكان هذا الدور هو الذى مهد لزعامته للحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

مصر الجديدة فى ١٤ يناير ١٩٨٧

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة المنوفية




١
الكراسة الثانية

« الكراسة الثانية »

الجزء الأول

من ص ١١٤ إلى ص ١١٤

من ٣٠ يناير ١٩٠٢ إلى ٢ مايو ١٩٠٣

محتويات الكراسة :

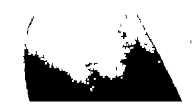
انتقال سعد زغلول من بيته بالظاهر إلى
بيت مصطفى باشا فهمى ثم إلى بيته الجديد



[ص ١١٤]
في يوم الخميس ٣٠ يناير ٩٠٢ ، في الساعة الثالثة بعد الظهر ، إبتدأت في تخلية المنزل الذى كنت بنيته في جهة الظاهر ، وتمت التخلية في يوم الأحد ٢ فبراير سنة ٩٠٢ غروباً ، وقد أودعت[١] بعض الأمتعة في بيت سعادة مصطفى باشا[٢] نسيبى ، وبعضه في بيت أخيه على

---

(١) في الأصل «ودعت» .
(٢) هو مصطفى فهمى باشا ، والد صفية زغلول ، حرم سعد زغلول . كان محافظا للاسكندرية قبل أن يتولى منصب ناظر الأشغال العمومية في نظارة محمد شريف باشا الثانية التى تألفت في ٥ يوليو ١٨٧٩ ، ثم تولى نظارة الخارجية في وزارة محمد توفيق الثانية (١٨ أغسطس ١٨٧٩ - ٢١ سبتمبر ١٨٧٩) ، واستمر ناظرا للخارجية في وزارة مصطفى رياض باشا الأولى في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر ١٨٨١ ، ثم في نظارة محمد شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢) ، ثم في نظارة محمود سامى البارودى في ٤ فبراير ١٨٨٢ بعد ان أضيف إليه نظارة الحقانية ، ثم عين ناظرا للداخلية في نظارة شريف باشا يوم ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ ، ثم ناظرا للمالية في وزارة نوبار الثانية في ١٠ يناير ١٨٨٤ ، ثم أضيفت إليه نظارة الداخلية والحربية والبحرية في ١٠ مارس ١٨٨٧ في نفس نظارة نوبار ، ثم ناظرا للحربية والبحرية في نظارة رياض باشا التى تألفت في ١٠ يونية ١٨٨٨ ، ثم تولى رياسة النظارة للمرة الأولى من ١٤ مايو ١٨٩١ إلى ١٧ يناير ١٨٩٢ ، وللمرة الثانية من ١٧ يناير ١٨٩٢ إلى ١٥ يناير ١٨٩٣ ، وللمرة الثالثة من ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ إلى ١١ نوفمبر ١٩٠٨ . وهو من مدرسة التعاون مع الاحتلال .





مصطفى فهمى باشا

بيك ، ثم أقمت فى منزل الأول حيث أُخليت لى فيه ثلاث أود : إثنتان فى الدور الثانى ، إحداهما لنومى ، والثانية لإبنىْ أختى : سعيد ورتيبة ، والثالثة فى الدور الأول وهى لمكتبى واستقبال أجنبى .

وقد بت فيه من يوم الأحد ومعى ثلاث خادمات وخادمان وعربجى وسائس .

ولم أقبل أن أقيم من غير أن أبذل مساعدة ، لأنى وجدت الحمل ثقيلاً فعرضت أن أدفع مبلغ ١٠ جنيه شهرياً مثل ما كان يفعل محمود باشا ، فقبل العرض بعد كل صعوبة وبعد التهديد بالخروج .

ولا يدخل فى هذا المبلغ : فطور الصباح ، ولاماهيات الخدمة ولا مصروف العربة .

وإنى مستريح لغاية الآن ــ ٨ فبراير ــ وسعادة الباشا لم يكن موجوداً الآن ، بل سافر إلى الأقصر ووادى حلفا من يوم السبت الماضى أول فبراير .

ولم أقدر إلى الآن أن أضبط أوقاتى .

لم تنضبط أوقاتى كما أريد ، ولم أنل من الراحة فى المنزل الذى أقمت فيه مؤقتاً ما أناله لو كنت فى بيتى وليس ذلك بسبب أهل هذا المنزل لأنهم كانوا يعاملونى بغاية المجاملة ، ولكن لأنى كنت أمتنع عن فعل ما أشتهى ، ولا أجد على الدوام ما أريد .

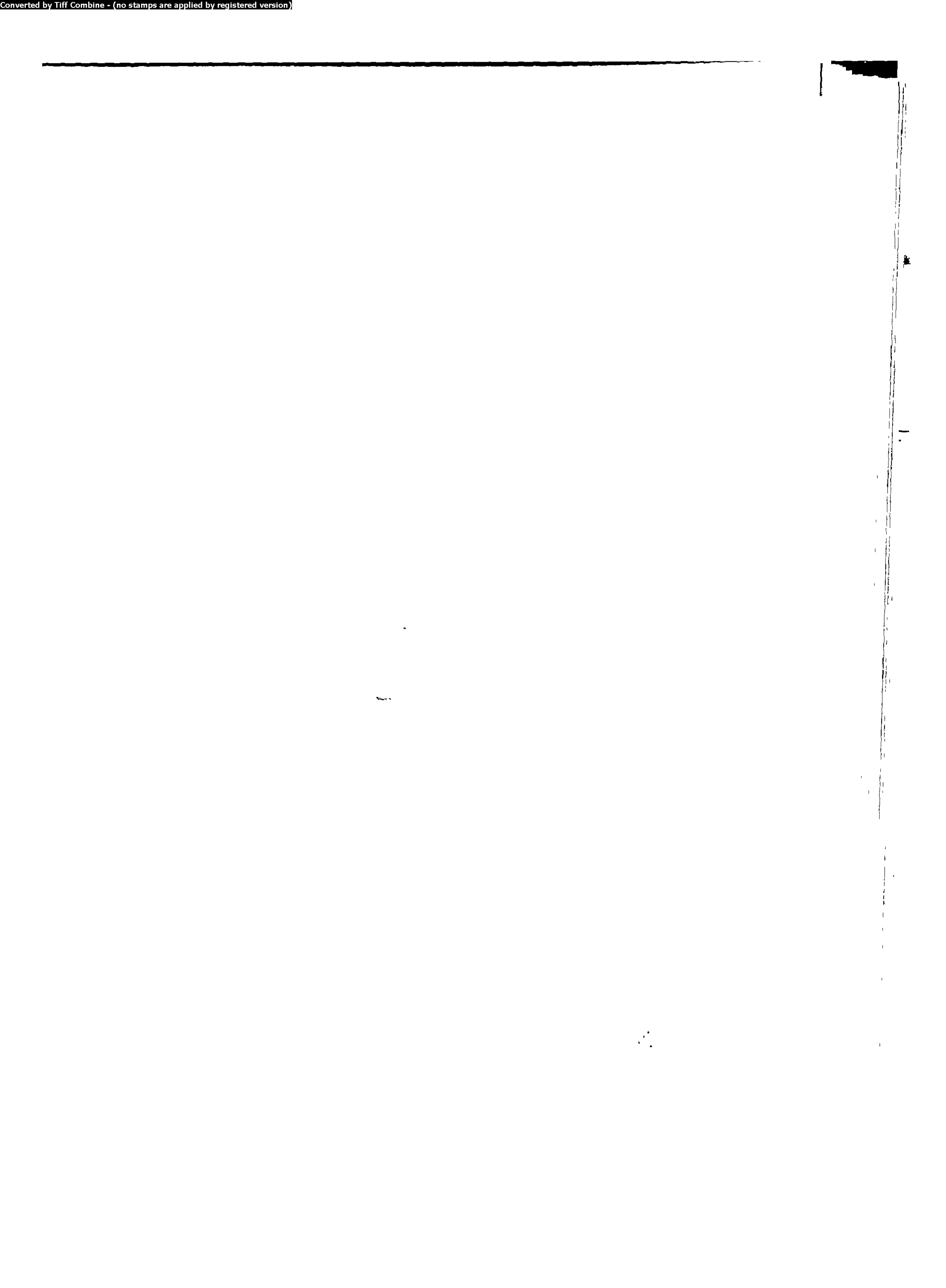
أقمت فيه من ذلك التاريخ إلى غاية يوم الخميس ٢٤ أفريل سنة ٩٠٣ حيث ابتدأت أشغل البيت الجديد ، فنقلت فيه بعض الأمتعة ، وأخذت فى ترتيب ما يلزم ترتيبه ، ولكن الأكل والنوم لم يزالا جاريين فى بيت الباشا إلى يوم الثلاث(٢م) ٢٧ أفريل حيث أكلنا فى البيت الجديد ، حرمى ورتيبة وسعيد ، أكلنا نحن الأربعة الساعة ١ بعد الظهر واستمرينا على الأكل ظهراً ، ومساءً فيه . والنوم فى بيت الباشا إلى يوم السبت ٢ مايو ، وهو يوم كتابة هذا . وفى العزم أن ننام فيه غداً إن شاء الله رب السموات والأرض ، ومفيض الخير والنعم على عبيده المخلصين .

وإنى أحمد الله على حالتى كل الحمد وأشكو إليه أهل قرابتى أجمعين ، فإنه لا منغص لى فى هذه الحياة سواهم ، ولكنى أفوض الأمر فيهم إلى عالم الغيب والشهادة الذى لا يخفى عليه شىء فى الأرض ولا فى السماء ، وإنه يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

(٢ م) هكذا فى الأصل ، بدلا من الثلاثاء .

٢





« الكراسة السابعة والعشرون »

من ص ١٤١٨ إلى ص ١٤٢٠

من ١٠ أبريل ١٩٠٣ إلى أكتوبر ١٩٠٥

محتويات الكراسة :

[ص ١٤١٨]

في يوم ١٠ أفريل ١٩٠٣ إشتريت مائة فدان وثمانية وستين فداناً و٤ قراريط وسهمين (١٦٨ فِدْن ، ٤ ط ، ٢ سهم) خراجى [٣] كائنة بناحية قرطسا بمديرية البحيرة باعتبار ثمن الفدان الواحد مبلغ خمسة آلاف وثلاثمائة وخمسة وعشرين قرشاً ، عبارة عن ثلاثة وخمسين جنيه مصرى [٤] وربع . وبلغ ثمن كل الأطيان ثمانمائة خمسة وتسعين ألف ومائتين واثنين وأربعين قرشاً صاغاً ، عبارة عن ثمانية آلاف وتسعمائة إثنين وخمسين جنيه [٥] واثنين وأربعين قرش صاغ [٦] ٨٩٥٢٤٢ ، مليم ٨٩٥٢,٤٢٠ إشتريتها من غير مواشى ولا آلات زراعة سوى الوابور المركب عليها والعزبة المبنية فيها [٧] ، وكان فيها نحو السبعين فداناً

(٣) الأراضى الخراجية هى الأراضى المزروعة أصلا ، والتى كانت فى يد الفلاحين يدفعون عنها الخراج .

(٤) هكذا فى الأصل ، وصحتها : «جنيها مصريا» .

(٥) هكذا فى الأصل ، وصحتها : «جنيها» .

(٦) هكذا فى الأصل ، وصحتها «قرشا صاغا» .

(٧) قرأها الدكتور عبد الخالق محمد : «والقرية التى فيها» (سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ص ٢٢٥ حاشية ١ .) وصحتها كما ورد فى المتن .

مهيئة لزراعة القطن . وقد تعهدت بدفع المال عن السنة كلها فى نظير الخدمة التى بها ، واستلمتها فى اليوم التالى ، وقد تحرر عقد إبتدائى اشترط فيه توقيع المبايعة بعد شهر . وسلمت فى تاريخه مبلغ ألف جنيه افرانكى بتوكيل من حضرة مصطفى بيك الباجورى [ص ١٤١٩] على البنك . واشترط فى هذا العقد أنه إذا حصل من جهتى تأخر فى تحرير العقد ودفع الثمن بعد شهر من تاريخ ١٠ أفريل ٩٠٣ أكون ملزماً بفوائد عن مبلغ الثمن باعتبار خمسة فى المائة ، وقد مضى الميعاد المذكور وحصل الإتفاق مع الافوكاتو[٨] (لونجريف !) البائع ، بصفة كونه وكيلاً عن بعض الورثة المالكين ومديراً للتركة ، أن يكون تحرير العقد الرسمى فى صبيحة يوم الخميس ١٨ يونيو ، غير أن حضرة مصطفى بيك ـ لأعذار ـ لم يحضر فى اليوم المذكور ، فتأخر إتمام الأمر إلى يومنا هذا وهو يوم السبت ٣٠ يونيو سنة ٩٠٣ .

قد تم البيع وتحرر العقد الرسمى وانتهى الأمر .

ثم بعت هذه الأطيان فى سنة ١٩١٠ وذهب كل ثمنها أدراج الرياح فلم أستفد منه فائدة والله معوض الخسائر وجابر الكسائر[٩] .

---

(٨) المحامى .

(٩) الفقرة الأخيرة ـ كما هو واضح ـ تعليق كتبه سعد فى وقت متأخر عند مراجعته لهذه الصفحات .

[ص ١٤٢٠]

مليم	ـــ	أكطوبر سنة ٩٠٥
	٢٩٠٠	ليد أحمد مصاريف وماهيات المنزل والخدمة .
	١٠٠٠	ليد عرابى من قيمة الاشتراك فى السكة الحديد عن ٣ شهور .
٢٠	٠٠٩٧	ليد عمر لطفى لشرى[١٠] ورق .
٢٠	٠٤٨٨	ليد العائلة مصاريف خصوصية وسفرية لطنطا .
	١٣٠٠	لفتحى[١١] مصاريف بضائع من أوروبا .
	٣٢٠٠	ليد صدقى باشا[١٢] مصاريف بضائع من أوروبا .
	٠١٠٠	لصالح باشا[١٣] سلفة .

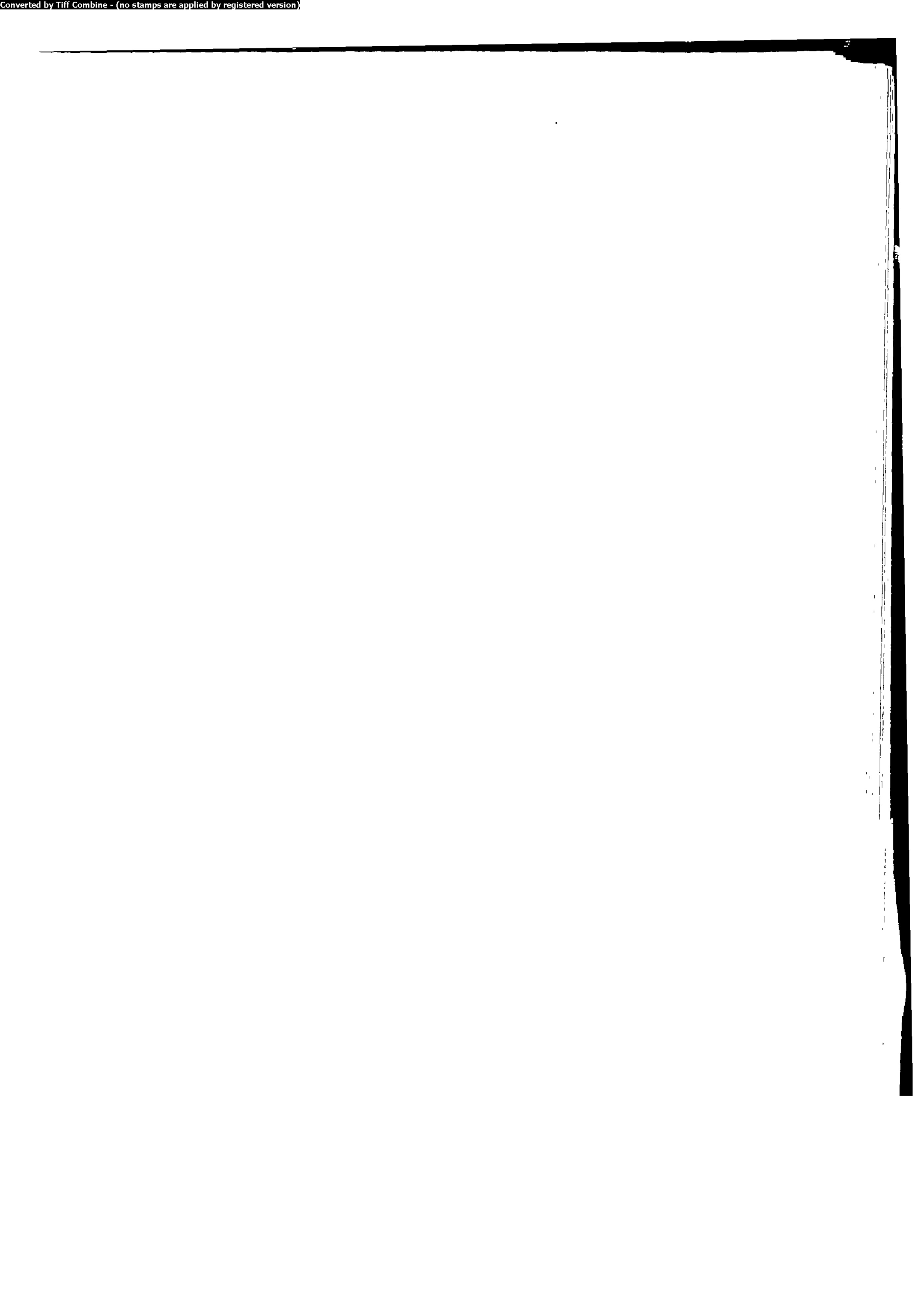
---

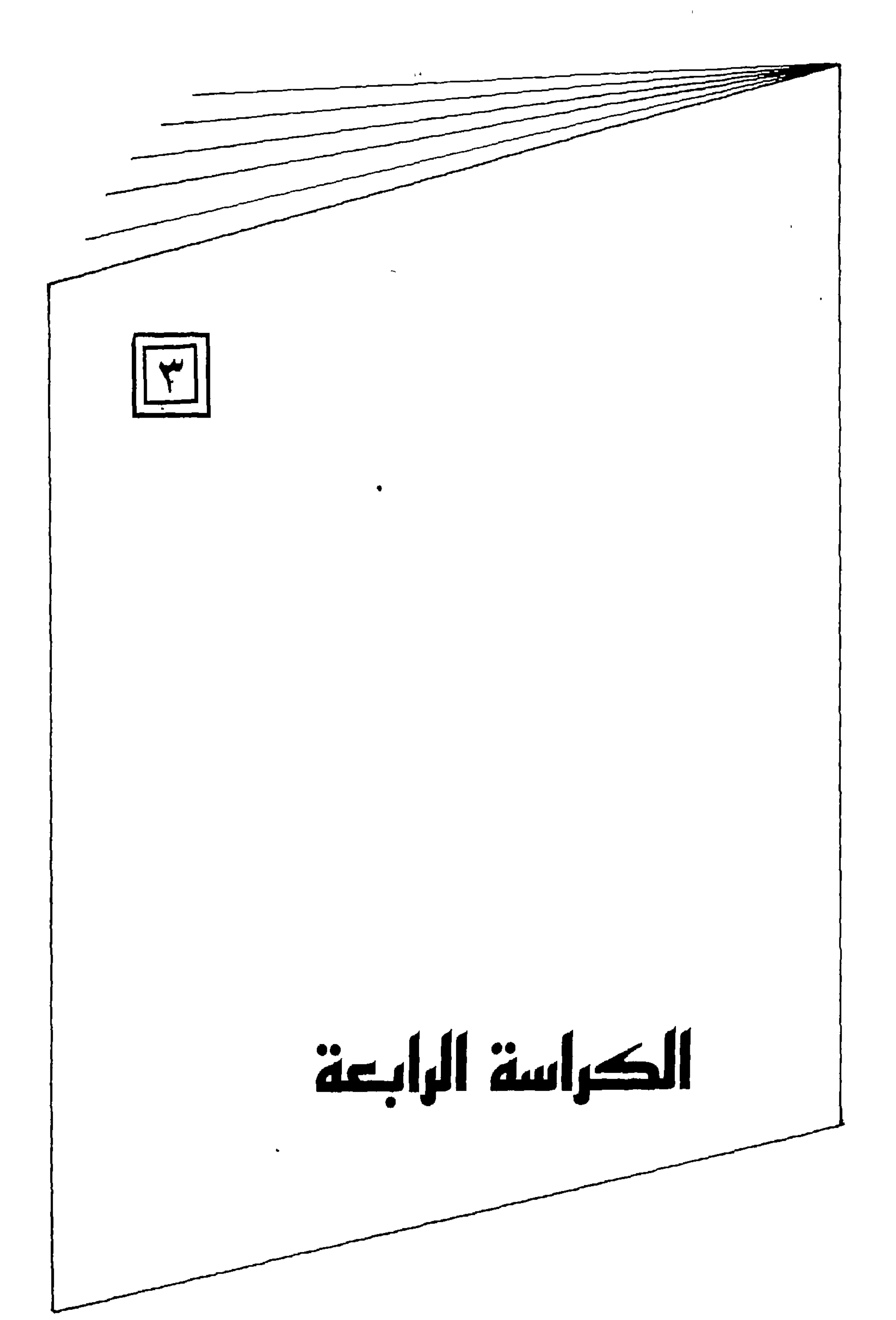
(١٠) لشراء .

(١١) أحمد فتحى زغلول باشا على الأرجح ، وهو شقيق سعد باشا .

(١٢) الدكتور محمود صدقى باشا ، محافظ القاهرة سنة ١٩٠٧ ، وهو عديل سعد زغلول . (حسن الشريف : الرجال أسرار ص ٩٢ (كتاب اليوم) وهو يكتب الاسم محمد صدقى ، (وزارة التربية والتعليم ، متحف التعليم : البعثات العلمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى ص ٦٠ (القاهرة ١٩٦٣) .

(١٣) قد يكون محمد صالح باشا ، وهو مستشار . وكان على صلة بمحمود صدقى باشا عديل سعد باشا .




٣
الكراسة الرابعة

« الكراسة الرابعة »

من ص ١٩٦ إلى ص ٢٠٩

من سنة ١٩٠١ إلى ٣٠ يناير ١٩٠٥

محتويات الكراسة :

١ - دفتر عمارة سعد زغلول سنة ١٩٠١ .
٢ - مصروفات بيت سعد زغلول .
٣ - نظام المحاكم الجديد وما ترتب عليه سنة ١٩٠٥ .
٤ - مصروفات العمارة .



[ص ١٩٦]

دفتر عمارة
سعادة سعد بك زغلول
المستشار بمحكمة استئناف مصـــر سنة ١٩٠١

[ص ١٩٧]

ثمن مكعبات الأتربة الموجودة بأرض حضرة سعد بك زغلول المقتضى مشالها بمعرفة أحمد عزى بك وجرى مقاسهافى تاريخه بمعرفة الموقعين فيه أدناه

متر مكعب	طول	إرتفاع	عرض	عدد	
٦٣٫٠٠	٢٠٫٠٠	٠٫٣٥	٩٫٠٠	١	التراب الموجود بالجهة البحرية للأرض
٣٣٧٫٧٠	٤٣٫٣٠	١٫٢٠	٦٫٥٠	١	التراب الموجود بالجهة القبلية
٥٫٠٠	٥٫٠٠	١٫٠٠	١٫٠٠	١	قيمة خمسة أمتار مجمعة أتربة على جوانب الخرسانة الموجودة
٤٠٥٫٧٠					

فقط وقدره أربعمائة متر وخمسة أمتار مكعبة وسبعين ديسمتر مكعب لاغير،

٢٨ مايو سنة ٩٠١

كاتبه حسن لمعى أحمد عزى
مهندس

[ص ١٩٨]

بيان مصروفات المنزل وماهيات المستخدمين

مليما	قرشا	
٢	٩٧	ماهية أحمد
٠	٨٠	ماهية أبو عامر
٠	٣٣١	عربجى وسائس
٢	٢٩٢	طباخ
٠	٠٣٠	صبى حريم
	١٤٠	مياه
	٢٠٠	نور
	١٣٠	جنايني
	٢٥٠	عيش
	٠٤٠	مكوه
	٠٣٠	لبن
	٠٤٠	بياض نحاس
	٠٣٠	تنظيف الخيل
	١٠٠	مصاريف للعربية غير أكل الخيول
	٣٠٠	أكل الخيول
	٠٥٠	فحم بلدى وكوك
	١٥٠	فحم حجرى
	٢٠٠	لوازم تواليت
	٢٢٦	لوازم أكل
	٢٠٠٠	مصاريف مطبخ
	٢٠٠	كمريرة
	٠١٠	( )[١٤]

(١٤) كلمة غير مقروءة .

٠١٠ فاطمة
٠٣٠ سعيد
٠٢٠ رتيبة

٤٨٦١

[ص ١٩٩]

تابع ما قبله

قرشـــا
٤٨٦١(١٥)
٦٦٠ مصاريف البيت
٠٦٠

[ص ٢٠١*]

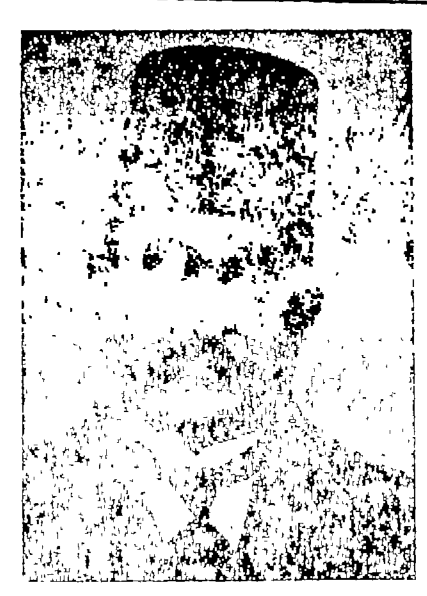
٣٠ يناير ٩٠٥

إبتدأ نظام المحاكم الجديدة بأن تقرر زيادة جميع القضاة الذين قبلوا ، وتعيين أربعة قضاة أحدهم إنكليزى وهو مستر مارشـال(١٦) القـاضى بمحكمة اسكنـدرية ، والثـلاثـة وطنيـون وهـم أحمـد بيك

(١٥) ناتج الجمع خطأ وصحته ٤٩ جنيها و ٨٦ قرشا و ٤ مليمات .

(*) سقط ترقيم صفحة ٢٠٠ .

(١٦) J.E.Marshall ، وقـد ألف كتـابـا بعنـوان : The Egyptian Enigma "1890 — 1928"صدر فى عام ١٩٢٨ .



محمد سعيد باشا

موسى[١٧] ومحرز بيك[١٨] ومحمد سعيد بيك[١٩]

ومع كون مستر ساتو[٢٠] ومستر كوكلان[٢١] الذين رفضوا ولم يستحقوا الزيادة ، فانه تقرر زيادة رواتبهم كالقابلين بحجة كونهم سيكونون أعضاء دائمين فى محكمة النقض والإبرام « وانهم لم يشتغلوا فى هذه المحكمة إلا قليلاً »[٢٢] .

---

(١٧) قاض بمحكمة مصر المختلطة .

(١٨) محمد محرز بك رئيس محكمة الزقازيق الأهلية .

(١٩) رئيس نيابة محكمة الاسكندريه الأهلية .

(٢٠) Satow

(٢١) Coghlan

(٢٢) يستخدم سعد زغلول فى هذه الفقرة صيغة الجمع للتخفيف ، بدلا من صيغة المثنى وفقا لقواعد اللغة .

ابتدأ [illegible] الحديد [illegible] زيارة جميع [illegible]

[illegible] اربع [illegible] الشجر [illegible]

[illegible] الثلاثة [illegible]

[illegible]

[illegible] الذين [illegible]

[illegible] زيارة [illegible]

[illegible]

[illegible] هذه [illegible]

[illegible] هذا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ومع كون مشروع هذه المحاكم تصدق عليه ونشر بتاريخ يناير سنة ٩٠٥ فان الزيادة التى تقررت للقابلين فى الميزانية لم تعط[٢٣] لهم من أول يناير أو على الأقل من تاريخ التصديق على المشروع ، ويظهر أنها لا تعطى إلا من أول فبراير ــ تاريخ الانتداب ــ أو من أول مارث تاريخ البدء فى العمل .

ومع كون الحقانية وعدت من يقبل بأن تعطيه ثلاثمائة جنيه سنوياً فانها عادت وكتبت إلى القابلين بأن هذا المبلغ لا يعطَى إلا بنسبة المدة التى يمكثها القابل فى الإنتداب مقسمة على الأشهر باعتبار كل شهر ٢٥ جنيه .

ولقد ابتدىء بأن تشكلت دائرتان فى محكمة الإستئناف لنظر القضايا الجنائية . وجعل رئيس الأولى (. . .)[٢٤] ، والثانية عزيز [ص ٢٠٢] كحيل[٢٥] ، مع أن الأول لا هو مصرى ولا إنكليزى والثانى حديث عهد بالاستئناف . وقد نشأ عن ذلك تأثر عند بقية القضاة ، خصوصاً الذين وضعوا ثقتهم فى المشروع الجديد .

وأظهر بعض الطامعين فى الرئاسة التذمر من هذه المعاملة .

وقد تحدد ابتداء انعقاد جلسات هاتين الدائرتين من أول فبراير سنة ٩٠٥ .

---

(٢٣) فى الأصل «تعطى» .

(٢٤) اسم غير واضح .

(٢٥) عزيز كحيل باشا ، وهو قاض سورى .

ومن آثار النظام الحديث أن أُحسن بالنيشان الحميدى الثالث على محب بك أحد القضاة الثلاثة الذين لم تستحسن الحقانية أن تطلب لهم نياشين ، وأُبقِىَ الإثنان الآخران فى الحرمان .

كل هذه الاجراءات حققت فكر الرافضين وأظهرت لهم صدق حدسهم .

[ص ٢٠٣]*

حساب المنجد	حساب نقاش الفرش
حـ افرنكى	حـ
٢	٥ أو٣
٢	
٥	

[ص ٢٠٤]

مليمـ جـ	مطلوبات العمارة
	كمر حديد
	ألواح خشب
	خشب كمر

(*) الصفحة فى الأصل بدون ترقيم .

[ص ٢٠٥]

مصروفات العمارة الجديدة بشارع منصور

مليمـ	جـ	
٥٠٠	٢٩٢	ليد أحمد بيك عزى المقاول فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٠١ بمقتضى وصل قيمة تحويل على بنك كريدى ليونيه .
٥٠٠	٤٨٧	شرحه قيمة تحويل على البنك المذكور بتاريخ ٥ أكطوبر سنة ١٩٠١ .
٥٠٠	٠٩٧	دُفعة إلى محل تاجر الأخشاب باسكندرية بمقتضى وصل مؤرخ .
٧٥٠	٣٦٠	دفعة إلى محل تاجر الأخشاب باسكندرية بمقتضى وصل مؤرخ فى نوفمبر .
	١٩٥	دفعة ليد عزى بك بمقتضى تحويل تاريخه ٣ ديسمبر .
٢٥٠	١٤٦	دفعة ليد حسن البقرى بتحويل تاريخه ١٢ منه من حساب النجارة .
٨٧٥	٠٠٤	ليد محمد أفندى من ثمن (٠٠٠)[٢٦] .
٦٢٠	١١	ليد محمد أفندى من ثمن (٠٠٠)[٢٦] .
٢٥٠	١٤٦	ليد المعلم حسن البقرى قيمة تحويل على الكريدى فى ٨ مارث سنة ٩٠٢ .
	٣٥٠	لحضرة عزى بك بتحويل على الكريدى فى ١٨ مارث .

---

(٢٦) كلمة غير واضحة .

	٠٠٣	لحضرة عزى بك لتسليمه إلى النجارين .
٧٠٠	٣١	صرفت على ثلاث دفعات .
٥٠٠	١٩	للمعلم حسن البقرى على دفعتين .
٦٠٠	٠٠	للقبانى أجرة وزن حديد .
٠٠٠	٥٥	للديوانى ثمن (٠٠٠)[٢٧] شغل بلاده .

[ص ٢٠٦]

	٠٤٥	باقى حساب الخشّاب لغاية ٢٨ أكطوبر سنة ٩٠٢ .
	٣٩٠	إلى عزى بك بتحويل على بنك كريدى فى أغسطس .
	٠١٩	إلى خلوصى بك بتحويل على بنك كريدى فى أغسطس .
	٠٤٥	إلى جابر بيك قيمة رسومات .
٧٥٠	٠٠٩	إلى قومبانية المياة ثمن أجرة توصيل مياه وثمن مواسير .
٢٥٠	٠٢٩	للمعلم حسن البقرى بتحويل على البنك .
٥٠٠	٠١٩	للمعلم حسن البقرى نقدية ليد متولى شريكه بمقتضى حوالة .
٩٢٥	٠٠٢	إلى البقرى مناولة محمود أحد عماله .
	٠٥٠	إلى ليفى وبنتالى[٢٨] الرخامين من أصل ثمن الرخام .

---

(٢٧) كلمتان غير مقروءتين .

(٢٨) قراءة تقريبية .

الخواجه ماركو بلو صاحب المزايك .	٠٢٥	
الخواجه جاكو فللى .	٠٢٥	
أحمد عزى بك المقاول .	٣٥٠	
إلى ليفى وبنتالى [٢٨م] الرخّامين .	٠٢٥	
إلى الثانى فى أول يناير .	٠٠١	
إلى خلوصى بيك على دُفع موضح بيانها المشار لها فى الكشف المقدم منه بتاريخ ٢ مايوسنة ٩٠٣	٤١٧	٣٠٠
إلى قومبانية الغاز .	٠٩٧	٢٥٠
إلى النقاش لوجى .	٠٧٨	
إلى عزى بيك .	٣٥٠	

[ص ٢٠٧]

المذهباتى فى ٢٨ مايو .	١٠	٤٥٠
المنجد على ثلاث دفعات .	١٤	
إلى (٠٠٠)[٢٩] منه عشرين جنيه نقدية والباقى تحويل على البنك .	٨٠	
(٠٠٠)[٣٠] .	١٢	

(٢٨م) قراءة تقريبية .

(٢٩) كلمة غير واضحة (عزى ا) .

(٣٠) عبارة غير مقروءة .

[ص ٢٠٩]*

مصروفات شهر يوليو**

٠٠	قرشا	
٠	٥٨٥	لبياع السجاجيد فى ١٠ يوليو .
٢	٢٩٢	إلى صانع الأجراس الكهربائية .
	١٩٥	إلى المنجد خليفة .
	٩٧٥	ليد النجار المعلم
	٧٥٨	مشترواته من عند (٠٠٠)[٣١] ، فى ١٣ منه .
	٢٨٠	مشتروات من عند البقال[٣٢] فى ١٣ .
	٠٩١	ثمن ثلج مايو ويونيو .
٢	٠٩٧	ليد أحمد على ذمة مشترى فحم حجرى .
	٢٢٦	لوازمات من الصابون وخلافه .

[ص ٢١٠]

عن بيان المنصرف إلى الطباخ :

٠٠	قرشا	
٢	٩٧	دفعة فى ٢ يوليو .
	٩٧	دفعة فى ٥ منه .

(*) صفحة ٢٠٨ ساقطة من الترقيم .

(* *) قد تفيد هذه الأرقام القارىء فى المقارنة بين مستوى المعيشة فى عصر سعد زغلول ومستواها فى عصرنا الحاضر .

(٣١) كلمة غير واضحة .

(٣٢) على الأرجح !

	٤٩٠	دفعة فى ٨ منه .
٢	٩٧	دفعة فى ٨ منه مساء .
٢	٩٧	دفعة فى ٨ منه مساء
٣	٩٧	دفعة فى ١٣ منه .

[ص ٢١١]

تواريخ أسمنت فى أعمال العمارة

نوفمبر	ديسمبر	يناير	
عـــدد	عـــدد	عـــدد	
٣٠			مشربية من خشب
	١٨		سلم الرخام
٧			حضور المزايك واسمنت
	٢٠		تحسين أودة السفرة
٨			نهاية أعمال الرخام
٣			تقديم مقايسة الكهربائية

٤

الكراسة الخامسة



(الكراسة الخامسة)

من ص ٢١٣ إلى ص ٢٢٦*

من أول يناير ١٩٠٧ إلى ٢٨ يناير ١٩٠٧

محتويات الكراسة :

رحلة سعد زغلول ، ناظر المعارف ، إلى الوجه القبلى

(*) هذه الكراسة ليست بخط سعد زغلول ونظرا لأنها فى الأصل أجندة افرنجية ، فقد كتبت من اليسار إلى اليمين ، وجاء ترقيمها فى الأصل من الجهة اليمنى إلى الجهة اليسرى .

ولهذا فان رقم الصفحة ٢٢٦ فى الأصل ، يجب أن يكون ٢١٣ . ويلاحظ أن الصفحات من ٢١٠ إلى ٢١٢ شغلت بالمواد الاعلانية فى «الاجندة» ، ولذلك فهى غير مرقمة وغير مسجل عليها أية مذكرات . ورقم ٢٢٦ جاء مكررا على صفحتين . وصفحة ٢٢٣ فى الأصل خالية . وصفحة ٢١٤ فى الأصل خالية من الكتابة وغير مرقمة . وأسماء الأيام مطبوعة أصلا بالأفرنجى.ونظرا لأن مذكرات سعد فى هذه الكراسة لم تكتب بخط يده ، فقد جاء الحديث عنه بضمير الغائب لا ضمير المتكلم .

ويعتقد الدكتور عبد الخالق لاشين أن ما ورد فى هذه الكراسة هو تسجيل لمشاهدات وملاحظات كاتبها من خلال مرافقته لسعد زغلول . وهو أمر غير صحيح ، لأنه لو كان كذلك لما دخلت هذه الكراسة فى مذكرات سعد زغلول ، ولا احتفظ بها صاحبها لنفسه .

[ص ٢٢٦]

الثلاثاء أول يناير ١٩٠٧ (٣٣)

قام سعادة ناظر المعارف(٣٤) بعد ظهر الأحد ٣٠ ديسمبر من مصر بطريق النيل على ظهر الباخرة رفيق من بواخر نظارة الأشغال ، وكان

---

(٣٣) عين سعد زغلول ناظرا للمعارف العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ . ولكنه لم يبدأ فى الانتظام فى تدوين مذكراته منذ هذا التعيين وإنما منذ أول يناير ١٩٠٧ ، كما هو موضح فى المتن . ولذلك فسعد زغلول هنا لا يوضح ظروف تعيينه ناظرا للمعارف على أهمية ذلك .

(٣٤) قام سعد زغلول بهذه الزيارة لمدارس الوجه القبلى بعد شهرين فقط من توليه منصبه ، اعرابا عن اهتمامه بالتعليم فى الكتاتيب ، حيث كان يرى أن التعليم فى الكتاتيب «من أهم ما تحتاج الأمة إليه»وموضوعه من الأساسيات الأولية للتربية العامة» (المقطم فى ١٩٠٦/١٢/٨ ، اللواء فى ١٩٠٦/١٢/٦ نقلا عن الدكتور عبد الخالق محمد : سعد زغلول ، دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ص ١٢٢) .

وسر اهتمام سعد زغلول بزيارة كتاتيب الوجه القبلى [illegible] ما دلت عليه تقارير المفتشين على حسن الكتاتيب الأهلية والحكومية فى [illegible] من أن العناية كانت توجه لكتاتيب [illegible] البحرى ، سواء من ناحية الأمكنة أو الأدوات المدرسية أو المعلمين ، فأراد سعد تعويض هذا الاهمال (د. سعيد اسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ص ١٩٥ ، ١٦٧ . القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٢) .

المبيت بالمزغونة من أعمال الجيزة ، وبرحتها الباخرة فى فجر ٣١ ديسمبر فوصلت بنى سويف الساعة ٢ بعد الظهر[٣٥] .

زار سعادة الناظر مدرسة بنى سويف الأميرية الساعة ٩ صباحا ، وتفقد جميع فصولها ، وكان يسألهم فى الدين والقرآن واللغة العربية وبعض دروس الجغرافيا ، والخط العربى .

وقد وجد حالة اللغة العربية ضعيفة ، ولم يسر من تعليمها الا فى الفصل الثانى من السنة الثالثة الذى يعلم فيه الشيخ البطراوى ، ورأى زيادة الضعف فى المطالعة لأن التلاميذ غير قادرين على مطالعة منشآتهم[٣٦] بصحة ، وقد رأى أيضا أن حفظ التلاميذ لمقرر القرآن الكريم غير جيد ، وأن الأداء ليس كما ينبغى ، وقد شاهد أن تلاميذ السنة الرابعة فى امتحان التاريخ كانت اجابتهم جميعا متحدة العبارة ، فاستنتج من ذلك أنهم يحفظون عن ظهر قلب ما يلقى عليهم ، ولما أبديت هذه الملحوظة لناظر المدرسة (أحمد أفندى حسن) وهو الذى يدرس التاريخ ، أجاب بأن هذا التاريخ غير مهم لأنه قبل الاسلام[٣٧] ، وبالجملة لم يسر كثيرا بحالة التعليم فى المدرسة ، وسعادته يرى أن مبانى المدرسة فى حاجة إلى التغيير .

الساعة ١١ ½ غادر المدرسة بصحبة المدير إلى المديرية ، فقدم له

---

(٣٥) فى الأصل : «بعد ظهر» .
(٣٦) أى كتاباتهم .
(٣٧) توضح هذه العبارة المناخ الاسلامى للعصر ، الذى يقلل من أهمية تاريخ ما قبل الاسلام .

الوكيل ثم أعضاء المجلس البلدى ثم رجال القضاء والنيابة ، ثم المحامون[٣٨]

الساعة ١٢ ½ غادر المديرية إلى كتّاب القاضى الأميرى ، فوجد مبانيه رديئة جداً والتعليم متوسطا الا فى القرآن فردىء ، وذهب بعده إلى كتاب الغمراوى فوجد به حجرتين جير علويتين حالتهما جيدة ، ولكن التعليم به فى كل شىء أقل من سابقه ، ثم قصد كتّاب الحاج حزين فوجد به حجرتين رديئتين سفلية وعلوية ، والتعليم كما فى سابقه ، ثم كتّاب اسماعيل درويش فوجد حالته رديئة جدا فى التعليم والنظام ؛ وبعد ذلك تغدى ببيت المدير ، ثم عاد إلى الباخرة وأقلعت حيث كانت الساعة ٤ فوصلت ببا الساعة ٧ وكان المبيت بها .

الأربعاء ٢ يناير ١٩٠٧

الساعة ٨ صباحا زار سعادته خمسة كتاتيب إعانة [٣٩] ببا ، وهى

---

(٣٨) صحتها «المحامين» .

(٣٩) «كتاتيب الاعانة» هى الكتاتيب التى تخضع لاشراف نظارة المعارف ورقابتها ، والتى تتوفر فيها الشروط التى وضعتها النظارة لكى تستحق الاعانة ، ومنها : ألا يقل متوسط الحاضرين بالكتاب عن ٢٥ تلميذا ، وأن يجيب مدير الكتاب أو رئيس معلميه على كافة الاستعلامات التى تطلبها النظارة ، ويتخذ رئيس المعلمين دفتراً لقيد التلاميذ الذين يقبلون به ، وآخرَ لقيد الحضور والغياب حسب نموذج النظارة ، وأن يتبع فى تعليم اللغة العربية والخط العربى ومبادىء الحساب فهرس مواد التعليم الذى أعدته النظارة ، وجدول أوقات الدروس . ـ

ويتم التفتيش على حالة أماكن الكتاب من جهة ملاءمتها للصحة وطلاقة هوائها وضوئها ونظافتها ، وكفاية الأثاث والأدوات المدرسية ولياقتها ، وكفاءة المعلمين وتوفر عددهم ومواظبتهم ، وانتظام العمل في الكتاب ومواظبة تلاميذه ، وحالة ادارته (لائحة اعانة الكتاتيب المصدق عليها بقرار النظارة فى ٢٣ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ (١٧ مايو ١٩٠٦) المطبعةالأميرية ١٩٠٦ ، نقلا عن : د. سعيد اسماعيل على : المرجع المذكورص ٢٣٠ .

وقد يكون من المفيد هنا أن نورد نص ما ورد بتقرير جورست إلى وزير خارجية حكومته عن «المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨» عن الكتاتيب وتطورها وهو على النحو الآتى :

«كانت أعمال النظارة قبل سنة ١٨٩٨ فى ما سوى مدارسها المنظمة على النظام الأوربى محصورة فى ادارة ٥٥ كتاباً من كتاتيب الأوقاف فكانت تديرها بالنيابة عن ديوان الاوقاف وكان إذ ذاك فى القطر المصرى نحو ١٠٠٠٠ كتاب فيها نحو ٢٠٠٠٠٠ ولد ولكن حال هذه الكتاتيب كانت سيئة جدًّا بحيث لم يكن لها قيمة تعليمية فكانت بالاجمال معاهد حرة لا نظام لها ولا قيد ، يتولى ادارتها رجال فقراءُ اغبياءُ بعضهم أميون وهى قائمة فى مبانٍ غير صحية قليلة النور فكان الرمد عاماً لتلاميذها والأمراض الأخرى فاشية فيهم وكان التعليم فيها بالاستظهار غيباً ، يكاد ينحصر فى كتابة آيات القرآن وحفظها غيباً ، ومع ذلك فإنها كانت غاصة بالاولاد الذين كانوا يتعلمون فيها للتملص من الخدمة العسكريّة بحكم اعفاء الفقهاء .

«ففى سنة ١٨٩٧ حاولت النظارة ان تضع هذه المدارس برضى اصحابها تحت مراقبة الحكومة بواسطة الاعانات واشترطت ان يكون إعطاء الاعانات مبنياً على حسن الشهادة التى يؤديها مفتش من مفتشيها . ففى أول الأمر وقعت الريبة فى نفوس المعلمين (الفقهاء) والوالدين من هذا العمل وقابلوهُ بعين الاستياء وحسبوا ان ادخال التعليم الزمنى توطئة لاهمال تعليم القرآن ورأى المعلمون ان هذا العمل يفرض عليهم امتحانات صعبة قد تفضى إلى عزلهم واستبدالهم بأصلح منهم وأكثر كفاءة وأوجس الوالدون خيفة من ان حضور الدروس الاجبارى يحرمهم الانتفاع بشغل اولادهم ولكن مخاوف المعلمين

زالت بانساء فرق لتعليمهم العلوم التى يجهلونها مرتين فى الاسبوع وانتفت مخاوف الوالدين تدريجاً . وعلى هذا الاسلوب قضت النظارة احدى عشرة سنه تسعى سعياً متواصلاً بسكينة وهدوءفتيسر لها وضع نظام للتعليم الابتدائى على اساس وطيد ثابت .

«ويظهر مبلغ نجاح طريقة الاعانات من الارقام التالية : ففى سنة ١٨٩٨ كان عدد الكتاتيب التى تحت المراقبة ٣٠١ منها ١١٠ تنال اعانات مجموعها ٥٠٠ ج . م ومجموع تلامذة هذه الكتاتيب ٧٠٠ صبى و ٦٠٠ بنت وفى سنة ١٩٠٨ بلغ عدد الكتاتيب التى تحت المراقبة ٣٦٧٩ منها ٢٩٤٩ تنال اعانات قدرها ٢٠٠٠٠ ج . م وعدد تلامذتها ١٦٠٠٠٠ صبى و ١٤٠٠٠ بنت .

«ولا ينحصر التحسين كلهُ فى زيادة الاعداد فقط بل يتناول حالة الكتاتيب المادية فقد جاءَ فى تقارير المفتشين عن السنة الماضية ان ١٦١٥ كتاباً من الكتاتيب التى تحت مراقبة النظارة قائمة فى مبانٍ مناسبة يقابلها ١٣٦٠ فى السنة السابقة و ١١٢٠ كتاباً مجهزة بالادوات اللازمة . اما من الجهة التعليمية فالارتقاءُ كبير ايضاً فإن ١٠٠٧ من المعلمين اصبحوا اكفاءً للقيام بواجباتهم و٩٨٣ من المعلمين و١٣٧٢ من المساعدين لا يزالون يحضرون الدروس مرتين فى الاسبوع لاتقان فن التعليم وقد رأى المفتشون ان ادارة ١٠٦٦ كتاباً وافية بالمرام .

«قلت ان نظارة المعارف تراقب ٣٦٧٩ كتاباً اهلياً من التى تقبل الاعانات ، وأزيد على ما تقدم ان النظارة تدير مباشرة ١٤٤ كتاباً يقوم ديوان الاوقاف بنفقاتها وفى هذه الكتاتيب ٣٥٣ معلماً و٥٢ معلمة و ٨٨٠٦ تلامذة و ٣٥٦٣ تلميذة . ومن كتاتيب الحكومة ١١ كتاباً خاصة بالبنات ومعلماتها من النساء ومتوسط التلميذات فى كل كتاب من هذه الكتاتيب ١٤٥ وقد زاد عدد التلميذات فكان ٣٧٧ فى سنة ١٨٩٨ و ١٢٢٦ فى سنة ١٩٠٣ و ٣٥٦٣ فى السنة الماضية . ويتفقد الاطباءُ كتاتيب الحكومة مرتين فى الاسبوع وقد نقصت نسبة التلامذة المصابين بالرمد الحبيبى فصارت ٧٠ فى المئة فى السنة الماضية وكانت ٩٦ فى المئة فى سنة ١٨٩٨ . =

«وفى السنة الماضية خطا الارتقاءُ فى الكتاتيب خطوة تستحق الذكر بهمة احد الفقهاءِ وهم فئة من الناس كان يظن انهم ليسوا فى شىء من الهمة والنشاط وانهم مقيدون بقيود العرف والتقاليد . وبيان ذلك ان احد الفقهاءِ فى كتاب من كتاتيب الحكومة طلب ان يؤْذن لهُ فى فتح مدرسة ليليَّة للبالغين فاذن لهُ فى ذلك وفى استعمال الكتاب لهذا الغرض وقد بلغ عدد الذين يتلقون الدَروس فى هذه المدرسة ٤٢ رجلاً وفتحت مدارس أُخرى كهذه فى تسعة كتاتيب من كتاتيب الحكومة ويبلغ مجموع الذين يدرسون فيها ٣٠٥ وانشئت فرق كهذه فى سبعة عشر كتاباً من الكتاتيب الاهلية التى تحت المراقبة وعدد الذين يدرسون فيها ٤٠٣ فانتشرت الحركة من القاهرة إلى الارياف وينتظر زيادة انتشارها ومعظم الذين يدرسون فى هذه «الفرق» اميون ويكتفون بان يتعلموا القراءَة والكتابة .

«وقد نتج عن تنشيط الكتاتيب فى السنوات الاخيرة ان تحركت الهمم واهتم ذوو البر فى توسيع نطاق نظام الكتاتيب وتحسينها فبلغ عدد ما انشىءَ منها وما جددت معالمهُ ١٦٩٢ وجملة ما تبرع بهِ المحسنون لترقيتها ٩٠٠٠٠ ج . م ومجموع ما وقفهُ المتبرعون على هذه الكتاتيب ١٢٢٢ فداناً من الاطيان الزراعية فقيمة ما تبرعوا بهِ من مال واطيان ١٦٠٠٠٠ ج . م ريعها السنوى ٩٠٠٠ ج . م .

«وقد زادت مصروفات الحكومة على الكتاتيب والتعليم فيها فبعد ان كانت ٢٩٣٣ ج . م فى سنة ١٨٩٨ صارت ٦٩٠٠٠ ج . م فى اعتمادات ١٩٠٩ هذا عدا المصروفات على انشاءِ المبانى الجديدة وفى خلال هذه المدة زاد عدد كتاتيب الحكومة من ٥٥ كتاباً فيها ٢٩٣٣ تلميذاً إلى ١٤٤ كتاباً فيها ١٢٣٦٩ تلميذاً وزاد عدد الكتاتيب الاهلية التى تحت المراقبة لنيل الاعانات من ٣٠١ فيها ٧٥٣٦ تلميذاً إلى ٣٦٧٩ فيها ١٧٤٥٤٢ تلميذاً وانشىءَ اربع مدارس لتدريب المعلمين ومدرسة لتدريب المعلمات فيها ٣٧٣ رجلاً و ٦٠ امرأة وانشئت فرق تعلم مرتين فى الاسبوع لتحسين حالة المعلمين فى ٣٥ مركزاً من مراكز التعليم فى القاهرة والمديريات يتعلم فيها ٢٣٥٥ معلماً وزيد عدد المفتشين فبعد ان كانوا خمسة وكلاء مفتشين فى سنة ١٨٩٨ اصبحوا مفتشين و ٣٦ وكيل مفتش فى سنة ١٩٠٨» .

كتّاب محمد مصطفى وكتّاب عبد الجواد عبد الحميد وكتّاب محمد فراج وكتّاب عبد الواحد حسن ، وكتّاب محمد على عيسى ، فلم تعجبه مبانى واحد منها ، ووجد فى كتاب محمد فراج قاعة علوية لها سلم من خشب ردىء جدا ، وفى استعماله خطر كبير على التلاميذ . والنظافة فى جميع الكتاتيب ليست كما ينبغى ، مع أنها كانت فى استعداد لزيارة اليوم ، وأما التعليم فأردؤه فى الكتّابين الأولين وأحسنه فى كتّاب عبد الواحد حسن . ومع أنه على العموم فى تأخر ، فإنه فى ببا أرقى منه فى كتاتيب بنى سويف ، وقد وجد فى هذه الكتاتيب الخمسة نحو ١٥ تلميذاً يحفظون كل القرآن أو ما يقرب من الكل ، وقد رافقه فى هذه الزيارة وكيل المديرية وكثير من مستخدمى المركز وعمد البلد وأعيانها ومساعدى المفتش (ومما رآه فى كتاب الشيخ فرّاج أن الغرفة العلوية كان بها خرق كبير وسُدَّ بطين طرى إستعداداً للزيارة) . وقد لاحظ أنه لم ينجح من الفقهاء فى امتحان الفقهاء غير واحد ، وأن أغلبهم ضعيف جداً فى المطالعة ، وبعضهم ضعيف فى الحساب أيضا . وقد دعاه بعض الأقباط لزيارة مدرستهم فاعتذر بأنه خصص أوقاته هذه المرة لزيارة مدارس الحكومة والكتاتيب ، ووعد بأنه يزور معاهد العلم الأخرى فى فرصة ثانية ، كما اعتذر بمثل ذلك للمدير عندما دعاه لزيارة مدرسة زعزوع ببنى سويف . وقد تناول القهوة عند عضو الجمعية العمومية (للأوقاف فى هذا البلد أطيان كثيرة[٤٠] ومبان وتفتيش) .

أقلعت الباخرة من ببا الساعة ١٠ ١/٢ صباحا ، ووصلت مطاى الساعة ٥ ١/٢ مساء ، وهناك جاء العمدة ، وأخبر بانه كان فى

(٤٠) فى الأصل : «كثير» .
(٤١) مدينة المنيا .

المنيه[٤١] . وأخبره المدير بحضور سعادة الباشا فحضر ، وبعد نحو الساعة حضر ملاحظ بوليس النقطة ، ثم جاءت إشارة تليفونية من المدير بعزم[٤٢] الباشا لتناول الغداء عنده فى اليوم التالى فاعتذر .

[ص ٢٢٦ مكرر]

الخميس ٣ يناير ١٩٠٧

أقلعت الباخرة من مطاى الساعة ٤ ¼ صباحا ، فوصلت المنيه الساعة ٨ ¼ ، فخرج سعادة الناظر إلى المدرسة ، وزار فصولها واختبر التلاميذ فى كثير من العلوم التى يدرسونها ، فوجدهم ضعافا جدا فى القرآن والدين وفروع اللغة العربية . أما مبانى المدرسة ونظافتها فحالتهما جيدة ، غير أن طريقة ترشيح المياه ليست على ما يرام ، وقد جاء المدير[٤٣] وسعادة الباشا فى الفصول فمكث قليلا ثم انصرف .

وبعد الفراغ من المدرسة زار سعادته خمسة كتاتيب بالبلد وهى : كتّاب حسن كاشف وكتّاب جامع اللمطى التابعين للنظارة ، فوجد الأول منهما ليس له حائط من الجهة البحرية والبرد فيه شديد لدرجة مضرة بالصحة ، والتعليم فيه متوسط . والثانى مبانيه أقل رداءة من غيرها ، والتعليم والنظافة فيه منحطان . ثم كتّاب محمد بك معاذ وكتّاب محمد أحمد المغربى وكتّاب عبد الرحمن سيد . أما الأول فلا بأس بمبانيه ، والتعليم والنظافة فيه منحطان . وأما الثانى فمبانيه عبارة عن حوش أرضه من الطين الرطب غير مستوية ، وسقفه من البوص وبه خروق واسعة من الجهة التى على يمين الداخل ، وبه زيران مدفونان فى أرضه . وعلى بعد نحو الأمتار الثلاثة منهما مدفن شيخ وبعض المقاعد

---

(٤٢) فى الأصل «بعز» دون حرف الـ «ميم» .

(٤٣) فى الأصل «المديرة» .

فيه من أفلاق النخل ، وتلاميذ فى ثياب[٤٤] رثة وأجسام وسخة وعيون مملوءة بالعماص ، وهو على العموم أشبه بحوش البهائم فى الأرياف .
وأما الأخير فهو صغير جدا مملوء بالتلاميذ قذرى الثياب والأجسام ، حيطانه مسودة ، ومن كثرة ازدحام التلاميذ فيه مع ضيقه يجلس بعضهم خارج الباب ، ولا يعلم فيه شىء غير القرآن على الطريقة المعهودة من رفع الأصوات وكثرة الإهتزازات .

أقلعنا من المنيه الظهر ، ووصلنا مَلَّوِى الساعة ٥ ، وبعد المرسى بقليل حضر المأمور وقاضى المحكمة الجزئية وبعض موظفى المركز والأعيان ، ودار الكلام معهم على التعليم ، ورأيتهم يميلون كل الميل اليه . ويشكون كثيرا من قلة المعلمين الأكفاء ، ويرون أن تركهم وشأنهم فيما يختص بالتعليم مانع من تقدمه لتفرق كلمتهم ، وجهلهم بطرائقه ، وأنه لابد من تداخل الحكومة فيه حتى يصل إلى الدرجة المقصودة منه ، وضربوا لذلك مثلا بمدرسة اجتمع أعيانهم على تأسيسها ، فلما تأسست اختلفوا فى شأنها بما منع من نموها حتى صارت الآن لا هى مدرسة ولا هى كُتّاب .

الجمعة ٤ يناير ١٩٠٧

قمنا من ملوى الساعة ½ ٥ فأدركنا الضباب فى الساعة الثامنة ، فلم تستطع السفينة استمرار السير ، فوقفت على شبه جزيرة إلى الساعة التاسعة ، حيث خرجنا فمشينا هنيهة ريثما انقشع الضباب ، وعاودت السفينة سيرها فى شمس زاهية ونسيم عليل . وكان الجو طول النهار على أحسن ما يكون . ووصلنا أسيوط الساعة ½ ٥ مساء ، فوجدنا فى

(٤٤) فى الأصل : «ثبات» .

استقبالنا ناظر المدرسة وأساتذتها ومساعد المفتش ورئيس المحكمة الأهلية وبعض قضاتها ورجال النيابة ، ثم جاء المدير ووكيل المديرية .

[ص ٢٢٥]

السبت ٥ يناير ١٩٠٧

زار سعادة الناظر ومعه المدير ورئيس المحكمة الأهلية المدرسة الأميرية ، فسرّ من نظامها ونظافتها وتقدم تلاميذها ، فيما عدا القرآن والديانة ، وحالة العلوم العربية متوسطة فيها . ووجد حجرتى السنة الأولى والفصل الثانى من السنة الرابعة صغيرتين مزدحمتين بالتلاميذ . ويرى ناظر المدرسة إزالة الحائط الفاصل بين السنة الأولى وحجرة المعلمين ، كما يرى عمل مظلة فى الحوش للاستظلال والاستغناء بها عن خيام الشهادة الابتدائية التى تعمل كل سنة . ويرى سعادة الناظر موافقته على ذلك ، إذا لم يكن بناء المدرسة الجديدة بعد زمن قريب ، وعند ذاك يلزم الاتفاق مع ديوان الأوقاف المالك لبناء المدرسة . وفى أثناء الزيارة حضر[٤٥] الشيخ محمد الطوخى قاضى أسيوط والشيخ على هانى مفتيها ، وشهدا اختبار بعض التلاميذ . وفى الساعة الثانية عشرة زار بالطريقة عينها الورشة الصناعية ، وتفقد معاملها ووجد أنها لم تستكمل تلاميذها ولا معداتها بعد ، وأنها آخذة فى التكون .

وبعد ذلك زار المديرية وتفقد غرفها وأعجب بحسن نظامها[٤٦] ، ثم ذهب إلى المحكمة الأهلية ، ودخل قاعة الجلسة المدنية ، ثم قاعة جلسة محكمة الجنايات حال انعقادهما . وفى أثناء الزيارة قدم له حضرة

---

(٤٥) فى الأصل «حضرة» .
(٤٦) فى الأصل «بحسن نظام» .

الرئيس ورئيس النيابة قضاة المحكمة وأعضاء النيـابة ومن وُجـد من المحامين . ولم تعجبه حالـة بناء المحكمـة لضيق قاعـات الجلسات وظلامها ، وصغر قاعات المداولة . وبالجملة فهى غير لائقة بأن تكون محكمة لإقليم مهم كأسيوط . ومن هناك عاد إلى الباخرة فى أول الساعة الثانية . وبعد الغداء حضر المدير ، ورافقه هو وحضرة رئيس المحكمة وناظر المدرسة ومساعد التفتيش لزيارة الكتـاتيب فلم يتمكن إلا من زيارة خمسة منهـا لضيق الوقت وانصـراف طلبتها ، وهـذه الكتاتيب هى :

أولا : كتّاب على كَمُّون التابع للنظارة ، وقد سأل تلاميذ[47] ، فوجده على العموم راقيا ، فيما يختص بتعليم الفرقتين الراقيتين . وأما فيما يختص بتعليم الفرق الأخرى والبنات فليس على ما يـرام ، وأما النظافة والمبانى فحالتهما متوسطة .

ثانيا : كتّاب جامع الأفندى ، وجده عبارة عن فـرقتين : فـرقة الكبار ، وتلاميذها جلوس على الحصير ، ويجيـدون تلاوة القـرآن ، وبعضهم يحفـظه كله ، ولكنهم لا يعرفـون شيئا يـذكر غـير ذلـك ، ونـظافتهم قليلة . وفرقـة الصغار وهم جلوس عـلى الحصر أيضـا ، وحالتهم قذرة ، وروائحهم كريهة ، ولا يعرفون شيئا لصغر سنهم ، ومبانى هذا الكتاب رديئة .

ثالثا : كتّاب سيدى جلال ، وهو فيما يقول مساعد المفتش أحسن كتاتيب الاعانة بمدينة أسيوط ، وسلمه مرتفع الدرجـات ، مظلم ، ويصعب الارتقاء عليه ، ولابأس بالنظافة والتعليم فيه . غير أن وضع البنات فيه غير لائق لأنهن فى دخلة بالحجرة فيها الزير .

---

(٤٧) هكذا فى الأصل ، ويقصد : «بعض التلاميذ» .

رابعا : كتّاب سليم كاشف التابع للنظارة ، وبه فرقتان وكثير من البنات ، وتعليمهن فيه على غير ما يرام . أما تعليم الذكور فجيد ، وقد سأل سعادته بالصدفة غلاما لم يبلغ العاشرة من العمر ، فأحسن الاجابة عن كل ما سئل فيه من جميع المواد التى تعلم فى الكتاب ، وتبين أنه ابن رجل فقير كان موظفا فى وقف أهلى بأربعه جنيهات ، ثم انفصل عن خدمته ، ولشدة ذكاء هذا الغلام (   )[٤٨] وفرط استعداده ، استصوب سعادته الحاقه بالمدرسة الأميرية مجانا وأمر ناظرها بقبوله فيها بالسنة الأولى .

خامسا[٤٩] : كُتاب حسن فيروز ، وهو عبارة عن حجرة وسخة يجلس فيهـا التلاميـذ على حصـر ، وهـم على درجـة من الـوسـاخـة

---

(٤٨) قوسان بينهما بياض بالأصل ، لتسجيل اسم التلميذ على الأرجح . وقد علم الـدكتور عـبد الخـالق محمـد من الدكتور بهى الـدين بركـات أن هذا التلميذ هو اسماعيل القبانى ، الذى أصبح وزيرا للمعارف فيا بعد . وقد ثارت مشكلة بين سعد زغلول وكرومر بسبب الأمر الذى أصدره بنقل هذا التلميذ إلى المدرسة الأميرية بالمجان ، إذ أبلغ دنلوب كرومر بالحادثة ، فراجع سعد زغلول فيها ، ولكن سعد تمسك بالأمر الذى أصدره ، فاتفق الإثنان «على أن يبقى الولد فى المدرسة وأن لا نعود إلى هذه المسئلة مرة أخرى» !.
(انظر : د. عبد الخالق محمد : ص ١٢٣ ، ومذكرات سعد زغلول ، الكراسة السادسة ص ٢٣٧ .
وعلى كل حال ، فقد أكد سعد زغلول اسم هذا التلميذ فى الكراسة ٨ ص ٣٦٩ ، حين كتب يقول : «خرجنا من المدرسة غير مسرورين إلا من نظافتها ونجابة التلميذ اسماعيل ، الذى كنا وجدناه فى كتاب الكاشف عام أول ، وأمرنا بادخاله هذه المدرسة مجانا» إلى آخره .

(٤٩) كتبت هذه الفقرة فى الأصل فى أسفل صفحة ٢٢٦ ، كتكملة للصفحة السابقة عليها .

ولا يكادون يعرفون شيئا ، لأن المعلم نفسه قليل المعلومات ، ومن بينهم شاب[٥٠] يقرأ القرآن بصوت حسن ، وحُسن ترتيل . وسلم هذا الكتاب ردىء مرتفع الدرجات ، ولا يرجى تقدم للتعليم فيه الا إذا تغير معلمه .

وكان العشاء فى هذا المساء عند المدير حسن باشا واصف .

[ص ٢٢٤*]

الأحد ٦ يناير ١٩٠٧

أقلعت الباخرة الساعة ١/٢ ٦ صباحا قاصدة أبوتيج ، فوصلناها فى منتصف الساعة العاشرة ، وكان هناك فى الانتظار مأمور المركز وعبد الرحمن بك سليمان ، ومصطفى بك خليفة ، والقاضى الشرعى والأهلى ، ووكيل النيابة . وكان مع الباشا رئيس محكمة أسيوط . وبعد ذلك حضر وكيل المديرية بالسكة الحديد ، فذهب الجميع إلى مدرسة محمود باشا سليمان الصناعية ، فامتحن الباشا تلاميذها فى العلوم التى يتعلمونها ، فسُرَّ من اجاباتهم . ثمْ اطلع على تلاميذ الصناعة وهم يشتغلون فى صناعاتهم الأهلية من حياكة وحدادة ونجارة وما شاكل ذلك من الصنائع الأهلية ، فأعجبه جميع ذلك . وبعد ذلك زار الأستاذ الفرغل[٥١] الذى كان به شباك مكتوب عليه (قف على الشباك خاضعا ، واطلب العفو وارتج ، هذا شباك مجرب لقضاء الحوائج) . ثم ذهب إلى كتاب فسيح به فصلان كبيران بناه أعيان البلد ، ووضع

---

(٥٠) فى الأصل «شابا» .

(*) صفحة ٢٢٣ خالية من الكتابة .

(٥١) ضريح .

فيه كتّاب العامرى التابع للنظارة ، وامتحن التلاميذ ، فلم يسر من حالة التعليم . ومنه ذهب إلى كتّاب الشيخ عبد السلام من كتاتيب الاعانة ، فوجد محله لا بأس به ، والتعليم فيه منحطا ، ثم ذهب إلى كتّاب الأستاذ الفرغل التابع للنظارة ، وهو فى بيت مستأجر لائق ، فوجد حالة التعليم فيه على العموم مقبولة ، ولم يجد فيه ولا فى كتّاب العامرى بنات . وأما كتّاب الاعانة فكان به ٢٠ بنتا . وبعد ذلك شرب شايا فى منزل محمود باشا سليمان . وعاد إلى الباخرة فوصل اسيوط الساعة ١ ½ وزار بعض الأهالى (من الأقباط)[٥٢] ، وكان العشاء عند مستشارى محكمة الاستئناف .

[ص ٢٢٢]

الجمعة ١١ يناير ١٩٠٧

حضر سعادة الباشا من مصر إلى الأقصر الساعة ٨ ½ صباحا ، وكان فى استقباله على المحطة سعادة مدير قنا وحكمدارها والمأمور ورجال البوليس وكثير من الأعيان قدمهم لسعادته المدير .

قامت الباخرة من الأقصر الساعة ٩ ½ وكان الجو جميلاً فوصلت اسنا الساعة ٣ ½ .

زار سعادة الباشا مبانى المدرسة وسر بنظامها ، غير أنه يرى إدخال أرض الملعب ضمن سور المدرسة وجعلها بارتفاع أرض الحوش وعمل اللازم لتقليل ترابها .

---

(٥٢) هذا يوضح ان اتصالات سعد زغلول بالأقباط قديمة ، مما يوضح موقفه من الأقباط عند تأليف «الوفد المصرى» .

ثم زار المركز فأعجبه نظامه أيضا ، وبعد ذلك مشى قليلا لرؤية أعمال القناطر بالشاطىء الغربى .

السبت ١٢ يناير ١٩٠٧

زار مدرسة إسنا الأميرية وسأل تلاميذها فى العلوم المختلفة فكانت إجاباتهم مرضية إلا فى الدين واللغة العربية ، فإنها كانت أقل مما ينبغى ، وقد لاحظ سعادته أن تخت الجلوس غير مناسبة لمبانى المدرسة فإنها من نوع قديم وأغلبها مكسر . وقد كان يرافقه فى هذه الزيارة المدير والحكمدار اللذان حضرا لهذا الغرض . ثم قدم اليه المأمور ٢٥ من أعيان البلد ، فخطب فيهم حاثا على العناية بنشر العلم ، مبينا أن الانسان لا يرتقى بغيره ، وبعد ذلك زار الكتاتيب الآتية :

١) كتّاب عبد الحميد هاشم ، فوجد التعليم به مناسبا .
٢) كتّاب الجامع العتيق .
٣) كتّاب القبانى .
٤) كتّاب الصاوى .

وهذه الكتاتيب الأربعة بنتها الجمعية التى كان أسسها بإسنا عبد الرحيم أفندى أحمد(٥٣) ، عندما كان قاضياً بها ، والأول والرابع من

---

(٥٣) عبد الرحيم أحمد كان وكيلا للادارة العربية بالمعية السنية ، وتربطه بمصطفى كامل رابطة وثيقة ، وكان حلقة الاتصال بين مصطفى كامل والخديو عباس حلمى ، من خلال الخطابات عندما أوفد الأخير الأول إلى أوروبا عام ١٨٩٥ .
وقد نشأ عبد الرحيم أحمد فى الأزهر ، وزامل سعد زغلول ، ودخل دار العلوم ، وانتدب ليدرس للخديو عباس والأمير محمد على توفيق اللغة =

هذه الكتاتيب مبانيها من الدرجة الثانية ، وأما الثانى والثالث فمبانيهما من الدرجة الأولى . وقد سر من المبانى ومن[٥٤] حالة التعليم فى هذه الكتاتيب على العموم ، وإن كان وجد بالأول منها أن ما ليس من الدين يُعلم على أنه منه (!) ووجد تلاميذه يحفظون نشيدا للمفتش .

وبعد ذلك زار المحكمة الأهلية وتفقد غرفها ، ومنها ذهب إلى كتّاب صادق عبد المجيد من كتاتيب الإعانة فوجد تلاميذه خرجوا للغدا ، وشاهد مبانيه الرديئة للغاية ، ثم ذهب إلى كتاب مدنى بهنس غير[٥٥] التابع للإعانة ، فلم يجد التلاميذ أيضا ، ووجد أنه خال من الفرش بالمرة ، وأن التلاميذ يجلسون على الأرض والتراب ، ومبانيه كمبانى سابقه . ومنه ذهب إلى كتّاب محمد خليل وهو كتّاب إعانة من الدرجة الأولى ، فوجد مكانه رديئاً معرضاً للهواء ، وإن كان فيه شىء من التعليم ، فوعد المدير بمساعدة فقيهه على إيجاد محل آخر .

وقد كان سعادته عازماً[٥٦] على رؤية أعمال الخزان بالشاطىء الشرقى بعد الظهر ، ولكن رداءة الجو وشدة الرياح التى أثارت التراب

- العربية واصول الدين فى أوروبا.وانتهز فرصة تعيينه مدرسا للعربية فى السوربون ، فدرس الحقوق ، وعين وكيلا للنيابة المختلطة بالمنصورة ، ولما ... لى الخديو عباس الحكم سنة ١٨٩٢ ، أمر بنقل عبد الرحيم إلى المعية ...حات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، نشرها وقدم لها الدكتور ، (مكتبة الأنجلو المصرية سنة١٩٦٢) .

. «

، وهو خطأ ، لأن «غير» لا تدخل عليها أداة التعريف

بكثرة منعت من ذلك ، فودع حكام إسنا وأعيانها شاكرا لهم عنايتهم .
وسارت الباخرة الساعة ١ بعد الظهر فوصلت إدفو الساعة ٥ .

[ص ٢٢١]

وفى إدفو وجد المأمور والعمدة وناظر المدرسة وأحد أساتذتها ومساعد التفتيش فى الإنتظار ، فحادثهم فى كثير من شئون التعليم . ومما ذكروه لسعادته أن بالمدرسة الأميرية عشرة تلاميذ أقباط من بلد واحد من بلاد المركز ، وليس بها مسلم من هذا البلد وأن هذا ناتج من رجل[٥٧] هناك يدعى الشيخ الأمير ، بنى هناك مسجدا ، وجعل يعلم الناس فيه وينفرهم من التعليم فى المدارس ، واسم هذا البلد الكِلْح أو السعايدة .

وبهذه المناسبة[٥٨] افتكر سعادة الباشا أن مساعدى التفتيش يمكنهم التأثير على الأهالى ونزع كثير من الخرافات التى يلصقونها بالدين وهو براء منه ، ورأى أنه يحسن تكليف هؤلاء المفتشين بهذا الواجب ، وله الأمل أن إنشاء مدرسة القضاة[٥٩] حسب المشروع الذى عمله يساعد كثيرا على محو هذه الخرافات .

وبعد أن مكثوا نحو الساعة انصرفوا على أن يعودوا فى الصباح .

[ص ٢٢٠]

الأحد ١٣ يناير ١٩٠٧

زار سعادته المدرسة الأميرية فوجد التعليم فيها كالتعليم فى مدرسة

---

(٥٧) يوجد فى الأصل حرفان زائدان قبل كلمة «رجل» هما «تا» ، ولم يشطبا .
(٥٨) فى الأصل : «وبه المناسبة» .
(٥٩) يقصد مدرسة القضاء الشرعى .

اسنا ، غير أنه لاحظ أن الشيخ محمد أبا زيـد الذى يعلم فى السنـة الرابعة ضعيف فى اللغة العربية ، وأنه يشطب فى منشآت التلاميذ عبارات صحيحة .

وبعد أن خرج من المدرسة زار كتّاب الجامع العتيق التابع للنظارة فأعجبه التعليم فيه ، غير أنه وجد القرآن غير مصحـح ، والتلاميـذ يلحنون فيه كثيرا .

وبعـد (ذلك)[٦٠] زار كتـاتيب البلد الآتيـة ، وكلهـا كتـاتيب إعانة :

(١) محمد محمود (مقلة)[٦١] ، وهو أردؤها فى التعليم ، ومبانيه رديئة جدا . وأما الباقى فحالها متـوسطة والتعليم فيهـا جيد ، وهـو أحسن ما رأى سعادته فيما عدا القاهرة من الكتاتيب التى زارهـا إلى الآن ، وهذه الكتاتيب هى : (٢) كُتّاب الشيخ مدنى (٣) كُتّاب عبد الباسط عثمان (٤) عبد الطاهر على (٥) كُتّاب محمد مغربى يونس .

وبعد أن زار جميع هذه الكتاتيب دخل البربة الأثرية فاطلع على ما بها من الآثار وأعجب بها ، وصعد برجها ، ورأى منه مناظر الجهة المجاورة . ثم ركب بعد ذلك قاصدا[٦٢] الباخـرة . وهناك ودع من رافقوه اليها ، وسارت الساعة ١ بعد الظهر ، فمرت من جبل السلسلة قبيل الغروب وأرست على مسافـة قليلة منه إلى الجنـوب ، فخرجنـا ومشينا قليلا ، وقابلنا رجلا هناك اسمه عبده عبد الرحمن ، فتكلم معه

(٦٠) أضفنا كلمة «ذلك» لتستقيم العبارة .

(٦١) قراءة ترجيحية .

(٦٢) فى الأصل : «قاصدة» .

الباشا قليلا . ثم ذهب مع أحد البحارة لاحضار عمدة البلد (فارس) التى كانت على مسافة كبيرة ، فغابا أكثر من ثلاث ساعات داخلنا أثناءها الخوف والريب ، وخرج اثنان (من)[٦٣] السفينة للبحث على البحار ، ثم حضر مع شيخ الغفر ، وأخبر أن العمدة بـ« دراو » وشيخ البلد بالشاطىء الشرقى .

الاثنين ١٤ يناير ١٩٠٧

سافرت السفينة الساعة ½ ٦ ، ووصلت كممبو[٦٤] قبيل الساعة ٨ فخرجنا بها قليلا واشترينا منها بعض ما لزمنا . ثم أقلعت الباخرة فوصلت أسوان الساعة½ ١ ، وكان المدير وكبار موظفى المديرية ومفتش الداخلية وموظفو المحكمة الشرعية والمدرسة فى الانتظار . وعقب الوصول ذهب سعادة الباشا ومعه أغلب هؤلاء إلى المدرسة الأميرية فأشرف عليها ، وامتحن تلاميذها ، فوجد فيهم ضعفا ظاهرا خصوصا فى القرآن الكريم والدين واللغة العربية ، فإن تلاميذ السنة الرابعة أظهروا ضعفا كبيرا فى المطالعة . أما المبانى فإنها جيدة ، وقد لاحظ سعادته أن عدد تلاميذ المدرسة أقل من ستين ، وأنها تسع عددا أكثر من ذلك من غير زيادة فى الفصول ولا المعلمين . وهو يرى أن فى الناظر خمولا ظاهرا لا يمكنه معه أن يؤثر على الناس التأثير الحسن الذى ينبغى أن يؤثره ناظر مدرسة .

[ص ٢١٩]

الثلاثاء ١٥ يناير ١٩٠٧

زار سعادته كتاتيب أسوان الخمسة ، وهى كتاب النظارة ،

---

(٦٣) أضفنا كلمة «من» لتستقيم العبارة .

(٦٤) كوم امبو .

وكُتّاب وكتّاب وكتّاب وكتّاب وكتّاب[٦٥] ، فَسُرَّ من التعليم فيها غاية السرور وخصوصا الثلاثة الأول ، وعلى الأخص كتّاب النظارة ، فإنه وجد التعليم فيها لجميع العلوم المختلفة منفذا ، وكذلك النظافة فإنها على درجة لائقة ، ووجد مبانى الثلاثة الأولى منها جيدة[٦٦] ، ومبانى الإثنين الأخيرين لا بأس بها . وبعد ذلك زار مدرسة الأقباط التى دعاه المدير لزيارتها فوجد بها ٢١٦ تلميذا ، وأخبر أن من بينهم ٤٦ مسلمين ، وأن منهم ٦ مجانا ، وقد سر سعادته من اجتهاد القائمين بأمرها وخصوصا ناظرها ، فإن عنده من النشاط وحسن الترتيب ما ليس عند ناظر المدرسة الأميرية . أما التعليم فيها فلا ينقص عن التعليم فى المدرسة الأميرية ، وهو حسن فى بابه .

وبعد العودة سارت الباخرة إلى الخزان فشاهده وأعجب به ، ومنه ذهب إلى معبد فيلة (قصر أنس الوجود) فاطلع عليه ، ثم عاد إلى الخزان ومنه إلى أسوان . وفى المساء تناول العشاء مع المدير فى Cataract Hotel ، وعاد إلى الباخرة ، وقد كانت المدة التى قضاها فى أسوان من أجمل أيام السياحة ، ووُجد عنده منها أثر حميد .

الأربعاء ١٦ يناير ١٩٠٧

الساعة ٧ ٣/٤ ذهب سعادته لرؤية[٦٧] كتاب بالجزيرة المحاذية[٦٨] لأسوان ، فوجده كتابا مظلما كبير الطول قليل العرض ، وبه فوق ٧٠

---

(٦٥) هكذا فى الأصل ، مسافات بيضاء بدلا من أسماء الكتاتيب ، عدا الكتاب الأخير فلا توجد مسافة بيضاء .
(٦٦) فى الأصل «جيدا» .
(٦٧) فى الأصل : «روية» .
(٦٨) فى الأصل : «المحازية» ، بالزاى .

من أبناء البرابرة(٦٩) ، فامتحنهم فى العلوم المختلفة فأجابوا إجابات جيدة بلسان عربى فصيح ، فسر منهم سعادة الباشا سرورا عظيما ، وأعطى الفقيه ٦ جنيهات ، أمره بأن يأخذ واحدا لنفسه ويفرق الباقى بين تلاميذه . وسأل المدير أن يساعده فى ايجاد محل أليق بالتعليم من هذا . وكان يرافقه فى هذه الزيارة المدير ووكيله والحكمدار والقاضى الشرعى ونائبه وشفيق بك من الجيش . ثم عاد إلى الباخرة بعد أن ودع الجميع ، ونزل معه فيها المدير والقاضى الشرعى ونائبه وشفيق بك . وسارت قاصدة كممبو(٧٠) فوصلتها قبل الظهر بربع ساعة . وكان فى الانتظار مصطفى بك عاكف،متولى الأعمال هناك ، فاطلعنا على آلات رفع المياه الهائلة ، وهى إثنتان تشتغلان الآن ، وأخرى جار فيها العمل ، وقطر ماسورة الماء بكل منها متران ، وترفع الواحدة فى الثانية الواحدة ١/٢ ٣(٧١) من الماء . وبعد رؤ يتها تناول سعادته الغداء فى منزل مصطفى بك ، واطلع على الأطيان المنزرعة ، وأعجب بجودتها ، وزار المدرسة التى هناك ثم عاد إلى السفينة ، وهناك ودع الجميع ، ثم سارت قاصدة ادفو فوصلتها بعد الساعة ٧ وكان بها المبيت .

[ص ٢١٨]

الخميس ١٧ يناير ١٩٠٧

أقلعت السفينة باكراً قاصدة إسنا فوصلتها قبل نهاية الساعة ٩ ، وهناك خرج سعادة الباشا فاطلع على أعمال الحفر الجارية فى القناطر ،

(٦٩) يقصد أهالى النوبة .
(٧٠) كوم امبو .
(٧١) لا يوجد تمييز للعدد ، والمقصود «مترا مكعبا» .

فوجد بها نحو ١١٠٠٠ عامل ، وأجرة حفر المتر المكعب ورفعه ٣½ قرش . وسأل عما إذا لم يكن هناك آلات تشتغل بهذه الأعمال ، فأخبر أن الفلاح المصرى أرخص من الآلات التى وجدت إلى الآن (!) وقد أخبر أيضا أن مصاريف الحفر والبناء نحو ٦٥٠,٠٠٠ جنيه . وبعد ذلك عاد إلى السفينة وسارت قاصدة الأقصر فوصلتها قبيل الظهر . والساعة ٢ ركبنا لمشاهدة آثار الكرنك ، فاطلع سعادته عليها ، وعاد الساعة ٣ ونصف فزار النُزُل الجديد الذى تم بناؤه على شاطىء النيل ، وأعجب به غاية الإعجاب . وقبل المغرب بقليل حضر مدير قنا وكثير من موظفى الحكومة وأعيان البلد فحادثهم سعادته مليا ثم انصرفوا .

الجمعة ١٨ يناير ١٩٠٧

الساعة ٢ حضر صدقى بك بناء على تلغراف من سعادة الناظر . الساعة ٧½ ذهبنا ومعنا المدير والمأمور لرؤية الآثار التى بالشاطىء الغربى ، فزرنا بعض مقابر الملوك ، ومنها ذهبنا إلى مدينة هبو[٧٢] ، وشاهدنا هيكل رمسيس الثالث ، ثم عدنا الساعة ١١ فنزلنا فى الباخرة ومعنا المدير ، وسارت فوصلت قنا الساعة ٣¾ . وكان بالانتظار هناك كبار الموظفين والأعيان ، فركب سعادة الباشا قاصدا ملعب الكرة ، وكان تلاميذ سوهاج يغالبون فى اللعب تلاميذ قنا فغلب الأخيرون . وعند انفضاض اللعب عاد سعادته إلى السفينة . والساعة ٧½ مساء ذهب لتناول العشاء عند المدير . وعاد قبيل الساعة ١٠ .

---

(٧٢) هابو .

[ص ٢١٧]

السبت ١٩ يناير ١٩٠٧

الساعة ٧ ½ خرج من الباخرة ، فوصل المدرسة ورأى التلاميذ مصطفين ، ثم زارهم فى الفصول وامتحنهم فى العلوم المختلفة ، فسر من إجاباتهم فيها عدا الدين الكريم . وقد تكلم مع الناظر فى هذا الشأن ، وطلب منه أن يحث التلاميذ على أداء الصلاة . ثم زار المستشفى ورأى المرضى فحادثهم بما يرضيهم ويناسبهم . ومن هناك ذهب إلى كتاب الشيخ (٧٣) وهو الكتّاب الوحيد الذى أخذ إعانة من الدرجة الأولى ، فوجد التلاميذ وسخين ، والمبانى غير جيدة ، والتعليم رديئا جدا . ومنه زار كتاب الشيخ (٧٤) فوجد المبانى ليست على ما يرام . وفى وسط الكتاب قبر ، والتعليم فى غاية الإنحطاط . والتلاميذ فى غاية الوساخة ، وتحت الطباشير لا يمكن محو الكتابة التى عليها .

ثم زار مدرسة الأقباط فوجد حالتها منحطة فى كل شىء ، والتعليم بالسنة الرابعة والثالثة أحط منه فى السنة الأولى والثانية . ومن هناك زار المديرية ، وقدم له المدير جميع موظفيها ، ثم المحكمة الأهلية ، فالمحكمة الشرعية ، فتفتيش الرى . ومن هناك ذهب الى الباخرة ، فودع الجمع (٧٥) ، وسارت الساعة ١١ ¾ صباحا ، ولم تزل الباخرة سائرة حتى وصلنا جرجا . وكان المبيت بها لدخول الليل وعدم القدرة على وصول سوهاج .

---

(٧٣) هكذا فى الأصل ، مسافة بيضاء .
(٧٤) هكذا فى الأصل ، مسافة بيضاء .
(٧٥) فى الأصل «الجامع» .

[ص ٢١٦]

الأحد ٢٠ يناير ١٩٠٧

قامت الباخرة من الفجر ، فوصلت سوهاج الساعة ٨صباحا ، وكان هناك فى الإستقبال المدير والوكيل ومفتش الرى وغيرهم ، فذهب سعادته توا الى المدرسة الأميرية فتفقدها وامتحن تلاميذها فوجد حالتها على العموم مرضية ، وان كان عند التلاميذ شيء من الضعف فى اللغة العربية والدين . وبعد زيارتها ذهب الى المركز ثم المدرسة الأهلية (عبده وهبى) فوجد حالتها ليست على مايرام ، وتلاميذها قليلون وبها قليل من البنات . ومنها ذهب الى كتاب (٧٦) فوجد مبانيه جيدة والتعليم فيه لا بأس به ، ثم الى كتّاب (٧٧) فوجد مبانيه مناسبة والتعليم فيه مرتقيا بعض الارتقاء . ثم زار ديوان الرى ، وبعد (ذلك) (٧٨) المديرية ، وهناك قدم له أعيان المراكز المختلفة ، فخطب فيهم حاثاً على التعليم وترقيته ، خصوصا التعليم العام بالكتاتيب ، مبينا أن الأمم لا ترتقى بغير التعليم مطلقا ، وشارحا لهم عنايته بالدين والقرآن الكريم ، واهتمامه بتعليمه ، ومتشكرا لمن بنى الكتاتيب منهم . ثم زار حُجَر(٧٩) المديرية ، وذهب الى بيت المدير ، فتناول الغداء هناك . وقام الى المحطة فركب قطارا مخصوصا الى طهطا ، وهناك وجد فى استقباله جمعا من الناس ، فذهب الى مدرسة فيض المنعم فوجد مبانيها لائقة والتعليم فيها منحطا . وطلب منه

---

(٧٦) هكذا فى الأصل ، مسافة بيضاء .
(٧٧) هكذا فى الأصل ، مسافة بيضاء .
(٧٨) أضفنا كلمة «ذلك» لتستقيم العبارة .
(٧٩ يقصد «حجرات» .

صاحبها الشيخ أحمد رافع أن يجعل مدرسة للفقهاء . ومنها ذهب الى مدرسة على باشا رفاعة ، فوجد التعليم بها مرتقيا ، والنظام حسنا ، ورأى أن السبب فى ذلك همة ونشاط ناظرها . ومنها ذهب الى كتاب (٨٠) فوجد التعليم به منحطاً والمعلمين غير أكفاء .
ثم تناول القهوة فى بيت الشيخ أحمد رافع ، وذهب الى المحطة ذاهباً الى أسيوط ، فودعه المدير وجمهور كبير من أعيان طهطا . وقد كانت هذه الزيارة مما أوجب الفرح العظيم عند سكان تلك المدينة ، كما أن سرور سعادة الباشا بمدرسة رفاعة كان كبيرا ، وقد كان وصول أسيوط قبل الساعة ٧ مساء ، فذهبنا الى الباخرة التى سبقتنا إليها وكان المبيت بها .

الإثنين ٢١ يناير ١٩٠٧

قامت الباخرة من أسيوط باكراً(٨١) . وقبل أن تمر من القناطر « شَحَّطت » . وبقيت كذلك ما يقرب من ثلاث ساعات . ثم مرت من القناطر وسارت نحو ساعة و« شحَّطت » مرة ثانية . وبقيت كذلك الى مابعد الغروب . وكان المظنون أننا نصل المنيا بعد الظهر بقليل فيدرك سعادة الباشا وابور الساعة ٤ ويذهب الى مصر ليدرك مجلس النظار فى اليوم التالى ، ولكن جرت المقادير بغير ذلك ، ومع ذلك فقد سارت السفينة نحو ساعة ونصف بعد ذلك ، وباتت على مسافة لاتبعد كثيرا عن أسيوط .

---

(٨٠) هكذا فى الأصل ، مسافة بيضاء .
(٨١) فى الأصل «باكر» .

[ص ٢١٥]
الثلاثاء ٢٢ يناير ١٩٠٧

سارت السفينة باكرا فقربت من المنيا[٨٢] بعد الظهر بنصف ساعة . ولكنها أرست قبل الوصول اليها ريثما تغدينا . وقرب وقت القطار فذهبنا الى المنيا[٨٢] ، وهناك عاد سعادة الباشا الى مصر بقطار السكة الحديدية من غير أن يعلم أحد بالمنيا[٨٢] بمروره فيها .

[ص ٢١٣*]
الأحد ٢٧ يناير ١٩٠٧

هذا رابع أيام العيد . جاء مغربى بك مدير الأقلام العربية بالبيت ، وأطلع سعادة الباشا على اقتراحات المفتشين والمستشار الخاصة بترقية وزيادات المرتبات ، فوجد فيها مايأتى :

(١) ان بعض الموظفين حرم من الزيادة لذنوب صغيرة أو كبيرة ، عوقبوا عليها فى حينها ، ومن ضمن هؤلاء الشيخ أحمد الكنانى ، الذى وقع منه ذنب خفيف فى العام الماضى لم يستوجب أكثر من إنذار .

(٢) اتباع منشور النظارة القاضى بأن الزيادة تكون بمقدار ربع المبلغ بين النهاية الصغرى والنهاية الكبرى لدرجة الموظف ، وذلك الاتباع ظاهر واضح فى الموظفين ذوى الرواتب الصغيرة .

---

(٨٢) فى الأصل « المنية » فى هذا الموضع وفى كل المواضع السابقة واللاحقة .
(*) ص ٢١٤ فى الأصل خالية وغير مرقمة .

(٣) معاملة الغالب من كبار الموظفين وخصوصا الانجليز بالاستثناء من أحكام[٨٣] هذا المنشور ، من ذلك نقل وكيل الحقوق من ٥٠ الى٣/٢ ٦٦ ، « وسوانسن » والشيخ حمزة (   )[٨٤] من ٥٠ الى٣/١ ٥٨ ، وخمسة[٨٥] معلمين بالمهند سخانة من ٣٧ الى ٤٥ ، وماشاكل ذلك وهو كثير .

(٤) حرمان مثل ناظر طنطا من الزيادة الاستثنائية ، وهو من أكفأ النظار بالإجماع ، وذلك لدخوله[٨٦] مجلس التأديب فى مسئلة معلومة ، والحكم عليه بالانذار بعد الاعتذار له[٨٧] .

(٥) قلة الدرجات العالية التى اقترحت للوطنيين مع وجودها فى النظارة وبقائها خالية .

الإثنين ٢٨ يناير ١٩٠٧

حصل فى الموضوع السابق جدال عنيف ومناقشات حادة ارتكن فيها الباشا على ما يأتى :

(١) انه لا يصح أن تضع النظارة لنفسها قانونا[٨٨] يغل يدها عن استعمال حقوقها ومكافأة عمالها .

(٢) ان القانون المالى الذى جاء فيه أن من كان[٨٩] حاصلا على

---

(٨٣) فى الأصل «الأحكام» .
(٨٤) كلمة غير مقروءة .
(٨٥) فى الأصل «خمس» .
(٨٦) فى الأصل «دخوله» .
(٨٧) أى الاعتذار من جانبه ــ أى بعد اعتذاره .
(٨٨) فى الأصل «قانون» .
(٨٩) فى الأصل «مكان» .

نهاية درجة رقى إلى درجة أخرى مبلغ ها نهاية درجته فيعطى المتوسط ـ يقضى بأن تكون الزيادة فى الأحوال العادية بمقدار متوسط الدرجات .

(٣) ان الحكومة تريد تحسين حالة الموظفين .

(٤) ان المال متوفـر فى نظارة المعـارف ، وان بها نحـو ١٥٠٠ جنيه[٩٠] شهريا مخصص لزيادة الموظفين ، وان المبلغ المقترح اعطاؤه علاوات بما فى ذلك العلاوات الاستثنائية هو نحو ٣٨٠ جنيها شهريا .

(٥) ان المال المتوفر من ذلك تأخذه المـالية أويصـرف فى وجوه أخر ، ولا ينتفع به الموظفون مع تعلق حقهم به .

(٦) ان المالية تبحث الآن فى تحوير[٩١] الدرجات ، فاذا حذفت المتوسط عادت جميع الأموال اليها من غير أن تنتفع بها نظارة المعارف .

وارتكن المستشار على مايأتى :

(١) ان المسألة مسألة حسابية ، وانه إذا كانت الزيادة بمقدار[٩٢] نصف الدرجة ، لا تتوفر نقود للزيادة فى المستقبل ، خصوصا وقد وعد هو الانجليز بزيادات معينة .

(٢) ان هذا الأمر لا يروق فى عين المالية ورجالها .

(٣) ان القاعدة الجارى العمل عليها عملت بعد ترو واختبار ، والغرض منها أن تكون النقود متوفرة على الدوام للزيادة .

وبعد مجادلات استمرت ساعات وضع الباشا قاعدة لزيادة هذا العام ، وأن من تكون مضت عليه المدة القانونية ومرتبه أقل من متوسط درجته يزاد إلى المتوسط ومن كان مرتبه المتوسط فأكثر يزاد إلى النهاية ،

---

(٩٠) فى الأصل «جنيها» .
(٩١) المقصود بتحوير : « تعديل » .
(٩٢) فى الأصل «بمقدا» وسقطت الراء .

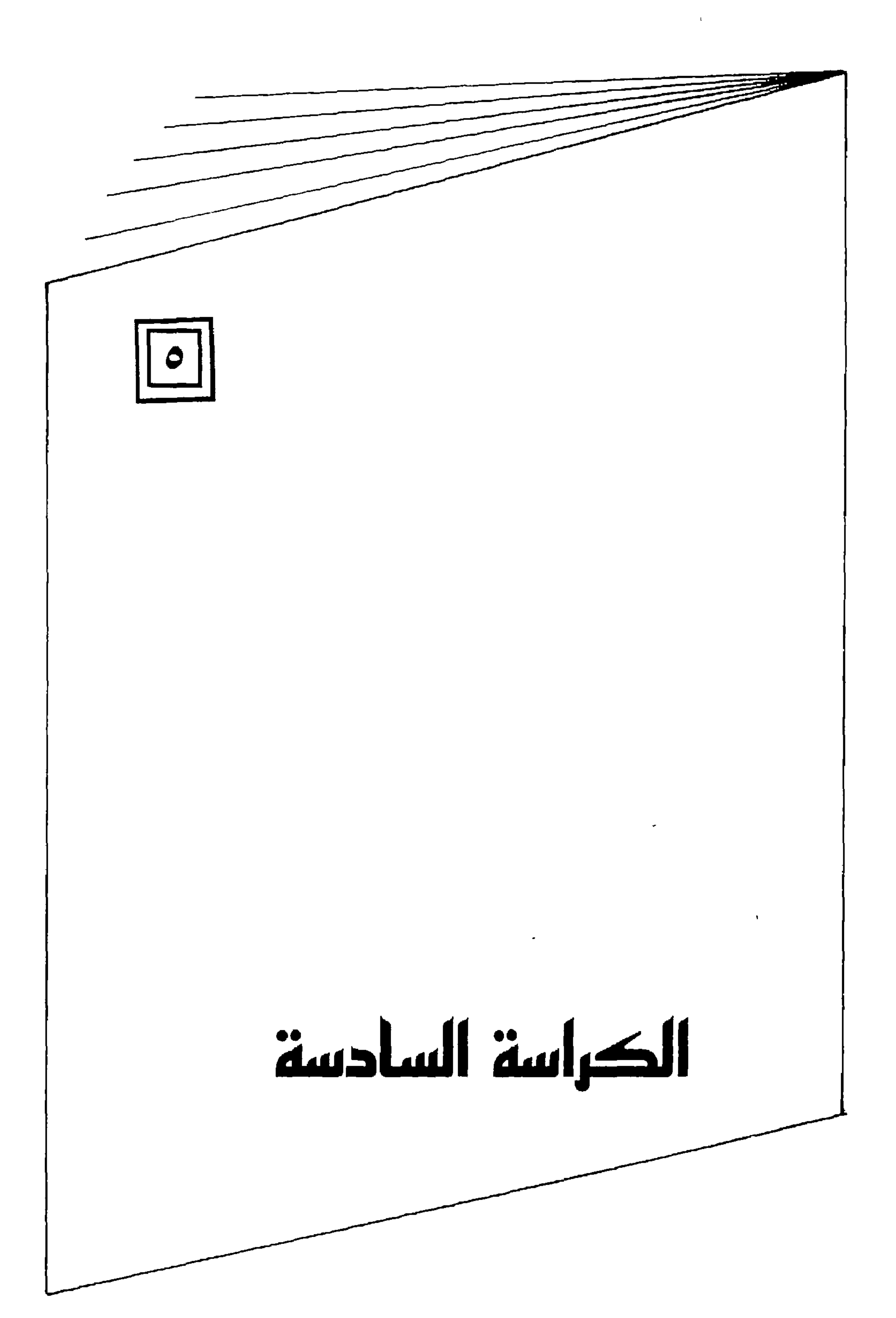


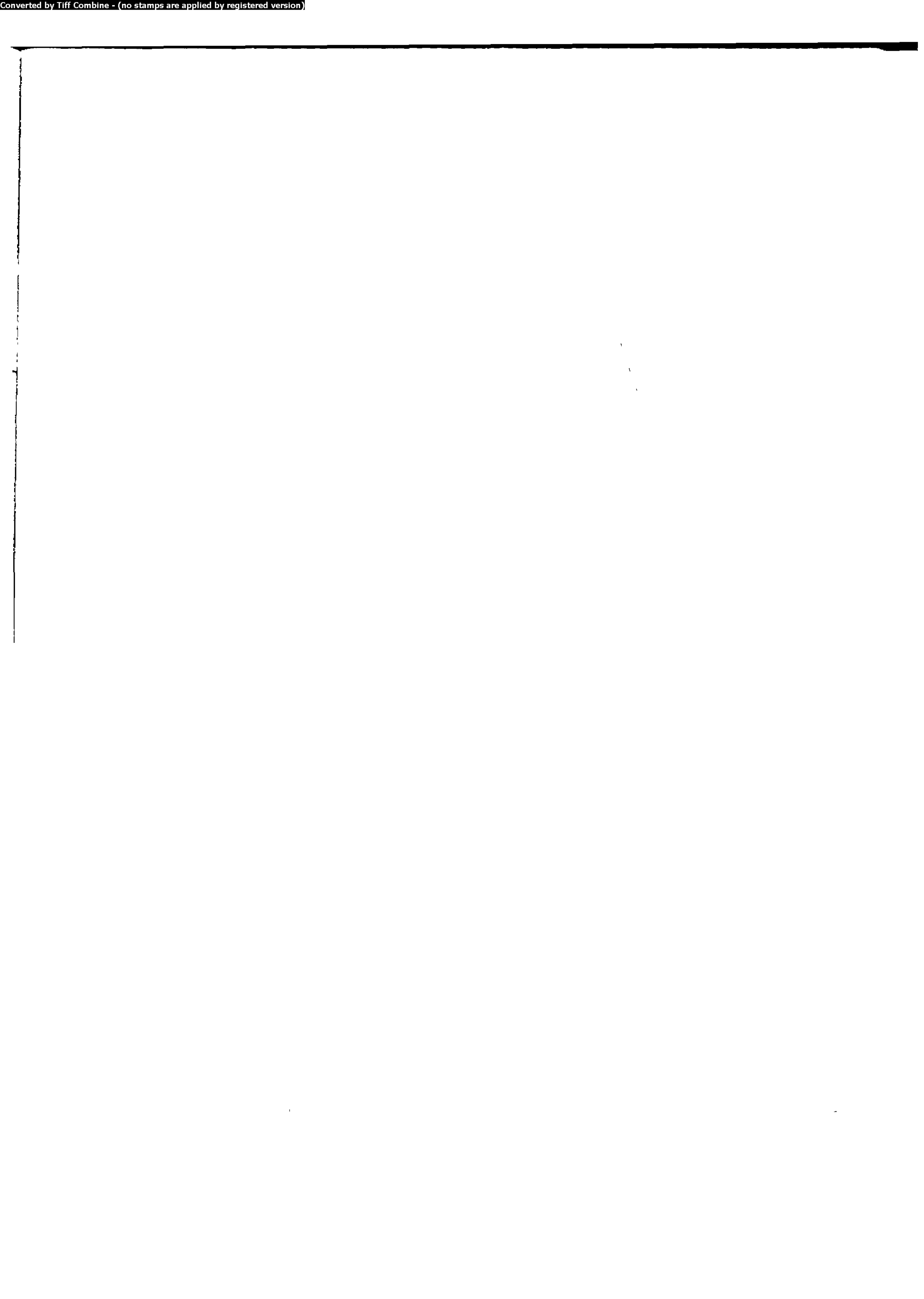
وأمر أن يعمل الحساب على ذلك ، ويعرف مقدار الزيادة ، ويعرض عليه فى اليوم التالى .

أما الذين اقترح حرمانهم فأخذ دوسيهاتهم إلى البيت وفحص حالة كل منهم ، فأقر على حرمان خمسة ، لأن حالتهم وأعمالهم بحيث لا يجوز معها زيادتهم . وأمر أن يزاد السادس وهو الشيخ أحمد الكنانى لأن ذنبه لا يقتضى الحرمان ، بعد أن عوقب عليه .

وعند نزوله من الديوان قدم له هزاع ، والد أحد التلاميذ الثلاثة الذين رفتوا لوضعهم الفوسفور فى فراش رابع ، فطلب الأوراق وفحصها فوجد أن الأمر غير ثابت عليهم خلافا لما أُخبِر به من المستشار .




٥
الكراسة السادسة



الكراسة السادسة

من ص ٢٢٧ إلى ص ٢٩٠

من ٢ أبريل ١٩٠٧ إلى ٢ فبراير ١٩٠٨

المحتويات

تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالمدارس الثانوية والعالية ـ مشروع مستشار المعارف بالشروط الواجب توفرها فى موظفى النظارة والمدارس ـ إصلاح التعليم فى مدرسة المعلمين الخديوية ـ الخلاف بين سعد زغلول والمستشار البريطانى حول ترقية وزيادة مرتبات المدرسين ـ الخلاف حول رغبة سعد فى امتحان التلاميذ باللغة العربيـة ـ حدث إستعفاء اللورد كرومر يوم ١١ أبريل ١٩٠٧ وتعيين جورست بدلا منه ـ لقاء سعد زغلول بجـورست حول مشكـلات التعليم ـ قضية قبـول التلاميذ فى مدرسة القضاء الشرعى ـ توتر العلاقة بين الخديو وسعد زغلول ـ محاسبة سعد زغلول لمدير الكتبخانة الخديوية الفـرنسى على أخطائه ـ قضية إمتحان التلاميذ بـاللغة العـربية ـ وفـاة حسن باشـا عاصم ، عضو لجنة إدارة مدرسة القضاء الشرعى ـ قضية مسيو لامبير ناظر مدرسة الحقوق المستقيل ـ جلسة مجلس النظار يوم ٢٨ نوفمبـر ١٩٠٧ ـ الخلاف بين سعد زغلول والمستشار البريطانى حول منح الرتب والنياشين للموظفين البـريطانيـين فى مصر ـ إعـلان تأسيس الحـزب الوطنى ، وانتخاب مصطفى كامل رئيسا له ـ أحداث الشغب بمدرسة الحقوق الخديوية ـ قضية منح الرتب والنياشين للموظفين ـ فكرة تخليد ذكرى الشيخ محمد عبده بإنشاء صحيفة أو مدرسة أو مكتبة ـ بدء زيارة سعد زغلول لمدارس الوجه القبلى يوم ١٨ يناير ١٩٠٨

[ص ٢٢٧]

- ١ -

اللغة الإضافيـة هى واجبة ، لأن لهـا نمرا شفهيـة وتحريـرية فى الإمتحان . ويقال إنها لازمة ، لأن التلامذة الذين يتلقون العلوم فى المدارس العالية باللغة الانجليزيـة ، لا يمكنهم ألا[٩٣] يتعلموهـا فى المدارس الثانوية ، وبناء على ذلك ، إذا كان التلميذ يدرس الفرنساوية فى هذه المدارس ، ولا يـدرس لغة انكليـزية ، لا يمكنـه أن يسير فى المدارس العالية . غير أن هذا الإعتراض ليس وجيها إلا فيما يختص بالتلامذة الذين يدرسون اللغة الفرنساوية فى المدارس الثانوية ، أمـا الذين يدرسون اللغة الانكليزية فلا حاجة لهم بالفرنساويـة ، ما دام التدريس فى العالية باللغة الانكليزية ! ، ولذلك يجب توجيه الإلتفات لهذه المسألة .

---

(٩٣) فى الأصل : أن لا .

— ٢ —

مسيو[٩٤] أرشيل[٩٥] وكيل مدرسة الحقوق طلب اجازة غير اعتيادية مدة ١٥ يوما ، لكى يتوجه إلى باريس لأشغال خصوصية (قال المستشار عنها إنها هى البحث عن وظيفة سامية بمبلغ عظيم من النقود !) وقد أذن له مستشار المالية[٩٦] ، وأخبرنى المستشار دنلوب أن مستشار الحقانية[٩٧] موافق على هذه الأجازة . وفى يوم أمس ورد منه تلغراف إلى المستشار يطلب امتداد اجازته أسبوعا لتكون مدة ٢١ يوما . ولا أدرى كيف أوافق على هذا الأمر الذى هو مخالف للقانون .

[ص ٢٢٨]

ومما يدخل فى ذلك أن الدوكتور[٩٧م] كيتنج ، ناظر مدرسة الطب ، طلب من منذ شهر أن يسافر لأن زوجته مريضة مرضا خطرا ، فصرحت له بالسفر لرؤيتها ولكنه لم يعد إلى الآن (٢ أفريل ٩٠٧) .

---

(٩٤) فى الأصل : « موسيو » .
(٩٥) قراءة اجتهادية .
(٩٦) هو السير فنسنت كوربت Sir Vincent Corbett ، وهو غير المستر كوربت Mr.Corbet النائب العمومى . وقد حل الأول محل السير إلدون جورست Eldon Gorst كمستشار مالى فى عام ١٩٠٤ واستقال فى آخر يوليو ١٩٠٧ ، أما الثانى فقد عُيِّن فى ١٨٩٧ خلفا لمسيو لوجريل Le Grelle ، الذى استقال فى ١٨٩٥ . (انظر Cromer, Modern Egypt P. 684 ، تقرير جورست عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨) . وقد استقال المستر كوربت ، النائب العمومى فى ابريل ١٩٠٨ ، (انظر الجريدة فى ٢٠ ابريل ١٩٠٨) ، وحل محله عبد الخالق ثروت باشا .
(٩٧) هو المستر مالكولم ماكلريث Sir Malcolm McLlwraith ، وقد عين مستشارا قضائيا فى ١٨٩٨ خلفا للسير جون سكوت الذى استقال ليعين فى لندن .
(٩٧م) هكذا فى الأصل ، أى الدكتور .

وضع المستشار مشروعا ببيان الشروط اللازم توفرها فى كل موظف من موظفى النظارة والمدارس ، وأهم هذه الشروط يرجع إلى الشهادة العلمية ، وقد قررت فيها أن تكون من إحدى المدارس العالية بأوروبا .

فلما عرض علىّ المشروع ، رأيت من الضرورى أن يكون مصحوبا بمشروع آخر ، يبين فيه عدد التلامذة اللازم إرسالهم إلى أوروبا للحصول على الشهادات المختلفة ، التى جعلت شرطا للتوظف أو للإلتحاق بتلك الوظائف .

وفى نيتى أن أرسل من مدرسة دار العلوم ستة ، ومن المدرسة الخديوية عشرة ، ومن مدرسة الحقوق ستة ، ومن مدرسة المهندسخانة(٩٨) عدداً نتفق عليه مع مستر ولس(٩٩) .

---

(٩٨) فى الأصل : « المهندس خانة »

(٩٩) المستر سيدنى هربرت ويلز (أو « ولس » ، كما كانت تكتبه الصحف المصرية) Mr.Sidney H.Wells ، من ذوى الخبرة والكفاية ، إذ كان ناظر مدرسة الصناعات فى لندن Battersea Polytechnic . وكان اللورد كرومر قد استقدمه لدراسة حاجة الحكومة إلى التعليم الصناعى . وقد وضع تقريرا عن مستقبل التعليم الصناعى فى مصر ، رأى فيه وجوب مروره بثلاث مراحل : أولى ومتوسطة وعالية ، ووضع مدرسة الصنايع ، التى كانت تعتبر من ضمن المدارس العليا فى المرحلة المتوسطة ، أما المرحلة العالية فتمثلها مدرسة الهندسة بالجيزة ويدخلها حامل الشهادة الثانوية . وقد نجح سعد زغلول فى أن يجعله مستشارا فى تخطيط مستقبل هذا التعليم . وفى نوفمبر ١٩٠٧ صدر أمر عال بتعيينه عضوا فى مجلس المعارف الأعلى ، مع محمد أنيس باشا ، الذى درس هندسة الآلات الميكانيكية فى إنجلترا .

فى نيتى أن يباح الإمتحان باللغة العربية كما هو مباح بالانكليزية والفرنساوية . وغرضى من ذلك أن أجعل للتلامذة رخصة لكى يجيبوا باللغة [ص ٢٢٩] التى يجدون أنفسهم أقوى فيها ، ويجدونها أسهل فى التعبير عليهم من خلافها . غير أن الصعوبات كثيرة أمامى فى هذا الموضوع ، ولذلك أريد التدرج فيه ، بأن أجعل الرخصة فى أول الأمر خاصة بالتلامذة التابعين للمدارس الحرة ، أى ليست تابعة للحكومة ، وبعد ذلك يحصل تعميمه . وأهم اعتراض على ذلك يرجع إلى عدم وجود عدد كاف من الذين يمكنهم الامتحان باللغة العربية . ولا يمكن أن نتبين قيمة هذا الإعتراض إلا بالاستقراء . وقد قيل لى أن أبحث فى الأمر بتأن . وهو كذلك ! ، ولكن لابد من استمرار البحث فيه .

وإنى اذا توصلت إلى إباحة التعليم باللغة العربية لتلامذة المدارس الحرة أكون قد فتحت أمام الناس طريقا كان إلى الآن موصدا فى وجوههم ، وهو أن يتعلموا باللغة العربية فى المدارس الحرة ، والحكومة تعطى لهم شهادة بدرجة الأهلية التى يظهرها الامتحان فيهم ، فعلى فرض أن يستمر التعليم فى مدارس[١٠٠]

فى يوم ٦ أفريل ٩٠٧ قدم المستشار[١٠١] ، وحادثنى فى أمر إصلاح مدرسة المعلمين الخديوية ، وقال إنه يرغب أن ينتخب تلامذة هذه

---

(١٠٠) العبارة لم تستكمل ، ويعقبها فراغ .

(١٠١) دنلوب ، وهو مستشار نظارة المعارف الاسكتلندى المشهور فى تاريخ التعليم المصرى فى عهد الإحتلال ، وكان مدرسا للغة الانجليزية بالمدرسة الخديوية الثانوية ، ثم أصبح مفتشا عاما لجميع مدارس نظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠ ، وفى عام ١٨٩١ أصبح عضوا فى اللجنة الإستشارية ، التى تغير =



المدرسة من حملة شهادة الأهلية ، وأنه يلزم أن يتعلم التلميذ فيها ثلاث سنوات ثم يمتحن ، فان نجح فيه تعطى له شهادة الاجازة بالتدريس فى المدارس الابتدائية ، ويرتب له مرتب من ١٠ جنبه إلى ١٢ جنيه . [ص ٢٣٠] ويمكن أن ينتخب من تلامذة السنة الثالثة تلامذة إلى أوروبا ، لكى يباشروا التعليم العالى بعد إتمام دروسهم فى احدى الكليات الأوربية .

فقلت له : إن الرأى عندى ـ وأظنه موافقا للصواب ـ أن تفتكر أولا فى انتخاب تلامذة مدرسة المعلمين من حملة الشهادة الابتدائية . ثانيا ، أن تقسم هذه المدرسة إلى قسمين أو ثلاثة إن أمكن ، فالقسم الأول يكون لتخريج معلمين بالمدارس الإبتدائية بعد أن يقيم فيه سنتين ، والثانى لتخريج مدرسين للمدارس الثانوية بعد أن يقيموا فيه سنتين أو ثلاث(١٠١م) ، والثالث لتخريج معلمين للمدارس العالية بعد الإقامة فيه(١٠٢) مدة(١٠٣) أيضا على حسب ما يراه أهل الفن(١٠٤) .

= إسمها فى ذات العام إلى اللجنة العلمية الإدارية . وبمقتضى دكريتو ٨ مارس ١٨٩٧ تولى منصب سكرتير عمومى نظارة المعارف ، وأصبحت صلاحياته تتلخص فى متابعة وتنفيذ كل ما تصدره النظارة من قرارات ومنشورات . وفى ٩ مارس ١٨٩٧ أضيفت إليه مراقبة التفتيش وإداراته . وفى ١١ مارس ١٩٠٦ عين المستر دوجلاس دنلوب Douglas Dunlop مستشارا للمعارف . وكثيرا ما كان مجلس النظار يكلفه بمهام وظيفة وكيل النظارة أثناء غياب الأخير أو قيامه باجازة . وفى عام ١٩٠٧ عين سكرتيرا لمجلس المعارف الأعلى . ومن ثم جاء سعد زغلول إلى نظارة المعارف ، وقد بلغ دنلوب ذروة السلطة والنفوذ .

(١٠١م) فى الأصل : « ثلاثة »

(١٠٢) زائدة ليستقيم المعنى .

(١٠٣) مكررة .

(١٠٤) يقصد غالبا التعبير الأجنبى technicians أى أهل التخصص أو المختصين.

فقال : إن الفكرة تستحق البحث ، ولكنه(١٠٥) يجب أن لا يفارق مصر حتى يرفع شأن التعليم فيها ، ولا يكون ذلك إلا برفعة شأن التعليم الابتدائى ، الذى هو أساس التعليم الثانوى . وبناء على ذلك يلزم أن يتأسس المعلم تأسيسا متينا ، حتى يمكنه أن ينور أذهان الطلبة ويثقف عقولهم . أما من جهة التعليم الثانوى والعالى ، فيمكننا أن نعتمد فيه على الجامعة المصرية التى سيكون لها شأن خطير .

فقلت : قول جميل ! ، ذلك حسن ! ، ولكن لا يلزم أن نطلب الغايات قبل أن نباشر البدايات ، والطفرة من المحال . إنا لا نطمع أن يكون عندنا من أول الأمر أساتذة فى قوة أساتذة أوروبا واقتدارهم ، وإذا حاولنا ذلك الآن حاولنا محالاً ـ وإنما الذى يلزم هو أن نسعى إلى هذه الغاية بالتدريج . فإننا لم يكن عندنا الآن من المعلمين فى المدارس الابتدائية إلا حملة الشهادة الابتدائية ! ، وبعضهم ممن ليسوا بحاملى شهادة أصلا ! . [ص ٢٣١] فاذا انتخبنا من حملة الشهادة الإبتدائية تلامذة القسم الأول ، وعلمناه(١٠٦) مدة سنتين ما يلزم لفن التعليم ، وقويناه فى الدروس التى تلقاها أولا ، خرج لنا معلم أقوى بكثير من المعلم الحالى . نعم انه لا يكون غاية فى القوة ، ولكنه يكون أحسن من الموجود الآن . فاذا كثر عندنا هؤلاء كثرة بالغة ، مضينا فى امتحانهم ، وجعلناهم من حملة الشهادة الأهلية .

ثم انى أخشى ألا(١٠٧) يرغب الكثير من حملة هذه الشهادة الآن فى مدرسة المعلمين ، لأنهم يرون أن المستقبل غير واسع أمامهم ، إذ يقف

---

(١٠٥) الهاء عائدة على المستشار .
(١٠٦) يقصد وعلمنا التلميذ منهم .
(١٠٧) فى الأصل : أن لا.

بهم عند حد المدارس الابتدائية ، فلا يتجاوزونها - بخلاف ما اذا صبروا حتى أخذوا الشهادة الثانوية ، فإنه يمكنهم أن يدخلوا المدارس العالية ، حيث يكون المستقبل أمامهم مفتوحا ! . ويساعدهم على هذا الصبر أنهم فى الغالب من ذوى اليسار ، فلا يعجزهم أن يصبروا .

وزد على ذلك أن الوعد الذى أعطيته ، لم يكن خاصا بالإشتغال بتربية معلمين للمدارس الابتدائية ، لأن هذا لم يكن محل الشكوى ، لأنهم كلهم من الوطنيين - وإنما محل الشكوى هو فقدان[١٠٨] المعلمين من المدارس الثانوية ، ولا يمكن أن نعتمد على الارسالية إلى[١٠٩] أوروبا إلا فيما يختص بالمعلمين فى المدارس العالية .

والذى أرغبه هو أن أكوِّن معلمين يكونون قابلين لأن يعلموا فى كل المدارس على اختلاف طبقاتها ، ولا يقتصر الواحد منهم على درجة محدودة ، الا اذا قعد به الإقتدار عن متابعة الدرس ، أو تخلف عنه لعلة [ص ٢٣٢] أخرى لأنه ليس أبعث على الجد من أمل يَقْوَى فى النفس ، فإذا ضعف الأمل فلا جد للإنسان .

ورأيى[١١٠] فى مدرسة دار العلوم[١١١] : أولا أن يبطل انتخاب تلامذتها من الأزهر ، وأن ينتخبوا من طلبة الكتاتيب بالامتحان من بين

---

(١٠٨) أصلها : بدون نون على النحو الآتى : فقدا .

(١٠٩) يقصد : البعثات .

(١١٠) فى الأصل « ورى » .

(١١١) أسست مدرسة دار العلوم سنة ١٨٧٢ ، بغرض تخريج أساتذة اللغة العربية للمدارس الابتدائية والثانوية ، وينتخب تلامذتها من نجباء تلاميذ الأزهر . وهذه المدرسة هى من أجلّ منشآت على باشا مبارك . ومرجع الفكرة فى إنشائها أنه لما انشئت المدارس الابتدائية النظامية من الكتاتيب فى مايو ١٨٦٨ ، واتجه العزم إلى الاكثار منها فى القاهرة وعواصم المديريات ، =

الفقراء ، وأن تقسم إلى قسمين : أحدهما ابتدائى وتكون مدة الدراسة فيه (١١٢) ومن يتخرج منه يكون أهلا لأن يدخل (١١٣) فى القسم العالى ، وأن يكون مدرسا فى مدرسة معلمى الكتاتيب . والقسم الثانى تكون مدته ( )(١١٤) ومن يتخرج منه يكون أهلا للتوظف بوظيفة معلم فى أية مدرسة من المدارس الأميرية .

ويلزم أن تلغى الاعانة التى تعطى للتلامذة ، وأن يستعاض عنها ، وأن يُنتخب من القسم الأعلى أشخاص لإتمام الدراسة فى أوربا لأجل أن يكونوا مفتشين بالمدارس ومعلمين راقين .

وقد رأيت(١١٥)

- ظهرت الحاجة إلى تخريج أساتذة لتدريس اللغة وآدابها ، فارتأى على مبارك انشاء مدرسة عالية دعاها « دار العلوم » ، لتخريج هؤلاء الأساتذة ، واختار تلامذتها من طلبة الأزهر بالامتحان ، واشتمل برنامج التعليم فيها على العلوم التى لا تدرس فى الأزهر ، كالحساب والهندسة والطبيعة والجغرافية والتاريخ والخط .

ويعتبر البعض انشاء دار العلوم أعظم خدمة أداها على مبارك لاحياء اللغة العربية وآدابها فى مصر . وفى ١٥ فبراير ١٨٩١ أنشأ على مبارك قسما خاصا بدار العلوم لتخريج معلمى الكتاتيب الأهلية فى البنادر والقرى ، وقد أطلق على هذا القسم اسم « القسم الثانى من مدرسة دار العلوم » ، وأطلق على المدرسة الأصلية « القسم الأول » . (د. سعيد اسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الإحتلال ص ١٥) .

(١١٢) فراغ بالأصل .

(١١٣) غير مقروءة ولعلها ما أثبتناه ، وقد تقرأ « يتخرج » ، وتكون صحيحة أيضا .

(١١٤) لم يحدد المدة بالأصل .

(١١٥) لم تكتمل الفقرة بالأصل



[ص ٢٢٣]

حدث أنه فى شهر[١١٦] يناير وفبراير ، عند النظر فى الزيادات ، أن تشكلت لجان للنظر فى الترقيات اللازمة ، ولما فرغت من عملها وعرض علىّ ، رأيت الزيادات أقل مما يجيزه القانون المالى ، لأنهم أمروا أن يطبقوا فيها منشورا أصدرته النظارة بتاريخ [١١٧] مع بعض قواعد أخرى وضعت لهم شفهياً حديثاً ، أما هذا المنشور فيقضى أن الموظف لا يمكنه أن يصل من أدنى مرتب وظيفته إلى أعلاه إلا بعد عشر سنوات فى الأحوال الإعتيادية ، ويجوز أن يمكث أكثر من ذلك ، أو أقل ، على حسب الأحوال ، وما يراه رئيسه . أما تلك القواعد فهى تتضمن إستثناءات يرجع العلة فى بعضها للأقدمية ، وفى البعض الآخر لأسباب أخرى .

فلم أقبل ذلك عند عرضه علىّ ، وقلت : ينبغى أن نزيد فى المرتبات على حسب القانون المالى ، مع مراعاة المبلغ المخصص لهذه الغاية . وقد كان مقدار ذلك ألف وأربعمائة جنيه عن كل شهر ، والزيادة المعروضة ٢٧٠ جنيها فى الشهر ، والزيادة التى قلت بها باضافتها إلى هذا المبلغ يكون المجموع ٤٠٠ جنيه تقريبا .

فلم يقبل ذلك المستشار ، وقال : إننا اذا نفذنا هذه الفكرة ، لا يمكن الميزانية أن تستقيم بعد سنتين ، وأن هذه مسئلة حسابية دقيقة ! . فقلت : إنها ليست من مشكلات المسائل[١١٨] ، ويجب علينا

---

(١١٦) وصحتها « شهرى » .
(١١٧) بياض بالأصل .
(١١٨) ترجيحية ، وقد تقرأ : « المشاكل » .

أن نقتدى بالنظارات الأخرى ، وعلى الأخص نظارة المالية . غير أنه يلزمنا أن نحسن أحوال الموظفين ، لكى نرغبهم فى خدمتنا ، ونفتح أبواب الأمل أمامهم .

[ص ٢٣٤]

وقد بلغت بى الحدة إلى أن قلت : إنى متأكد من كون الميزانية لا يعتورها أقل خلل من العمل بهذا الرأى ، وإذا فرضنا وحصل شىء من ذلك فأنا كفيل به(١١٩) ، وإنى أرهن شيئا من أملاكى(١٢٠) تأمينا على(١٢١) ذلك !.

واستمر هذا الجدال بيننا فى اليوم الأول ثلاث ساعات . وكان برنار المفتش حاضراً ، ثم انصرفا على أن يبحثا فى المسألة وينظرا فى مقدار الزيادة على حسب القاعدة التى أوضحتها ، وعولت على العمل بها .

وفى صباح اليوم التالى حضر المستشار وهو مصمم على رأيه !. فغضبت واستشطت غيظاً ، واحتدم الجدال بيننا إلى أن قلت : لا تفتكر أنى تعينت هنا للإمضاء على كل ما يقدم إلىّ ، إنى رجل ذو رأى وإرادة(١٢٢) ، ومن ظن غير ذلك فقد ظن عدوانا مبينا . وإذا كان اللورد افتكر أنى على غير هذه الصفات ، وانتخبنى لهذه الوظيفة ، فقد(١٢٣) أخطأ خطأ عظيما ، وإنى لا أبالى فى سبيل الحق بشىء ، وإذا

---

(١١٩) فى الأصل : « فان »
(١٢٠) فى الأصل « ملاكى » .
(١٢١) فى الأصل : « إلى » .
(١٢٢) قراءة تقريبية .
(١٢٣) فى الأصل بها ألف زائدة على هذا النحو : « فقدا » .

لم يكن من بد من مخالفة الحق ، فإنى أعود إلى المحاماة التى تركتها آسفا على فراقها .

وقد نفذت إرادتى ! . غير أنه[١٢٤] ألقى إلى اللورد كلاما كثيرا ، فذهبت إلى جنابه ، وقصصت عليه إجمال الأمر . فانتهى الأمر على أن نعرض عليه كل خلاف ، وهو يفصل فيه . [ص ٢٣٥] فأخبرت دنلوب بذلك ، وتعاتبنا وتصالحنا . ومن هذا العهد لم تحصل شكوى .

غير أنى لما شرعت فى جعل الامتحان مباحا باللغة العربية لتلامذة المدارس الحرة ، وألححت فى ذلك ، وجمعت كثيرا من أسماء الذين يمكنهم أن يباشروا الامتحان من المصريين أو الأورباويين باللغة العربية ، جاءنى كتاب من الوكالة يدعونى إلى مقابلة سكرتير اللورد[١٢٥] ، فقال لى : إن اللورد يريد أن تؤخر هذه المسألة ، ولا نقول إنه مخالف لك فيها ، بل بالعكس إنه موافق مبدئيا ، ولكنه الآن مريض ويريد فحصها بنفسه .

فقلت له : إن المسئلة بسيطة والموانع التى يبدونها فيها إثنان : أولا ، عدم وجود الأكفاء[١٢٦] من الممتحنين العارفين بالعربية . والثانى ، الخوف من كون تلامذة مدارس الحكومة يتركونها إلى المدارس الحرة . وأثبت خطأ السبب الأول بأن هنا كثيرين من العارفين بالعربية ، وهم مقتدرون على الامتحان بها ، ولا محل لهذا الخوف مطلقا .

---

(١٢٤) أى دنلوب .

(١٢٥) كان المستر رونالد جراهام هو سكرتير الوكالة البريطانية (أنظر : المقطم ١٧ يناير ١٩٠٨) .

(١٢٦) فى الأصل « الأكفا »

ثم قابلت اللورد بعد ذلك[١٢٧] وكان فى حالة ضعف فلم أشأ أن أثقل عليه عندما رغب إلى فى تأخير هذه المسألة فأخرتها . وإلى الآن إنى منتظر ، وإنى متأكد أن هذا التأخير مساو للعدول عنها ، ولا أدرى فيما اذا كانت الظروف ستسمح لى بالعود اليها .

[ص ٢٣٦]

ومما يتعلق بهذه المسألة أنى كنت قبل يناير حُمت حولها ، ورغبت بالفعل (فى)[١٢٨] تنفيذها من هذا العام ، وجرى جدال طويل بينى وبين المستشار فى شأنها ، وكان من ضمن ما احتج به علىّ أنه إذا عمل بهذا الرأى ، وقع خلل كبير فى الامتحان ! . وكان جوابى أن هذا الخلل وهمى ، لأن كل ما أريد هو الترخيص فى استعمال[١٢٩] اللغة العربية واسطة فى الامتحان لمن يريد أن يمتحن بها ، ولاغبن فى ذلك على التلاميذ ، لأنهم إذا لم يكونوا متمكنين من العربية فلا حرج عليهم أن يجيبوا بما هم فيه أشد وأقوى من اللغة الإنكليزية أو الفرنساوية .

فذهب دنلوب إلى اللورد ، وشكى إليه ذلك ! . كما شكى إليه أنى قلت لسابا باشا ، مدير البوستة (وهو الذى أتى به إلىّ لأن يقول إن الحاملين للشهادة الابتدائية ضعاف فى اللغة الأجنبية ، وانه لا يمكنه أن ينتخب منهم لوظائف البوستة فى مصر[١٣٠] واسكندرية وبور سعيد ، وطلب منى النظر فى تقوية التلامذة فى اللغة الأجنبية[١٣١] ـ فقلت له:

---

(١٢٧) فى الأصل « بعذلك » .
(١٢٨) أضيفت « فى » ليستقيم المعنى .
(١٢٩) فى الأصل « استعما » .
(١٣٠) يقصد « القاهرة » .
(١٣١) فى الأصل : « اللغة العربية » !. على أن سياق الكلام يشير إلى أن المقصود هو اللغة الأجنبية ، التى يشكو سابا باشا من ضعف حاملى الشهادة =

لماذا تلْزم هذه التقوية لجميع الموظفين فى هاتـه المكاتب ؟ ، ولما زاد التجار والذين لهم مصـالح فى البـوستة ، لمـاذا[132] لا يعينون[133] أشخاصاً يعـرفون اللغـة العربيـة ، لقضاء مصـالحهم من « مصلحة البـوستة » ؟، [ص ٢٣٧] ولمـاذا لا نرى الحكـومات الثـانيـة[134] لا تستعمل فى بوستاتها إلا لغة الحكومة ، لا لغة الأجانب ؟ .

فتحسر دنلوب ، وأضاف هذه العبارة على عبارة[135] الامتحان باللغة العربية ، والقاهما الإثنتين[136] لكرومر بطريقـة هاجت[137] غضبه ، كما هاجه إدخالي غلاما[138] فى مدرسة أسيوط الابتدائية قد كنت وجدته ذكياً مستعداً ، وهو فقير فأمرت بادخاله مجانا[139] .

الابتـدائية فيهـا ، فيكون طلبـه ـ المترتب عـلى ذلك ـ تقـويتهم فيها لتوظيفهم فى « البوستة » ، ويكون رد سعد زغلول الوارد فى المتن مفهوما فى هذا الصدد ، حيث ذكر ما معناه أن المترددين على البوستة ليسوا كلهم من الأجانب ، وأن زيادة عدد التجار والذين لهم مصالح فى البوسـتة تتطلب تعيين أشخاص يعرفون اللغة العربية ، وقد سلب بذلك أساس حجة سابا باشا فى عدم تعيين حاملى الشهادة الابتدائية المصريين فى البوستة .

أما سابا باشا ، فهو يوسف سابا باشا ، الذى عين وزيرا للمالية فى وزارة محمد سعيد باشا ، التى تألفت فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ ، وهو شامى من الأروام الكاثوليك .

(١٣٢) أضيفت « لماذا » ليستقيم المعنى .

(١٣٣) يقصد المسئولين ـ أى لماذا لا يعين المسئولون أشخاصا .. إلى آخره .

(١٣٤) يقصد فى البلاد الأخرى .

(١٣٥) يقصد بكلمة « عبارة » ، « مسألة » الامتحان .

(١٣٦) فى الأصل : « الإثنين » .

(١٣٧) فى الأصل « هاجت » ، وصحتها « هيّجت » .

(١٣٨) فى الأصل : « غلام » .

(١٣٩) هذا التلميذ هو اسماعيل القبانى . (انظر ملاحظتنا فى الكراسة الخامسة على صفحة ٢٢٣ من المذكرات الأصلية) .

وبعد أن ألقى إلى اللورد كل هذه المسائل الثلاث[140] فى وقت واحد ، كتب إلىّ اللورد يطلبنى لديه . فذهبت إليه ، ورأيته منحرفاً غضباً نوعاً ، فوضحت ما جرى فى كل هذه المسائل ، واتفقنا على أن يبقى الولد فى المدرسة ، وألاَّ[141] نعود إلى هذه المسئلة مرة أخرى ، وأن نؤخر مسئلة الامتحان ، وأن الكلام مع مدير البوستة كان فى غير لياقته لأنه حصل أمام سويسرى[142] ، قال عنه هو انه متزمت ، وأنه لم يكن ينبغى أن أظهر أمامه بهذا الرأى خيفة أن يفشيه للأوروباويين الذين يراد الآن منهم أن يقبلوا بالغاء الامتيازات ، وأن كلام « ناظر »[143] فى ذلك يخيفهم ويعطل ذلك المشروع .

[ص ٢٣٨]

وكان قبل ذلك ألقى إليه أيضاً أنى توقفت عن تعيين موظف إنكليزى مدرساً بمدرسة ( )[144] وهو يدعى ( )[145] لأنه أوروباوى ، ولم يكن معه شهادة إلا إجادته اللغة[146] ، بويد كاربنتر[147] هو الذى انتخبه . وكان هذا الرجل تلميذا فى إحدى[148] المدارس بانكلترا ، التى من مقتضى نظامها أن التلميذ

---

(١٤٠) فى الأصل « الثلاثة » .
(١٤١) فى الأصل : « وأن لا » .
(١٤٢) قراءة ترجيحية .
(١٤٣) يقصد بناظر « وزير » .
(١٤٤) بياض فى الأصل .
(١٤٥) بياض فى الأصل .
(١٤٦) فى الأصل « الغة » .
(١٤٧) وبويد كاربنترهو المفتش الأول بنظارة المعارف .
(١٤٨) فى الأصل « أحد » .

لا يتحصل بعد إتمام دراسته على الشهادة إلا بعد أن يتمرن مدة سنتين فى عمل تابع للمدرسة . فذلك الشخص خرج من المدرسة المذكورة ، وذهب إلى جهة أخرى ، وأمضى خمس سنوات يباشر عملاً مثل العمل المعين فى المدرسة التى خرج منها للتمرين ــ فلما وقفت على حقيقة ذلك أردت أن أعين هذا الشخص بطريقة لا تكون مخالفة للقوانين ، وأمرت بذلك .

ولكن المستشار رأى أنه بعد أن استفهمت من بويد كاربنتر عن الحقيقة ، وبعد أن كتب كتابته ــ بأن العلوم التى تدرس فى المدرسة التى تخرج منها مساوية للعلوم التى تدرس هنا فى المدارس العليا .

[ص ٢٣٩]

ولما بلغ ذلك كرومر احتد ، وقال إن دنلوب ، وان لم يكن له سلطة ظاهرية ، ولكنه يجب أن يكون فى الحقيقة ذا سلطة ! وأن ما يحرره فى مكتبه من الأمور الخاصة خصوصاً بالانكليز يجب أن يؤخذ قضية مسلمة ، وأن التغير الذى حصل فى شخص ناظر المعارف لم يكن القصد تغيير طريقة التعليم التى تقررت باتفاقه مع دنلوب ــ وإنما الغرض منه أن يشترك الوطنى ، العارف بالتربية الإسلامية المصرية ، على إدخال الاصلاح . فان لم يحسن هذا الاشتراك ، خرج منه ، وجرى الإصلاح بدونه (وقد صرح بذلك فى تقريره) وهو يحث دائماً على الإشتغال بالكتاتيب وبالمدرسة الشرعية[149] ، وبتجنب أحوال مدارس المعلمين والارسالية إلى أوروبا .

---

(١٤٩) انتهت رأى العارف لمستقيم المعنى .



حسن بك عاصم بك

[ص ٢٤٠]

فى الساعة السادسة من يوم الخميس ١١ أفريل سنة ١٩٠٧ ، كنت فى منزلى مع حسن باشا عاصم(١٥٠) ، ومحمود باشا

(١٥٠) حسن باشا عاصم ولد فى القاهرة فى ٢٦ سبتمبر ١٨٥٨ من أبوين من الطبقة الوسطى ، وتبناه محمد عاصم باشا الذى لم يكن له من صلبه ولد . وقد تعلم فى مدارس الحكومة من سنة ١٨٦٨ إلى سنة ١٨٧٥ ، وبعثته الحكومة إلى فرنسا لإتمام تعليمه الحقوق والعلوم السياسية ، وعاد فى ديسمبر ١٨٨٣ حيث عين وكيلا للنائب العمومى بمحكمة استئناف مصر فى فبراير ١٨٨٤ وفى ٢١ فبراير ١٨٩٤ تولى منصب المحامى العام ، ثم أصبح قاضيا فى محكمة الاستئناف من الدرجة الثانية فى ١٨ ابريل ١٨٩٥ ، ثم تولى وظيفة سر تشريفاتى الخديو عباس فى ١٤ نوفمبر ١٨٩٥ ، وانعم عليه =

شكرى[١٥١] ، الذى لم يحضر عندى إلا مرة واحدة من منذ تعيينى ، وهذه كانت الثانية ، حيث قدم الساعة ٣ بعد الظهر ، وقال إنه عائد من لدن فتحى[١٥٢] فوجده نائماً .

وإذا بتلغراف من رويتر ورد إلىّ ، فوجدتـه على خـلاف العادة بالانكليزية ، فدفعته إلى عاصم باشا ليترجمه ، وإذا به يشتمل على أن اللورد كرومر استعفى من منصبه لأسباب صحية ، وأنه روجع فى رأيه فأصر عليه ، لأن الحكماء[١٥٣] أنذروه بسوء العـاقبة إذا استمـر على العمل ، وأن استعفاءه يوجب الأسف ، وأنه استشير فيمن يعين خلفاً له ، فأشار بتعيين موسيو جورست ، وأن الملك عينه فعلاً ، وللحكومة الثقة فيه ، وأنه سيتبع سياسة اللورد كرومر ويستمر عليها ، لأنه متشبع منها وعارف كل المعرفة بها .

برتبة ميرميران الرفيعة (باشا) فى ١٦ إبريل ١٨٩٦ . وفى أواخر سنة ١٩٠٤ أحيل إلى المعاش وهو فى منصب رئيس ديوان الخديو بأمر من الخديو عباس بسبب موقفه فى حادثة « مشتهر » ، وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو (وهـو المسيو زرفـوداكى) عرض عـلى ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف ، والذى كان قد اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه ، وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى ، وكان حسن باشا عاصم من أعضائه ، فـرفض اقرار الصفقة برغم أنها تهم الخديو . وتوفى فى نوفمبر ١٩٠٧.

(١٥١) محمود باشا شكرى هو رئيس الديوان التركى الخديوى (مذكرات محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية ــ تحقيق د. رءوف عباس ص ١٩١ (عالم الكتب ١٩٧٥) .

(١٥٢) فتحى زغلول باشا .

(١٥٣) أى الأطباء .

فاستولى علينا الدهَش جميعا ، وتكلم شكرى باشا بأن جورست[١٥٤] أفضل من كانوا مترشحين لهذا المنصب ، خصوصاً اللورد ( )[١٥٥] ولكنه أشد من اللورد كرومر وطأة . وقال عاصم باشا إن الخديوى يخطىء كثيراً إذا ظن أن جورست يوسع له مجالاً أوسع من كرومر ،وإذا اعتمد على صداقته ـ لأنه لم يخرج من هنا إلا وهو ضائق الصدر من سموه .

أما أنا فكنت كمن تقع[١٥٦] ضربة شديدة على رأسه ، أو كمن وخز بآلة حادة جداً ، فلم يستشعر بألمها لشدة هولها[١٥٧] ! . ولم يكن إلا قليل حتى انصرف ذانك الرجلان ، وخرجت مع صدقى بيك[١٥٨] ، الذى كان قدم فى هذه الأثناء ، فتبادل عبارات الاستغراب والاندهاش .

وتوجهت [ص ٢٤١] إلى مصطفى باشا فهمى فى أوتيل سفواى ، حيث كنا معزومين عنده فى العشاء على حسب العادة

---

(١٥٤) كان جورست (Sir.Eldon Gorst) قد عين فى مصر سنة ١٨٩٢ فى منصب السكرتير المالى لنظارة المالية خلفا للورد ملنر ، وكان يعمل فى السلك الدبلوماسى . وبعد عامين ـ أى فى خريف ١٨٩٤ ـ عين مستشاراً للداخلية . وأخذ فى تلك الأثناء يتعلم العربية ، واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٨٩٨ حين عين مستشارا ماليا خلفا للسير الوين بالمر Elwin Palmer ، واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٠٤ .

(١٥٥) قد يقرأ الاسم « منز » .

(١٥٦) فى الأصل يقع بالياء .

(١٥٧) أساء الكثيرون فهم هذه العبارة ، فقد كان سعد يرى أن كرومر أخف ضررا من غيره ، لاصلاحاته المالية والاقتصادية العظيمة التى قام بها فى مصر ، فى سعيه لاكتساب ثقة أوروبا،خصوصا رذهاب كرومر لا يعنى ذهاب الاحتلال، وإنما بقاؤه فى صورة أسوأ . وهو ما حدث تماما فى عهد جورست ومن تلاه .

(١٥٨) الدكتور محمود صدقى ، عديل سعد زغلول وصديقه .

السنوية ، فوجدناه فى حالة كبيرة[١٥٩] وقد علا[١٦٠] وجهه الغم والحزن . فقلت : ما هذا الخبر ؟ قال : كما علمت ! . ولم يكن الوقت مناسباً لكلام أكثر من ذلك ، ثم توارد المدعوون[١٦١] ، وتبادلوا هذا الخبر فأسف الجميع لهذا الاستعفاء ، ولم أر من كان منهم عالماً به الامستشار[١٦٢] المالية والداخلية .

وفى الساعة الحادية عشرة[١٦٣] انصرفت مع مصطفى باشا إلى منزله ، فقال إنه عزم فى الساعة ١١ من الصباح أن يزور اللورد ، لأنه لم يره من منذ بضعة أيام ، وإذا بتذكرة منه إليه تدعوه أن يقابله فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقال له المستشار إنه يود أن يراه بعد أن يقابل اللورد ، فتوهم من ذلك أن فى الأمر شيئاً ، ولكنه لم يبلغ به التوهم أن يقرر فى حقيقة ما سيعلمه من تلك المقابلة ، وقد تواردت عليه أفكار كثيرة من وقت وصول الدعوة إليه إلى حد أن توجه إلى الوكالة البريطانية ، فقال له اللورد :

« إن التعب قد أعيانى ، وضعفت صحتى عن أعمالى ، ولا أنام من الليل إلا قليلاً ، وأتألم كثيراً . وكان اعترانى غم شديد عقب وفاة زوجتى الأولى فأثر فى تأثيراً شديداً ، ولما تزوجت للمرة الثانية خف عنى بعض الحزن ، ولكن صحتى ضعفت . ومع ذلك فقد كنت تعافيت كثيراً فى الصيف الماضى ، وعدت فى شهر أكطوبر الماضى فى قوة

---

(١٥٩) يقصد « مهموما » .

(١٦٠) فى الأصل « على » .

(١٦١) فى الأصل « المدعون » .

(١٦٢) يقصد « مستشارَىْ » .

(١٦٣) فى الأصل « عشر » بدون تاء مربوطة .

وعافية ، ولكنى ما لبثت حتى شعرت بالضعف والهزال ، وتوجهت إلى الصعيد ، وأنا على هذه الحال . وقد أشار على الطبيب باعتزال الأعمال ، أو أهلك قريباً ، ووافق على هذا الرأى طبيب شهير [ص ٢٤٢] يدعى الدكتور ماكنرى حضر العاصمة من بضعة أيام ، فأنذرنى بالخطر إذا أنا استمريت(١٦٤) على العمل . ولذلك كله ، ولإلحاح(١٦٥) زوجتى ، أضطررت للاستعفاء . ولما أخبرت بذلك الحكومة الإنكليزية راجعتنى فيه ، ولكنها لما رأت الأمر متحتماً لم يسعها إلا القبول بعد أن عرضت علىّ أن أقيم تسعة أشهر فى إنكلترا وثلاثة فى مصر ، فلم أقبل ذلك ، لأنى إذا كنت باقياً فى الوظيفة ، لا يمكننى فى أى حال من الأحوال أن أتخلى عن الفكر والاشتغال ، وهذا يضر بصحتى كما قال الأطباء ، وكما أشعر به أنا من نفسى قبل الاستعفاء . واستشارونى فيمن يصلح أن يكون خلفاً(١٦٦)، فأشرت بتعيين جورست لكى يتمم ما شرعت فيه من الأعمال ، ويبنى على ما أسست من التقدم لهذه البلاد ، وهو أقدر من غيره على ذلك لأنه ذكى ، نبيه ، متشرب من مبادئى ، ومطلع على أحوال مصر ، وكان مشتغلاً بها بعد انفصاله عن خدمة الحكومة » .

فكاشفه مصطفى باشا بعزمه على الاستعفاء ، لأنه لا يود البقاء بعده ، خصوصاً وقد تقدم سنه والضعف يعمل فيه(١٦٧) آنا فآنا ، ويخشى أن يذهب العمل ببقية ما فيه من قوة . فترجاه فى البقاء ، وألح كل الألحاح حتى يحضر جورست ويحصل تبادل الآراء .

---

(١٦٤) صحتها « استمررت » .
(١٦٥) فى الأصل « ولإلحاحى » .
(١٦٦) تقليد انجليزى نفتقده فى مصر ، للحفاظ على الاستمرارية .
(١٦٧) من أول « سنه » مطموس فى الأصل .

قال الباشا : وكنت متأثراً جداً أمامه حتى كادت تدمع عيناى ، وفارقته والحزن ملء فؤادى .. وإنى مصمم على الاستقالة لا محالة إلا إذا كان هذا التغيير يضمن رفع شأن النظار ، ويمنع الجناب العالى من التلاعب بسياسة هذه الديار . ثم قال[١٦٨] : وإنى أخشى كثيراً [ص ٢٤٣] أن أبقى زمناً ، ثم أخرج خاسراً ميل[١٦٩] الطرفين ، فاقداً للثقة من الجانبين . فراجعته فى ذلك كثيراً فرأيته مصراً ، فأرجأت الكلام معه إلى فرصة أخرى .

وانصرفت من لدنه ، وكانت الساعة ١١ ، وقد امتلأت رأسى أوهاماً ، وقلبى خفقانا ، وصدرى ضيقاً . وأخيراً نمت متوكلاً على تدبير الإله الذى لا يقدر على تدبير الأمور سواه . وقد أخبرت فى الصباح زوجتى ، فانفعلت أشد انفعال ، ثم أخذت تهون الأمر على بما فى وسعها من المسهلات ، واغتسلت غسل الجمعة .

ثم قيل لى إن قاسماً[١٧٠] حضر ، فخرجت إليه قبل الإفطار ، وأخبرته بذلك الخبر الذى لم يكن يعلمه من قبل ، فلم يتأثر له ، اللهم إلا شيئاً قليلاً . وبعد أن تبادلنا الكلام فى هذا الموضوع بما لا يضبط ولا يمكن حصره ، خرج قاسم ، وجلست مع صدقى وعاطف[١٧١] فتكلم فى هذا الموضوع ، وعما يكون تأثيره عند الناس .

ثم توجهت فى الساعة ١١ إلى قصر الدوبارة . وبينما أنا فى قاعة الإنتظار ، إذ دخلت لادى كرومر من باب الترسينه[١٧٢] وخلفها طفلها

---

(١٦٨) أضيفت « ثم » ليستقيم المعنى .
(١٦٩) يقصد « رضا » .
(١٧٠) يقصد قاسم أمين .
(١٧١) الدكتور محمود صدقى عديل سعد زغلول ، وعاطف بركات إبن شقيقته .
(١٧٢) يقصد « الشرفة » .



محمد عاطف بركات باشا

الصغير . فاستقبلته وقبلته ، ثم أبديت لها أسفى ، فامتقع لونها ، وتهدج صوتها ، وقالت : أليست هذه خسارة ؟ فقلت : نعم وخسارة لا تقدر ، ولا يمكن التعبير عنها . ثم قلت(١٧٣) : ولكن الذى يهمنا الآن هو صحته التى نرجو أن تتقدم(١٧٤) وأن تبقى لها القوة على مر الأيام . فقالت : إنى أريد أن أزور حرمك [ص ٢٤٤] قبل السفر للوداع ، فقلت : حقّ التشريف .

ثم دعانى الخادم إلى قاعة اللورد ، فوجدته واقفاً على عادته ، وهيئته أحسن من آخر مرة رأيته فيها ، وكان ذلك يوم الجمعة ٦ أفريل . فقال : كيف الحال ، فقلت : سيئة . قال : ماذا كنت أصنع وقد ضعفت صحتى من احتمال ذلك العبء الثقيل ، وأشار علىّ

(١٧٣) فى الأصل : « فقلت » .
(١٧٤) سقط حرف النون من « أن » فى الأصل .

الأطباء بالإعتزال خشية الهلاك ، فلم أر بُدًّا من الامتثال لنصيحتهم ، لأن البقاء على ما يقتضيه مركزى من العمل مضرٌ بى غاية الضرر الآن. ثم قال : إنه لا يمكنى أن أرضى كل الناس . والعمل على إرضاء الأغلبية يحتاج إلى صحة وقوة لا أجدهما فى نفسى. ولا تخشى من شىء مطلقا ، فان خلفى سيؤيدك بكل ما فى وسعه ، وسوف تشتغل معه بغاية الراحة ، لأنه ذكى نبيه ـ نعم إنه ليس له نفوذ شخصى الآن ، ولكنه يكتسبه بحسن إدارته فى قليل من الزمان،ومن المهم أن أقول لك فيما يختص بنظارتك إن النقود التى كنت وعدتك باعطائها فى العام القادم ستعطى إذا حسن محصول القطن وارتفعت الأسعار .

وعندما أبدى عبارات التشجيع والتطمين قلت له : إنى لا أفكر فى شخصى ولكن فى بلدى ومنفعتها التى سوف تخسر بعدك خسارة لاتعوض(١٧٤م). فقال : لا خوف عليها من ذلك، فان خلفى قادر،وقد تربى على مبادئى . فخرجت شاكراً متأسفاً ، فرحان حزنان . وتوجهت إلى [ص ٢٤٥] منزلى ، ووجدت فيه صدقى وعاطف ، وحضر بعد ذلك قاسم ، وأخذنا نتكلم فى أسباب الإستعفاء ، فقلت إنها ترجع إلى الصحة ، بدليل أنه هو الذى طلب فى تلغرافه أن يعلن مجلس النواب بأنها هى التى حملته على الاستعفاء دون غيرها . وإذا كان لغير ذلك لم يكن محل لهذا الرجاء منه ، ولَمّا كان هذا الرجاء يذكره وزير الخارجية فى دار الوزارة ، وبدليل أن الرجل مريض حقيقة ، وأنه لم يكن يرى منه قبل الآن ما يدل على هذه النية ، وبدليل أنه كان فى الإمكان أن يصبر حتى يذهب إلى أوربا مصيفاً ثم لا يعود ثانية . وكل هذه الأمور تدل على أن الصحة هى التى كانت دون غيرها سبب الاستعفاء . فلم

(١٧٤م) يقصد سعد خسارة مصر لسياسة كرومر الاصلاحية الاقتصادية ، بينما الاحتلال باق فى مصر .

يقنع هذا القول صديقى قاسماً ، وانتهى الجدال على شكه فيه ، ويقينى .

ثم وردت عدة نسخ من ملحق نشرته « الجريدة »[١٧٥] عن الاستعفاء . فوجدته أبرد ما يكتب من مثلها فى مثل هذه الحادثة ! . وتأثرت جداً من لهجتها ، لأنها ذمته بأن تقريره هدم الآمال الوطنية ، وأنه كان يخدم دولته ليس إلا ، ووضعت صفاته التى اتفق الكل على كمالها موضع الشك .

ثم وردت جريدة المؤيد فرأيتها حسنة اللهجة ، وان كانت أبدت الشك فى أسلوب الاستعفاء ، ثم جريدة اللواء ، وقد ألقت فى الأذهان أن لسياستها دخلاً عظيماً فى هذه الحادثة الخطيرة .

ثم حضر صاحب الجريدة[١٧٦] ، فلم تعجبنى [ص ٢٤٦] مبادلة الأفكار معه ، خصوصاً فى هذا الموضوع ، وفى موضوع ارجاء ما كان كتبه ـ أو كتب له ـ إنتقاداً على تقرير اللورد كرومر . فإنه كان يميل إلى نشره رغماً عن الأسباب التى أبديت له فى استحسان عدم نشره . ثم حضر فتحى ، وتلاه الشيخ عبد الكريم[١٧٧] أو تقدمه .

---

(١٧٥) صحيفة « الجريدة » .

(١٧٦) لم يكن لصحيفة « الجريدة » صاحب واحد ، بل كانت شركة أنتخب أحمد لطفى السيد مديرا لها ورئيسا لتحريرها لمدة عشر سنوات ، وكان رئيس الشركة محمود باشا سليمان ، ووكيلها حسن باشا عبد الرازق الكبير (أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ص ٤٥) . وأغلب الظن أن سعد زغلول كان يقصد بصاحب الجريدة محمود سليمان باشا ، وليس أحمد لطفى السيد ، لأنه تحدث فى العبارات التالية عما كان كتبه صاحب الجريدة « أو كتب له » ! ولو كان أحمد لطفى السيد لما قال سعد : « أو كتب له » !

(١٧٧) الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبده.

وكان كل من حضر يبدى أسفه على الاستعفاء ، وبعضهم من صميم الفؤاد ، وبعضهم على غير المراد . وبعد ذلك خرجت مع صدقى إلى منزل مصطفى باشا ، وتكلمنا فى الموضوع بعض كلمات ، ثم انصرف صدقى على وعد أن يعود إلىّ فى الساعة ٩ .

وجلست مع الباشا فقصصت عليه حوادث اليوم ، ورأيته قد عدل نوعاً عن فكرة الاستعفاء ، وقبِل أن يرجئه إذا ساعدت الأحوال إلى ما بعد مدة الصيف .

ثم حضر صاحب المقطم ورأيناه يعرف شيئاً من تفصيل ما علم الباشا ، وبكون اللورد تقاعد عن عزم على الاستعفاء . وكل ما دار الكلام عليه لم يخرج عن كونه تأسفات ، وتشككات فيما تكون الحال عليه بعد الآن . وقد فهمنا منه أن اللورد كرومر يترفع عن أن يحتال لتحضير الفرصة ، ولكن خَلَفَه لا يترفع عن الحيلة واختلاق الفرص ، وأنه لا يُبقى على صاحب ، فقد يضحيه(١٧٨) بعد أن يُفْرِغ منه غرضه ، وانه صعب المراس ، شديد التمسك بآرائه . وعلمنا منه أيضاً أن قيامة الناس ضدنا سببها حسد البعض ، ورغبة الآخرين [ص ٢٤٧] فى أخذ كل طريق علينا حتى يمنعوا تعييننا بصفة رئيس نظار ، لأنه وقر فى نفوسهم وتقرر فى أفهامهم أن ذلك محتمل الوقوع إذا استعفى الرئيس الحالى ، فأجمعوا رأيهم على أن يكيدوا هذا الكيد حتى يمنعوا ذلك .

(١٧٨) والأصح « يضحى به » .

ثم نزلت إلى الصالة وصاحب المقطم[179] قد انفرد[180] بى على الباب وقال : إن الخديوى إذا كان يتوجس من مصطفى باشا مرة فهو يتوجس منك مرات ، وان كان يخشاك دفعة ، فهو يخشى فتحى خمس دفعات ، وإنه ربما إذا أصر الباشا على الاستعفاء كلفت أنت بتشكيل وزارة ، وإنهم يقولون : إن جورست صديق (   )[181] وهو رجل عالم ، وان لم يكن إداريا ، وربما عينه مستشاراً لديك ، إذ أنت غير راض عن دنلوب . فقلت : انى لم يكن عندى الآن ما يضايقنى منه ، وإلى أن تحصل هذه المضايقة لا أرى تبديله . وانصرف على ذلك .

أما أنا فبت أضرب أخماساً لأسداس ، وفكرت كثيراً فيها إذا تحقق ذلك الخبر ، هل أقبل أم لا ؟ . المركز صعب جداً لأنى لا أشعر من نفسى بسلطة على إخوانى الذين أرى أنهم يمكنهم أن يعاونونى على العمل ، ولا أثق باخلاصهم . وإذا كانت النظارة تؤلف لا على حسب رغبتى ، أخشى أن يكون فيها ما يكيد لى . فاذا انضم إلى ذلك حال الخديوى معى ، كان مركزى صعباً جداً . ويزيد صعوبته أن العميد الجديد لا يعرفنى [ص ٢٤٨] وربما كانت الصورة التى لى فى

---

(١٧٩) يقصد بصاحب المقطم فارس نمر باشا ، وقد ولد فى حاصبيا بسوريا فى سنة ١٨٥٦ وتعلم فى بيروت فى المدرسة الانجليزية ثم الكلية السورية ، وأنشأ المقتطف مع يعقوب صروف ، وقدما إلى مصر عام ١٨٨٤ وقاما مع شاهين مكاريوس بانشاء « المقطم » فى ١٨٨٩ ، ثم استقل فارس نمر باشا بالمقطم ، وقاد سياسة موالية للاحتلال ، ومات وعمره ٩٥ عاما .

(١٨٠) فى الأصل بدون دال .

(١٨١) كلمة تعذرت قراءتها ، وهى اسم شخص ، وقد تقرأ برامز أو رومز .

ذهنه غير صالحة لاكتساب ثقته . وأضف إلى ذلك كله أن الأمة قد تحول أغلبها عنى ، والجرائد المعادية تسىء القول فى ، ولا تقصر جهدها فى الاستمرار على القدح فى ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . وإذا رفضت ذلك أخشى أن أقع فى رئيس يكون غير مأمون ، وينفذ دسائسه فىّ .

والحق أن الأمر صعب جداً ، وأن أحسن حل له ، بالنسبة إلى شخصى ، أن يبقى الباشا إذا كان يستطيع البقاء ، لأنه إذا تم ذلك أتمكن من وزن الأحوال ، ومن معرفة الرجل الجديد ، ومركزى بالنسبة إليه ، وربما استعدت شيئاً مما فقدت عند الأمة وعند مليك البلاد . وأظن أن هذا الرأى هو الأرجح .

على أنه إذا لم أطاوع عقلى ، وذهبت مع ميلى ، وتحقق ذلك الخاطر ، وعرض على أن أشكل الوزارة ، لا مفر لى أن أعرض رشدى[١٨٢] للمعارف ، إسماعيل باشا سرى[١٨٣] للأشغال ،

---

(١٨٢) حسين رشدى باشا ، ولد فى ١٨٦٣ وتوفى فى ١٩٢٨ ، وكان أبوه طابوزاده محمود حمدى ، وكيلا لوزارة الداخلية ، وجده لأبيه حاكما لاقليم البرلس ، وكان جد أبيه قائدا عاما قهر الجنرال فريزر فى معركة السنانية قرب رشيد ، ولذلك كان أول حاكم مصرى حكم الاسكندرية بعد هذه المعركة .
سافر إلى باريس للدراسة على نفقة أهله ، ثم ألحق بالبعثة الحكومية فى فبراير ١٨٨٣ ، ونال ليسانس الحقوق فى عام ١٨٨٥ ، ثم حصل على الدكتوراه فى القانون من مدرسة باريس العالية ، ومن قبل شهادة من مدرسه العلوم السياسية .
وعندما عاد إلى مصر عام ١٨٩٢ عين بقلم قضايا المالية ، ثم رقى مفتشا بنظارة المعارف ، وبقى بها ست سنوات ، ثم نقل قاضياً فى المحاكم المختلطة ، فمستشاراً فى محكمة الاستئناف ، ثم مديرا لديوان الأوقاف ، فوزيرا للحقانية عام ١٩٠٨ . وكان له وقفات مشهورة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . —

إسماعيل باشا سرهنك[184] للحربية ، وقاسم للحقانية[185] ، فتحى[186] للخارجية ، وسعيد[187] للداخلية مثلاً .

= وقد تولى رياسة النظار فى ٥ ابريل ١٩١٤ ، واحتفظ لنفسه بنظارة الداخلية . واستمر فى الرياسة بعد تولى السلطان حسين السلطنة . وكان أول من لقب برئيس مجلس الوزراء عام ١٩١٤ ، واستمر فى رئاسة الوزارة فى عهد السلطان أحمد فؤاد ، وشارك من موقعه كرئيس للوزراء فى التمهيد لثورة ١٩١٩ . واستمر فى رئاسة الوزارة حتى ٢٢ ابريل ١٩١٩ حين قدم استقالته تحت إضراب الموظفين المشهور . وقد عين رئيسا للجنة الدستور ١٩٢٢ ، فرئيساً لمجلس الشيوخ ١٩٢٦ .

(١٨٣) اسماعيل باشا سرى ولد بمدينة المنيا فى يناير ١٨٦١ ، والتحق بمدرسة المهندسخانة فى أوائل عام ١٨٧٨ ، وسافر إلى فرنسا فى نفس العام فى بعثة تعليمية ، والتحق بالمدرسة الهندسية المركزية ، ثم أرسل إلى انجلترا لدراسة هندسة المرافىء التجارية ، وعاد إلى باريس ليحصل على شهادة الهندسة باستحقاق . وعاد إلى وطنه ، فعين مهندسا بقسم الأشغال ، ثم معاونا لتفتيش الرى ، ثم وكيلا لتفتيش أول ، وفى عام ١٨٩٢ عين مديرا للرى بمديرية جرجا وقبلى أسيوط ، ثم مفتشا لرى قسم ثان ، وعهد إليه بتحويل رى الحياض بالوجه القبلى إلى الرى الدائم . وقد تدرج فى الوظائف إلى أن عين وزيرا للأشغال فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ . وهو والد حسين سرى باشا وزير الأشغال ورئيس الوزراء فيما بعد .

(١٨٤) اسماعيل باشا سرهنك (١٨٥٤ - ١٩٢٤) ضابط ومؤرخ مصرى ، خدم بالبحرية المصرية ، وترقى فى وظائفها ، وعين ناظرا للمدارس الحربية ، وألف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار ١٨٩٦ - ١٩٢٣ » . وهو عديل سعد زغلول كما هو معروف . (الموسوعة العربية الميسرة جـ ١ ص ١٥٩) .

(١٨٥) قاسم أمين (١٨٦٥ - ١٩٠٨) قاض وكاتب مصرى ، ولد بطره فى مصر . من أصل كردى ، وكان والده محمد أمين قائمقام طوابى سواحل =



حسين رشدى باشا

اسماعيل سرهنك بك

قاسم أمين

أحمد فتحى زغلول

الاسكندرية . تعلم فى الأزهر وكان وثيق الصلة بالإمام محمد عبده وسعد زغلول ، وسافر فى بعثة إلى فرنسا لدراسة الحقوق فى مدرسة الحقوق المستجدة بمونبيليه ، وعاد إلى مصر فى أواخر عام ١٨٨٥ ، وعمل فى النيابة والقضاء . واشتهر بدفاعه عن قضية المرأة حين ألف كتاب « تحرير المرأة » فى عام ١٨٩٩ ، الذى أثار جدلا كبيرا ، فتولى الرد على معارضيه فى كتابه الثانى « المرأة الجديدة » ١٩٠٦ . وقد كان ممن اشتغلوا بالدعوة إلى انشاء الجامعة المصرية ، وانتخب سكرتيراً للجمعية التأسيسية لهذه الجامعة فى أول جلسة لها يوم ١٢/١٠/١٩٠٦ ، التى انعقدت بمنزل سعد زغلول ، ثم أنتخب فى الجلسة التالية نائبا للرئيس بعد تنحى سعد زغلول عن هذا المركز ، وحل محله محمد فريد سكرتيرا . وكان من مؤسسى الجمعية الخيرية الإسلامية . ومات بالسكتة القلبية فى ليل ٢٣ أبريل ١٩٠٨.

(١٨٦) أحمد فتحى زغلول باشا (١٨٦٣ - ١٩١٤) قانونى مصرى وعالم ، شقيق سعد زغلول ، كان يسمى فى صغره فتح الله صبرى ، وأعجب ناظر المعارف (أحمد خيرى باشا) فى ذلك الوقت بذكائه ، فسماه أحمد فتحى ، وأصدر أمرا رسميا للمدرسة بتسميته بهذا الإسم ، وبأن ترد إليه ما دفعه من مصاريف مدرسية . أوفدته نظارة المعارف إلى فرنسا عام ١٨٨٤ لدراسة الحقوق ، فحصل على الليسانس ، وعاد إلى مصر عام ١٨٨٧ فعين بقلم قضايا الحكومة ، ورقى رئيسا لنيابة أسيوط ، ووصل فى مناصب القضاء إلى وكيل نظارة الحقانية فى عام ١٩٠٧ ، ومات وهو قائم بها فى عام ١٩١٤ . وقد ترجم عدداً من الكتب منها : « سر تقدم الإنجليز السكسون » لديمولان ، و « سر الإجتماع » و « سر تطور الأمم » لجوستاف لوبون .

(١٨٧) محمد سعيد باشا (١٨٦٣ - ١٩٢٨) سياسى مصرى ، ورئيس وزراء ، درس القانون واشتغل بالنيابة المختلطة سنة ١٨٨٢ ، عين مستشاراً فى محكمة الاستئناف سنة ١٩٠٥ ، واختير وزيرا للداخلية ١٩٠٨ ، وألف وزارته الأولى فى ٢٣ فبراير ١٩١٠ لتستمر إلى ٥ إبريل ١٩١٤ . ثم ألف وزارته الثانية فى ٢٠ مايو ١٩١٩ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ . (الموسوعة العربية الميسرة جـ ٢ ص ١٦٦٠) .

[ص ٢٤٩]
اختلف الناس فيما تكون[١٨٨] خطة العميد الجديد ، فمن قائل بأنه سيتبع خطة سلفه ولا يحيد عنها قيد شبر ، ومن قائل إنه سيخطط خطة جديدة كلها ميل للخديوى ، ومحاسنته ، واستشهدوا على ذلك بأن الجناب العالى يميل إليه ، وأنه حضر قرانه ، وأهدى[١٨٩] زوجته عقدا نفيسا .. وذكرت ذلك جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ أمس (١٤ أفريل سنة ٩٠٧) . والمقربون من الأمير يقولون ويوهمون بأنه عالم باستعفاء اللورد ، وأنه سعى فيه ، ويوهم مصطفى كامل وأحزابه أنه هو السبب فى هذا الاستعفاء .

والظاهر لى من ما جريات الأحوال أن الاستعفاء بسبب اعتلال الصحة حقيقة ، ولكن الظروف التى جعلت الصحة ضعيفة لا تتحمل المقاومة ــ هى ظروف سياسية . وتوضيح ذلك أن الأحوال السياسية تميل إلى التغير والتحول عن الخطة التى سار عليها اللورد كرومر ، وحفظها عن هذا التحول يقتضى مجهودات شاقة ومفعولات متعبة جداً ، ولا يمكن لرجل فى ضعف كرومر وشيخوخته أن يتحمل هذه المشقات ، ويقاوم تلك الصعوبات . وأستدل على ذلك : أولا ، بأن اللورد جعل يجمع لديه المستشارين فى كل حين ، ويأخذ آراءهم[١٩٠] فى المسائل الهامة ، ولم يكن ذلك من عادته قبل هذه السنة . ثانيا : أنه كان يأخذ رأى حكومته فى تعيين بعض الموظفين الكبار مثل مدير البوستة . [ص ٢٥٠] ثالثا : قوله لى فى جلسته عقب استقالته : «إنى

---

(١٨٨) فى الأصل « يكون » .
(١٨٩) فى الأصل « وأهدا » بالألف .
(١٩٠) فى الأصل « آرائهم » .

لا يمكنني أن أرضي جميع الناس» ــ في عرض الحديث عن استعفائه .
رابعــا : ضعف نفس الانكليــز[١٩١] فى إدارتهم عن قبـــل[١٩٢] ، وتساهلهم فيها كانوا يتشددون فيه من الأمــور . ونفس وصية اللورد كرومر لهم فى تقريره بمحاسنة المصريين من ضمن الأدلة الكثيرة على ذلك .

ولقد رأى بعض رجال الحكومة أن يقوموا باحتفال لوداع اللورد كرومر ، فنفر جميع الوطنيين من ذلك ، وأخذ الذين يريدون اقامة هذا الاحتفال يطوفون على الناس ، ويعرضون هذه الفكرة عليهم ، فلا يجدون إلا مُعرضاً عنها أو معترضاً عليها .

وقد اجتمعت لجنة من مجلس بلدى اسكندرية لمثل هذا الغرض ، ودعت أعضاء المجلس للاجتماع ، فما كان من أحمد باشا يحيى[١٩٣] ، إلا أنه أرسل احتجاجا عنيفا ضد هـذا الاقتراح . وجـرائد الحـزب الوطنى لا تزال تنشر المقالات بعضهــا تلو بعض تحرض النـاس على الابتعاد عن هذه المظاهرة .

وقد فاتحت علوى باشا[١٩٤] فى أن يكون عضوا فى لجنة القاهرة ، فاستمهلنى يوما ، وقال : الأولى الابتعاد . فلم أزد على التسليم شيئا .

---

(١٩١) يقصد : ضعف الإنجليز أنفسهم .
(١٩٢) يقصد : عن ذى قبل .
(١٩٣) وأحمد باشا يحيى من أنصار الحزب الوطنى .
(١٩٤) الدكتور محمد علوى باشا (١٨٤٧ – ١٩١٨)، درس الطب فى مدرسة طب قصر العينى ١٨٧٥ ، وسافر لدراسة الرمد فى ليون فى بعثة عام ١٨٧٥ ، وعاد فى ديسمبر ١٨٨٢ ، وعين بمجلس الصحة (وفقاً لأمين سامى باشا) ، ووفقاً لإلياس زاخورا فى مرآة العصر ، فقد عاد فى ١٨٨١ بعد أن نال لقب =

وفاتحت اليوم قاسم فيما إذا كان يريد أن يحضر هذا الاحتفال إذا دعى ، فغمغم ، وأخيرا قال : ربما أحضر ! . وأحسست[195] فى أثناء الكلام معه [ص ٢٥١] أنه لم يكن موافقا لى باطنا ، ولا مهتما بشىء مما أهتم له ثانيا ــ فالأحسن أن يُترك وشأنه . وإنى لا أبالى باظهار رأيى ، فإن المجاملة للشخص[196] واجبة على كل حال ، رضى قومى أو لم يرضوا والسلام[197] .

فى يوم الأربعاء ١٤ افريل حضر حسين بك رشدى ، وكنت مع المستشار ، فقال ان الجناب العالى عرض عليه ادارة الأوقاف ، فاشترط

دكتور فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٠ . كما نال الجائزة الأولى مع المدالية الفضية من مجمع فرنسا الطبى ، وفى ١٨٨١ ترأس على مستشفى كلية ليون الرمدى ، ولما عاد إلى مصر طبيبا أول عين ملاحظا عاما على جميع المدارس الأميرية ، وبمساعيه فتحت الحكومة مستشفى الرمد عام ١٨٨٤ فى درب الجماميز ، وعين ١٨٩٣ مدرسا للرمد فى مدرسة قصر العينى ، وألف كتابا قيما عن العين . وعندما توفى مصطفى كامل كان عضوا فى لجنة تألفت فى ١٦ فبراير ١٩٠٨ برئاسة اسماعيل باشا صبرى لاقامة تمثال لمصطفى كامل . وكان عضوا بالجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ، وعين مراقبا للجامعة المصرية الأهلية ١٩١٤ .

(١٩٥) فى الأصل « وأحس » . وقد أثبتنا الفعل فى صيغة الماضى ليستقيم المعنى .

(١٩٦) يقصد كرومر .

(١٩٧) وكانت اللجنة الحكومية التى كلفت بإقامة الحفلة أعضاؤها وزراء الحكومة وقتئذ ، وهم مصطفى فهمى باشا ، وحسين فخرى باشا ، وسعد زغلول باشا ، وأحمد مظلوم باشا ، وابراهيم فؤاد باشا ، ومحمد العبانى باشا ، وبعض كبار الشخصيات البريطانية ، ولفيف من المصريين مثل رياض باشا ، ومحمد شواربى باشا ، ومحمود سليمان باشا ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش . (الرافعى : مصطفى كامل ص ٢٥٠) .

لقبولها أن يحفظ له محله فى الاستئناف . فقلت له : حسنا فعلت ! . وفى محلك[198] أقبل ، حتى إذا لم يمكن قبول هذا الشرط .

وطلب منى أن أجعل هذا الشرط مقبولا عند الحكومة ، فتكلمت مع مصطفى باشا فقبل ، وتكلم مع مستشار الحقانية ، فقبل هو أيضا . وكان ذلك فى عابدين يوم الوليمة التى أعدّت بها اكراما للورد كرومر . فأخبرت حسين رشدى بذلك .

ثم حضر عندى يوم الأحد ، وقال إنه قابل المستشار القضائى ، وفهم منه أنه لابد من أخذ رأى مستشار المالية . فقمت إليه ، ووجدت المستشار القضائى قابله وأنهى الأمر معه . فعدت وأخبرت رشدى بالأمر . وقد أجمعت الجرائد على استحسان هذا التعيين ، وسيصدر الأمر بتعيينه غدا ، واتفقت الآراء على تعيين صدقى بيك مكانه .

[ص ٢٥٢]

وفى اليوم التالى لحديثى مع علوى باشا ، حضر وأظهر عدم القبول ، وبعد ذلك رأيت فى جرائد اللواء والمؤيد والأهرام والمنبر عبارة مفادها : أن بعض النظار يطوفون على بيوت بعض العظماء والأمراء ليحملوهم ، بالتوريط ، على حضور الاحتفال باللورد كرومر . فاندهشت جدا لهذا وعجبت منه . وفى اليوم[199] أخبرنى مصطفى باشا فهمى بأن على باشا شعراوى[200] واسماعيل باشا أباظه[201] ،

---

(١٩٨) يقصد : ولو كنت فى محلك !

(١٩٩) يقصد : وفى هذا اليوم .

(٢٠٠) على شعراوى باشا ، ثرى مصرى كان عضوا فى أكبر شركة مالية فى مصر ، وهى شركة الدائرة السنية ، انتخب عضوا بمجلس شورى النواب فى عام ١٨٨١ عن قسم المنيا بمديرية المنيا ، وعين فى ١٣ نوفمبر ١٩٠٦ عضوا



اسماعيل أباظة باشا

بمجلس شورى القوانين ، كما انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عن مديرية المنيا فى الفترة من ٢٢ يناير ١٩١٤ إلى ٢٣ ابريل ١٩٢٣ ، ولكنه توفى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ . وقد كان ثالث ثلاثة مع سعد زغلول وعبد العزيز فهمى توجهوا إلى دار المندوب السامى السير ريجنالد ونجت ودار حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المشهور ، وألف مع سعد زغلول وستة من الأعضاء الوفد المصرى فى نفس اليوم .

(٢٠١) اسماعيل باشا أباظة هو عميد الأسرة الأباظية ، وقد ولد فى الشرقية عام ١٨٥٤ ، واشتغل بالصحافة ، فأصدر جريدة « الأهالى » فى أول سبتمبر ١٨٩٤ ، ثم انتخب عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٦ ، ومن خلال عضويته بهذا المجلس صار عضوا بالجمعية العمومية حتى أوائل عام ١٩١١ ، ورشح نفسه بعدها لعضوية الجمعية التشريعية ، وفاز بها . وشارك طوال حياته فى الحياة السياسية بين مؤيد للخديو ومعارض له ، كما سافر إلى لندن فى ١٤ يولية عام ١٩٠٨ ومعه كل من السيد حسين القصبى ومحمد الشريعى وعبد اللطيف الصوفانى وناشد حنا ومحمود سالم ، لرفع صوت الضرر والاستياء للأمة الانجليزية بعاصمة بلادها ، من السياسة التى تسير عليها الحكومة الانجليزية فى مصر ، وحث الحكومة الانجليزية على الوفاء بوعودها للمصريين (د. عبد الخالق محمد : المرجع المذكور ص ٨٩ حاشية١ ، ابراهيم مصطفى الوليلى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ص ١٠٤ - ١٠٥ . محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية ، الجزء السادس ص ٥٦) .



بطرس غالى باشا

بعد أن قبلا حضور الاحتفال ، عدلا ، محتجين لبطرس[٢٠٢] باشا ـ الذى كان أخذ قبولهما ـ بأنهما[٢٠٣] عدلا لأن سعد باشا تكلم مع علوى باشا ، ولهذا لا يمكنهما أن يقبلا أبدا . فزاد استغرابى من علوى . ولكنه تقابل مع عاطف ، وحلف له ألف يمين بأنه لم يقل لأحد . ثم قابلنى فى مجلس المعارف الأعلى ، واعتذر بأنه لم يخبر أحدا .

---

(٢٠٢) بطرس غالى باشا : (١٨٤٦ - ١٩١٠) سياسى مصرى ولد بمديرية بنى سويف ، وتعلم بمدرسة الأقباط الكبرى بالقاهرة ، وأرسله أبوه إلى أوروبا لإتمام دراسته ، وعين بعد عودته كاتبا بمجلس التجارة ، فموظفا بنظارة الحقانية ، فوكيلا لهذه النظارة (١٨٨١) فسكرتيرا لمجلس النظار علاوة على وظيفته . وفى أوائل ١٨٩٣ عين ناظرا للمالية ، فناظرا للخارجية (١٨٩٤) ، ثم رأس الوزارة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ (الموسوعة العربية الميسرة جـ١ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ص ١٤٧ - ١٦٧) .

(٢٠٣) فى الأصل « أنهما » ، وأضيفت الباء ليستقيم المعنى .

ولكنى إستشففت من ثنايا حديثه أنـه قال لعـلى شعراوى عـلى سبيل الاستشارة[٢٠٤] . وحضر عندى يدعونى لوليمة أعدها فرحا برشدى باشا ، فلم أرد أن أحضرها لأنى تأثرت منه .

ولقد اشتدت لهجة الجرائد ضد اللورد كرومر اشتدادا عظيـما ، وأخذت تهيج ضده العواطف الدينية ، وتهدد كل من يحتفل به بالاساءة إليه . وأخبرنى قاسم بأن خيرى بيك أخبره بأنى ألححت [٢٠٥] عـلى محمود باشا رياض فى أن يحمل إياه على[٢٠٦] أن يلقى خطبـة . وفى الحقيقة أن المستشار المالى رغب إلى أن أستطلع طالعه فى ذلك ، كما استطلع رأى علوى باشا ، وهذا ما حملنى على ذلـك . ومع هـذا ، [ص ٢٥٣] ومع ذلك ، فـانى أرى أن الدعـوة للاحتفـال لا شىء فيها[٢٠٧] ، بل هى واجبة على كل حال .

جاء يوم السبت ٤ مايو وحضر كل من كان مدعوا للاحتفال حتى امتلأت الأوبرا بالحاضرين ، وخطب كل من الكونت سيرون[٢٠٨] ، ومصطفى باشا .

ثم خطب[٢٠٩] اللورد كرومر بالفرنساوية ثم بالانكليزية ، خطابة كان لها تأثير شديد عند السامعين ، منهم من استحسنها للغاية ، ومنهم من عدها خروجا عن حد اللياقة فى معاملة الخديوى والمصريين . ولقد

---

(٢٠٤) يقصد : أخبر على شعراوى على سبيل الاستشارة .

(٢٠٥) فى الأصل : « ألحيت » .

(٢٠٦) أضيفت « على » ليستقيم المعنى .

(٢٠٧) يقصد : لا عيب فيها .

(٢٠٨) الكونت دى سريون ، مدير شركة قناة السويس فى ذلك الوقت .

(٢٠٩) أضيفت ليستقيم المعنى .

أطرى فيها رياض ومصطفى باشا وبطرس غالى وسعد زغلول من المصريين ، ومن الانكليز مونكريف[٢١٠] وجارستن[٢١١] ووينجت السردار . ولما خرجت من الأوبرا أخذ الناس يهنئونى[٢١٢] على الكلام الذى خصنى به[٢١٣] .

[ص ٢٥٤]

بعد أن حضر السير جورست ، أتى لزيارتى ، فقال : إنى مسرور من كونى أشتغل معك فى التعليم العام الذى يهتم له أبى إهتماما عظيما . وإنى أود الصراحة فى القول ومبادلة الآراء . ولقد قرأت خطبتك التى ألقيتها على الجمعية العمومية ، فأعجبتنى ، وقرأتها على

---

(٢١٠) سير كولين سكوت مونكريف Sir.Colin Scott Moncrieff تولى مصلحة الأشغال العمومية من عام ١٨٨٣ حتى عام ١٨٩٢ ثم خلفه السير وليم جارستن .

(٢١١) السير وليم جارستن Sir.William Garstin تولى مصلحة الأشغال العمومية سنة ١٨٩٢ .

(٢١٢) فى الأصل : « يهنونى » .

(٢١٣) كان اللورد كرومر فى خطابه قد تحدث عما أسماه « حقائق المسألة المصرية » ، فقال إن أولاها ان الاحتلال البريطانى باق إلى ما شاء الله ، وثانيتها انه مادام الاحتلال باقيا ، فالحكومة البريطانية تكون مسئولة عن الخطة التى تجرى عليها الادارة المصرية . واتهم المصريين بأنهم لا يعترفون بفضل الاحتلال ، وأبدى أمله فى أن الجيل الجديد يعترف بهذا الفضل قائلا « إن أولاد العميان يولدون عادة مبصرين » . وقد خطب اللورد مرة بالفرنسية ، ردا على الكونت دى سريون ، ومرة بالانجليزية للجميع . كما شكر المسيو ماسبيرو ، الفرنسى ، صاحب الأبحاث العلمية فى تاريخ مصر القديم ، وكان يشغل منصب مدير الانتكخانة المصرية .

السير غراى ناظر الخارجية ، فأعجبته كثيرا . وإذا كان بعض الناس هنا لم ينظر لها حقا بعين الرضا فلا عبرة بأفكارهم .

وقد اجتمعت به ثلاث مرات بعد ذلك ، دار الكلام فيها على موضوعات شتى من أمور المعارف ، أتذكر منها ما يأتى :

١ - ما يناسب أمر ادخال[٢١٤] التلامذة المصريين فيه من المدارس فى انكلترا : هل الجامعات أو المدارس الخاصة ؟. وكان يميل للثانية ، بحجة أن الأولى لا تعلم فن التعليم ، ولكنها تعلم الفن نفسه . وضرب لى مثلا بنفسه ، بأنه كان[٢١٥] فى جامعة اكسفورد ، وتعلم فيها فن الحساب وبرع فيه[٢١٦] ، وبرز على أقرانه فى قواعده ، ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يدرس هذا الفن . قال : وانى مع ذلك لست اختصاصيا فى هذه المادة ، وسأتكلم فيها مع أبى .

٢ - مسألة التعليم فى المدارس الثانية باللغة العربية . ورأيته يميل إليها ، وإلى التدرج فيها فى القريب العاجل ، تطميناً لأفكار قوم يرون[٢١٧] هذه المسألة لازمة ، وإن ما نشرع فيه الآن من ذلك يكون على قدر المستطاع ، والباقى يأتى مع الزمان .

[ص ٢٥٥]

٣ - تعيين وكيل وطنى لمدرسة الحقوق . فقال إنه لا يوافق عليه ، لأن فى المدرسة قسمين : انكليزى وفرنساوى ، فإذا كان هناك

---

(٢١٤) فى الأصل « اخال » .
(٢١٥) مكررة فى الأصل .
(٢١٦) مكررة فى الأصل .
(٢١٧) فى الأصل « يروون » .

مدير فرنساوى فإنه فى الحقيقة مدير للقسم الفرنساوى ، وأما القسم الانكليزى فإنه يلزم أن يكون فيه انكليزى ، وهو الوكيل . فقلت له : إن الأحسن أن يحل فى هذه الوظيفة وطنى يشجع قومه ، وليكون واسطة بين الناظر والتلامذة ، ولكى يتربى فى الوطنين من يمكنه أن يتولى ادارة مدرسة بعد حين . فقال : ذلك غير ممكن !. فقلت : مادام الأمر كذلك ، فالرأى لكم !. فأخذه شىء من المضايقة ، وقال : اذن إننا غير متفقين ، وانكم سلمتم جدلا ، لا اقتناعا ، بالأسباب التى قدمتها !. فقلت : ليس الأمر كذلك ، ولكنى كنت غير ملتفت لأهمية الملاحظة التى أبديتها .

٤ - سياسته فى التعليم : كان فتحى تكلم معى فى أن جورست غير ناظر بعين الرضا إلى خطتى ، وأنه سيتكلم معى فى ذلك كى يوضح خطته ويبين حقيقتها . لما(٢١٨) أبلغنى ذلك فتحى ، قلت(٢١٩) : انى أسر من ذلك ، ويا حبذا لو أبانها لى وأوضح مباديه(٢٢٠) بجلاء . فالسير جورست فى احدى زياراتى(٢٢١) له ، سألنى من أول وهلة : هل طلبت بواسطة أخيك من يومين أن يجعلنى(٢٢٢) أوضح لك سياستى ؟. فاندهشت من هذا السؤال ، وقلت(٢٢٣) : نعم !. قال : وكيف ذلك ؟.

---

(٢١٨) فى الأصل : « فلما » .
(٢١٩) فى الأصل « فقلت » .
(٢٢٠) اى ملاحظاته (ما بداله) .
(٢٢١) فى الأصل « زيارتى » .
(٢٢٢) فى الأصل « يجعلنى أن » ، وقد حذفنا « أن » ليستقيم المعنى .
(٢٢٣) فى الأصل : « فقلت » .

فقلت : إنى علمت من أخى من يوم أنك غير ممنون ، وأنك ستخاطبنى فى شأن ذلك ، فقلت : إنى أكون مسرورا لوحصل ذلك . ولكنى لم أسع سعيا مخصوصا . [ص ٢٥٦] وكررت ذلك مرارا(٢٢٤) لاقناعه .

ثم انتقل الكلام لموضوع آخر ، وهو أن «اللواء»(٢٢٥) الفرنساوى نشر أن هناك اصلاحات يُراد إدخالها على التعليم ، وعددها . وكنا تكلمنا من قبل ذلك فى موضوعها . فقال : من أخبر اللواء بموضوعات هذه المسائل ؟ . إنه نشرها فى اليوم التالى للحديث الذى جرى(٢٢٦) بيننا فى شأنها ! . فقلت : لا أدرى ، وإنى لا علاقة لى بجريدة اللواء على الإطلاق . فقال : ألم تكاشف أحدا من أصحابك فى خصوصها ؟ . فقلت : كاشفت ، ولكنى لا أظنّ هذا الصاحب يقول شيئا منها لغيره ! .

ثم قابلته بعد ذلك ، فرأيته مسرورا ، وأبدى لى تشكراته على تعديل المجانية بالطريقة التى هى عليها الآن . وكانت هذه آخر مرة رأيته(٢٢٧) فيها قبل قيامى للأجازة .

قبل أن أسافر ، جلست مع المستشار المالى فى نظارة المالية طويلا ، وتناقشنا مرارا فى الميزانية بابا بابا (٢٢٨) فقررناها ، وكانت تبلغ الزيادة

---

(٢٢٤) فى الأصل « مررارا » بتكرار الراء الأولى .

(٢٢٥) يقصد جريدة « اللواء » التى كان يصدرها مصطفى كامل باللغة الفرنسية .

(٢٢٦) فى الأصل مطموسة .

(٢٢٧) فى الأصل « رأيتها » .

(٢٢٨) أضفنا « بابا » أخرى ليستقيم المعنى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فيها مبلغ ٨٥٠ الف جنيه . وسافرت على ذلك فى يوم ٢٥ مايو سنة ٩٠٧ .

رأيت المجانية مقررة فى القوانين ، ملغية فى العمل ! فأردت أن أنفق[٢٢٩] مقدار ما تسمح به القوانين من النقود المخصصة للمجانية ، وسعيت لأن[٢٣٠] يستعمل لقبول طائفة محدودة من الفقراء الذين يظهر الامتحان [ص ٢٥٧] نجابتهم ، لكى لا تُحرم البلاد من الانتفاع بذكائهم . وبناء على ذلك اتفقت مع المستشار والسير إلدون جورست[٢٣١] على وضع مشروع لهذه الغاية ، ووضع بناء على ذلك مشروع المجانية .

وبناء عليه ألغيت جميع القوانين المتعلقة بها ، فيما عدا المدارس الصناعية والخصوصية والمعلمين . ومن الأساسات التى بنى عليها هذا المشروع : أولا ، ألا[٢٣٢] يقبل مجانا تلميذ فى المدارس الابتدائية ، لقلة مصروفها وسهولة الدخول فى مثلها[٢٣٣] من المدارس الأهلية ، ولعدم بلوغ التلامذة سنا يُعرف معه ذكاؤهم . وحاولت أن أنشىء المجانية فيما عدا هذه المدارس ، فلم أفلح إلا فى المدارس الثانوية فقط ، وحجة المعارضين ، التى أقتنعت بها أخيرا ، تنحصر فى أن الترخيص بها فى المدارس العالية يضر بمدارس المعلمين .

---

(٢٢٩) فى الأصل مشطوبة .

(٢٣٠) فى الأصل مشطوبة .

(٢٣١) فى الأصل : « جروست » .

(٢٣٢) فى الأصل : « أن لا » .

(٢٣٣) مطموسة بالأصل .

ولقد سافرت تاركا للمستشار وضع المشروع بعدما اتفقت معه على مبادئه[٢٣٤] فيما يختص بالسن المقبول ودليل الفقر ، ولكنى علمت أن السن تحدد بخمسة عشر عاما ، وأن دليل الفقر شُدد فيه كثيرا . فلما عدت ، اتفقت مع المستشار على العدول إلى الاتفاق السابق . وكان ذلك . والفرق يعلم من مراجعة الأصل والتعديل الذى أدخل عليه . وقد عاد المستشار لين العريكة ، ميالا إلى المسالمة والمساهلة . وكان من نتيجة ذلك أن توصلت إلى تنفيذ المشروعات الآتية :

أولا : تعليم الحساب والهندسة فى المدارس الثانوية باللغة العربية .
ثانيا : جعل امتحان التلامذة فى المدارس الحرة باللغة العربية إذا اختار التلميذ .

[ص ٢٥٨]

ثالثا : جعل نهاية صغرى لتعليم اللغات الأجنبية .
رابعا : توظيف بعض الأساتذة الوطنيين فى المدارس الثانوية .
خامسا : انشاء وظيفة وكيل لمدرسة المعلمين الخديوية ، وطنى ! .
سادسا : التعليم فى القسم الأول من هذه المدرسة باللغة العربية .
سابعا : تعليم بعض الفنون فى مدرستى الصنائع ببولاق والزراعة باللغة العربية .
ثامنا : زيادة فصل فى السنة الأولى بمدرسة الزراعة .
(والسعى لتعميم الاتجاه فى انشاء وظيفة وكيل وطنى لهذه المدرسة)[٢٣٥] .

---

(٢٣٤) فى الأصل : « مباديه » .
(٢٣٥) ما بين القوسين عبارة مكتوبة بالهامش الأيسر بالأصل .

تاسعا : (   )[٢٣٦] .

فى يوم السبت ٥ اكطوبر جرت تشريفات التهانى فى رأس التين بعودة الجناب العالى من مصيفه[٢٣٧] فى أوروبا إلى اسكندرية . وعقب هذه التشريفات ، بحث عنى المستشار ، حتى قابلنى مساء ، وقال لى : إن الحضرة الخديوية فاتحته فى مدرسة القضاء الشرعى[٢٣٨] ، بأنها قبلت من المذاهب المختلفة ، مع أن العمل فى المحاكم الشرعية ، التى سيكون هؤلاء الطلبة قضاة فيها ــ على مذهب الامام أبى حنيفة دون سواه ! . فقال له المستشار : انى لا أعلم بهذه المسئلة ، لأنى لست مشتغلا بمدرسة القضاء ، بل الناظر[٢٣٩] هو المشتغل بها ، وإذا سمح

---

(٢٣٦) بياض بالأصل .

(٢٣٧) مطموسة فى الأصل ، ولعلها ما ذكرناه بعاليه .

(٢٣٨) ترجع فكرة انشاء مدرسة القضاء الشرعى إلى على باشا مبارك ، الذى اقترح انشاء هذه المدرسة فى سنة ١٨٨٨ . وقد تصدى سعد زغلول لانشاء هذه المدرسة ، لاصلاح المحاكم الشرعية ، على الرغم من معارضة الخديو عباس وشيوخ الأزهر ، الذين كانوا يريدون الاستئثار بمناصب القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية .

وقد استصدر سعد زغلول من اللجنة العلمية الادارية فى جلسة ٢٩ ديسمبر ١٩٠٦ الموافقة على إنشاء هذه المدرسة ، بحيث يكون الغرض منها تخريج من يصلحون لمباشرة وظائف المحاكم الشرعية وأعمالها المختلفة من كتابة وافتاء وقضاء ومحاماة ، وكان مقررها يجمع بين التربية الدينية ومبادىء العلوم العصرية والمعارف القضائية . وجعل المتخرجين فيها موثوقا بهم فى دينهم عن طريق ارتباطهم بالأزهر الشريف وصلاحيتهم للتدريس فيه بعد تخرجهم .

(٢٣٩) يقصد ناظر المعارف .

لى الجناب بالتصريح بسؤاله ، سألته فى ذلك . فقال : إفعل ! .
وتنفيذا لذلك بحث عنى ليبلغنى هذا الخبر .

[ص ٢٥٩]

كنت قبل سفرى إلى أوروبا تقابلت مع صادق بيك رمضان ، حكيم[٢٤٠] الخاصة الخديوية ، وفاتحنى فى أن الذات العلية غير راضية عنى ، لأنى خرجت فى حضرتها عن حدود اللياقة ، حيث ضربت الطاولة بيدى أثناء إنعقاد جلسة مجلس النظار ، والمناقشة فى مشروع مدرسة القضاء . وأنه متأثر من ذلك . وأفهمنى هذا الدكتور أنه تكلم فى صالحى كثيرا ، وقال إنه سيتكلم أكثر . ثم كتب لى كتابا فى السفر[٢٤١] يفيد أنه تكلم ، ورأى الحضرة الخديوية متأثرا غاية التأثر لأنه اتصل بها أنى سعيت لدى النظار ، قبل انعقاد جلسة مشروع القضاء ، لإحباط مسعى جنابه العالى . فأجبته بأن ذلك لم يحصل ، وأن مشروع القضاء سعيت فيه لأنى على يقين من أنه أنفع مشروع وضع لصالح الأمة .

ولما عدت من سفرى ، قابلنى صادق ، وقال إنه قرأ كتابى على الحضرة الفخيمة ، وأنه لم يكن فى الأمر شىء موضع خصومة . وبناء على ذلك طلبت ، عقب تشريفات يوم السبت ٥ أكطوبر سنة ٩٠٧ جلسة[٢٤٢] ، فتحددت فى يوم الاثنين . وعقب انفضاض مجلس النظار ، حظيت بالمقابلة .

---

(٢٤٠) يقصد « طبيب » .
(٢٤١) أى أثناء سفره بالخارج .
(٢٤٢) مقابلة مع الخديو .

وكنت علمت من المستشار مسألـة[٢٤٣] تكلَّمْ جنابِـه الرفيـع فى المذاهب المختلفة ، فلما استقر بى المكان ، سألنى عن الأحوال وكيف هى ؟ . فقلت : على ما يرام . ثم قلت : إن صادق أخبرنى بأن ولى النعم اتصل به عنى أمور لا ترضاه ! . فقال : إن صادق هذا لا شأن له[٢٤٤] ، وهو موظف صغير ، لا يصلح أن يكون وسيطا بـين وزير وأمير ، ولم يكن مأذونا فى أن يقول ما نقل . ثم قال : إنه لم يكن عنده أثر أصلا ، وإنه [ص ٢٦٠] فيلسوف ينظر الأشياء ويقدرها حق قدرها ، ولا يجب أن يصادر الناس فى حريتهم . فدعوت له .

ثم قال : وأما من جهة ما بلغنى (أى سعد زغلول) ، فالحقيقة أن فنسـان كوربت[٢٤٥] ، عقب تلك الجلسـة ، سألتـه (أى سـأل الخـديوى فنسنت كـوربت) : لماذا دخـل فى الأغلبيـة ، وكيف أنـه ساعدنى (أى سعد زغلول) ؟. فقال : ماذا أصنع ، وسعـد باشـا حضر لديه (أى فنسنت كوربت) قبل انعقاد الجلسة ، وأخذ يتكلم فى المسألة ساعتين . فلهذا أعطى رأيه معه (أى مع سعد زغلول)[٢٤٦] .

---

(٢٤٣) فى الأصل : « مسئلة » .

(٢٤٤) فى الأصل بدون نون .

(٢٤٥) سير فنسنت كوربت Sir Vincent Corbett ، المستشار المالى ، وقد خلف السير الدون جورست فى وظيفته فى عام ١٩٠٤ . وهو خامس مستشـار مالى بعـد الإحتلال ، والأول هو السير أوكلندكلفن . وقد خلفه فى خريف ١٨٨٣ السير إدجار فنسنت ، الذى استمر إلى اكتوبر ١٨٨٩ ، ليخلفه السير إلوين بامر Elwin Palmer ويستمر فى وظيفته حتى عـام ١٨٩٨ ، حيث خلفه المسـتر (السير فيما بعد) إلدون جورست حتى عام ١٩٠٤ . وقد كان للمستشار المالى الحق فى حضور جلسات مجلس النظار .

(٢٤٦) المفروض منهجـيا أن توضع التوضيحات فى الهوامش ، ولكنا وضعنا بعضها فى المتن ليتسنى للقارىء المتابعة بسهولة دون نقل عينيه إلى الهامش .

فشرعت فى أن أدافع عن هذه النقطة بحكاية الواقعة فيها ، فقاطعنى ، وقال : ومع ذلك فلا شىء عندى الآن ، وما فات فقد فات ، والمستقبل كفيل يالأحوال . فدعوت له(٢٤٧) .

ثم عطفت على مسألة المذاهب ، وشرعت أتكلم فيها ، وأن هذا لا ضرر منه وأنه معهود حتى فى الأزهر . فأخذ يقاطعنى الكلام كمن يريد ألا يفهم(٢٤٨) ، فدعوت له . وأردت أن أقبل يديه عند الانصراف ، فلم يقبل ، فتركته وانصرفت .

فات على أن أقول إن المستشار أخبرنى(٢٤٩) بأن جناب الخديوى قال له عقب ذلك السؤال ، إنه غير راض عن مدرسة القضاء ، وإنه يستمر غير راض عنها ؛ ولا يلتفت إليها ما دامت فى نظامها الحالى . ولما فاتحته (أى فاتحت الخديو أثناء المقابلة)(٢٥٠) فى هذا الشأن ، وما يراه غير موافق من النظام ، وأظهرت له استعدادى فى تغيير ما يريد تغييره ، قال إنه لا يريد تغيير شىء ، وإنه يبدى فى الأمور رأيه ، ويتبع الصواب متى ظهر له . ولما أردت أن أقبل يده عند الانصراف امتنع امتناع الغاضب ، فانصرفت من لديه .

[ص ٢٦١]

وقد فاتحت غورست فى شأن مدرسة القضاء ، وأحطته بطرف من تاريخها ، وبالصعوبات التى قامت فى طريقها ، وبالمخاوف التى

---

(٢٤٧) فى الأصل : إليه .

(٢٤٨) قراءة : ترجيحية .

(٢٤٩) يقصد قبل مقابلة سعد زغلول للخديو .

(٢٥٠) كل ما بين القوسين فى هذه الصفحة هو تفسيرنا للحديث ، ولم يرد أصلا فى المذكرات .

تتهددها ، وفهمت منه أنه لا يتداخل فى المسائل الدينية ، وأن الأحسن أن يترك الأمر فيها للمسلمين يتصرفون فيها حسب أميالهم[٢٥١] الدينية . وفهمت منه أنه ربما تعين شيخ للأزهر خلاف حسونة[٢٥٢] ، مثل الشيخ شاكر ، وأنه إذا حصل شيء من ذلك فلابد من الاحتياط له ، وإلقاء كل مسئولية تنشأ عن هذا التغيير على عاتق من يسعى فيه ، وأنه لابد من التأكد من أن الخَلَف لا يسير سيرة تخالف الإصلاح المشروع فيه .

والذى يظهر من سياسة العميد[٢٥٣] لغاية الآن ـ ١٦ نوفمبر ٩٠٧ ـ أنه لايريد التداخل رسميا فى عمل من أعمال الحكومة ، وأنه يلقى كل مسئولية على كاهل الموظفين فى الأعمال التى تتعلق بهم ، وأنه يتحاشى التداخل فى المسائل الدينية ، وأنه لا يريد احداث مشاكل ، وأنه يود أن يسير مع الجناب العالى سيرة الملاينة والمجاملة .

حدث أن مسيو موريس ، مدير الكتبخانة[٢٥٤] ، تجاوز حده فى مخاطبة النظارة ، ولم يسر فى شراء الكتب سيرا مرضيا ، فقد اشترى برديا بمبلغ مائة وخمسين جنيها[٢٥٥] . ولما لوحظ له فى ذلك ، كتب

---

(٢٥١) أى « ميولهم » .

(٢٥٢) الشيخ محمد حسونة النواوى الحنفى ، شيخ الأزهر مرتين ، الأولى من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ ، وكانت المرة الثانية فى الفترة المذكورة فى المتن،وهى من نوفمبر ١٩٠٧ إلى ١٩٠٩

(٢٥٣) يقصد جورست ، العميد البريطانى ، ويطلق عليه أيضا : المعتَمد البريطانى ، أى الذى اعتمدته حكومته ممثلا لها فى مصر .

(٢٥٤) دار الكتب .

(٢٥٥) فى الأصل : جنيه .

يقول إنه مستغن عنه ، وسحب الاستمارة الخاصة به . ثم عاد[٢٥٦] واشتراه بمبلغ أزيد وطلب صرفه ! .

وقد توجهت إلى الكتبخانة ، ورأيت هـذه الأوراق ، وتبين أنها بالية جدا ولا تفيد فائدة . فلاحظت له ذلك ، ولاحظت له أيضا أن اللهجة التى استعملها لا تليق ، وأن الأولى به الاعتذار للنظارة عن ذلـك . وكنت بدأت أن أتكلم معـه بالعـربيـة ، فـطلب أن أتكلم بالفرنساوية ، ففعلت . ووعدنى بكتابة الاعتذار ، وبعد ذلك أرسل إلى احتجـاجـا ، لا اعتـذارا ! [ص ٢٦٢] فـاستغـربت الأمـر ، وتكلمت فيه مع المستشار ، الذى قال إنه أخـطأ خطأ يستحق عليـه الانذار ، ولكن الأولى غض النظر عنه لأنه صديق امبراطور الألمان ، ويمكن أن يحدث غوغاء . فلم ألتفت إلى ذلك ، وأصدرت إليه إنذارا بأنه تناقض فى مسألة شراء ورق البردى ، وبأنه استعمل مع النظارة لهجة لا تليق من مرءوس لرئيس .

وبعد ذلك تشكى الرجل لقنصله ، وهذا تكلم مع موسيو[٢٥٧] غورست ، وهو تكلم معى ، فأطلعته على الأوراق . ويلوح لى أنه رأى الحق فى جانبى ، ولكنه لم يرد أن يعطيه لى كله ، وقال : إنه لا يتداخل فى هـذه المسئلة بصفة رسميـة ، ولكنه يخشى أن الـرجل يستعفى ، وحينئذ تقع الحكومة فى إشكـال انتخاب البـدل ، بما أن هنـاك شبه معاهدة على ذلك ، وأن المسئلة إذا انتهت بطريقة وديـة كان أولى ،

(٢٥٦) أضيفت « عاد » ليتضح المعنى .

(٢٥٧) هكذا مكتوبة فى الأصل ، وقد جرت العادة على كتابتها « مسيو » بالعربية .

وذلك إما بأن يعتذر الرجل ، وتعفو[٢٥٨] عنه بالعدول عن ذلك الانذار شفاها أو كتابة . فاخترت الأول حفظا لكرامة المركز .

ثم ان قنصل ألمانيا حضر عندى ، فلم يجدنى . ورددت له الزيارة بعد عودتى ، ومكثت معه برهة تكلم فيها عن هذه المسئلة . وفهمت منه أن الرجل[٢٥٩] متوهم أن النظارة غير راضية عنه ، وأنها تريد به سوءا ، وأن فيها من يعمل على معاكسته !. فقلت : لا شىء من ذلك بصحيح ، وإنما النظارة تود أن يسير موظفوها سير الامتثال ، لا سير العصيان ـــ خصوصا الأوربيين منهم ـــ إذ يلزم أن يكونوا القدوة فى هذا الباب . وانتهى الأمر على أن يأتى الرجل معتذرا ، ولا يكون بعد هذا [ص ٢٦٣] الاعتذار إلا الصفح عنه . وكان ذلك يوم ١٨ نوفمبر سنة ٩٠٧ .

فى يوم الجمعة ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٧ حضر عندى المستشار دنلوب فى البيت فى نحو الساعة ١١ صباحا ، وأخبرنى بأن غورست استدعاه اليوم ، ولامه على عدم تعميم جواز الامتحان باللغة العربية لجميع التلامذة ، سواء كانوا تابعين للحكومة أو لا ، وأن عدم التعميم جاء مخالفا لاتفاق انعقد بينه وبينى فى أول الصيف الماضى .

قال المستشار : وإنى لا أتذكر شيئا من هذا الاتفاق ، وكل ما أتذكر أنه تكلم فى المسئلة قبل الاجازات ، ثم تركها ليبحث فيها . فقلت له : إنه فى الحقيقة كان استحسن التعميم ، ولكنه رأى التأجيل ، ريثما تتفكر فى الأمر مليا .

---

(٢٥٨) مخاطبا سعد .

(٢٥٩) يقصد مدير الكتبخانة .

ثم توجهت توا إلى غورست ، وفاتحته فى الأمر ، فرأيته غير مرتاح مما حصل ، وذكرنى بما حصل بيننا ، وذكرته أيضا بأنه قال لى(٢٦٠) : إن دنلوب يصعب عليه أن ينقض ما فعل ، فالأحسن إمهاله حتى يفتكر . وقلت له : إنى ظننت بعد ذلك أنه تكلم معك فى المسئلة ، وان هذا كان(٢٦١) نتيجة اتفاق بينكما .

وانصرفت من عنده بعد أن أقنعته بعدم وجود وجه للعدول عما تقرر . وبعد أن انصرفت من لدنه كتب إلى دنلوب يقول : إنه تم الاتفاق على إبقاء ما كان على ما كان . ثم ذهبت إلى مصطفى باشا ، وقصصت عليه القصة بأجمعها ، وقال لى(٢٦٢) : إنى سأراه غدا ، ولكنى لا أفاتحه إلا إذا فاتحنى .

وفى الصباح ، تناولت لائحة الامتحان للمدارس الثانوية ، وقرأت المادة المعدلة ، فوجدتها تشتمل على فقرتين : الأولى ، تنص [ص ٢٦٤] على أن التلامذة يجب عليهم أن يجيبوا باللغة التى استعملت فى تعليمهم . والثانية ، تعطى ، لغير تلامذة الحكومة ، رخصة اختيار إحدى اللغات الثلاث : الانكليزية ، الفرنساوية ، أو العربية . فوجدت أن الفقرة الأولى تؤدى الغرض الذى قصدناه من هذا التعديل ، وهو الترخيص للأهالى أن يعلموا باللغة العربية ، وأنه لا معنى حينئذ للفقرة الثانية التى تفيد ؛ زيادة على ذلك ، أن التلامذة الأهليين يصح لهم أن يجيبوا بإحدى اللغات الثلاث ، ولو لم تكن هى اللغة التى استعملت فى تعليمهم ! .

---

(٢٦٠) فى الأصل « قالى » .

(٢٦١) فى الأصل : « كانت » .

(٢٦٢) فى الأصل : « وقالى » .

وتكلمت فى ذلك مع المستشار دنلوب ، فرأى الفكرة فى محلها ، ولكنه لم يقصر[٢٦٣] أن قال : إن هذا كان رأيه فى أول الأمر ، وإنى أنا الذى زدت هذه الفقرة . ونعم ، كان ذلك ! ، لأن الفقرة الأولى لم يكن للعربية ذكر فيها ، ولم تكن أدخلت فى المدارس الثانوية ، فلذلك أردت التنصيص فى الفقرة الثانية على تلك الرخصة ، ولكن ذلك أضحى بلا فائدة بعد ذكر العربية فى الأولى وإدخالها فى المدارس المذكورة .

وبعد ذلك توجهت إلى مصطفى باشا فهمى فى نظارة الداخلية ، فأخبرنى أنه قابل غورست ، وفهم أنه تأثر من المسألة ، لأنه كان كتب فيها لحكومته ما يفيد تعميم الرخصة ، على فهم أن ذلك تنفذ . فأخبرت عطوفته أنى اهتديت إلى حل للمسألة يوفق بين الصوالح المختلفة . فقال : اذهب فاعرضه على غورست . فاستحسنه (أى جورست) جدا وتشكر لى على الإهتداء إليه . وأخبرت بذلك فى التليفون المستشار . وكان ذلك قبل ظهر يوم السبت ١٦ نوفمبر سنة ٩٠٧ . [ص ٢٦٥] ثم[٢٦٤] ركبت القطار إلى اسكندرية للعودة مع الجناب العالى يوم الاثنين ١٨ منه .

وكان جنابه العالى أثناء العودة هشّا بشّا[٢٦٥] ، ولكنه كانت تلوح عليه من وقت إلى آخر علامة الانحراف عنى ، فلم يوجه إلىّ خطابا إلا قليلا ، ولم يدعنى إلى الجلوس معه منفردا ، ولكنه كان على الاجمال أقل ابتعادا عنى ! .

---

(٢٦٣) يقصد : « لم يلبث » .
(٢٦٤) مكررة فى الأصل .
(٢٦٥) يقصد : «هاشا باشا » .



أحمد شفيق بك

مات المرحوم حسن باشا عاصم ، وكان عضواً فى لجنة إدارة مدرسة القضاء الشرعى ، وأردت أن أعين بدله ، فخطر ببالى كثير من الأسماء الذين يمكن تعيينهم ، ومن ضمنهم رشدى باشا وشفيق بيك(٢٦٦) ، ولكنى رأيت الأول ربما يهمل لكثرة أشغاله ، والثانى ربما يعكس الغرض .

---

(٢٦٦) أحمد شفيق بك ، باشا فيما بعد (١٨٦٠ - ١٩٤٠) مؤرخ مصرى ، تخرج فى مدرسة العلوم السياسية وكلية الحقوق بباريس ،وعين وكيلا للجامعة المصرية الأهلية ، وتولى رئاسة الديوان الخديوى فى عهد عباس الثانى ، وألف « حوليات مصر السياسية » (٩ أجزاء) و« مذكراتى فى نصف قرن » و« الرق فى الاسلام » .



ابراهيم فؤاد

وقد جرى الحديث فى هذا الشأن مع الشيخ على[٢٦٧] ، فأشار بشفيق ، فأظهرت التردد ، ثم رأيت أن هذا الرأى هو الأوفق ، لأنه ربما زال بذلك سوء التفاهم ، وحسن حال المدرسة ، والله على كل شىء قدير . وقد استحسن هذا الرأى مصطفى باشا ومكلريث[٢٦٨] وفؤاد[٢٦٩] . وتكلمت فيه مع شفيق فقبل ، ثم عرضته على الجناب العالى يوم الخميس ٢١ نوفمبر ، وكان الشيخ على يوسف تكلم معه فيه ، وأخبرنى أنه سينظر فى الأمر ويعطى الجواب . وسمعت منه ذلك حقيقة .

---

(٢٦٧) الشيخ على يوسف .

(٢٦٨) المستشار القضائى .

(٢٦٩) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية .



عبد الخالق بك ثروت

وقد قابلني بعد ذلك الشيخ علي يوسف في يوم الأحد ٢٤ نوفمبر ، وفهمت أن الجناب العالي لم يستحسن كلامي في مدح عبد الخالق(٢٧٠) بعد أن أقر عليه ولم يبد في شأنه اعتراضاً .

---

(٢٧٠) عبد الخالق بروت بك (باشا فيما بعد) (١٨٧٣ - ١٩٣٢) تخرج سنة ١٨٨٩ في مدرسة الحقوق في السنة التي تخرج فيها محمد فريد رئيس الحزب الوطني ، وعين الاثنان في قلم قضايا الدائرة السنية ، ثم إنتقل إلى وزارة الحقانية في وظيفة كاتم سر لجنة المراقبة القضائية وسكرتيراً للمستر سكوت مستشار الحقانية ، ثم عُين قاضيا لمحكمة الأحداث عام ١٩٠٥ ، ثم وكيلا لمحكمة قنا مع بقائه في لجنة المراقبة . واستمر على ذلك في عهد المستر مكلريث المستشار القضائي ألذى خلف المستر سكوت . وفي سنة١٩٠٧ عين مستشاراً في محكمة الاستئناف ، وفي نوفمبر من نفس السنة عين مديرا لأسيوط . وفي ابريل ١٩٠٨ عين خلفاً للمستر كوربت Mr. Corbet النائب العمومي ، فكان أول مصري يشغل هذه الوظيفة . واستمر فيها حتى سنة١٩١٤ ، فاختير وزيرا للحقانية في ٥ أبريل ١٩١٤ ، فوزيرا للداخلية في مارس ١٩٢١ . فرئيسا -

حقيقة هذه المسألة أن شكرى باشا[٢٧١] أرشد عن ثروت فأبى ، ثم استشارنى فأشرت عليه بالقبول ، ولما عرض على الجناب العالى قبل ، ولكنه قلل إنه شاب [ص ٢٦٦] أسرع فى ترقيه زيادة عن غيره ، وانه رآه فى مدرسة الحقوق ، وتكلم أمامه بفصاحة (زى البلبل) فسكت الجميع ، فقلت : انه بلغ ٣٥ سنة ، وانه ذكى مستعد ، وكفؤ لهذه الوظيفة ، وامتدحت أيضاً تعيين أحمد كمال مديراً لأصوان .

فيظهر أنه عد ذلك معارضة منى لأفكاره ، وسيراً فى طريق غير طريقه ، حتى قال الشيخ على أنه ربما كان عين شفيقا فى الحال ، لولا هذه المسئلة التى عرضت فى الأثناء ! .

حضرة الشيخ على يقول إنه – أى الجناب العالى – مستاء لأمرين : الأول : انى قلت له أثناء الكلام على مشروع مدرسة القضاء إنى أنا المنصور . والثانى : مسألة كفر[٢٧٢] ! . والأولى : لم تصدر منى ، والثانية : لم أقصد بها إلا تأييد ارتباط هذه المدرسة بالأزهر .

ويظهر لغاية الآن أن الجناب العالى متأثر من جهتى ، لأنه بلغه عنى قبل تعيينى أنى مضاد لأفكاره ، عامل على معاكسته ، مشايع للمغضوب عليهم ، مصاحب لهم ، وقد جاء تعيينى خلافا لإرادته ، فهو يريد أن يعاكسنى تشفياً وانتقاماً ، والظاهر أنى لا أفلح معه ، وأنى

= للوزراء فى ٢٧ يونية ١٩٢١ ، وكان له دور فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .(د. عبد العظيم رمضان : عبد الخالق ثروت ، مشروع الموسوعة الأفريقيةالصادرة عن اليونسكو) .

(٢٧١) محمود شكرى باشا رئيس الديوان التركى الخديوى .

(٢٧٢) العبارة مقتضبة ويفسرها ما بعدها .

لا أرى منه غير ما رأيت لحد الآن ، فأسوأ ! ، فالأولى بى أن أقف عند احترامه ، وأن أقوم بالواجب على بالاخلاص والذمة ، والله يفعل بعد ذلك ما يشاء .

حدث فى [٢٧٣] هذه الأيام أن مسيو لامبير[٢٧٤] الذى كان ناظراً

---

(٢٧٣) فى الأصل « حدث أن .. ».

(٢٧٤) كان المسيو ادوار لامبيرLambert ناظر مدرسة الحقوق الخديوية ، وكان متعاطفا مع القضية المصرية ، ومدعما لموقف مصطفى كامل ، ومسايرا للطلبة ضد الاحتلال . لذلك بدأ يلقى عداء المستر دنلوب ، مستشار المعارف ، وحاول احراجه أمام طلبته ، و ضغط عليه حتى قدم استقالته من منصبه فى صيف ١٩٠٧ ، فعين الانجليز مكانه المستر هيل Hill الانجليزى ، الذى كان حديث عهد بالحصول على شهادة الحقوق ، مما أثار هياج الطلبة بتحريض « اللواء » أياما عديدة . و كتب لامبير فى الطانTempsالفرنسية حول هذا الموضوع مهاجما المستر دانلوب و كاشفا سيطرته على نظارة المعارف . ونظراً لأهمية المقالة ، وارتباطها بأحداث المذكرات التالية ، فاننا نورد نصها كاملا ، نقلا عن الرافعى : مصطفى كامل ، ص ٢٥١ - ٢٥٦ ، وهى على النحو الآتى :

« تركت هذه الوظيفة والأسف يكاد يمزق فؤادى ، لأن البقاء فيها لم يعد فى وسع رجل مثلى جعل حياته وقفا على العلم ، ولأنى ما كنت بقادر على حفظ هذا المنصب ذى الراتب الضخم ما لم أرض بأن أكون آلة صماء لسياسة غير قويمة ومكدرة لصفاء العلاقات بين المصريين والأوروبيين .

« ان الموظف الانجليزى القابض فعلاً على الادارة الحقيقية لوزارة المعارف ، وهو المستر دوجلاس دنلوب ، كان قبل قدومى إلى مصر بعام قد حارب ناظر مدرسة الحقوق السابق (الاستاذ جرانمولان) بثبات نادر ، فغلبه على أمره وسلب منه سلطته ، ثم اغتنم تلك الفرصة التى آلت فيها هذه السلطة إلى العدم ، فأخذ يهيج عواطف الطلبة ويستفزها باصداره لهم أوامر متناهية فى القسوة والغلظة ولا مسوّغ لها ، حتى جرهم إلى الاضراب ، ثم اتخذ اضرابهم =

ذريعة للتشفي من سلفي الذى كان حاقداً عليه ، ولم يكن حظى من المعاملة بأسعد من حظ هذا السلف ، إذ كثيراً ما وضعني المستشار الانجليزى بسوء تصرفاته ، ولا أدرى إن كانت مقصودة منه أو غير مقصودة ، فى مراكز حرجة عجزت عن الخروج منها وعن توقى نتائجها ؛ إذ كنت مقيداً كل التقييد بلوائح تنزع من يدى كل سلطان ، حتى فى المسائل الفنية الصرف التى أدخلت أيضاً فى اختصاص أقلام الوزارة ، وقد حارب المستر دنلوب تقدم التعليم الفرنسى فى مدرسة الحقوق بلا تبصر ، على حين أن تعليم الحقوق فى هذه المدرسة لا يزال ويجب أن يبقى تعليماً فرنسياً ، ما دامت قوانين البلاد لم تغير تغييراً كلياً ، لأنها عبارة عن ملخص لقوانيننا ، ولأنه لا توجد لها شروح ومؤلفات بالعربية إلا فى النادر ، وقد مثل (أى المستر دنلوب) رواية مضحكة للتعليم العالى فى مدرسة الحقوق ، فوقف تعيين ما يحتاج إليه القسم الفرنسى من الموظفين تتميما لما ينقص من عددهم المحدد قانونا ، وحجته فى ذلك ان مصير هـذا القسم إلى الزوال فى القريب العاجل ؛ واكتسح من القسم الأكبر ، وهو الذى تدرس فيه الحقوق الفرنسية باللغة الانكليزية ، الأساتذة الاكفاء الذين قاموا بأمره فى مبدأ تأسيسه ، وهم من القضاة الذين أفادتهم اقامتهم الطويلة فى الديار المصرية خبرة بأسرار قوانيننا ، واستبدل بهم شبانا من الانكليز يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانكليزية فيقدمون إلى مصر ، وهم والطلبة المكلفون بتعليمهم سواء فى الجهل بالقوانين المصرية ، بل ان فريقاً من هؤلاء المعلمين لم يبلغ إلى الآن فى معرفة لغتنا حدا يستطيعون معه ترجمة المؤلفات الفرنسية التى يستعان بها على التدريس ترجمة غير مقلوبة ، ولقد بذلت كل جهـد فى سبيل تـرقية شؤون المعلمين ، إما بتخصيصهم لتدريس فرع واحد ، أو بتقليل عدد الدروس التى يكلفون بها حتى لا يصعب عليهم تحضيرها ، أو توسيع مجال المباراة بينهم بترقية النجباء منهم ، أو بمنع الأسباب التى تدفع المعلمين الانجليز إلى ترك المدرسة بمجرد استفادتهم شيئا من المبادىء القانونية يتمكنون بها من الدخول قسراً فى المحاكم الأهلية ـ بذلت كل سعى فى هذا السبيل ، فذهبت مساعىّ كلها أدراج الرياح بازاء عناد مستر دنلوب وتعنته .

« كان هذا الرجوع بالعلم إلى الوراء يقتضى التبصر والحكمة ومعاملة الطلبة بالحسنى ، خشية أن تهيـج غضبهم حالتهم السيئـة وانحطاط التعليم

فيهم ، خصوصاً وفى مصر الآن حركة فكرية ترمى إلى طلب العلوم والعرفان ، ولكن مستر دنلوب وضع لهؤلاء الطلبة الذين بلغوا سن الرجال ،نظاما من النظامات الموضوعة لصغار تلاميذ المدارس الابتدائية ، وأخذ يعاملهم بقسوة متناهية ويستعمل معهم سياسة وخز الابر ، سياسة اضطهاد دنىء ، فكانت نتيجة ذلك ان انضم إلى الحزب المعارض للانجليز فئة متعلمة راقية وأن يسود على أفئدة الشبيبة الحقد والبغض للادارة الانجليزية ، وأن تتحول مدرسة الحقوق معقلاً للوطنية المصرية ، بحيث لا تكاد ترى بين الأربعمائة التلميذ الموجودين بها الآن عشرة لا يؤمنون كل الايمان بمبادىء مصطفى كامل باشا .

« حاولتُ مراراً أن ألفت نظر المستشار الانجليزى إلى الأخطار التى تنشأ عن اتباع خطته فى نظام التعليم ، فلم أنل منه شيئا اللهم الا بعض تجاوز وقتى عن بعض مسائل ، ولكنه لم يخلص مطلقا فى التنازل نهائيا عن خطة كلها ايلام وارغام ، ولذلك كنت أتوقع دائماً من وراء عمل مستر دنلوب واستفزازه للخواطر من هذا القبيل ، أن تعصف فى مدرستى عواصف جديدة أشد خطرا من العاصفة التى عصفت بها فى سنة ١٩٠٦ ، وكانت تلقى علىّ مسئولية ذلك أمام الرأى العام المصرى .

« انتهى مستر دنلوب أخيراً بالتعرض لكرامتى تعرضاً مؤلماً ، وذلك أنه أراد أن يجعلنى ـــ بالرغم عنى ـــ شريكاً له فى الدسائس التى يدبرها ضد وزير وطنى هو سعادة سعد زغلول باشا ، ذلك الذى اختارته الوكالة الانجليزية بفعل تأثير الرأى العام عليها ، والذى لم يشأ أن يكون آلة لا إرادة لها ، فلكى ينزع من هذا الوزير كل سلطة ، ويغلبه على كل أمر ، أكره رؤساء الموظفين فى الوزارة على أن يتألبوا حزبا واحدا لعرقلة كل عمل لرئيسهم الرسمى ، ولم يكن حظى من هذا الاكراه أقل من حظ زملائى ، فكنت أتلقى أوامره قبل تحرير تقاريرى الرسمية ، ثم كان يجبرنى على تقديمها له قبل إرسالها للوزير لينقح فيها ما يشاء ، بل لقد حدث لى أحيانا أنى بعد ان حررت أوراقى ، وبعد أن خرجت من مكتبى وسجلت فى الوزارة ـــ عدت فغيرت ونقحت منها ما شاء المستشار . كل ذلك مما لا طاقة لى على احتماله . لم يكتف مستر دنلوب بذلك ، بل كان يريد منى انى ما دمت راغبا فى البقاء طويلا بجانبه ، يجب أن أتدنى إلى حد تضحية ضميرى وتعريض نفسى فى كل حين للظهور بمظهر الخائن الاثيم =

أمام الوزير ، نتج عن هذه الاسباب التى بينتها أن علائقى مع مستر دنلوب كانت دائما مشوبة بأكدار ، على أنها توترت فجأة إثر خلاف حدث بسبب مسألة تعيين بعض المعلمين ، فقد ترك ثلاثة من المعلمين وظائفهم ، ووضعت لائحة جديدة للتدريس تزيد بها عدد الحصص ، فاضطررت ــ والحالة هذه ــ أن أطلب للسنة الدراسية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ معلمين اثنين على الأقل ، فبعد أن وعدنى مستر دنلوب وعدا صريحا باجابة طلبى ، عاد فنكث وعده قائلا ان الظروف السياسية لا تسمح باستخدام معلمين أوروبيين زيادة على الموجودين ، ثم هو لا يقبل بحال من الأحوال استخدام الوطنيين للتدريس فى مدرسة الحقوق . إلا أنى لم أذعن لهذه النتيجة ، وتمكنت بفضل مساعدة أحد كبار الموظفين الانكليز من حمل مستر دنلوب على تعيين معلمين من أصل مصرى فى مدرسة الحقوق ، ولكن بعد أن اضطررت أن أتساهل معه فى مسائل كثيرة ، أخصها تعهدى له باساءة الشهادة فى كل مصرى ينتظر ان يتقدم للتدريس بمدرسة الحقوق اجابة للدعوة التى أعلنها وزير المعارف فى الجريدة الرسمية ، شدد مستر دنلوب حملته علىّ كما شددها على سلفى ، فبعد أن استنفدت كل وسائل الدفاع ، وأيقنت أنى أصبحت عاجزاً عن حماية موظفى مدرسة الحقوق وتلاميذها من مظالم مستر دنلوب ، استخرت الله فى السفر إلى وطنى ، ثم حدثت بعد ذلك حادثة يستنكرها الذوق السليم وقد أبلغها إلى الجرائد بصورة لو احتملتها لضيّعت كل كرامة لى عند زملائى وتلامذتى ، فلذلك أصررت على تنفيذ رغبتى فى الاستقالة ، وقدمتها فعلاً ، فقبلت بمزيد الارتياح ، وفى اليوم التالى عين بدلاً عنى مدرس انكليزى لا أجد جملة تصدق عليه خيرا من هذه الجملة التى نسبت بحق أو بغير حق إلى السير الدون جورست وهى :

« ان مستر هل جاهل وانه خير لنا أن يكون كذلك ليكون أسهل قياداً » .

« ولقد عتب علىّ نفر من أبناء وطنى فى القاهرة ، وأخذوا علىّ تضحية مصالح فرنسا المهمة فى سبيل عواطفى الذاتية ، وقالوا انى تركت وظيفة من أسمى وظائف التعليم فى مصر كانت للآن محفوظة للفرنسيين رغبة فى الخلاص من مهمة لم ترق لى ، ولست أرى رأيهم هذا فى تقدير المصالح الفرنسية ، فانه كما كان من اللازم لنشر نفوذ أمتنا فى الشرق أن يتولى مدرسة الحقوق الخديوية

لمدرسة الحقوق واستعفى ، نشر مقالة فى جريدة الطان ، (٢٧٥) حمل فيها على دنلوب حملة منكرة ، ونسب إليه (٢٧٦) معاكستى والتواطؤ معه على عرقلة أعمالى ومساعىّ ، وأنه (لامبير) شهد زورا فى حق المصريين الذين كانوا يطلبون [ص ٢٦٧] التوظف فى مدرسة الحقوق بصفة مدرسين ، بأنهم غير لائقين ، وذلك بناء على إيعاز دنلوب وإجباره له .

وقد أحدث هذا الخطاب ضجة شديدة فى الدوائر الرسمية ، وفى بلاد الانكليز (٢٧٧) على ما يظهر . ولم أفاتح دنلوب فيه ، ولكنه بعد قليل من نشره ، تأوه منه ، وقال إنه وصل إلى درجة يرى من الصعب عليه أن يحتمل ، لأنه ، وإن كان صبورا على المؤلمات ، ولكن للصبر حدوداً . ثم تبرأ من مقال لامبير (٢٧٧م) ، ومن كونه كان يوعز اليه بشىء .

= رجال أمثال فيدال باشا وتستو ، فى وقت كانت أيديهم فيه مطلقة حرة يعملون ما يشاءون لنشر علومنا القضائية ، كذلك لا يليق بشرف فرنسا ولا يوافق تأييد نفوذها فى مصر ، أن يرضى علماؤها بأن يقتل مستر دنلوب روح الأخلاق ويهدم صروح العلم تحت ظلالهم » .

إنتهت هذه المقالة المهمة ، التى كان لصدورها من ذلك العالم الفرنسى الكبير ، ونشرها فى كبرى الجرائد الفرنسية ، وتعريبها فى اللواء ، أثر كبير فى فضح سياسة التعليم التى كان يجرى عليها الاحتلال ، وكان لمصطفى كامل — كما ذكر الرافعى — اليد الطولى فى نشر المقالة فى جريدة الطان ، لنفوذه الأدبى لدى مديرها ، وهو الذى قدم إليه الأستاذ لامبير ، وبوساطته نشرتها « الطان » فى مكان بارز من صحائفها .

(٢٧٥) صحيفة فرنسية Temps .

(٢٧٦) فى الأصل : « ونسبه إلى معاكستى » .

(٢٧٧) فى الأصل : « الانكليزى » .

(٢٧٧م) فى الأصل : « دنلوب » خطأ من سعد زغلول .

فقلت : إن لامبير أساء إلى نفسه أكثر مما أساء إليك ، لأنه نسب إلى نفسه الاشتراك فيما يعتقده جريمة .

ثم قال لى : إن غورست يقول إن هذه المقالة أفادته (دنلوب) حجة على صحة عمله فى مدرسة الحقوق . وقد قال (دنلوب) لى أول أمس : إنـه يجب عليه أن يجيب عن تلك التهم بكتـابته إلى معتمـد حكومته ، لأن روبرسون وشركاءه[٢٧٨] لابد أن يفتحوا مسئلته ويسألوا عنها . وأن الانسان ضعيف فى الدفاع عن نفسه ! .

ففهمت أنه يريد بذلك أن أتولى الدفاع عنه ! ، فحولت الكلام إلى نقطة أخرى . وعلمت بعد[٢٧٩] ذلك أنه يُحضّر الدفاع .

فى يوم أمس ٢٤ نوفمبر زرت مصلحة المساحة ، وسررت منها ، ورأيت أن تقضى المعارف منها لوازم التعليم . ثم زرت المهند سخانة والزراعة ، ولم أرتح لقلة أدب الأساتذة . ووجدت فى نظارها برودا انجليزيا . وخاطبت ولس[٢٨٠] فى شأن ذلك ، وفى شأن ما وقع من

---

(٢٧٨) فى الأصل : « وشركائه » ويقصد بـ « روبرسون » المستر جون روبرتسون ، وهو نائب بمجلس العموم ، من الأحرار الراديكاليين ، الساخطين على سياسة كرومر فى مصر ، وقد تعاطف مع مصر فى حادث دنشـواى ، وشن حملة على كرومر فى مجلس العموم ، وطالب بارسال لجنة تحقيق إلى مصر ، وقد حضر وليمة أقامها مصطفى كامل فى زيارته للندن فى ٢٦ يوليه ١٩٠٦ ، فى أعقاب حادث دنشواى ، وقام بالرد على خطاب مصطفى كامل مؤيدا (مركز وثائق وتاريخ مصـر المعاصـر : أوراق مصطفى كـامل ، المـراسـلات ص ٢٤٦ - ٢٤٨ ، الرافعى : مصطفى كامل ص ٢٢٦) .

(٢٧٩) تقرأ فى الأصل : « معنى » .

(٢٨٠) السير سدنى ويلز .



محمد على المغربى

أولهما من جلوسه بين يدى الحضرة الخديوية بكيفية غير ملائمة . فوافق الرجل على ذلك ، وعزم على منع حدوث [ص ٢٦٨] مثله فى المستقبل .

فى صبيحة يوم ٢٥ نوفمبر حضر مغربى(٢٨١) ، وأخبرنى بأن دنلوب يشتغل بتحضير رد على لامبير ، وأنه اطلع على المخاطبات الصادرة من لامبير فى شأن الطلبات التى تقدمت من بعضهم بخصوص التدريس فى مدرسة الحقوق ، وأنه تبين من هذه المخاطبات أن لامبير

(٢٨١) محمد على المغربى بك ، مدير أقلام عربى نظارة المعارف . وقد تخرج فى المعلمين الخديوية عام ١٨٩٢ ، وحصل على دبلوم مدرس من انجلترا عام ١٨٩٥ ، وكان سكرتير عام وزارة المعارف ، فوزيرا مفوضا لمصر بالبرازيل .

كتب افادة إلى النظارة بتاريخ ٣ يونيو سنة ٩٠٧ ، وأرفق معها تلك الطلبات التى كانت أرسلت اليه ، يقول فيها : إنه فحص تلك الطلبات وأبدى فى كل منها ملحوظاته .

وفى الحقيقة توجد مع كل طلب ورقة مشبوكة فيه محررة بهذه الملحوظات ، بالعربية والفرنساوية ، وأن هذه المكاتبة عليها ختم الديوان بالورود فى يوم ٥ منه ، ولكنها وجدت بالمدرسة واستعيدت منها . وان هذه الملحوظات منها شهادة فى حق مراد سيد أحمد ، بأنه يليق أن يكون «تلميذ أستاذ»[٢٨١م]، وفى المستقبل يصح أن يكون أستاذا تاما . ثم فى يوم ٦ يونيو كتب إفادة أخرى يقول بأن كل الطالبين غير أهل . ثم كتب عنهم[٢٨٢] فى ١٧ منه بتوسع أكثر وباللغتين الفرنساوية والعربية ، وأنه كان كتب أولا عن اعادة القسم الليلى ، يعارض فى اعادته بكلام وجيز ، ثم كتب بعد ذلك بالتطويل .

وفى يوم ٢٧ منه حضر دنلوب ، وتكلم معى فى المسئلة من أولها إلى آخرها ، وحاصلها أنه لم يضطهد لامبير ، ولم يؤثر عليه بأدنى مؤثر . وأنه فى يوم ٢٧ مايو جرت المكالمة بينه وبين لامبير فى شأن تعيين مدرسين بالمدرسة فى الدرجة من ٦٥٥ جنيها إلى ٨٥٥ جنيها ، وكان غورست معارضا فى إحداهما ، وأخيرا اتفقت الآراء أولا على أن يعين إثنان لا [ص ٢٦٩] واحد . وأن يكونا : بيرم[٢٨٣] وسيزوستريس[٢٨٤] .

(٢٨١م) يقصد بكلمة « صبى » أو « تلميذ » كلمة « مساعد » .
(٢٨٢) قراءة ترجيحية.
(٢٨٣) مصطفى بك بيرم ، ناظر ادارة المحاكم الشرعية .
(٢٨٤) سيزوستريس سيدا روس ، ولد بالاسكندرية فى ٨ يناير ١٨٧٣ وتعلم العربية والانجليزية والفرنسية والايطالية واللاتينية واليونانية القديمة ، وفى ١٨٩٢ نال الثانوية ــ القسم الأدبى ، وفى ١٨٩٥ نال شهادة الليسانس فى الحقوق من كلية ـ

وحصل الكلام فى مراد سيد أحمد ، وقال لامبير انه شاب لا يليق أن يعين فى واحدة من هاتين الوظيفتين . وفى يوم ٣ يونيو كتب خطابا عن ثمانية طلبات توظف فى مدرسة الحقوق . وقام(٢٨٥) بارسال هذه الطلبات ، ومرفق بكل طلب ملحوظة عن كل طالب . وجاء فى ملحوظة مراد سيد أحمد(٢٨٦) أنه حامل لشهادة الدكتوراه فى الحقوق من جامعة جنيف ، وأنه على معرفة من أدب اللغة الفرنساوية . وكتب رسالة (تيز)(٢٨٧) لا بأس بها ، وان لم تكن غريبة فى بابها ، وان كانت محررة على عجل . وأنه صغير السن لا يتجاوز ٢٤ سنة ، وربما كان قليل

= باريس فى القانون المدنى ، وفى سنة ١٩٠٦ نال شهادة الدكتوراة من كلية باريس . وعمل بالنيابة ، وعين سكرتيرا خاصا للمستشار القضائى عام ١٨٩٨ ، ثم عين مدرسا بمدرسة بالحقوق عام ١٩٠٧ ، ثم عين وكيلا لها عام ١٩١٧ مع بقائه مدرسا للقانون المدنى . وكان من رجال السياسة المشهورين ، ومثل مصر كسفير لها فى أمريكا . وقد وضع كتابا لنظارة الحقانية عام ١٩٠٧ يعتبر دليلا للمهتمين بادارة القضاء المصرى ، ونشر محاضرات ومقالات عن المجالس الحسبية وما يماثلها فى البطرخانات والحاخامات فى مجلة « مصر الحديثة » (عام ١٩١٠ ، ١٩١٢) التى كانت تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، التى وصل فيها إلى وكيل القسم التشريعى بها .

(٢٨٥) أضيفت ليستقيم المعنى .

(٢٨٦) مراد سيد أحمد (بك ثمّ باشا فيما بعد) أصبح المستشار الملكى لقسم قضايا وزارة المواصلات ، وعين وزيرا للمعارف العمومية فى حكومة إسماعيل صدقى باشا فى يوم ١٢ يولية ١٩٣٠ – أى فى مكان سعد زغلول ؛ ولم يستمر فى الوزارة أكثر من عام حيث عين بدله محمد حلمى عيسى باشا فى ١٠ يونيه ١٩٣١ . ثم عين وزيرا مفوضا لمصر فى بلجيكا فى نفس الشهر ، وفى روما فى مايو ١٩٣٥ ، وفى برلين فى سنة ١٩٣٩ ، وتوفى فى فبراير ١٩٤٧ .

(٢٨٧) يقصد thèse بالفرنسية ، ومعناها : رسالة علمية .

الامتياز جدا،ويمكن تعيينه بصفة تلميذ مدرس (صبى مدرس)[٢٨٧م]، وإذا لوحظ وروقب وسوعد فى جملة من السنين[٢٨٨] يصير مدرسا مقبولا للغاية . ثم انه فى يوم ٦ منه كتب مكتوبا آخر أرخ فى يوم ٣ منه ، وأرفقه بخطاب من مراد سيد أحمد ، يقول فيه كل ذلك . إلا أنه لم يذكر فيه مناسبة[٢٨٩] تعيين مراد بصفة تلميذ مدرس ، بل قال إنه يكون من الخطر تعيين مثله الآن .

قال : وإن لامبير من عادته أن يغير ما كتب ، وأن يكرر الشيء الواحد مرتين ، ويدل على ذلك تغير مقاله فى « الطان » عن مقاله فى اللواء ! . وثانيا ، كتابته خطابين متحدين فى المعنى والمبنى فى تاريخين مختلفين : أحدهما فى ١٣ يونيو سنة[٢٩٠] والثانى فى ١٧ منه .

[ص ٢٧٠]

فى يوم الخميس ٢٨ نوفمبر انعقد مجلس النظار ، ولاحظت فيه على مشروع أمر عال قاض بتشكيل قومسيون للحكم فى قضية[٢٩١] قتل وقع بطورسينا ، وجاء فيه أن لهذا القومسيون أن يطبق[٢٩٢] عقوبات أخرى غير الواردة فى قانون العقوبات ، وله اجراءات خاصة به فى المرافعات . فقلت إن هذا يخالف القانون ، ولذلك يلزم إذا كان أمرا وجعله قانونا ، تحويله على مجلس الشورى فكان جوابهم أن لهذا سابقة ، وأن هذا المحل[٢٩٣] موضوع تحت إدارة الحربية . فقلت

(٢٨٧م) يقصد بكلمة « صبى » أو « تلميذ » كلمة « مساعد » .
(٢٨٨) قراءة ترجيحية .
(٢٨٩) أى أنه من المناسب التعيين .
(٢٩٠) لم يذكر سعد اسم السنة .
(٢٩١) فى الأصل « قضيتى » .
(٢٩٢) قراءة ترجيحية .
(٢٩٣) يقصد سيناء .

انه لا يكفى أن ينتقل موقع من جهة ويضاف إلى جهة أخرى لأجل أن يتخلص من تطبيق القانون ، وقلت إنى لا ألح ، ولكن ألاحظ ، والرأى لكم ، وانتهت الجلسة .

عقب انتهائها سلمت منصرفا ، وسألت الجناب العالى : هل أفتكر فى تعيين شفيق ؟ فقال : إن الأحسن تعيين غيره . فقلت : ولكنه مشتغل بالأزهر . فقال : الأحسن تعيين محمد بيك سعيد . فقلت : كنت أود غيره ، فقال : لا ، الأحسن هكذا . وانصرفت .

وانى لم يبق لى الآن إلاّ الانتظار والعودة إلى الشىء مرة أخرى — أى تعيين محمد سعيد أو تعيين غيره . وقد وافق على هذا أكثر من أخذت أفكارهم .

فى يوم الجمعة ٢٩ قابلت غورست ، وتكلمت معه فى شأن هذه المسألة ، [ص ٢٧١] فامتدح محمد سعيد وقال : إنه أحسن ، وإن المدرسة لا يمكن مسها إلا بالكلام ضدها وهذا ليس بشىء .

فى يوم الأحد أول ديسمبر قال المستشار إنه تكلم مع غورست فى شأن الرتب المطلوبة ، ومنها نيشان بويدكاربنتر(٢٩٤) ، وأن جنابه سيتكلم معى فى هذا الخصوص . وفهمت منه أن الأحسن كان الإنتظار ، ريثما يؤخذ على هذا رأى غورست . فأحسست أن فى الأمر ما يستدعى الاهتمام .

وبعد أن حضرت احتفال توزيع الجوائز على تلامذة المدارس الايتالية(٢٩٥) ، توجهت إلى الوكالة البريطانية حيث كانت الساعة ظهر

---

(٢٩٤) المفتش الأول بنظارة المعارف ، وقد أنعم عليه بالنيشان المجيدى الثالث . وقد كتبها فى الأصل سعد زغلول « بويت » بدلا من « بويد » .

(٢٩٥) الايطالية .

ونصف(٢٩٦) . وكان هناك البرنس حسين باشا ، فانتظرت حتى خرج ، ودخلت . فقلت : أظن أن الوقت قصير للتكلم فيما حضرت لأجله ، فقال : ماذا ؟ قلت : مسئلة النياشين ! . فقال :

«نعم ، إنى بصفة كونى نائبا عن حكومة انكلترا أمرت(٢٩٧) ألا يعطى نيشان أو رتبة لموظف انكليزى إلا بعد أخذ رأيى ، لأنه يلزم ألا(٢٩٨) يحمل انكليزى شيئا من ذلك إلا بعد الأذن له من دولته ، وقد رأيت أن الأحسن أن أحاط علما بها قبل طلبها ، وقد أدهشنى أنك ، رغما عن طلب المستشار منك أن تنتظر ريثما أحيط بالمسئلة خبرا ، فلم تفعل ، وأنك تكلمت مع بويد كاربنتر قبل أن تتكلم مع المستشار فى خصوص هذا النيشان . فوضعتنى موضع الإلتزام بقبول منح هذا النيشان ، وإلا تعرضت لسخط هذا الإنسان ، ولو كنت تكلمت مع المستشار قبل الكلام مع صاحب الشأن ، لكنت علمت رغبتى . وأنى أود أن يكون العمل بصراحة . ومن عهد حضورى(٢٩٩) وأنا ألاقى من جرأتك صعوبات ، وقد [ص ٢٧٢] كنت مع رياض(٣٠٠) ومصطفى

---

(٢٩٦) هكذا وردت بالأصل ويقصد بها الساعة ١٢,٣٠ .

(٢٩٧) فى الأصل : « أن لا » .

(٢٩٨) فى الأصل : « أن لا » .

(٢٩٩) فى الأصل « حضور » .

(٣٠٠) مصطفى رياض باشا ، ولد فى ١٨٣٤ بالقاهرة ، وتخرج فى مدرسة المفروزة العسكرية ، وعين كاتبا بديوان المالية ١٨٤٨ ، وفى ١٨٥٢ عين ياوراً بمعية عباس الأول ، ثم نال رتبة أميرالاى وعين مديرا للجيزة ، ثم عين رئيسا للديوان الخديوى ، ثم ناظرا فى أول نظارة مسئولة (نوبار - ١٨٧٨) ثم رئيساً للنظارة فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ ، ثم ناظرا للداخلية فى ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ ، فرئيسا للنظارة فى ٩ يونيه ١٨٨٨ ، ثم فى ١٩ يناير ١٨٩٣ بالاضافة لنظارة =



مصطفى رياض باشا

فهمى ومظلوم[٣٠١] ، ولم أشتك من واحد منهم . واللازم الاتفاق مع المستشار ومبادلته الأفكار ، فإن وقع خلاف ، فصل بينكما ثالث ، لأنى لا يمكننى أن أتفرغ للجزئيات والكليات جميعا ، فاللازم مبادلته الأفكار ، وإن حصل خلف أفصل فيه ، ومن المصاعب التى لاقيتها مسئلة الاعلان عن الوظائف الخالية فإنه سبب كثيرا من العناء .

الداخلية ونظارة المعارف ، واستقال فى ١٥ ابريل ١٨٩٤ ، وتوفى فى ١٧ يونيه ١٩١١ .

(٣٠١) أحمد مظلوم باشا ، تولى نظارة الحقانية فى ١٩ يناير ١٨٩٣ ، وفى ١٥ ابريل ١٨٩٤ تولى نظارة المالية ، وتولى نظارة المعارف العمومية بطريق النيابة فى ٢٥ يولية ١٩٠٧ وكان بعد اكماله تعليمه قد عين تشريفاتيا فى معية الخديو اسماعيل ، ثم عين فى النيابة ، ثم قاضيا بالمحاكم المختلطة ، فمستشارا فى =

فقلت : إنى لم أقصد بالتعجيل بطلب النيشان إلا حفظ الميعاد ، لأنى فهمت أنه لا يجوز بعد أول ديسمبر . وقلت للمستشار : إنه يمكن سحبه فى حالة عدم قبول غورست به ، ولكن إذا قبل به بعد فوات الميعاد ، فنحرم[٣٠٢] الرجل منه . وإنما قلت له ذلك لكى[٣٠٣] أرى إن كان يود ذلك أولا ، من قبيل المجاملة ، ولم أقصد)[٣٠٤] شيئا آخر . وإنى صريح فى أعمالى ، حتى أزيد من اللازم ! ، وان الاعلان لم ينشر إلا بعد الاتفاق عليه بينى وبين المستشار . نعم إنه عارض فيه إبتداء ، ولكن قوة الحجة غلبت عليه ، فانصاع . وأما من جهة الصراحة فإنها زيادة عن اللازم عندى .

فقال : إن كلمة الصراحة جاءت فى غير محلها ، والمراد الثقة ! وانه يسحب كلامه فيما[٣٠٥] يتعلق بالإعلان ، وانه ما دام الحال فى الحكومة المصرية على أن يعمل إثنان فى مصلحة ، فلابد من اتفاقهما . وأن اختلفا لزم أن يفصل ثالث بينهما .

ثم دخل رئيس السفرة[٣٠٦] ، وأخبر باستعدادها . فسلمت وانصرفت ، وقد بلغ منى الضيق والغيظ مبلغا شديدا ، وكنت أحاول

= محكمة الاستئناف الأهلية ، فمحافظا للقنال ، فسر تشريفاتى فى المعية الخديوية ، حتى عين وزيرا للحقانية ثم للمالية فى وزارة مصطفى فهمى باشا ــ كما ذكرنا ــ فوزيرا للأوقاف فى وزارة محمد سعيد باشا الثانية ، فعضوا فى مجلس النواب ، فرئيسا له فى الدورة الأولى ثم الثانية لمدة قصيرة ،وعين بعدها عضوا فى مجلس الشيوخ . وتوفى فى ١٦ مايو ١٩٢٨ .

(٣٠٢) قراءة ترجيحية .

(٣٠٣) فى الأصل : « وإنما قلت له لأن أرى » . وقد أعيدت صياغة الجملة باضافة « ذلك » واستبدال « لكى » بـ « لأن » ، ليستقيم المعنى .

(٣٠٤) ما بين القوسين مطموس فى الأصل .

(٣٠٥) فى الأصل :« فى ما » .

(٣٠٦) يقصد « السفرجى » أو المسئول عن اعداد المائدة .

أن أكظم غيظي وأن أخفى علاماته من [ص ٢٧٣] وجهى ، خوفا أن يلحظ الحجّاب حالى . ثم ركبت العربة وسرت إلى منزلى وقد استولت على الأفكار وساورتنى الأوهام . ورغما عن إخفاء أمرى على زوجتى فانه قد لحظته ، وقالت : مالك متفكرا ؟ هل هناك انقلاب وزارى ؟ . وما كانت تقرأ إلا أفكارى ! ، وعجبت من هذا الحدس الغريب ! .

توجهت بعد الظهر إلى مصطفى باشا حيث تقابلت معه في منزل الأهرام ، فحكيت له الواقعة ، فتأثر وقال : أمر تحار فيه الأفكار ! يقولون إنهم يريدون أن يوسعوا سلطة النظار فى هذا القطر ![٣٠٧] . فقلت له : إن الأمر لا يحتمل ، ولا أسهل عندى من الاستعفاء ، فإنى ما ذقت فى[٣٠٨] الوزارة لذة إلى الآن ، فلا يصعب علىّ تركها . فسكت ، ثم قال : ليتنا كنا فعلنا ذلك عند عودتنا من أوروبا ، فإن الوقت كان أنسب ! .

ثم أكثرنا من الأخذ والرد فى هذا الموضوع . وقال[٣٠٩] لى فى الأثناء : إنه يلزم رعاية دنلوب ومجاملته فى الظروف الحاضرة ! . وانصرفت. ومن وقتها وأنا أشعر بحزن فى نفسى وضيق فى صدرى .

وفى يوم ٩ منه بعث إلىّ مصطفى باشا يدعونى للذهاب اليه عند الانصراف ، للغداء عنده ، فذهبت فأخبرنى أنه قابل غورست وأخبره

---

(٣٠٧) فى الأصل مطموسة ، والقراءة إجتهادية ، والمعنى هو ابراز الفرق بين القول والفعل فى سياسة الاحتلال .
(٣٠٨) فى الأصل « إلى » .
(٣٠٩) مشطوبة فى الأصل .

بالحكاية ، وفهم منه أن مسئلة النيـاشين والـرتب[٣١٠] كانت وسيلة للكلام ، وليست هى المقصودة ، [ص ٢٧٤] والقصد الاتفاق مع دنلوب ، لأنه لا يمكنه أن يتخلى عنه ، بـل يجب عليه أن يسنـده فى الظروف الحاضرة ، رغما عما يعرفـه له من الهفـوات . وأن غورست لا يُضمر لى حقدا ، وأنه صرح بذلك . وقال : إن الأحسن أن تبذل جهدك فى الاتفاق مع دنلوب ، وألا[٣١١] تتساهل فى ذلك . فأظهرت له الشكر .

ولكنى فى الحقيقة متألم ، وأشعـر بانكسـار فى قلبى ، وجرح فى خاطرى ، ويأس يتردد على من حين إلى حين . وقد اجتهـدت فى أن أصفى حساباتى ، وأعرف ما على ، وما لى ، حتى أكون مستعدا وقت الحاجة . ويتنازعنى الآن عدة عوامل :

الأول : عامل الأنفة والذمة ، يدفعنى هـذا العامـل لأن أسير فى طريقى إلى أن اراه مسدودا فأفارقه مفارقة الكريم ! .

والثانى ، أن أدارى الحال وأتحمل المصاعب ، حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا ! .

وأنا بين هذه العوامل حائر ، والله الهادى .

١٠ ديسمبر سنة ٩٠٧

بعد ذلك جرت بينى وبين دنلوب مكالمة فى شان مسألة لامبير ، وقلت له إنى قرأت الخطابين المكتوبين إلى النظارة من لمبير[٣١٢] فى حق

(٣١٠) حرف الواوغير موجود فى الأصل ، وأضفناه ليتسق سياق الكلام .
(٣١١) فى الأصل « وأن لا » .
(٣١٢) مطموسه والقراءة ترجيحية .

مراد ، بتاريخ ٣ يونيو سنة ٩٠٧ ، فوجدت بالامعان فرقاً بينهما . فإن الأول توسع فى بيان أهليته ، فذكر شهادته ، وإلمامه بأدب اللغة الفرنساوية ، وتأليفه رسالة تدل على قوة بيانه ، وأنه يمكن الانتفاع به إذا لم يوجد من هو أكثر كفاءة منه بصفة مساعد أستاذ ، وأنه إذا روقب فى وظيفته ، وسوعد ، يكون معلماً مقبولاً جدا ، أما الثانية ، وهى [ص ٢٧٥] التى أرسلت للنظارة فى يوم ٦ يونيو ـ وإن كانت مؤرخة ٣ منه ـ فأقل توسعا ، فإنه حذف منه أدب اللغة الفرنساوية ، والرسالة ، وقوة البيان ، وسد عليه الطريق إذ قيل فيها إنه لا يمكن تعيينه بصفة معلم مهم بواسطة[٣١٣] صغر سنه وقلة اختباره .

فأشرت إلى هذه الفروق ، وقلت إنه من الأحسن أ لا[٣١٤] يتعرض لهذين الخطابين ، لا بكونهما متحدين ولا مختلفين ـ وإنما يمكن أن يقال إننى[٣١٤م] لم أشر لتغييرات مهمة ، وربما حصلت الاشارة إلى تغييرات غير مهمة تختص بالشكل أو ببعض التفصيلات كما يقع ذلك غالبا . ورسالة مراد سيد أحمد لا يُتَصَوَّر أن أكون أنا[٣١٤م] الذى أشرت إلى كتابة الخطاب الثانى كما يزعم لامبير ، لأن لامبير نفسه كان قابل فنسنت[٣١٥] قبل تحرير الخطاب الأول لناظر المعارف ، فى يوم ٢٤ مايو ، وقال له عندما سأله عن هذا الشخص ، إنه صغير السن . وفهم الناظر من ذلك أنه لا يريد تعيينه فى مدرسته ، وقال ذلك لهذا الشخص عند عودته معه من أوربا على الباخرة سميراميس . وكذلك قال مسيو لامبير هذا القول أو ما يقرب منه إلى جناب المستشار القضائى . ومن

(٣١٣) يقصد بسبب .
(٣١٤) فى الأصل : « أن لا » .
(٣١٤م) أى دنلوب .
(٣١٥) قراءة تقريبية ، وهو السير فنسنت كوربت ، المستشار المالى .

هذا يبين أن الفكرة التى تضمنها الكتاب الثانى ، على فرض أن تكون مخالفة للفكرة التى فى الخطاب الأول ، هى فكرة لامبير نفسه ، التى أفضى بها إلى اثنين من رؤسائه قبل أن يكتب الخطاب الأول بعدة أيام .

هذا ما أشرت به على المستشار ، فلم يرتح اليه كل الارتياح ، ولكنه لم يقدر أن يجادل فيه . وفى يوم الخميس ١٢ ديسمبر عندما كنت منصرفا من[٣١٦] [ص ٢٧٦] استوقفنى هنيهة وعرض علىّ مكتوبا يزعم أنه من مستشار الحقانية[٣١٧] يفيد أن ذينك الخطابين متحدان فى المعنى[٣١٨] ، ولسان حاله يطلب منى الموافقة على ذلك ، فقلت : « لهذا المستشار رأيه ولى رأيى » ! . وكررت ما بين الكتابين من الفروق ، وما أبديته أولا من طريق الدفاع .

ثم ذكر لى فى الآن ذاته أن لامبير بعد أن قدم الميزانية ، سحبها باذن منى استصدره المغربى . فقلت : إنى لا أتذكر ذلك ، ولكنى لا أعارض فيه لأن قوة حافظتى ضعيفة . وكرر ذلك علىّ يوم السبت ١٤ منه عند عودتنا من الاحتفال بتوزيع جوائز[٣١٩] السكة الحديد على الناجحين من تلامذة مدرسة الصنائع ، حيث كنت فى العربة معه .

فى يوم الجمعة ١٣ منه صباحا قابلت غورست فى الوكالة لإخباره بالسفر[٣٢٠] ، فاستحسن السفر ، وقال إن الأحسن الإسراع فى نهو

---

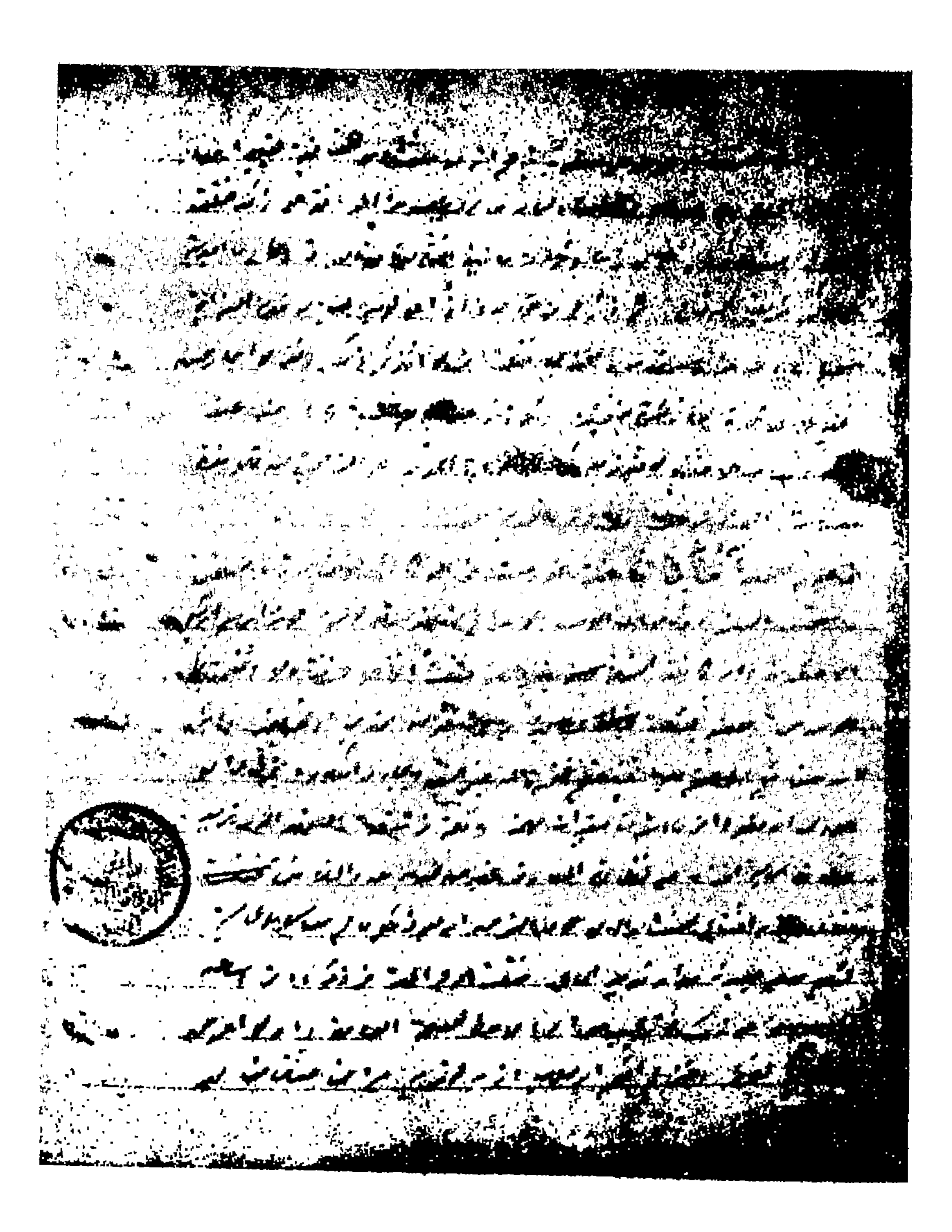
(٣١٦) العبارة مبتورة ، إذ لم يذكر سعد المكان الذى انصرف منه .

(٣١٧) السير مالكولم ماكلريث .

(٣١٨) يقصد متحدين فى رفض تعيين مراد سيد أحمد .

(٣١٩) كلمة مطموسة ، والقراءة ترجيحية .

(٣٢٠) السفر الى المنوفية ، كما سيأتى ذكره فى الصفحة التالية من المذكرات .



مسألة لامبير[٣٢١] لأنى أريد أن أرسل[٣٢٢] إلى حكومتى ، وإن كانت المسألة غير مهمة[٣٢٣] . فقلت إنها جاهزة ولا وقفة فيها إلا من جهة الخطابين[٣٢٤] كونهما متحدين أو مختلفين ، وأظن أن جنابكم اطلعتم عليهما ؟ . فغمغم غمغمة من فعل الشىء ويحاول إنكاره ! ، ثم قال : إن الأولى أن يقول : « إنى ما أشرت بتغييرات مهمة » .

وكلمته فى مسألة التعهد الذى تريد نظارة المالية أخذه علىَّ نظارة المعارف بخصوص تحديد عدد التلامذة ، فقال : يلزم اقناع المستشار المالى[٣٢٥] ، لأن الغرض أن يعرف كل ماله مساس بالمالية ، ليكون على بصيرة من أمر تدبير المال . فقلت : إن له الحق فى ذلك ، وإنى أساعد على ذلك ، لأنه يجب علىَّ أن ألاحظ المصلحة العامة ، وأن لا أعرض المالية للخطر ، [ص ٢٧٧] ولكنى لم أفهم أن يتعهد وزير لوزير ، مع أنى متضامن معه ، ولا أن يتداخل ناظر فى أعمال نظارة أخرى ، وإنى أرى المراقبة مضايقة فيها لا يمس المالية مباشرة أو بواسطة[٣٢٦] . وبعد كلام طويل انصرفت .

---

(٣٢١) قراءة ترجيحية .

(٣٢٢) فى الأصل : « أن رسل »

(٣٢٣) مطموسة والقراءة تقريبية .

(٣٢٤) القرءة اجتهادية وبتصرف ، لأن العبارة مطموسة ومشطوب بعض كلماتها ، وهناك كلمة لا محل لها ، وهى « صغير ».ويمكن للقارىء الاطلاع على صورة الصفحة الأصلية المنشورة هنا .

(٣٢٥) السير فنسنت كوربت .

(٣٢٦) يكشف سعد زغلول فى هذه الفقرة جانبا آخر من جوانب المراقبة البريطانية على نظارة المعارف ، فبالإضافة إلى مراقبة مستشار المعارف دانلوب ، توجد مراقبة مستشار المالية ، التى لاتدع لسعد زغلول مجالا لقبول تلميذ واحد زائد على العدد المبلغ لمستشار المالية ، ويصل الأمر فى ذلك إلى كتابة تعهد بذلك ! .

وفى يوم السبت ١٤ منه تشرفت بمقابلة الجناب العالى ، لتلقى أوامره قبل سفرى إلى المنوفية . فوجدت منه إنعطافا نحوى ، وسألنى عن دنلوب ؟ ، فقلت : إن أفندينا يعرفه أحسن منا ! . فغير الكلام إلى المنوفية وما فيها ! .

ولما قلت له : إنى سأمكث بها لغاية يوم الخميس القابل ، قال : حينئذ نعقد الجلسة لمجلس النظار يوم الخميس الساعة ٣ بعد الظهر عوضا عن الساعة ١٠ صباحا . فشكرت ودعيت ، وانصرفت مسرورا من هذه المجاملة .

وتوجهت إلى بولاق حيث حضرت توزيع جوائز السكة الحديد على النابغين من مدرسة الصناعة ، وألقيت خطابا وجيزا حضضت فيه التلامذة على الاجتهاد حتى ينالوا رضا الجناب العالى ، وأثنيت عليه . ثم سافرت فى اليوم التالى إلى شبين وألقيت خطابا على جمع احتشد لتوزيع إعانة الكتاتيب ، وأثنيت فيه كذلك على الحضرة الخديوية . وكذلك صنعت فى خطبة الوداع يوم الخميس ١٩ منه .

فى يوم الأحد ٢٢ منه عرض علىّ المستشار خطابا أرسله إلى غورست بملاحظاته عن مسألة لمبير ، يقول فيه : إنه أسعده الحظ بالمكالمة معى فى هذه المسألة ، وإنى موافق بوجه العموم على ملاحظاته ، وإنى اندهشت من كون لامبير زعم تكدر العلاقات بيننا ، وإنى مستعد [ص ٢٧٨] أن أعلن ما يخالف ذلك عند سنوح الفرصة ، وإنى كنت على اتفاق معه فيما[٣٢٧] حصل بمدرسة الحقوق ! .

(٣٢٧) فى الأصل : « فى ما » .

فلاحظت له أنى لم أطلع على ما كتبه بشأن تلك الملاحظات ! فقال : إنها لا تخرج عن معنى الكلام الذى دار بيننا فى خصوصها . فاكتفيت بذلك .

وقابلت فى اليوم التالى ، ٢٣ منه ، غورست ، ولما قلت له : إن مسألة لامبير أتمها دنلوب ؟، قال : نعم !، ارسل إلىّ كتابا مطولا ، وسأختصره ، وأقول إنك موافق على تلك الملاحظات . فقلت : نعم كذلك ، وانصرفت .

ولا أظن أن فى هذه الملاحظات شيئا أستنكره ، على أنى مستعد لإعلان الحقيقة إذا رأيت فيه شيئا يخالفها .

فى يوم ٢٦ أطلعنى المستشار على ملاحظاته على طعن لامبير ، فيما يختص بأن الأول معارض فى أن الأساتذة الانكليز يوسعون دائرة معارفهم بتلقى الدروس القانونية ، وتمضية الإمتحان فى إحدى الكليات الفرنساوية .

ورأيت أن لامبير كان كتب إلى المستشار تقريرا يقول فيه,إن هؤلاء الأساتذة ينقصهم التضلع من اللغة الفرنساوية ، ومن مبادىء القوانين الفرنساوية ، وانه يلزمهم أن يجتهدوا فى الدرس والتحصيل حتى يتقووا[٣٢٨] فى تلك اللغة وتتسع معارفهم القانونية ، ويتحصلوا على شهادة الليسانسيه من المدارس الفرنساوية . وانه لأجل تشويقهم إلى ذلك وحثهم على الاجتهاد ، يلزم أن كل من تحصّل منهم على شهادة الليسانس تزاد ماهيته من ستمائة جنيه إلى سبعمائة أو إلى ثمانماية .

---

(٣٢٨) فى الأصل « يتقوا » بدون واو الجماعة .

ويلزم كذلك تشجيع الأساتذة الفرنساويين علـى تعلم اللغة العـربية بزيادة مرتباتـه من ينجح فى امتحانها منهم .

وبعد أن أطلعنى على ذلـك ، طلب منى الموافقـة [ص ٢٧٩] على(٣٢٩) هذا الاقتراح.فاندهشت كل الاندهاش من ذلك ، خصوصا بعد أن رأيت منه المعارضة فى تعيين حسن رمضان باسم الدفاع عن المبادىء والتأكد من الكفاءات ! .

وكان قبل الكلام فى هذه المسألة قد(٣٣٠) تكلم معى فى مسألـة حسن رمضان ، الذى أردت أن أعينه كاتباً فى ادارة الزراعة والصناعة بمـاهية شهـرى ١٢ جنيهـاً ، فقـال إنـه لا يمكن تعيينـه عـلى حسب القانون ، إلاّظهورات ، لعدم وجود دبلوم فى يده مثل ابن مصطفى باشا الذى فى نظارة الاشغال لأن مستر (   )(٣٣١) أبى تعيينه إلا كـذلـك ، فقلت لـه : إنى أعـرف بعض الأوروبـاويـين تعينـوا بلا دبلومات ، وذكرت منهم سكويث مدرس باسكندرية ، فأجاب بما لا معنى له . وأخيرا قال : إنه مفوض من قبل حكومة انكلترا أن يُعفى دبلومات(٣٣٢) ، فقلت : لا كلام لى بعد ذلك ! . وقد بحثت بعد أن دار حديثنا(٣٣٣) على أن يكون تعيينه بصفة ظهورات ، وتبين أنه عين

---

(٣٢٩) « على » مكررة فى نهاية الصفحة السابقة وأول الصفحة الحالية .

(٣٣٠) فى الأصل : « قبل الكلام فى هذه المسأله كان » . وقد أجرينا التعديل الموجود فى المتن إلى : « وكان قبل الكلام فى هذه المسألة قد » ــ لسلاسة العبارة ، بعد أن جعلناها بداية فقرة جديدة ، مع أنها فى الأصل بدايـة هامش كتبـه سعد زغلول بالهامش الأيسر من الصفحة .

(٣٣١) اسم غير واضح ، وقد يقرأ «دن » .

(٣٣٢) يقصد أن يعفى الأوروبيين من التقدم بدبلومات عند التعيين .

(٣٣٣) قراءة تقريبية .

بالنظارة ثلاثة أشخاص بغير شهادات بصفة دائمة ، فى أول يناير سنة ٩٠٣ وأول مارث سنة ٩٠٣ ، وأول مايو ٩٠٥ : محمد شكرى ، ابراهيم ابراهيم ، محمد عبده[٣٣٤] .

قلت : [٣٣٥] إنى استغرب هذا الاقتراح ، لأن قوانين مصر مأخوذة من قوانين فرنسا[٣٣٦] ، فكيف نقبل أن يكون المدرسون من الذين يجهلون هذه القوانين ، ويحتاجون لتعلمها حتى يتحصلوا على شهادات ، وحكمنا على المصريين الذين بيدهم دبلوماتها[٣٣٧] بأنهم غير أهل لتدريسها . فامتقع لونه واضطرب لسانه ، وقال أقوالا لا محصل لها ، وانصرف . على أنى أتفكر فى هذا الأمر الغريب الذى لم ير مثله فى البلاد .

وفى يوم الخميس ٢٦ ديسمبر سنة ٩٠٧ ، أخبرنى رشدى باشا أنه وجد من الجناب العالى اعتدالا ، وأنه كلمه فى شأنى فوجد منه إقبالا . وفى يوم ٢٨ منه أخبرنى شكرى باشا[٣٣٨] بأنه عرض عليه أن زيارتى للمنوفية زادت فى اخلاص الناس لسموه ، وأنه وجده ممنونا جدا .

فى يوم ٢٨ منه انعقد مجلس النظار ، وتليت ميزانية السودان وغيره من غير أن تكون فى نظام الجلسة ، ولا أن تتوزع أوراقها علينا . وجلست كل المدة من غير أن أفوه بكلمة إلا فى موضوع تعيين قاض

---

(٣٣٤) كلمة « عبده » ترجيحية ، والفقرة كلها فى الأصل كتبها سعد زغلول بالهامش الأيسر من الصفحة . وقراءة سنة ١٩٠٣ تقريبية .
(٣٣٥) فى الأصل : « وقلت » .
(٣٣٦) فى الأصل : «فرانسا » بزيادة ألف .
(٣٣٧) قراءة ترجيحية .
(٣٣٨) محمود شكرى باشا ، رئيس الديوان التركى الخديوى .

(   )[339] حيث وافقت الرئيس على رأيه من وجوب تعيين من يكون أكثر كفاءة مع زيادة مرتبه . وعند الانصراف سألنى جنابه العالى عما إذا كنت أوالى التفتيش ؟. فقلت : قد أجلت ذلك إلى ما بعد العيد ، فقال : حسنا فعلت . وانصرفت ، ولكنى كنت منقبض الصدر جدا ، ولا أدرى لماذا ؟.

[ص ٢٨٠]

مكثت يوم ٢٨ منقبض الصدر لا يروق لى شىء ، ولا رغبة لى فى مباشرة أمر من الأمور ، ونظرت فى الديوان بعض الأشغال العادية ، وقابلت قنصل جنرال بلجيكا ، وناظر المعارف والفنون الجميلة بها ، وموظفا آخر معهما . ونمت بعد أن أكلت ، وتيقظت فى الساعة الرابعة ، ثم توجهت مع صدقى للنزهة ، ثم توجهت للكلوب . ولى يومان وأنا لا أنام جيدا ولا أهضم جيدا .

قرأت فى الجرائد خبر اجتماع عدد عظيم فى دار جريدة اللواء[340] ، يقال إنه كان عبارة عن عدد ١٠١٩ نفس ، وأن صاحب اللواء ألقى فيه خطبة رنانة ، وأن محمود أنيس[341] تلى فيه مقالة دعى الناس فيها إلى انتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب الوطنى ، فوافقوا

---

(٣٣٩) كلمة غير واضحة .

(٣٤٠) هو أول جمعية عمومية للحزب الوطنى ، وقد عقدت يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ ، وحضرها ١٠١٩ عضوا واعتذر عن عدم حضورها ٨٤٦ ، وفى هذا الاجتماع تليت لائحة الحزب الوطنى ، الذى أعلن مصطفى كامل تأسيسه يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ .

(٣٤١) أحد أقطاب الحزب الوطنى ، وأحد المساهمين فى جريدتى « ليتندار إجبسيان » ، و« ذى إجبشيان ستاندرد » .

على ذلك بالاجماع . وتلى[٣٤٢] القانون الأساسى . وقد لاحظت على ذلك :

أولا : كون المادة الأولى تعين رئيسا للحزب الوطنى مصطفى كامل مدة حياته ، وذلك قبل أن يتكلم على الحزب ومبادئه وكيفية إدارته ، وهذا يدل على أن القصد الحقيقى الإعلان عن صاحب اللواء .

ثانيا : كون التعيين لمدة الحياة ، وهو غير معهود فى الأحزاب[٣٤٣] .

ثالثا : عدم[٣٤٤] تقدير المبلغ الذى يدفع من كل عضو ، وترك ذلك لكرم الأعضاء ! ، وفيه دلالة على الحاجة إلى النقود .

ويتبين قصد الاعلان من خطبة محمود أنيس ، والبيتين اللذين[٣٤٥] ألقاهما الطفل الصغير ، وفيهما : أنت الأمل فينا أنت المرتجى .

وقد اجتهد بعد ذلك صاحب اللواء أن ينسب العفو عن المحكوم عليهم فى دنشواى إلى نفسه[٣٤٦] وسعيه ، فكتب شكرا للحضرة الخديوية قال فيه : ان الحزب الوطنى كلفه أن يشكر الجناب العالى لأنه

---

(٣٤٢) الفعل هنا مبنى للمجهول ، لأن الذى تلا القانون الأساسى كان فؤاد بك سليم .

(٣٤٣) ملاحظة هامة على قانون الحزب الوطنى من جانب سعد زغلول ، تحدد موقع الحزب الوطنى بين الأحزاب الليبرالية .

(٣٤٤) فى الأصل : «لعدم» .

(٣٤٥) فى الأصل : « الذين » .

(٣٤٦) « إلى نفسه » مطموسة فى الأصل .

سمع صوت الذين رفعوا له العرائض ، وهم أزيد عن ١٢ ألف نفس .

يوم ٢٩ منه وجدت بعض الراحة والانبساط . [ص ٢٨١]غير أن هيل ناظر مدرسة الحقوق الخديوية حضر مع قمحة وكيله ، وقال :

«إن حادثا جللا وقع بالمدرسة ، ذلك بأن تلميذين نقلا بنكين من موضعهما خلافا لما أمرت به ، فكلفت الضابط بالبحث عن الفاعلين ومعرفتهما ، فعرف أحدهما ، ودعاه لأن يحضر أمامى ، فامتنع ، فحكمت عليه بالطرد من المدرسة مدة ثمانية أيام . ولما كان هذا العقاب غير كاف لعظم الجريمة ، ولا يمكننى الزيادة عليه وإنما النظارة يمكنها أن تزيد عليه ، فأطلب أن تأمر بطرده» .

وبعد أخذ ورد فى المسئلة ، حصل الاتفاق على أن ينتظر ، فان اعتذر التلميذ له اكتفى بما توقع من العقاب ، وإلا طلب أن يجعل عقابه الطرد مع توقيف التنفيذ .

وفى الساعة السابعة مساء حضر عندى قمحة ، وقص علىَّ قصة فهمت منها : أولا ، أن التلامذة متهيجون ، وثانيا ، أن بعضهم حضر إليه وخاطبه فى شأن عدم معاقبة التلميذ ، وهو تكلم مع الناظر فى ذلك ، وأن كثيرا منهم قدم عريضة للناظر بأمل أن يبلغها إلى ناظر المعارف بالتماس العفو عن ذلك التلميذ ، وأن الناظر أجاب التلميذ المحكوم عليه بأنه لا يتنازل عن العقاب الذى أصدره . وأما العقوبة التى كان فى نيته أن يطلبها من النظارة فإنه ينظر فيها .

فخطأت الوكيل وقلت له : إنه لم يكن يصح له أن يدخل فى مناقشة مع التلامذة ، ولا أن يقبل منهم التحدث على غيرهم ، وأن النظارة لا توافق على اصدار عقوبة أخرى ، لأن فى ذلك مخالفة للقانون

من جهه ، وانتهاكا لحرمة الناظر من جهة أخرى ، والأحسن الاصرار على تنفيذ العقوبة التى توقعت .

[ص ٢٨٢]

(٥ يناير ١٩٠٨)[٣٤٧] .

وقد أحطت علما بالحادثة كلا من رئيس النظار وجْرَاهَمْ[٣٤٨] نائب غورست ، واتفقت الآراء على الظهور بمظهر الشدة إذا اقتضى الحال . ولكى لا تروى الحادثة للجناب العالى على غير حقيقتها . أخبرت بمفصّلاتها شفيق بك ليكتب عنها لجنابه العالى .

ثم ورد إلىّ من ناظر المدرسة المحضر الرسمى الذى حرره هو والوكيل عن هذه الحادثة ، وعريضة من التلميذ يطلب فيها[٣٤٩] تحقيق واقعته لأنه مظلوم ، وخطاب من الناظر يطلب الاكتفاء بما وقع من العقاب نظرا لندامته واعتذاره . فكتبت إليه ، مستحسنا مشترطا فى الاكتفاء ألا يعود لمثل ما فعل وإلا استحق الطرد قطعيا ، لأن احترام القوانين يجب أن يكون أول ما يهتم بتعليمه ، خصوصا فى مدرسة من أهم وظائفها تعليم الحقوق والواجبات . وقد تكلمت مع كثير من الذين يجتمعون بهؤلاء التلاميذ بأن يبصروهم بالعواقب ، وينصحوهم بالاعتدال وإلا ساء المآل . ويظهر من الأخبار التى اجتمعت لدىّ عنهم لغاية الآن أنهم عادوا إلى الهدوء والسكون .

---

(٣٤٧) كتب سعد زغلول هذا التاريخ فى رأس الهامش الأيسر لصفحة ٢٨٣ .
(٣٤٨) المستر رونالد جراهام ، سكرتير الوكالة البريطانية .
(٣٤٩) فى الأصل « فيه » .

ويوم أمس حضر مستشار المالية هارفى[٣٥٠] وسألنى عن الحادثة ، فقصصتها عليه كما وقعت ، وقلت له : إن أسباب تهيج هؤلاء الطلبة هو أن لهم علاقة بمصطفى كامل ، ويقرأون جرائده ، وكثير منهم فى نادى المدارس العالية ، ومن أخلاط من العائلات ، ويخطر ببالى أن أمنعهم من الكلوب . فقال ـ بعد أن عرف أنهم شبان من العشرين فصاعدا ـ ان ذلك ربما عُدَّ تقييدا للحرية ، فلا تعجل به . فقلت : انى أفتكر ذلك ، ولكنى لا أتسرع فيه طبعا حتى تنضج الفكرة فيه ، وحتى تتفق الآراء عليه .

[ص ٢٨٣]

وانصرف بعد ذلك شاكرا لى تلافى المسئلة بالحكمة والدقة .

فى يوم ٢ يناير ٩٠٨ عرض علىّ براده أفندى[٣٥١] ما كتبه المستشار ردا على لامبير ، فوجدت فيه أشياء منسوبة إلىّ ، لا حقيقة لها ! ، وهى : أولا ، أنى سعيت فى تعيين مدرسين إثنين فى مدرسة الحقوق ،

(٣٥٠) المستر بول هارفى Mr. Harvey ، وقد خلف السيرفنسنت كوربت الذى استقال فى نهاية ١٩٠٧ ، وكانت الصحف المصرية تتوقع خروجه منذ يوليه ١٩٠٧ (أنظر « المقطم » فى ٩ يوليو ١٩٠٧) .

(٣٥١) هو أحمد برادة ، سكرتير سعد زغلول وكاتم أسراره ، تخرج فى المعلمين الخديوية عام ١٨٩١ ، ونال دبلوم المعارف ودبلوم فى التربية من جامعة كمبردج ١٨٩٥ ، وبدأ حياته مدرسا بالخديوية ، فناظرا لباب الشعرية ، ثم عباس ، ثم رئيسا لقلم السجلات ، ثم عين مفتشا ، وفى عام ١٩١٠ عين مديرا لقسم الترجمة والنشر ، ثم عاد للتفتيش ، فناظرا لمدرسة طنطا عام ١٩١٢ ، فمراقب التعليم الأولى عام ١٩٢٥ ، فناظرا لدار العلوم ١٩٢٨ - ١٩٣٢ ، حيث أحيل إلى المعاش وتوفى ١٩٥٤ .

ولم أجد من يليق (٣٥٢) ويقبل . ثانيا ، أنه أخبرنى بأن غورست قبل تعيين وكيل مصرى ، فى اليوم الذى تكلمت فيه أنا مع هـذا الأخير وأظهر لى ترددا فى تعيينه من الوطنيين . ثالثا : انى وصيت لامبير على مراد سيد أحمد . رابعا : انى وافقته تمام الموافقة على كل ما قاله .

وقد غضبت غضبا شديدا لذلك ، وعلى الأخص لما وجدت أن بين الترجمة بواسطة مغربى(٣٥٣) أولا ، وبواسطة برادة ثانيا ، خلافا فيما يختص بالجملة التى عبر بها عن موافقتى على ملحوظات دنلوب . ففى ترجمة مغربى ـ التى عرضها على نفس المستشار ـ انى موافق على هذه الملحوظات بوجه عام . وفى ترجمة براده انى موافق على كل مسئلة بوجه تام . ولا يخفى الفرق بين العبارتين . وزاد حنقى لما قال لى مغربى أن المستشار هو الذى نبه عليه أن يترجم تلك الجملة بهذه العبارة .

ولما اشتد بى الغضب ، حصرت نقط الخلاف ، وشرعت فى كتابة خطاب للمستشار بهـذا المعنى ، ولكنى رأيت أن الأمر خـطير ، وأنى يلزمنى أن أعرض المسئلة أولا على مصطفى باشا ، فاستحسن المشافهة عن المكاتبة ، ولذلك فـانى منتظره الآن حتى يعـود وأخاطبـه فى هذا الشأن .

[ص ٢٨٤]

يوم ٦ يناير ٩٠٨ .

لما جاء موعد منح طلب الرتب والنياشين ، شرعت فى كتابة أسماء الذين يستحقون شيئا منها من المـوظفين . فلما أحس بـذلك دنلوب

(٣٥٢) قراءة ترجيحية .

(٣٥٣) محمد على المغربى بك .

حضر ، واعترض بأن النظارات لا تطلب فى هذا العام شيئا زيادة عن المقرر ، فعدلت عما كنت كتبت . وحصل بينى وبين غورست ما حصل ، مما سبق بيانه فى محل آخر ، ولكنى تناولت من يومين الأوراق الخاصة بمجلس النظار الذى سينعقد فى يوم الخميس القادم ٩ يناير ٩٠٨ ، فوجدت أن كل النظارات[٣٥٤] طالبة زيادة عن المقرر من الرتب والنياشين . وحينئذ كلفت مغربى بيك أن يرسل إلى المستشار يأخذ رأيه فيما إذا كان من المناسب أن نطلب نحن كذلك لأولئك الأشخاص ، وكلفته أن يرسل هذا الخطاب مع ساع مخصوص هذا اليوم ٨ يناير ٩٠٨[٣٥٥] .

وفى يوم ٨ يناير ورد لى تلغراف من المستشار بأبى تيج يقول فيه إنه يود من صميم فؤاده أن تمنح الرتب والنياشين لمستحقيها من موظفى النظارة ، ولكن ، للأسباب التى عرضها على فى أواخر نوفمبر ٩٠٧ ، يتخلى عن كل مسئولية تنتج عن أى مسعى مضاد للاتفاق الذى حصل بينه وبين زملائه .

ثم فى صبيحة يوم ٩ منه تقابلت معه فى نظارة الأشغال بمعرض الخرط الذى أعدته مصلحة المساحة ، وتكلمت فى المسئلة ، فقال : إنه لا يتصور أن نظارة خالفت ذلك الاتفاق ، ثم ذهب يسأل زملاءه فحققوا كلهم أنه غير ذلك[٣٥٦] فقلت للمستشار : إن الأوراق المرسلة

---

(٣٥٤) فى الأصل «الناظوات» .

(٣٥٥) لما كان سعد زغلول قد عنون هذه اليومية بيوم ٦ يناير ١٩٠٨ - كما هو موضح بالمتن - فواضح من العبارة الأخيرة أنه كتبها يوم ٨ يناير ١٩٠٨ ، أى بعد حدوث الوقائع بيومين .

(٣٥٦) قراءة إجتهادية لأن الكلمة مطموسة بالحبر .

من النظارات تفيد ذلك ، ومع هذا فانى أقول إذا كان يظهر فى المجلس صحة ما نقلت ، فانى سأطلب نيشانا إلى اسماعيل بك حسنين(٣٥٧) . فقبل وانصرفت .

ولما انعقدت الجلسة فى الساعة ١١ من اليوم المذكور ، [ص ٢٨٥] وجاء دور المذاكرة فى مسئلة الرتب والنياشين ، قلت : إن الذى تقرر لنظارة المعارف من هذه العلامات هو عدد ١١٢ ، فى وقت كان موظفوها عدد ٢٢٦ موظفا ماهياتهم ١١ جنيها(٣٥٨) فما فوق . والآن يبلغ هذا النوع من الموظفين ستمائة موظف(٣٥٩) ، فأرجو زيادة تلك العلامات بمقدار زيادة العدد . فرأى المجلس أن هذه المسئلة تستحق العناية ، وأنه يلزم وضع مشروع عام لمسئلة الرتب والنياشين .

ثم حصل التذاكر فى مسئلة رتب الباشوات المطلوبة ، وبعضها زيادة عن المقرر ، وانقسمت الآراء فيها ، وكان رأيى أن ما زاد منها عن المقرر يجب رفضه ، وما كان منه ينظر فيه . فتقرر قبول الكل . فقلت : اذن أرجو أن يقبل منى طلب نيشان لاسماعيل حسنين ، فقال المستشار المالى : هذا يجر إلى ما لا نهاية له من الطلبات . فقلت : ليس

---

(٣٥٧) اسماعيل حسنين ، تخرج فى مدرسة المعلمين بمصر ، وسافر إلى فرنسا سنة١٨٨٥ ، وأتم الدراسة بمدرسة المعلمين بسان كلو بفرنسا ، وحصل على شهادة التدريس ، ونجح بتفوق فى العلوم الطبيعية ، وكان ترتيبه العاشر من ٢١ طالبا انتخبوا من ٢٥١ أتوا من كافة أنحاء فرنسا . وعين عند عودته مدرسا من الدرجة الثانية لكفايته ، ووصل إلى وكالة نظارة المعارف .

(٣٥٨) فى الأصل « جنيه » وهى سقطة قلم .

(٣٥٩) فى الأصل «جنية » وصحتها ما أثبتناه بالمتن .

لى الأ واحد . فقال عبانى باشا(٣٦٠) : وانا أطلب النيشان العُثمانى لوكيلى اسماعيل سرهنك . فقلت لفؤاد باشا(٣٦١) : وفتحى ! فطلب له . فالجناب العالى تغير نوعا ، فقال فؤاد : أفندينا ، إذا كان الأمر كذلك ، فالنيشان المجيدى الثانى(٣٦٢) ، وأخيرا قرّ الرأى على العثمانى الثانى . وقد تأثرت من ذلك لأنى رأيت عدم إقبال من الخديوى . وعدت إلى المنزل آسفا .

فى يوم الجمعة توجهت مع عاطف(٣٦٣) لفتحى لتهنئته ، فلم نجده ، فعدنا من فورنا . وبعد هنيهة حضر فتحى فهنأته ، وقال : إن فؤاد باشا قال له : إنه كان طلب النيشان المجيدى الثانى ، ولكن الخديوى أعطى العثمانى !. فغمغمت مصدقا ، أو صدقت(٣٦٤) [ص ٢٨٦] مغمغما !.

وبعد ذلك قال عاطف لفتحى : انك كنت فى المعية أمس !. فتلعثم نوعا . فقلت : أنا قرأت ذلك فى بعض الجرائد !. ثم ذهبت إلى محل(٣٦٥) آخر ، وسمعته يقول : فى أى جريدة رأيت ذلك الخبر ، فرددت أنا عليه قائلا : فى الجوائب أو الظاهر ، لا أدرى !. ثم

---

(٣٦٠) هو محمد عبانى باشا ، ناظر الحربية فى وزارةمصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ــ ١١ نوفمبر ١٩٠٨) .

(٣٦١) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية فى وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة السالفة الذكر .

(٣٦٢) قراءة العبارة من أول « فالنيشان » ترجيحية .

(٣٦٣) عاطف بركات ، ابن شقيقة سعد زغلول .

(٣٦٤) مكررة فى الأصل .

(٣٦٥) يقصد غرفة أخرى من المنزل .

انصرف من غير أن يقول شيئا عن موضوع تلك المقابلة ! . وحصل عندى نوع من التأثر لذلك .

وفى الساعة تسعة مساء عدت من عابدين ، بعد أن حضرنا وليمة أعدت إلى قنصل العجم المعزول ، فقال لى الخادم : إن حسين رشدى[٣٦٦] حضر فى الساعة ٧ ، وانصرف . ثم حضر أمين سامى[٣٦٧] وعاطف ، ثم حضر بعدهما رشدى باشا ، وانصرف بعد هنيهة الأولان وبقى الثالث . فقال لى : إن هناك مسئلة علمتها وترددت كثيرا فى أن أقولها لك ، ولكنى مع ذلك رأيت من الواجب علىّ بصفتى صديق أن أطلعك عليها ، على شريطة أن لا تفعل شيئا فيها من قبل أن تأخذ رأيى . فقلت : لك ذلك . فقال : إن فتحى كان أمس عند الجناب العالى ، وقال له : انى ألحظ[٣٦٨] على جنابكم تغيرا من جهتى ، فلعل ذلك بسبب مسئلة دنشواى[٣٦٩] . فقال الخديوى : ليس هذا هو السبب ، ولكن السبب الحقيقى مسئلة «الجريدة»[٣٧٠] . فقال فتحى : ان السبب فى سعيى فى إنشاء «الجريدة» هو أن أخى كان همّ بتأليف حزب سياسى على مبادىء الشيخ محمد عبده ، وجمع إلى هذا الغرض جمعا كان من ضمنه قاسم وعاصم والشيخ عبد

(٣٦٦) كان حسين رشدى باشا وقتها مديرا لديوان الأوقاف .

(٣٦٧) أمين سامى باشا ، صاحب كتاب « تقويم النيل » .

(٣٦٨) قراءة ترجيحية ، لأن الكلمة مطموسة .

(٣٦٩) كان فتحى بك زغلول عضوا فى المحكمة التى شكلت لمحاكمة المتهمين فى قضية دنشواى فى الفترة ابتداء من ٢٤ يونيه ١٩٠٦ ، وأصدرت حكمها القاسى المعروف .

(٣٧٠) يقصد صحيفة « الجريدة » .

الكريم[٣٧١] وغيرهم ، ورأوا أن يرسلوا وفدا من قبلهم إلى اللورد كرومر ، وأنا حضرت بالصدفة هذا الاجتماع ، ولما رأيت منهم ذلك ، أردت أن أحول هذه الفكرة ، فأخذت بعد ذلك أخا[٣٧٢] الشيخ عبده وقدمته للورد كرومر وكان ذلك مبدأ السعى فى إنشاء الجريدة .

فاستغربت هذا الأمر جدا ، وقلت لرشدى : ليس هذا حقيقيا ، والحقيقة أننا اجتمعنا لعمل تذكار للشيخ عبده : [ص ٢٨٧] إما بانشاء مدرسة أو مكتبة ، وتعينت لجنة للبحث فيما يناسب من ذلك ، من ضمنها ــ على ما أتذكر ــ فتحى[٣٧٣] وعاصم[٣٧٤] ، ثم بعد ذلك من فتحى أو غيره[٣٧٥] . لا أدرى أن فتحى توجه للوكالة البريطانية مع أخى الشيخ عبده ، وقابل اللورد كرومر (إلى هنا هو الذى قلته لرشدى ، والباقى ما كنت متذكره ولكن تذكرته بعد)[٣٧٦] للتشكر على كونه ذكره (الشيخ محمد عبده) فى تقريره ، وساعد عائلته فى المبلغ الذى أعطى لها . وأخبرنى فتحى ــ على ما أتذكر ــ أنه أخبر اللورد

---

(٣٧١) يقصد الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبده ونصيره ، وقد اشترك معه فى تحرير « الوقائع المصرية » .

(٣٧٢) هناك اشارة إلى وجود أخ للشيخ محمد عبده من جهة أمه فى : المنار ص ٨ ، نقلها تشارلز آدمز فى كتابه « الاسلام والتجديد فى مصر » .

(٣٧٣) فتحى زغلول .

(٣٧٤) حسن عاصم .

(٣٧٥) حاشية لسعد زغلول مكتوبة بالهامش الأيسر من الصفحة : « قد تذكرت أن هذه اللجنة انتهت بأن تجمع آثار الفقيد وتطبعها ، وكلفت بذلك الشيخ رشيد . وقدرت مبلغا يخصص على كل واحد منا جزء منه » .

(٣٧٦) ما بين القوسين استدراك على الهامش الأيسر فى الأصل .

باجتماعنا للغاية السالف ذكرها[٣٧٧] ، فقال له : إنكم إذا أردتم أن تصنعوا مدرسة فلتكن على مثال كلية عليكره[٣٧٨] ، ووعده بأنه سيُحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة ، وأحضرها فعلا واستلمها فتحى ، ولكنى لم أطلع عليها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانى لم أعرف شيئا بعد ذلك يختص بالشيخ عبده ، وإنى دفعت حصتى فى النقود التى لزمت لطبع آثاره .

وقد شرع أخى وأصحابه فى إنشاء الجريدة على غير علم أولا منى . ولما دعانى للاشتراك فيها رفضت ، وكذلك رفض قاسم مثلى . وابتدأ الاكتتاب لها ، وتحرير قانونها ، وأنا غائب عن القطر المصرى ، وقاسم كان يكتب لى عنها ، مما يدل على أننا لسنا منها فى شىء ، واننا كنا مخالفين لها .

فقال رشدى : أرجو أن تعطينى هذه الجوابات . فقلت : لا ، وأرجوك ألا تدافع عنى لأنى لا أود أن أسىء إلى أخى ، ولو كان دفاعا ، ويؤلمنى جدا أن أقف بين يدى الخديوى مكذبا ، ومثبتا أنه دساس خائن . وألححت عليه فى ذلك كثيرا .

---

(٣٧٧) فى الأصل «ذكره» .

(٣٧٨) عليكَرهْ أو أليجار Aligarh هى كلية انجلو شرقية تأسست فى الهند ، وتطورت فيها بعد لتصبح الجامعة الاسلامية ، وتنسب إلى مدينة أليجار ، التى تأسست بها ، وهى مركز تجارى بغربى برادش الغربية ، وقد أسسها السير سيد أحمد خان الزعيم الاسلامى الهندى فى سنة١٨٧٧ . وقد كتبها سعد زغلول فى الأصل « عليكوره » . (أنظر : نورمان د.بالمر : النظام السياسى فى الهند ، ترجمة وتقديم د. محمد فتح الله الخطيب (القاهرة ١٩٦٥)؛الموسوعة العربية الميسرة ، طبعة ١٩٨١) .

ثم قال لى رشدى ان الشيخ على يوسف روى له رواية تطابق روايتى ، [ص ٢٨٨] بل زاد عليها أن أكد بأن الحاضرين كانوا يرون التوجه جمعا إلى كرومر ، ولكنك أنت وقاسم أبيتما . فقلت : لا أتذكر ذلك ، والشيخ على يمكن أن يكون أحفظ .

وانصرف رشدى بعد أن قضينا زمنا فى الاستغراب . وبت الليلة طولها فى كرب شديد وهم ليس عليه من مزيد ، ولا أدرى ماذا أصنع ؟ أأسكت على هذه الدسيسة ، وربما كان منها ضرر ، أو أدافع عن نفسى بالحقيقة وأضر أخى ؟. مركز حرج !. ولكنى أفضل السكوت ، وأفوض أمرى إلى الله ، لأنى مهما دافعت فلا يجدى ذلك نفعا ، وإنما يُثبت الشبهة فينا ويوجب زيادة سقوطنا .

ومن أغرب ما يكون أننا رفضنا الاشتراك فى الجريدة ، وفتحى رفض الاشتراك فى الجامعة ، وتتمة هذا الموضوع فى كراس آخر .

كنت فى زيارة المدارس بالوجه القبلى ، وابتدأت السفر فى يوم السبت ١٨ يناير سنة ٩٠٨ على الباخرة رفيق ، من بواخر نظارة الأشغال العمومية . وقبل سفرى عينت لجانا للنظر فى ترقيات وزيادات الموظفين ، وكانت أتمت تقريبا أعمالها . وقد كلمنى مستشار النظارة بأنه عند نهاية أعمال اللجان يحضر هو لعرضها على ، أو يبعث بها مع باشكاتب النظارة . فقلت له : لا تتعب خاطرك ، يكفى أن ترسلها مع المذكور .

وفى يوم ٢٨ يناير سنة ٩٠٨ حضر مغربى بيك بالأقصر مع أوراق الترقيات والعلاوات ، وكان يلزم أن أسافر منها فى اليوم نفسه لزيارة مدارس إسنا وما بعدها لغاية أسوان ، لكى أتمكن من العودة [ص ٢٨٩] إلى مصر لأجل حضور تشريفات رأس السنة الهجرية

الموافق ٣ فبراير سنة ٩٠٨ . فسارت بنا الباخرة قاصدة إسنا . وفى الأثناء عرض على الأوراق المذكورة ، فرأيت أنهم قرروا أمورا غير موافقة ، ولا يصح الاقرار عليها ، منها زيادة ثلاثة[٣٧٩] مدرسين فى مدرسة الحقوق ، كل واحد منهم مبلغ مائة جنيه ، منهم واحد فرنساوى ، والآخران إنكليزيان لم يتحصلا على شهادة ليسانسيه ، ومنهم شخص ، هو[٣٨٠] أمين كتبخانة المدرسة الخديوية ، واسمه زكاكيان ، خمسون جنيها[٣٨١] . ومنهم خمسة مدرسين[٣٨٢] فرنساوية وانكليز ، كل واحد اثنين وسبعين جنيها[٣٨٣] ، ومنهم واحد إنكليزى مسن[٣٨٤] يراد اعطاؤه مائتى جنيه . فلم أقر على هذه الزيادات للأسباب الآتية :

فيما يختص بزيادة مدرسة الحقوق : لأن الاثنين الانكليز لم يكونا حاملين لشهادة الليسانس . وقد سبق أن ترددت فى طلب تشجيعهم على نوال الليسانس بزيادة ماهياتهم كلما تقدموا فى التعليم درجة . فلا يصح أن يمنحوا هذه الزيادات إذا لم يفعلوا شيئا . وأما الفرنساوى فلأنه زاد من عامين مبلغ مائتين وأربعين جنيها[٣٨٥] مرة واحدة ولأن زيادته دونها فيها قيل وقال .

---

(٣٧٩) فى الأصل : « ثلاث » .

(٣٨٠) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

(٣٨١) فى الأصل « جنيه » . وقد تكررت عبارة « خمسون جنيها » قبل عبارة « واسمه زكاكيان » فحذفناها قبل العبارة وأثبتناها بعدها كما هو موضح فى المتن .

(٣٨٢) فى الأصل « مدرسون » .

(٣٨٣) فى الأصل : « جنيه » .

(٣٨٤) قراءة ترجيحية .

(٣٨٥) فى الأصل : «جنيه » .

فيما يختص بأمين الكتبخانة : لأنه لا عمل له ، والكتبخانة التي هو أمينها صغيرة جدا .

فيما يختص بالخمسة المدرسين في المدارس الثانوية : فانهم لا يعلّمون [ص ٢٩٠] إلا في فصول صغيرة ذات[٣٨٧] عدد قليل من التلامذة . ومع ذلك فالأحسن أن يعطى كل واحد منهم علاوة اثنين جنيه حتى يصل إلى متوسط الدرجة ، طبقا للقاعدة التي قررتها في العام الماضي ، من أن كل من يستحق الزيادة ومرتبه أقل من أحد الحدين الأوسط[٣٨٨] .

فيما يختص بزيادة هوستون المفتش بالنظارة : لأنه قدم استعفاءه[٣٨٩] ، وتقرر قبوله بعد انتهاء اجازته ، وودعه الموظفون ، وسافر إلى وظيفته الجديدة ، وهو الآن يشتغل فيها ! . فلا تليق زيادته في هذه الحال .

فيما يختص ببعض وطنيين : قد رأيت أن البعض حرم وحقه أن يزاد ، والبعض زيد وحقه أن يحرم من كل أو بعض ما تقرر له من الزيادة . فعدلت كل ذلك ، ووفيت كل ما يستحق ، وترتبت الأوراق على ذلك . وسافر مغربي بها يوم الجمعة لكي يصل إلى الديوان صبيحة السبت أول فبراير فيرسلها إلى محلها في اليوم ذاته .

---

(٣٨٧) في الأصل «ذي» .

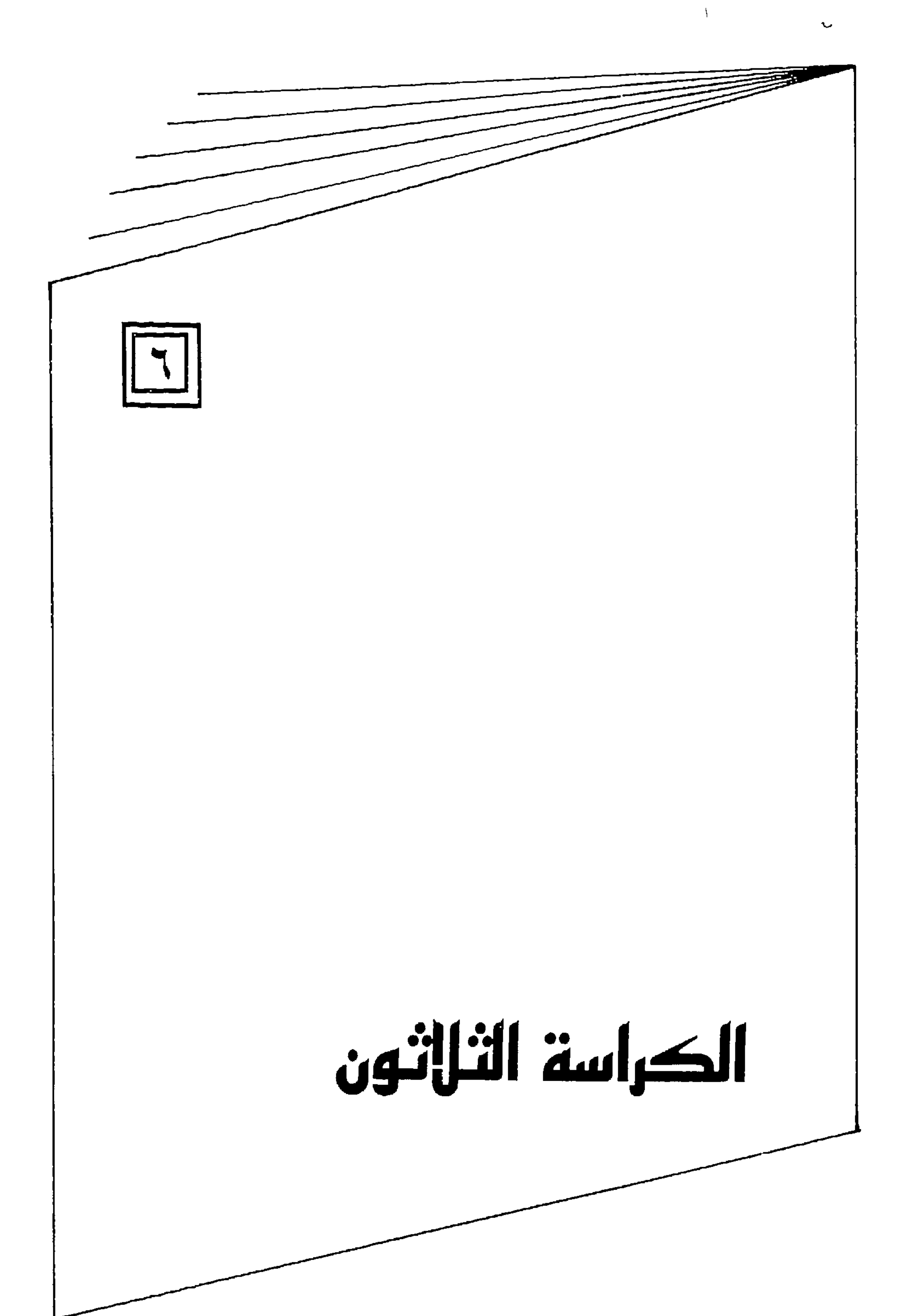
(٣٨٨) العبارة ناقصة في الأصل . وقد تقرأ على هذا النحو : « كل من يستحق الزيادة ، يكون مرتبه أقل من أحد الحدين الأوسط » ، وفي هذه الحالة يجب أن يستبدل بكلمة « ومرتبه » عبارة « يكون مرتبه » .

(٣٨٩) في الأصل « استعفائه » .

أتممت زيارتى للمعاهد العلمية فى أصوان وكوممبو ، وعدت إلى الأقصر يوم الأحد ٢ فبراير سنة ٩٠٨ ، فاستلمت من البوستة خطابا من مغربى يقول فيه إنه عند وصوله استفهم منه المستشار عن العلاوات والزيادات ، فأخبره بما أدخلته عليها من التعديلات ، فطلب منه كشفا بها ، وكشفا بما قررته كل اللجان وكشوفات أخرى ، وتداول مع كل من[٣٩٠] برنار وكاربنتر ، ثم توجه إلى المالية وإلى الوكالة الانكليزية .

فأرسلت لمغربى تلغرافا استفهم منه به عما إذا كانت الأوراق أرسلت إلى محلها ؟ فأفاد بأنها لم ترسل ، لأن رئيس النظار أمره بعدم ارسالها ! . ولما قرأت هذا التلغراف انفعلت كل الانفعال ، لأنى تصورت أن ذلك نتيجة شكوى من المستشار إلى الوكالة البريطانية ، وأنها وسطت مصطفى باشا ، وأن المسئلة بلغت حدا من الشدة . فبت طول الليلة أضرب أخماسا فى أسداس ! .

(٣٩٠) « من » غير موجودة فى الأصل .


٦
الكراسة الثلاثون



الكراسة الثلاثون

من ص ١٦٤٤ إلى ص ١٦٩٨
من ١٨ يناير ١٩٠٨ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩١٧

(الجزء الأول)
من ص ١٦٤٤ إلى ص ١٦٥٣
من ١٨ يناير ١٩٠٨ إلى ٣١ يناير ١٩٠٨

المحتويات

سفر سعد زغلول إلى الوجه القبلى ـ علاقة سعد بشقيقه فتحى ـ علاقة الشيخ على يوسف بالخديوى ـ مقابلة سعد زغلول لمحمد محمود ـ حادثة الشيخ راضى ـ رأى سعد زغلول فى بعض الشخصيات ـ حكم محكمة الإستئناف بإلغاء إنتخاب الشيخ على يوسف .



[ص ١٦٤٤]

يوم ١٨ يناير ١٩٠٨

كنت حددت الساعة ثمانية من ذلك اليوم للقيام من مصر إلى الوجه القبلى ، ولكنى تأخرت فى البيت لغاية الساعة ٨ وأربعين دقيقة ، فوجدت فتحى واقفا بازاء الوابور وكان البرد شديدا ، وعليه علامة الذل والانكسار . فحييته تحية الصباح ، ونزلت إلى الوابور ، ووقفت أتحدث معه ، فقلت ـ فيما قلت ـ إن المسألة انتهت ، وفهمت الحقيقة ، وقد فَهَّمت مصطفى باشا بها ، ففهمها . وعلمت أن هناك كثيرا من الحبائل نصبت لنا ـ وقانا الله شرها ، ووفقنا للعمل على ما يرضاه ـ فأمن على ذلك ، وظهر عليه شىء من الاطمئنان .

ثم قيل لى إن الطاهى لم يحضر الوابور كما وعد منذ قليل ، حيث حضر البيت فى الساعة سبعة والدقيقة خمسة وأربعين ، واستفهم عن مقدار أجرته من برادة بيك ، فقال له : ليس هذا وقت تحديدها . فذهب لاحضار أمتعته وصبيه ، ففهمت من ذلك ، ومن عدم عودته ، أنه لا يحضر ، فتكدرت ـ خصوصا وأن قاسم كان مدحه لى كثيرا .

يعرض هامش

[illegible]

فخرج فتحي يسأل عنه في بيت قاسم ، وركبت أنا بعد قليل ، وسرت في الطريق الذى سار فيه ، عائدا إلى البيت ، وتركت عاطف بك عند الوابور .

ولما وصلت إلى قريب من بيت قاسم ، قابلني خادمه ، يعدو مع الساعى ، وقالا إنهما ذاهبان إلى الطباخ . ثم رأيت فتحي خلفهما مقبلا بعربته ، فأوقف العربة ، ونزل منها ، وقال : إنهما ذهبا ليبحثا عن الطباخ . وقلت له : إنى منتظر في البيت . فودعني وانصرف ـ ولكنى لم أر وجهه ، ولم ير وجهى لاختفائى تحت كبود العربة ـ ولم يستقر بي المكان حتى حضر عاطف ، ثم انصرف . وبعد هنيهة عاد مخبرا بحضور الطباخ ، فركبت العربة ، وتوجهت إلى الوابور ، حيث سار بنا في الساعة العاشرة ، وكان البرد قارسا ، والمطر يتساقط رذاذاً ، فلم نستطع المكث فوق ظهر الوابور ، فنزلنا تحت .

[ص ١٦٤٥]

وقد أثر فيّ منظر فتحي ذلك تأثيرا شديدا كان يتنوع عندى بتنوع الأفكار التى ترد علىّ في شأن حال هذا الشخص : فتارة كنت أفتكر أنه لم يفعل كل ما نسب إليه ، وأن أعداءه دبروا ذلك ضده ، فأشفق عليه إشفاقا يتألم قلبى له كثيرا ، وتارة أفتكر أنه فعل ما قيل عنه ، وأن ذلك الإنكسار أتى من هذه الجناية على الأخ والصديق ، فأحزن وأغتم لوقوعه في هذه السقطة ، وظهوره بها أمام الجناب الأعظم ، وبعض الاخوان .

وكلما تصورت أن الناس ، الذين اتصلت بهم هذه الحادثة ، يتصورون أن في دمنا الخيانة للأصدقاء ، والنكاية بالأخاء ، وعدم الوفاء ـ كلما دارت بي الرأس ، وخنقني البكاء ، وكثيرا ما أتمنى أن

أكـون ما علمت عنه غـير صحيـح ، ولكنى كلما فكـرت فى قـرائن الأحـوال ، ومثلت بخاطـرى كل الـظروف ، كلما ملت إلى تصديق ذلك :

١ ــ انه أخفى المقابلة ولم يستشرنى فيها ، ولم يشأ أن يذكر لى كلمة عنها فى اليوم التالى ، خصوصا وقد ذكرت له ما جرى فى النيشان الذى منح له ، وجرى ذكر تلك المقابلة بنوع خاص ، فلم يشأ أن يعرفنى شيئا عنها ، مع أن فيها ما يهمنى شخصيا .

٢ ــ أنكر ــ بعد أن أخبرنى بها ــ أنه تكلم فى شأنها مع صادق رمضان إنكارا تاما ، مع أنه تكلم معه بما يقول صادق بعدها ، وأنكر أنه أطْلع على جواب محمد محمود أحدا ، وحلف على ذلـك ، مع أن صـادق إعترف بأنه أطلعه عليه . وقرر لى أنه طلب ما طلب من محمد[٣٩١] محمود بواسطة ذلك الجواب ليحفظه فى محفوظاته ، مع أنه اعترف بعد ذلك ــ كما قال صادق رمضان ــ بأنه طلبه ليكون له حجة على انقطاعه عن الجريدة . وتلون بعض تلونات تدل على عدم إخلاصه فى القول والعمل .

[ص ١٦٤٦]

الذى ظهر لى من كل ذلك ، ومن أحواله كلها ، أن هذا الشخص لديه غيرة شديدة منى ، ويرى أن وجودى مانع له من التقدم من جهة ، ومن الإسترسال مع شهواته من جهة أخرى ، فهو يعمل على الدوام على إسقاطى لتزول من أمامه عقبة ، ولكى يفعل ما يشاء .

تطمع نفسه للوزارة ، ويرى أنه أحق بها ، لأنه أقدر منى عـلى

(٣٩١) مكررة فى الأصل .

القيام بأعبائها ، وأكفأ منى لأعمالها ، ويرى أن وجودى فيها مانع من ترقيته إليها . ومن العجيب أن هذا المعنى انقدح فى خاطرى إنقداحا ، عندما كنت أفتش على سبب يحمله على نكايتى ، مع ما أظهره نحوه من الود والانعطاف . ثم قال لى صديق له فى الـ [illegible] التالى : إنه جاء فتحى يبشره بأنا سنترقى نحن الإثنين ، ولكنى سأرقى قبله ، فتكدر من ذلك واغتم ؛ ولما شاع سقوط الوزارة ، تكلم معه فى شأن أن يكون وزيرا ، فقال له هذا الصديق : أظن أن ذلك غير ممكن مع كون أخيك وزيرا ، فقال : إذن من ذا يتعين ؟ فقال له صديقه : أى واحد مثل قاسم بيك وغيره ، فقال إن تعين قاسم فإنه يستعفى من وظيفته . وهذا من غرائب الاتفاق . وزد على ذلك أنى ما ذكرت أمامه عملا عملته بصفة وزير ، إلا ذكر لنفسه عملا يشابهه بصفة وكيل ! . وهو على الدوام يعمل على ما يقلل من أهمية ما ينسب إلىّ .

والذى حمله على تلك المقابلة ، وألفت ذهنه إليها ، هو ما علمه منى[٣٩٢] ــ أثناء محادثة مع عدلى أمامه ، جرى فيها ذكر رضا الجناب العالى ــ لأنه كاشف عدلى[٣٩٣] بذلك ــ من أنى قابلت الخديوى ، وأوضحت له الحقيقة[ص ١٦٤٧] فالظاهر أنه لما سمع ذلك منى[٣٩٤] أراد أن ينحو نحوى ، ولكنه لم يقف عند حد تبرئة نفسه ، بل أساء إلىّ ، كما أساء إلى قاسم بذكره فى مشروع الحزب الذى قيل للخديوى أنّا كنا شرعنا فى تأليفه من زمان مضى .

---

(٣٩٢) فى الأصل : « ما علمى ما علمه » ، وقد حذفنا « ما علمى » ليستقيم المعنى .

(٣٩٣) فى الأصل « عادلى » والمقصود أن الخديو هو الذى كاشف عدلى يكن برضا الجناب العالى .

(٣٩٤) فى الأصل « منى أن » ، وقد حذفنا «أن» لأنها زائدة .

والذى يجب علىّ من الآن ، أن أحترس منه غاية الاحتراس ، فلا أكاشفه بسر من أسرارى ، ولا أذكر أمامه عملا يؤخذ علىّ فيه من جهة أو أخرى ، وأن أفوض فيه الأمر إلى وليه ، وهو حسبى ونعم الوكيل .

وظهر أن فى عاطف شيئا من ذلك المعنى ، لأنه لا يهش لخير يصيبنى ، ولا يحزن إذا نالنى أحد بمساءة ، وأراه يميل إلى فتحى كثيرا ، ولا يخطو خطوة من نفسه لشىء فيه نفع لى . فلأحترس منه أيضا على قدر الامكان ، والله يتولى أمرى .

إشتد تقرب الشيخ على يوسف من الخديوى ، وطهر فى الناس بكونه أقرب المقربين ، فالتف كثير من الناس حوله ، وتشيعوا له ، وانتشرت جريدته ، واشتد حزبه ، واجتهد فى الانتخابات حتى انتخب عضوا لمجلس شورى القوانين عن مدينة القاهرة(٣٩٥) . وللناس فى انتخابه ــ لذلك ــ أقوال كثيرة ترجع كلها إلى أن الذين انتخبوه لم يفعلوا ذلك إلا بايعاز من جانب المعية ، حتى قال بعضهم إنهم كانوا يتفقون على ذلك فى سراى الأخير نفسها ! .

تعلو الآن سطوة الخديوى ، وتظهر كلمته فوق الكلمات كلها ، ولا راد لقوله ، ففى مجلس النظار لا يراجع له رأى ، وفى الخارج كذلك .

عندما قدم له كشف الرتب والنياشين ، أقر من لم يكن فى نفسه منه شىء ، وحذف(٣٩٦) [**ص ١٦٤٨**] من اجتمعت عنده الأخبار بأنه غير مخلص ، أو مشايع لغير مخلص .

---

(٣٩٥) أنظر تعليقنا على هذه الانتخابات فى حاسيتنا على ص ٥٨٩ من الكراسة ١٢ من المذكرات .

(٣٩٦) مكررة فى الأصل .

تكلم مع محمد محمود بأن فتحى يتهمه[٣٩٧] بأنه مشغول بالجريدة ، ويأتى من الفيوم ـ غالبا ـ للإشراف على أعمالها . وقال له : إن الأحسن تركها لأنك موظف ولا يليق إشتغال الموظفين بالسياسة . وذكر له أن فتحى خبَّاص . وقدم بعده فتحى فقال له[٣٩٨] : ان محمد محمود يقول إنك لم تنقطع عن الجريدة إلا لأنها تكلمت فى حق اللورد كرومر ! ، ولكن[٣٩٩] لا تسأل ! ، إنى راض عنك ، وقد منحتك نيشانا .

ذهب العلماء يوم العيد الأكبر للتعييد عليه حسب المعتاد ، وفى جملتهم الشيخ راضى ، وهو من علماء التشريفات ، وكان اصطفاه جنابه جزءا من الزمان ، وقربه إليه ، ووظفه فى جامع القلعة ، وكان يستشيره فى كثير من المسائل الشرعية التى كانت تمس الحاجة إليها ، وهو الذى إشتغل فى مسألة الزوجية المختصة بالشيخ على يوسف ، وكان عليه المعول فيها ـ كان هذا الشيخ من جملة المعايدين ، ولم يدخل فى أودة الانتظار التى اجتمع زملاؤه فيها ، بل تخلف خارجاً عنها لسبب من الأسباب ، فجاء رجال التشريفات وأدخلوه فيها . ثم نادى رئيسهم زكى باشا[٤٠٠] قائلا : الشيخ راضى ! فأجاب هذا الشيخ

---

(٣٩٧) أى يتهم محمد محمود .

(٣٩٨) أى قال الخديو لفتحى زغلول .

(٣٩٩) فى الأصل : « ولكنك » .

(٤٠٠) هو أحمد زكى باشا ، الملقب بشيخ العروبة (١٨٦٧ ـ ١٩٣٤) عالم لغوى ، ومؤرخ عربى ، ولد بالاسكندرية ، ونال إجازة الحقوق ١٨٨٧ ، وعين مترجما بمحافظة السويس ١٨٨٧ ، وعين مترجما بمجلس النظار ١٨٨٩ ، وعين سكرتيرا ثانيا بمجلس النظار ، وعمل تشريفاتيا للجناب الخديو ١٩٠٦ ، وعين سكرتيرا عاما للجامعة المصرية ومدرسا لتاريخ الحضارة الاسلامية =

عن نفسه ، فما كان من زكى باشا إلا أن قال إن الجناب العالى غير راض عنك ! فأخرج ! . فخرج الرجل منكس الرأس ، ورافقه أحد الحجاب إلى الباب .

وقد انبرت جريدة الظاهر والأخبار والجريدة والوطن ، للكلام عن هذه الحادثة ، وأشار إليها المقطم اشارة خفيفة من غير ما انتقاد ، ولكن بقية الجرائد سكتت عنها ، ولم تشر اليها بحرف واحد ، مع كونها تدعى الوطنية والحرية ، وتلح فى أن يكون للبلاد مجلس نيابى ! .

[ص ١٦٤٩]

احتفل حزب الاصلاح بمقدم الدكتور روثر فورد[٤٠١] ووكيل لجنة البرلمان التى تشكلت للدفاع عن صوالح مصر ، فخطب كثير من

= ١٩٠٨ ، وعين سكرتيرا عاما لمجلس النظار ١٩١١ . كان من رواد البحث العلمى فى التراث العربى القديم ، كان عضوا فى المجمع العلمى المصرى (الجمعية الجغرافية فيما بعد) والمجمع العلمى العربى بدمشق . جمع فى داره (دار العروبة) مجموعة ثمينة من المخطوطات العربية . فى عام ١٩١١ نقل مكتبته الى دار الكتب (الخزانة الزكية) ، وأشرف على تحقيق بعض المخطوطات العربية الثمينة . (أنور الجندى : أحمد زكى ، الملقب بشيخ العروبة ، اعلام العرب ، عدد ٢٩ ، الموسوعة العربية الميسرة) .

(٤٠١) نائب انجليزى هو وكيل اللجنة المصرية فى البرلمان الانجليزى ، وكان قد طالب المصريين بالاعتماد على أنفسهم فى الحصول على حكومة دستورية . وقد علق حسن رفقى باشا ، وكيل حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، وكان طبيبا شرعيا — على دعوة النائب الانجليزى ، فاستشهد على صحتها بمواقف سعد زغلول من دنلوب قائلا : « أذكر لكم مثالا على ذلك أن نظارة المعارف العمومية أسندت أخيرا الى رجل منا (تصفيق) يشاركه أشد المستشارين تمسكا بالسلطة الشخصية ، ولتصرفاته أسوأ الأثر =

الناس ، ومنهم حسن باشا رفقى ، وامتدح ناظر المعارف (راجع خطبته فى مؤيد يوم الأحد ١٩ يناير سنة ٩٠٨) .

[ص ١٦٥٠]

لا مكان(٤٠٢) ، وأن لا يحصل الاهتمام له إلا من جهة الاحتياط منه والسلام .

بـرّادة(٤٠٣) بيك رجـل هـادىء الخلق ، بسيط العقـل ، طيب القلب ، ولكنه قاصر النظر(٤٠٤) ، ضعيف الرأى ، كثير النسيان ، لا يصلح إلا أن يكون مدرسا ، لا إداريا ، ولا سكرتيرا . قد جربته فى السفـر ، فكـان لا يفعـل من نفسـه إلا مـا يخـطىء فيـه ! . [ص ١٦٥١] وهو لا يعرف للأشياء مناسبات ولا للمجالات مقالات ، ولا يلاحظ آداب المعاشرة فى كثير من الأحوال :

= فى نفوس المصريين ، فأخذ يتصرف هذا الناظر باعتماد على نفسه ، وقبوله تبعة أعماله على عاتقه ، فكان لذلك أحسن النتائج ، حتى بعث فى مواطنبه روح الأمل بمستقبل حسن . فلو سلك غيره من النظار طريق الاعتماد على أنفسهم وتحمل مسئولية أعمالهم ، لتغيرت حالة الحكومـة تغيرا مفيـدا . فنحن نقول لرجال الحكومة المصرية : إعملوا معنا لغـاية الـوصول الى حكومة دستورية تشارك بها الأمة الحكومـة فى عملها ، ولا تكـون كلمة المستشار قانونا نافذا (المؤيد فى ١٩ يناير ١٩٠٨ ـــ مأدبة حزب الإصلاح السياسية فى فندق سافواى أوتيل) .

(٤٠٢) هكذا تبدأ الصفحة إستكمالاً لكلام لا وجود له فى الصفحة السابقة ، رغم إنتهائها فى الثلث الأول منها تقريبا ووجود مساحة كـافية . كـا ان هذه الصفحة تبدأ من الثلث الأخير مع وجود فراغ فى الثلثين الأولين .

(٤٠٣) هو أحمد بـراده سكرتـير سعد زغلول وكـاتم اسراره (أنـظر حاشيتنـا فى ص ٢٨٣ من المذكرات كراس ٦) .

(٤٠٤) هكذا فى الأصل ، ويقصد بها « قصير النظر » .

فؤاد[٤٠٥] : فتى هادىء[٤٠٦] الطبع ، ثقيل الحركة ، كثير الأكل ، لا يعتنى بشىء من نفسه ، بل لابد له من دافع ، ولا يعرف الترتيب ، ولم يعتد على آداب الاجتماع ، ويظهر أن فيه شيئا من الملق[٤٠٧] ، فنباهته متوسطة ، ومعلوماته فى القوانين قاصرة ، وفى العربية أقصر ، وانشاؤه[٤٠٨] ضعيف فى العربية ، وفى الفرنسية أضعف ، وهو صغير عن أن يكون سكرتيرا .

من نوادر برّادة أن مغربى بيك أرسل إليه تلغرافا من مصر ، وبراده فى الأقصر ، بأنه قائم[٤٠٩] من مصر فى قطار الساعة ٨ ، ويريد معرفة الجهة التى يقابلنى فيها بأوراق الزيادات والترقيات . فرد عليه برادة فى الحال بأن يقابلنى فى الأقصر ، ولكنه عوضا عن أن يكتب التلغراف إلى مغربى بمصر ، كتبه إلى مغربى بالأقصر ، وكان ذلك فى الساعة ٥ ونصف من مساء يوم ٢٩ يناير سنة ٩٠٨ . ففى الساعة ٨ ونصف ، ورد تلغراف بعنوان مغربى ، ففضضته[٤١٠] أنا ، وإذا هو ذلك التلغراف . فاستغرب براده ، وقام يعدو نحو التلغراف ، لأنه أنكر كونه كتب التلغراف على تلك الكيفية . .

وكثيرا ما كان ينسى أن يخبر الجهات التى نريد الوصول إليها ، ولا يتذكر ذلك إلا بعد القيام من الجهة التى كنا فيها ، وله مفاجآت[٤١١] غريبة بأمور أغرب .

---

(٤٠٥) فؤاد كمال ، مساعد سكرتير سعد زغلول .
(٤٠٦) فى الأصل : « هادى » .
(٤٠٧) وقد تقرأ « الجلف » .
(٤٠٨) فى الأصل « وانشاءه » .
(٤٠٩) مغادر أو مسافر .
(٤١٠) فى الأصل . « ففضته » .
(٤١١) فى الأصل : « مفاجئات » .

[ص ١٦٥٢]

سليمان بيك عثمان ، مدير جرجا : غليظ سمين(٤١٢) ، لم يتعلم مبادىء العلوم ، وهو من المودة القديمة .

محمد بك شرارة ، مدير قنا : نحيف نوعا ، وهو مثل الأول فى عدم التعلم ، يميل إلى الملق ، ولكنه خفيف الحركة .

أحمد بيك كمال ، مدير أصوان : غليظ سمين ، فخور بأعماله ، سريع فى أحكامه ، طامع فى الترقى طمعا عظيما ، يتكلم عن نفسه كثيرا كثيرا ، حتى يمل السامع منه ، ولكنه طيب القلب فيما يظهر ، ومع كونه تعين مديرا من منذ شهرين ، فانه يستقل على نفسه المديرية التى تعين لها ، ويقول ويكرر القول كثيرا : انها أضيق من أن تسع أعماله ، ولا تناسب حالته ، وأنه يود أن يكون فى مديرية فخمة وأوسع ، لتظهر قدرته على الأعمال ، وتفانيه فى حل المعضلات .

[ص ١٦٥٣]

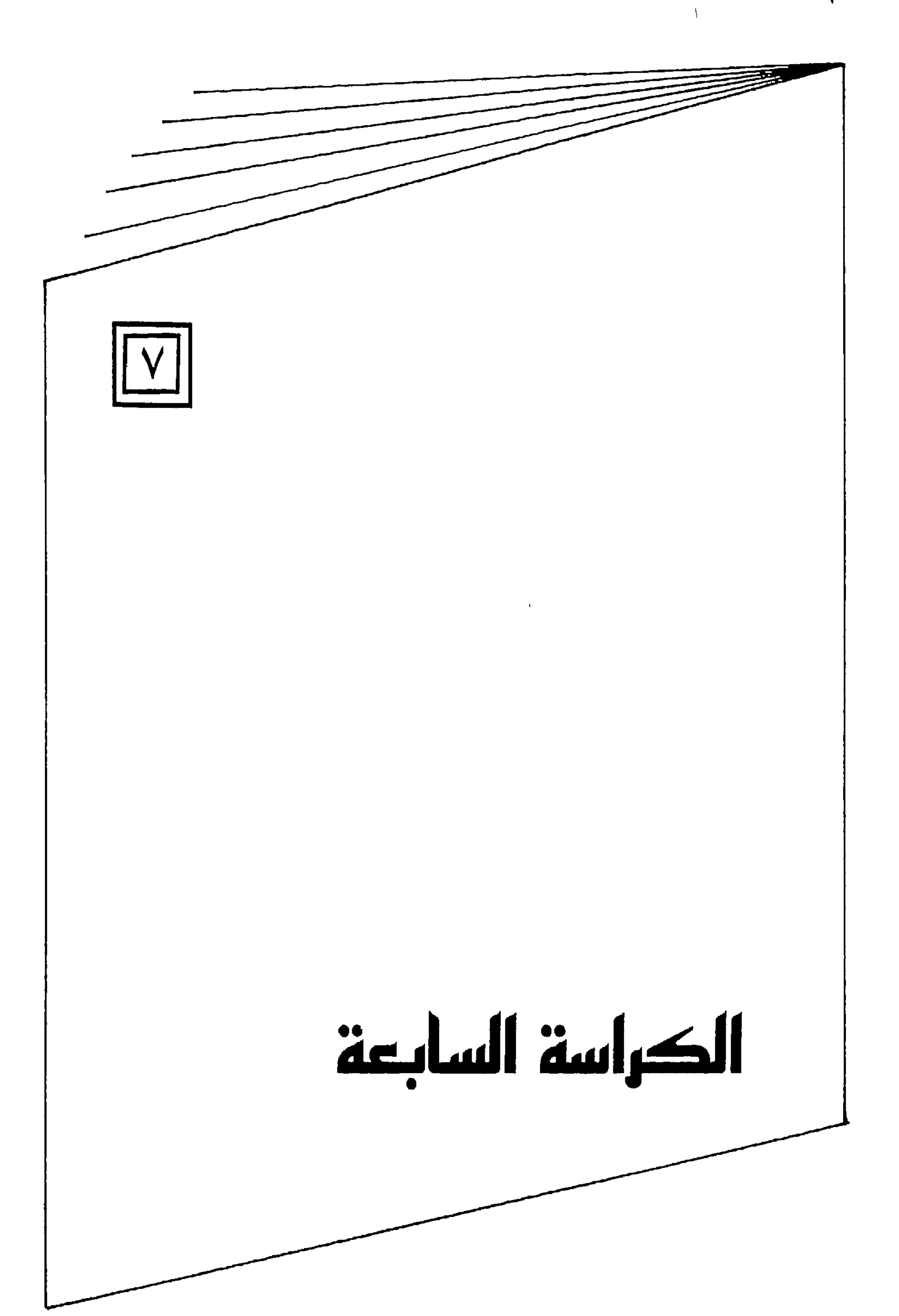
حكمت المحكمة الاستئنافية بالغاء انتخاب الشيخ على يوسف عضوا فى مجلس شورى القوانين ، وكنت ذاهبا إلى أصوان ، فلما وردت الجرائد وأردت أن أفض أختامها ، إعترانى إضطراب شديد ، ولم يكن فى فكرى إلا هذه المسئلة ، مسئلة الانتخاب ، أى أنى عندما استلمت الجرائد وفتحتها ، كان قصدى من قراءتها معرفة ما حدث من قضايا الطعن ، ولم أعرف سببا لخفقان قلبى ، ولأنى قرأت بعد ذلك الجرائد فوجدتها قد ألغت إنتخاب الشيخ المذكور ، وغيره من الانتخابات فى القاهرة إلا انتخاب الشيخ عبد الرحيم محمود .

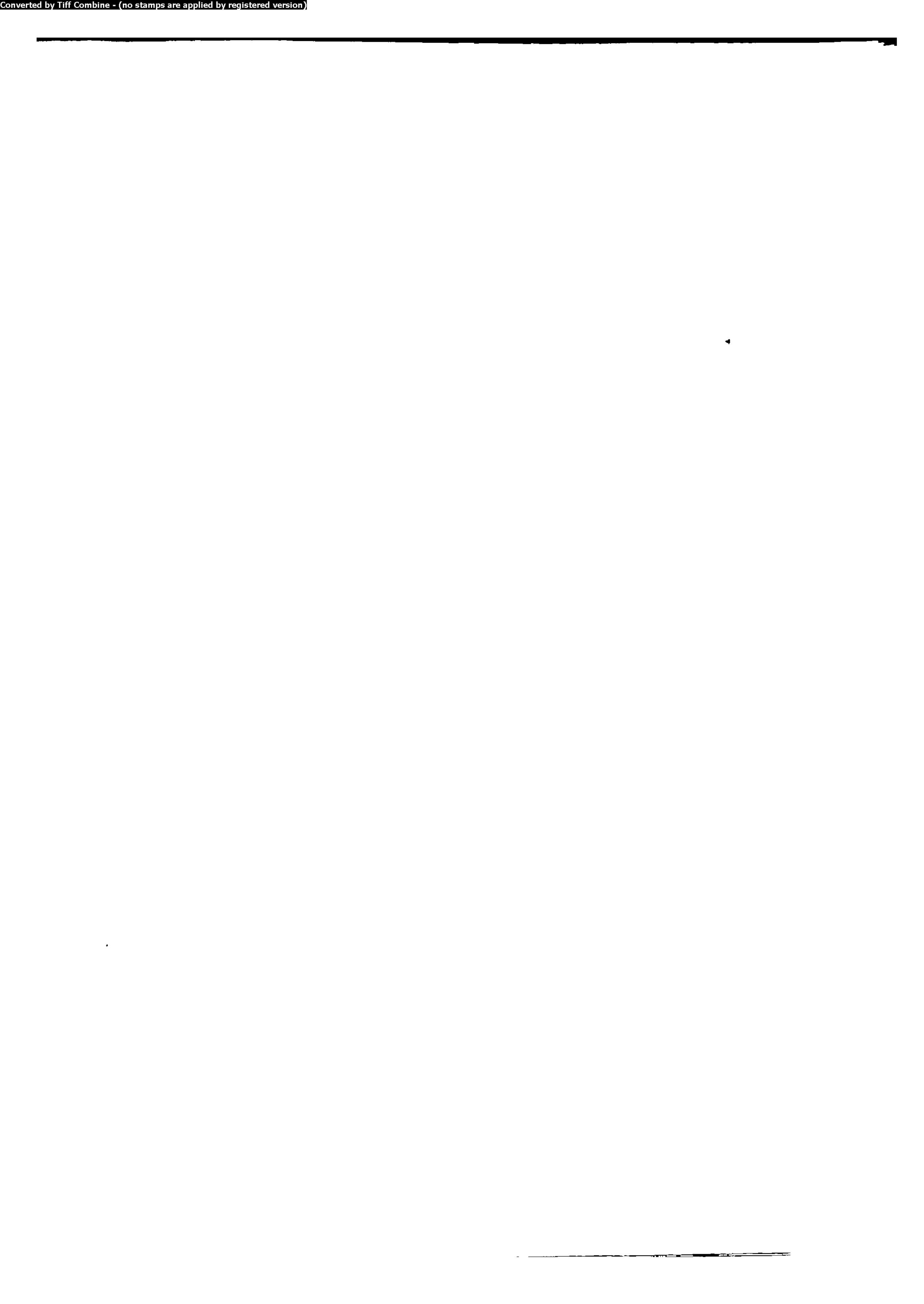
---

(٤١٢) فى الأصل : « ثمين » .

ان الناس كانوا يظنون العكس ، خلف الله ظنونهم . وقد جرى ذكر هذا الالغاء فى الوليمة التى أعدها المدير لنا فى كاتراكت أوتيل[٤١٣] ، فوجدت الذين كانوا حاضرين الوليمة فى حيرة لما حصل ، ولا أدرى لماذا ؟ .

(٤١٣) كان ذلك يوم ٣١ يناير ١٩٠٨ .


٧
الكراسة السابعة



الكراسة السابعة

(من ص ٢٩١ إلى ٣٥٨) *
من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٧ إلى ٢٢ فبراير ١٩٠٨

المحتويات

ملاحظات سعد زغلول على أعمال مجلس المعارف الأعلى ـ سخط الخديو على سعد زغلول لتخليد ذكرى محمد عبده ـ شعور سعد بعدم رضا الإنجليز والخديوى عنه ـ إنعام الخديو بالنيشان المجيدى الأول على سعد زغلول ـ صحيفة « الجريدة » والصعوبات التى تواجهها ـ مسألة علاوات وترقيات المدرسين ـ زيارة سعد لمدارس الفيوم يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨ ـ حدث وفاة مصطفى كامل يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨ ـ رغبة جورست فى تعيين وكيل لناظر المعارف سعد زغلول ـ حفل تأبين مصطفى كامل يوم ٢٠ مارس ١٩٠٨ ـ حملة «اللواء» على سعد زغلول ـ توتر العلاقة بين سعد زغلول وقاسم أمين ـ وفاة قاسم أمين ـ مسألة تعيين ناظر ووكيل مصريين لمدرسة المعلمين الخديوية .

(*) الصفحات ذات الأرقام الفردية خالية من الكتابة ، إلا صفحات :
٢٩١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧

[ص ٢٩١]

٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٧ .

الأحسن أن تجارى الناس فى أحوالهم مادام أنك لا تخالف ذمتك فلا مجاراة فى الحق كما لا حق فى المجاراة .

[ص ٢٩٢]

يوم الجمعة ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٧

تكلمت مع السير غورست بشأن العضو الذى يلزم تعيينه مكان عاصم باشا فى لجنة ادارة القضاء الشرعى[٤١٤] ، وما كان من رفض الجناب العالى لتعيين شفيق[٤١٥] أو رشدى . فقال : وهل لم يشر بتعيين غيرهما ؟ . فقلت : إنه أشار بتعيين محمد بيك سعيد[٤١٦] .

---

(٤١٤) يقصد ادارة مدرسة القضاء الشرعى .

(٤١٥) أحمد شفيق باشا .

(٤١٦) محمد سعيد باشا فيما بعد .

فقال إنه طيب ، وهو يعرفه . وقال فى أثناء الحديث : إن الجناب العالى لا يمكنه أن يفعل شيئاً فى المدرسة ، إلا أن يكرّه الناس فيها ، ولكن بما أنه هو الذى اقترح تعيين سعيد فلا يمكنه أن يقول شيئاً ضدها ، خصوصاً إذا كان سعيد يعرض له الحقيقة ويوقفه على شأنها .

استحسن ما جرى فى شأن شهادة الأهلية من لغوها(٤١٧) ،

---

(٤١٧) بطلانها ، من فعل « لغا » اللازم ، ومعناه بطل .

وشهادة الأهلية هى شهادة ابتدعت فى عهد حسين فخرى باشا ، وزير المعارف قبل سعد زغلول ، وقد صدرت لائحتها فى ١٢ يونيه ١٩٠٥ باسم « شهادة الأهلية للوظائف الملكية الصغرى » ، وكان الغرض من تقريرها الحصول على موظفين للحكومة يكون مستواهم أرقى من حملة الشهادة الابتدائية .

ويمكن فهم انشاء هذه الشهادة إذا عرفنا أن الغرض من التعليم الثانوى فى عهد الاحتلال كان مجرد الإعداد للوظائف الادارية بالجهاز الحكومى ، بالاضافة إلى الاعداد للمدارس العليا ، فى المرتبة الثانية . فلما مال الخريجون إلى عدم الالتحاق بالوظائف الحكومية ، والاتجاه إلى اكمال دراساتهم منذ سنة ١٩٠١ ، عملت نظارة المعارف على تعديل نظام التعليم الثانوى سنة ١٩٠٥ ، حتى يمكن اعداد العدد المناسب لحاجات المصالح الحكومية من الموظفين . فأعدت نظاماً جعلت بمقتضاه مدة الدراسة الثانوية أربع سنوات بدلاً من ثلاث ، وذلك للحصول على شهادة الدراسة الثانوية اللازمة للالتحاق بالمدارس العالية . وفى نفس الوقت وضع امتحان خاص للطلبة الذين يتمون دراسة السنتين الأولين من المدارس الثانوية ، لاعطاء شهادة تسمى « شهادة الأهلية للوظائف الملكية الصغيرة بالمصالح الأميرية — تخول صاحبها الحق فى الاستمرار فى الدراسة الثانوية أو الاستخدام بمصالح الحكومة . وكان على الطالب أن يدرس فى السنتين الأولين من المدارس الثانوية جميع المواد التى كان يجرى تعليمها حتى سنة ١٩٠٥ بالمدارس الثانوية ، مع تخفيف مناهجها ، وإضافة امتحان فى الرسم . =

واستبدالها بشهادة تمام الدراسة الثانوية[٤١٨] ، وطلب أن تسرع النظارة فى طلب جعل حاملها سبعة جنيه[٤١٩] فوعدته بأن المذكرة سترسل بشأنها حالاً .

قال إنه وجد من الأهالى اقبالاً على تعليم البنات فى الدقهلية ، وسره ذلك ، وأنه وجد الكتاتيب ناهضة ومتقدمة . ثم تشكر لى على زيارتى ، وانصرفت فى الساعة ١٠ صباحاً .

بعد أن مكثت فى جنينة الازبكية من الساعة ٢,٤٠ إلى الساعة ٤,٣٠[٤١٨م] بالخيمة المعدة لاستقبال الزائرين ، أخذت عربة وسرت إلى الجزيرة حيث زرت البارون (   )[٤١٩م] وزوجته ، ووجدتها ولم أجده ، فتركت ورقتين[٤٢٠] لكلّ ورقة . وذهبت إلى منزل

= ولما كان الغرض المقصود من الدراسة فى السنتين الثالثة والرابعة هو اعداد الطلبة للدخول فى المدارس العالية ، فقد قسمت الدراسة فيها إلى قسمين : الأول ، قسم الأدبيات ، والقصد منه اعداد الطلبة للالتحاق بمدرسة الحقوق الخديوية . والثانى ، قسم العلوم ، والغرض منه اعداد الطلبة للالتحاق بمدرسة الطب ومدرسة الهندسة . وقد أصبحت شهادة الثانوية بالاضافة إلى تأهيلها الحاصلين عليها للالتحاق بالمدارس العالية ، تخولهم كذلك الاستخدام بمصالح الحكومة فى وظائف أرقى من الوظائف التى يصل إليها الحائزون لشهادة الأهلية .

وفى عهد سعد زغلول أنشئت « شهادة الدراسة الثانوية قسم أول » ، وحلت محل شهادة الأهلية .

(٤١٨) يقصد سعد زغلول « استبدال شهادة تمام الدراسة الثانوية بها » .

(٤١٨ م) فى الأصل ٣ و ٤ ، وهو مستبعد ، لأن ثلاث دقائق لا يعتد بذكرها فى مثل هذه المواضع .

(٤١٩) يقصد سعد زغلول « جعل مرتب حاملها سبعة جنيهات » .

(٤١٩ م) اسم غير مقروء ، وقد يقرأ «افراينبرج» .

(٤٢٠) فى الأصل « فتر وقتين » ، وهى قراءة اجتهادية .

مصطفى[٤٢١] ، فوجدته قد عاد من نزهته ، وحدثته بما كان من أمر مقابلتى للسير غورست فى هذا الصباح ، فرأيته غير مرتاح لسماع ما رويت ، ولذلك مررت به مر السحاب وانتقلت إلى حديث غيره . وخطر لى أن عدم الارتياح ربما كان ناشئاً عن خبر اتصل به يدل على خلاف فهمى ، أو عن شعور لديه بأن غورست لا يصح التعويل عليه ، أو أن الخواطر متغيرة علىّ ، ولذلك سأبحث الأمر وأتبينه .

[ص ٢٩٤]

مجلس المعارف الأعلى

أولاً : ان اتساع نطاق التعليم فى البلاد المصرية وامتداد أعمال نظارة المعارف العمومية إلى الكتاتيب المنتشرة فى أنحاء القطر ، وإلى التربية الصناعية التى ينتظر أن يكون لها شأن عظيم فى البلاد ــ كل ذلك دعا إلى امتداد علاقات النظارة ، بل واحتكاكها ، مع الطبقات المختلفة من الأمة ، وجر الى وجود شيء من سوء التفاهم فى بعض الأحيان . ولذلك ينبغى البحث فى الوسائل التى يفهم بها أهالى الطبقات المختلفة ، من مصادر موثوق بها ، حسن مقاصد النظارة ، وأنها عاملة على خيرهم ، وعن الوسائل التى تجعلهم يطمئنون إليها ، ويشعرون تجاهها[٤٢٢] بارتباطها معهم .

ثانياً : من الواضح أن اتساع نطاق المعارف ، وامتدادها من جهات مختلفة ، يستلزم بطبيعة الحال زيادة الموظفين الفنيين والاداريين فى النظارة ، وهؤلاء لابد أن ترجع أعمالهم وآراؤهم إلى هيئة

(٤٢١) مصطفى فهمى باشا .

عالية ، يمكنها بما لها من الخبرة أن تفحصها فحصاً دقيقاً وتحكم عليها نهائياً .

ثالثاً : ان ما كان موجوداً من شبه الانقطاع بين نظارة المعارف والأهالى ، أوجد فى مجلس شورى القوانين حركة عدم رضاء ، فقام أكثر من [ص ٢٩٦] مرة يطالب الحكومة بعرض لوائح نظارة المعارف وبروجراماتها(٤٢٣) عليه .

فلأجل كل ذلك ينبغى أن تكون فى نظارة المعارف لجنة عالية ترجع إليها جميع المسائل المهمة المختصة بالتعليم والادارة ، ويكون تكوينها كافلاً بحسن سير الأعمال ، ويكون اختيار أعضائها من ذوى الكفاءة والدراية والاستقلال فى الرأى ، وممن يمكّنهم اختلاطهم بالأمة من حسن التأثير عليها ، وتفهيمها حقائق الأمور والمقاصد ـ فيتكون من هذا المجموع ضمانة للأمة ، ويمنع النظارة من أن تكون هدفاً للانتقاد ، متهمة بسوء القصد . وبذلك تستفيد قوة كبيرة فى مشروعاتها وقراراتها ، وتساعدها الأمة على تنفيذ رغباتها .

هذه اللجنة العالية موجودة الآن فى نظارة المعارف باسم مجلس المعارف الأعلى ، ولكن قلة عدد أعضائها وقَصْرهم على طبقة واحدة بعيدة عن الأهالى ، أفقداها ما كان ينتظر لها من حسن التأثير واكتساب رضاء الأمة(٤٢٤) .

---

(٤٢٣) فى الأصل : « برجراماتها » بدون واو المد بعد الراء ، ويقصد بها برامجها .

(٤٢٤) ما سبق مما ورد تحت عنوان : « مجلس المعارف الأعلى » ، مكتوب فى شكل مسودة بيان أو مذكرة ، وجرى فى عباراته تعديلات وشطب .

[ص ٢٩٨]

يوم السبت ٣٠ نوفمبر : لم يحدث شيء ، ولكن يوم الأحد تكلم معى المستشار بأنه تكلم مع غورست فى مسئلة الرتب ، فقال له انه يريد أن يتكلم معى فيها . وكان يلزم أن أذهب إلى حضور توزيع الجوائز فى مدارس التليان[٤٢٥] ، فذهبت فى الساعة ١٠ ، وبعد الانتهاء توجهت إلى الوكالة البريطانية ، فرأيت أن ما شعرت به من التغير كان[٤٢٦] حقيقياً ، وقد كنت لمحت شيئاً منه على غورست عند مقابلتى له فى الخيمة يوم الجمعة ، وجرى بينى وبينه ما أثبت فى دفتر آخر .

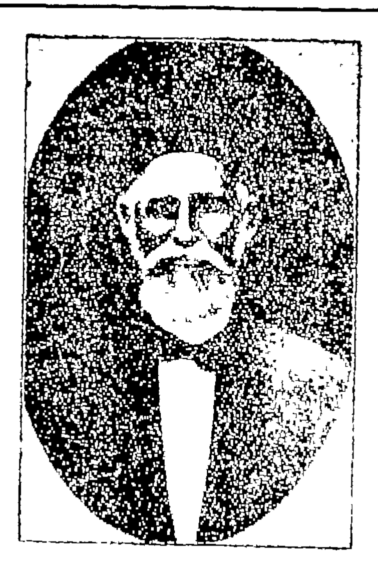
قد أخبرنى الشيخ عبد الكريم سلمان فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٠٨ ، الساعة ٦ بعد الظهر بأن الخديوى حنق على أعضاء الشورى ، لأنهم لمحوا عليه،حتى فى ملاحظاتهم على الميزانية . وقال ان الذى بلغه ذلك وأكده ، محمود باشا سليمان[٤٢٧] ، نقلا عن بعض رجال الشورى الذين تلقوا ذلك من جنابه مباشرة .

---

(٤٢٥) الطليان (الايطاليون) .

(٤٢٦) أضيفت « كان » ليستقيم المعنى .

(٤٢٧) محمود باشا سليمان هو والد محمد محمود باشا ، تلقى العلم فى الأزهر ، وفى العقد الثالث من عمره عين عمدة على بلدة أبو تيج ، ثم تقلد منصب نائب مدير على مديرية جرجا وأسيوط . ثم ترك وظائف الحكومة ، وتفرغ لادارة أطيانه التى ورثها عن والده سليمان بك عبد العلى . ولما أنشىء مجلس شورى النواب قبيل الثورة العرابية انتخب عضوا فيه . ثم عين فى مجلس شورى القوانين ، وظل فيه مدة ثلاثة عشر عاما ، قضى ثمانية منها فى نيابة رئاسة الجمعية العمومية . وهو أحد مؤسسى شركة صحيفة « الجريدة » فى =



محمود سليمان باشا

وأبلغنى هذا الشيخ أيضاً أن حافظ إبراهيم(٤٢٨) عرّض بى أمام

= سنة ١٩٠٧ ، الناطقة باسم حزب الأمة ، وكان أول رئيس لهذا الحزب . ولما قامت ثورة ١٩١٩ كان أحد زعمائها ، وكان رئيسا للجنة الوفد المركزية فى القاهرة أثناء وجود الوفد فى أوروبا (الياس زخورا : مرآة العصر ، ج ٢ص ١٥٣ ـ نقلا عن أوراق محمد فريد ، ص ١٤٢ حاشية ا) .

(٤٢٨) حافظ إبراهيم (١٨٧١ ـ ١٩٣٢) شاعر النيل ، ولد بالقرب من ديروط من أم تركية وأب مصرى كان مهندسا . دخل المدرسة الحربية فى القاهرة ، وعُين ضابطاً بالسودان ، واشترك فى حركة تمرد على الضباط الانجليز ، وأحيل الى الأستيداع ، وعاد الى القاهرة ، واتصل بكثير من الزعماء ، وشارك فى الأحداث السياسية ، ثم عين فى وظيفة بدار الكتب المصرية ، وكان الإستعمار يحرم على الموظفين الإشتغال بالسياسة ، فلزم جانب الحذر ، وقل إنتاجه . طبع ديوانه فى حياته فى ثلاثة أجزاء صغيرة (١٩٠١ ـ ١٩٢٢) . ثم طبع بعد وفاته ساملا لكثير من شعره الذى لم ينشر . وله كتاب نثرى : « ليالى سطيح » .

جماعة من اصدقائى ، وطعن فى نباهتى ، فأهانه[٤٢٩] بعض الحاضرين ، وهموا باخراجه من الحفلة . وإنى لم أحفل بطعن حافظ ، لأنه شاعر يمدح من يشاء ويذم من يشاء لفائدته الشخصية .

كنت لمحت لرشدى باشا ذات يوم ، عند اقتراب عيد الجلوس ، أن يلفت نظر الخديوى إلىّ ، لأن كل اخوانى عندهم علامات شرف راقية ، وليس لى منها إلا نيشان صغير ، لا يليق أن يحمله صدر وزير . فقال رشدى ان هذا أهون الأشياء[٤٣٠] .

فقلت : لا تظن ذلك ! ، وانى لا أرغب فى هذه العلامة لذاتها ، ولكن لما يترتب على اهدائها من تغير أوهام الناس . فقال : سأفعل ذلك .

ثم مربى مساء يوم الجمعة ١٠ ينايرسنة ٩٠٨،فرأيته مهموماً،وبعد أن خلى بى قال : ان عندى أمرا أريد أن أقوله لك ، وكنت متردداً فى ابدائه ، ولكن صداقتى لك توجب علىّ أن أخبرك به ، ذلك أن فتحى باشا كان بالأمس عند الخديوى [ص ٢٩٩] لاسترضائه عنه ، فقال له : انى أرى الجناب العالى منحرفاً ! إن كان سبب الانحراف مسئلة دنشواى ، فقد عفى مولاى عن المحكوم عليهم ! . فقال جنابه : لا ، هذه ليست العلة ، ولكن العلة هى أنك سعيت فى إنشاء الجريدة وتشكيل حزب ضدى ! . فقال : معاذ الله مولاى ، وانما الحقيقة فى ذلك أن أخى أراد أن يؤلف من أصدقاء الشيخ وأنصاره حزباً ، وجمعهم عنده ، ورأيتهم بالصدفة مجتمعين لهذه الغاية ، فأردت أن

(٤٢٩) كلمة إهانة مكررة فى الأصل على النحو التالى : « فأهانه وأهانه بعض الحاضرين » .

(٤٣٠) يقصد أن هذا الطلب طلب هين .

أحول ما صمموا عليه إلى غير الغرض الذى اتجهوا إليه ، وذلك بأن أخذت أخا الشيخ عبده ، وذهبت معه إلى اللورد كرومر . ومن هنا نشأت فكرة الجريدة !

فقلت لرشدى : انى مندهش من هذه السعاية كل الاندهاش ، لأن أجزاءها[٤٣١] غير مؤتلفة ، ولا متفقة ! . أىّ ارتباط بين الحزب الذى كان يراد تأليفه ، ثم هدمه بواسطة الجريدة[٤٣٢] ؟ . ان انشاء الجريدة ليس من وسائط هدم حزب لايود الخديوى وجوده ! . وثانياً ، لأن هذه الرواية مكذوبة ! وانى أذكر حقيقة اننا اجتمعنا مرة بقصد عمل تذكار للمرحوم الشيخ عبده ، وتذاكرنا فى خصوصه ، فمن الناس من قال : ننشىء مدرسة باسمه ، ومنهم من قال : لا ،بل مكتبة ! . وأخيراً اتفقت الآراء على تأليف لجنة من عاصم وفتحى ، ومن آخرين لا أتذكرهم ، للبحث فى هذا الأمر . وقد رأى بعضهم أن نتوجه كلنا ، أوأكثرنا ، للورد كرومر ، لأجل أن نشكره على أنه امتدح الأستاذ فى تقريره[٤٣٣] ، وأثنى عليه الثناء الجميل ، ولأنه ساعد على اعانة عائلته . فلم نوافق على هذه الفكرة . وبعد ذلك سمعنا بأن فتحى توجه إليه مع أخى الشيخ . وأخبرنى فتحى بأنه عرض [ص ٣٠٠] الأمر عليه ــ أى أمر انشاء تذكار للمرحوم ــ فاستحسنه ، ووعده باحضار نظامات كلية عليكوره[٤٣٤] ، وبالفعل أحضرها وسلمها إليه ، ولكنى لم أطلع عليها . ثم إن اللجنة رأت أن

---

(٤٣١) فى الأصل « أجزائها »
(٤٣٢) أى هدم فتحى زغلول له عن طريق انساء « الجريدة » .
(٤٣٣) اى امتدح الشيخ محمد عبده فى تقريره السنوى .
(٤٣٤) هكذا فى الأصل ، وصحتها « عليكار » .

تجمع تاريخ المرحوم وآثاره فى مؤلف ذى أقسام ثلاثة[٤٣٥] وتطبعه ، وقررت مقداراً من المال لهذه الغاية توزع علينا حصصاً . وكل منا قام بحصته ، وتكلف الشيخ رشيد رضا بالتأليف ، وألف فعلاً ، وانطبع ما ألفه[٤٣٦] . ثم أنشئت الجريدة على غير رغبتنا ، لأنى وقاسم[٤٣٧] لم نرد[٤٣٨] أن نشترك فيها ، لريبة فى قصدها . ثم شرعنا فى الجامعة[٤٣٩] ، ولكن فتحى صد عنها ، ونفر الناس منها . وكل الناس يعلمون ذلك ! .

وأريته خطابين كان كتبهما لى قاسم وأنا بأوربا ، عقب حادثة دنشواى ، وأثناء اشتغال الناس بالجريدة ، يدلان على أنه غير مستحسن للجريدة ولا لانهماك فتحى فيها . فطلب منى رشدى أخذهما ، فأبيت ذلك ، وقلت : يا صاحبى ، إنى لا أريد أن ادافع عن نفسى بما يشين أخى ، وان كان هو البادىء بالتعدى . ويؤلمنى من هذه السعاية ، ما اشتملت عليه من الكذب ، وكونها منقصه بنا عند الجناب العالى . ولذلك أرجوك ألا تدافع باسمى عنى فيها ، وألا تقول إنك اخبرتنى بها .

فقال : إن أخاك خانك ، وأراد أن يفسد عليك أمرك . وليست هذه بآخر مرة يسىء إليك فيها ، بل ربما عاد إلى اساءتك مرة أخرى ،

---

(٤٣٥) فى الأصل « ثلاث » .

(٤٣٦) طبع الكتاب تحت عنوان : « تاريخ الامام الشيخ محمد عبده » فى ثلاثة أجزاء .

(٤٣٧) قاسم أمين .

(٤٣٨) فى الأصل « نريدوا » .

(٤٣٩) يقصد مشروع انشاء الجامعة المصرية .

فمن اللازم أن يقف الخديوى على حقيقة الأمر ، لأن فى ذلك وقاية لك من شر أخيك .

فرجوته ألا يفعل ذلك ، وقلت : انى أفضل أن اعترف على نفسى ـ كذباً ـ بصحة ما نسبه أخى إلىّ ، وأطلب العفو من الخديوى عليه ، فإن قبل ، بها ونعمت ، والا فالأمر إليه ! . وزدت بأنى أيها الصاحب تعب من حالتى مع الخديوى ، ولا أريد أن أكون حملاً ثقيلاً عليه ، فإن لم يكن راضياً عنى ، فإنى أقدم الاستعفاء حالاً ، لأنى لا أود أن أكون موضوعاً لغضبه .

[ص ٣٠١]

فقال صاحبى : لا تعجل بالأمر ، ولا تفعل شيئاً قبل أن تأخذ رأيى فيه . ثم انصرف .

وكان ذلك مساء يوم الجمعة ، وكان فتحى حضر عندى فى نفس ذلك اليوم فى الساعة واحدة بعد الظهر ، وجرى الكلام فى النيشان الذى منح له فى اليوم السابق ، وكتبت قصته فى موضع آخر ، فهنأته به . وكان عاطف[٤٤٠] حاضراً ، فقال ما فهمت منه أن فتحى كان لدى الخديوى ، وكنت قرأت هذا الخبر فى بعض الجرائد ، فصدق هو باستحياء عليه ، ولم يقل لى شيئاً زيادة على ذلك . ثم استفهم من عاطف عن الجريدة التى نشرت هذا الخبر ، وانصرف من غير أن يقول شيئاً آخر .

ومضى اليوم ، والذى بعده ، ثم توجهت لدى مصطفى باشا فى المساء ، وقصصت عليه القصة من أولها إلى آخرها ، فاستغرب جداً ،

---

(٤٤٠) عاطف بركات .

وتواعدنا أن نتلاقى فى غد ، لأن فتحى كان حضر فى الأثناء وانتظر فى محل آخر ، فخرجت من غير أن الاقيه .

وعدت إلى منزلى ، وبعد هنيهة حضر ، وقال : انى أقص عليك الآن ما جرى بينى وبين الخديوى فى المقابلة . فأصغيت ، فقال إنى سألت جنابه عن سبب ما أراه من تغيره على ، فقال : لم يكن هناك تغير ! . فأجاب فتحى . انى أحس به ، ولى عليه أدلة كثيرة ! . وعند ذلك قال الخديوى : انك أول ما عملت فى الحقانية هو أنك بحثت أن تعاكس القاضى ! فتنصل[442] من ذلك ، وحكى ما يدل على براءته منها . ثم قال[443] له : وأيضاً فإنى أكره الشيخ محمد عبده كراهة شديدة ، وقد بلغنى أنكم اجتمعتم فى منزل أخيك وقررتم أن تتشكروا للورد كرومر ، [ص ٣٠٢] وذهبتم عنده فتشكرتم إليه . فقال[444] له : الحقيقة انه أُريدَ الذهابُ إليه للتشكر ، ولكن أخى لم يرض ، وأنا الذى ذهبت مع أخى الشيخ عبده ، وأبدينا التشكر ثم قال[445] له : وكذلك الجريدة ! . فقال : نعم يا مولاى ، انى أنا الذى أنشأت الجريدة ، ولولا دخولى فيها ما تم أمر انشائها ، ولكننى لما رأيتها سارت على غير أفكارى ، تركتها ، وقطعت علاقتى بها بالمرة . ثم انتقل جنابه إلى الحزب ! . فقال فتحى : ولا دخل لى فى الحزب ، ولم أجتمع بأعضائه الا فى الليلة التى اجتمعوا فى صباحها ، ولا علاقة لى به

(٤٤٢) أى فتحى زغلول .

(٤٤٣) أى الخديو .

(٤٤٤) أى فتحى زغلول .

(٤٤٥) أى الخديو .

مطلقاً . فقال : انى لممنون منك ومن أخيك ، لانكما من النبهاء . وانصرفت على ذلك ، فما رأيك ؟ .

قلتِ : طيب ! (بكسل) . فقال : يظهر أنك غير راض عن هذه المقابلة ، لأنك أجبت بكسل ! . قلت : لأن الكلام فى الخارج كثير عن هذه المقابلة ، ونسبوا إليك أنك تعهدت لجنابه أن تفسد الجريدة وحزبها ! . ومن آثار ذلك أنك كتبت فى اليوم التالى لهذه المقابلة خطاباً إلى محمد بك محمود[٤٤٧] تطلب منه استرداد خطابين كنت كتبتهما إليه[٤٤٨] . فقال : انى لم أطلب الخطابين ! بل صُورتهما . قلت : لا ، بل الخطابين ! . وتناقشنا فى هذه المسئلة طويلاً مناقشة انتهت بكونى ارسلت إلى محمد محمود استحضره لأجل الاطلاع على نص هذين الكتابين . ثم استمرينا فى الحديث ، فقلت لفتحى : يقال إنك أنت الذى قلت عن ذلك الإجتماع ، وأنك ذهبت إلى كرومر تحويلاً له عن قصده . فقال : هذا [ص ٣٠٣] كذب ! فقلت : وإذا كان الخديوى يقوله ؟ قال : يقول ما يشاء ، لأن ضميرى مستريح .

---

(٤٤٧) محمد محمود بك (باشا فيما بعد) (١٨٧٧ ـ ١٩٤١) سياسى مصرى ، استكمل دراسته فى انجلترا ، وعين مفتشا للمالية ، ثم مديرا للفيوم ، ثم البحيرة . اشترك فى تأليف الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، واعتقل ونفى الى مالطة فى مارس ١٩١٩ ، وأوفده الوفد الى الولايات المتحدة للدعوة للقضية المصرية . ثم انشق على الوفد ، وكان من مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ، وألف وزارة اليد الحديدية عام ١٩٢٨ ، وشكل وزارة الإئتلاف فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، (الموسوعة العربية الميسرة ــ مع تصرف) .

(٤٤٨) فى الأصل : « إليها » .



محمد محمود

قلت : ان المسئلة خطيرة ، ولابد أن ابلغها لجنابه الرفيع حتى أقف على الحقيقة . قال : بلغ ! .

ثم حضر محمد محمود ، وتلى الكتاب ، فاذا المطلوب هو الصورة . فقال فتحى : الحمد لله !! وبدت منه حركة ظهر لى أنها نقيصة ! فاعتذر محمد محمود عن تسرعه ، واستعطف فتحى ، ثم جلس .

وحضر أناس آخرون ، منهم لطفى السيد(٤٤٩) وصهره شاب

(٤٤٩) أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ ـ ١٩٦٣) مفكر مصرى ، ولد ببرقين بالدقهلية ، وحصل على ليسانس الحقوق ١٨٩٤ ، والتحق بخدمة القضاء ، ورقى الى وظيفة مساعد نيابة ١٨٩٦ ، فوكيل للنيابة . استقال من منصبه =

صغير ، وعاطف والشيخ الخضرى[٤٥٠] ، وجرى الكلام على موضوعات شتى خاصة بالجريدة ، والذين يتفلتون منها ، ويتغامزون ويعلنون فى الجرائد عن أنفسهم . واستمر ذلك مدة ساعة ونصف ، كان فى خلالها فتحى منحنى الرأس جدا ، ويتكلم ووجهه فى الأرض ، من غير أن ينظر الى مخاطبيه ، على أن كلامه كان قليلا ، ثم انصرف الجميع وبقى هو مع عاطف ، فصمتنا برهة ، ثم قام .

وجلس عاطف ، وقلت له على ما حصل ، ولكنه كان يدافع عن فتحى . وأخيرا قلت له : انى استنتج من كل ما جرى أن الخديوى لما

= ١٩٠٥ واشتغل بالسياسة ، وشارك فى تأسيس حزب الأمة ، وتولى رياسة تحرير « الجريدة » (١٩٠٦ ـ ١٩١٤) . عاد الى خدمة القضاء ، وعين مديراً لدار الكتب المصرية (١٩١٥ ـ ١٩١٨) ، فمديراً للجامعة المصرية ١٩٢٥ ، فوزيرا للمعارف ١٩٢٨ ، وعاد الى إدارة الجامعة ١٩٣٠ ، واستقال ١٩٣٢ ، وفى ١٩٣٥ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة ، واستقال فى اكتوبر ١٩٣٧ ، وعين وزير دولة فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ، ثم وزيرا للداخلية ، وعاد الى الجامعة سنة ١٩٤١ ، وعين رئيسا لمجمع اللغة العربية ١٩٤٥ ، فوزيراً للخارجية ١٩٤٦ ، فنائبا لرئيس الوزراء ، وعضواً بمجلس الشيوخ . ترجم لأرسطو ، ودون مذكراته ، نال جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ١٩٥٨ (الموسوعة العربية الميسرة ـ بتصرف وتصحيح معلومات) .

(٤٥٠) الشيخ محمد عفيفى الخضرى (١٨٧٢ ـ ١٩٢٧) عالم بالشريعة والتاريخ ، تعلم بمصر ، وتخرج فى مدرسة دار العلوم ، وعين قاضيا شرعيا بالخرطوم ، ثم مدرسا فى مدرسة القضاء الشرعى ، فأستاذا للتاريخ الإسلامى فى الجامعة المصرية الأهلية ، فوكيلا لمدرسة القضاء الشرعى ، فمفتشا بالمعارف . له مؤلفات كثيرة منها : « محاضرات فى تاريخ الأمم الاسلامية » و« نور اليقين فى سيرة سيد المرسلين » . و« تهذيب الأغانى » . (الموسوعة العربية الميسرة) .



أحمد لطفى السيد

قال له إنكم ذهبتم للتشكر ، قال[٤٥١] : لا ، ولكنى لما رأيتهم مجتمعين عليه ، أردت أن أصرف عنه قصدهم بأن توجهت مع أخى الشيخ عبده . فأخذ عاطف يخفف الأمر ، ولكن ظهر لى أنه[٤٥٢] [ص ٣٠٤]إما أن يكون غير مدرك أهمية الأمر ، واما أنه يريد التلطيف ، ولا يبعد أن يكون سأله خاله فى الأمر ، وأن يكون هو الذى بعثه على أن يحكى لى نتيجة المقابلة .

وقد ذهبت فى الصباح عند مصطفى باشا ، فوجدته قد حكى له القصة . ويقول الباشا إنه رآه منصفا فى حكايتها ، وقال ان الخديوى أظهر رضاءه عنه ، وأن بطرس أخبره بذلك ــ وهو شىء لم يقله لى ، وانما قال لى أنه أحاط الناظر ومكليرث وبرونيت[٤٥٣] و بويل [٤٥٤] ، وكلهم استحسنوا هذا الأمر جدا .

(٤٥١) فى الأصل : « فقال » .
(٤٥٢) مكررة فى الأصل .
(٤٥٣) Sir William Brunyate السير وليم برونييت ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .
(٤٥٤) اسم بويل قراءة ترجيحية .

انحط الرأى بينى وبين الباشا على أن رشدى يكتم أنه أخبرنى بالحكاية ، ويقول : إنى حققت المسألة وسألت سعدا عنها ، من غير أن أعلم عمن قالها ، ولا لمن قالها ، وكذلك سألت الشيخ على يوسف فظهر لى ان الحقيقة هى كما يأتى : أن الاجتماع حصل بقصد عمل تذكار للشيخ عبده ، وجرى ذكر التشكر ، فلم تقر الآراء عليه ، والشيخ على يقول إن سعدا وقاسم هما اللذان[456] كانا يعارضان فيه ، وسعد يقول : من الجائز ، ولكنه ليس متذكرا ممن كانت المعارضة ، وأن فتحى بعد ذلك أخذ أخا الشيخ وقدمه إلى الوكالة البريطانية ، وانى ما ذهبت عند اللورد كرومر الا بعد تعيينى فى النظارة . ويقول إنى رأيت ألا[457] أخبر سعدا[458] ، لأنه يتأثر كثيرا ويعز عليه أن يطعن فى حق أخيه . [ص ٣٠٥] وإن سعدا[459] صريح فى قوله وفى عمله ، واذا وثق الجناب العالى ، أمكنه أن ينفع بلاده .

فى الساعة ٣ بعد الظهر ، حضر عندى عبد الله باشا (   )[460] متشكرا على الرتبة التى نالها ، ومقدما لواحد قسيس له شغف بالبحث عن الأمور التاريخية . فاستلفت نظرى هذا القسيس الى جمع أوراق البردى من جهة ، والى تكملة كتاب النقشبندى من جهة أخرى ، فوعدته بالنظر فى ذلك ، وقدم الى رسالتين فى تاريخ الخلفاء ثم انصرف .

---

(٤٥٦) فى الأصل « الذان » ، كما ورد اسم «سعد» غير منصوب فى نفس الفقرة .
(٤٥٧) فى الأصل : « أن لا » .
(٤٥٨، ٤٥٩) فى الأصل : « سعد » .
(٤٦٠) اسم غير مقروء ، وقد يكون « حقى » أو « صقر » .

وفى الساعة ٤ قدم شكرى باشا مع نفر من عمد المنوفية متشكرين لى على زيارة مدارسهم ، فشكرتهم ، ودار الكلام على التعليم ومدرسة المعلمين[٣٦١] التى يريدون انشاءها ، ومدح « المساعى المشكورة »[٤٦٢] ومدارسها ، والجنايات وأسبابها ، ثم انصرفوا . وبعد انصرافهم استقبلت كمال بك ، مدير أصوان ، فجلس يمدح أعماله طويلا ، وكان الحديث ثقيلا . ثم حضر صدقى[٤٦٣] ، وانصرف فى الساعة ٦ ، وبقيت وحدى ، فقرأت بعض الجرائد ، وشرعت فى كتابة هذه السطور ، وفرغت منها فى الساعة ٧ .

[ص ٣٠٦]

وقد مضّيت الليلة مع أرق منشؤه[٤٦٤] الفكر فى حالتى وما صارت اليه ! :

من جهة ، أشعر بأن الانكليز غير راضين ، لأنى شديد الوطأة[٤٦٥] عليهم ، مخالف لهم فى أميالهم ، جار على مبادىء[٤٦٦] ربما لا تتفق مع مقاصدهم .

ومن جهة الجناب العالى ، فانه غير واثق بى ، لأنى من أصدقاء الشيخ عبده ، الذى كان يكرهه أشد الكراهة ، وزاد كراهته فيه ــ وان كان ميتا ــ خطابان[٤٦٧] نشرتها الجرائد ، كان أرسلهما الشيخ عبده

---

(٤٦١) قراءة ترجيحية .
(٤٦٢) جمعية المساعى المشكورة ، وهى جمعية خيرية بالمنوفية .
(٤٦٣) محمود صدقى باشا .
(٤٦٤) فى الأصل « منشاءه » .
(٤٦٥) فى الأصل : « الوطئة » .
(٤٦٦) فى الأصل : « مبادى » .
(٤٦٧) فى الأصل « خطابين » .

الى بلانت ، عقب الاتفاق الانكليزى الفرنساوى[٤٦٨] ، بأن نظام الحكومة يجب أن يكون مبنيا على غل يد الخديوين عن كل شىء فى الادارة ، حتى الأمور المختصة بالدين ، وأن تكون القوة التشريعية فى يد نواب عن الأمة ، ولا بأس أن يوجد فيهم انكليز ، وتكون[٤٦٩] السلطة التنفيذية فى مجلس النظار ، الذى لا يضر أن يكون فيه بعض الانكليز ، بشرط أن يكون الرئيس مسلما ، وأن تكون جميع الوظائف بعد ذلك فى يد المصريين ، سواء كانت قضائية أو إدارية ، ولا بأس أن يكون السردار إنكليزيا ، وبعض القواد أيضا .

فهذان الكتابان أبدا كراهة الخديوى عند الشعب للشيخ عبده ، وأثارا فى نفسه بغض أصدقاء المرحوم ـ خصوصا وقد ورد فيهما أنه استشار فيها تضمناه كثيرا من الفضلاء ـ وبما أنى أصْدق أصدقائه ، فمن الطبيعى أن أكون أول ما يخطر ببال سموه والملتفين حوله ! .

ومن جهة ثالثة ، فان فتحى ـ على ما بلغنى ـ زاد هذه الحالة ، بما ألقاه لسموه عند مقابلته فى يوم ٩ الجارى ، على الكيفية التى سبق تفصيلها فى محل آخر ، فأنا متضايق من الانكليز ، من الخديو ، من أخى ، وكذلك من الذين تحت إدارتى ، وخصوصا الذين رقيتهم

---

(٤٦٨) يقصد الوفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ، الذى حصلت به انجلترا على اعتراف فرنسا ، أكبر مناوئيها ، بمركزها الفعلى فى مصر ، مع الاحتفاظ بالحالة السياسية فيها دون تغيير . وقد جاء فى الاتفاق : « ان حكومة جلالة الملك تصرح بأنها لا تقصد تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وحكومة الجمهورية الفرنسية تصرح بأنها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى فى مصر ، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ، ولا بأمر آخر » . (د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، ص ٥٥) .

(٤٦٩) أضيفت الكلمة ليستقيم المعنى .

واختلفت مع دنلوب فى شأن ترقيتهم ــ فانهم لم يؤيدوا حسن ظنى بهم وخذلونى [ص ٣٠٧] أمامه وامام ضميرى .

كل هذا كان يمر بالفكر وقت الأرق وانى أرانى فى حيرة شديدة من أمرى ، تحدثنى نفسى مرة بأن أقدم استعفائى ، واستريح من هـذا العناء ، ولكن يصدنى عن ذلك رجاء صلاح الحال من جهة ، وضيق العيش من جهة أخرى ، وشماتة الأعداء بى من جهة ثالثة ــ ومن سوء البخت أنهم كثيرون ! .

ويرد على خاطرى أنى إذا تركت الخدمة ، استرددت حريتى ، واشتغلت بالمحاماة وبالصحافة ، ولكن يضعف عزمى عن ذلك ضعف صحتى ، واختلال رجال المحاماة ، وفساد الصحافة . والأحسن أنى أفوض أمرى إلى الله فى جميع ذلك ، لأنه عودنى أن يدبر لى أمورى(٤٧٠) بأحسن ما أتصور ، وأفيد ما أريد .

قدمت نظارة الأشغال عقود مقاولات على أعمال لمجلس النظار الذى انعقد فى يوم ٩ يناير ٩٠٨ . فقال ناظر الأشغال فخرى(٤٧١) :

---

(٤٧٠) فى الأصل : « أمور » .

(٤٧١) هو حسين فخرى باشا ، ابن جعفر صادق باشا ، ولد عام ١٢٦٢ هـ . وفى التاسعة عشر من عمره عين مأمورا فى محافظة مصر ، ثم نقل الى نظارة الخارجية . وفى عام ١٨٦٧ انتدبته الحكومة لمعرض باريس ، فطلب البقاء ليدرس الحقوق ، وحصل على الليسانس وعاد الى القاهرة ١٨٧٤ ، وعين ناظرا للحقانية فى سبتمبر ١٨٧٩ ، ثم فى أغسطس ١٨٨٢ ، ثم فى يونيه ١٨٨٨ . وتولى رياسة النظارة لمدة ثلاثة أيام من ١٥ ـ ١٨ يناير ١٨٩٣ فى الأزمة المشهورة بين الخديو عباس واللورد كرومر ، عندما أراد الأول التخلص من نظارة مصطفى فهمى . ثم عين ناظرا للأشغال والمعارف فى ــ



حسين فخرى باشا

لماذا قدمت هذه العقود إلى المجلس ؟ . فقال هارفى المستشار المالى : لأن المقاولات المذكورة تقررت بالممارسة ، لا بالمزاد ، فلزم تصديق مجلس النظار . فغمغم فخرى ، وهزأ به بطرس ، ولكنه لم ينكسف .

طلبت نظارة الاشغال مرة الرتبة الثالثة لموظف خدم أربعين سنة ، وماهيته ثلاثون جنيها[٤٧٢] ، فأراد الخديوى أن يعطيه الرتبة الثانية ، فعارض فخرى حتى أحمر وجه الخديوى خجلا ، وأظهر الغضب ،

- نظارة نوبار فى أبريل ١٨٩٤ ، ونظارة مصطفى فهمى فى نوفمبر ١٨٩٥ ، ثم ناظرا للأشغال فقط بعد تعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ .

(٤٧٢) فى الأصل : « جنيه » .

والكل قال : لا بأس من منح الثانية ، ولكن فخرى أصر على الثالثة ، لأنه لم يأخذ رأى ذوى الحل والعقد فى نظارته(٤٧٣) .

[ص ٣٠٨]

أصبحت يوم العيد كما أمسيت مهموما كسيف البال زائد البلبال ، وقد لحظت زوجتى ذلك منى ، فانكمدت وقالت ، ما الذى أصابك ؟ فأنكرت ، وتظاهرت بالسرور ، ولكن القلب مشغول ، والفكر حائر . وفى الحقيقة أن علامات الشرف التى يعلقونها على صدورهم ، والمزركشات التى يلبسونها ، والمطهمات التى يركبونها ، والعربات الفاخرة التى يتزاورون عليها ــ كل ذلك لا يفعل فى نفسى شيئا ! وأحب الأشياء إلىّ أن أكون خالى البال ، أو واثقا بالاستقبال ، ولا أكون فى هذه الحال .

كتبت ذلك ، وحضر فتحى ، فاستقبلته كارها ، وقبلته على حسب العادة متكلفا ، ودخل بعد أن سأل عما اذا كانت صفية فى الدور الأسفل ؟ وبعد برهة عاد ، وركبنا معا ، وكان يتكلم وأنا لا أصغى اليه ، وقلبى مملوء منه ، وفكرى مشغول بحالتى . ولما وصلت باب المعية ، وجدت خادم حسين باشا رشدى الأسمر ، ينتظرنى ، فقال لى : سيدى يريد أن تكلمه ، فاخترقت صفوفا من المعيِّدين الحاملين للنياشين واللابسين للكساوى الرسمية ، حتى وصلت إلى حسين رشدى ، فقال : قبلنى ! أنعم مولانا عليك بالنيشان المجيدى الأول ! . فقلت : إنى أشكرك ، وهويت عليه فقبلته .

---

(٤٧٣) يقصد سعد زغلول المستشار الانجليزى ، الذى كان يسيطر على وزارة الأشغال ، ولا يستطيع ناظر الأشغال اتخاذ قرار مخالف لرأيه دون استشارته .

وقال : إنى عرضت كل الأمر على الجناب العالى ، وطعنت فى فتحى طعنا شديدا ، وكانت النتيجة الانعام عليك بهذا النيشان . فقلت : لم تحسن فى الطعن على فتحى ، لأنى لا أود إساءته ، وله الله يفعل به ما يشاء ، إن كان قد ظلم .

ثم دعينا للصعود الى حيث التشريفات ، فأخذنى مظلوم الى جانب ، وقال : هل لم ينعم عليك بشىء ؟. فقلت : لا !. قال : وكيف ذلك ؟. فقلت : الأمر كذلك !. ودخلت ، ثم خرجت ، وكان عزت بيك بالباب ينتظر ، فدعانى الجناب العالى ، وحضر وبيديه علبة النيشان ومعه نوط براءته ، فأخذهما بيديه مناولا إياهما لى ، وقال : ان الوقت لا يسع خطابا ، قد أنعمت عليك بهذا الآن ، وانشاء الله تنال أزيد منه . فقلت : أطال الله عمر مولانا ، وقبلت يده ، واستأذنته فى السفر الى الوجه القبلى ، فقال الأيام أيام عيد !. فقلت : نِعْم العيد ! فقال : كذلك !.

[ص ٣٠٩]

وانصرفت ، وصادفت من خلفى مظلوما منتظرا ، فهنأنى ، وأدركت إخوانى فى قاعة الحريم ، أو تشريفات الحرم ، فهنأونى . ولكن فخرى[٤٧٤] كان باردا أكثر من عادته ، ولفظ عبارات التهنئة بكسل زائد ، فسلمت عليه مدبرا . وقال بطرس : انى أعرف أمر هذا الانعام من أربعة أيام ، ولذلك كنت سألتك عنه (حقيقة سألنى مساء يوم الجمعة فى عابدين فى قاعة انتظار النظار ، حيث كنا مجتمعين لحضور وليمة صنفت بعابدين احتفالا بوداع قنصل جنرال العجم) .

---

(٤٧٤) حسين فخرى باشا وزير الأشغال العمومية .

[illegible]

ولما كتبنا أسماءنا فى دفتر زيارات الحرم انصرفنا ، ودعانى مصطفى باشا للركوب معه فى العربة ، وقال إن الخديوى فاتحه فى أمر النيشان يومها ، فاستحسن ، وقال (للخديوى) : «إنى كنت أنوى أن اعرض على مولاى هذا الأمر ، ولكنى لم اتجاسر عليه ، وقد أحسن الجناب فى فعله ، لأن سعدا[٤٧٥] مخلص ، ويمكن لأفندينا أن يعول عليه اذا صدقنى» . فأمن الخديوى على كلامه .

فتشكرت لمصطفى باشا ، وحكيت له ما كان من رشدى ، وما كان من بطرس . فقال : يحتمل أن الخديوى فاتح الأخير فيه فاستحسنه أو حسنه ، وعلى كل حال فان تأثيره فى الخارجية عظيم . وبعد أن كتبنا أسماءنا فى دفتر تشريفات البرنس محمد على ، عدت الى منزلى ، واستقبلت بعض الزائرين ، ثم غيرت ملابسى .

وبعد برهة حضر محمد محمود بك مدير الفيوم ، وكله غضب ، وقال : « ماذا أصنع فى فتحى ؟ ان هذا لشىء يطير منه العقل ! » . قلت : « ما خطبك ؟» ، قال : « ان الجناب العالى فى أثناء التشريفات استوقفنى ، وقال لى : « ان فتحى يقول بأنك أنت المشغول « بالجريدة » ، وأنك تحضر من الفيوم غالبا للاشتغال بها» . فقلت له : « انى لا أشتغل بالسياسة ، واذا كنت أريد ذلك ، فانى أستعفى من وظيفتى » . (فقال لى الخديو)[٤٧٦] : «ان فتحى كتب لك[٤٧٧] جوابا يطلب منك صور الخطابات التى كنت تحفظها منه لأن تكون حجة عليك » . فناقضته فى ذلك ، لأن[٤٧٨] هذه الخطابات ــ على ما

(٤٧٥) فى الأصل « سعد » .
(٤٧٦) أضيفت ليستقيم المعنى .
(٤٧٧) « كتب » مكررة فى الأصل ، وضمير المخاطب يعود الى محمد محمود .
(٤٧٨) فى الأصل « وفى أن » .

تذكرأنت[٤٧٩] ـ تشتمل على أشياء تضر بفتحى عند الخديوى ، فلا معنى لابرازها له ، فلم تكن حجة . (واستدرك محمد محمود بقوله)[٤٨٠] : « الا أن الخديو لا يفهم هذه المناقضة ، وأخشى[٤٨١] ان فتحى يمكنه أن يؤثر عليه ، حتى يجعله يعتقد أن ما فيها له لا عليه » .

فتأثرت من ذلك تأثرا لا مزيد عليه ، [ص ٣١٠] وقلت سبحان الله ! ألهذا الحد وصلت الدناءة منا ؟ نسيء إلى أفندينا ، ونفشى ما أؤتمنا عليه من الأسرار ، ونتقلب فى المشارب كما تشاء الظروف ، من غير أن نتبصر فى العواقب ولا أن نتدبر الوسائل ؟ . هل بلغ منا أن نستعمل من الودائع عندنا أسلحة نقاتل بها من ائتمننا عليها ؟ وأن نتحول عمن شد أزرنا ، ورفع قدرنا ، ونتبرأ من نسبتنا اليه بايقاع من كان مشتركا منا فى الصداقة له ، والتقرب منه[٤٨٢] ، إن هذا لهو البلاء المبين . إن الخديوى يعد نفسه الآن سعيدا ، لأنه تمكن أن يوقع الفشل بين رجال يعدون من الطبقة الأولى فى رعيته ، وكانوا خارجين عليه ، فأصبح يقلبهم بين يديه كما يقلب سبحته ! .

كل هذه الخواطر مرت بفكرى ، وجالت فى صدرى ، وترددت علىّ كثيرا ، الى أن مررت بفتحى أسلم على زوجته أو أعايد عليها .

---

(٤٧٩) يقصد سعد زغلول .

(٤٨٠) اضيفت هذه العبارة ليستقيم المعنى .

(٤٨١) أضيفت « وأخشى » ، ليستقيم المعنى ، وفى الحقيقة أن الفقرة كلها يختلط فيها الكلام المباشر بالكلام غير المباشر على نحو يتعذر معه فهمها الفهم السليم ، ولذلك كان علينا التدخل باضافة عبارات ليستقيم المعنى ، مع الاشارة الى ذلك ـ بطبيعة الحال ـ فى الحواشى .

(٤٨٢) يقصد سعد الشيخ محمد عبده .

فقـال لى أول ما رآنى : « إن عبـد الخالق ومحمـد محمود يـرغبان أن يرياك[٤٨٣] حالا » ! . فما لبثت حتى انطلقت أطلب أثرهما ، فحضرا ، وقالا إن فتحى دخل عليهما عقب التشريفات مضطربا خائفا ، وقال لعبد الخالق وشكرى : إنى [٤٨٤] اتخذتكما حكما بينى وبين محمد بك محمود . وقص ما وقع بينه وبين الخديوى ، وأنه أحاط علما بمقابلتـه الناظر والمستشار وبرونيت ، فانسروا[٤٨٥] جميعا منها . وأنه يلزم أن يقول محمد محمود ما دار[٤٨٦] بينه وبين جنابه من غـير أن يخفى منه شىء . فحكى محمد بك ما أعرفه ، وزاد عليه أنه[٤٨٧] قال إن فتحى انسلخ عن الجريدة ، لأنها تكتب ضد اللورد كرومر . فقال له : إن فتحى خبّـاص[٤٨٨] . وإن محمـدا[٤٨٩] مخـطىء فى ذلـك ، ومقـر بخطئه[٤٩٠] ، ومسامح فتحى فيما نقل عنه . ولكن فتحى متأثر جدا من كونك تأثرت ، ويرغب أن لا تتأثر ، وأن تستمع اليـه اذا ألقى عليك لأنه يعز عليه أن يراك متأثرا منه . فقلت ما محصلته : هل يمكنه أن يقنعنى اذن ؟ [ص ٣١٢] أن يقنعنى بأنه لم يفعل ما نسب إليه ؟ إن مأموريتكما صعبة جدا ، لأنكما لا يمكنكما أن تترضيـانى عن أخى الا بإقناعى ببراءته مما نسب إليه . وقد سمعت منه الرواية ، ولا أظنه

---

(٤٨٣) فى الاصل : « يراك » .

(٤٨٤) فى الأصل : « ان » .

(٤٨٥) يقصد : فسروا .

(٤٨٦) القراءة اجتهادية لان الكلمة مطموسة .

(٤٨٧) أى الخديو .

(٤٨٨) يقصد أنه واش .

(٤٨٩) فى الأصل : « محمد » .

(٤٩٠) فى الأصل « بخطأه » .

يمكنه أن يزيد عليها ما يقنعنى . قالا : إن الأحسن أن تصغى إليه . فاتفقت معهما على ذلك . وانطلقا .

حضر هو فى الساعة العاشرة ، وجلس إلى الساعة واحدة بعد نصف الليل ، وأنكر أنه قال للخديوى ، بأن محمد محمود مشتغل بالجريدة ، وبأنه يحضر فى مصر غالبا لهذه الغاية ، وأنه قال له إنه أرسل له خطابا باستحضار الصور . كما أنكر فى البداية أنه قال للخديوى بأن اصدقاء الشيخ عبده اجتمعوا عندى، وأرادوا أن يتشكروا الى كرومر ، وأنه هو الذى ثناهم عن هذا الأمر[٤٩١] . وصرح الىّ أنه ذهب هو وأخو الشيخ للورد كرومر . وقال : إن اسماعيل أباظة وبطرس أخبراه[٤٩٢] ، بأن المقابلة انتجت تأثيرا حسنا . وقال ما يفيد أنه أحاط بطرس بالمقابلة قبل حصولها . ولما سئل فى عدم إحاطتى بها من قبل ولا من بعد ، احتج بأمور متناقضة .

والذى أخذته من مجموع كلامه ، ومن الظروف التى أحاطت بهذه المسئلة ، أنه لم يرد بأحد شرا ، ولكنه أراد أن يؤثر على الخديوى بجميع الطرق ، وأنه لم يبال بأخيه ولا باخوانه فى ذلك الا قليلا . وانتهيت معه بأن قلت له : ان كثيرا من الناس يقولون عليك أقوالا كثيرة ، يقولون إنك دساس ، تسىء الى اخوانك اذا تمكنت ، ولا تبالى إلا بفائدتك ، فإن كنت تعلم من ذلك شيئا ، فاقلع عنه ، والا فاستمر على ما أنت فيه فأنت أعلم بحالك ، والناس لا يخفى عليهم شأنك[٤٩٣] . [ص ٣١٤] فانصرف .

---

(٤٩١) قراءة إجتهادية لكلمة « الأمر » .

(٤٩٢) فى الأصل : « أخبره » .

(٤٩٣) فى الأصل : « عليه عليهم شأنك » .

وفى الصباح ، حضر محمد محمود ، وأخبرنى بأن دنلوب ترجاه بخطاب أن يقابل الدكتور (   )[٤٩٤] النايب فى البرلمان الانكليزى ، ويجيبه على ما يسأل فيه (وكان مغربى أخبرنى قبل ذلك أن دنلوب دل الدكتور المذكور على هذا مع مرقص بك سميكة) وأنه[٤٩٥] يريد أن يستطلع رأيه[٤٩٦] : هل يقول له كل تصور ، بصفة كونه موظفا أو بصفة كونه إنسانا ؟ . فقلت : يلزمك أن تقول الحق ولا شىء غير الحق على حسب ما تعتقد شخصيا . وقلت : « هذه نصيحتى التى أعطيتها لعضو فى مجلس تأديب ، بخصوص قضية لعبت الأغراض فيها ، فقلت له : لا تكن مع ضميرك عليك ، بل كن مع ضميرك على الباطل » . فقال : كذلك سأفعل هذا . وانصرف بعد أن قال إنه كان عند فتحى وتكلما طويلا ، وأنهما تعاتبا . وبعد ذلك قبلت زيارة من حضر للزيارة .

وأخيرا حضر شفيق بك ،[٤٩٧] وبعد السلام والتحية ، استفهم عن مسئلة موريس ناظر الكتبخانة . فقصصتها عليه . فقال إن هناك مسئلة عرضت ، وهى أن قنصل جنرال ألمانيا طلب من الجناب العالى أن ينعم[٤٩٨] عليه بنيشان . فقلت له : وكيف ذلك ؟ فقال : « الطريقة التى افتكرتها أنى أقول لجنابه إن هذا الرجل لم يطع قنصله فى الذهاب إلى الناظر[٤٩٩] ، والاعتذار له عما فرط منه ، وكذلك لم يطع

---

(٤٩٤) بياض فى الأصل .

(٤٩٥) أى محمد محمود .

(٤٩٦) أى رأى سعد زغلول .

(٤٩٧) أحمد شفيق بك ، رئيس ديوان الخديوى .

(٤٩٨) أى على موريس .

(٤٩٩) ناظر المعارف .

أمر سموك فى هذا الغرض ، فإعطاؤه علامة شرف والحالة هذه فيه إضعاف للناظر ، وان مولاى إذا أمرنى أن أفهم القنصل ذلك ، وأنه يجب على الدكتور[٥٠٠] أن يسعى فى الاعتذار لدى الناظر ، وبعد ذلك ينعم عليه بما يشاء الجناب الرفيع ــ كان ذلك أوفق . ومع ذلك إذا رأى مولانا [ص ٣١٦] أن ينعم عليه بدون ذلك مباشرة ، أو بواسطة الناظر ، فالأمر له ، والناظر ممتثل » . فقلت : هذا هو الرأى الأسدّ .

ثم قال إن رجلا تجاريا[٥٠١] يدعى برود ، يستخدمه الخديوى أحيانا ، ويريد كذلك أن يمنحه شيئا ، فهل هناك مانع ؟ قلت : يعطى من يشاء ، لأن هذه مكافئة على خدمة أداها إليه . قال : كذلك . ثم تكلمنا فى الأزهر والشيخ حسونة ، ورأيته ميالا للشيخ ، وأن الخديوى ليس متحمسا ضده ، ثم انصرف .

وفى صبيحة يوم الخميس ١٦ منه تقابلت مع صادق بك رمضان[٥٠٢] ففهمت منه أن رشدى طعن على فتحى ، وأن الخديوى

---

(٥٠٠) فى الأصل ، « الدوكتور » .

(٥٠١) قراءة اجتهادية ، ويقصد به رجلا يعمل بالتجارة .

(٥٠٢) محمد صادق رمضان بك ، درس الطب بفرنسا فى بعثة عام ١٨٨٤ ، وكان من قبل طالبا بمدرسة الألسن وزميلا لمحمد فريد . وقد أتاحت له صلته بكل من الخديو عباس حلمى ومصطفى كامل ومحمد فريد التوسط للمصالحة ، التى تمت فى خريف ١٩٠٦ ، وترتب عليها تأسيس الحزب الوطنى والنادى وجرائد الاتندار والاستاندرد . وكانت مقابلات مصطفى كامل ومحمد فريد بالخديو عباس بعد ذلك تتم بواسطة الدكتور صادق رمضان . وعندما مرض مصطفى كامل مرضه المميت ، كان الدكتور صادق رمضان هو الطبيب المعالج . وكان أحد أعضاء اللجنة الخصوصية التى شكلها محمد فريد للمداولة فى مسائل الحزب الهامة قبل عرضها على اللجنة الادارية .

يقول إن كلا منا يطعن فى الآخر ، وأننا أردياء[٥٠٣] لطعن كل منا فى الآخر ، وأننا ترامينا عليه لسفر كرومر واتفاق غورست معه[٥٠٤] . ثم قال لى صادق : « إن فتحى لم يطعن عليك ، وإنه روى لى ما قاله للخديوى ، ولم يكن فيه طعن عليك » . ثم أظهر لى كتابا إلى سموه من فتحى يطلب منه فيه أن يعلمنى بالحقيقة التى سردها فى خطابه ، لأن العمل على الاتفاق بين الأشقاء خير من استرضاء الأمراء . . الخ . فقلت لصادق : كفانى هذا الخطاب برهانا على براءة فتحى ، وبودى ألا[٥٠٥] يعتقد الخديوى بأنى أطعن فيه . وإن رشدى تسرع فى الأمر ، مع أنى رجوته مرارا أن لا يطعن فى فتحى باسمى ، لأنى مستعد أن أعترف بصحة ما قيل إن فتحى عرضه ، اتقاء ايصال الأذى اليه .

وإنى أحس من نفسى أن هذا الخطاب ربما كان مصطنعا لتطمينى ، ولكن كلما قام هذا الاحساس بخاطرى منعه أن فتحى لا يخاطر بنفسه هذه المخاطرة ، ولا يتفق مع صادق على هذه المناورة . والأولى التسليم ، والاعتقاد بسلامة النية ، والله يفعل ما يشاء .

فى هذا اليوم تغديت فى الكلوب مع شكرى باشا ، ومحمد بك محمود ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وجرى الكلام فى «الجريدة» ، وتسلل المشتركين فيها منها ، فقلت : إن الحاجة ماسة إلى جريدة تنطق بالحق ، وتدافع عن صوالح الأمة ، وإن الأحسن «للجريدة» أن

---

(٥٠٣) يقصد : رديئان .
(٥٠٤) يقصد عهد الوفاق بين الخديو وجورست .
(٥٠٥) فى الأصل أن ألا .

يشتغل بها بعض المشتركين فيها . وإن حادثة الشيخ راضى[٥٠٦] من الحوادث التى لا يصح السكوت عليها ، لأنها من الأمور التى تهدد الناس جميعا ، والتى هى ضد القانون . [ص ٣١٨] ولو أن «الجريدة» تعرف كيف تنتهز الفرصة للعبث فيها دورا مهما .

قال محمد محمود إن كثيرا من المشتركين يخشون النفى ، لأنه طاف بعقولهم طائف يقول إن كل من بقى فى شركة الجريدة ينفى ، فهم الآن مُمْلَئون من الخوف . فقلت : وهذه فرصة أخرى يجب على الجريدة أن لا تتركها تمر بدون أن تنتهزها . يجب عليها أن تعرف الناس هذا الأمر وتتكلم فيه . فقال بعضهم : إن فى ذلك نشرا لضجة وتجسيما للخوف منه . فقلت : هذا يتعلق بكيفية الكتابة فيه ، فإنه إذا كتب على أنه اعتراض على تلك الاشاعة ، واستبعاد لتحققها،وصاحبه فى ذلك بيان وجه القانون فيها ، كان هذا بالعكس مشجعا للناس ، ومانعا لما يلحقهم من الخوف أو مخففا له من نفوسهم . وانتقل الحديث على الادارة الانكليزية ، وانها لم تنتخب إلا ضعاف العقول ، لأنها كانت

---

(٥٠٦) عن حادثة الشيخ راضى اقرأ ص ١٦٤٨ من الكراسة ٣٠ من مذكرات سعد زغلول . وتعليق سعد زغلول عليها يدل على مدى غيرته على الكرامة الشخصية والحرية .
وكان الشيخ محمد راضى يشغل وظيفة مفتى مديرية الدقهلية ، ثم عزل فى أكتوبر ١٨٩٤ بسبب ما أشيع عنه من ميل لمذهب الوهابية ، وكان الذى قرر عزله مجلس علمى من قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر وبعض العلماء الكبار . إلا أنه تحصل على شهادة من نحو خمسين عالما من الفحول تثبت صحة اعتقاده . ثم وجد طريقه كمفتى للقصر ، حتى غضب عليه الخديو عباس حلمى وطرده .

تخشى النبهاء فأضعفت قوة الاستقلال . وانتقل الحديث إلى مجلس النواب ، وقلت إن أدل دليل على عدم الاستعداد له ، الأحوال التى ظهرت الآن . وانجر الكلام إلى أن صفة الاستقلال ضعيفة فى المصريين ، حتى ولو كانوا فى مراكزهم[٥٠٧] محاطين بكل أسباب الاستقلال . ومن هنا دار الكلام على قضاة الاستئناف ، فذكرت بعض نوادرهم . ومنه إنتقلنا إلى الانكليز وضعفهم فى الإدارة ، والتعليمات التى كانوا يصدرونها للمديرين ويتبرءون الآن من آثارها فى نفوسهم . ثم انصرفت حيث عدت إلى المنزل لاقابل موسيوسدنى[٥٠٨] .

حضر فى الساعة ثلاثة وربع تقريبا . وقد كان حضر مع هرارى باشا البارحة فلم يجدانى ، وتركا لى ورقة بطلب مقابلتى فى مكان أعينه . فعينت منزلى فى الساعة المذكورة . دخل هذا الرجل معتذرا عن التأخير بقفل الكوبرى . واعتذرت له عن كونى حددت هذا الميعاد ، لأنى على أهبة السفر إلى الوجه القبلى ولم يبق إلا اليوم على مبارحة القاهرة [ص ٣٢٠] وإلا كنت جعلت الخيار له فى الميعاد . وقد تكلم معى أولا فى التعليم الصناعى ، وكيفية اقبال الناس عليه ، ثم تعليم البنات ، ووجوب تعليم معلمات . . الخ الخ – يعنى أنه سأل فيما يختص بالتعليم ، ولكنه يحب أن يتكلم هو ويسأل ويجيب ، ثم انصرف بعد أن مكث زهاء الأربعين دقيقة .

---

(٥٠٧) وقد تقرأ « سرائرهم » .

(٥٠٨) المستر سدنى هربرت ويلز (أنظر الكراسة السادسة ص ٢٢٨ من المذكرات) .

كنت مدعوا وقاسم[٥٠٩] عند البرنسيس نازلى[٥١٠] ، ولم أتمكن من مقابلة فتحى لأعرب له عن سرورى من ظهور الحقيقة . فكتبت إليه بذلك . وذهبت عند نازلى خانم[٥١١] ، وكان ذلك فى الساعة (٧)[٥١٢] مساء ، فلم يستقر بى المكان حتى قالت لى إن مصطفى بيرم كان عندها وقال لها : ما الذى جرى بين سعد وفتحى ، حتى أن الأخير يتكلم فى حق الأول فى الوكالة البريطانية ! . وقد طلب منه الوقوف على الحقيقة . وقال[٥١٣] إنه هو يعلم أنى أحب فتحى فلماذا هذا ؟ قال

---

(٥٠٩) فى الأصل بدون واو العطف .

(٥١٠) هى الأميرة نازلى فاضل ، ابنة الأمير مصطفى فاضل باشا ، أخ الخديو اسماعيل ، تربت تربية أوروبية ، وتزوجت بخليل شريف باشا ، أخ على باشا شريف ، سفير الدولة العثمانية بباريس . ولما توفى عادت إلى مصر وأقامت بها ، وكان لها صالون يلتقى فيه أهل العلم والفن والأدب من مصريين وأجانب ، واشتهر عنها ميلها للانجليز ، كانت تزور أختها رقية هانم فى تونس ، فتعرفت بالسيد خليل بوحاجب ، نجل قاضى المحكمة الشرعية بتونس ، فتزوجته ، ولكنها لم تعقب ، وعاشت معه إلى أن ماتت فى أول يناير ١٩١٤ . وكانت على علاقة طيبة بمحمد فريد ، الذى كان يزورها فى تونس ، ويقول عنها : كنا على طرفى نقيض فى السياسة ، ولكنها كانت تحترم آرائى ، وكانت تكره مصطفى كامل ، وتتهمه بالمتاجرة فى الوطنية . وعندما كان مصطفى كامل مريضا دعت عليه بالموت أمام محمد فريد ، فقاطعها من ذلك الحين . فيقول : «لم أقابلها بعدها قط ، على أن صلتى بها كانت متينة (أنظر أوراق محمد فريد ، الجزء الأول) .

(٥١١) هكذا فى الأصل ، ومعناها : « هانم » .

(٥١٢) قراءة ترجيحية ، لأن الرقم مطموس بالحبر ، بسبب امتلاء الريشة أكثر من اللازم .

(٥١٣) أضيفت : « وقال » ، ليستقيم المعنى .

ذلك ، وإذا بزائرات دخلن ، فقطع الحديث على أن يكمله فى وقت آخر . فقلت لها : يا سبحان الله ، أرجوكى أن تستفهمى منه عن تفصيل ما قال فتحى ، لأن الدسائس كثيرة فى هذا الزمان ، ولم أزد على ذلك شيئا . ولكنها هى تكلمت فى حق زوجته بكلام قبيح ، وقالت إن الذى أفسده هو أهل زوجته . فلم أحر جوابا . وأمضيت الليلة فى كدر .

ولما عدت وجدت خطابا من فتحى يقول : إنه فوجىء بذلك الخبر السار وإنه يدعو الله أن يهبه من القوة ما تحتمل به ذلك أعصابه[٥١٤] . وبت الليلة على ذلك ، وفى الصباح كتبت هذا ، وعندما انتهيت إلى هذا المكان دخل فتحى ، فطويت الكتاب ، وأخبرته[٥١٥] شفاها بما كتبته إليه ، وقلت له : إن هذه الأيام أيام فتن وقانا الله شرها ، والأحسن أن الإنسان يبتعد عن مواقع التهم حتى لا يتهم . وقال لى — أثناء حديثه — إنه شرع أن يرهن بيته لأن يذهب فى الدفاع عن نفسه إلى الآخر . فقلت له : لا تفعل ذلك ، ولا موجب له ، ولا تدع صدقى[٥١٦] يقدم الكتاب الذى كتبته إلى الجناب العالى . فلم يعارض ، وسكتنا على ذلك ، ثم أفضنا فى حديث غيره ، إلى أن انصرف .

بعد الظهر ، فى نحو الساعة السادسة خرجت إلى الجزيرة للمعايدة ، وأردت أن ألاقى بيرم لأن استفهم منه عن حقيقة ما نقلته

(٥١٤) قراءة ترجيحية .

(٥١٥) فى الأصل : « فأخبرته » .

(٥١٦) لعل سعد زغلول يقصد صادق رمضان بك ، لأنه الذى كان يحمل خطاب فتحى زغلول إلى الخديو .

عنه نازلى ، فوجدته عند مصطفى باشا ، وعند الانصراف إختليت به ، وقلت له : أريد أن أسألك عن شىء ، وأرجوك أن تصدقنى فيه ، فقال : كذلك ، قلت : هل قلت لنازلى كيت وكيت ؟ فقال لا . . لا مؤكدا ! ، والحق إنى ماسمعت شيئا من فتحى ، ولكن عندما أريدَ تعيينك علمت أن فى النية ترقيتكما أنتما الاثنين ، وإنما سيُبدأ بترقيتك ، وذهبت إلى فتحى أبشره بالخبر ، فلما سمع أن ترقيتك ستكون الأول ، تكدر ! .

[ص ٣٢٢]

ولقد سافرت إلى زيارة معاهد العلم فى الوجه القبلى على التفصيل المذكور فى كراس آخر .وفى أثناء السفر يوم الأربع ٢٨ يناير سنة ٩٠٨ الساعة ٩ والدقيقة ١٥ ، حضر مغربى بالأقصر مع أوراق الترقيات والعلاوات لعرضها علىّ ، بعد أن تقررت بمعرفة اللجان التى سبق تعيينها ، وراجعها المستشار فعدلتها بعض التعديلات ، حيث حرمت من العلاوة : ثلاثة مدرسين من مدرسة الحقوق ، لأن أحدهم ــ الفرنساوى ــ سبق أن زيد مرتبه عشرون جنيها[٥١٧] من سنتين دفعة واحدة ، ولأن الاثنين الباقيين[٥١٨] لم يكن معهما شهادة لسانسيه فى علم الحقوق ــ وكان المستشار عرض أنه ترغيبا لهؤلاء فى دراسة القوانين الفرنساوية ، ينبغى أن كل من درس منهم ، وتحصل على شهادة (   )[٥١٩] يزاد مائة جنيه . ومن تحصل على شهادة الليسانس يزاد مائة أخرى . فترددت فى قبول هذا الاقتراح ، وأبقيته

(٥١٧) فى الأصل «جنيه» .
(٥١٨) فى الأصل «الباقين» .
(٥١٩) كلمة غير مقروءة .

للتأمل فيه ــ فلم يكن هناك من وجه للزيادة قطعا عند عدم الشروع فى درس القوانين المذكورة .

وحرمت كذلك من يدعى زكاكيان ، أمين كتبخانة الخديوية ، لأنه يتناول عشرين جنيها من غير أن يعمل شيئا ، على أن مكتبته صغيرة جدا ، ومن يدير أكبر منها ، مثل الحقوق، لا يتناول أزيد من ١٤ جم .

وانقصت العلاوات التى تقررت لبعض مدرسين ، منهم ٥ فرنساويين وانجليز ، والباقى وطنيين ، لأنها تجاوزت الحد الأوسط ، فأرجعتها إليه . وحرمت من يدعى هيوستون ، لأنه سبق أن قدم استعفاءه ، وأعطيت له اجازة ثلاثة أشهر ونصف فارق فيها القطر المصرى ، وتعين بوظيفة مدرس فى بلاده ، وهو الآن يشتغل بها ، فلا معنى لترقيه ترقية من الحد الأدنى إلى الأعلى فى هذه الحالة . وزودت بعض الأوروباويين مثل ناظرة السنية ، ومثل (   )[٥٢٠] حيث قررت لهم أزيد مما قررته اللجنة[٥٢١] وانتهيت من هذا العمل فى يوم الخميس مساء ، والسفينة سائرة بنا من الأقصر إلى أصوان . وكان مغربى قال لى عند حضوره إن المستشار يود أن يراك فى أصوان يوم الخميس ، فقلت : لماذا ؟ فقال : لأجل أن يتداول معك فى الملحوظات على مشروع مجالس المديريات . [ص ٣٢٣] فقلت : إن أمر هذا المشروع ليس مستعجلا، ولا حاجة لأن يتعب المستشار نفسه ويحضر لهذا الغرض . ثم سافر مغربى من كومومبو يوم الجمعة ٣١ يناير

---

(٥٢٠) اسم أوروبى غير مقروء ، وقد يكون كلوتش .

(٥٢١) فى الأصل : «حيث قرارت لهما أزيد لهم مما قررته اللجنة» .

إلى مصـر ، فوصلهـا فى صبيحة يـوم السبت ، على أن[٥٢٢] يـرسل الأوراق إلى المالية وإلى أربابها فى اليوم نفسه .

وفى يوم أول فبراير بالأقصر استلمت خطابا من مغربى يقول فيه : إنـه بمجـرد حضـوره بمصـر فى صبيحـة السبت ، أخبـر المستشـار بالتغييرات ، فطلب منه كشفـا بها ، وطلب كشفـا بما كـانت قررتـه اللجان ، وكشفا آخر أرسل لى نسخة منه مع الخطاب ، ولم يخبرنى عن شىء أزيد من ذلك . فلم أفهم هذه الحركة ، واندهشت منها ! .

وأرسلت تلغرافا إلى مغربى ، أستفهم منه فيه عما إذا كانت أوراق الزيادات أرسلت إلى محالها ؟ . فأجاب بتلغراف بأن رئيس النظار أمره بايقاف ارسالها ! . فـاستغربت الأمـر جدا ، وتـأثرت كـل التأثـر ، وفهمت أن المستشار تكلم طبعا مع جورست ، وهو تكلـم مع رئيس النظار ، وهذا تأثر وأصدر ذلك الأمر ! . وبت الليلة طولها لم أنم .

وتصادف أن طال الزمن علينا ، لأن الوابور تعطل فى الطريق ست ساعات ، فلم نصل مصر إلا فى يوم الإثنين الساعة ٢ بعد الظهر . وكنت عند تعطل الوابور أرسلت تلغرافات إلى المعيـة ورئيس النظار وإلى نظارة المعارف بما حصل .

وصلت القاهرة ، ورأيت المغربى منتظرا ، فأخبرنى بأن المستشار أوقف إرسال الأوراق فى اليوم الأول ، ورئيس النظار أوقفها فى اليوم الثانى ، وأن المستشار مهتم بمسئلة زيادة مدرسة الحقوق . فعطفت على المعيـة ، وكتبت إسمى ، وانتظرت كـما قيل لى ، فجـاءنى خبـر من التشريفات بأن الخديوى يسلم ويعتذر عن المقابلة بكثرة الأشغـال ،

---

(٥٢٢) فى الأصل : «على أنه» .

وأنه لا يمكنه أن يجعلك تنتظر ريثما يفرغ منها[٥٢٣] ، لأن فيه اتعابا لك ، خصوصا وانك قادم من السفر ولم تأكل .

وقد وجدت خبرا فى البيت من مصطفى باشا بأنه يريد مقابلتى . وريثما أكلت ذهبت إليه ، فتقابلت معه فى (   )[٥٢٤] بالجزيرة ، ورأيتـه فى شدة الإنفعـال (   )[٥٢٥] وقـال إنـه تعب الآن ، ويؤخر حكاية ما جرى لحين الـوصول إلى المنـزل . [ص ٣٢٤] ولكنه مع ذلك شرع فى الحكاية بعد قليل لشدة ما كان ممتلئا منها .

قال إنه يرى المستقبل مظلما ، والحالة تسير من ردىء إلى أردأ ، فيد الخديوى مطلقة فى الأعمال ، وجورست متفق معه على أن يتركه يفعل ما يشاء . ولقد دعاه[٥٢٦] يوم الخميس بعد الظهر ، واعتذر له بأن التشريفات أغفلت استدعاء زملائـه إلى عابـدين فى ذلك اليـوم نسيـانا ، ولمـا استشعر هـو بذلـك ، أرسل إليـه ليحـادثـه فى بعض الشئون . ثم قال له إن بعض الناس أفهموا مصطفى ماهر ، مدير المنيا سابقا ، بأنى أنا الذى توقفت عن إعطائه الرتبة التى كانت الداخليـة طلبتها إليه ، وأن هذا غير لائق . فقال له الباشا : وبالطبيعـة ليس الذى قال له ، أنا ! . وأفندينا يعطى ويمنع مـا يشاء وكيف يشـاء ، ولا مانع من كـون أفندينـا يعطيـه بعد ذلـك . وانصرف بعـد ذلك مصطفى باشا متصورا أن هذا الكلام من قبيل التلطيف .

---

(٥٢٣) فى الأصل «فراغه» .

(٥٢٤) كلمة تعذرت قراءتها .

(٥٢٥) عبارة غير مقروءة بسبب الطمس بالحبر .

(٥٢٦) يقصد : الخديو . وعبارة « أن يتركه » مكتوبة فى الأصـل : « أنه يتركه » .

وبعد ذلك تقابل مع غورست ، وفاتحه غورست فى هذه المسئلة بما فهم منه أنه مصوّب عمل الخديوى فى الرفض ! فلم يرتح إلى ذلك مصطفى ، وفهم أن غورست ليس مخلصا تمام الاخلاص . فتكدر وانصرف على هذه الحال .

وفى يوم السبت جاءه (هرفى)[٥٢٧] ــ المستشار المالى ــ وقال له : إن ناظر المعارف ارتكب خطأين : الأول ، ان دنلوب أرسل إليه أوراق الزيادات مخبراً بأنه مستعد لأن يحضر إليه ويفاوضه فى شأنها فى أى وقت أراد ، فلم يفعل ذلك ، بل من نفسه أدخل عليها كثيرا من التعديلات ، وزاد الوطنيين على الأجانب ، وحرم مدرسا فرنساويا من مدرسة الحقوق ، مع أن السياسة تقضى بزيادته ــ وان كان له حق فى زيادة الوطنيين على الأجانب . ولكن المسئلة الأهم هى[٥٢٨] أنه فى حديث له مع محرر « الجورنال دى كير » قال له إنه يرى أن مجالس المديريات تقرر ضرائب نهائية من غير تصديق الحكومة ــ فهذا التصريح من ناظر ، من غير أن يتشاور مع زملائه ، لصاحب جريدة حطت فيه[٥٢٩] يستحق الناظر اللوم عليه .

فلما سمع ذلك مصطفى باشا ، فى حالة الانفعال السابق الذى كان فيه ، زاد انفعالا وتأثرا ، وقال : إنه لا يمكننى أن ألوم أحد زملائى[٥٣٠] على أنه قال شيئا لا أهمية له إلى محرر جورنال ، لأن هذا

---

(٥٢٧) هو المستر Harvey الذى خلف المستر فنسنت كوربت Vincent Corbett فى منصب المستشار المالى بعد استقالته فى سنة ١٩٠٧ .

(٥٢٨) فى الأصل «هو» .

(٥٢٩) يقصد حطت فى المشروع ــ أى هاجمته .

(٥٣٠) فى الأصل : «زملائه» .

ربما كان عن غير قصد . [ص ٣٢٦] (ونسيت أن أقول أيضا إنه[٥٣١] قال له[٥٣٢] إن من ضمن ما يستحق الملام كونه[٥٣٣] قال فى الوجه القبلى لبعض الناس ولأرباب الجرائد ، إن انشاء مدرسة ثانوية من ألزم اللزوميات !) وكلامه[٥٣٤] عن إنشاء المدرسة الابتدائية ومسئلة العلاوات لابد أن يكون له وجه فيها . ومع ذلك فإنه لا يمكننى أن ألوم سعد ، ذلك لأنه متأثر جدا ، وكثيرا ما هم بتقديم استعفائه وأنا منعته عن ذلك . فلو أنى قلت له شيئا من هذا القبيل يتأثر ويؤدى إلى[٥٣٥] استعفائه ، ولابد أنه يملأ الدنيا صياحا ، لأن له قلما ولسانا ولا أهمية لشىء[٥٣٦] عنده ، خصوصا وأنه يرى أنه أضاع كثيرا من أصدقائه لقبوله هذه الوظيفة المملوءة بالمتاعب والمشقات ، ولو أدى [٥٣٧] هو استعفاءه[٥٣٨] فإنى لا أتأخر طرفة عين عن إتباعه[٥٣٩] ، لأننا متضامنون سواء .

فأثر ذلك فى هارفى ، وقال له : أرجوك أن لا تفعل شيئا من ذلك . ثم حضر متشل ، فكلمه مصطفى باشا كلاما شديدا ضد دنلوب ، وقال : لا أدرى لماذا ينسب التسلط لسعد دائما ، ولا ينسب

---

(٥٣١) أى هارفى .
(٥٣٢) أى لمصطفى فهمى باشا .
(٥٣٣) أى سعد زغلول .
(٥٣٤) أى كلام سعد ـــ والحديث هنا مازال لمصطفى فهمى باشا .
(٥٣٥) أضيفت «إلى» ليستقيم المعنى .
(٥٣٦) قراءة تقريبية .
(٥٣٧) أى قدم .
(٥٣٨) فى الأصل : «استعفائه» .
(٥٣٩) يقصد أن يتبعه فى الاستقالة .

شيء منه إلى دنلوب ، مع أنه غير مخلص ؟ . وفى اليوم التالى عاد إليه متشل وترجاه أولا ألا [540] يخبرنى بمسئلة الجرائد أصلا ، وأن يسوى مسئلة العلاوات . قال : لـك ذلك ، وبنـاء عليه استحضـر مغربى وأصدر إليه ذلك الأمر . (ونسيت أن أقول بأنه اشترط علىّ أن أفعل ما يقولـه لى إذا أردت أن أسمع منـه كل مـا جرى ، فعـاهدتـه على ذلك) .

وقال حينئذ : أرجوك أن تنسى كل هذا وأن تتفق مع دنلوب على مسئلة العلاوات ، قلت : كذلك . ثم تعاهدنا بعد ذلك على أنه عند عزمه على الاستعفاء يخبرنى بذلك حتى استعفى قبله لأن لكل وجهة ومذهبا .

[ص ٣٢٨]

وقد بت ليلة الثلاث فى غاية التعب ، وكنت بين أن أنفذ تعهدى للباشا ، فأنفذ رغبة دنلوب ، وأتحمل ذلك العبء الثقيل على ذمتى وضميرى ؛ وبين أن أنفضه وأتخذ من تلك المسئلة سببا للإستعفاء . وبقيت متحيرا بين الأمرين حتى أصبح الصباح .

وتـوجهت الى الـديـوان ، فلم يحضـر فى الحـال دنلوب إلىّ للسـلام[541] ، بل تثـاقل . فـأرسلت اليـه ،فحضـر وسلم سـلام المسموم ! ، فرديت عليه السلام بتكلف . وبعد التحية فتحت مسئلة العلاوات قائلا : ما هذه المسئلة مسئلة العلاوات ؟ ، إن مصطفى باشا تكلم معى عنها بكلام مجمل لم أفهم منه الحقيقة تماما .

---

(٥٤٠) فى الأصل «أن لا» .

(٥٤١) فى الأصل : «إلى السلام» .

فقال : إنى كنت قلت لسعادتكم قبل السفر إنى أريد أن أحضر بأوراق الترقيات والعلاوات فى المحل الذى تكونون فيه . ثم قلت لمغربى : إنى تحت تصرف الباشا ، إذا أراد أن يبدى لى شيئا من الملحوظات فإنى مستعد لأن أسافر اليه فى أى جهة يكون فيها نزل ، مثل الأقصر أو أصوان . فتوجه مغربى ، وعاد يوم السبت أول فبراير ، وأخبرنى بأنكم عدَّلتم كثيرا فى هذه الترقيات والعلاوات . وبما أن القانون يوجب أن تُبلَّغ أوراق الزيادات إلى محالها ، وتُقيَّد فى الدفاتر فى آخر يوم من يناير ، فلم أجد بدا من أن ألتمس من مستشار المالية مهلة ريثما تعودون ونتباحث فى هذه المسئلة ، وهو قال لى أن أذهب إلى السير غورست . ولايقاف إرسال الأوراق ، إحتاج الأمر الى استصدار أمر رئيس النظار .

فقلت له : إن لجان العلاوات انتهت من العمل فيها قبل سفرى ، ولكنك سافرت ، وبعد بضعة أيام عدت ، واشتغلت بها أسبوعين ، ولم ترسل إلىّ إلا فى يوم ٢٩ ، وكنت وقتها فى الأقصر ذاهبا إلى الجهات القبلية لأزور معاهدها ، وحددت أوقاتى ورتبتها على أنى أعود إلى مصر فى يوم ٢ فبراير مساء ، فلم يكن عندى من الزمن سعة لأن أقف فى الأقصر ولا أصل الى أصوان إلا بعد انتهاء الميعاد ، فاشتغلت بالعلاوات ورأيت أن أدخل فيها تلك التعديلات على حسب ما رأيت فى ذلك الوقت الضيق ، ولم يخبرنى مغربى بأنك تريد مقابلتى لأن أتناقش معك فيما يبدو لى من الملاحظات على العلاوات ، وإنما قال إن دنلوب يريد أن يحضر يوم الخميس لأن يتكلم معك فى مشروع مجالس المديريات ، فقلت : ان الأمر (   )[٥٤٢] ،

---

(٥٤٢) الجملة غير كامله فى الأصل ، وتكملتها : «هين» .

[ص ٣٣٠] ولا حاجة لأن يكلف نفسه بالسفر . وقد نفـذت كل ما أخبرنى مغربى بأنك تـريده ، ومن ذلك زيـادة (   )(٥٤٣) وناظرة السنيـة . وكان فى امكـانك أن تخـاطبنى بتلغراف عـما تريـد ولا تلجـأ الى المستشار المـالى ، ولا الى رئيس النظار ، وتحـدث تلك الغوغاء .

فقال : انى ما كنت أعلم محل وجودك(٥٤٤) يوم عودة مغـربى ! فقلت : كنت فى أصـوان ! فقـال : ومتى خـرجت منهـا . فقلت : الساعة ١٠ عشرة ونصف . فقال : إن مغربى حضر الى الديوان بعد ذلك ، ومع هذا فإننا لم نرد أن نزعج خاطرك بذلك . قلت : ومع ذلك فهذا الأمر ليس بواجب(٥٤٥) ، ولكنها مجاملة ، والمجاملة لاحق لى فى طلبها إن لم يفعلها الانسان من نفسه . فقال : ان لك أن تطلب منى كل مجاملة ، ولكنى كنت مضطرا ! .

ثم تناقشنا فى موضوع حرمان المدرسين بمدرسة الحقوق ، فقلت : إن الإنكليز منهم لم يدرسوا علم الحقوق الفرنساوية ، وقد ترددت فى تـرغيبهم بترقيـة مرتبـاتهم إذا شرعـوا فى درسها ، ونـالـوا شيئـا من شهاداتها ، فمن باب أولى أن لا أرقيهم اذا لم يشرعوا فى الدرس أصلا كما هى الآن حالهم ، ومنهم لامبى الفرنساوى قد زيد - من سنتين - مرتبه عشرين جنيها(٥٤٦) دفعة واحدة . فقال : إن زملاءهم قد زادوا بأمرك «عام أول»(٥٤٧) ، فاذا لم يزيدوا هم هذا العام كان ذلك جرحاً

---

(٥٤٣) اسم أجنبى غير مقروء ، وقد يكون كلوتش .
(٥٤٤) فى الأصل : «وجودى» .
(٥٤٥) يقصد سعد زغلول : «لم يكن يصح ذلك» ، وهو تعبير دارج باللغة العامية .
(٥٤٦) فى الأصل : «جنيه» .
(٥٤٧) يقصد : العام الماضى .



لهم ، خصوصاً وقد حسنت فيهم الشهادة من رؤسائهم السابقين ، ولامبى زاد بسبب تركه مكتبه وتخصيص نفسه للدرس .

وبعد أخذ ورد فى ذلك طويلا ، قبلت الزيادة تفاديـا من جرح خواطرهم لا لكونهم يستحقون (ولكونى كنت موصى من قبل الباشا بالتساهل) ، وقلت : إن « ڤانديك » متقدم فى السن ومرتبه أربعون جنيها[٥٤٨] ، وهى ماهيـة عاليـة جدا ، خصـوصا بـالنسبة لمعلم فى الترجمة لا يعطى لتلاميذه أكثر من ثمانى حصص فى الأسبوع ، فقال : انه مترجم ماهر ، لأنى أعرف ذلك ، وهو أستاذ كثير من الناس ومنهم برّادة ، فقلت إنك لا تقدر أن تعرف كفاءته لأنك لا تعرف العربية ، وبرّادة يقول إنه لا يعرف الإنكليزية ! . فسب برّادة ، وقال : لعنة الله على هؤلاء الذين يعقون أساتذتهم ! . ولما رأيته متشددا[٥٤٩] قبلت بعد مناقشة طويله .

ثم قلت : وأما هيوستون فلأنه تخلى عن الوظيفة فعلا ، ولا يصح أن يزاد بعد تخليه واشتغاله بالوظيفة الجديدة فى انجلترا ، وإن زيادته على هذه الأحوال تكون من الفضائح ! فعدل عنه ، خصوصا بعد أن قلت له إن الناس يقولون بحق إن الوطنيين يلزمهم اذا أرادوا مبارحة وظائفهم أن يطلبوا ذلك فى شهر معين من السنة بحيث إذا طلبوه بعدها لا يجابون ، [ص ٣٣٢] وأما الاجانب فان لهم أن يفارقـوها فى أى وقت شاءوا ، بل علينا أن نسهل ذلـك عليهم بإعـطائهم الإجازات الطويلة ، وترقية مرتباتهم فى مدة هذه الإجازات ؟! .

---

(٥٤٨) فى الأصل : جنيه .

(٥٤٩) فى الأصل : «مشددا» .

وأما زكاكيان فإنه لا عمل له ، لأنه يقبض عشرين جنيها[٥٥٠] ، ولا معنى لأن تكون ماهية أمين كتبخانة مدرسة أعلى من ذلك . فقبل . وأما الخمسة الأوروباويون[٥٥١] المدرسون فى المدارس الثانوية ، فقد أوصلتهم إلى الحد الأوسط ، ولا معنى لأن يبلغوا إلى أن يتجاوزوه . وأخيرا تقرر أن يزادوا عن الحد الأوسط ، ولكن بمقدار نصف المطلوب . ولم يناقش كثيرا فى بقية التعديلات التى بقت على حالها .

وقد تخللت المناقشة إشارات منه الى زيادة فؤاد وعبد الرحمن زغلول[٥٥٢] ، وحرمان صالح كامل من الزيادة العظيمة . وأجبت بما أفحمه ، كما أفحمت[٥٥٣] الجواب له فيما أشار اليه من زيادة الوطنيين على الأجانب . وانتهى الأمر على ذلك .

وقابلت بعدها مصطفى باشا ، فانسر[٥٥٤] من النتيجة ، ثم قابلت السير إلدون جورست ، فاستقبلنى أحسن استقبال ، واستطرد الكلام إلى مشروع مجالس المديريات ، فأشار من طرف خفى وبغاية الاحتراس إلى أنه لم يكن ينبغى أن أبدى رأيى « لجورنال دوكير » بخصوص مسئلة اعطاء الحق لمجالس المديريات فى أن تقرر ضريبة لمصلحة التعليم بصفة نهائية . فقلت : حقيقة قلت ذلك لأنى أميل الى

---

(٥٥٠) فى الأصل «جنيه» .

(٥٥١) فى الأصل : «الأوروباويين» .

(٥٥٢) الشيخ عبد الرحمن زغلول ، وهو ابن الشناوى زغلول ، أخى سعد زغلول من والده . وكانت اللجنة العلمية الادارية قد رشحته فى عام ١٨٩٧ مدرسا للغة العربية بالمدرسة الشرقية ببرلين ، ثم عين مدرسا بمدرسة القضاء الشرعى .

(٥٥٣) قراءة تقريبية وقد تقرأ «أحسنت» .

(٥٥٤) هكذا فى الأصل ، بمعنى سر .

[illegible]

هذا الرأى . والذى حملنى على قوله تصورى عدم أهميته ، وفهمت من المحادثة معك أنك تميل اليه . ومع ذلك فلا ضرر فيه ، لأنه لم يلتفت أحد اليه . على أنه كان الأحسن الا(٥٥٥) أقول . ومع ذلك فمن الذى وضع ذلك المشروع ؟ إنهم يقولون إنه مشروع الحكومة !، مع أنى عضو فيها ، ولم يؤخذ رأيى فيه ! فأحرجته هذه المسئلة ، وأخذ يجاهد فى أن يجد جوابا الى أن قال : إن نظارة الداخلية هى التى وضعته ، لا بصفة مشروع ، ولكن بصفة تمهيد . ولكل حق فى أن يبدى رأيه فيه(٥٥٦)

---

(٥٥٥) فى الأصل : «أن لا» .

(٥٥٦) لكى نفهم هذه المشكلة حول مشروع مجالس المديريات ، فإن الحركة الدستورية فى ذلك الحين كانت تنادى بتوسيع اختصاص المجالس القائمة ، إلى جانب المطالبة بالدستور . وعندما علم حزب الأمة فى أواخر عام ١٩٠٧ أن الحكومة تقوم باعداد مشروع لمجالس المديريات ، سارع بوضع مشروع آخر تقدم به للحكومة يقضي بالتقليل من الصبغة الاستشارية لهذه المجالس ، وتوسيع اختصاصاتها ما أمكن . ولكن عندما نشر مشروع الحكومة فى أوائل فبراير ١٩٠٨ ، اتضح أنه صورة طبق الأصل تقريبا من «القانون الأول العتيق» ! مما استحق عليه هجوم «الجريدة» ، التى اعتبرته مما لايتفق اطلاقا مع الرغبة فى تطوير الحكم النيابى ، لا سيما أن المشروع استهدف سلخ مجالس المديريات من القانون النظامى (أى الدستور) ، وأبقى مبدأ الاستشارة . وقد شهد النصف الثانى من شهر مايو ١٩٠٨ حملة صحفية قادتها جريدة «الجريدة» ، لتوسيع اختصاصات المجالس القائمة ، طالبت فيها بزيادة عدد أعضاء مجالس المديريات ، ومدة الانتخاب ، وانقاص النصاب المسموح به للمشاركة فى انتخاباته ، والتوسيع من اختصاصات المجلس . (د. يونان لبيب : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، ص ١٦٦ ـ ١٧١) .

فى تلك الأثناء أدلى سعد زغلول بتصريحاته لجريدة «الجورنال دى كير» ، التى «حطت» فى المشروع ـ حسب تعبير سعد زغلول ـ أى هاجمته . وفيه أبدى رأيه

وأطال شرح هذه المسئلة بعبارات مكررة لا طائل فيها[٥٥٧] . ثم قال : وما الذى جرى فى مسئلة العلاوات ؟ فقلت : إنتهت اليوم على أحسن حال ، وزال سوء التفاهم الذى كان حدث بسببها . وحكيت له حقيقة ما جرى .

ورأيته كان ظانا أنى بعد التعديل رفضت المناقشة فيها مع دنلوب ، فأظهر الاقتناع بإجابتى ، وقال : ولكنه[٥٥٨] يتحرج أحيانا ! فقلت له : وأنا كذلك ! . وفصلت له ما وقع منه من الكذب فى مسئلة لامبير ، وكونه لم يعرض علىَّ ما كتبه فى شأنها [ص ٣٣٤] - مع كونه إتخذنى شاهدا فيها - إلا بعد أن أرسلها إلى جنابكم ، ورأيته[٥٥٨] مع ذلك نسب الى أمورا لا حقيقة لها ، فلما اطلعت على ذلك أقمت الحجة عليه ، وقلت له : « إنى لا أقول شيئا ما دمت لم أُسأل[٥٥٨م] ، ولكنى اذا سئلت لابد أن أقول كل الحقيقة ، لأنى ، وان كنت مستعدا للدفاع

= بتوسيع اختصاصات هذه المجالس عن طريق تخويلها سلطة تقرير الضرائب دون تصديق الحكومة . ولكن هذه التصريحات أغضبت سلطات الاحتلال كما رأينا ، وقد اضطرت فى النهاية ، تحت ضغط مجلس شورى القوانين ، إلى قبول أهم التعديلات ، وهو المتعلق باعطاء مجالس المديريات رأيا قطعيا فى تقرير الضرائب التى لا تزيد على خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لانفاقها على المنافع العامة ، ومنها التعليم ، وهو ما تضمنه القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ ، الصادر فى ١٣ سبتمبر من تلك السنة (انظر : مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين ص ١٠ـ ١٢ ، الرافعى : محمد فريد ص ١١٥ ، تقرير جورست لسنة ١٩٠٨ ص ١١ ــ ١٣) . للمتابعة أنظر أيضا كراس ١٢ ص ٥٩٥ .

(٥٥٧) فى الأصل : «عنها» أو «تحتها» ــ أى لا منفعة .

(٥٥٨) أى دنلوب .

(٥٥٨ م) فى الأصل «يسئل» .

عنك ، فلا يمكن الدفاع بما لا حقيقة له أصلا » . وقد نبه على سكرتيرى الخاص بأن يتقدم اليه عند الحضور إلى الديوان ، ويستأذنه فى الإنصراف . إنه غير صريح ، لم يكتب إلى خطابا من يوم حضورى فى النظارة . وإذا أمر بشىء وخاطبته فيه ينكره ويلقى مسئوليته على الكاتب . فلم تكن عنده شجاعة لأن يأخذ على نفسه مسئولية تحمل عمله ! .

فوجم جورست لهذه العبارات ، وتقطب جبينه ، وتدلى شعر شواربه ، وأظهر الأسف جدا ، وقال : هل أنت متأكد من كونه لم يطلعك على الإجابة على لامبير إلا بعد أن أرسلها الىّ ؟ . قلت : كل التأكد ! . فقال : لو علمت ذلك لم أذكر اسمك فيها . ثم قال[٥٥٩] : ماذا تريد ؟ ان له غلطات ، ولكن له محاسن ، منها أنه يشتغل ما يراد منه بقلب ![٥٦٠] . فلم[٥٦١] أصادق كل المصادقة على ذلك . فقال : وماذا يمكن عمله ؟ إنه لا يمكن رفته ! . فقلت : وأنا لا أريد ذلك ، وانما اريد أن يكون معى صريحا ، وأن تصرح لى بأن أعرض عليك ما يقع من الخلاف . فقال : لك ذلك ! ، وان كل ما أوده أن تستشيره فى كل اعمالك ، ولكنك لست ملزما باتباع رأيه أصلا . قلت : إنى أعذره بعض العذر ، لأنه كان فى النظارة يملك مطلق التصرف ، فأصبح له شريك فى الأعمال ، فلابد أن يتضايق . وكرر[٥٦٢] لى عبارة أنه لم يكن مع نوبار ورياض وفهمى مثل دنلوب معى . فقلت : إن

---

(٥٥٩) فى الأصل : «فقال» ، وقد استبدلنا بها : «ثم قال» ليستقيم المعنى .
(٥٦٠) يقصد بحماس وجد .
(٥٦١) مكررة فى الأصل .
(٥٦٢) أى جورست .

الناس ليسوا كلهم جورست . ثم طال الحديث بما لا يخرج عن هذا المعنى ، وكان فى كله لطيفا جدا ، وسبقنى قائلا : كنا نود أن تكون معنا فى العشاء تلك الليلة ،ولكنك كنت مسافرا . فقلت انى متأسف من حرمانى من هذا الشرف بسبب غيابى عن مصر .

وذهبت فى الحال بلغت مصطفى باشا نتيجة ذلك ، فحصل له منه مزيد السرور . وفى اليوم التالى ذهب لديه(٥٦٣) ، وفهم منه ما فهمه منى(٥٦٤) . غير أنه قال لى : إنى احس بأنه غير صادق تمام الصدق ! . [ص ٣٣٦] فقلت : هـذا طبيعى ، ولكنى قـد ارتحت الآن ، لأنى شفيت غليلى بما قلته ، خصوصا بالنسبة لمسئلة لامبير .

ثم ذهبت الى الديوان يوم الأربعاء(٥٦٥) ٥ فبراير ، وكنت مع ذلك منفعلا جدا ، ولم أذق النوم تلك الليلة الا قليلا ، وكنت أقاوم الإنفعال لأطرده ، فلا ينـطرد ، بل كلما حـاولت تخفيفه زاد ! ، وكـل موظف خاطبنى كنت أعنفه وألومه لوما شديدا على تخوفه وانبساطـه لدنلوب وانكماشه عنى . ولعنت كل من لاقيت منهم لعنات شديدة ، وفيـما قلت لهم : انكم لم تساعدونى على القيام بواجباتى بل تجتهدون فى عرقلة مساعىّ ! اعلموا انكم اذا استمررتم(٥٦٦) على هذه الطريقة فلا تنالون منى الا العقاب الشديد . انى الى الآن صديق(٥٦٧) ، ولكن لكل شىء

---

(٥٦٣) أى ذهب مصطفى فهمى إلى جورست .

(٥٦٤) كلمة «فهمه» مطموسة فى الأصل .

(٥٦٥) فى الأصل : «الأربع» .

(٥٦٦) فى الأصل : «استمريتم» .

(٥٦٧) قراءة ترجيحية .



عدلى يكن باشا

حدا[٥٦٨] ـ قلت ذلك بأعلى صوت ، وبأشد إنفعال . وخرجت من الديوان وأنا على هذا الحال .

تغديت فى الكلوب ، ولما دخلت فى أودة السفـرة[٥٦٩] ، رأيت . عدلى[٥٧٠] مع البـرنس حليم[٥٧١] وثالث ، فسلمت عليهم ، فـرد

(٥٦٨) فى الأصل : «حد» .

(٥٦٩) يقصد «حجرة» . و« أودة » كلمة تركية .

(٥٧١) قراءة تقريبية .

(٥٧٠) عدلى يكن باشا ، (١٨٦٦ ـ ١٩٣٢) ابن خليل إبراهيم باشا يكن ، تعلم فى الاستانة ، وعاد إلى مصر ليتعلم فى المدرسة الألمانية ، والفرير ، فالجزويت ، فمدرسة مارسيل . ولما أتم دروسه عين سنة ١٨٨٠ كاتبا بقلم الترجمة بنظارة الداخلية ، فكاتبا بقلم المطبوعات ، ثم سكرتيرا لنظار الخارجية ورئاسة مجلس النظار فى عهد نوبار . وفى سنة ١٨٩٠ عين وكيلا لمديرية المنوفية ، فوكيلا =

عدلى السلام بغاية البرود . وبعد الأكل انصرفت ، وذهبت إلى الجزيرة ، فأحكى[٥٧٢] لى مصطفى باشا ما وقع بينه وبين جورست ، فتسرى عنى الانفعال مؤقتا ! - فى شدة الانفعال كنت أحس أنى كمن انحط من مكان عال فلا يمكنه وهو هاو أن يمسك نفسه .

وفى اليوم ذاته كان تكلم معى المستشار فى الزيادة التى قررها لنفسه مدير الكتبخانة ، فقلت له : ما رأيك ؟ هل يحسن ، مع كونه شكانى لجورست والخديوى وقنصله ، ومع كونهم أشاروا عليه بالاعتذار الىّ ولم يفعل - أن أزيده ؟ فتلعثم فى الجواب . وطلبت منه أخيرا أن يصرح برأيه ، فوافق على الرفض . ولكنى تفكرت بعد ذلك ألا[٥٧٤] أترك هذه المسئلة ، لأن الرجل ربما تظلم ، ولا أخلص أنا من المسئلة وتشابكها - ففى الصباح تكلمت فيها مع مغربى ، وارتأينا أن يدعوه لديه ويكلمه فى أن يحضر للاعتذار ، ففعل ذلك ، وحضر

لمديرية المنيا ، فوكيلا لمحافظة القنال . وفى سنة ١٨٩٤ عين مديرا للفيوم فمديرا للمنيا والشرقية والدقهلية والغربية فمحافظا للقاهرة ، ثم مديرا لديوان الأوقاف . وعين ناظرا للخارجية سنة ١٩١٤ فى وزارة حسين رشدى باشا ، وتقلب فى مناصب وزارية عديدة . وألف الوزارة الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، والثانية من ٧ يونيو ١٩٢٦ إلى ٢١ إبريل ١٩٢٧ ، والثالثة من ٣ أكتوبر ١٩٢٩ إلى أول يناير ١٩٣٠ . وكانت وفاته فى باريس سنة ١٩٣٣ . لعب دورا هاما فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان أول رئيس لحزب الأحرار الدستوريين بعد الانشقاق الأول فى الوفد فى ١٩٢١. (أوراق محمد فريد ص ١٥١ حاشية ٢،البعثات التعليمية جـ ٢ ص ٧٣) .

(٥٧٢) هكذا فى الأصل ، ويقصد : « حكى » .

(٥٧٤) فى الأصل : «أن لا» .

الرجل معتذرا ، وقبلت اعتذاره وانصرف شاكرا . فقلت لدنلوب إن الأحسن أن تشتغل أنت بالمسئلة ، وتقرر فيها ما تراه : إن زيادة فزيادة ، وان حرمانا فحرمان . وقد سر بذلك مصطفى باشا لما أخبرته به ، والسلام[٥٧٦] . ٧ فبراير ٩٠٨

[ص ٣٣٨]

فى يوم الخميس ٦ فبراير سنة ٩٠٨ ، حضر فتحى بعد الظهر ، وقال إنه كان فى عابدين للتشكر ، مع المنعم عليهم ، على منحه النيشان العثمانى ، وان الخديوى فتح أمامه لرشدى باشا مسئلة شيخ الجامع الأزهر[٥٧٧] ، وقال : « إن الشيخ يرفض المشروع ، وقد تكلم مصطفى باشا مع جورست الذى تكلم معى ، ولكونه شيخ الإسلام لم نرد أن نلزمه اصلاحا لم يكن راضيا عنه ، فهل هناك من يسترضيه ؟ . إنك يا رشدى يمكنك أن تذهب اليه وتفهمه » . فقال : حاضر . وقال لفتحى : « يمكنك أيضا أنت أن تذهب اليه » . وعند الانصراف كرر له هذه العبارة . فقال له فتحى : « إن أفندينا اذا لاطف الأستاذ فانه يلين ويرضى » . ثم انصرف . وفى يوم الجمعة ٧ منه حضر فتحى ، وقال : إنه توجه إلى الشيخ فوجده مصمما على رفض المشروع ، وقد تكلمت مع فتحى أمام عاطف بأنى أعتقد[٥٧٨] أن الشيخ يرضى اذا تعدل المشروع بجعل مجلس إدارة الأزهر هو المجلس العالى ، والاقتصار من الامتحان على اختبار الإنتقال من نوع من التعليم الى نوع آخر ، وعلى الامتحان الأخير ، والغاء اختبار المدرسين ، وجعل

---

(٥٧٦) يقصد : وانتهى الأمر بذلك

(٥٧٧) الشيخ محمد حسونة النواوى الحنفى .

(٥٧٨) قراءة اجتهادية

المعاهد الدينية الأخرى ذات مجالس إدارية تابعة للأزهر ، لأن فى ذلك تمييزاً اللأزهر عليهم ، وحفظا لكرامته . فاستحسن هذا الرأى . وفى الغد مساء حضر ، وقال انه تكلم بذلك مع كل من فؤاد ورشدى وشفيق ، والجناب العالى ، فوجد كل واحد منهم أسهل ممن قبله ، خصوصا الخديوى ، فإنه قبل هذه الأفكار بغاية الارتياح ، وأنه أمره أن يتباحث فيها مع شفيق ورشدى ، وأنه تواعد مع الأخير أن يقابله الليلة مساء لتبادل الافكار فى الموضوع . وقد كان فتحى يحكى لى تلك الافكار كأنها مبتكرة من عنده ! ، فقلت له : إنها أفكارى ! ، فهمَّ بانكارها ، فذكرته ، فتذكر ! (تأمل !)[٥٧٩] .

---

(٥٧٩) هذا الخلاف حول مشروع قانون الأزهر هو جزء من المعركة حول اصلاح الأزهر ، التى أشعلها الشيخ محمد عبده . وكان الخديو عباس حلمى قد أصدر قانونا للأزهر فى ١٥ يناير ١٨٩٥ تألف بمقتضاه مجلس لادارة الأزهر من كبار شيوخه الذين يمثلون المذاهب الأربعة ، ومثل الحكومة فيه الشيخ محمد عبده وصديقه الشيخ عبد الكريم سلمان . وفى عام ١٨٩٩ ، وبفضل الشيخ محمد عبده ، صدر قانون يشمل مشروع الاصلاح ، وبه أصبحت مشيخة الأزهر مشيخة نظامية ، وتحدد اختصاص مجلس الإدارة واختصاص مشيخة الأزهر . ولكن نظرا لأن هذه السياسة الاصلاحية حرمت الخديو من الأموال التى يجنيها لنفسه ويصرفها على حاشيته وعلى الحركة الوطنية التى تصدرها مصطفى كامل ، لذلك اضطر الشيخ محمد عبده إلى الاستقالة من عضوية مجلس الأزهر فى ١٩ مارس ١٩٠٥ ، وكان يريد عزله من الافتاء لولا معارضة كرومر . وفى عهد الشيخ عبد الرحمن الشربينى ، توقفت حركة الاصلاح ، التى رأى فيها الشيخ أنها « تحول المسجد العظيم إلى مدرسة فلسفة وآداب تحارب الدين » ولكنه استقال فى ١٩٠٦ ، وأعيد الشيخ حسونة النواوى إلى المشيخة ، وكان من أنصار الاصلاح ومن أصدقاء الشيخ محمد عبده ، وكانت ثورة الخديوى على الاصلاح فى الأزهر قد هدأت بعد موت الشيخ محمد عبده.وتطلع =

٩ فبراير

يلوح لى مما أسمع من مصطفى باشا ، وأراه من وقائع الاحوال ، أن غورست يريد أن يحمل مصطفى باشا على الاستعفاء ! لأنه لا يقول له ما يقع بينه وبين الخديوى فى الشئون العامة ، حتى المسائل التى يعرضها مصطفى باشا ويتفاوض فيها بعد ذلك مع الجناب العالى ، فانه لا يطلعه على نتيجة ما جرى فيها . وفى كثير من الأحوال يعضد الجناب الخديوى فى أفكاره ، ويحب تنفيذها ولو كان فيها ضرر ! . وقد وقع مثل ذلك الاعراض فى حادثة شيخ الجامع الأزهر بخصوص الاصلاح المشروع فيه ، حيث تفاوض جورست مع مصطفى باشا فيها[٥٨٠] ، وهذا تفاوض فيها مع الخديوى ، ولم يوقف الأول على نتيجة المخابرات ، ومثل الانتصار للخديوى فى[٥٨١] مسئلة رتبة مصطفى ماهر[٥٨٢] .

الأزهريون إلى الاصلاح بعد انشاء مدرسة القضاء الشرعى فى عهد سعد زغلول ، التى عدت منافسا خطيرا لهم لأنها تستأثر بوظائف القضاء ، وأصدر الخديو عباس قانونا جديدا آخر فى ١١ مارس ١٩٠٨ ، أثار من قبل ظهوره اعتراض شيخ الأزهر وثورة الأزهريين لأنه أضعف المعاهد الدينية للأزهر ، وجعل الامتحان والعلوم الحديثة اجباريا بعد أن كان اختياريا ، مما اضطر الخديو إلى وقف العمل به فى الأزهر نفسه ، على حين استمر العمل به فى المعاهد الدينية بالاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط .

(٥٨٠) فى الأصل : «تفاوض مصطفى باشا مع جورست فيها» ، وقد أعدنا ترتيب العبارة لتتفق مع سياق الكلام وحتى يستقيم المعنى .

(٥٨١) أضيفت «فى» ليستقيم المعنى .

(٥٨٢) محافظ القاهرة .

[ص ٣٤٠]

ثم يلوح لى - من جهة أخرى - أن جورست لا يريد أن يتداخل مباشرة مع النظار . ولذلك لم يتكلم فى حادث العلاوات مع مصطفى باشا ، ولكنه تكلم مع هارفى ، وهو تكلم مع سعادته . وكذلك لم يتكلم معى فى شأنها إلا من بعيد . ويظهر من هذه الاحتراسات أنه يحذر التداخل مباشرة ، وأن ذلك ليس طريقته(٥٨٣) ، ولكنه عجز ! وعندما يشعر القوة من نفسه يثب وثبته .

وأحس أن نفوس الانكليز على الاطلاق ضاقت بى شخصيا ، وأن عميدهم يتربص بى الفرصة المناسبة . وأنسب فرصة عندهم هى ما يختص بمسئلة لا تعلق لها بالادارة ، ولكنها تختص بأمور أعم من ذلك ، يكون لغير دنلوب شأن فيها . ولذلك يلزمنى أولا : الحذر من الوقوع فى خطأ من مثل ذلك ، ثانيا : ألا (٥٨٤) أترك فرصة تمر من غير أن أظهر فيها رأيى الحقيقى مهما كانت العاقبة .

فى يوم الاثنين عشرة فبراير(٥٨٥) توجهت إلى الفيوم مع براده كاتم أسرارى ، وذلك لزيارة معاهدها العلمية ، ونزلت عند مدير الفيوم(٥٨٦) فى بيته . وقد احتفل بقدومى احتفالا - على عظمه - كان أقل من سابقه فى السنة الماضية ! وكان فى الاكرام - من جهة المائدة -

---

(٥٨٣) فى الأصل : « ليس طريقته له » وقد حذفنا « له » ليستقيم المعنى . ويقصد : ليس أسلوبه .

(٥٨٤) فى الأصل : « أن لا » .

(٥٨٥) فى الأصل «يناير» ، وقد تحققنا من حقيقة الشهر ، لأنه الشهر الذى توفى فيه مصطفى كامل .

(٥٨٦) محمد محمود بك (باشا فيما بعد) .

أقل أيضا ! ولكنى حملت ذلك على ما وجد بيننا من تمكن الألفة ، فانه لم يدع[٥٨٧] أحدا للأكل معنا ، ولم يكن غيرى وهو ، على المائدة ، إلا فى أول غداء ، ولكنى رأيت منه احتراما ولطفا عظيمين .

وقد طاف بى على بعض بلاد المركز ، فلم أجد فيها زرته من المعاهدشيئا تغير[٥٨٨] ، لأن أكثر هذه المعاهد وسخ ، والتعليم فيه ضعيف ، والنظام غير تام ، وبعضها لم يتم بناؤه ، وبعضها لم يستكمل معداته ، ولكنى رأيت نهضة فوق ما رأيت فى العام الغابر . وقد يكون السبب فى ذلك راجعا إلى فقر الأهالى ، فإنهم ضيقو[٥٨٩] الحال جدا ، ووساختهم لا تقل عن وساخة أهالى الفيوم . وقد رأيت المدير محترما عندهم ، نافذ الكلمة . وإذا استمر على ما رأيت من النهضة فلا يبعد أن تتقدم المعارف على عهده تقدما عظيما . وقد تكلمت معه فى شئون كثيرة يختص بعضها بالعلاقة مع الخديوى ، وبعضها بالعلاقة مع الإنكليز ، وبعضها بحزب الأمة ، والبعض الآخر بالحزب الوطنى ، وكنت أراه موافقاً لى فى الآراء جميعها تقريبا ، وقد أعجبت بحمد الباسل[٥٩٠] ، وهو عربى شجع العلم كثيرا بتشييد كثير من معاهده ،

---

(٥٨٧) فى الأصل : « يدعو » .
(٥٨٨) فى الأصل « تغير شيئا » . والتقديم والتأخير لسلاسة الجملة واستقامة المعنى .
(٥٨٩) فى الأصل : « ضيقوا » بألف زائدة .
(٥٩٠) حمد الباسل (١٨٧١ ـ ١٩٤٠) مغربى الأصل ، ولد بمصر ، ونشأ نشأة بدوية ، عين عمدة لقبيلة الرماح بالفيوم خلفا لوالده محمود الباسل ، وتخلى عن منصب العمودية لأخيه عبد الستار الباسل . وفى سنة ١٩١١ عين فى مجلس مديرية الفيوم ، وفى سنة ١٩١٤ أنعم عليه برتبة الميرميران الرفيعة ، كما انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية ، واختير بعد ذلك وكيلا للوفد المصرى . ألف كتاب « نهج البداوة » (أوراق محمد فريد ص ٤٢٩ حاشية ١) .



حمد الباسل

وحضرت إفتتاح كُتّابه ، وأثنيت عليه فيه الثناء الجميل . وقد إستقبلني حكمدار البوليس ــ وأنا ذاهب ــ من قبْل الفيوم بمحطة، ثم سبقني لغاية الواسطى(٥٩٢) فى حين العودة .

[ص ٣٤٢]

وفى مساء يوم وصولى علمت بوفاة مصطفى كامل ، حيث قال للمدير قائل : إن حسين واصف(٥٩٣) أخاه توجه إلى مصر لوفاته . فلم

---

(٥٩٢) فى الأصل « الواسطة » .

(٥٩٣) فى الأصل « وصفى » ، وهو حسين واصف بك (باشا فيما بعد) ، أخ مصطفى كامل ، أتم دراسته العلمية عام ١٨٧٥ والعملية ١٨٧٦ فى جامعة اكس بفرنسا ، وعين مساعدا لوكيل النائب العام . وفى عام ١٨٨٤ رأس محكمة الاسكندرية ، وبعد سنة عين مستشارا فى محكمة الاستئناف ، ومن ١٨٩٢ إلى ١٨٩٥ شغل وظيفة مفتش فى نظارة الداخلية ، ثم رقى مديرا للمنيا وقنا ، ثم محافظا لقنال السويس . وفى وزارة عبد الخالق ثروت التى تألفت فى أول مارس ١٩٢٢ عين وزيرا للاشغال العمومية .



حسين بك واصف

أتأثر تأثرا كبيرا ، ولا المدير أيضا ، ولم يظهر براده شيئا كبيرا من التأثر . واجتمع بعد العشاء عندنا بعض القضاة وأعضاء النيابة وناظر المدرسة ، وجرى ذكر الفقيد . فلم أبد شيئا ضده ، ولكن قلت : سمعت أنه كان يحابى أحياناً لأغراض شخصية ، كمديحه فى سلطان باشا[٥٩٤] ، وشبه ذلك . ولم أر معارضا من السامعين ، ولكن موافقتهم لم تكن شديدة ولا ظاهرة ظهورا بينا .

---

(٥٩٤) يقصد عمر سلطان باشا ، صديق مصطفى كامل ، وأحد المؤسسين للشركة التى أصدرت جريدتى : « ذى اجبشان ستاندارد » ، و« ليتاندار اجبسيان »فى نوفمبر ١٩٠٦ ، وأمين صندوق اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ . وصفه محمد فريد فى مذكراته بأنه كان يصرف أمواله فى « القمار ومع النساء بأوروبا وبمصر بكل تبجح ووقاحة » ، وأنه تسبب بعد وفاة مصطفى كامل فى اغلاق « اللواء » العربية واللواءين الانجليزية والفرنسية ، (أوراق محمد فريد ص ١٠ – ١٢).وقد نسب ذلك الى استمالة الخديو عباس له ، بأن =

وقلت إنه كان ـ على علاته ـ نابغا[٥٩٥] ثم ان قاضى الواسطى[٥٩٦] الشرعى حضر مع وكيل البوسطة للسلام علىّ فى أودة وكيل المحطة ، وجرى ذكر الصحافيين ، فقلت إنه ليس لهم حياء[٥٩٦م]، ولكنهم يستعملون طرقا للنصب ، فمن نجح فى الطريق الذى سلكه أدخل فيه ، وصار له مذهبا . فوافقنى الحاضرون على ذلك . وقد أعارنى وكيل البوستة بعض الجرائد ، [٥٩٧] فقرأتها[٥٩٨] فى الطريق إلى مصر ، ورأيتها تبكى بكاء مرا وفاة مصطفى كامل ، حتى المؤيد ، حتى الجريدة ، حتى الوطن ! ورأيت منها أن المشهد[٥٩٩] كان حافلا بالناس ، وكان فى غاية الانتظام .

وما وصلت مصر حتى علمت فوق ما قرأت ، وأصبحت الناس لا حديث لها إلا هذه الوفاة ، وما أصاب الناس من الفزع الأكبر من هولها ، وأكثر الناس من الاعجاب بها ، ومن كان منهم لا يعبأ بالمتوفى[٦٠٠] حين حياته ، إهتم لوفاته اهتماما كبيرا . وعد التفاف الناس حوله ، وبكاء الكثير منهم عليه ، علامة على تنبه الشعور الوطنى ، ودليلا على نمو الاحساس فى الناس . وذهبوا إلى أنه هو الذى

= أعطاه رتبة « المتمايز » ثم رتبه « الميرميران » (باشا) وزاره فى المنيا . وقال إنه أصبح انجليزيا بعد اعلان الحماية على مصر . وقد توفى فى مارس ١٩١٧ ، وكان عمره ٣٥ عاما .

(٥٩٥) قراءة ترجيحية ، وقد تقرأ « نافعا » .

(٥٩٦) فى الأصل « الواسطة » .

(٥٩٦م) وقد تقرأ «مبادىء» مع نقص حرف « ى » .

(٥٩٧) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت من السياق .

(٥٩٨) فى الأصل : « فقرأته » .

(٥٩٩) يقصد « الجنازة » .

(٦٠٠) فى الأصل : « الموتوفى » .

أوجد هذا الشعور الشريف ونماه . وافتتحت الجريدة ، وهى من الجرائد المخالفة له ، والتى كان بينها وبين جرائده خلافات شديدة - اكتتابا لرفع تمثال له ، تذكاراً لشأنه . واكتتب الكثير فيه أول مرة بمبلغ أزيد من خمسمائة جنيه . وقد سارت تلامذة جميع المدارس الثانوية والعالية والخصوصية فى الجنازة ، كل مدرسة وراء علم مخصوص مجلل بالسواد ، ومكتوب فيه إسمها ، وساروا سكوتا كأنما على رؤ وسهم الطير ، وعلت أصوات الكثير بالبكاء والنحيب ، وكان التلامذة يحملون بالتبادل النعش على الاعناق . ونظم كثير من الشعراء والكتاب مراثى فيه . وأقام الكثير من النوادى[٦٠١] والجمعيات والمساجد ، فى مصر والأرياف ، صلوات على روحه . وتواردت[٦٠٢] الرسائل البرقية والبريدية على الجرائد المخالفة له والمعادية تنعيه وتصف حزن الناس عليه . وكثير من الأفراد أقاموا مآتم فى بيوتهم ، واستقبلوا المعزين فيها . ولبس بعض السيدات لباس الحداد عليه ، وكذلك حمل التلامذة - من كل نوع - علامة الحداد عليه ، ولم يشذ عن ذلك تلميذات المدارس النسائية . وتوقفت معلمات المدرسة السنية عن مشاهدة الألعاب السحرية فى اليوم[٦٠٣] [ص ٣٤٤] التالى لتشييع الجنازة ، لأن الحزن أثر فى نفوسهن تأثيرا أفقدها الرغبة فى مشاهدة هذه الالعاب .

وبالجملة فإنك لا تجلس فى مجلس ، ولا تجتمع مع صاحب ، ولا تأوى إلى بيت ، ولا تطالع جريدة ، ولا تسير فى الأسواق ،

---

(٦٠١) فى الأصل : « النواد » .
(٦٠٢) فى الأصل : « توارد » .
(٦٠٣) مكررة فى الأصل .

ولا تركب الترام ، إلا وتسمع أو تقرأ شيئا عن مصطفى كامل . ويخيل لك أن كل ما أنت فيه شعور بهذا الرجل وحزن عليه ، حتى إن قاسم بك أمين ، وهو من الذين لم يسلموا من لسان المتوفى (فقد حمل على كتابه فى « تحرير المرأة » حملة شعواء ، وانتقده أشد الانتقاد ـ لا إعتقادا بضرره ، ولكن تقربا من الجناب العالى ، ونفاقا لذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة)[٦٠٤] ، ومن الذين كانوا لغاية وفاته يعتقدون أنه نصّاب خدّاع ، ومنافق كذاب ــ قاسم بك هذا حضر إلىّ يوم الجمعة ١٤ فبراير ، فى اليوم الرابع من الوفاة ، وكان أول ما بدأنى به : ماذا تقول فى وفاة مصطفى كامل ؟ إن اهتمام الناس بها لدليل على تنبه عام ، وحياة فى الناس جديدة ، وهذه قيمة تستحق الاعجاب ! . وانه معجب أيضا للطفى بك السيد ، الذى اقترح إقامة التمثال ! . ولم يبق عنده الآن شك فى حياة الأمة ونهضتها .

فلما سمعت هذا اللسان من صاحبى ، إستغربت أشد الاستغراب ، ولم أدر السر فى هذا الانقلاب ! فقلت : ولكنا نعلم أن الرجل ليس بشىء ، وأنه نصاب ! فقال : كذلك ، ولكن النتيجة التى ترتبت عليه تستحق الإعجاب ! . فقلت : إن هذا الشعور عظيم ، ولكن لم أفهم أن يكون لطفى هو أول مقترح لهذا التذكار ! . فقال : إنه خيرا فعل ، وإن وجود مثل هذا الأمر يقوى هذا الشعور ويزيده . فانتقلت إلى حديثى مع دنلوب وجورست فى الزيادات ، وقصصت عليه طرفا منه ، فلم أجده اهتم به كما ينبغى ، فتأسفت على كونى حكيت له ، ولات حين أسيف[٦٠٥] .

---

(٦٠٤) أضيف القوسان لتوضيح المعنى .

(٦٠٥) يقصد ولا فائدة من الأسف .

وبعد ذلك اجتمعت عليه فى بيته مع صدقى بيك ، وجرى ذكر هذه الوفاة . وكنت أحكيت لصدقى ما كان من قاسم ، وأحكى[٦٠٦] لى هو أيضا أنه تقابل مع قاسم وسمع منه ما سمعته تقريبا . فناقشت قاسم مناقشة شديدة ، حاصلها أنى أستغرب من رئيس لجنة الجامعة ، ومن صاحب كتاب « تحرير المرأة » ، أن يكون له مثل هذا الرأى فى مصطفى كامل ، وأن يقول إنه موجد الحركة الوطنية فى مصر !

كيف يسند إلى هذا الشاب ذلك الأثر ، مع أنه وجد قبل أن يخلق ، وقبل أن يصير إنسانا ؟ . أين الشيخ جمال الدين[٦٠٧] ،

(٦٠٦) هكذا فى الأصل : « أحكيت » و« أحكى » بمعنى « حكيت و« حكى » .

(٦٠٧) ولد جمال الدين الأفغانى عام ١٨٣٩ فى أسعد أباد بالقرب من كابل بأفغانستان ، من والد أمى فقير ، ودرس فى أماكن متفرقة من أفغانستان وايران ، حتى اذا بلغ الثامنة عشرة كان قد وقف على جميع العلوم الاسلامية المعروفة ، وسافر إلى الهند لمدة عام ونصف ، وكان يتقن الأفغانية والفارسية والتركية والعربية ، وزار مكة المكرمة ١٨٥٧ ، وعاد إلى أفغانستان والتحق بخدمة أميرها ، وأصبح كبيرا للوزراء ، ثم غادر أفغانستان بسبب الصراع على الحكم بين الأمراء فى عام ١٨٦٩ ، وسافر إلى الهند ، ثم إلى مصر ، ثم إلى الآستانة ، ولكن الحكومة التركية طلبت منه مغادرة البلاد بسبب الدسائس ضده ، فسافر إلى مصر سنة ١٨٧١ ، حيث أجرى عليه رياض باشا مرتبا قدره عشرة جنيهات شهريا تقديرا لمكانته . وفى مصر وفد عليه الكثير من الطلبة المجدين الذين أخذوا يذيعون آراءه الجديدة التحررية ، وعمل بالسياسة ، ولما عزل اسماعيل وتولى توفيق ، أصدر أمره فى سبتمبر ١٨٧٩ بإخراج جمال الدين من مصر هو وتابعه الفارسى « أبو تراب » ، فأقام فى الهند ، ثم ذهب إلى لندن ، ثم إلى باريس فى ١٨٨٢ . وفى عام ١٨٨٣ دعا اليه صديقه وتلميذه الشيخ محمد عبده ، الذى كان منفيا من مصر بسبب اشتراكه فى الثورة العرابية ، وأصدرا جريدة « العروة الوثقى » المشهورة ، التى صدر منها ثمانية



عبد الله نديم

والشيخ عبده ، وعبد الله نديم(٦٠٨) ، واللقانى(٦٠٩) ، والجرائد التى

عشر عددا فقط ، كان آخرها فى ١٦ أكتوبر ١٨٨٤ . ومنعت بريطانيا دخولها فى مصر والهند . ثم ذهب جمال الدين إلى لندن ، ثم إلى موسكو ، فسان بطرسبورج ، وطال بقاؤه فى روسيا أربع سنوات ، ثم عاد إلى إيران ، ثم أبعد بعد ثورة ضد الشاه فى أوائل سنة ١٨٩١ ، وذهب إلى العراق ، ثم إلى لندن ، وانتقل منها إلى الآستانة سنة ١٨٩٣ ، وبقى بها شبه أسير فى قفص من ذهب ، حتى وافته المنية فى ٩ مارس ١٨٩٧ .

وقد لعب جمال الدين الأفغانى فى فترة وجوده فى مصر من مارس ١٨٧١ إلى سبتمبر ١٨٧٩ دورا خطيرا فى إيقاظ الوعى ، وتحرير الفكر ، واعداد تلاميذ مبرزين فى العمل السياسى ، وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده .

(٦٠٨) عبد الله النديم ولد فى الاسكندرية فى سنة ١٨٤٥ ، وتعلم فى القاهرة فى مدرسة الجامع الأنور ، وأخذ يكتب الشعر والزجل ، وعمل تلغرافيا فى بنها ، واتصل

أنشأها قوم من أصدقائهم وبمساعدتهم ؟ ، أين الثورة العرابية ؟ أين الإحتلال ؟ أين خلاف اللورد كرومر والخديوى ؟ أين المحاكم التى أقامت العدل ؟ أين القوانين التى رسمت الحدود وفصّلت الحقوق والواجبات ؟ . أين المؤيد ومقالاته الطنانة الرنانة ، قبل أن يتنازل(٦١٠) إلى المقام الأعلى ، أين الجرائد الأخرى ؟ أين كل هذا ؟

باديب اسحق وسليم نقاش وكتب فى صحيفتيها : مصر ، والتجارة . ثم أصدر جريدة « التنكيت والتبكيت » فى ٦ يونيه ١٨٨١ ، ثم مجلة « الطائف » فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨١ ، التى حلت محل «التنكيت والتبكيت » ، وتعتبر امتدادا لها ، وعندما انتهت الثورة العرابية بالاحتلال البريطانى ، قدرت مكافأة ألف جنيه لمن يقبض على النديم ، ولكنه تمكن من الفرار والاختفاء مدة تسعه أعوام ، حتى قبض عليه فى أكتوبر ١٨٩١ ، وقررت الحكومة نفيه ، فسافر إلى فلسطين ، واستقر فى يافا ، حتى تولى الخديو عباس حلمى العرش ، فعفا عنه فى ٣ فبراير ١٨٩٢ ، وأباح له العودة إلى مصر ، فعاد فى ٩ مايو ١٨٩٢ ، وأصدر جريدة الاستاذ فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٢ ، ولكن الحكومة عادت فاصدرت قرارا باخراجه من البلاد بضغط من الاحتلال ، فغادر مصر فى منتصف يونيه ١٨٩٣ إلى يافا مرة ثانية ، ولكن الخليفة العثمانى أصدر أمرا بابعاده بعد أربعة أشهر من يافا ومن الأراضى التابعة للدولةالعثمانية ، ثم أغرى على الذهاب إلى القسطنطينية إتقاء لشره ، وهناك مرض بالدرن ، ومات فى أكتوبر ١٨٩٦ .

(٦٠٩) هو ابراهيم اللقانى ، المتوفى سنة ١٩٠٦ ، وهو من رجال المحاماة والأدب ، وكان من أول قادة النهضة التى تركزت حول الأفغانى ، وباعثى روحها ، ومن أقدر كتابها وخطبائها ، وممن اشتركوا فى تحرير الوقائع المصرية عندما كان يرأس تحريرها الشيخ محمد عبده . وعندما انتهت الثورة العرابية بالاحتلال البريطانى حوكم اللقانى مع محمد عبده ، ونفى من مصر ، فذهب إلى بيروت ، وأقام فيها ، إلى أن سمح له بالعودة إلى وطنه بعد تولى عباس حلمى العرش ، ولكن مرضه حال بينه وبين استئناف مساهمته فى السياسة وشئون بلاده مساهمة فعليه ، فلم يبلغ ما يستحق من شهرة ومجد .

(٦١٠) وتقرأ أيضا « ينحاز » مع « ل » زائدة .

أليس هذا إجحافا بحقوق العاملين أن ننسب هذه النهضة إلى مصطفى كامل وحده ؟ . فقال : إنى أعدل قولى ، بأنه كان من أكبر عوامل هذه النهضة . قلت : يجوز أن تقول ذلك ، ولكن يلزم أن تفصل الكلام إلى الضحايا(٦١١) التى قدمها [ص ٣٤٦] انه مثل رجل أطلق صوته بالغناء ، فوجد أناسا يسمعون ، فاستمر فى غنائه ، وصار يـزيد من الصياح كل ما زاده الناس إصغاء ، ولم يصادف فى طريقه شيئـا من العقبات . وكل ما يفتخر به ، الحكم على أخيه ، مع أنـه كاذب فى ذلك ! ، لأن أخاه ارتكب ذنبا وهو فى العسكرية ، وحوكم عليه محاكمة قانونية(٦١٢) . ولذلك فإن أخاه الثانى ممن شملهم الإحتلال بنظره ، وهو من أكبر الموظفين فى نظارة الأشغال يتقاضى مرتبـا سنويـا ألف جنيه(٦١٣) . إنى أندهش منك ياقاسم ، كيف تسيغ لنفسك أن تجرد هذا العالَم(٦١٤) من إستحقاقه ، وتسنده إلى مصطفى كامل ؟ . على أنى

---

(٦١١) يقصد التضحيات .

(٦١٢) هو على فهمى كامل ، وكـان ضابـطا برتبـة ملازم أول فى الأورطـة الأولى بسواكن ، وفى نوفمبر ١٨٩٥ صدر أمر باحالته إلى الاستيداع ، فسافر إلى مصر فى ٥ ديسمبر ١٨٩٥ . وفى ١٢ مارس ١٨٩٦ أقرت الحكومة المصـرية الحملة على دنقلة ، وفى ١٥ مارس قدم على فهمى استقالته من الجيش « ليكون بجانب أخيه فى ميدان الجهاد » ، فاعتبر الانجليز استقالته من الجيش فى هذا الوقت مخالفة للواجب العسكرى تستوجب محاكمته ، على الرغم من مسارعته باسترداد استقالته ، وحوكم أمام مجلس عسكرى قضى بتجريـده من رتبته وتنزيله إلى رتبة « نفر » ، وألحق « نفرا » بتجريدة دنقله (أوراق مصطفى كامل ص ٢٨٣ ، الرافعى : مصطفى كامل ص ٦٤ - ٦٥)

(٦١٣) يقصد حسين بك واصف (باشا فيما بعد) ، (انظر ترجمة حياته فى ص ٣٤٢ من المذكرات) .

(٦١٤) يقصد « بالعالم » الناس ـ أى الوطنيين السابقين على مصطفى كامل ، ويعتبر تقييم سعد زغلول للحركة الوطنية هنا تقييما صائبا ، فمصطفى كامل استمرار وليس بداية .

لا أعبأ بحكم مثلك ، ما دمت أنت الذى تقول فى كتابك : « الرد على الدوق داركور » : «إن التربية السياسية فى مصر قد إنتهت» ـ ، وذلك من منذ خمس عشرة سنة (٦١٤م) . فلا غرابة أن تقول فى هذا العام إن كل الشعور الذى إنبعث فى الأمة نتيجة مساعى مصطفى كامل ! .

ثم تركته وذهبت إلى نازلى(٦١٥) خانم(٦١٦) ، فسمعت منها أن قاسم قال لها انه ـ مع كونه لا يعرف الفقيد ولا أهله ـ ذهب فعزاهم فى بيتهم . فاندهشت لسماع هذا الخبر ، وفهمت أن قاسم يقول ما قال دفاعا عن نفسه عندما أسمع أنه توجه إلى بيت مصطفى كامل للتعزية . فى ظنى أنه فعل ذلك تبعا لصالح أو عبد الله أباظة أو رشدى . وقد أحكيت الأمر إلى عاطف ، فلم يشتد إنتقاده على قاسم .

ثم حضر عندى(٦١٧) فى مساء يوم الأحد محمد محمود ، مدير الفيوم ، وفتحى وعاطف والمغربى ، وجرى الكلام فى موضوعات

(٦١٤ م) كتب قاسم أمين كتاب : «المصريون ، الرد على الدوق داركور» ، باللغة الفرنسية فى سنة ١٨٩٤ ، وذلك ردا على كتاب كتبه الدوق داركور بالفرنسية كذلك . وقد اعترف فيه قاسم بأن مصر تعيش فى حالة من التخلف ، ولكنه أكد أنها سوف تجتاز هذه الحالة كما اجتازتها أوروبا . وقد راجعت الكتاب ، وتبين لى أن ماذكره سعد زغلول فى المتن من أن قاسم أمين أورد فى كتابه أن «التربية السياسية فى مصر قد انتهت» غير صحيح ! . والصحيح أن قاسم أمين قال فى كتابه : «وإنى أخلص من جميع ماسبق إلى أن التربية السياسية فى مصر قد اكتملت اليوم» ! . وواضح أن سعد زغلول قد اختلط عليه الأمر بسبب مضى سنوات طويلة على قراءة الكتاب ! . (انظر : قاسم أمين ، الأعمال الكاملة ، تحقيق د. محمد عمارة ، ج ١ ص ٣٤٦ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٦) .

(٦١٥) فى الأصل : « نزلى » .

(٦١٦) هكذا فى الأصل ، أى هانم .

(٦١٧) فى الأصل : « عند » .

شتى ، ولكن باحتراس نوعا . وكنت أحس[٦١٨] النفور يتردد بين فتحى وبين محمد محمود على لحاظاتها[٦١٩] ونظراتها . ثم قام محمد محمود فاختليت به برهة فى الأودة[٦٢٠] الأولى ، وقال لى إنه اشتد فى الكلام مع نجيب[٦٢١] لأنه ــ [٦٢٢] فلامه على كثرة بحثه ، وسأله عن الجريدة ، فلم يجاوبه الا بما ألم وانصرف . وقلت له أن[٦٢٣] يتكلم مع لطفى السيد فى شأن التلامذة ، لأنى أخشى عليهم وعلى بلادى من استمرارهم فى هذه الألاعيب ، فقال : نعم . ثم انصرف .

وعدت إلى فتحى وعاطف ، فقال فتحى حكاية مضمونها أن لطفى السيد نقل إلى اصهاره مجلسا سبق لنا هنا ، حضره عبد الخالق ثروت وشكرى باشا ، ونحن ، وجرى فيه ذكر بنت محمود أنيس[٦٢٤] ، التى تكتب فى الجرائد عن مساعدة جمعية رعاية الأطفال ، وأن إمراته سألته عن ذلك ! . فلم أظهر تأثرا ، ورأ[illegible] هذه دسيسة من فتحى .

---

(٦١٨) مطموسة فى الأصل ، وهى قراءة اجتهادية .

(٦١٩) هكذا فى الأصل ، ويقصد لحاظها أو « لحظاتها » ، أى لحظ كل منها للآخر ، أى نظر كل منها للآخر من طرف العين .

(٦٢٠) كلمة « الأودة » بمعنى الغرفة ، تركية الأصل ــ كما ذكرنا ــ وتستخدم فى العربية الدارجة .

(٦٢١) قراءة ترجيحية .

(٦٢٢) هكذا فى الأصل ، أى شرطة طويلة .

(٦٢٣) فى الأصل « أنه » ، وقد استبدلنا بها « أن » ليستقيم المعنى . ويقصد سعد زغلول أنه طلب من محمد محمود ان يتكلم مع لطفى السيد .

(٦٢٤) محمود أنيس بك من رجال الحزب الوطنى ، ومن المساهمين فى صحيفتى « ليتاندار اجبسيان » و «ذى إجبشان استاندرد » .

[ص ٣٤٨]

فى يوم الأحد ـ ١٦ فبراير ـ صباحا تكلمت مع المستشار فى مسائل التلامذة ، وما يصنع معهم !. فاستقر الرأى على أن لا يصنع[٦٢٥] شيئا ضدهم ، وأن يراقب منهم من يكون متمردا ومهيجا . وقد جمعت نظار المدارس الثانوية والعالية وحادثتهم فى هذا الشأن ، وأكدت عليهم أن يفتحوا عيونهم ، ويوجهوا إلى هذا الأمر اهتمامهم . وكانت تشاع عنهم[٦٢٦] إشاعات مختلفة : فمن قائل إنهم سيطوفون الشوارع حاملين رايات وأعلاما سوداء ، منشدين قصائد الرثاء ، وعليهم علامات الحداد . ومن قائل إنهم سيجتمعون فى ميدان الأوبيرا للرثاء . ومن قائل غير ذلك . واجتمعت عندى أقوال الثقات بأنهم متحمسون للغاية ، ويريدون أن يحدثوا حدثا يكون من ورائه إلفات أذهان الحكومة واقصاؤه[٦٢٧] عن وظيفته . وكانت الجرائد تنشر كثيرا من الأقوال التى تهيج العواطف وتثير الحمية فى الصدور ، وتشجع صغار الأحلام على الإخلال بالنظام . وقد أشاعت فيما أشاعت أن دنلوب سعى فى عقاب التلامذة الذينْ خالفوا القوانين ومشوا فى جنازة مصطفى كامل ، رغما عن منع الرؤساء ، وإنى أنا عارضته فى ذلك . وأثنى الناس علىّ فى ذلك ثناء كثيرا ، ورددت الجرائد صدى إمتنانهم .

ومن العجب أن كل الناس كانوا متحركين بشعور واحد ، واحساس واحد ، يقولون إن البلاد خسرت بوفاة مصطفى كامل خسارة لا تعوض . وقد بالغ بعضهم فى أوصافه حتى كاد يجعله فى

(٦٢٥) هكذا فى الاصل ، وصحتها ألا .
(٦٢٦) أى عن الطلبة.
(٦٢٧) اقصاء دنلوب.

مصاف الأنبياء !. ورُوى عن محام أنه قال : لو كان مصطفى إدعى النبوة لكنت أول المؤمنين به !. وأخذ أصحابه والذين كانوا موظفين عنده ينشرون المقالات الطويلة العريضة عن كيفية تعرفهم به واجتماعهم عليه ومعاملته لهم ، ومراسلته . والفائز منهم من ينشر خطابا تلقاه من المتوفى ، أوكلمات وجهها اليه !.

وقد ذهب بعض الناس إلى أن الحركة فى مبدئها[٦٢٨] مدبرة ، ثم انتشرت بالعدوى والتقليد هذا الانتشار ، وسندوا هذا الزعم بأن أصحاب المتوفى صرفوا يوم وفاته أربعين جنيها على التلغرافات التى أرسلوها لجميع الجهات تنعيه !. وزعم آخرون بأن للمعية يدا فى ذلك !. وإنى أظن أن الزعمين لا يبعدان أن يكونا موافقين للواقع ، وأضيف عليها ما قاله قوم من أن الجناب العالى ساعد على ذلك بإظهاره الانعطاف والارتياح نحو هذه الحركة .

ولقد ساءنى ما قرأت اليوم فى جريدة الأخبار من الدعوة إلى إقامة تمثال للمرحوم[٦٢٩] الشيخ عبده ، فان ذلك يفسح من الكلام ما لايستطاع الجواب عنه .

[ص ٣٥٠]

ذهبت أمس - ٢٢ فبراير سنة ٩٠٨ - عند مصطفى باشا فهمى ، فوجدته مفكرا . وبعد أن تكلمنا على بعض موضوعات عادية ، قال لى انه رأى جورست اليوم وتحادث معه فى مسائل شتى ، ومن ضمن ما قاله له : « إنى أفتكر فى تعيين وكيل لنظارة المعارف ينوب عن الناظر

---

(٦٢٨) فى الأصل : « مبدأها » .

(٦٢٩) فى الأصل : « إلى المرحوم » .

فى غيابه ، لأن الطواف الذى يقوم به فى الجهات مفيد جدا ، وهو يقتضى تغيبه عن مركزه ، وقد حدث فى غيابه أمران لو أن له وكيلا ، لما كان لهما من الأهمية ما كان » . وقد أوصانى جورست بأنيس باشا ، « وأريد أن تأخذ رأى سعد فى ذلك » .

فقلت له : ما السبب فى ذلك ؟ ، ولم أشك[٦٣٠] من وحدتى ؟ فقال : لا أدرى ، وقد يكون القصد من ذلك حسنا ، وقد يكون سيئا ، ولكنى أرجح الأول . وقلت له ما أعرف فى أنيس من الصفات من جهة كونه مستقيما ، غير كثير الطمع ـ ولكنه فخور ، كثير الكلام عن نفسه ، ضعيف الصحة ، متقدم فى السن ، أتم سنى خدامته[٦٣١] فى الأشغال . ويلوح لى أن تعيين شاب خير منه . فقال : أخشى عليك طمع الشباب ، وأن تقع على من يسعى ضدك وينقلب عليك . فانصرفت مفكرا فى الأمر ، وفى أسبابه .

وعلمت من عاطف ، الذى فاتحته من بعيد فى موضوع كثرة عمل النظارة ، وقلة الأنصار فيها ، واحتياجى إلى من يعاوننى ، وانى أملت ذلك ، وأريد أن أختار معينا كسكرتير عام أو وكيل . ولم يستحسن أنيس باشا ، ووصفه بالضعف فى الادارة والمجاملات[٦٣٢] فى العمل ، والتقدم فى السن ، والاعتلال فى الصحة . وفضل عليه ثروت باشا أو محمد محمود أو قاسم أو طلعت . وقد ورد ذكر أسماء كثيرة ، ووجدت لكل عيبا ، وأكبر ما وجدنا[٦٣٣] فيهم عيب الضعف فى الرأى والانضمام إلى القوة . وبت ليلتى مفكرا فى الأمر .

---

(٦٣٠) فى الأصل : « أشكو » .
(٦٣١) هكذا فى الأصل ، وصحتها « خدمته » .
(٦٣٢) قراءة ترجيحية .
(٦٣٣) قراءة ترجيحية .

ثم قابلت اليوم مصطفى باشا ، وعاودنا[٦٣٤] الكلام فى الموضوع ، وقلت له : «إنى أريد أن أقول لك[٦٣٥] بأن لا حاجة بى الآن إلى وكيل . فقال : « إن هذه تعد معارضة ، الأحسن إجتنابها . والأوفق أن تسلم بالمبدأ ، وتناقش فى الشخص ، وتعرض بعض الأسماء ، عند ذلك تكون مستعملا حقك ، بعيداً عن وصمة المعارضة ، والأمر غير مستعجل ، فلك أن تتفكر فيه إلى أجل طويل » .

ثم كررنا القول فى الباعث على هذا الإقتراح ، ورجح ما رجحه أولاً من حسن القصد فيه ، وقال لى إنه عقد النية على الاستعفاء ، ولكنه ينتظر قيام الدوق دى كنوت[٦٣٦] ، لأن الحال أصبحت غير سارة ، وكلما تقدم الزمن زادت الأحوال اشكالا . فقلت : « إنى أريد معرفة الوقت حتى أتدبر فى أمرى » . فقال إن بقاءك[٦٣٧] معلق بالظروف والأحوال ! .

---

(٦٣٤) فى الأصل بدون حرف ال « دال » .

(٦٣٥) فى الأصل : أقولك » .

(٦٣٦) هو الدوق أوف كونوت Duke of Connaught قائد القوات البريطانية فى البحر المتوسط ، وقد زار مصر مع قرينته يوم ١٠ مارس ١٩٠٨ ، وأقام له جيش الاحتلال مأدبة فى ثكنات العباسية ، كما أقيمت له مأدبة فى قصر عابدين ، وغادر مصر فى اليوم التالى مودعاً فى محطة القاهرة من الخديو وجورست والنظار (الجريدة ١٠ ، ١١ مارس ١٩٠٨) .ويقصد سعد زغلول بعبارة : « ينتظر قيام الدوق دى كنوت » ـ أى ينتظر قدومه ، لأن الزيارة جاءت بعد هذا الحديث ، وكانت الصحف المصرية قد توقعت هذه الزيارة من قبل حدوثها .

(٦٣٧) فى الأصل « بقائك » .

فأخذت أفكر فى الأمر ، [**ص ٣٥٢**] لأن مركزى من أصعب المراكز ، لأن الخديوى غير راض عنى ، وجورست لا أظنه ممنونا منى ، ولو بقيت مع استعفاء الرئيس ، فمن الجائز القريب أن يتفق الطرفان على إسقاطى ، فأسقط شر سقطة . إذن أسبق إلى الاستعفاء . ولكن ربما كان فى ذلك تعجل بالشر ، وسعى إلى ضياع مركز لا يستخف بشأنه ، ومن الصعب العودة إليه بعد الرحيل عنه . فما العمل ؟ وما الوسيلة ؟.

٣ مارث

العمل أن تعتمد على الله وحده ، وأن تعمل على ما يوافق الذمة ويرضى الله ، واقعا ذلك من الناس ومن ولاة الأمور حيث وقع . ولقد بدأت بزيارة المدارس لاكتشاف أحوالها ، والوقوف خصوصا على أميال الطلبة بعد وفاة مصطفى باشا كامل ، الذى تعبده التلامذة تعبدا غريبا ، ورأيت أن ابتدىء بمدرسة الحقوق ، حيث الأفكار فيها أشد تأثرا ، واشتهرّت بالتعلق بمصطفى باشا كامل . فطفت فصولها ، إلا فصلا واحدا كان هو فصل الناظر الذى كان مصاحبا لى . ووجهت بعض الأسئلة للتلامذة ، فأحسنوا الإجابة على العموم ، ولكنى رأيت فى لهجة بعضهم وكيفية القائه ما يدل على الخفة والطيش والحمق وقلة الأدب ، وكان أغزرهم أدبا أشدهم ذكاء وفهما . ثم عدت فى اليوم الثانى لزيارة الفصل المذكور ، وتابعت بعد ذلك زيارة المدارس على حسب التفصيل الوارد فى كراس آخر .[٦٣٨]

من يوم وفاة مصطفى كامل ، وأصدقاؤه وأنصاره يسعون فى تنظيم حفلة تأبين ، تكون عبارة عن مظاهرة سياسية ، وأخذت

(٦٣٨) انظر الكراس رقم ١٢ .

ـم تعد الأذهان إليها ، وترغب الناس فيها تلميحا وتصريحا ـ
١٩ مارث ، حيث نشروا منشورات على التلامذة بدعوتهم إلى
ع فى رحبة نظارة المالية ، كى يتوجهوا بانتظام إلى القرافة ،
ذلك فى الساعة الواحدة من ظهر يوم الجمعة ٢٠ مارث .
ترتيب هذه الحفلة والطرق التى تسير فيها .

ا كان الغد أصبح الحوذية وقد وضعوا على فوانيس عرباتهم وفى
م علامة الحداد ، وأوقدوا الفوانيس المذكورة ، ثم سارت
ؤلفة من تلامذة المدارس على اختلاف أنواعهم ، سواء كانت
(٦٣) أو أهلية ، إبتدائية أو ثانوية ، عالية أو خصوصية ، كل
يتقدمها علم مجلل بالسواد ، وبعض عمال المطابع ، وبعض
بعض الجمعيات والأخطاط . ولكن يقول الناس إن الحفلة لم
ظمة انتظام حفلة التشييع ، ولم يكن فيها خلق كثير ، وشوهد
صغار التلامذة جدا يمشون . وقال بعضهم إن بعض المنظمين
كب أفهم حكمدار البوليس أن عددا عظيما من الحوذية سيضع
الحداد ، وإذا وجدوا أحداً منهم خاليا منها أوسعوه ضربا
وا ، فلم يكن [ص ٣٥٤] منه الا أن انخدع لهذه الحيلة ،
ربجية جميعا أن يضعوا تلك العلامة ! . وقد أكد لى كثير من
، الذين ركبوا عربات أجرة فى اليوم المذكور ، أن العربجية قالوا
وضع هذه العلامة إنما كان بناء على أمر البوليس ! . ورأيت
جال المعية غير مستحسنين ما حصل ، ولا فرحين به فرحهم من

---

(٦٣) فى الأصل : « ميرية » .

بعد أن كان قوم ندبوا أنفسهم لأن يكونوا واسطة بين التلامـذة ونظارة المعارف فى الدفاع عن التلامذة ، وبعد أن كان بعض الجرائد تدعو[٦٤٠] القوم إلى هذه الوساطة ، سكتت هذه النهضة واختفت ، وسكن الصوت الداعى إليها . والسبب فى ذلك ــ على ما أعلم ــ أن بعضهم كان يتكلم[٦٤١] مع الجناب العالى فأظهر التردد فى قبولها ، وشجعه[٦٤٢] على رفضها . ويظهر أن غورست تكلم معه فى شأنها ، ولذلك خفتت تلك الأصوات ، وصار الوسطاء فى عداد الأموات .

ويُعنى[٦٤٣] اللواء ، بنشر ــ من وقت لآخر ــ شكـوى[٦٤٤] الناس على ناظر المعارف ، إذ نشر مقالة بامضاء محمد فريد ، رئيس الحزب الوطنى ، بالطعن عليه لأنه شدد الوطأة[٦٤٥] على التلامذة ، وأصبح الآلة فى يد دنلوب ، وأنه فعل ذلك ليتوصل إلى منصب رئاسة النظار ، كما عشمه بذلك كرومر فى خطبته التى طعن فيها على الإسلام والمسلمين . ثم ثناه بمقالة أخرى فى اليوم التالى عن زيارتـه لمدرسـة البوليس ، وقال فيها : « لو كـان لهذا النـاظر من النفـوذ فى نظارتـه مثلما[٦٤٦] لخليل حمدى فى مدرسته ، لامتنـع القلق والاضطراب من المدارس الأميرية » . ثم توالت مقالات الطعن من هذا اليوم .

---

(٦٤٠) فى الأصل : « يدعوا » .
(٦٤١) فى الأصل « تكلم » . .
(٦٤٢) قراءة ترجيحية .
(٦٤٣) قراءة تقريبية .
(٦٤٤) فى الأصل : « شكو » بدون ياء .
(٦٤٥) فى الأصل : « وطئة » .
(٦٤٦) فى الأصل : « مثل ما » .

ولا أدرى لهذه الحملة من سبب سوى أنها بايعاز ! . لأنى لم أفعل شيئا يستحق كل هذا الكلام . غير أنى أحس من الخديوى إقبالا بعد إدبار ، والتفاتا بعد إغضاء ، والله يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

انقطع قاسم عنى ، وإذا قابلنى صدفة كانت المقابلة غاية فى البرود ، ولا أدرى لماذا ؟ . وكانت حدثتنى نفسى أن أفاتحه فى هذا الشأن بكلام أو خطاب ، فرأيت أن الإغضاء غاية فى الصواب ، وأن الأولى عدم فتح هذا الباب ، لأن الود المخطوب لا خير فيه ، والأولى ـ إذا تسرب الشك إلى قلوب الأصدقاء ـ ألا[٦٤٧] يسعوا فى اليقين والسلام .

[ص ٣٥٥]

طال ذلك الانقطاع ، فلم أربدا من التوجه إليه وسؤاله وعتابه . فقال : إنى قطعت ودك لأنك رفضت ضمانتى ! . فقلت : ولكن مسئلة الضمانة مضى عليها زمان طويل ، كنا فى أثنائه أصدقاء ! ، وقد كاشفتك بجميع أسرارى ، فلماذا لم تعلنى بتغيرك منى حتى كنت أكف عنك ؟ فقال : وهل كنت لا ترانى محلاً لسرك ؟ . قلت : كنت لا أخاطبك مخاطبة الصديق ، ولا أكاشفك مكاشفة الصاحب . أما مسئلة الضمانة فلا حق لك فيها ، لأنك لما سألتنى فيها ، وكنت عالما بحالتك ، وأن الديون قد تراكمت عليك ، ورأيت أن ضمانتك مُخاطر فيها : لا تخلصك من الضيق الذى كنت فيه ، وتضرنى ضررا بليغا ، لأنى لا أملك نقدية مبلغ أربعة آلاف جنيه ، فإذا ضمنت ، وحل الأجل بعد أربعة أشهر أو ستة ـ كما كان المشروع ـ فلا يمكنك أن

---

(٦٤٧) فى الأصل : « أن لا » .

تدفع ، ولا يمكنى أيضا ، فيباع شىء من ملكى . لذلك قلت لـك جوابا ، إن هذه الضمانة تضايقنى ولا تفيدك ، ومع ذلك فانى رغما عن ذلك مستعد لها . ولم أصرح لـك بكل ذلـك الا اخلاصـا منى لك ونصحـا ، فأنت حملتـه على ارادة التخـلى عنك ، والانصـراف عن مساعدتك ، فأسأتنى بهذه الفكرة كثيرا . ومع ذلك فأنا ذهبت إليك بعـد انصرافـك ، وعرضت الضمـانة عليـك ، وقبلت أنت ذلك ، وذهبنا سويا لاجراء مـا يلزم فيها ، فعلمت أن البنـك الأهلى رفض السلفة بتاتا ، فعلى فرض أن يكون تبريرى فى أول الأمر سيئاً ، فان قبولك للضمانة بعده يعتبر مساحة ، فلم يكن لك بعدها من حق فى قطيعتى . فقال : ان البنك لم يرفض ! . فقلت : إنك مخطىء خطأ مبينا ، وعندى من الأدلة القاطعة ما أنا مستعد لتقديمه ـ إذا شئت ـ ومن ضمن ذلك شهادة رسمية من نفس البنك . وإنى أقول لك: أنت لم تتصرف معى فى هذه المسئلة تصرف الصديق، لأنك أخفيت علىَّ ديونك، فأفهمتنى أولا أنها إثنى عشر ألف جنيه ، ثم علمت من طريق آخر أنها ثمانية عشر ألف جنيه ، واعترفت أنت بذلك ، ثم تبين لى أنها فوق الأربعين ألف جنيه ! فما كنت أيها الصديق بحالـة فى طاقـة مثلى أن يساعدك على الخروج منها(٦٤٨) ، على أنى لـو فهمت أن المبلغ الذى طلبت ضمانتى فيه كان مفيدا فى تسوية حالتك ، فانى كنت ـ رغما عن كل شىء ـ تخليت عن ملكى لك .

فاعترف بأنه مخطىء ، وقبلنى وقبلته ، وانصرفت . ولكنه لم يلبث إلا قليلا حتى انقطع عن الزيارة الا مرتين : إحداهما عند نازلى خانم ، والثانية عند مصطفى باشا ، وبعد ذلك لم أره أصلا .

---

(٦٤٨) فى الأصل : « فما كنت أيها الصديق بحالة ليس » ... الخ وقد حذفنا « ليس » ليستقيم المعنى .

[ص ٣٥٦]

توفى هذا الصديق على الصفة التى فصلتها فى غير هذا المحل ، ولم يخفف مصابه علىَّ إلاَّ تَذكُّر انقطاعه عنى ، وانصرافه عن مساعدتى فى أحوال كنت أشد الناس فيها حاجة إلى مؤانسته . ولكن قوة حبى له كانت تؤثر ، فى أغلب الأحيان ، علىَّ ، فأنسى معها كل شىء .

وقد كتب إلىَّ موسيو « شقرا »[٦٤٩] صاحب جريدة « الاستقلال » ، يطلب منى كلمات فيه يضمها إلى مقالة يعدها فى رثائه فقلت :

« كان الفقيد مخلصا فى وده ، حافظا لعهده . عرفت الفقيد منذ ثلاث وعشرين سنة ، كنت أترافع مرة فى قضية أمام محكمة إسكندرية ، وأظنها كانت لشخص يدعى يوسف أبو مندور ، ضد شخص يدعى الناقورى ، وكانت تختص بوضع اليد على قناة[٦٥٠] فترافعت فيها وكان حاضرا ، ووقع نظرى فى المحكمة عليه ، فمالت نفسى إلى معرفته ، ومال هو كذلك إلىَّ ، ودعانى إلى الغداء معه ، وكان فى قلم قضايا الحكومة ، فاعتذرت ، ولكن تعلق به قلبى من تلك الساعة ، وتعلق بى ، وتصادف أن انتقل إلى قلم قضايا الحكومة فى مصر ، وازداد التعارف بيننا بازدياد التردد ، ثم تعين فى بنى سويف رئيسا للنيابة ، وترافعت معه مرة أمام يحيى بك مرافعة حادة ، وخرجت من الجلسة ، وقد كان أعد لنا طعاما من طواجن الأرز ، فأكلت . ثم انتقل إلى طنطا[٦٥١] ، وكنت كذلك أدعى عنده ، ثم

(٦٤٩) أصدر صحيفة الاستقلال بالقاهرة عام ١٩٠٢ ، وهى صحيفة شهرية .

(٦٥٠) قراءة إجتهادية .

(٦٥١) قراءة إجتهادية .

تعين معى نائب قاض فى الاستئناف ، فاختلطنا مع بعض اختلاطا شديدا ، وتلازمنا تلازما عظيما ، فلا يمضى يوم لم نأكل فيه معا . وكلما[٦٥٢] عرض لأحد أمرأو (. . . .)[٦٥٣] حادث مهما كان نوعه ، حكاه للآخر منذ أول اجتماع معه . وكنا نجلس للحديث من غير كلفة، ونتكلم على غير نظام، فيرمى كل واحد منا قلمه[٦٥٣م] ، كما يرسل رجليه ويديه من غير أن يحاسب نفسه على شىء أمام الآخر . وكنا نتناقش فى كل موضوع ، ونلم بكل شىء من غير أن تفعل المناقشة فى أنفسنا إلا زيادة ارتباط بعضنا ببعض .

[ص ٣٥٧]

لما حدث بعد وفاة مصطفى كامل أن التلامذة تركوا دروسهم لتشييع الجنازة ، خلافا لأوامر الأساتذة[٦٥٤] ونظار مدارسهم ، وكان كل ما وقع من مخالفة وعدم امتثال ، من المدارس التى نظارها من الانكليز ـ إنتهزت هذه فرصة ، وأشرت بتعيين وكيل لكل ناظر منهم . عرضت ذلك على جورست ، فلم يعترض عليه ، وحدثت فيه دنلوب ، فلم يخالف كل المخالفة فيه ، لأنه قال إن ذلك يجرح خواطر الانكليز ويحد من اهتمامهم . وكررت الكلام مع الاثنين ، وانتهى الأمر بتقريره فى الميزانية للعام المقبل .

خلت وظيفة نظارة مدرسة المعلمين الخديوية من ناظرها الانكليزى موسيو ديليني ، فتكلمت مع المستشار فى تعيين خلف له ، فقال : موسيو سوانسن، المفتش بالنظارة ! . فقلت : ولكن بها وكيلا

---

(٦٥٢) فى الأصل « وكل ما » .
(٦٥٣) كلمتان تعذرت قراءتهما .
(٦٥٣م) قراءة ترجيحية .
(٦٥٤) فى الأصل : « الأستاذة » .

وطنيا يستحق أن يشغلها ، خصوصا وقد امتدحه الناظر الراحل . فقال : هذا المدح ليس بشىء ، لأن الوكيل المذكور على حافظ ليس له عنوان حالى ، فقلت : ولكن عمله دل على اقتداره . ثم انقطع الحديث لكون ميعاد قيام القطار من اسكندرية كان قد اقترب .

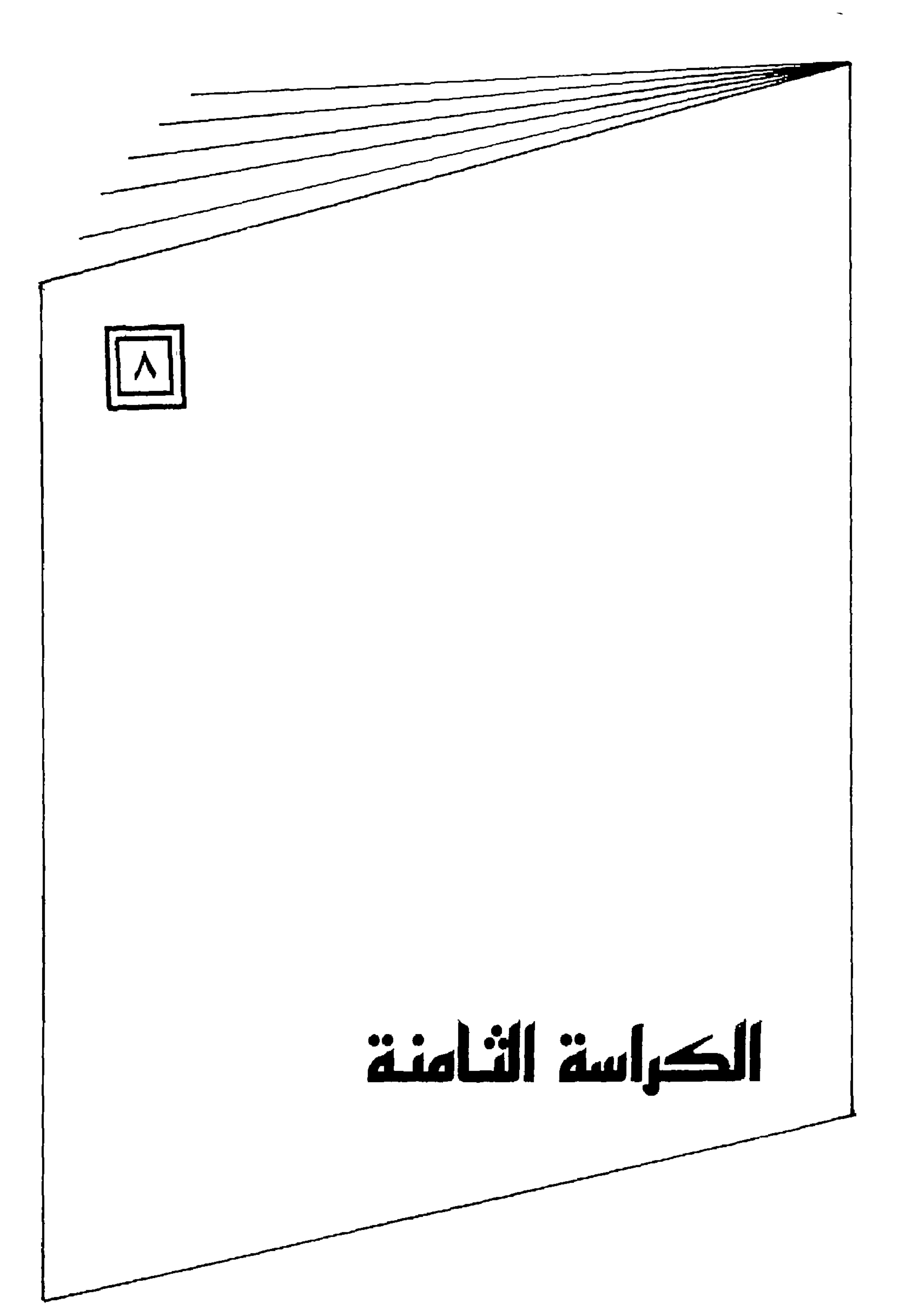
وقد استأنفت الكرة مرة أخرى فى الكلام يوم أمس ٦ يونيو سنة ٩٠٨ فقلت : انى أرى أن الأليق لهذه الوظيفة هو اسماعيل بك حسنين . فقال : وأنا كذلك ، وإنما ماهيته أعلى ، وله سكن ، ولابد من الكلام مع المالية فى شأن التعويض عليه فى المسكن . فخشيت أن يكون ذلك حيلة على إدخال المالية فى المسألة لكى ترفض الطلب فيسقط المشروع . فقلت : أنا لا يهمنى الشخص ، ولكن المبدأ، فلنقرر مبدئيا تعيين وطنى ، فقال : كذلك ، ولكن لابد من أن يكون معه انكليزى كوكيل . قلت : إن هذا يتعلق بالناظر ، فإن كان إسماعيل بك حسنين فلا وجه لأن يكون معه آخر إنكليزى ، لأنه برهن على كفاءته فى مدرسة من أهم مدارس القطر ، وكان فيها فى مقدمة الأجانب ، [ص ٣٥٨] لأنه فاق عليهم فى النتيجة ، فلا يحسن أن يكون بجانبه من ينازعه الرئاسة ، ومن يضايق عمله . فقال : ولكن يجب علينا أن نلاحظ مستقبل الإنكليز ، وإذا لم يتعين وكيل منهم إنقبضت نفوسهم ، وخافوا أن تكون الأبواب غُلّقت عليهم . فقلت : إنى يهمنى تقدم الانكليز ، ولكن يجب علىَّ قبل ذلك الإهتمام بتقدم أبناء وطنى ، فإنى بتعيين هذا الوطنى ، الذى اتفقنا جميعا على كفاءته وإطلاق يده فى عمله ، نفتح طريق التقدم أمام شعب بتمامه ، وندل على حسن نياتنا ، ونحقق كلام كرومر وجورست وغيرهم من الانكليز من ترشيح المصريين للوظائف فى بلادهم ، وإسناد الأمور إليهم متى برهنوا على كفاءتهم . ولقد ولدت الصدفة لنا اسماعيل بك ، فيلزم أن نحقق هذه

الأقوال . فقال : إنه لا مضايقة من وجود وكيل انكليزى مع ناظر وطنى ، بل إن الانكليزى يساعد الوطنى . فقلت : لم نفهم ذلك من أقوال عظمائكم ، ولا من أقوال وكلائكم ، فالمفهوم المقرر الذى جرى العمل عليه أن الانكليزى ــ ولو كان مرءوسا ــ يكون هو صاحب النفوذ ، وصرح بذلك اللورد كرومر . فلاشك أن وجود الانكليزى[٦٥٦] يشد خناق الوطنى ، خصوصا فى هذه المدرسة التى لها وكيل وطنى ، فان استبداله بانكليزى[٦٥٧] يدل على أن إعطاء الوظيفة للوطنى إنما هو مسئلة صورية ، ولكن الحقيقة أنها للانكليزى ، وأنه هو المتصرف فيها ، ولكن العكس يحدث عند العكس ! فقال : ولكن إضافة وكيل وطنى لكل ناظر انكليزى ، وعدم إضافة انكليزى للناظر الوطنى يجرح خواطر الانكليز ! . قلت : لا محل لهذا الجرح ، لأن الإنكليز يجب أن يعلموا أن ذلك ليس لعدم كفاءتهم ، ولكن لتدريب الوطنيين وإفهامهم أن الحكومة تريد إسناد أمورهم إليهم كلما أمكن ذلك .

---

(٦٥٦) فى الأصل : « الانكليز » .

(٦٥٧) هكذا فى الأصل ، وصحة العبارة : فان استبدال انكليزى به ـ أى تعيين انكليزى محله .


٨
الكراسة الثامنة


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الكراسة الثامنة

من ص ٣٦٠ إلى ص ٣٧٦
من ١٨ يناير ١٩٠٨ إلى ٣ فبراير ١٩٠٨

المحتويات :



[ص ٣٧٦][٦٥٨]

قام سعادة ناظر المعارف العمومية ، فى الساعة العاشرة ، من صبيحة يوم السبت ١٨ يناير سنة ١٩٠٨ ، من مصر[٦٥٩] بطريق النيل على ظهر الباخرة رفيق ، من بواخر نظارة الأشغال العمومية ، قاصدا الوجه القبلى ، لتفقد معاهده العلمية ، يرافقه كل من أحمد أفندى براده ، سكرتير سعادته ، وفؤاد أفندى كمال ، مساعد السكرتير . وكان المطر يتساقط رذاذا ، والهواء باردا جدا ، والشمس محجبة بالغمام . وتأخر السفر عن ميعاده الساعة الثامنة صباحا ، بسبب تأخر الطباخ عن الحضور ! حتى ظن أنه لم يعد يحضر . وخرجنا من الوابور . البعض للبحث عنه ، والبعض لانتظاره . ولما أقبل ، عاد الكل إلى الوابور ثانيا . ثم سارت السفينة ، ولم نستطع لشدة البرد البقاء على ظهرها ، فنزلنا فى غرفها .

---

(٦٥٨) أرقام الصفحات فى هذه الكراسة تنازلية بدءا من ٣٧٦ وانتهاء بـ ٣٦١ ، ومن الشمال الى اليمين ، نظرا لأنها فى الأصل أجندة أجنبية ، وجرى ترقيمها بدءا من نهاية الصفحات بطريق الخطأ . وهى مملاة من سعد زغلول .

(٦٥٩) يقصد من القاهرة .

واستمر السير حتى وصلنا «الرقة» فى الساعة الخامسة ونصف مساء ، وارسلنا نبحث فيها عن فواكه وخضروات ، فلم نجد غير اللبن ! وبتنا بها ، ثم رحلنا عنها فى الساعة السادسة صباحا من اليوم التالى ، فى هواء بارد إلى درجة ١١ سنتجراد ، ولكن الشمس كانت مشرقة تنعش بحرارتها الأجسام . ويقول مهندس الوابور إنه يمكننا أن نصل بنى سويف الظهر ، أو قبله بقليل ، ولكنا رغبنا إليه أن يخفف السير ، حتى نصل فى الساعة الثالثة طبقا للأخبار[٦٦٠] [ص ٣٧٥] التى سبق أرسلناها فى اليوم السابق إلى كل من ناظر المدرسة[٦٦١] والمدير .

وقد أكلنا من صنع الطباخ السابق ذكره مرتين ، فلم يعجبنا طبخه لكثرة ما يضع فى الطعام من السمن ، وقلة الملح فى بعضه ، وكثرة الصلصات التى تفسد طعوم المآكل الأصلية ـ فأخلف بذلك ظننا فيه ، واستلفتناه إلى هذه العيوب ، فوعد بإصلاحها وإنا منتظرون ! .

إنتظرنا ، وأكلنا من طبخه مرتين ، فما وجدناه أحسن صنعا ، وهو يدعى أنه لا يعرف إلا الألوان الافرنجية ! ، ولكن مآكله ليست ـ فيما يظهر ـ لا افرنكية ، ولا تركية ! ، فما علينا إلا الصبر ، حتى يصلح الله من شأنه ، أو يبدلنا خيرا منه .

وقد تناولنا طعام الغداء فى يوم الأحد ، والوابور واقف بجوار الشناوية (عمدتها عويس بك الجبالى) ، وكنا نزلنا نتريض مشيا على

---

(٦٦٠) يقصد الاشارة التى بُلغت .

(٦٦١) ناظر مدرسة بنى سويف يدعى أحمد أفندى حسن (حاشية مسجلة بأعلى الصفحة من المذكرات) .

الأقدام ، فوجدنا مزرعة بصل بها رجلان ، واشترينا منه بعض البصل . وفى عودتنا وجدنا رجلين وصبيا يشتغلون فى حقل ، فوقفنا بإزائهم ، وناديناهم لنستفهم منهم عن الجهة التى يجلبون الماء منها ، لسقى مزرعتهم ، فترددوا فى الإجابة ، وبعد ذلك أقبل علينا أحدهم ، وهو شاب ، مع الصغير ، وفهمنا منه أن الماء يجلب من ترعة مجاورة أشار اليها بالجهة الغربية . وكان الثالث يتداخل فى الكلام من مكانه بصوت عال ، وأخيرا حضر الينا وتولى هو الكلام ، بعد أن تربع على الأرض . فسألناه عما إذا كان يريد أن يعلم إبنه الصغير؟ فقال إنه(٦٦٢) لا يريد ذلك ، لأنه هو الذى يقوده إلى الغيط ، لأنه كفيف البصر .

ولما قلنا له إن الحكومة ستلزم الناس بتعليم أبنائهم وبناتهم بالجبر عنهم ، استغرب من ذلك ، وقال إن فعلت الحكومة هذا ، توجهت إلى أفندينا ، وأخذت منه إبنى ، وإذا أريد تعليمه قهرا ، فلابد من التكفل بمعاشى . فتركناه وانصرفنا ، بعد أن أعطى صغيره قطعة بخمسة(٦٦٢م) قروش. فلما علم الأب بها،رفع صوته بالدعاء وشيعنا بجميل الثناء ، وفهمنا منه أنه لا يملك إلا ستة قراريط يتعيش منها(٦٦٣) هو وابنه وزوجته وابنته . وفى أثناء وقوفنا حضر رسول من طرف المدير مخبرا بأنه فى إنتظارنا بنزلة شريف ، فقصدناها(٦٦٤) .

وصلنا بنى سويف فى الساعة الثالثة ، وكان المدير ، وناظر

---

(٦٦٢) اضيفت (انه) ليستقيم المعنى .

(٦٦٢م) فى الأصل : « بخمس » .

(٦٦٣) فى الأصل : « منه » .

(٦٦٤) هذه الفقرة كلها من أول « وقد تناولنا طعام الغداء » هى حاشية بصفحتى ٣٧٤ – ٣٧٣ من المذكرات . وقد نقلناها الى موضعها ليستقيم المعنى .

المدرسة ، والشيخ إبراهيم على فرغل ، فى انتظارنا بنزلة شريف باشا ، فأخذناهم فى الوابور معنا إلى « الحلبية » ، لأن الطريق منها إلى بندر بنى سويف أسهل كما رأى المدير ، ودعانا المدير للغداء عنده فى اليوم التالى ، فاعتذرنا ، وكذلك اعتذر هو عندما دعوناه لتناول العشاء معنا ، وانصرف مع من حضروا معه ، مثل : على بك سرور ، وعمدة الحلبية ، على نية أن يعود فى الغد الساعة ٨ ونصف صباحا ، لزيارة المعاهد العلمية معنا .

فحضر فى الساعة ثمانية و٤٥ دقيقة فى عربة يحوطها فارسان ، فنزلنا إلى البر ، وركبنا معه إلى المدرسة . وكان الطريق صعبا لكثرة ما فيه من الغبار والرمل ، الذى كانت تغور العربات فيه ، وتعلو وتسفل فى حركاتها بكيفية تضايق ، وتميل بالرأس عن الإعتدال . وقد وجدنا على باب المدرسة ناظرها وأساتذتها وقوفا ببابها ، والتلامذة صفوفا بداخلها على هيئة طابور . فمررنا بهم ، ثم صعدنا إلى غرف الدروس ، حيث زرناها واحدة فواحدة ، مبتدئين بالسنة الرابعة ، ومنتهين بالسنة الأولى . فلم نجد بها تغيرا عن السنة الماضية ، إلا إعداد مصلاة بها .

ولاحظنا ــ كما رأينا فى السنة الماضية ــ تأخر التلامذة فى اللغة العربية ، خصوصا فى السنتين الرابعة والثالثة . واعتذر الناظر عن بعض هذا الضعف ، بأن الشيخ أحمد مفتاح ، أحد أساتذة اللغة العربية ، لا يشتغل باجتهاد ، لأنه يرى نفسه مهضوم الحق ، حيث كان مدرسا فى مدرسة المعلمين الناصرية للإنشاء ، وهى مدرسة عالية ، ثم أهبط منها إلى مدرسة إبتدائية ؛ وبأن كلا من الشيخ محمد المدنى ، والشيخ محمد عبد الهادى ، حديثا العهد بالتدريس ، لأنهما من متخرجى هذا العام ؛ وأن كثرة تغير الأساتذة ، موجب لضعف التلامذة فيما يتلقونه ! .

ولا يبعد أن يكون كل هذا صحيحا ، ولكنا وجدنا ــ فوق ذلك ــ أن بضاعة الأساتذة ــ خصوصا فى علم الإنشاء ــ قليلة ، وليس لهم ذوق فيه . فقد وجدناهم أقروا العبارات الآتية فى بعض منشآت التلامذة : « إذا اراد فعل عمل من الأعمال » ، « إذا تخلى عن المشورة صار غريقا لا يميز الخطأ من الصواب » .

ورأينا ضعفا أيضا لدى التلامذة فى التاريخ ، وأن التلامذة لا يحسنون فهم السؤال فيسيئون الاجابة عنه ، وأنهم إنما يعتمدون على قوة الحفظ لما يلقى عليهم ، فى غير تفهم لمعناه ! وكذلك الحال فى الجغرافية ، حيث يحفظون ــ حتى الادلة على كروية الأرض ــ حفظا خاليا عن إدراك المعنى .

أما الحساب فلا بأس بدرجة التلامذة فيه ، وبحال معلمه ، وهو عبد الله أفندى مصطفى . وقد ألح ناظر المدرسة فى طلب ترقيته من سعادة الباشا الناظر ، وقرر أنه معه من أربع عشرة سنة .

وحال مبانى المدرسة غير مرض[٦٦٥] ، لكن الإقبال كثير عليها ، حيث وجدنا بها ٣٤٧ تلميذا . ولذلك يجب الاهتمام بتحسين مبانيها . ثم انصرفنا منها بعد أن مكثنا بها **[ص ٣٧٤]** من الساعة ٩ ونصف صباحا لغاية الساعة ١٢ وربع .

وبعدها زرنا كتّاب القاضى ، وهو من الكتاتيب التابعة لنظارة المعارف، فوجدناه[٦٦٥م] غير مكانه، بمكان أحسن بناء. ولا بأس بالنظافة والتعليم فيه . غير أن تلاميذه قليلون ، ويُرى على فقيهه وعريفه الإجتهاد والنشاط .

---

(٦٦٥) فى الأصل « مرضى » .

(٦٦٥م) فى الأصل : « فوجدنا » بدون هاء

ثم بارحناه إلى مدرسة سيد أحمد باك زعزوع ، حيث دعانا المدير إلى زيارتها ، ولم نكن زرناها فى السنة الماضية ، لضيق الوقت ، فوجدنا صاحبها فى إستقبالنا ، مع ناظرها وأساتذتها وتلامذتها . وزرنا جميع فصولها ، ولكن لم نوجه لواحد من التلامبد سؤالا ، إلا سؤالا واحدا فى الحساب جبرا للخاطر . ورأينا فيها ثلاثمائة تلميذ ، ويظهر أن التعليم فيها لا بأس به .

وبعد الفراغ من الزيارة ، تلى تلميذ قصيدة على حسب العادة ، ودعا[٦٦٦] التلامذة للجناب العالى ، ولناظر المعارف ، وهم مصطفون بحوش المدرسة . وتكلم سيد أحمد بك زعزوع ، صاحب المدرسة ، فأثنى على ناظر المعارف ، ورغب إليه أن يتابع الاجتهاد فى نشر العلم والمعارف ، وأن يسعى فى النظر فى طريقة لتأييد الأمن فى البلاد . وأطال القول فى هذا الموضوع كثيرا (لأنه أصيب بقتل إبن له يبلغ السبع والعشرين سنة فى السنة الماضية ، ولم تقف الحكومة على أثر للفاعل) .

فشكره ناظر المعارف على تأسيس هذه المدرسة ، وود أن يقتدى به غيره من أمثاله الأغنياء ، حتى يعاون الحكومة على الوصول بالأمة إلى غايتها[٦٦٦م] من التقدم فى سبيل العمران . وقال ــ فيما يختص بالأمن ــ إن الصعوبة هى فى الوقوف على الجانى الحقيقى ، وهذا الأمر يتعلق بالأمة أكثر مما يتعلق بالحكومة ، والمرجع فيه إلى الجهل ، الذى لادواء له سوى العلم . على أن الحكومة باذلة جهدها بما يختص بذلك ، ومن هذا ما أصدرته ــ أخيرا ــ من التعليمات للمديرين ورؤساء النيابات ، مما يؤمل أن يكون من ورائه توطيد الأمن فى البلاد .

---

(٦٦٦) فى الأصل : « دعى » .

(٦٦٦م) فى الأصل : « غايته » .

ثم توجهنا إلى ديوان المديرية ، حيث قدم إلينا بعض موظفى المديرية ، والمحكمة الأهلية . وعدنا إلى الباخرة فى الساعة واحدةونصف ، يصحبنا حضرة حسنى قطرى بك ، وكيل المديرية ، بالنيابة عن المدير الذى إعتذر عن التشييع ، لانعقاد مجلس التأديب بالمديرية . ولما اقتربنا من الباخرة تذكرنا البوستة ، فأرسلنا فى إحضارها . ولزمنا أن ننتظر حضورها إلى الساعة ثلاثة وربع ، فحضرت .

وأقلعت الباخرة قاصدة ببا ، حيث وصلناها فى الساعة ٤ والدقيقة ٤٥ مساء ، فألقت الباخرة مرساها للمبيت (الإثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٠٨) . فخرجنا منها وسرنا على الجسر قليلا ، حيث تقابلنا ببعض أفراد من الأهالى ، وحادثناهم فى شؤون مختلفة من أحوالهم ، فلم نحصل منهم على ما يهم ذكره ، وعدنا إلى الباخرة حيث جلسنا نكتب ما مضى فوق ظهرها .

وإذا بثلاثة رجال ، يتقدمهم ضابط بوليس ، صعدوا الباخرة واقتربوا منا مسلمين ! . فوجمنا لقدومهم بغير إستئذان ، [ص ٣٧٣] وقطعهم طريق الأفكار علينا ، فتثاقلنا فى رد تحيتهم . وقبل أن يأخذوا أمكنتهم ، أخرج أحدهم ، وهو شاب ملكى ، ورقة زيارة[٦٦٧] ، وناولها إلينا ، فإذا هو ناظر مدرسة أوقاف ببا ، ومعه أحد معلميها المدعو الشيخ سيد النجار ، فجلسوا ، وفهمنا من حديثهم أن ذلك الضابط هو معاون بوليس ببا ، وأنه حضر لما علم بقدومنا ، من غير أن يكون منبها عليه بذلك . ومع ذلك فقد حادثناهم فى بعض الشئون تحية لهم ، ورجونا معاون البوليس أن يرسل فى احضار البوستة لنا أحد

---

(٦٦٧) أى « كارت » باسمه .

أتباعه هذه الليلة ، وأن يترقب حضورها غدا ، ويبعث بها إلينـا فى مطاى . وبعد ذلك انصرفوا ، وأخبرنا المعاون بأنه وضع خفيرين تحت تصرفنا .

يوم الأربعاء(٦٦٧م) ٢١ يناير سنة ١٩٠٨

وفى السـاعة السـادسة من صبـاح اليوم قمنـا قاصـدين المنيا ، فوصلناها فى الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء ، بعد أن عطفنا على مطاى ووقفنا بها ساعتين تقريبا ، للتزود(٦٦٨) من الفحم ، واستلام البوستة ، ولم نكن أشعرنا أحدا بقدومنا إلى المنيا فى هذه الساعة ، وإنما أرسلنا ــ عقب وصولنا ــ مكتوبا إلى المدير نخبره فيه بوصولنا ، فبعث الينا مأمور المركز ، ومعاون البوليس ، ليستعلم عما إذا كان تمكن قبوله فى السهر ، فاعتذرنا بالتعب ، وشكرنـاه . وأجبناه عـلى سؤاله عن ساعة خروجنا صباحا لـزيارة المـدرسة ، فقلنـا إنها ستكون السـاعة الثامنة .

ووجدنا أثناء وقوفنا بمطاى ، فلوكة تصيد سمكا ، فاشترينا منها بعض سمكات ، من النوع المسمى بالشيلان . وكان فى المرسى كثير من الصناديق والأقفاص المملوءة بيضا لإ ساله إلى مصر . ووجدنا بين الواقفين هناك شيخا طاعنا فى السن ، تبين لنا(٦٦٩) أنه مشتغل بتجارة البيض ، وأن له منزلا بمصر ، وآخر بمطاى ، وأنه تزوج بامـرأتين ، تعرف باحداهما فى مركب نزل فيها معها من مطاى إلى مصر ، وكانت

(٦٦٧م) فى الأصل : « الأربعاء » ، وصحتها الثلاثاء . وتوجد بالسطر السابق عبارة : « ناظر مدرسة المنيا يدعى سعيد أفندى فهمى » ـ وفيها يبدو أن الاسم كتب للتذكرة ، وقد حذفناه من المتن وأثبتناه فى الحاشية لأنها مكانه الطبيعى .

(٦٦٨) فى الأصل : « للتزيد » .

(٦٦٩) فى الأصل : « له » .

إذ ذاك متزوجة ، فأحبها وأحبته ،وطلقت من زوجها وتـزوجت به ، ومكثت معه إثنتى عشرة سنة ! . واجتمع أثناء الحديث معه علينا بعض النـاس ، وتداخـل كل منهم فى الكـلام ، من غير أن يـوجـه إليهم خـطاب . ويظهـر أن هذه عـادة القوم ، حيث يتـطفلون بـالكـلام ولا ينتظرون به توجيه السؤال إليهم ، ولكن كان يظهر عليهم البشر والسرور من محادثتهم ، وتوجيه الأسئلة إليهم فى الشئون المختلفة .

[ص ٣٧٢]

وقد(٦٧٠) أدركتنا البوستة فى مطاى ، جاء بها عسكرى من ببا ، دفعنا له أجرته خمسة عشر قرشا . وقمنامن مطاى الساعة ٣ وربع ، ووصلنا المنيا الساعة ٧ والدقيقة ٤٥ ، فأرسلنا مكتوبا للمدير نخبره فيه بوصولنا .

يوم الأربعاء(٦٧١) ٢٢ يناير سنة ١٩٠٨

حضر المدير فى الساعة الثامنة صباحـا ، وكان بـالمرسى ضـابط بوليس ومعه ثلة من العساكر ، فقمنا جميعا لزيارة المدرسة الأميرية ، وفتشنا عليها فصلا فصلا ، كما أننا تفقدنا حالة النظافة والنظام بباقى الغرف ، فوجدنا النظافة لا بأس بها ، أما التعليم فوجدنا بـه نقصا كبيرا ، خصوصا فى مادة اللغة العربية والحساب والديانة والتاريخ ، بالسنتين الثالثة والرابعة ، وأحد فصلى السنة الثانية .

---

(٦٧٠) توجد بالسطر السابق عبارة : « تابع يوم الاربعاء ٢١ يناير ١٩٠٨ » ، وقد حذفناها لعدم الحاجة اليها ، ولأن يوم الأربعاء صحته الثلاثاء .

(٦٧١) فى الأصل : الخميس ، وصحتها الاربعاء .

فمثلا فى مادة اللغة العربية ــ بالفصل الثانى من السنة الثانية ــ وجدنا التلاميذ كتبوا فى كراساتهم البيتين الآتيين :

إن أخاك الحق من كان معك
ومن يضر نفسه لينفعك
ومن إذا ريب الزمان صدعك
شتت فيك شمله ليجمعك

بدون أن يفطنوا إلى المعنى أو الضبط !. وكذلك وجدنا التلاميذ بالفصل الثانى من السنة الثالثة ، دونوا بكراساتهم عبارة : « حفظه الله » ، ولم يحسن النطق بها إلا واحد منهم فقط . ! ولم يحسنوا إعراب البيت :

« إذا كانت النفوس كبارا
تعبت فى مرادها الأجسام »

ولم يجُد واحدا (٦٧١م) منهم فهم معنى كون « إذا » خافضة للشرط منصوبة بجوابها .

وضعفهم فى الإنشاء أظهر . ومن إتحاد كتاباتهم فى الموضوع الواحد ، يتبين أنهم يكتبون ما يملى عليهم ، لا مايرد بفكر كل منهم !. ويدل على ذلك أيضا كون أغلبهم لم يفهم بعض الجمل التى كتبوها ، مثل : « إن للكلام طيا ونشرا » . ويظهر أن ضعف التلامذة آت فى الأغلب من ضعف الأساتذة ، أو من إهمالهم . فإنا لاحظنا أنهم لم يصححوا كثيرا فى الألفاظ والعبارات التى راجعوها فى كتابات التلاميذ . أما المطالعة فكانت فى جميع الفصول ضعيفة .

(٦٧١م) فى الأصل : «واحد» .

وبالاجمال ، فإن التعليم العربى منحط ، وهو أحط ما يكون فى السنة الثالثة والرابعة . وحالهم فى باقى الفنون ـ وان لم يكن كحالهم فى اللغة العربية ـ إلا أنه ضعيف ، خصوصا فى الحساب ، وعلى الأخص فى الديانة والتاريخ .

وقد وجدنا أن ترشيح المياه ليس على ما ينبغى ونرى الأحسن الرجوع إلى طريقة ترشيح المياة بالأزيار . وقد بالغ المدير فى مدح الناظر كثيرا ، وكاد(٦٧٢) أن يفضله على سائر نظار المدارس التى رآها .

ثم زرنا كلا من كُتَّابَىْ « الكاشف » و« اللمطى »(٦٧٢م) التابعين للنظارة ، فوجدنا الأول قد سدت الحائط البحرية منه بنوع من البغدادلى ، وصار لا بأس به من هذه الجهة . والتعليم فى كل منهما مناسب لحالهم ، بل إنه فى الدين والمطالعة أرقى منه فى المدرسة ! . وقد رأينا فى الثانى بعض بنات يبلغن التسعة ، تلت إحداهن عُشرا من القرآن ، فأجادت التلاوة كل الاجادة . ثم توجهنا إلى المديرية ، حيث [ص ٣٧١] مكثنا بها برهة .

ثم عدنا إلى الوابور ، حيث كانت الساعة العاشرة ونصف ، وسارت(٦٧٣) بنا السفينة ، بعد أن ودعنا المدير ، وناظر المدرسة ، ومفتش الكتاتيب . وفى الساعة واحدة ، وقفت بنا السفينة ، حيث تناولنا طعام الغداء ، وتقابلنا ـ أثناء سيرنا ـ بالباخرة سقارة ، التى تقل السير الدن غورست ، قبل وقوفنا بقليل .

ثم عاودنا السير إلى ملوى ، فوصلناها حيث كانت الساعة خمسة

---

(٦٧٢) فى الأصل : « وكان » .

(٦٧٢م) هكذا فى الأصل ، ولعله : « المالطى » .

(٦٧٣) فى الأصل : « وصارت » .

و٢٠ دقيقة ، ووجدنا فى الانتظار على الساحل مأمور المركز ، ومعاون البوليس ، وبعض الأعيان ، والعساكر . فنزلوا عندنا ، ثم حضر قاضى المواد الجزئية ، بمحكمة ملوى ، ووكيل النيابة ، وسيف النصر باشا ، ودار الكلام معهم على موضوعات شتى ، كالمعارف وتقدمها ، والأمن وتوطده ، والأزمة المالية واشتدادها ، والزراعة وتقدمها ، والواحات وشركتها ، والقضايا وكثرتها . ثم انصرفوا حيث كانت الساعة السابعة و٥ دقائق .

وحددنا الساعة ثمانية ونصف لزيارة المعاهد العلمية بملوى ، وكنا علمنا من المأمور أن المدير سيحضر غدا الساعة ٩ صباحا ، فرجوناه أن يخبره بالتليفون أن هناك محلا معدا له بالوابور معنا ، وكلف نفرا من أتباعه بتوصيل بوسطتنا إلى محلها .

وكنا ــ لما يئسنا من تحسن الأكل ــ قد كتبنا لعاطف بك ليبحث لنا عن طباخ آخر ، غير أن المآكل التى تناولناها فى الظهر ، عدلت أفكارنا ، وحملتنا على أن نسترد ما كتبناه ، ونرجو أن لا نكون تسرعنا فى هذا العدول ، وأن يستمر التحسين .

أما الهواء فكان جميلاً جداً ، والسماء صافية ، حتى أننا قضينا أكثر النهار فوق ظهر الباخرة ، وتغذينا عليه ، وسنفعل ذلك فى العشاء .

يوم الخميس ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨

فى منتصف الساعة التاسعة ، غادرنا الباخرة ، يرافقنا مأمور المركز وبعض الأعيان ، يتقدمنا فارسان قاصدين المدرسة الخيرية الإسلامية ، فوصلناها بعد الساعة التاسعة ببضع دقائق ، ووجدنا التلامذة مصطفين بحوش المدرسة ، والناظر والمدرسين وكثيراً من الأعيان على بابها لاستقبالنا . وبعد أن مكثنا برهة وجيزة ، قدم سعادة عبد الخالق ثروت باشا ، مدير أسيوط ، ورافقنا فى تفقد حالة التعليم

بالمدرسة ، فأعجبنا بما رأيناه من نجابة التلاميذ ، ونشاط المعلمين ، وأثنينا على القائمين بشؤون المدرسة ، كما أننا حببنا إليهم المداومة على السير فى طريق الوصول بالمدرسة إلى الغاية المقصودة .

ثم زرنا كتاب مصطفى كاشف نمرة ١ ، فوجدنا به ثلاث غرف ، إحداها بالدور الأسفل للذكور ، والغرفتان الأخريان بالدور الأعلى(٦٧٤) ، احداهما للبنات والأخرى للبنين . غير أن هذه الغرفة الأخيرة لم يكن بها تختْ معدة لجلوس التلاميذ ، فكانوا جلوساً على الأرض ! . وقد أخبرنا الشيخ [ص ٣٧٠] عبد الله البسيونى ، مساعد المفتش ، أن النظارة أعلمته بإرسال التخت بطريق السكة الحديد ، وهو فى انتظار وصولها . وحالة التعليم بهذا الكتاب جيدة .

وفى الساعة الحادية عشرة(٦٧٤م) ،عدنا للسفينة،فقامت بنا بعد دقائق قليلة،ووصلنا ديروط فى الساعة الثانية ، بعد أن تناولنا الغذاء(٦٧٥) على ظهر الباخرة فى الساعة الأولى بعد الظهر ، وكان بصحبتنا سعادة المدير . ولما وصلنا ديروط ، وجدنا المأمور وبعض الفرسان فى انتظارنا ، فركبنا الحمير التى كان قد أعدها المأمور قاصدين البلدة ، فوصلناها بعد نصف ساعة .

وهناك وجدنا المدرسة الخيرية مزدانة بالأعلام ، واستقبلتنا بالباب جوقة الطبل البلدى ، فحيتنا بالسلام الخديوى . ثم دخلنا ساحة المدرسة ، فوجدنا التلاميذ صفوفاً ، كما وجدنا الكثير من الوجوه والأعيان ، يتقدمهم حضرة مهران بك خلاف ، فى استقبالنا . وبعد أن استرحنا قليلاً فى حجرة الناظر ، تفقدنا الفصول الخمس ، وباقى

---

(٦٧٤) فى الأصل : « الأعلا » .
(٦٧٤م) فى الأصل : « عشر » بدون تاء مربوطه
(٦٧٥) هكذا فى الأصل وصحتها : « الغداء » بالدال .

ملحقات المدرسة . فوجدنا التلاميذ على حالة متوسطة ، غير أن نظافة التلاميذ تحتاج إلى شيء من العناية . وبعد أن فرغنا من التفتيش ، إجتمعنا بالوجوه والأعيان بحجرة مخصوصة من حُجر المدرسة ، أعدها الناظر لذلك الاجتماع ، وألقينا عليهم خطبة وجيزة ، أعربنا فيها عن سرورنا من نهضتهم للتبرع للمدرسة بما يضمن بقاءها . وبعدها زرنا كتاب ديروط المحطة ، الذى هو أحد كتاتيب الإعانة من الدرجة الثانية ، فالفيناه على حالة سيئة من حيث التعليم والنظافة .

وفى الساعة الرابعة ، ركب كل منا مطية قاصدين الباخرة ، فوصلناها فى الساعة الرابعة ونصف ، وقامت بنا على الفور ، ووصلت نزالى جنوب فى الساعة الخامسة والدقيقة ٤٠ ، حيث ألقت مراسيها للمبيت ، ومعنا سعادة المدير .

يوم الجمعة ٢٤ منه (٦٧٥م)

قمنا فى الساعة السادسة والدقيقة ٥٠ إلى أسيوط ، فوصلناها الساعة سبعة والدقيقة ١٥ ، وفى أثناء المسير ، قبل الوصول إلى أبنوب بنحو ساعة ونصف ، شحّط الوابور ، ومكث مشحوطاً زيادة على(٦٧٦) أربع ساعات ونصف ، وتخلص من الشحط بمعونة رجال وابور فحم كان مارا ، فأوقف السير ، وانضم رجاله إلى رجال وابورنا ، وتساعدوا على إنفاده وتسييره . ويظهر أن هذه عادة جارية بين رجال الملاحة ، حيث يعاون بعضهم بعضاً عند الحاجة ، وكان هؤلاء المساعدون يشتغلون بكمال إجتهاد ، كأنما يشتغلون لأنفسهم . وقد كافأناهم على

---

(٦٧٥) توجد عبارة : « ناظر مدرسة أسيوط يدعى محمد أفندى أمين » مثبتة بالسطر السابق من اليومية ، وقد حذفناها لورودها بالمتن بعد ذلك ، ولأن مكانها فى الحاشية .

(٦٧٦) فى الأصل « عن » .

تعبهم بجنيه ، فأخذوه شاكرين . وسار[٦٧٧] الوابور حتى وصل إلى أسيوط فى الساعة الآنف ذكرها .

وكنا عازمين أن نتناول الشاى عند [ص ٣٦٩] حسين بك فهمى المحامى إجابة لدعوته ، وأخبرناه بذلك فى التليفون ، ولكن تأخرنا عن الوصول منعنا عن ذلك . وقد وجدنا وكيل مديرية أسيوط ، محمد بك أمين واصف ، فى انتظارنا مع بعض العساكر ، وأخبرنا بأنه كان فى الانتظار مع كثير من الموظفين ، حضروا فى الساعة اثنين وانتظروا لغاية الساعة خمسة ونصف ، ولما لم يحضر الوابور إنصرفوا .

فتوجهنا توا إلى منزل المدير ، حيث تناولنا العشاء ، وكان حاضراً وكيل المديرية المذكور ، والخواجة سنوت[٦٧٨] حنا ، أحد التجار الأعيان بأسيوط . وفى أثناء العشاء حضر كل من حسين بك فهمى المحامى ، ومحمد أفندى أمين ناظر المدرسة . وفى الساعة عشرة عدنا إلى الوابور ، وحددنا الساعة ثمانية لزيارة المدارس .

وفى الساعة ثمانية ونصف[٦٧٩] صباحاً ، حضر المدير فى عربته ، وانتظرنا حتى تحضر عربة أخرى كان أرسل للبحث عنها بعد حضوره . ثم ركبنا فى الساعة ثمانية و ٤٥ دقيقة ، فزرنا أولاً المدرسة الأميرية ، فصلاً فصلاً ، ثم جميع الملحقات ، فوجدنا النظافة فيها لا بأس بها ، وكذلك النظام . ولكن لم نُسر من حالة التعليم بها ، فان تلامذتها متأخرون فى جميع الفنون التى سألناهم فيها ، وهى العلوم العربية ، والحساب ، والجغرافيا ، والتاريخ ، والديانة ، واللغة الانجليزية .

---

(٦٧٧) فى الأصل « وصار » .

(٦٧٨) فى الأصل : سنُّت .

(٦٧٩) فى الأصل بدون واو العطف .

وتبين لنا أن أغلب الأساتذة ضعاف فى التعليم من جهة ، وكسالى من جهة أخرى ! فمنهم من لم يتذكر المادة التى علمها إن صح اعتذاره ، كما اعتذر الشيخ جعفر منصور ، عند عدم إجابة تلامذة الفصل الثانى من السنة الثالثة لتلاوة شىء من المحفوظات النثرية أو الشعرية ــ حيث قال : إن تلامذته لم يأخذوا محفوظات ، لأن النظارة لم تقر إلى الآن المحفوظات المنتخبة . ثم تبين من الكراريس التى إطلعنا عليها ــ فى الفصل الأول من السنة بعينها ــ أنهم تلقوا هذه المادة ! . وقال ناظر المدرسة إن النظارة أقرتها فى يوم ٧ ديسمبر ، وقد لاحظنا لناظر المدرسة هذا الضعف ، ولكنه لم يجبنا بجواب شاف .

وبالجملة فاننا خرجنا من المدرسة غير مسرورين إلا من نظافتها ، ونجابة التلميذ إسماعيل(٦٨٠) الذى كنا وجدناه فى كتاب الكاشف عام أول ، وأمرنا بادخاله فى هذه المدرسة مجاناً ، حيث دخل فى السنة الأولى منها فى الشهر الرابع من السنة الدراسية ، واجتاز امتحان آخر السنة بنجاح ، ونقل للسنة الثانية ، ووجدناه فيها الثانى ، وأجاب عن كل سؤال توجه إليه ، فأجاد إجادة أعجب كل الحاضرين بها .

ثم زرنا مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ، لأنى أحد مؤسسيها ، وعضو فى مجلس إدارتها من جهة ، ومن جهة أخرى فان

---

(٦٨٠) اسماعيل القبانى ـ أنظر هامش ص ٢٢٥ كراسة ٥ .

وقد تخرج اسماعيل القبانى بعد ذلك من مدرسة المعلمين فى سنة ١٩١٩ ، واشتغل مدرسا فى أسيوط الثانوية ، وشغل منصب أستاذ تربية فى معهد التربية والمعلمين وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره ؛ وسافر الى الولايات المتحدة لإلقاء محاضرات ، واختير وزيرا للمعارف فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو . وهو صاحب مدرسة فى التربية والتعليم .

حسين بك فهمى المتولى أمور هذه الجمعية فى هذه الجهة دعانى لزيارتها . وقد رأيناها فى مكان غير لائق من جهة متانة البناء ، وظلام غرف التدريس ، وقيام السلالم واقفه أكثر منها مائلة . أما التعليم فيها فأضعف من المدرسة الأميرية . ولم نر إجابة المدير لدعوته زيارة المدرسة القبطية لضيق الوقت من جهة . ولعدم دعوتنا لزيارتها من جهة أخرى ، لا مباشرة ، ولا بواسطة المدير . ثم زرنا المدرسة الصناعية الأميرية ، فوجدناها لا بأس بها ، وحالتها تبشر بحسن المآل .

[ص ٣٦٨]

وكان مكاتبو بعض الجرائد يتبعوننا فى كل هذه الزيارات التى انتهينا منها فى الظهر ، وعدنا إلى الوابور حيث ودعنا المدير ، وناظر المدرسة ، وحكمدار البوليس ، ومساعدا تفتيش الكتاتيب ، ومكاتبو[٦٨١] الجرائد . وسارت السفينة بنا الظهر تماماً قاصدة سوهاج . ومررنا بأبى تيج ، حيث أرسلنا تلغرافات لمصر وسوهاج ، ثم تابعنا السير حتى وصلنا طهطا فى الساعة سبعة والدقيقة ١٠ ، وكان الهواء جميلاً جداً ، ولما غامت الشمس وأقبل الليل كانت النجوم زاهية فى السماء حتى سرنا على ضوئها مسافة طويلة .

يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٠٨

وقد قضينا الليلة بطهطا ، وفى الساعة أربعة ونصف ، أقلعت منها السفينة قاصدة سوهاج ، فوصلناها فى الساعة تسعة والدقيقة ١٥ ، قبل الميعاد الذى كنا حددناه بساعة وخمس[٦٨٢] وأربعين دقيقة ، وذلك ناشىء عن قيام السفينة قبل الساعة التى كان مزمعا القيام فيها .

(٦٨١) فى الاصل : ومكاتبوا .
(٦٨٢) فى الأصل : وخمسة .

فنزلنا منها ومشينا إلى المدرسة[٦٨٣] وقابلنا مدير جرجا فى الطريق ، فرافقنا إليها . وقد تفقدناها فصلاً فصلاً ، فوجدنا التعليم فيها لا بأس به على وجه العموم ، ولكن رأينا فى السنة الثانية ضعفاً فى « الدين »[٦٨٤] لدى التلامذة ، وفى الحساب ، فلم يتمكنوا[٦٨٥] من معرفة معنى النية ، ولا من حل مسألة بسيطة فى الحساب . ووجدنا الشيخ على عبد الكريم ، أستاذ اللغة العربية فى السنة الثالثة ، ضعيفاً فيما يعلمه ، ولم يحسن قراءة البيت الآتى :

وما لى إلاّ آل أحمد شيعة　　ومالى إلاّ مذهب الحق مذهب

ثم لاحظنا فى الفصل الثانى من السنة الثالثة ضعفا فى العربية أيضا ، والدين ، ولكن تلامذة هذه السنة ضعاف فى الحساب . وأعجبنا بتلميذ قبطى يدعى فؤاد ميخائيل من تلامذة السنة الرابعة ، لقوة عارضته ، وحسن إلقائه ، وسرعة خاطره ، وفهمه لدروسه . وبعد الانتهاء من تفقد الفصول حضر جماعة من الموظفين بالمحكمة والادارة والرى ، ومكاتبو الجرائد ، وسلموا علينا ، وسلمنا عليهم ، واصطف التلامذة فى حوش المدرسة ، وألقى تلميذان منهم قصيدتين ترحابا بالقدوم ، وشكراً على الزيارة .

ثم توجهنا إلى مدرسة عبد الله بك وهبى ، فزرناها بقسميها للذكور والإناث ، ولم نتوغل فى البحث مع تلامذتها ، ولكن يظهر أن

---

(٦٨٣) توجد فى السطر التالى لهذه الكلمة عبارة : « ناظر مدرسة سوهاج يدعى أحمد أفندى درويش » ، وقد حذفناها من المتن ، وأثبتناها فى الحاشية لأنها مكانها الطبيعى .

(٦٨٤) يقصد مادة « الدين » .

(٦٨٥) فى الأصل : يتمكن .

فى التعليم فيها ضعفا ، خصوصاً فى قسم البنـات . وهى تشكو قلة المساعدات المالية . وقد أنشد التلامذة عند الانصراف نشيد السلام والوداع ، وتلا بعض التلامذة خطبة بالشكر على الزيارة .

وبعد ذلك عدنا إلى السفينة ، حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ ، وشيعنا المدير ومن معه إليها . ثم سرنا قاصـدين قنا فى هـواء شديد بارد ، وبحر مضطرب الأمواج ، حتى التجـأنا أن نقف عـلى المنشية ساعة ، إتقاء شدة الأهواء ، وسقط قليل من المطر .

وكان قابلنا ــ عند رسو السفينة بسوهاج ــ ساع من الديوان يحمل البوستة ، وبعض المأكولات ، فقرأنا ما أحضر من الأوراق ، وسلمناه ما أجبنا به عليها ، وما كتبناه فى الشئون المختلفة ، وأنـزلناه فى تلك الناحية ليعود منها إلى مصر .

واستأنفت السفينة السـير حتى وصلنا البَلْيَنَـه فى [ص ٣٦٧] الساعة ٧ مساء .

٢٧ يناير سنة ١٩٠٨

وقمنا منها فى الساعة ٥ والدقيقة ٤٥ صباحاً فى برد قارص ، وريح عاصفة ، ولا نزال مجدين السيرإلى[٦٨٦] قنا .

وصلنا هذه المدينة الساعة أربعة ونصف ، ووجدنا فى انتظارنا على الشاطىء مدير قنا ، ووكيله ، وحكمدار البوليس ، ورئيس محكمة قنا الأهلية ، ورئيس النيابة ، وناظر المدرسة[٦٨٧] ، وبعض تلامذتها ،

---

(٦٨٦) فى الأصل : « على » .

(٦٨٧) ناظر مدرسة قنا يدعى عبد الحميد أفندى الشربينى . وقد كتب سعد زغلول هذه الحاشية فى المتن بجوار عنوان « ٢٧ يناير ١٩٠٨ » ، ونقلناها الى الحواشى لأنها مكانها الطبيعى .

ومكاتبى بعض الجرائد ، وغيرهم . وبناء على دعوتنا نزلوا الوابور ، ودعانا المدير للعشاء أو الغداء[٦٨٧م] عنده ، فاعتذرنا ، وبعد أن شربوا القهوة ، إنصرفوا . وخرجنا نتريض على الشاطىء هنيهة ، ثم عدنا ، فقدم لنا مكاتب الأهرام قصيدة مدح ، فتقبلناها منه وشكرناه ، وانصرف ، وكان قد خف الهواء نوعاً ، وقل البرد .

يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٠٨

وفى الساعة ٨ والدقيقة ٢٠ صباحاً ، ركبنا مع المدير ومن حضر معه ، وذهبنا إلى المدرسة ، فتفقدنا فصولها . وقد وجدنا فى السنة الأولى الشيخ أحمد كامل يلقى درساً فى المطالعة ، فرأيناه لا بأس به ، وبتلامذته . ثم انتقلنا للسنة الثانية ، حيث لاحظنا عند التلامذة ضعفا فى اللغة الانجليزية ، وفى اللغة العربية أيضا ــ وعلى الأخص فى المطالعة والدين والجغرافيا . ثم امتحنا السنة الثالثة بفصليها ، فوجدنا بها ضعفا فى سائر العلوم . وأعجبنا تدريس الشيخ عبد اللطيف عبده من جهة حسن البيان والالقاء ، وكذلك الحال فى السنة الرابعة . ثم رأينا أن بالمدرسة ظلمة ، وبحجراتها ضيقا . وأرانا الناظر مخزنا يريد أن يستعمله فصلاً فى السنة المقبلة ، فوجدناه لا يقل عن سائر الحجرات التى بها فصول .

ومن رأى الناظر أن يضم المستشفى إلى المدرسة الحالية لتكون منهما المدرسة ، عوضاً عن الأرض التى اشتريت[٦٨٨] لها خارج المدينة ، وربما كانت هذه الفكرة فى محلها ، نظراً لقرب مكان المدرسة الحالى من المساكن ، وتوسطه بينها . وهذه مسألة تحتاج للنظر .

---

(٦٨٨) فى الأصل : « اشترت » .

(٦٨٧ م) فى الأصل : « الغذاء » .

وقد زرنا بعد ذلك مدرسة الأقباط ، حيث دعينا[٦٨٩] بواسطة المدير لزيارتها ، فطفنا ببعض غرفها ، وحيينا تلامذتها بتوجيه بعض أسئلة خفيفة . وقد لاحظنا فيها الضعف من جهة التعليم والنظام والنظافة . وانصرفنا بعد أن ودعنا من استقبلونا من القسس وبعض أعيان الطائفة القبطية . ولم نجد وقتا لزيارة غير هذين المكانين ، واعتذرنا ــ لذلك ــ للمدير عن عدم زيارة المديرية ، ورجوناه أن يعتذر عنا لمن حضروا لاستقبالنا .

ثم عدنا إلى السفينة مودّعين من المدير وبعض الموظفين ، وسرنا قاصدين الأقصر ، حيث كانت الساعة إحدى عشرة[٦٩٠] صباحاً ، فوصلناها فى الساعة الخامسة . وكان الهواء جميلاً ، والسماء صافية ، فخرجنا إلى الأوتيل المدعو « وِنْتَرْبالاس » الذى فتح فى العام الماضى ، حيث [ص ٣٦٦] تناولنا الشاى مع المدير فى فنائه ، وبعد ذلك عدنا إلى الباخرة ، حيث استقبلنا بعض الأعيان .

وكان العزم أن نبارح هذه المدينة فى الساعة ٥ صباحاً ، ولكن بعد أن نبهنا بذلك على مهندس الوابور . ورد تلغراف من المغربى بك ، مدير أقلام عربى النظارة ، بأنه سيحضر مع أوراق الترقيات والعلاوات لعرضها علينا ، فأجلنا القيام إلى الساعة عشرة صباحاً ، بعد حضور وابور الصباح الذى يصل من مصر الساعة تسعة ونصف صباحاً ، ولهذا أرسلنا تلغرافا لناظر مدرسة إسنا بألا يصرف التلامذة حتى نحضر .

---

(٦٨٩) فى الأصل : « دعونا » .

(٦٩٠) فى الأصل : « عشر » .

وعند إنصرافنا من قنا ، تقدم إلينا محمود أفندى رشاد ، معاون بوليس قنا ، شاكيا كثرة عياله ، وضيق حاله عن أن ينفق على تعليمهم ، والتمس قبول بعضهم مجانا . فبينا له حكم القانون ، وتأسفنا من عدم إمكان إجابته لما طلب ، إلا إذا نجح فى إمتحان المسابقة .

وفى أثناء تناول الشاى بالأقصر ، حضر وكيل التلغراف بالاشارة الواردة من مغربى بك ، وبعد أن ناولها ، طلب إنشاء مدرسة بالأقصر ، وألح فى الطلب ، فوعدناه بالنظر فى هذه المسألة عند الامكان ، ولكنه اشتد فى لجاجة . وتكلم معنا الشيخ عبد الحفيظ ، مكاتب جريدة الأهرام ، بخصوص إنشاء مدرسة ثانوية بأسيوط ، وورد علينا كتابة إلتماس بذلك من بعض أهالى الوجه القبلى ، فقلنا له ان هذه من المسائل الهامة التى لا نقصر فى توجيه النظر إليها متى ساعدت الظروف عليها . وأشار عبد الحفيظ المذكور – فى أثناء كلامه – إلى[٦٩١] أن الأهالى يمكنهم أن يساعدوا على إنشاء هذه المدرسة ، غير أن المعلوم من حالهم يضعف الأمل فى قوة هذه المساعدة .

وعلى كل حال ، فان تأسيس مدرسة ثانوية بالوجه القبلى[٦٩٢] مفيد جداً ، ويجب أن توجه الحكومة إليه عنايتها ، نعم انه يحتاج إلى

---

(٦٩١) أضيفت « الى » ليستقيم المعنى .

(٦٩٢) كان عدد المدارس الثانوية الحكومية فى سنة ١٩٠٧ أربع مدارس هى : مدرسة الخديوية ، ومدرسة السعيدية ، ومدرسة التوفيقية ، ومدرسة رأس التين . وكان عدد هذه المدارس حتى سنة ١٩٠٥ ثلاث مدارس ، ثم أضيفت مدرسة السعيدية عام ١٩٠٦ ، وفى عام ١٩١٠ أنشئت مدرسة العباسية الثانوية بالاسكندرية . –

مال ورجال ، غير أنه يمكن إقتصاد المال بعدم المبالغة فى فخامة البناء ، وجعله قاصراً على الحاجة اللازمة منه ، ويمكن توفير الرجال وإعدادهم من الآن بتكثير عدد التلامذة الذين يرسلون إلى أوروبا ، ولو شرع فى ذلك من الآن ، أمكننا أن نتحصل بعد سنتين من الزمان ، على القدر الكافى من العمال الذين يمكن أن يعهد إليهم أمر التعليم بالمدرسة الثانوية ، وهذه المدة هى التى تلزم لتمام البناء إذا شرع فيه من السنة المقبلة . ومع ذلك فهذا فرع من مشروع عام فى النية درسه ، وإتخاذ الوسائل لتنفيذه .

بينما نحن جلوس بأودة ناظر مدرسة قنا ، وإذا برجل شاحط اللون ، طويل القامة ، ممتلىء الجسم ، نهض واقفاً ، واستأذن فى الكلام ، فأذن له ، وقال إنه مأمور الأوقاف فى قنا ، (وكان ذلك عقب أن أطلعنا المدير على كشف بإيراد أملاك الأوقاف فى مديرية قنا ، وكنا طلبنا منه هذا البيان ، ليكون سنداً لنا فى مطالبة مدير الأوقاف بمساعدة

- ولهذا السبب كان هناك ضغط وطنى من أجل انشاء مزيد من المدارس الثانوية . فحين زار البرنس أوف ولز مصر سنة ١٩٠٦ ، قابله وفد من أعضاء مجلس الشورى ، وأبرزوا له قلة المدارس الثانوية . وفى الجمعية العمومية طالب البعض بانشاء مدرسة ثانوية فى كل مديريتين !. واقترح أحمد بك محمد خشبة سرعة تنفيذ ما تقرر من انشاء مدرسة بأسيوط لخدمة الوجه القبلى (محاضر الجمعية العمومية جلسة ١٩١٠/٤/٢) وأبرز محمد بك الشناوى مدى حاجة المنصورة الى مدرسة ثانوية (أنظر د. سعيد اسماعيل على : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، تقرير جورست سنة ١٩٠٨ ، أضواء على تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة) .

وهذا الجزء من مذكرات سعد زغلول يوضح أن مسألة افتتاح مدرسة ثانوية جديدة لا تتم بمجرد الرغبة ، وانما هى تحتاج الى امكانيات مادية وبشرية يلزم توفيرها أولا ، ويدخل فيها زيادة عدد البعثات !.

المدرسة الصناعية المزمع إنشاؤ ها بالأقصر ، لأن الأوقاف فيما يظهر ، يتخذ ـــ فى مثل هذه المساعدة ـــ ايراداته فى الجهة التى بها المدرسة قاعدة لتقدير المساعدة اللازمة ـــ كما قال ـــ بالنسبة لمدرستى بنى سويف والفيوم) ، [**ص ٣٦٥**] ومجتهد فى وظيفته ، وقد تحسنت الأوقاف فى مدته حتى بلغ إيرادها ما يزيد على(٦٩٣) **٢٢٠٠٠** جنيه ، بعد أن كان أقل من ذلك بكثير ، وقد وعده كل من المديرين الذين تعاقبوا على إدارة الأوقاف بالترقى ، ولكنه لم ير إلا تأخراً ، ويلتمس أن نساعده على ترقيه ، قال : لأن لكم الاشراف على كل شىء . فأجبناه بأن هذا الأمر خارج عن اختصاصنا ، ولا يمكن أن أفعل شيئا فيه بوظيفتى ، وإنما يمكننى أن أتكلم مع سعادة حسين رشدى باشا ، مدير الأوقاف لمكان الصحبة بيننا . فشكر ، وجلس .

عند إنصرافنا من المدرسة الأميرية ، أتت إمرأة تلتمس ـــ بعريضة فى يدها ـــ قبول ولديها فى المدرسة مجاناً ، فاعتذرنا لعدم الإمكان ، وأحلنا أمرها على حضرة المدير ، لكى يجد لها سبيلاً فى المدارس الخارجية .

٢٩ يناير سنة ١٩٠٨

كان المدير طلب منا أمس أن نحضر افتتاح كُتَّاب عبد الكريم بك العمالى ، فأجبناه ، لأنا وجدنا فى الوقت سعة بعد ورود تلغراف مغربى بك المشار إليه آنفا . وبناء على ذلك حضر المدير فى الساعة ٨ من صباح هذا اليوم ، وتوجهنا معه إلى ذلك الكتاب ، فوجدناه كُتَّاباً لا بأس به ، وهو مؤلف من خمس حجرات : إحداها للمعلمين ، والباقى

---

(٦٩٣) فى الأصل « عن » .

للمتعلمين ، وفيه مُصلًّى ، ومحل جنينة ، وبه ما ينوف عن المائة وعشرين طالباً ، فيهم سبع بنات ، وترى على أغلبهم ملامح الذكاء والنجابة . وقد سأل المعلم ومفتش الكتاتيب أمامنا بعضهم فى الدين ، فأحسنوا الاجابة . وكان مدخل الكُتَّاب مفروشا بالبسط ومزيناً بالرياحين ، وأمام الحجرات مائدة عليها بعض الفاكهة والحلوى . وكان الحاضرون كثيرين ، وحييناهم ببعض العبارات ، وشكرنا لحضرة عبد الكريم بك العمالى صاحب الكتاب ، هذه المأثرة ، ودعونا الله أن يكثر فى البلاد من أمثاله .

ثم ودعنا الجمع المحتفل ، وعدنا إلى السفينة يصحبنا المدير ، ومكثنا بها منتظرين مجىء مغربى بك وقد حدثني المدير بأنه لا يجد من الداخلية مساعدة ، عندما يطلب منها شيئاً من علامات الشرف تشجيعاً لمثل عبد الكريم بك المذكور ، لأنه طلب منها رتبة لسليمان بك حمادى ، الذى تكفل بإنشاء مدرسة فى قنا ، ولم ير لها أثراً بين الرتب التى نشرت بالجرائد . فقلنا له إن ذلك ربما كان لأنه من الأعيان ، ولم تنشر رتبهم للآن . هذا ، وقد أصبح الطقس جميلاً ، والهواء معتدلاً ، والشمس ترسل أشعتها ، فتنعش الأجسام بحرارتها ، والناس يغدون ويروحون على الشاطىء ، والفلائك تسير فى البحر بالسائحين ، وفى كثير منها غناء على طريقة المراكبية . وكان بجانبنا سفينة من سفن « كوك » ، أحيت الليلة بالطبل والزمر والرقص ، بمعرفة جماعة من الذين يباشرون هذه الملاعب فى جهات الصعيد ، من الرجال والنساء .

وقد طلب الكثير منا ـ أثناء الاحتفال بهذا الكُتَّاب ـ إنشاء مدرسة بالأقصر ، فوعدناهم بالنظر فى هذه المسألة ، لأن مثل هذه

الطلبات كثير ، ويحتاج ترتيبها وتقديم الأهم على المهم منها نظراً طويلاً .

وبعد ذلك قدم حضرة مغربى بك فى الساعة تسعة وربع ، وأقلعت السفينة فى الساعة عشرة ، ووصلنا إسنا الساعة ٣ [ص ٣٦٤] والدقيقة ٤٥ وجدنا فى انتظارنا ناظر المدرسة(٦٩٤) وبعض رجال البوليس ، وجماعة من أعيان البندر ، فخرجنا من السفينة توّاً إلى المدرسة ، وتفقدنا فصولها ، فلم تعجبنا حال التعليم فيها ، ورأينا ـ خصوصاً ـ على تلامذة السنة الأولى ، خمولاً لم نره فى غيرهم من أترابهم بالمدارس الأخرى . ورأينا ضعفاً شديداً فى جميع فروع العلوم التى يتعلمونها فى اللغة العربية والانجليزية والحساب والدين والجغرافيا والخطوط . ووجدنا فى أعلى(٦٩٥) الحوائط الفاصلة بين غرف التدريس منابر(٦٩٦) مفتوحة تنفذ أصوات الطلبة منها من غرفة إلى أخرى ، فتحدث تشويشا على الأذهان . فأشرنا للناظر بسدها ولو بالزجاج ، منعا لهذا التشويش .

وقد لاحظنا له ذلك الضعف الذى آنسناه فى تلامذة مدرسته ، فأجاب أجوبة دلتنا على ضعف إستعداده ، وهو ينسب هذا الضعف ـ فيما يمكن أن يؤخذ من أجوبته المختلفة إلى ضعف معلم الخط (ولم

---

(٦٩٤) ناظر مدرسة اسنا يدعى عبد العزيز أفندى ابراهيم . وقد سجل سعد زغلول هذه الحاشية فى أول الصفحة ، ونقلناها الى مكانها الطبيعى ، وهو الحاشية .

(٦٩٥) فى الأصل : « أعلا » .

(٦٩٦) هكذا فى الأصل ، ويقصد بها فتحات لينفذ منها الضوء . ولعله يقصد كلمة مناور جمع منور الشائعة بالعامية .

نشر ــ فيما أشرنا إليه ــ إلى ضعف التلامذة فى هذه المادة)[٦٩٧] ، وإلى حداثة عهد ثلاثة من المعلمين بالمدرسة . ولما لم نرتح لإجاباته صرفناه .

واشتغلنا بتحقيق مسألة الساعة التى كان كتب لنا عنها بمصر ، ورأينا من نتيجة التحقيق ، أن المعلم الذى قدم له التلميذ الساعة ، ملوم فيما صدر عنه من سب التلميذ وضربه ، فأمرنا بإنذاره . وعلمنا من الناظر والشيخ محمد المهدى ، مساعد مفتش الكتاتيب ، الذى كان حاضراً التحقيق ــ أن التلميذ المجنى عليه من عائلة تميل غالباً إلى المشاغبة والمعاكسة ، وأنها غير محبوبة من الكثيرين ، وبعض أفرادها يكاتب الجرائد ، ويتهدد من يخالف رغباته بالطعن عليه فيها . ولذلك نبهنا على الناظر أن لا يشيع أمر الانذار ، وأن يجعله بينه وبين المنذَر[٦٩٨] .

فعلنا كل ذلك بعد انصراف جماعة الأعيان الذين كانوا صعدوا السفينة للسلام ، وقد علمنا من محادثتهم أنهم ميالون لنشر المعارف فى جهاتهم ، وامتدحوا ناظر المدرسة أمامه كثيراً . وبتنا فى إسنا .

يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٠٨[٦٩٩]

ثم سرنا منها فى الساعة خمسة صباحاً قاصدين إدفو ، فوصلناها فى الساعة عشرة ونصف ، وكان بإنتظارنا مأمور المركز وبعض الأنفار من

---

(٦٩٧) فى الواقع أن الاشارة تمت بالفعل ، فى نفس الفقرة ، الى هذا الضعف فى الخط ـ كما يمكن أن يلاحظ القارىء .

(٦٩٨) من سياق القصة يتبين أن التلميذ عبث بساعة المعلم عن طريق تقديم الوقت ، ولم يقدمها له هدية كما قد يفهم من عبارة « قدم له الساعة » !.

(٦٩٩) هذا العنوان فى سطر منفرد بعد عبارة « ثم سرنا منها فى » وقد عدلنا وضعه قبل العبارة لا بعدها .

البوليس والأعيان ، فركبنا ما كانوا أعدوه لنا من الخيل والحمير إلى المدرسة[٧٠٠] حيث زرناها ، فأعجبنا كل الأعجاب بنباهة تلامذة السنة الأولى والثانية ، وبحسن استعدادهم الطبيعى ، وفهمهم جيداً لدروسهم ، وشغفهم باظهار ما تعلموه ، وقلما وجه سؤال إليهم ولم يبد كل منهم إشارة استعداده للمجاوبة عنه[٧٠١] ، وكان التنافس بينهم فى الإجابة على ما يلقى من الأسئلة إليهم شديداً ، وما يصدر منهم من الجواب عنها غاية فى الإصابة ، ولذلك إبتهجنا بهم . غير أنا لم نلبث إلا ريثما انتقلنا إلى السنة الثالثة والرابعة ، حيث وجدنا تلامذتهما على العكس من ذلك ــ وجدنا ضعفا فى جميع العلوم بلا إستثناء وخصوصاً فى السنة الرابعة . وقد لاحظت ذلك إلى الناظر فلم يحر جوابا .

ثم انتقلنا إلى كتّاب الجامع العتيق التابع للنظارة ، فوجدناه متقدماً فى نوعه ، وتلمحنا على تلامذته [ص ٣٦٣] ملامح النجابة والذكاء ، فقد سألهم الشيخ محمد فخر الدين ، مساعد التفتيش ، جملة أسئلة فى الديانة ، فأحسنوا الاجابة عنها ، كما أحسن بعضهم الاجابة فى الحساب . وفى هذا الكتّاب بعض البنات ، وحالة النظافة فيه لا بأس بها . ثم توجهنا إلى الأرض التى تريد مصلحة الآثار تخصيصها للعب التلامذة ، بدل الأرض التى يلعبون الآن فيها ، فوجدناها أحسن من الأولى ، ولكنها تستدعى شيئاً من المصاريف ، لنقل بعض الأتربة ، حتى تتسع فى الجانب الغربى ، وتصير صالحة للعب فيها .

---

(٧٠٠) ناظر مدرسة ادفو يدعى عمر أفندى محمد . وقد كتب سعد زغلول هذه الحاشية بعد كلمة مأمور ، ونقلناها الى مكانها الطبيعى ، وهو الحاشية .

(٧٠١) هكذا فى الأصل ، وصحتها « الاجابة » .

ثم عدنا إلى السفينة ، حيث أقلعت بنا الساعة واحدةوالدقيقة ٥٠ ، وكان الجوع قد أخذ منا مأخذه فتناولنا الغذاء ، ولكن كان الأكل غير شهى لتألفه من ألوان تكرر بعضها أزيد من ثلاث مرات ، والبعض الآخر مصنوع صنعاً رديئاً ، ولذلك عولنا على إختصار السفر والعودة فى القريب العاجل إلى مصر ، والعزم أن نكون بها ـ إن شاء الله ـ يوم الإثنين افتتاح السنة الهجرية .

وقد كنا مكثنا بمدرسة إسنا إلى ما بعد الساعة الخامسة ونصف ، فرأفة بالتلامذة الذين طال عليهم فى ذلك اليوم زمن الإقامة فى المدرسة ، أمرنا الناظر أن يعفيهم من الحضور اليوم إليها[٧٠٢] ، تعويضاً لهم عما فاتهم من الراحة أمس ، فأعلنهم بذلك .

كنا سمعنا فى السنة الماضية أنهم يجيدون إستخراج الزيت بإسنا ، فقبل قدومنا إليها كتبنا إلى ناظر المدرسة نوصيه أن يشترى لنا منه ثلاثين أقة ، فاشتراها ، وأرسلها فى ثلاث صفائح إلى السفينة ، ومع فنجان فيه عينة من ذلك الزيت ، فحكم كل من شمه منا أنه « سيرج »[٧٠٣] لظهور رائحة فيه تشبه رائحة السمسم ، فتأسفنا على أن أخلف الخُبر فيه الخَبر ، وندم بعضنا على ما اشترى ، وعدل عن الشراء من كان مال إليه ، وحمد الله على أن لم تضع دراهمه سدى ، ولكن تبين بعد ذلك من قول الثقات أنه زيت خص ، لا زيت سمسم ، فاطمأنت خواطر المشترين .

ولا تزال السفينة سائرة بنا صوب أسوان ، وهى تمر الآن (الساعة

---

(٧٠٢) فى الأصل « لها » .

(٧٠٣) فى الأصل « شيرج » خطأ ، وزيت السيرج مصنوع من السمسم .

٥ والدقيقة ٥٠) من جبل السلسلة ، فى هواء غاية فى الإعتدال . ثم رست بنا بالقرب من ناحية فارس الساعة ٧ فبتنا بها .

يوم ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

ثم أقلعنا بها فى الساعة السادسة صباحاً ، فوصلنا كوم أمبو فى الساعة ٧ والدقيقة ٤٠ ، حيث نزل مغربى بك ليعود بطريق السكة الحديد إلى مصر ، وتفرج بعضنا على وابورات كوم أمبو ، والبعض على برية امبو . ثم استأنفنا السير حيث كانت الساعة التاسعة .

وقبل أن نصل أسوان بأربعين دقيقة ، وقفت السفينة ، حيث تناولنا الغذاء ، ثم عاودنا السير ، فوصلنا أسوان فى الساعة الثالثة ، فوجدنا فى انتظارنا المدير أحمد بك كمال ، وكثيراً من الموظفين والأعيان وبعض ضباط البوليس وأنفاره ، ونزل فريق منهم بالسفينة بمقدار ما وسعت ، وانصرف الباقى ، ومكثنا فى الحديث معهم ربع ساعة ، ورد فيها علينا تلغراف من مصر ، يشير بأفضلية حضور تشريفات [ص ٣٦٢] رأس السنة بها ، فأبدينا للحاضرين رغبتنا فى العودة سريعاً .

وعند ذلك فهمنا من ناظر مدرسة الأقباط بأسوان ، أن مدرسته مفتوحة ، ودعانا للذهاب إليها فأجبنا طلبه ، وزرناها فى الساعة ثلاثة ونصف ، وقد وجدناها لا بأس بها من جهة النظافة والتعليم والنظام ، وبها كثير من التلامذة نحو المائتين . وعند الإنصراف ألقى تلميذان خطبتين ، وأجاد أحدهما غاية الإجادة ، فى الإلقاء والاشارات ، وأعجبنا منه فهمه لما كان يلقيه ، وتأثره بمعانيه ، ثم ظهور ذلك فى الحركات التى كان يبديها ، واختتم الخطبة بطلب إنشاء مدرسة ثانوية بالوجه القبلى . وألقى ــ أيضا ــ ناظر المدرسة خطبة أشار فيها إلى هذا الطلب ، فشكرناهم على إهتمامهم بامر التعليم وانصرفنا .

تبين أن هذه المدرسة تديرها جمعية من الأقباط بأسوان ، تجمع من أهل الخير منهم ــ كل على قدر حالته ــ ما يلزم للإنفاق عليها ، وناظر هذه المدرسة نبيه نشط ، كان اتم دروس التجهيزية(٧٠٤) ، لكنه لم يتقدم للإمتحان فيها . ويظهر لنا أن عليه معولاً كبيراً فى تقدم المدرسة واستمالة التلامذة إليها بحسن أسلوبه .

ثم دعانا المدير لتناول الشاى معه فى « سافواى أوتيل » الكائن بالجانب الغربى ، فأجبناه ، وزرنا هذا النُزُل ، فوجدناه فى غاية السعة والنظافة ، مستكملاً لمعدات الراحة ، مشتملاً على كثير من أود النوم ، وصالات الاستقبال والدهاليز ، وبه حديقة جميلة . وبعد ذلك زرنا جزيرة السردار ، ثم عدنا إلى السفينة .

وتناولنا العشاء بكاتاراكت أوتيل ، حيث دعانا المدير أيضا ، وكان فى الوليمة شفيق بك ، قومندان الجيش المصرى فى أسوان ، وحكمدار

---

(٧٠٤) يقصد بالمدرسة التجهيزية المدرسة الثانوية التى تعد للمدارس المتخصصة العالية . وقد نشأت لأول مرة فى عهد محمد على ، على أن تكون مدة الدراسة أربع سنوات ، يجوز أن تزاد الى خمس . وكان منها مدرسة واحدة فى القاهرة . وفى عهد اسماعيل عادت فكرة المدارس التجهيزية ، وافتتحت مدرسة جديدة فى رأس التين بالاسكندرية ، كانت تضم مرحلتين : ابتدائية ، وتجهيزية ، كما افتتحت مدرسة أخرى فى العباسية ونقلت الى درب الجماميز ، ثم أطلق على هذا النوع من المدارس اسم « المدارس الثانوية » .

وعندما صدرت لوائح المدارس العاليه سنة ١٨٨٦ ، جعل بمدرستى المعلمين والحقوق أقسام إبتدائية وتجهيزية . فمدرسة المعلمين التى صدر الترتيب الخاص بها فى ١٢ ابريل ١٨٨٦ كانت مقسمه الى قسم ابتدائى مدة الدراسة به أربع سنوات ، وقسم تجهيزى مدة الدراسة به اربع سنوات ، ويسميان معا ليسيه مدرسة المعلمين ، ثم قسم عال .

البوليس ، ويَسَّى أفندى رئيس النيابة بأسوان . وهذا الأوتيل من أفخم الأوتيلات ، وأوفاها نظاما ، وأجمعها بأسباب الراحة ، وأحسنها موقعاً ، وأكثرها قصّادا . وبعد تناول العشاء عدنا إلى السفنية .

أول فبراير سنة ١٩٠٨

ثم زرنا فى الصباح فى الساعة ٧ والدقيقة ٤٥ المدرسة الأميرية ، وأدركنا التلامذة ، وهم بالطابور ، فوجدنا نظامهم فيه لا بأس به . ثم تفقدنا فصولها فصلاً فصلاً ، فوجدناها أقل ضعفاً[٧٠٥] من السنة الماضية ، ولاحظنا أن الناظر[٧٠٦] ذكى ، نشيط منظم . غير أن الاساتذة ضعاف ، ومن بينهم زكى سليمان ، أستاذ الانجليزى ، حديث السن جداً . وأغلب الأساتذة يعتمدون على تحفيظ التلامذة ، لا على تفهيمهم . على أن هذا عيب عام فى جميع المدارس .

ثم زرنا كتاب النظارة بأسوان ، وهو الذى أنشىء حديثاً ، فوجدناه حسن البناء ، غرفه متسعة ، وسقوفه مرتفعة ، ولا بأس بالنظافة فيه ، والترتيب . والتعليم فيه جيد . وهو مؤلف من ثلاث غرف ، إحداهما منفردة عن الباقيتين ، وتصلح لأن يكون بها قسم للبنات .

وبعد ذلك توجهنا إلى كوم أمبو بطريق السكة الحديد لزيارة المدرسة التى أنشأتها شركتها هناك ، وكان معنا المدير والحكمدار ورئيس النيابة ومفتش الصحة ، ومفتش الكتاتيب ، وقد ودعنا على

(٧٠٥) فى الأصل « ضعف » .
(٧٠٦) ناظر مدرسة أسوان يدعى حسن أفندى ابراهيم (حاشية بأعلى الصفحة من المذكرات ، وقد نقلناها لمكانها الطبيعى) .

المحطة بعض الموظفين ، فوصلناها فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ ، فوجدنا فى إنتظارنا مصطفى بك عاكف المفتش ، وبرش باشا(٧٠٧) ، وملاحظ النقطة . فزرنا المدرسة فوجدنا بها [ص ٣٦١] بعض التلامذة فى السنة التحضيرية والسنة الأولى . ولا بأس ببنائها ، ولكن ليس بها حوش كبير ، ولا جنينة ، فاستلفتنا مصطفى بك عاكف ، لأن يجعل من البراح(٧٠٨) الذى حولها جنينة . وبالقرب منها مسجد حديث البناء ، جميل الرواء ، واسع مرتفع مزخرف ، ومفروش بالحصر ، وبجانب المسجد محل مركب عليه حنفيات ، وعلى بعد دائرة المياه(٧٠٩) على طريقة صحية جيدة ، وبه حمامان ، مع دوش ، وهى أحسن الطرق التى رأيناها فى المساجد .

وبعد ذلك توجهنا إلى منزل مصطفى بك عاكف حيث تناولنا الغداء(٧١٠) . وقد كانت السفينة سبقتنا فرست أمام الآلات الرافعة ، فنزلنا بها وسرنا قاصدين الأقصر ، حيث كانت الساعة اثنين بعد الظهر ، وكانت الشمس شديدة الحرارة ، والهواء ساخناً ، ولم يزل كذلك حتى بعد الغروب . ووصلنا إدفو فى الساعة ستة ونصف ، حيث ألقت السفينة مرساها .

وكان المبيت بإدفو . وفى الساعة السابعة من صبيحة يوم الأحد الموافق ٢ فبراير بارحنا إدفو ، فوصلنا الأقصر الساعة ٢ بعد الظهر . وسافرنا بقطار الساعة ٦ ونصف مساء ، قاصدين القاهرة ، ولكنا لم نصلها

---

(٧٠٧) برش باشا ، انجليزى كان مفتشا للداخلية .

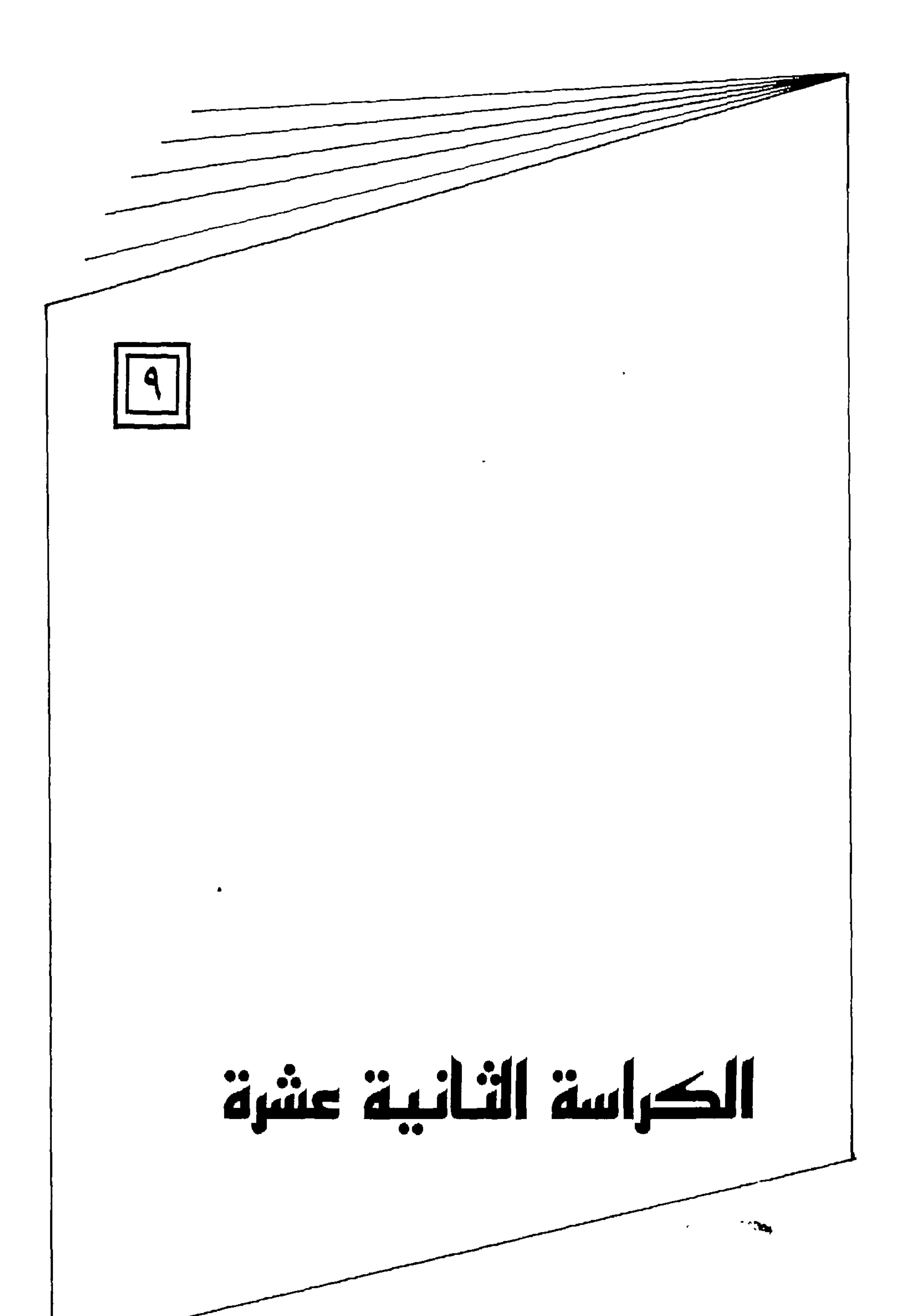
(٧٠٨) المساحة الخالية .

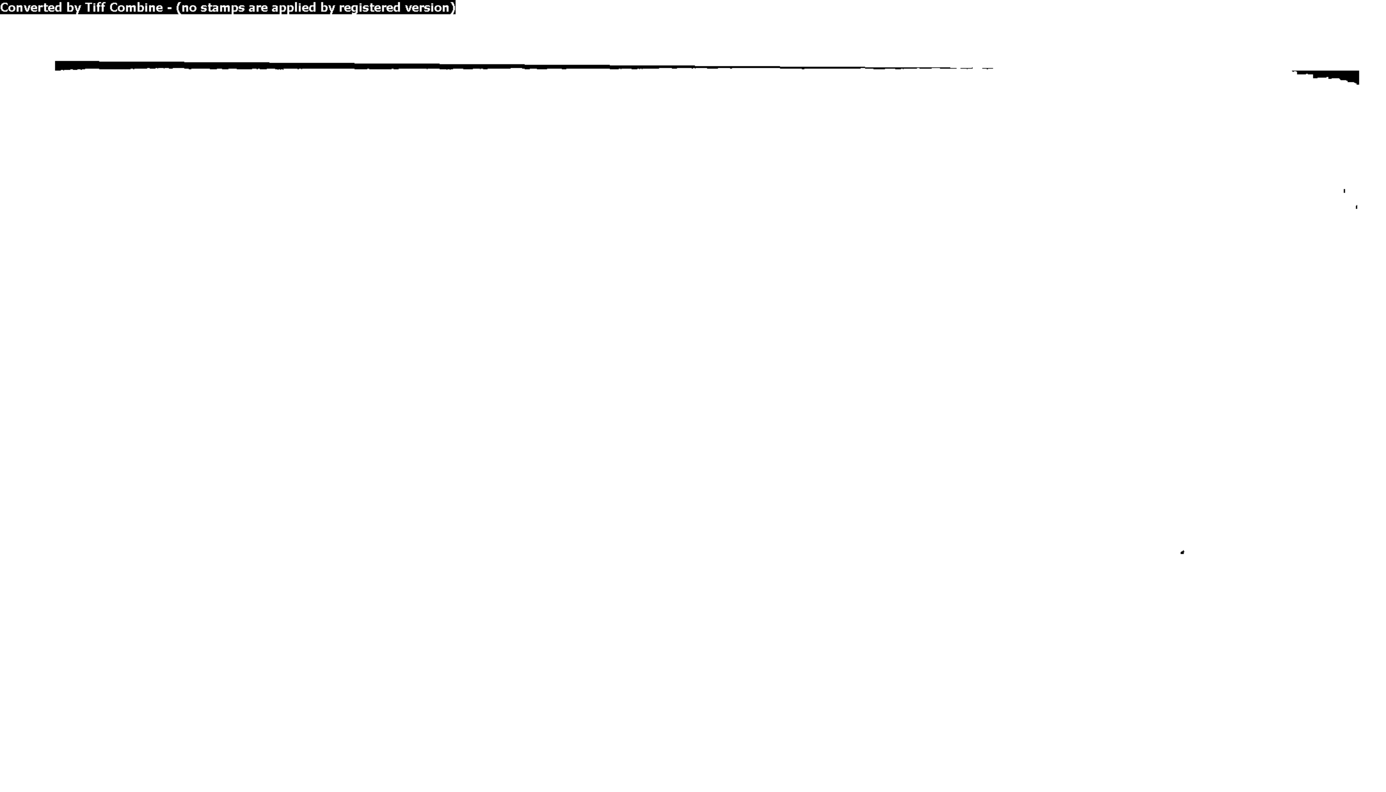
(٧٠٩) يقصد دورة المياه .

(٧١٠) فى الأصل « الغذاء » .

الساعة ٨ صباح الإثنين ـ الذى هو الميعاد الرسمى لوصول القطار ـ وذلك لأن القطار تعطل بين بنى جسين ومنفلوط نحو الست ساعات ، نظرا لما حصل للقاطرة من الخلل ، فلم نصل مصر إلا الساعة الثانية بعد ظهر الإثنين ٣ فبراير .

ولما لم يمكن حضور التشريفات برأس السنة الهجرية ، أرسلنا تلغرافاً لسعادة سر تشريفاتى خديوى من ديروط بالإعتذار عن عدم حضور التشريفات . كما أننا أرسلنا تلغرافاً آخر ـ من ديروط ـ لعطوفتلو أفندم رئيس النظار ، بالمعنى عينه ، وثالثا للمغربى بك .


٩
الكراسة الثانية عشرة



الكراسة الثانية عشرة

من ص ٥٨٩ إلى ص ٦٣٤
من يناير ١٩٠٨[٧١١] إلى ٢١ أبريل ١٩٠٨

المحتويات

(٧١١) أول تاريخ ورد فى هذه الكراسة هو تاريخ عودة سعد زغلول إلى القاهرة من رحلته إلى الوجه القبلى ، وهو يوم ٣ فبراير ١٩٠٨ . على أنه من الواضح أن سعد زغلول كتب الصفحات من ٥٨٩ - ٥٩٢ فى شهر يناير أثناء رحلته للوجه القبلى ، ووصل بها إلى يوم ٢٩ يناير ١٩٠٨ ، ولذلك حددنا بداية تاريخ هذه الكراسة بشهر يناير ١٩٠٨ دون تحديد يوم معين .

[ص ٥٨٩]

ملحوظات عمومية وخطرات أفكار

كثر المشتغلون بالسياسة قولا ، وراجت سوق الجرائد التى تخوض فيها ، والكاتبين الذين يكتبون عنها ، وتألفت جملة أحزاب ، إتفقت مبادئها[٧١٢] ، ولكن اختلفت الأشخاص فيها . وأخذ كل حزب يؤ يد مذهبه وينصر مطلبه ، ويطعن على مخالفيه ، ويعرقل مساعيه ، ولو كانت من مباديه ! وصار الانتساب إلى الأحزاب وسيلة من وسائل الظهور بين الناس .

ولم أعرف لشخص من الذين ألفوا الأحزاب ، واشتركوا فى وضع قوانينها ، أو الذين دخلوا فيها ، وتعهدوا باتباع طريقها ، واحدا ذا مبدأ ثابت يسعى إلى تأييده ، ويعمل على تشييده ، ويضحى صالحه الخاص فى سبيل اعلاء شأنه ــ وإنما نشأ الميل اليها ، والاشتغال بها

(٧١٢) فى الأصل : « مباديها » .

لأسباب إختلفت باختلاف الأهواء والمقاصد ، كالتطلع لوظيفة فى مصلحة ، أو الانتقام لعمل أضرّبه شخصيا ، أو الانتساب لمقام عال ، وغير ذلك من الفوائد الشخصية .

ولقد اهتم الناس ـ كثيرا ـ بمسائل الانتخاب(٧١٣) ، ورشح نفسه اليه من كان منصرفا عنه ، وتنافسوا فيه كثيرا ، ومنهم من كان

---

(٧١٣) يقصد الانتخاب لمجلس شورى القوانين فى الهيئة النيابية الخامسة التى تبدأ من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونية ١٩١٣ . وكان النظام النيابى المحدود الذى وضعه الاحتلال للبلاد يقوم على انشاء مجلسين محدودى السلطة جدا : الأول مجلس شورى القوانين ، ويمثل الهيئة التشريعية للبلاد ، والمجلس الثانى هو الجمعية العمومية .
وبالنسبة لمجلس شورى القوانين ، فكان يتألف من ثلاثين عضواً ، منهم ١٤ عضوا تعينهم الحكومة ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وعضويتهم دائمة ، و ١٦ ينتخبهم الشعب ، ومنهم أحد الوكيلين ، وعضويتهم لمدة ست سنوات ، ومن هؤلاء الأعضاء المنتخبين عضوان : أحدهما ينتخب عن القاهرة ، والآخر عن الثغور السبعة جميعها . أما الـ ١٤ الآخرون ، فينتخبون عن المديريات الأربع عشرة ، وكان الانتخاب بالنسبة لنائبى القاهرة والثغور يتم على درجتين ، أى عن طريق مندوبى الانتخاب المنتخبين من قِبَل الناخبين . أما بقية الأعضاء فيتم انتخابهم على ثلاث درجات ، أى عن طريق أعضاء مجالس المديريات ، المنتخبين بواسطة مندوبى الانتخاب ، المنتخبين بدورهم من قبل الناخبين . أما الجمعية العمومية ، فكانت تجتمع مرة كل سنتين ، بأمر من الخديو ، وجلساتها سرية ، وتتألف من الوزراء الستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثين ، ومن ٤٦ عضواً آخرين منتخبين على درجتين . ومهمة الجمعية استشارية .

يتوسل لاستمالة الناس اليه بالنقود ، ومنهم بالرجاء ، ومنهم بالانتهاء إلى ذوى السلطة والجاه . وقد بذل كثير من المقربين[٧١٤] جهدهم فى التأثير على الناس ، حتى ينتخبوا واحدا دون آخر .

ويتحدثون ــ كثيرا ــ فى شأن انتخاب على يوسف عضوا بمجلس الشورى ، وأن المقربين بذلوا مساعى جمة فى التأثير على عقول المنتخبين ، وتمنيتهم بعلامات الشرف ، ونوال الحظوة عند الخديوى ، حتى ذكروا أنهم كانوا يدعون ذوى الشأن لأن يتفقوا معهم فى نفس المعية ، على انتخاب على يوسف ، ولآل[٧١٥] مذكور[٧١٦] روايات فى هذا الموضوع كثيرة ، قدم[٧١٧] بعضها واحد منهم وطلب منى أن

(٧١٤) يقصد المقربين من الخديو .

(٧١٥) فى الأصل : « ولا آل » .

(٧١٦) حسن مذكور باشا . وكان حسن مذكور باشا هو المندوب المنتخب عن القاهرة طوال المدة من ١٨٩٠ حتى آخر ١٩٠٧ ، أى فى الهيئة النيابية الثانية ، والثالثة والرابعة . وعندما فاز الشيخ على يوسف عن القاهرة فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ - ٢٠ يونية ١٩١٣ ، وحكم بعدم صحة انتخابه ، انتخب بدله حسن مذكور باشا سنة ١٩٠٨ . ومن هنا كان آل مذكور لهم مصلحة فى ترويج الشائعات ضد الشيخ على يوسف فى أثناء انتخابات مجلس شورى القوانين . ومع ذلك فقد كان الشيخ على يوسف مندوباً معيناً فى « الجمعية العمومية » فى الهيئة النيابية الرابعة عن المدة من ٨ مارس ١٩٠٢ إلى ٥ مارس ١٩٠٧ ، وقد رشح نفسه لعضوية مجلس شورى القوانين أملا فى دخوله هذا المجلس بالانتخاب ، كما فعل ذلك ابراهيم مراد بك (باشا فيما بعد) زميله فى نفس الجمعية ، الذى اختار عضوية مجلس شورى القوانين وانتخب بدله مصطفى علام أفندى سنة ١٩٠٣ .

(٧١٧) قراءة ترجيحية .

أساعده [ص ٥٩٠] على(٧١٨) الطعن فى انتخاب الشورى ، فقلت له : لا شأن لى فى ذلك . فانصرف .

والحاصل أن تداخل الجناب العالى فى الانتخابات ــ هذا العام ــ محقق ، وكان ذلك بواسطة جنود كثيرين ، كاسماعيل أباظة ، وشاكر(٧١٩) ، ورفقى(٧٢٠) ، وراجى(٧٢١) ، وابراهيم مراد ، وغيرهم ، وغيرهم ، ممن ظهروا فى هذه الأيام بالتأثير على الأوهام .

وصاحب اللواء قد تميز غيظا من هذه المساعدات ، فتحرش بالمقام العالى على طريقة اللمز والغمز ، ومن ذلك أن كتب يطلب من الجناب العالى مطالب تختص بالأوقاف ، ومنها أن نشر أمس ، كتابين من الشيخ عبده إلى مستر بلانت فى خصوص ما يجب أن يكون عليه نظام الحكومة المصرية بعد الاتفاق الانكليزى الفرنساوى ، ويتضمن فيه المبدأين الآتيين :

أولا : تقييد سلطة الجناب العالى ، بحيث لا يكون له نفوذ ما فى الادارات المصرية ، على اختلاف أنواعها .

---

(٧١٨) مكررة .

(٧١٩) الشيخ محمد شاكر ، وقد عين فيا بعد عضواً فى الجمعية التشريعية التى افتتحت فى ٢٢ يناير ١٩١٤ ، عن رجال التربية العامة والدينية ، وهو من رجال الخديو .

(٧٢٠) حسن رفقى باشا ، وكيل حزب الإصلاح (أنظر حاشيتنا فى صفحة ١٦٤٩ كراس ٣٠) .

(٧٢١) ابراهيم بك راجى ، وقد عينه الخديو أيضا فى الجمعية التشريعية فى ٢٢ يناير ١٩١٤ ، عضوا عن الوجهاء والأعيان ، وكان قد انتخب مندوبا فى الجمعية العمومية فى الهيئة النيابية الخامسة (أول فبراير ١٩٠٩ - ٣١ مارس ١٩١٢) ، ثم حكم بعدم صحة انتخابه ، فانتخب بدله محمد الرمالى بك . وقد توفى فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٧ .

ثانيا : أن تعطى السلطة التشريعية لمجلس نواب ، يكون النظار وكبار الموظفين من أعضائه ، وأن يكون جميع الوظائف فى الادارة والقضاء بيد الوطنيين ، دون سواهم ، وأن لا يكون من بينهم أجنبى ، إلا المعينون الذين تحتاج المعارف اليهم ، وأن تضمن حكومة انكلترا هذا النظام .

ولا شك فى أن مصطفى باشا كامل لم ينشر هذين الكتابين ، إلا انتقاما من الخديوى لأنه ساعد الشيخ على يوسف ، ولأنه تكلم ، فى حديث له مع مكاتب الدالى ميل(٧٢٢) ، ضد الحزب الوطنى ، ووصمه بكونه يعلن عن نفسه ، أكثر مما يخدم البلاد . وقد اختار الظروف الحالية لنشرهما(٧٢٣) ، لأن النفوس مستشعرة الآن بضرر تداخل الخديوى فى الادارات :

فالأزهريون ساخطون ، لأنهم علموا بأن جنابه يشتغل فى الأزهر بدعوى الإصلاح[ص ٥٩١] ، وهو لا يريد إلا الانتقام من الشيخ حسونه(٧٢٤) واسقاطه ، مهما أدى ذلك إلى سقوط العلماء من اعتبار الناس .

---

(٧٢٢) Daily Mail

(٧٢٣) يقصد الخطابين .

(٧٢٤) الشيخ حسونة النواوى ، وهو من أقرب مريدى الشيخ محمد عبده وأخلص أوليائه ــ كما يصفه تشارلز آدمز . وكان شيخا للأزهر من ١٨٩٥ إلى ١٨٩٩ ، وتقلد منصب الافتاء مع مشيخه الأزهر فى العامين الأخيرين من عهده ، فأعان الامام على تنفيذ ما أمكن تحقيقه من الاصلاحات ، إذ أدخل علوما لم تكن تدرس قبل تلك الفترة ، كالحساب والهندسة والجبر والجغرافية والتاريخ والخط . وقد عاد الشيخ حسونة إلى مشيخة الأزهر بعد استقالة الشيخ عبد الرحمن الشربينى فى نوفمبر ١٩٠٧ .

وأعاظم البلاد وأعيانها ، يشعرون بأنه يؤيد السفهاء منهم ، ويعليهم على أهل البيوتات الرفيعة ، وذوى الأنساب العريقة فى المجد والشرف .

والانكليز والأجانب يرون أنه لا يشتغل إلا بالأمور الصغيرة ، ولا يعير الكبيرة جانب الالتفات ، وأن كل ما لامسه من النظامات ، أصابه الإختلال . ولذلك لابد أن يحدث هذان الخطابان تأثيرا شديدا فى جميع الطبقات (فلننتظر !) .

إنى أتوقع شرا من نشرهما ، لأنه يفتح للأعداء بابا ، لتوسيع الخرق ما بين الأمير وبينى[٧٢٥] ، ولكن أعتمد فى الوقاية على الله ، ولا أبالى بعد ذلك ، مادمت لا أريد إلا خيراً .

وقد وقع شىء مما خفت ، فإن اللواء قد طعن فى هذين الخطابين ، وقال انهما ليسا من مصلحة البلاد . أما المؤيد فانه طعن فيهما على طريقة الغمز واللمز ، واتخذهما سلاحا ضد حزب الأمة ، ووجه اليه سؤالا عما إذا كانت المبادى التى اشتمل عليها الخطابان المذكوران هى مبادى[٧٢٥م] حزب الأمة ،وعما إذا كانوا مقرين عليها . ثم نشر عبارة أخرى ، ردا على بعض الجرائد التى لامته على هذا التعريض ، بأنه كان يمكنه أن يسىء إلى الشيخ عبده بنشر خطابات وتقارير ، كان يرسلها إلى الآستانة ، ولكنه لا يريد ذلك اكراما للأموات . وقد رد عليه الشيخ رشيد[٧٢٦] مكذبا له ، ومتحديا بنشر

---

(٧٢٥) يمكن فهم خشية سعد زغلول من نشر الخطابين فى ضوء علاقته بالشيخ محمد عبده .

(٧٢٥م) هكذا فى الأصل بدون همزة ، وكذا فى الكلمة السابقة .

(٧٢٦) رشيد رضا .

ما عنده من الكتابات ضد [ص ٥٩٢] صاحب[٧٢٧] المؤيد ، فلم يجاوب الشيخ على يوسف بغير الاعراض عن النشر ! ولا يدرى إن كانت هذه الأوراق عنده حقيقة أولا ! ، ولكن يظهر أنه موهم ، وأن الخوف قد ملأه من تهديد رشيد[٧٢٨] .

طُعن فى انتخاب الشيخ المذكور ، عضوا فى مجلس الشورى ، من عدة أشخاص ، ورفع الطعن إلى محكمة الاستئناف فى يوم ٢٩ يناير ، وحكمت بقبوله ، ولغو[٧٢٩] هذا الانتخاب ، لأن الشيخ على لا يدفع فى القاهرة خمسين جنيها[٧٣٠] للحكومة . ومن غرائب الأمور ، أن الذين كانوا يتزلفون للشيخ على عقب الانتخاب ، ويتوافدون عليه للتهنئة ، ولكنهم انسحبوا ــ فيما يظهر عنه ــ بعد الغائه ، وأخذته الألسنة من كل الناس ، وفرحوا فيه فرحا شديدا ، والظاهر أن ذلك مسبب عن الحسد . وأغرب من ذلك أن الحكم ليس فى محله ، على

---

(٧٢٧) مكررة فى الأصل .

(٧٢٨) يمكن فهم تهديد الشيخ رشيد رضا للشيخ على يوسف بنشر ما عنده ، وخوف الشيخ على يوسف من التهديد ، فى ضوء العلاقة الحميمة التى كانت تربط الشيخ على يوسف بالامام محمد عبده ومدرسته ، رغم حظوته لدى الخديو !، « حيث كان يخبرهم بجميع أسرار الخديو ، وما ينكره من أعماله وآرائه » .

أما تصدى الشيخ رشيد رضا للرد على الشيخ على يوسف ، فلأن الشيخ رشيد هو تلميذ الامام محمد عبده ، وقد أنشأ فى مطلع عام ١٨٩٨ جريدة المنار ، التى هيأت لآراء الشيخ محمد عبده النصيب الأوفى من الانتشار ، والتف حولها تلاميذ الشيخ محمد عبده من الأزهريين ، وأصحاب المناصب ، والأدباء ، والسياسيين ، والمصلحين الاجتماعيين .

(٧٢٩) هكذا فى الأصل ، ويقصد « الغاء » .

(٧٣٠) فى الأصل « جنيه » .

حسب ما أظن ، لأن القانون كان أهمل التكلم عن شروط من ينتخب عن المدن ، ولما استشعر بهذا النقص ، كمله بأمر عال .

[ص ٥٩٣]

أفكر تارة فى الاستعفاء ، وتارة فى البقاء ، ولم يقر لى قرار ، حتى وصلت إلى مصر . وكان القطار قد تعطل فى الطريق ، فتأخر عن ميعاد وصوله ست ساعات . ووجدت خبرا مع حرمى من أبيها أن أقابله ، فلم أتمهل بعد أن أكلت ، حتى سرت إليه ، وقابلته عائدا من فسحته العادية ، فركبت معه ، ورأيته منفعلا ، وتجاذبنا أطراف الحديث ، فقص علّى أولا الحالة التى كان فيها قبل أن يحدث حادث الزيادات ، وهى أن الجناب العالى دعاه يوم الخميس بعد الظهر ، فحسب أنه سيتكلم معه فى أمر مهم ، ولم يكن إلا أن فاوضه فى مسئلة رتبة (الميرميران) التى كانت مطلوبة إلى مصطفى بيك ماهر[٧٣١] ، الذى

---

(٧٣١) ولد مصطفى ماهر بالاسكندرية فى سنة ١٨٦٥ ، ودرس الحقوق ، واشتغل فى نظارة الحربية ، ثم عين وكيلاً لمديرية البحيرة ، فوكيلاً لمحافظات الاسكندرية والسويس والاسماعيلية ، وأصبح بعد ذلك مديراً لمديريات بنى سويف والمنيا والدقهلية والغربية ، ثم مديرا للأوقاف العمومية (أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩) ص ١٧١ حاشية ٢) .

وكان مصطفى ماهر بك مشايعا للخديو عباس حلمى ، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وقررت تركيا ارسال حملة على مصر باسم الخديو لطرد الانجليز ، كان من الاجراءات المقررة التى اتخذها الخديو ومحمد فريد ، فى حال النصر ، عزل الوزارة المصرية ورئيسها حسين رشدى باشا ، الذى كان يقوم مقام الخديو ، وتعيين مصطفى ماهر باشا قائمقاما مؤقتا .

ومعنى ذلك أن الخديو كان يتظاهر أمام مصطفى فهمى باشا بعدم الرضا عن مصطفى بك ماهر ، لأنه لم يلبث أن أنعم عليه برتبة الميرميران ، ونشر الخبر بصحيفة « الجريدة » فى ٢٤ مارس ١٩٠٨ .

كان مديرا للمنيا ، وانفصل من وظيفته . قال جنابه : إن هذا الرجل انفصل لعدم الرضا عن أعماله ، فلا ينبغى أن ينال شيئا من علامات الشرف ، ومع ذلك ، فإنه قد علم أنى أنا الذى عارضت فى الإنعام[٧٣٢] ، عليه ، ولا أدرى من الذى خبّره بذلك ؟. فقال له الباشا : لست بالطبيعة ، أنا الذى أخبرته ! . وتراءى له من كلام الخديوى أنه يريد ملاطفته . ولكنه لم (يكد)[٧٣٣] يقابل بعد ذلك غورست ، حتى فهم خطأ هذه الفكرة ، لأنه شم منه رائحة الاعتراض على طلب الرتبة الى ذلك الرجل ، وتعضيد الخديوى فى رفضه ، وأشار عليه بمراجعة الخديوى فى كل ما يختص بالوسامات . فتكدر وانفعل .

وفى يوم السبت جاء المستشار المالى[٧٣٤] إلىّ (مصطفى باشا) ، وقال : إن دنلوب أرسل مع مدير أقلام نظارة المعارف أوراق الزيادات والعلاوات ، وترجاه فى أن يحضره لديه إذا تراءى له تعديلا فيها . فلم يحفل بذلك ، وأدخل عليها تعديلات كثيرة ، واستفاد بذلك الوطنيون أكثر من الأجانب . وربما كان له وجه فى ذلك ، ولكن[٧٣٥] الأهم من ذلك أنه أبدى رأيه فى حديث [ص ٥٩٤] مع مكاتب[٧٣٦] جريدة عن لزوم اعطاء مجالس المديريات حق ضرب ضريبة لأجل التعليم ، وأن يكون قراره فى ذلك قطعيا ، وأنه عندما كان فى الصعيد أبدى رأيه فى انشاء مدرسة ثانوية بأسيوط .

---

(٧٣٢) فى الأصل مكتوبه مجزأة ، فى نهاية سطر وبداية السطر التالى هكذا : « الا » ، « نعام » !

(٧٣٣) أضيفت ليستقيم المعنى .

(٧٣٤) هو مستر هارفى .

(٧٣٥) مكررة فى الأصل .

(٧٣٦) مكررة .

فانفعل جدا مصطفى باشا لذلك ، وقال : إنى لا أقدر أن أفاتح سعد فى هذا الأمر ، خصوصا فى مسألة إبداء رأيه للجرائد ، لأن هذه مسألة[٧٣٧] لا أهمية لها ، ولو فوتح فيها لغضب وقدم استعفاءه ، الذى كثيرا ما هم به ، وأنا الذى منعته عنه . ولو فعل ذلك لاتبعته ، لأنى لا أقبل أن يضغط علىّ واحد من زملائى بهذه[٧٣٨] الكيفية . ولقد قلتم إن الناظر يجب أن يعمل ، فهذا النـاظر يشتغـل ، ولكن يظهـر أنه لا يروق لكم العمل . ولقد فعل دنلوب معه أفعالا كثيرة ، ضايقته أشد المضايقة ، وكان ينوى الاستعفاء ، ولكنه عدل عنه ، لإلحاحى . على أن حاله لم يكن خافيا من قبل على اللورد كرومر ، فقد عرفته بأنه رجل صاحب رأى ، ومن الصعب أن يتنازل عن رأيه ، ثم أنـه إذا استعفى ، فلابد أن يعلل استعفاءه ويبرره عند الناس ، وهو يقدر على الكلام والكتابة ، وله أصدقاء كثيرون . ولابد أن تعلموا أنه خسـر كثيرا فى هذا المنصب ، واستهدف لسهام الملام ، ولذلك يهون عليه أن يتنازل عنه ، ويناصبكم الخصام . فانصرف المستشار على ذلك .

وفى اليوم التالى حضر إليه متشل ، وقال له : الأحسن ألا تذكر لسعد شيئا من ذلك ، وأن يتفاوض سعد[٧٣٩] مع دنلوب فى مسئلة

---

(٧٣٧) فى الأصل : « مسئلة » .

(٧٣٨) مطموسة تماما بالحبر .

(٧٣٩) فى الأصل : « وأن سعد يتفاوض » وقد قدمنا الفعل على الاسم ليستقيم المعنى ، حيث أن الجملة يجب أن تفهم على الآتى : «الأحسن ألا تذكر لسعد شيئا عن ذلك ، والأحسن أن يتفاوض سعد مع دنلوب » . ولكن الشكل الذى وردت به فى المذكرات وهو « أن سعد يتفاوض » هو شكل خبرى ، مع أن سعدا لم يكن يتفاوض فى ذلك الحين ، وانما نصحه مصطفى فهمى باشا بذلك . ولذلك أفردنا فقرة جديـدة للعبارة الأخيـرة : « فعرض عـلى .. الخ » . ليتضح المعنى .

العلاوات ، ويتساهل معه فيها .

فعرض علىّ ذلك مصطفى باشا ، وألزمنى أن أسوى مسألة العلاوات [ص ٥٩٥] ، ولما كان رجاؤه يعز علىَّ رده ، فعلت ذلك على الطريقة التى فصلت فى مكان آخر[٧٤٠] .

مسئلة المعادلة بمناسبة تعيين توفيق العربى[٧٤١] :

قال دنلوب إنه يجب على كل مصرى أن يمتحن فى اللغة العربية ، إذا كان معه شهادة ثانوية من مدرسة أجنبية . وإن لم يكن معه هذه الشهادة ، يجب أن يمتحن فى جميع العلوم الثانوية .

وقد تناقشت معه فى ذلك ، فى (. . .)[٧٤٢] فبراير ٩٠٨ من الساعة ١٢ لغاية الساعة ٢ بعد الظهر ـ بأنه[٧٤٣] بناء على القانون المعمول به الآن ، كما ذكرت ، ولكن هذا القانون يجب تعديله ، لأن الحكومة التى تقبل فى خدمتها أجانب بشهادات أجنبية ، يلزمها أن تعتبر[٧٤٤] هذه الشهادات فى استخدام المصريين ، لأن الجنسية المصرية ، لا يصح أن تكون مانعا للمصرى من التمتع بحقوق بلاده . نعم إنى أفهم قانونا لا يحترم إلا الشهادات الصادرة من مدارس البلاد المعمول بها فيها ، ولكن القانون الذى يعتبر هذه الشهادات ، يلزمه أن يعتبرها بالنظر لعموم الناس ، وعلى الأخص بالنسبة للمصريين ! .

---

(٧٤٠) أنظر كراستى ٦ ص ٢٨٨ ، ٧ ص ٣٢٣ - ٣٣٣ .

(٧٤١) قراءة إجتهادية ، وقد تكون « العرب » وأصلها « عز العرب » وسقط من قلم سعد كلمة « عز » !

(٧٤٢) تاريخ اليوم مطموس بالحبر والعبارة التى بها التاريخ موجودة بهامش الصفحة

(٧٤٣) لم يوضح سعد إلى ماذا يعود ضمير الجر المتصل بأن ــ وهو الهاء ــ وأغلب الظن أنه يعود إلى التعيين ــ تعيين توفيق العربى .

(٧٤٤) أى تعتمد .

فبهت الذى كفر ، وسكت سكوت العاجز عن الجواب ، والتائه عن الصواب(٧٤٥) ! .

مسألة مجالس المديريات :

اتفقت الآراء ــ الساعة أعلاه بعد المناقشة ــ على أن يكون لمجالس المديريات حق النظر فى التعليم بجميع أنواعه . ولكن لا يصح أن تستعمل النقود الناتجة عن الضريبة ، إلا فى تعليم الكتاتيب ، التى لا تعلم بها لغة أجنبية . والسبب فى ذلك إرادة تشجيع هذا النوع من التعليم ، لأنه يعم الكافة ، ولا يصدهم عن الإشتغال بأمر معايشهم(٧٤٦) .

[ص ٥٩٦]

مسألة الألعاب الرياضية(٧٤٧) :

عرض دنلوب علىّ ــ الساعة بعينها(٧٤٨) ــ ألا تطبع أسماء الانكليز الذين يديرون شئون هذه الألعاب ، بصفة لجان أو محكمين ، لأن أغلبهم من الانكليز ، وطبع أسمائهم ونشرها ، ربما يزيد فى إحراج الصدور عليهم . وزاد على ذلك بأن الانكليز مكسورو

---

(٧٤٥) ويعتبر هذا الدفاع الرائع من سعد زغلول ردا كافيا على بعض الباحثين الذين أرادوا ــ افتراء ــ تصويره فى صورة الأداة للسياسة الانجليزية .

(٧٤٦) أنظر فى ذلك حاشيتنا فى الكراس ٧ ص ٣٣٤ .

(٧٤٧) يقصد حفل الألعاب الرياضية ، الذى جرت العادة على اقامته يوم ٦ أبريل ، ويحضره الخديو وكبار رجال الدولة وممثلو الدول الأجنبية ، وتقدم فيه الجوائز إلى الفائزين . (أنظر أيضا صفحتى ٦٠٦ ، ٦٢٦ فى هذه الكراسة) .

(٧٤٨) كتب سعد هذه العبارة فى الهامش .



الخواطر ، ولا يريدون أن يتولوا أمر هذه الألاعيب[٧٤٩] وأشار بعضهم بابطالها ! . قال : وأخشى أن يحدث فى الاجتماع لهذه الألعاب ما لا تحمد عقباه .

فقلت : يلزم صرف النظر عن هذه الاعتبارات ، والسير على ما جرت به العادة ، والاجتهاد فى أن يشرّف الجناب العالى بحضوره هذه الحفلة ، لأن حضوره يقى من حدوث ما يخشى منه . فقال إنه سيتكلم فى ذلك مع جورست .

تكلم معه ، ووعده بأن يرجو الخديوى فى ذلك ، وأخبرنى جنابه يوم أمس ــ ٢٥ فبرايرسنة ٩٠٨ ــ أنه تكلم مع الخديوى فى أن يشكر إلى اسماعيل بك حسن عنايته وحسن التفاته على أنه لم يدع مدرسته تشترك فى الأعمال الغبائية ، التى حدثت من التلامذة الآخرين .

قابلت جورست أمس بخصوص مشروع مجالس المديريات ، وقد قبل تقريبا جميع ما أبديته من الملحوظات ، وكانت مبادلة الآراء بيننا غاية فى الاعتدال . وتكلمنا بعد ذلك فى التلامذة ، فقلت إن حالتهم أحسن من ذى قبل ، وإن الجرائد [ص ٥٩٧] أخذت تبرئهم ، أو يتبرأون فيها مما نسب إليهم من التمرد والعصيان ، وشممت منه رائحة عدم الرغبة فى إنشاء مدارس ثانوية ، لأنه علق ذلك على تربية المدرسين[٧٥٠] ، فانتهزت هذه فرصة لزيادة تلامذة الارسالية[٧٥١] ،

---

(٧٤٩) يقصد الألعاب ، ولعله أخطأ كتابتها على هذا النحو ، لأنه لم يكررها .

(٧٥٠) يقصد اعداد المدرسين .

(٧٥١) البعثة .

فأحال على المالية ، فقلت : إن الأمر مستعجل ، لأجل البحث عن محلات للتلامذة ، فقال : بين هذه الظروف للمالية .

خرجت من لدنه منقبض الصدر ، لشعورى بأن الحركة التى بدأت فيها ، ستصادف عقبات هامة . ولما وصلت النظارة ، فاتحت دنلوب فى الأمر ، ورويت له مجمل الحديث ، وكنت تكلمت معه فى هذه الموضوعات من قبل ، فرأيته يميل إلى عدم ارسال أحد ، محتجا بأن نفوس تلامذة مدرسة المعلمين متهيجة ولا يزيدهم الارسال إلى أوربا إلا خسارا .

واستشهد على ذلك بتلميذ فى المدرسة الخديوية كان نبه عليه مستر (　　)[٧٥٢] ، جملة مرات أن لا يتعرض للسياسة ، ولا يشتغل بها ، وشدد هذا النهى عليه ، ثم أملى على تلامذته موضوعا ليكتبوا فيه ، وهو فوائد الجرائد ومضارها ، فكتب هذا التلميذ يقول : إن من جملة الفوائد أن البلاد إذا كانت محتلة بأجنبى ، فإن الجرائد ترشد الناس إلى مقاومة المحتلين ، وتنمية الشعور فيهم ، حتى يجلوهم عن الأوطان ؛ .

فقلت : إن الخطأ فى جانب الأستاذ ، الذى حمل التلميذ على أن يقرب ما نهاه الأستاذ عنه ! . فبهت ، وسكت .

وإنى آسف جدا على هذه الروح التى إنبثت فى التلامذة ، قبل أوانها ، وجعلتهم يشتغلون بما لا يفيد إلا فى اعاقة الأوطان عن التقدم ، وإعطاء سلاح للأجنبى ، يقاتل به أبناء البلاد ، فلا حول ولا قوة .

---

(٧٥٢) اسم غير مقروء ، وقد يكون « دوب » أو « روب » .

(يوم ٢٦ فبراير سنة ٩٠٨)

كتب إلى تلميذ يدعى محمود عفيفى ، يقول : إنه يشكو إلىّ ــ بصفة والد ــ من أربعة أمور : التعليم بلغة أجنبية ، النظام العسكرى ، زيادة المصاريف المدرسية ، وجهل الأساتذة ! . وقد رأيت من الحكمة أن أحضره ، وأقنعه ، [ص ٥٩٨] فحضر وأقنعته بأنه لاحق له فى أغلب ما يشكو منه ، وأن اللازم ألا(٧٥٣) يشغلوا أذهانهم بالأمور التى لا تعنيهم ، وأن يقبلوا على ما يعنيهم . وقد أظهر الاقتناع .

وفى يوم ٢٨ الجارى ، حضر إلىّ قمحة الوكيل ، وأخبرنى بأن ذلك التلميذ استشاره فيما إذا كان يقول للتلامذة شيئا عما سمعه منى ، بخصوص اقناعهم . فقلت له : إن الأحسن ألا(٧٥٤) يتكلم عن لسانى ، وأن يؤكد لهم أن نية النظارة حسنة بالنسبة اليهم ، وأنه لا حرج على من يريد زيادة اليقين ، أن يستزيد بحضوره(٧٥٥) .

وقد طلب أمس صاحب الأخبار(٧٥٦) مقابلتى ، فقال لى إنه جمعه

---

(٧٥٣) فى الأصل : أن لا .

(٧٥٤) فى الأصل : أن لا .

(٧٥٥) يقصد إلى النظارة .

(٧٥٦) هو الشيخ يوسف الخازن ، لبنانى وفد إلى مصر وتقلب فى عدة أعمال مختلفة ، ثم أصدر جريدة « الأخبار » عام ١٨٩٦ ، وعاونه فى تحريرها داود بك بركات حتى آخر ١٨٩٩ ، ولكنها لم تعمر ، فأعاد اصدارها فى أوائل سنة ١٩٠٧ ، وعطلتها الحكوّمة يوم ٢٠ مايو ١٩١٢ ، ثم عادت فى أبريل ١٩١٥ ، ولكنه لم يلبث أن باع امتيازها للأستاذ عبد الحميد حمدى ، صاحب « السفور » ، وسافر إلى باريس ، ثم عاد إلى سوريا فانتخب عضوا فى مجلس النواب اللبنانى .


اسماعيل صبرى

مجلس باسماعيل صبرى[٧٥٧] ، واعترض عليه[٧٥٨] بعض الحاضرين لسكوته عن مسألة التلامذة ! . فأوقفته على الحقيقة فيها . ثم حضر الشيخ على يوسف ، وفعلت معه مثل ذلك .

---

(٧٥٧) اسماعيل صبرى (١٨٥٥ - ١٩٢٣) شاعر عربى غنائى ، ولد فى مصر ، ونشأ بها ، وتعلم فى مدرسة الادارة (الحقوق فيما بعد) ، وأوفد فى بعثة إلى فرنسا ، فحصل على اجازة الحقوق ١٨٧٩ ، وتقلب فى مناصب القضاء والادارة ، وعين محافظا للاسكندرية ١٨٩٦ - ١٨٩٩ ، ثم عين وكيلا لنظارة الحقانية فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وكان أستاذ الكثير من الشعراء الذين شهروا بعده ، وعلى رأسهم شوقى وحافظ ، يعرضون عليه شعرهم ، ويستمعون لرأيه فيه ، وكان صديقا حميا لمصطفى كامل ، وقد رثاه بقصيدة معروفة ، وترأس اللجنة التى تألفت بعد وفاته لاقامة تمثال له .

(٧٥٨) الهاء تعود على صاحب الأخبار وليس على اسماعيل صبرى ـ كما يفيد السياق .

زرت اليوم،٢٩ فبراير١٩٠٨سنة ، مدرسة المعلمين الخديوية ، ووجهت إلى بعضهم أسئلة فى موضوع[٧٥٩] الصفات التى يحبون أن تكون تلامذتهم فى المستقبل عليها . فأجاب أغلب من سألت ، إنهم يحبون أن يكونوا أحرارا !. وفهمت من ذلك أن رءوسهم مشغولة بالحرية ومعانيها ، فألقيت عليهم النصائح اللازمة ، وفهمتهم أن يلزموا جانب النظام ، وأن يحبوا أن يكون التلميذ مجتهدا فى درسه ، محترما لأستاذه ، ومطيعا لأوامره ، وأن يكون إنسانا بعد خروجه من المدرسة ، ينفع الناس وينتفع منهم[٧٥٩م] .

ولما انتهيت إلى الفصل ، الذى يتعلم فيه المدرسون فى المدارس الابتدائية ــ وهو القسم الأدبى ــ رأيت المعلم يدرس لهم قاعدة أخذ التلميذ باللطف ، وعدم (استخدام)[٧٦٠] [ص ٥٩٩] الضرب معه ، الا اذا كان معاندا . فاعترض أحد التلامذة عليه ، بمنع الضرب فى قانون نظام المدارس .

فأخذت أشرح أساس هذا المنع وأنه أتى من خشية سوء إستعمال هذا الإستثناء ، والخوف من جعله قاعدة ، وأنه يصح أن يباح ، اذا كان المعلمون جميعا يحسنون استعماله . فنهض تلميذ ، وقال : إنى أسأل سعادتكم سؤالا !. وقبل أن يبديه ، اعترضته بأنه تعدى حد اللياقة ، وكان الأولى ، اذا أراد الاستفهام ، أن يتحمل ريثما أخرج ، ويسأل معلمه ، ثم انصرفت غير ممنون من هذه الوقاحة .

---

(٧٥٩) « فى موضوع » مكررة فى الأصل .

(٧٥٩م) هذا الحوار بين سعد زغلول والطلبة مؤثر جدا ، لأنه يصور المشكلة كلها ، وهى : هل تتحقق الحرية بالاخلال بالنظام ، أم تتحقق بالتربية والنظام ؟ .

(٧٦٠) أضيفت ليستقيم المعنى .

ثم زرت مدرسة الحقوق للمرة الثانية ، وارتحت من التلامذة الذين سألتهم ، الا القليل منهم .

أخذت جريدة « الظاهر »[٧٦١] تسعى فى تختيم التلامذة وغيرهم ، عرائض ضد دنلوب بطلب رفته ، وتحث الناس على الإمضاء . وتبعتها الجرائد على إختلاف نزعاتها ، فمضت كلها على هذه النغمة . وصار المستشار المذكور يأخذ كل يوم خطابات تهديد بالقتل إن أصر على البقاء فى منصبه ! .

وقد تحادث معى مرارا فى هذا الأمر ، مظهرا التألم منه ، ورغبته فى أن تظهر الحكومة علامة عدم استحسانها لهذه الحركة . ثم اجتمع جمع من التلامذة فى جنينة الأزبكية فى يوم الخميس ٦ مارث سنة ٩٠٨ ، وصاحوا باسقاط دنلوب ، وكتبوا فى حقه تلغرافا للخديوى بطلب عزله .

وفى يوم الأربع السابق على التاريخ المذكور ، حضر ناظر التوفيقية منفعلا ، وقال لى ــ أمام المستشار ــ إن التلميذ الذى وصيت عليه ، وأدخلته المدرسة عام أول ، يكدر صفو التلامذة ، ويحرضهم على العصيان . وفى اليوم التالى حضر ناظر السعيدية وقال [ص ٦٠٠] مثل ذلك عن تلميذ آخر . وأضاف بأن زيارتى للمدرسة السعيدية أورثت تاثيراً سيئا ، لأنى عفوت عن التلامذة الذين سبق عقابهم ،

(٧٦١) جريدة « الظاهر » لمحمد أبى شادى بك ، المحامى المصرى المعروف ، صدرت عام ١٩٠٣ بايعاز من الخديو عباس بغرض مهاجمة الشيخ محمد عبده ، واسقاط نفوذه الدينى ، واضعاف حزبه المكون من طائفة من العلماء ومن أكثر رجال الحكومة ، فكانت تقذع فى الشيخ الأمام ، وتطالب بعزله من منصب الافتاء . وقد أسفّت فى الحملة على الامام وفى تقبيحه والزراية به إلى درجة استفزت الصحف الوطنية ، التى روعها ما فعلت ، فردت عليها جميعا ــ فيما عدا « اللواء » !ــ دون أن تذكر اسمها ، تحقيراً لشأنها .

وسمحت لتلميذ أن يخاطبنى ، فأغلظت له القول فى ذلك ، وانصرف .

وفى اليوم التالى أتانى خطاب منه يقول فيه : إن أحسن علاج ، فيما إذا توقف عن الدراسة فصل ، أن أعاقبه بنفسى ، وإنه يتوقع توقف فصل ، وإنه سيكتب بذلك الى المستشار ! . فاستغربت كل ذلك ، وتكلمت مع المستشار فى شأنه ، وقلت : إن الأليق بى الا[٧٦٢] أباشر بنفسى العقاب .

وفى الساعة ثلاثة بعد ظهر السبت ٧ مارث[٧٦١م]، حضر خطاب من نار من ناظر المدرسة المذكورة ، يخبرنى فيه بتوقف فصل . فقمت فى الحال الى المدرسة ، وعلمت منه أن أصل الحركة من سبعة أشخاص ، وأنه يريد أن يعاقبهم بالطرد من المدرسة مدة ثمانية أيام . فذهبت معه إلى الفصل المذكور ، وأمرت الضابط أن ينادى أسماء السبعة المذكورين ، وألقيت عليهم كلمات ترجع الى إعلان استيائى من التلامذة الذين يخالفون النظام بمقدار ماسررت منهم فى الزيارة الأولى ، وحذرتهم من مخالفة النصيحة . وطفت الفصول الباقية واحدا فواحدا ، ناصحا ومحذرا . وكان بعض التلامذة يجيبنى بالطاعة والامتثال ، وبعضهم صاح بالدعاء لى .

وعند الانصراف إصطف التلامذة ، فأمرت باحضار الامام ، (وهو)[٧٦٣] ذلك التلميذ الذى كان أحد التلامذة الذين كانوا رفتوا من مدرسة رأس التين ، لا تهامهم بوضع النيران عمدا فى سرير بعض التلامذة ، ونظرا لقلة الشبهات عليه ، وضعته فى المدرسة السعيدية .

(٧٦١م) فى الأصل ٨ مارث وهو خطأ .

(٧٦٢) فى الأصل أن لا .

(٧٦٣) أضيفت ليستقيم المعنى .

فحضر ، وقلت له : انك كنت رفت لتلك التهمة ، ثم وضعتك فى هذه المدرسة ، ولكن ناظرك قد أكثر الشكوى منك ، فإما أن تستقيم ، واما أن تخرج من هنا . فأخذ يدافع عن نفسه فى الماضى ، فنهيته عن التعرض [ص ٦٠١] ثلاث مرات ، فلم ينتبه ، فأمرت بطرده من المدرسة ، فخرج .

ولكن التلامذة أبدوا علامة التذمر ، عند خروجى ، وأدركنا التلميذ وهو ثائر ، ولما أحس بنا ، أخرج من جيبه جريدة اللواء ، ونشرها ، وأخذ يقرأها استخفافا ! .

وقد توجهت إلى البيت ، وبعد قليل حضر وفد من التلامذة ، مؤلف من سبعة ، يستعطف العفو عن التلميذ المطرود ، فصرفتهم ، وأمرتهم أن لا يتعرضوا لما لا يعنيهم ، فانصرفوا .

وبعد يومين استأذن خمسة تلامذة من التوفيقية فى الحضور لدى ، فأذنت لهم ، وفعلوا مثل السابقين وسمعوا مثل ما سمعوا .

وعقب الحادثة توجهت فأخبرت جورست بوقائعها ، فاستحسنها ، واتفقت معه على الذهاب الى الآخر فيما إذا حصل ما يخل بالنظام ـ بمعنى أنه اذا عصى فصل طردناه ، فاذا عصت مدرسة قفلناها .

وجرى ذكر دنلوب وتشنيع الجرائد عليه ، وتقديم العرائض من الناس والتلامذة بعزلة . فقال : إنك فى النظارة تعمل فيها تحت مسئوليتك ، ورأيك الأعلى فيها . وأحب ألا[٧٦٤] يفهم الناس أن بينك وبينه خلافا ، فهل لا تقدر أن تجمع نفرا من كل مدرسة ، وتبين لهم الحقيقة ؟ . فقلت : نعمت الطريقة ، لولا ما فيها من إعطاء أهمية

---

(٧٦٤) فى الأصل : « أن لا » .

للتلامذة . ولكن يمكن أن أزور النادى ، وأتكلم فيه . فقال : حسن ، ولكن أحب أن تتكلم مع الخديوى أولا ، لأنه لا يود أن يفعل مثل ذلك بغير علمه . فقلت : كذلك . وانصرفت من لدنه إلى مصطفى باشا ، فاستحسن ما فعلت .

وفى الصباح طلبت مقابلة الخديوى ، فأذن لى بالذهاب حالا إلى القبة . فذهبت الى جنابه الرفيع فى الساعة ١٠ صباحا ، فاستقبلنى أحسن استقبال ، وعرضت على سموه مفصلات المسئلة ، فاستحسن ما فعلت ، واستحسن عبارة النادى[٧٦٥] . وقال : الأحسن أن تقول إنك أنت (الذى)[٧٦٦] تنجز العمل[٧٦٧] ، ولا تتعرض لذكر دنلوب ، حتى لا يقال انك زرت (النادى)[٧٦٨] لتبرئته ، ولا أن تمجد نفسك حتى لا يقال انك زرت للفخفخة والافتخار ! فقلت : ومن لى بأن أبدى مثل هذه الجواهر المنظومة !. [ص ٦٠٢] وقال لى : ان مركزك الآن حرج لأنك إن ملت مع التلامذة قالوا انك مشجعهم ، وان ملت عنهم قالوا : إنك تميت شعورهم !. وقلت له : إن من حسن الحظ أن تمرد التلامذة هو ضد غير الوطنيين ، وبعضهم يخرج عن حد الأدب مع أستاذه . وقصصت عليه واقعة تلميذ الخديوية الذى سب أستاذه سبا فظيعا ، ورفته لذلك . وكان يظهر لى كل انعطاف أثناء كلامه . وعند انصرافى شيعنى إلى الباب ، ودعا لى بالتوفيق ، وتمنى أن نشتغل معا لما فيه صالح البلاد .

---

(٧٦٥) أى « مسألة » زيارة النادى ، وكلمة « عبارة » هنا بالعامية ، تعنى « مسألة » بالفصحى والمقصود بالنادى هنا نادى المدارس العليا الذى افتتح فى ٥ ابريل ١٩٠٦.

(٧٦٦) أضيفت ليستقيم المعنى .

(٧٦٧) قراءة ترجيحية ، والمعنى العام للعبارة ، أن يعلن سعد مسئوليته وحده عن النظارة دون دنلوب .

(٧٦٨) أضيفت ليستقيم المعنى .

فذهبت الى جورست ، وقصصت عليه استحسان الخديوى لما جرى ، ولعبارة النادى ، فقال : إذا أبديت ــ فيها ستقول ــ أسف الخديوى لما جرى ، كان أحسن ! . قلت : انى لا يمكنى أفعل ذلك الا بإذن خاص ، فعليك أن تستأذنه . قال : كذلك ، ولكنى لا أريه أنى تكلمت معك(٧٦٩) . قلت : حسنا تفعل .

وبعد ذلك بيومين ، قال لى مصطفى باشا ان الخديو يسألك بإبداء الأسف ! . قلت : وأنا مستعد لابدائه ! . وقد كنت أحضرت عمر لطفى بك(٧٧٠) ، وتكلمت معه فى مسئلة الزيارة ، فأظهر لها الاستعداد ، ولكن استمهلنى حتى يفتكر . وافتكر ، واستمهل مدة ٤٨ ساعة ، ولم يعد من بعدها ! .

ثم قابلت الخديوى عقب مجلس النظار يوم الخميس ١٣ مارث ، فقال لى : أنت لا تزال معى على زيارة النادى ؟ . فقلت : كما يريد أفندينا ! . فقال : الأحسن عدم التعجل ، لأن العبارة(٧٧١) هادئة الآن . قلت : نعم ، هى أقل هياجا من قبل . قال : الأحسن

---

(٧٦٩) أى لا أقول للخديو إنى تكلمت معك .

(٧٧٠) كان عمر لطفى بك ١٨٦٧ - ١٩١١ مدرسا بمدرسة الحقوق الخديوية ، فوكيلا لها ، ثم تولى رئاسة نادى المدارس العليا فى ٨ ديسمبر ١٩٠٥ . وكان من خاصة أصدقاء مصطفى كامل ، ويعتبر رائد الحركة التعاونية ، التى ظهرت فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى تعرضت لها البلاد سنة ١٩٠٧ . وتوفى فى ١٤ نوفمبر ١٩١١ . وله جملة تصانيف فى القانون ، وفى الامتيازات الأجنبية ، والتعاون ، وله كتابا : حق المرأة وحق الدفاع (أوراق محمد فريد ، حاشية ٣ على ص ٩٨ ، الموسوعة العربية الميسرة ، الجزء الثانى) .

(٧٧٠م) فى الأصل ١٣ وهو خطأ . وقد كرر سعد هذا الخطأ فى نفس الصفحة وصححته

(٧٧١) يقصد : «الحالة» .

الانتظار . فقلت : كذلك . وأخبرت فى الحال مصطفى ، ثم غورست ، فسألنى رأيى الخاص ، فقلت : ما رآه سموه ! ، لأنه لا فائدة فى هذا الا تحريك الساكن . وانصرفت .

ثم علمت من مصطفى باشا ، أن جورست طلب من سموه أن يقابل دنلوب ، ويجبر خاطره بكلمتين ! . وأطلعنى دنلوب يوم الخميس ١٢مارث(٧٧١م)، على خطاب يدعوه للمقابلة[ص٦٠٣]،فى الساعة ٢ من بعد ظهر اليوم المذكور . ثم رأيت فى بعض جرائد اليوم التالى ، أنه فاز بالمقابلة .

وفى يوم الأحد ، قال لى مصطفى باشا : إحذر دائما من سموه ، فانه لا عدو لك إلا هو ، ويظهر ــ فيما رأيته ورآه متشل(٧٧٢) ــ أن الخديوى أظهر عدم ممنونيته منك ، فاحذر كثيرا ! . وعلمت منه أن جورست معه(٧٧٣) على حذر ، وانه لا يقول له كل شيء . فقلت : انى حائر ، لا أرى ماذا أفعل ، حاطت(٧٧٣م) بى الدسائس من كل ناحية ، ولكن الله يفعل ما يشاء . وبت الليلة طولها فى هم وكدر ! .

وفى الصباح كانت حفلة استقبال قنصل نرفيج(٧٧٤) ، وعند الانصراف سألنى سموه عن الحالة ؟ ، فقلت : على ما ينبغى ، غير أن بعض التلامذة عند انصرافهم من لعب الكرة يوم الجمعة الفائت ، صاحوا بسقوط دنلوب ! . فاستغرب كأن لم يعلم شيئا ! ، فقلت :

(٧٧١م) فى الأصل ١٣ مارث . وقد تبيناه خطأه .

(٧٧٢) المستر متشل Mr. Machell مستشار الداخلية ، وقد عين فى سنة ١٨٩٨ خلفا للسير إلدون جورست Eldon Gorst واعتزل فى عام ١٩٠٨

(٧٧٣) أى مع مصطفى فهمى باشا .

(٧٧٣م) هكذا فى الأصل ، وصحتها «أحاطت» .

(٧٧٤) يقصد قنصل النرويج .

ولكن هذا أمر لا يخصنا ، لأنا لم نعلم به رسميا !. فتبسم ضاحكا ، وقال : انى قابلت دنلوب ، وطيبت خاطره بكلمتين ، وأعلن(٧٧٥) أنه أشد الموظفين طاعة وانقيادا !. فقلت أفلح ان صدق !. وانصرفت.

هذا ، وقد ظهرت « الجريدة » الاسبوعية يوم الجمعة ١٣ مارث ، بمظهر التهكم عليَّ وعلى مصطفى باشا ، وكتبت على لسان كل واحد منا مكتوبا فى كتاب اللورد كرومر . ثم ان اللواء كتب فى اليوم التالى ــ السبت ١٤(٧٧٤م) منه ــ مقالة بإمضاء محمد فريد ، يندد فيها كل التنديد بى ، ويقول : إنى إستعملت الشدة مع التلامذة ، إنتقاما لما فعلوه عند وفاة مصطفى باشا ، الذى كنت أكرهه ، لطعنه عليَّ عقب الخطبة التى ألقيتها فى الجمعية العمومية ؛ وأنى أعلنت لبعض مكاتبى الصحف ، أنى راض عن أعمال دنلوب ؛ وانى فعلت ذلك طمعا فى رئاسة الوزراء التى منانى بها كرومر فى الخطبة التى آذى فيها الاسلام والمسلمين !.

فاستغربت من هذه اللهجة ، وتلك المعاملة للحكومة ، [ص ٦٠٤] ولكن الله لا يهدى كيد الخائنين ، ولا يمكن إلا أن أثابر على الخطة التى اختطها لنفسى ، والتى اختارها لى ربى ، غير ملتفت لا يمينا ولا شمالا ، والله كفيل بحفظى بمقدرته(٧٧٦) والسلام .

ونشرت هذه الجريدة ، فى عدد يوم الاثنين ١٦ مارث مقالة للمذكور أيضا(٧٧٧) ، عن زيارته لمدرسة البوليس ، مدح فيها نظام هذه المدرسة ، وما رآه من اتفاق كومندانها المصرى مع ناظرها

(٧٧٤م) فى الأصل «١٥ منه» وهو خطأ وقد صححته ، كما صححت تاريخ يوم الجمعة الذى كتبه سعد ١٤ خطأ .

(٧٧٥) أى دنلوب .

(٧٧٦) قراءة ترجيحية .

(٧٧٧) يقصد محمد فريد .

الإنكليزى على تنظيمها ، وتمنى أن يكون فى المدارس من النظام ما فيها . ثم قال : لو كان لسعد زغلول من النفوذ فى نظارته ما لخليل حمدى فى مدرسته ، لأصبحت المدارس الأميرية فى غاية من التقدم ، وحسن النظام . بخ .. بخ يا حضرة رئيس الحزب الوطنى ! . ولقد أخبرنى بعض أصدقائى أن محمد فريد اعتذر لهم عن هذه اللهجة ، بأنه مدفوع اليها لسبب كونى أدافع عن دنلوب ، وأعلن الرضا عن أعماله ! .

أخبرنى المستشار أمس بأنه تقابل مع الجناب العالى ، فابتدأ[٧٧٨] كلامه معه بالشكر له على كونه توسط فى تسوية الخلاف بينى وبين موريس ! . فقال دنلوب : وشممت من ذلك رائحة ميله نحو موريس ، وأن جنابه كان يعضده فى خلافه . وأنه[٧٧٩] تكلم معه فى التلامذة ، وتأسف على تشوش أفكارهم ، وأظهر الاستعداد لفعل كل ما من شأنه تسكينهم ، ورجاه أن يعلن رضاءه عن نظار المدارس[٧٨٠] وأنه يعضدهم فى القيام بمأموريتهم . وتمنى أن يبقى دنلوب فى خدمة الحكومة المصرية زمانا طويلا . قال[٧٨١] : ولم يشر[٧٨٢] بكلمة إلى العرائض التى وردت عليه ، ولا هو سمح[٧٨٣] بإبداء هذه المجاملة علنا على رءوس الأشهاد ، وهو الذى أرجأ[٧٨٤] الخطبة التى كنت[٧٨٥]

---

(٧٧٨) أى الجناب العالى .

(٧٧٩) أى الخديو .

(٧٨٠) فى الأصل : « نظار المدارس إليهم » ، وقد حذفنا كلمة « إليهم » لأنها زائدة .

(٧٨١) أى دنلوب .

(٧٨٢) أى الخديو .

(٧٨٣) يقصد أن الخديو لم يشر إلى أنه لم يسمح .. الخ .

(٧٨٤) قراءة اجتهادية ، وقد تكون « أوقف » .

(٧٨٥) أى سعد زغلول .

عزمت على القائها فى النادى . وقال[٧٨٦] : انى الآن أشـد قلقا من أمس ! . ويشير بذلك إلى أن الجناب العالى هو الذى يوغـر الصدور عليه .

[ص ٦٠٥]

قبل أن يتكلم[٧٨٧] عن مقابلتـه للخديـوى ، تكلمنا فى بعض مسائل عادية ، وقد رأيت عليه علامات التأثر منى ، وأحسست ذلك من مده يده للسلام ، ومن عينيه ووجهه . وكان الكـلام خاليـا من الملاطفة .

ومن المسـائـل التى حصـل البحث فيهـا : مسـألـة امتحـان الأوروباويين . وكان عرض أن يتعين عاطف بك ، ثم عاد فرغب أن يكون الرئيس أجنبيا . فعارضت فى ذلك أشد المعارضة ، وأخشنت من القول ، وأفحمته بالحجج الدامغة . فسلم[٧٨٨] . ثم انتقل الى الكلام عن مقابلتة الخديوى .

ويلوح لى أنه شعر بأن الجرائد تتكلم ضدى ، وأنى حنق عليها ، وأراد كذلك أن يعرض لانتقاد الأمة ، حتى أكون فى يديه ضعيفـا ، ولكنى كنت شديدا ، وقد رأيت أن أعين محمد محمود ، مدير الفيوم ، رئيسا للجنة المذكورة .

كنت البارحة أتعشى عند مصطفى باشا فهمى ، وفهمت منه أن متشل مصمم على الاستعفاء من منصبه .

---

(٧٨٦) أى دنلوب .

(٧٨٧) أى دنلوب .

(٧٨٨) هذه الرواية مثال آخر لاعتراض سعد زغلول على تعيين الأجانب .

فى يوم ٢٠ مارث حصل الاحتفال بتأبين مصطفى كامل ، ومشى موكب مؤلف من تلامذة المدارس ، على اختلاف أنواعها ، من منزل الميت الى القرافة ، متبعا خط السير الذى سار النعش فيه . وقد ازدحم الناس لسماع خطب التأبين فى القرافة ، ومنع ازدحامهم تلاوة تلك الخطب ، فانفض الجمع على ذلك .

وقد سخر الناس بذلك الموكب ، وبحمْل العربجية على وضع شرائط الحداد فى كرابيجهم وفوانيسهم ، وقالوا صنعة(٧٨٩) لا شعور ، وايهام لاحقيقة! . وقد تقابلت مع الخديوى فى صبيحة يوم السبت ٢١ منه ، فرأيته غير مستحسن تماما لما حصل ، وأخبرنى أنه تكدر من صياح الطلبة ـ عند القبر ـ بالقول : يعيش أفندينا ! . فقلت : انهم أحسنوا صنعا . وعرضت [ص ٦٠٦] رسم مكان الألعاب(٧٩٠) فاستحسنه ـ وكان قد نبه علىّ على شاهين أن أمد خيمة العربة الخديوية ـ فعرضتها عليه واستحسنها ، وكان هشا بشا مسرورا .

وقرأت فى جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ يوم الخميس ١٩ منه رسالة ، ينتقد الكاتب فيها على ناظر المعارف تعيينه لمحمد محمود ، بصفة رئيس للجنة إمتحان الأوروباويين ـ ويظهر عليها أنها من إنشاء ، أو باغراء أحد عمال النظارة . وقابلت الدكتور كيتنج ، وعرض علىّ تجديد كونتراتو شخص يدعى (   )(٧٩١) ، مساعد مدرس طب . فقلت : اذا وجدت وطنيا مستعدا عينته مكانه(٧٩٢) . وكان يرجو أن

---

(٧٨٩) أى اصطناع .

(٧٩٠) يقصد حفل الألعاب الرياضية السالف ذكره .

(٧٩١) اسم متعذر قراءته بدقه ، وقد يكون كولس ، أو كولسى !

(٧٩٢) دليل آخر يثبت سياسة سعد زغلول فى تعيين الوطنيين فى الأماكن التى تخلو بانتهاء عقود الأجانب .

آمر بالتجديد حالا ، ويدعى أنه لا يوجد مصرى كفؤ للوظيفة ، وقال عن محجوب ثابت[٧٩٣] إنه طيب ، لأنه لا يعرف شيئا ، ويعرف أنه لا يعرف !.

وقد تقابلت مع جورست أمس ، ورأيت منه اقبالا ، وتكلمت معه فى شأن استبدال برنارو[٧٩٤] بغيره ، وبأنه عرض تعيين فتحى ، وأنه استحسن أن يكون غيره من الاستئناف ، فقال : سأبحث فى ذلك مع مكليرث[٧٩٥] ، لأن الحال ربما أفضى الى تداخل قنصل ايتاليا . وتكلمت معه فى شأن جعل مدة العمل فى مدرسة الحقوق (. . .)[٧٩٦] فقط ، فاستحسن أخيرا على شرط أن لا ينقص العمل عن الآن .

---

(٧٩٣) الدكتور محجوب ثابت حصل على شهادات فى الطب من جنيف وباريس ، وكان من رجال الحزب الوطنى ، ومن أنصار الخديو قبل الحرب ، وقد عينه سعد زغلول مدرسا بمدرسة الطب تطبيقا لسياسته التى ناضل من أجلها ، وهى تعيين المصريين فى الأماكن التى تخلو وكان يشغلها غير مصريين . وقد رأس محجوب ثابت بعد ذلك وفد بعثة الهلال الأحمر المصرية ابان حرب البلقان . وشارك فى ثورة ١٩١٩ ، وكان يقوم بتنظيم العمال ، ولكنه فصل من الوفد فى أكتوبر ١٩٢٢ . وبعد مقتل السردار هرب إلى دمشق ، وعاد بعد انتهاء المحاكمات . وكان يتمتع بنفوذ كبير فى أوساط العمال ، وانتخب فى انتخابات ١٩٢٦ نائبا عن دائرة ميناء البصل .

(٧٩٤) على الأرجح . وقد تقرأ برنارد .

(٧٩٥) مستر مالكولم ماكلريث McIlwraith ، مستشار نظارة الحقانية .

(٧٩٦) كلمة غير مقروءة ، وقد تقرأ صباحا .كانت مدة الدراسة فى مدرسة الحقوق الخديوية أربع سنوات . وكان سعد زغلول مهتما بهذه المدرسة ، وقد قدم لمجلس الشورى مشروعا بتعديل مواد المدرسة ، وافق عليه يوم ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ ، وصرح أمام المجلس بأنه شرع فى ارسال بعثة خاصة بتكوين مدرسين لمدرسة الحقوق ، كما شرع أيضا فى تعيين مدرسين مصريين للمدرسة ، بعضهم يدرس بالعربية (محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ - ١٩١٠) .

فى يوم ٢٢ مارث أخبرنى مصطفى باشا أنه قابل جورست ، ووجد منه اقبالا ، ووقوفا على الأحوال ، وقال له إنه عارف ما هنالك ، ولكن ظروف الأحوال تقضى عليه بأن يسلك مسلك المسالمة ، وأن الخديوى يستشيره فى كل شىء ، وأنه[٧٩٧] تكلم معه فى شأن المظاهرات التى يقوم بها الحزب الوطنى وأفراده ، وحذره من عواقبها ، اذ ربما رمى أحدهم بحجر على الوكالة ، فان ذلك يكون وخيم العاقبة ، فخاف خوفا شديدا . [ص ٦٠٧] وأنه[٧٩٨] أظهر[٧٩٩] له استياءه ، مما صاح به التلاميذ يوم التأبين من الدعاء له بالعز والتأييد . وترجى[٨٠٠] مصطفى ألا يتعجل ، وأن يكون طويل البال .

وقال له : ان الخديوى معترض على الطريقة التى يجرى عليها الحكام فى جمع الأموال للمعاهد العلمية ، لأن بعض الأهالى يشكون منها ، وأنه يستحسن عدم تداخل الحكام فى ذلك ، وكذلك يستحسن محو الخطب من الاجتماعات ، وأخبره[٨٠١] بأنه سيحضر افتتاح المدرسة الصناعية بالفيوم . ومدح محمد محمود المدير ، وقال إنه جانتلمان ، ونحب مساعدته ، وان كان صغير السن .

واتفقت آراؤنا[٨٠٢] على أن نهضة العلوم ستنام من هذا التاريخ ،

---

(٧٩٧) أى جورست .
(٧٩٨) أى الخديو .
(٧٩٩) عبارة : « وأنه أظهر له » مكررة فى الأصل .
(٨٠٠) أى جورست .
(٨٠١) قراءة تقريبية ، وقد تكون « وأسرّ » ونسى سعد كلمة « له » .
(٨٠٢) أى آراء سعد زغلول ومصطفى فهمى .

لأن ما دامت السلطتان متفقتين على اطفائها فلابد من ذلك ان عاجلا أو آجلا ، فياللأسف ، ويا ضيعة الأوطان[٨٠٣] .

فى صبيحة يوم ٢٤ مارث ، دعانى رفقى باشا تليفونيا الى تناول الشاى عنده فى مساء اليوم المذكور ، فذهبت اليه ، ووجدت زوجته ومُكاتب جريدة انكليزية أظنها جريدة « الديلى ميل » . تم حضر الشيخ على يوسف ، ثم قاسم بك ، وبعد ذلك شفيق .

وقد دار الحديث على تربية المرأة ، وأنها فى طريق التقدم ، وأنه لا فائدة من تعليمها وحبسها[٨٠٤] . وانحط الرأى على أن التعليم يؤدى الى الاطلاق[٨٠٥] . ثم على حالة الفلاحين وبؤسها واحتياجها الى العناية . ثم على الامتيازات الأجنبية ، فقال رفقى : إن كرومر زادها ، وذهب آخرون ــ وأنا من ضمنهم ــ أنه لم يكن يود شيئا أحسن من إلغائها ، ولكن الدول عارضته . وجرى ذكر المبالغات التى جرت فى تأبين مصطفى كامل ، فضربت لها مثل اللص الذى أحرجه كلام المصاب، فاعترف حتى يكشف الستر عن مبالغته ، وعن حقيقة

---

(٨٠٣) وضع سعد هذه الفقرة بين قوسين ، وتعبر عن رأيه ورأى مصطفى فهمى فى سياسة الوفاق بين الخديو عباس حلمى وجورست ازاء التعليم ، لأن اعتراض الخديو على جمع الأموال للمعاهد العلمية ، فى الوقت الذى يقبض جورست يده عن التعليم ، يضيق البابين الوحيدين للصرف على التعليم ، وهما الباب الأهلى والباب الحكومى .

(٨٠٤) أى لا فائدة فى تعليم المرأة مع الاستمرار فى حبسها !.

(٨٠٥) أى يؤدى إلى حرية المرأة .

أمره[٨٠٦] . ثم انصرف المكاتب على صورة يظهر منها أنه لم يرتح للكلام ـ خصوصا ضد كرومر .

وبعد ذلك حضر شفيق[٨٠٧] ، وجرى الكلام على الجامعة وتوقفها على (   )[٨٠٧م] جورست ، فلم أخض فى هذا الحديث أبدا . [ص ٦٠٨] واعترض الشيخ على يوسف على مخابرة جورست فيها ، وأخذ شفيق يؤول التداخل بما لا معنى له ، واشتد الشيخ فى الاعتراض . وقد لاحظت الى[٨٠٨] الشيخ على أنه لا كان[٨٠٩] ينبغى له أن يشيع عبارة جورست[٨١٠] للكافة وجاويش[٨١١] ، لأنها لا حقيقة لها ، ولم يكن له أن يعترض على التحتيم للشكر له[٨١٢] ، لأن الرجل له خدمات[٨١٣]. فاعتذر بما لا طائل تحته .

وقام قاسم أول الكل ، ثم قمت ، وشيعنا رفقى إلى الباب . وكانت عربتى أول عربة واقفة عليه ، فسلمت وركبت ، ولم أدع أحداً للركوب معى ، وشعرت من قاسم بالتغير .

(٨٠٦) يقصد سعد زغلول ان المبالغات فى تأبين مصطفى كامل كشفت الستر عن أمره الحقيقى ، كما أن المبالغات فى تقدير المسروقات من جانب المصاب تؤدى بالسارق إلى الكشف عن ستر المسروقات الحقيقية ! .

(٨٠٧) أحمد شفيق باشا مدير الأقلام الافرنجية بديوان الخديو .

(٨٠٧م) كلمة غير مقروءة .

(٨٠٨) أى وجهتُ إليه ملاحظة .

(٨٠٩) هكذا فى الأصل ، أى : ما كان ..

(٨١٠) كلمة « جورست » فى الأصل مشطوبة ، و« عبارة جورست » هنا معناها « مسألة جورست » .

(٨١١) كلمة جاويش قراءة ترجيحية .

(٨١٢) يقصد تحتيم الشكر له ـ أى وجوب الشكر له .

(٨١٣) فى الأصل : « خدامات » .

ثم تعشيت عند الباشا ، وعدت فى الساعة تسعة إلى بيت نازلى خانم ، حيث أرادت أن تقابلنى . وأوصتنى على رجل بريد يدعى عبد الملك بغدادى، يريد استئجار أراضى الكتبخانة ، وزعمت أن بيرم(٨١٤) أحضره إليها . ثم قالت إنها تكلمت مع قاسم فى شأن انقطاعه عنى ، فاعتذر بانهماكه فى أشغاله الخاصة ، واعترض بمثل ما أعترض به عليه . وقالت إنه لا شىء عنده ضدى ، ولكن لم أفهم كيف أن قاسم سكت (٨١٥) عن تحرى مقابلتى ومفاتحتى ، ولكن « لعل له عذرا ، وأنت تلومُ !» .

وقد عدت الى المنزل ، وأخبرنى عاطف بأن على بهجت كان تكلم مع محمد فريد هو ومحمد راسم ، فى شأن ما كتبه ضدى ، وأنه كتب اليه ــ بعد ذلك ــ خطابا شديد اللهجة ، ورد الجريدة اليه ، ولم يرد عليه السلام عندما قابله بعد ذلك ، وأنه يظن أنه موعز إليه بالكتابة ، فلا حول ولا . . (٨١٦)

نسيت أن أقول ( )(٨١٧) الشيخ على كان وعدنى أن يطلعنى على رسالة كتبها ضدى الشيخ شاكر(٨١٨) ودفعها اليه لنشرها ، فلم يُرد ، فاغتاظ لذلك هو وجنابه العالى ــ فبر بوعده ، وأطلعنى عليها فى بيت رفقى ، وهى من أتقن السعايات ، وأكملها ، نسبنى(٨١٩) فيها

---

(٨١٤) مصطفى بك بيرم ، ناظر ادارة المحاكم الشرعية .

(٨١٥) والمعنى العام : «لم أفهم كيف أن قاسم امتنع بعد هذا عن تحرى مقابلتى الخ»

(٨١٦) العبارة مقطوعة ، والتكملة الطبيعية هى كلمة « قوة » .

(٨١٧) كلمة غير مقروءه ، وقد أثبت سعد زغلول عبارة « نسيت أن أقول » فى الهامش .

(٨١٨) الشيخ محمد شاكر (انظر حاشيتنا فى ص ٥٩٠) .

(٨١٩) يقصد : نسب إلىَّ فيها .

الشيخ شاكر أنى عامل على محو القرآن من الناس ، تنفيذا لوصية اللورد كرومر . وهى تدل على أنه تعب فيها جدا ، لأنه راجع تقارير الكتاتيب ، وتقارير اللورد كرومر ، وقال إن من الوسائل التى اتخذت لذلك :

[ص ٦٠٩]

أولا : تحويل الكتاتيب من أملاك خاصة ، الى أوقاف ، حتى لا يكون لأصحابها حق التصرف فيها

ثانيا : أن يباح لغير المسلمين التعليم فيها[٨٢٠] .

ثالثا : أن يكون المعلمون فيها متخرجين من مدارس تديرها نظارة المعارف .

وقد جمَعت الخطبة ـ التى ألقيتها فى المنوفية ـ كل هذه الأساسات ، وذكرت فيها الحضرة الفخيمة ايهاما بأنها أمرت بوضع هذه الأساسات ، وأن المدير أجاب عليها بأنه يجتهد فى تنفيذ هذه المقاصد .

ولو أن كاتب هذه الرسالة راجع المنشور الذى[٨٢١] أصدرته فى يناير سنة ٩٠٧ الى مفتشى الكتاتيب ، والى الخطبة التى ألقيتها فى نفس مديرية المنوفية قبل هذه الخطبة بثلاثة أيام ، وكونى دعوت فيها للحضرة الفخيمة الخديوية ، والخطبة[٨٢٢] التى ألقيتها فى مدرسة الصناعة قبل

---

(٨٢٠) معنى ذلك أن غير المسلمين لم يكن يباح لهم التعليم فى الكتاتيب ، وذلك لصبغتها الدينية ، ولمهمتها التى تتمثل بالدرجة الأولى فى تحفيظ القرآن . فالتعليم فى الكتاتيب لم يكن له صفة مدنية كما هو الحال فى المدارس الابتدائية التى تديرها نظارة المعارف .

(٨٢١) فى الأصل : « التى » .

(٨٢٢) فى الأصل : « الخطبة » بدون واو العطف .

ذلك بيومين ، والى كونى ، فى خطبة المنوفية الأولى ، بشرت بمشروع الكتاتيب الذى من مقتضاه تحويل هذه الكتاتيب الى مجالس المديريات ـ لما اجترأ على أن يبدى هذه الترهات .

فى ٢٦ مارث سنة ١٩٠٨ افتتحت مدرسة الفيوم الصناعية. ولم يحضر الجناب العالى بعد أن وعد بأن يشرف الاحتفال . وأخذت الجرائد ـ التى تدعى الانتماء اليه ـ تشير الى أن النقود التى عمل الاحتفال بها ، جمعت من الناس بطريق التوريط .

ولما فتحت المدرسة ، وحضر الاحتفال غورست ، ورئيس النظار ، وأغلبهم ، وجمع غفير من موظفى الحكومة الفخام والأعيان ، ولم يتكلم أحد فى هذا الاحتفال سوى طفلة صغيرة ألقت خطابا بالعربية ـ لما حصل ذلك قامت تلك الجرائد تنحى باللائمة على النظار ، وتوجه قوارس الكلام الى النظار ـ خصوصا الى ناظر المعارف ! .

على أن الله يعلم أنى كنت أريد الكلام وأتمناه ، فى مثل هذا الاحتفال ، ولكن الجناب العالى [ص ٦١٠] لا يود ذلك منى ، ولأجل إسكاتى ، أمر بعدم الخطب فى احتفال مدرسة محمد على الصناعية ، وحضره ، وحضره الكثير من الناس من سائر الطبقات ، ولم ينبس أحد ببنت شفة ، سوى تلميذين صغيرين ، ومع ذلك مضى هذا الاحتفال ، وقرظته الجرائد أحسن تقريظ ، ولم يتعرض واحد منها له بملام ! .

ولقد جلست فى مأدبة الفيوم بجانب جورست ، وتكلمنا فى موضوعات شتى ، منها : ارتفاع أسعار التعليم فى الفيوم ، بالنسبة لتراجعها ، ووجدته غير ميال إلى تنقيصها ؛ والمدارس التى ينبغى وضع التلامذة المصريين فيها فى انكلترا ، ووجدته غير ميال للجامعات ،

ووعدنى أن يكتب إلى المالية فى هذا الشأن ؛ وامتحان مدرسة الحقوق ، ووجدته يستحسن تخلى مستشار الحقانية عنه اظهارا[٨٢٣] للاستخفاف بشأن المدرسة واحتقارها ، ولم أوافقه على ذلك ، ولكنه علق الأمر على مكالمتى للمستشار المذكور .

وقابلنى هذا[٨٢٤] أمس ـ ٢٨ مارث ـ فى المأدبة التى أعدها فخرى باشا[٨٢٥] فى أوتيل سفواى ، ورأيت منه عدم رضا عن المدرسة ، وعن رئاسة الامتحان فيها ، واعتذر بكثرة الأشغال عنده . ولما أفهمته أن جورست تكلم معى فى هذا الشأن ، وأخبرنى بأن ذلك الامتناع للاحتقار ، أقر عليه . وانتهى الكلام بأن يفتكر فى المسألة . ولكن دنلوب حكى لى[٨٢٦] أنه لا يرغب نهائيا ، وأن الوعد بالتفكر هو[٨٢٧] على حد قول المصريين : بكرة ! .

وتكلمت أيضا مع المستشار المذكور ، فى ڤورجيه[٨٢٨] ، ورأيت منه تعضيدا له . وبلغ الكلام بنا الى أن قلت له : هل رأيته يدرّس ؟ . فقال : لا ، ولكن هل رآه أحد ؟[٨٢٩] .

وأخذ يدافع عنه ! . وأخبرنى دنلوب ـ عقب هذه المحادثة ـ أنه يقول : اذا لم تجدد له نظارة المعارف الاتفاق فانه يأخذه لديه .

---

(٨٢٣) توجد بهامش السطر الذى يبدأ بكلمة « اظهارا » عبارة « ٢٩ مارث » .

(٨٢٤) يقصد مستشار الحقانية .

(٨٢٥) حسين فخرى باشا (انظر حاشيتنا ك ٧ ص ٣٠٧) .

(٨٢٦) قراءة تقريبيه .

(٨٢٧) أضيفت « هو » ليستقيم المعنى .

(٨٢٨) قراءة ترجيحية .

(٨٢٩) أضيفت « أحد » ليستقيم المعنى ، لأن الجملة مقطوعة .

[ص ٦١١]

وفى هـذا اليوم ـ ٣٠ مـارث ـ توجهت الى مستشـار الحقانيـة ، واتفقت معه على أن يقبل رئاسة الامتحان . ورأيته قد اتفق مع دنلوب أن يكون وكلاء الامتحان ثلاث : انكليزى ، وفرنساوى ، وعربى . والأول (. . .)[٨٣٠] ، والثالث قاسم ، والثانى موسيو ايمان ، قاضى بمحكمة مصر المختلطة . وقلت له : إنى لا أريد تعيين فورجور[٨٣١] الا اذا كان الكل متفقا على تعيينه . وفهمت منه أن دنلوب سيتكلم مع جورست فى مسألة قبوله رئاسة الامتحان .

وفى اليوم عينه ، كنا متشرفين بمقابلة الجناب العالى ، فى الساعة تسعة ونصف ، ودار الكلام على الموضوعات الآتية :

مسألة قنصل رومانيا ، وتقريره ، وورود أوراق تعيينه . وعرض عليه بطرس باشا أقوالا[٨٣٢] فيما يختص ببعض القناصل ، لم أفهمها ، لأنى لم أسمع الا قليلا منها .

ومسألة حادثة العربة التى اعترضت طريق قطار جنابه ، عندما كان متوجها من المنزلة الى مريوط . فقال إنه وجد هذه العربة ـ واسمها مَكْسحة ا ـ وهى لا تخرج ـ عادة ـ إلاّ باذن من وكيل المحطة ، مثـل المقطورات ، ولكن اللذين[٨٣٣] كانا يديرانها لم يحصلا عـلى اذن من المذكور . وقال إنهما فرنساويان ، كما كان الذى فعل من قبل شيئا من هذا النوع فرنساويا ! .

---

(٨٣٠) اسم غير مقروء ، وقد يكون « ايموس » .
(٨٣١) وهو نفس الاسم الذى رجحناه فى حاشية ٨٢٨ اى فورجيه
(٨٣٢) فى الأصل « أقولا » بدون ألف مد .
(٨٣٣) فى الأصل « الذين » .

فلاحظ بطرس باشا أن الكلام على حقيقتها فى النشرة التى وزعتها المعية على الجرائد ، كان فى غير محله ! . فقال سموه : انى أمرت بوضع ذلك الوصف قصدا ، لأن الفرنساويين يقدحون فى الوطنيين والانكليز عند كل حادث . ولقد طعن علىّ « جورنال دوكير » طعنا شديدا ، واتهمنى - من بعيد[٨٣٤] - فى مسألة المياه (لا أعرف هذه المسألة ، ولابد من السؤال عنها)[٨٣٥] ، وكتب فى حقى أربع مقالات مملوءة طعنا شديدا ، فاذا كان قنصل فرنسا موسيو فلاديمور يفاتحك فى هذا الشأن ، فقل له : يُسكِتْ أولا صحافته ، والا فلا حق له .

[ص ٦١٢]

ومسألة تداخل الحكام فى إعانات الكتاتيب وغيرها ، افتتحها بسؤال مصطفى باشا عن الاحتفال ، وهل كان كبيرا ؟ فقال مصطفى : كان كبيرا ، ولكنه كان هادئا ، ولا عظمة فيه (Vous êtes trés actives ces jours ci) « يظهر أنكم تنشطتم فى هذه الأيام » ، ولكن مظلوم[٨٣٦] لم يكن معكم . فقال عبانى[٨٣٧] : ولا أنا ! . فقال : ولكن بلغنى أنه جمع ثلاثة آلاف جنيه للاحتفال ! . فقال مصطفى باشا : لا أظن ذلك ! . فقال سموه : جمعت للاحتفال ، ولمدرسة البنات ، والناس يشكون من تداخل الحكام فى مثل هذه الاعانات تداخلا كبيرا ، حتى انهم يستعملون الضغط والشدة ،

---

(٨٣٤) يقصد « بطريق غير مباشر » - وهو مصطلح عامى .

(٨٣٥) هذه العبارة مكتوبة فى الهامش ، وضمير المتكلم فيها عائد على سعد زغلول .

(٨٣٦) يقصد أحمد مظلوم باشا ، ناظر المالية .

(٨٣٧) يقصد محمد عبانى باشا ناظر الحربية .

وكثيرا ما يسبون الناس ويلعنونهم ، حتى يبتزوا الأموال منهم . وانا حاضر[٨٣٨] هذه المرة ، قال لى مأمور مركز كفر الزيات : إن المهمة قد بُذلت فى بناء الكتاتيب فوق العادة ، ولكون الأزمة مشتدة ، فقد استبدل الناس النقود بالأطيان يوقفونها[٨٣٩] . قال هذا المأمور هذه العبارة ، وهو يحسب أنه يدخل على السرور بما قال ! . فقال فخرى باشا[٨٤٠] : ان هذا أمر يجب منعه على الاطلاق .

وقد بلغ الأمر بهم[٨٤١] انهم بالغوا فى منعه وحبسه[٨٤٢] ، فرفضت . وقال مظلوم : ان هذا الأمر لا يهمنى ، وتبعه ابراهيم فؤاد[٨٤٣] ، وكذلك تمتم عبّانى ببعض كلمات . ولكن مصطفى باشا قال : ان الحكام لا يضغطون ، ولكن الناس تقلد بعضهم .

والعبارات التى كان يلقيها الخديوى تفيد أنه يود ابطال ذلك بالكلية . أما أنا فلم أقر فى هذا الموضوع بشىء ، وعزمت على أن لا أتعرض للكتاتيب إلا عرضا ، ولعنة الله على المصلحين ! .

---

(٨٣٨) يقصد « قادم » : والمعنى : بينما أنا قادم .

(٨٣٩) يقصد سعد أن الناس استبدلوا بالنقود الأطيان ، وليس كما هو وارد فى الأصل ، حيث أن الباء تدخل على المتروك فى استعمال كلمة « استبدل » .
والمعنى انه : لعدم توفر النقود السائلة بسبب الأزمة ، عمد الناس إلى التبرع بالأطيان يوقفونها على الكتاتيب .

(٨٤٠) حسين فخرى باشا ناظر الأشغال العمومية (أنظر حاشيتنا على صفحة ٣٠٧ كراس ٧) .

(٨٤١) يقصد بالنظار .

(٨٤٢) على الارجح .

(٨٤٣) ابراهيم فؤاد باشا (انظر حاشيتنا على صفحة ٢٦٥ ، ٢٨٥ ك ٦) .

ومسئلة الحج ، وأظهر[٨٤٤] تقريراً مقدما اليه من أحد الضباط ، المرافقين للمحمل . وكان لسانه ضد أمير الحج ، أقل شدة من قبل ، وقال : [ص ٦١٣] إنه يريد أن يواجه أمراء الحج ، الذين تعينوا فى الخمس[٨٤٥] سنوات الأخيرة ، بعضهم مع بعض ، لأن يقول كل منهم عيوب من قبله ! . قال فخرى : ولكن الأول لا يجد شيئا يقوله ، وكان كلامه فى شان النقود مغايرا نوعا لما سبق من نوعه . وقال انه يخشى أن ينبه والى الحجاز التجار الذين تحول الدفع عليهم بأن لا يدفعوا .

ثم قال عن حادثة الطوبة التى ألقيت على قطاره ، وهو متوجه الى الاسكندرية ـ بأنه يأسف لأن المدير ـ لكى يسرنى ـ اصطاد فاعلا ، واتهمه بشاهدين ، وحكم عليه ! . وانه أحس بأنه مظلوم ، أليس كذلك يا سعد باشا ؟ ، فقلت : ان هذا لا يناسب[٨٤٦] .

ثم ـ عند الانصراف ـ قال لى انه علم من بعض الموظفين عنده ، الذين لهم اولاد فى المدرسة الخديوية ، أن ناظرها قال لهم : انه ليس مع دنلوب[٨٤٧] ! . وأنه لما بلغه ذلك اراد ان يخبر جورست عنه ، وأن هؤلاء الناس أخذوا يأكلون بعضهم بعضا ! . فقلت : ان هذا الناظر عبيط نوعا ، وربما أراد أن يتملق لتلامذته بهذه العبارة . وانصرفت ، ثم استدعيت موسيو كاربنتر[٨٤٨] ، ورغبت اليه أن يتحرى هذه العبارة سرا من غير أن يشعر دنلوب بها ، فوعد بذلك .

---

(٨٤٤) أى الخديو .
(٨٤٥) فى الأصل : الخمسة .
(٨٤٦) أى لا يصح حدوثه .
(٨٤٧) فى الأصل بدون حرف الدال .
(٨٤٨) مستر بويد كاربنتر (انظر حاشيتنا بصفحة ٢٣٨ ، ٢٧١ كراسة ٦) .

قالت البرنسيس فاطمة[849] لمصطفى باشا ـ وقد كانت مدعوة مع عين الحياة عند حرم الخديوى ـ « يلزمك أن تحترس أنت وسعد من الخديوى ، لأنه عدو لكما » . وقالت مثل ذلك ، عين الحياة الى حرمى ، وكذلك نقل لى كثير من الذين لهم علم بحركاته وسكناته ، وأول دليل على ذلك ما تكتبه الجرائد المحازبة له ضدى ، لمناسبة وغير مناسبة ، وتصديها للطعن علىَّ بالحق وبالباطل ، وتعمد البذيئة منها تشهيرى ، وتشويه سيرتى . ولكنى سأتذرع بالصبر ، وأتحمل كل ما ينزل بى ، والله المستعان .

[ص ٦١٤]

قدم جماعة من أعضاء الشورى والجمعية العمومية ، فى مقدمتهم اسماعيل باشا أباظة[850]، وعلوى باشا[851]، وعلى باشا

(٨٤٩) هى الأميرة فاطمة الزهراء ، ابنة الخديو اسماعيل ، وقد تبرعت فى عام ١٩١٤ بـ ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها فى الدقهلية وقفا على الجامعة المصرية ، كما وهبت الجامعة قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور لبناء دار جديدة للجامعة ، وتبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨ ألف جنيه لينفق ثمنها فى اقامة هذا المبنى ، فبلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه ، وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فى الأرض التى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤ ، ولكن بنشوب الحرب أوقف اتمام البناء ، واستولت عليه الحكومة ، وقدمت بدله جزءا من الأرض التى أقامت عليه الجامعة مبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة .

(٨٥٠) اسماعيل باشا أباظة عضو منتخب فى مجلس شورى القوانين ، فى الهيئة النيابية الخامسة عن المدة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وقد سقط من العضوية لانتهاء مدته فى مجلس المديرية فى عام ١٩١٠ ، وانتخب بدله مصطفى خليل باشا سنة ١٩١٠ .

(٨٥١) محمد علوى باشا ، عضو معين فى مجلس شورى القوانين (الهيئة النيابية =



علي شعراوي باشا

شعراوى[٨٥٢] ردا لنظارة الخارجية على تلغراف كان أرسله اللورد كرومر إلى حكومته فى ٨ مارث ١٩٠٧ ، بملحوظاته عن اقتراحات الجمعية العمومية التى انعقدت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧، وكتبوه باللغة الفرنساوية ، ووزعوا كثيرا منه على كثير من الناس والجرائد ، كما وزعوه بالعربية أولا . وقد لاحظت :

أولا ، أن هذا الرد مشتمل على أن اللورد كرومر حرف قراراتهم وأقوالهم فى تلك الجمعية ، وافترى الكذب عليهم . وقد اجتهدوا فى أن يأتوا فى ردهم بصورة محضر جلستهم ونص قراراتهم ، ومقارنتها بملحوظات اللورد عنها فى التلغراف المذكور . ومع ذلك فإنه لم يتبين لى من هذه المقارنة صحة ما زعموه من التحريف ، الا فى بعض موضوعات تافهة جدا ، ولا أهمية لها على الاطلاق ، ورأيت أن القصد تفنيد آرائه لا تصحيح تقوله .

= الرابعة) وقد عين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا الذى فصل من وظيفته لمرضه .

(٨٥٢) على باشا شعراوى عضو معين فى مجلس شورى القوانين (الهيئة النيابية الرابعة) وقد عين فى ١٣ نوفمبر ١٩٠٦ بدلا من الشيخ محمد عبده الذى توفى .

وثانيا ، أن الذى أتوابه فى النسخة العربية مخالف كل المخالفة لما كتبوه فى النسخة الفرنساوية مخالفة كلية ! ففيها[853] يختص بتعلم اللغة العربية ، أوردوا نص محضر الجلسة التى دارت فيها المناقشة على هذه المسئلة ، وحذفوا كل ذلك من النسخة العربية ، وهذا لأن إثبات محضر الجلسة من شأنه أن يهدم كل الأراجيف التى بثها رأس هؤلاء الجماعة فى الناس عن معارضتى للتعليم باللغة العربية . وفيه دلالة على اعلاء شأنى وحرصى على هذه اللغـة بأشـد منهم[854]. ورأيتهم قد زادوا صفحتين فى العربية تقريبا تحت عنوان : « ترضية تافهة » ، وتضمنت هذه الزيادة من الغمز واللمز بى شيئا كثيرا .

ولقد تكلمت فى ذلك مع كثير من الناس ، ومنهم محمد محمود ، فقال لى : والأدهى من ذلك أن بين ماختموا عليه بالعربية وما نشـر [ص ٦١٥] فرق أيضا ، فقلت : على هؤلاء أن يعلنوا إنكارهم لهذا التحريف ، والا كانوا ملومين على هذا السكوت ، فليس بمسموح لواحد أن يجبر جماعة من وجوه الأمة على أن يقبلوا شيئا لم يخطر ببالهم .

تشتغل الجرائد من يوم ظهور كتاب اللورد كرومر (مصر الحديثة) بنقد هذا الكتاب ، والطعن عليه ، ونشر عبارات الشكر التى ترد لها من قرائها على هذا الرد . وانى أقرأ أغلب الردود ، ولا أرى فيها[855] إلا سبـا ولعنا ، لا جـوابا ، ولا اقنـاعا . ولـو ترجمت هـذه الـردود

---

(٨٥٣) فى الأصل : ففى ما .

(٨٥٤) هذا النص من مذكرات سعد زغلول يضيف الى الأدلة التى دفعنا بها ــ فى مقدمتنا لهذه المذكرات ــ التهم الموجهة اليه بشأن موقفه من التعليم باللغة العربية .

(٨٥٥) فى الأصل « فيه » .

لأضحكت عقلاء الأوروباويين ، ودلتهم على أنا قوم لا نزال أطفالا . وإن الحركات التى بدت من الناس بعد وفاة مصطفى كامل باشا ، تدل دلالة قاطعة على صحة أغلب ما ورد فى الكتاب المذكور .

إنى مشغول من منذ شهر باتقاء الدسائس التى يدسها علىّ الحزب الوطنى ومحرضوه ! وهل من عيشة أردأ من هذه العيشة ؟ وهل نحن خلقنا لأن نتقى شر غيرنا ، أو لكى نعمل لصالحه ، ونسعى فى نفعه ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

حدثنى أمس هلباوى(٨٥٦)، بأن لطفى السيد أخبره بأنى أريد أن يطلب أعضاء الشورى أن تكون قراراتهم قطعية فى المسائل كلها ،

---

(٨٥٦) ابراهيم بك الهلباوى ، ولد فى سنة ١٨٥٨ فى بلدة العطف بمديرية البحيرة ، وتعلم فى الأزهر ، وحضر على جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ، وهجر الأزهر ، وعمل فى الوقائع المصرية مع محمد عبده وسعد زغلول وعبد الكريم سلمان والشيخ وفا زغلول . وعين فى سنة ١٨٨٣ سكرتيرا لمحمد سلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، فرئيسا لكتاب اللجان بالمجلس سنة ١٨٨٥ ، ثم سكرتيرا للبرنس حسين كامل فى مارس ١٨٨٥ ، وفى ١٨٨٦ انخرط فى سلك المحامين أمام المحاكم الأصلية . وعندما وقع حادث دنشواى وكلته النظارة كمدع عمومى ، فاكتسب بهذه المهمة لقب « جلاد دنشواى » ــ كما وصفه الشيخ جاويش ــ وهاجمه حافظ ابراهيم فى داليته المعروفة التى قال فيها : « أنت جلادنا فلا تنس أنا قد لبسنا على يديك الحدادا » . ولكن الحزب الوطنى عاد فوكله للدفاع عن أحمد حلمى ، كاتبه المعروف ، فى قضية مس فيها ذات الخديو ، كما تولى الدفاع عن الوردانى فى مقتل بطرس باشا يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، واختير نقيبا للمحامين فى ١٩١٢/١١/١.. وبعد ثورة ١٩١٩ اشترك فى وضع دستور ١٩٢٣ ، ثم تولى الدفاع عن شفيق منصور بعد مقتل السردار ، ودافع عن الوفد رغم خصومته له ، ومات سنة ١٩٤٠ وعمره ٨٣ عاما .

ما عدا المالية منها . وعلمت قبل ذلك أنه تكلم مع طلبة الحقوق ، بأنى مكلفه أن يتخابر معهم فى شأن رغباتهم ، وما يشكون منه . دلنى ذلك على أن الرجل(٨٥٧) ضعيف ، ولا يستطيع أن يكتم سرا ، ولذلك يجب الاحتراس منه ، والإحتراز من غلوه فى إعجابه بصاحبه ، لأن ذلك يحمله فى بعض الأحيان على أن يبوح بأسرار يضر إفشاؤ ها(٨٥٨) .

لم يحضر المستشار من يومين الى الديوان ، وهى علامة أنه مشغول بشىء يتعلق بالخارج ، [ص ٦١٦] إنى اشعر بنوع من القرف والسآمة . كل ما حولى وفوقى وتحتى يثبط همتى ويدفعنى إلى الوراء . فالخديوى يسعى ضدى ، والمستشار يعمل على عنادي(٨٥٩) والموظفون لا يفهمون فى الغالب قصدى ، والصحافة تستر كل حسنة أعملها ، وتختلق السيئة وتنشرها ، وتؤول أحسن المقاصد الى أسوئها(٨٦٠) ، والأمة لا تصدق إلاّ الكذب ـ اللهم إلاّ قليلا من أفرادها . حالة ليس أسوأ منها ، وليس لها الا الله كاشفا ، فعليه أعتمد ، وبه أعتضد(٨٦١) .

حضر عندى فتحى أمس ٣٠ مارث ، ومكث طويلا ، وفهمت منه أنه تقابل مع سموه بعد ظهر أمس ، ولم يقل لى لماذا هذه المقابلة ؟ . وفهمت أنها كانت غاية فى المجاملة ، وإن لم يصرح بها . وفى الأثناء

---

(٨٥٧) يقصد أحمد لطفى السيد .

(٨٥٨) هذا النص من مذكرات سعد زغلول يضيف إلى الأدلة ــ التى سقناها فى مقدمتنا للمذكرات ــ عن وقوفه إلى جانب السلطة الشعبية .

(٨٥٩) فى الأصل : عندى .

(٨٦٠) فى الأصل : « أسوأها » .

(٨٦١) وتقرأ أيضا : « وبه المقصد » .

أخبرنى ، عقب قولى له : ان ظاهر سموه معى يسرنى ، وانه يعاملنى أحسن معاملة ـ فعوضا عن أن يظهر ابتهاجه وارتياحه ، قال ان صادق[٨٦٢]تكلم معه كثيرا ، فى شأن مقابلة الخديوى له[٨٦٣] . وفهمت أنه أتى بهذه الجملة ليدفع بها ما أحدثته جملتى من التأثير فى نفسه ، ويشير الى أنه توجه بناء على دعوة متكررة ! .

توجهت إلى قاسم أمس لأعوده ، حين[٨٦٤] علمت أن مرض أصاب أذنه ، وكان معى محمد محمود ، فوجدت عبد السلام أفندى(   )[٨٦٥] فى الانتظار ، وجاءت المعلمة[٨٦٦] ودعتنى إلى الصعود لديه ، وصَرَفْتُ عبد السلام المذكور ، فرأيت منه نوعا من الانفعال ، وقال لى : إن قاسم عليه مبلغ الى جمجوم ، وأرجو أن تتوسط بينهما فى شأنه . فقلت : إن قاسم يقول : إن سبب الدين إنتفى بخطاب أعلن فيه المداين فسخ البيع الذى هو شاهده فقال : يرفع قضية .

[ص ٦١٧]

فقلت : فليرفع ما دام الأمر كذلك . وقال : إن الفسخ كان مؤقتا بميعاد . فقلت له : إن ـ فيها قرأت ـ ميعادا مضروبا ، بل رأيت عبارة تفيد الفسخ البات والسلام . ثم فاتحت قاسم فى مسئلة الإمتحان ، وقبوله أن يكون وكيلا للجنة . فأجاب ، واستلفت نظره

---

(٨٦٢) صادق رمضان بك (أنظر حاشيتنا فى كراسة ٧ ص ٣١٦)

(٨٦٣) يقصد أن صادق رمضان تكلم معه مرارا فى شأن دعوة الخديو له لمقابلته .

(٨٦٤) وقد تقرأ « حيث » .

(٨٦٥) اسم غير مقروء ، وقد يكون « الدنف » .

(٨٦٦) هكذا تقرأ الكلمة ، ومعناها « المدَرِّسة » .

أن يستشير أيام جلساته[٨٦٧]. وانصـرفت مع محمـد محمود بعـد ان تكلمت مع قاسم فى شأن مشروع رئيس الاستئناف ووكيله فى تعيين (   )[٨٦٨] توفيق رفعت ، ورأيت من قاسم ميلا عن توفيق ، لكونه شاعرا لا قاضيا .

وانصرفت الى منزل مصطفى باشا ، ودار الكلام على المحادثات التى جرت أمس فى الحضرة الخديوية . وكان كله استغرابا من هـذه الأحوال ، ثم انصرفت .

٥ أفريل سنة[٨٦٨م]

تعهد مستر ولس[٨٦٩] أن جميع الأخشاب اللازمة للمدارس على اختلاف أنواعها تعمل فى المدارس الصناعية المختلفة .

فى يوم الخميس ٢ أفريل سنة ٩٠٨ انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الخديوى ، وحضر السكرتير الأول والثانى ، وشرع سموه يتكلم عن حادثة العربة التى اعترضت طريق قطاره ، وهو ذاهب الى مريوط[٨٧٠].

---

(٨٦٧) يقصد بكلمه يشتشير : يستفسر عن .

(٨٦٨) كلمة أو كلمتان غير مقروءتين .

(٨٦٨م) هكذا وردت فى الأصل ، دون ذكر السنة ، وهى سنة ١٩٠٨ .

(٨٦٩) مستر سدنى هربرت ويلز ، المدير العام لادارة الزراعة والتعليم الصناعى (انظر حاشيتنا بصفحة ٢٢٨ كراسة ٦) .

(٨٧٠) حادثة العربة ـــ كما ورد فى بيان المعية الخديوية إلى الصحف ـــ أنه بينما كان قطار الخديو الخاص يقله من المنتزه إلى مريوط فى يوم ٢٦ مارس ١٩٠٨ ، وبعد أن برح القطار محطة القبارى بنحو مائة متر تقريبا ، شوهدت عربة من عربات الدريسة المعدة لنقل المهمات على الخط يدفعها نفران ، فأوقف القطار حتى أبعدت العربة عن الخط ، وفر النفران هربا من المسئولية . =

وكان قد كُتب عنها تقرير ، ورفعه اليه فخرى باشا فى الجلسة ــ فقال : إن شخصا يدعى جراندى كتب هذا التقرير ، وهو يدافع عن المقاول ، وقد قال فى آخره عبارة غير حقيقية . وفتش على هذه العبارة ليقرأها ، فلم يجدها ، فقال : انه قرأ هذا التقرير بالانكليزية ، وأنه رأى الحادثة بنفسه ، وسمع بأذنه الكلام ، وأنه مستعد لأن يذهب الى محل الواقعة بنفسه ، ويشهد بما سمع ورأى ، وأنه لا يسمح للموظفين بأن يتعدوا عليه ، وأن هناك مسئلة سرية بينه وبينهم ، ثم حكى [ص ٦١٨] أنه(٨٧١) مرة مر من هذه الجهة ، ورأى شخصا واقفا ، فقال له : ما خطبك ، هل أنت معداوى ، فقال له : إن المعداوى ألغى ، ثم كتب بعضهم خطابا لآخر يقول فيه : إن الخديوى مر بغاية السرعة . وقالوا أقوالا عنى غير ذلك . وانى لست بولد صغير ، ولابد أن يأخذ القانون حقه ، ولا أتنازل عن حقى مهما كانت الصورة ، وإنى احترم القانون ، ولا أسمح لنفسى بمخالفة حرف منه . وقد انتظرت مرة فى محطة قطار بضاعة ، وشاهد ذلك ابراهيم باشا فؤاد ، أليس كذلك ؟

= وكان قد سبق هذه الحادثة حادثة أخرى ، حين كان قطار الخديو يمر بمحطة القبارى ذاتها ، فصادف عربة « ترولى » على الخط فوق كوبرى المحمودية ، وكانت مع أحد العمال الفرنسيين ، كما أن هذه العربة كانت تحت تصرف المقاولين الفرنسيين أيضا .

(انظر المقطم ٣٠ مارس ١٩٠٨ ، المؤيد ٩ ابريل ١٩٠٨) .

وقد وقع حادث آخر حين رمى أحد الأشخاص قطار الخديو بحجر لدى عودته من المنتزه ، بينما كان سائرا بين محطتى طوخ وسندنهور . وقد قبض على الشخص وأحيل إلى المحاكمة ، وروى أنه كان يرمى طيرا بالحجر ا .

(المؤيد ١٥ ابريل ١٩٠٨) .

(٨٧١) فى الأصل : « أن أنه » وقد حذفنا « أن » لتستقيم العبارة .

فقال هذا الباشا : نعم يا أفندينا ، واستغرق فى هذا الكلام ٣٨ دقيقة ـ كما حقق فخرى باشا ! ـ ولم ينبس واحد منا ببنت شفة .

وقال مصطفى باشا : إذا كـان أفنديـنـا يعين الأشخـاص الذين شاهدوا الواقعة وعلموها ، وتواحدت أقوالهم ، يكون هذا أحسن من كون أفندينا يشهد ، لأن كل ما قـاله أفنـدينا يلزم أن يكـون حقا ، ولا يصـح تحقيقه . وعنـد الانصراف قـال لى : ماذا تقـول فى هـذه الحادثة ؟ فقلت : يا أفندينا لا لزوم للتحقيق ، مادام أن أفندينا سمع بأذنه ، ورأى بعينه ، فليس هناك بعد ذلك محل للتحقيق . وكنت قلت شيئا من ذلك لإخوانى .

عرضت عليه ـ فى الوقت ذاته ـ أن يسمح بتجديد ايجار سـراى جميلة خانم ، التى فيها المدرسة السعيدية ، وقلت : إن نظارة المعارف صرفت عليها مبلغ ١٤٠٠٠ جنيها ، فقال : من فعل ذلك ؟ فقلت : الإدارة السابقة ، فمسكنى من ذراعى ، وضحك ضحكا شديدا ! . وطلب أن نزيد الايجار . فقلت : الرأى لمولاى ، وانصرفت .

[ص ٦١٩]

قرأت فى جرائد أمس أن الجناب العالى توجه مع ماكولى[٨٧٢]، وموظف آخر ، لمحل واقعة العربة ، ومكث فيه نحو نصف الساعة ، وجرى التحقيق بحضوره .

---

(٨٧٢) فى الأصـل : « توجـه لمحل الـواقعة مـع مـاكـولى » ، George Bohun Macauley ، وقد حذفنا كلمتى « لمحل الواقعة » لأنهما وردتا فيها بعد ، وحتى تستقيم العبارة . والمستر ماكولى هو مدير السكة الحديد . وكان قد التحق بالجيش المصرى برتبة بكباشى سنة ١٨٩٦ ، ثم أصبح فى عام ١٩٠٦ مديرا عاما للسكة الحديد بمرتب ١٦٦ جنيها شهريا ، وفى ابريل ١٩١٩ أصبح

وفى يوم الخميس ٢ أفريل سنة ٩٠٨ ، تكلم معى المستشار فى وجوب تعليم مدرسى الحقوق الانكليز القوانين الفرنساوية ، وتشجيعهم على ذلك ، فكان نصيب هذه المسئلة من المناقشة ما حصل فيها فى الماضى ، وزدت عليه أن الوقت غير مناسب لتعريض أنفسنا لطعن الطاعنين . فقال : إن ( )[٨٧٣]- سكرتير مستشار الحقانية - سيفارق القطر المصرى ، وهو مكلف لبعض الدروس فى مدرسة الحقوق نظير مبلغ ٢٠٠ جنيه فى السنة ، وقد رأى المستشار القضائى أن يعين بدله مسيو لوجران أستاذ الفرنساوية فى الحقوق ، لأنه تحصل - فى العام الماضى - على شهادة الليسانسيه ، ويتعين محله فى الدرس الفرنساوى أستاذ من الفرنساويين الذين سيتوفر عملهم فى المدارس الثانوية . فقلت : ان الأحسن أن نعين فيها وطنيا أكثر استعدادا - إن وجد - ان كان المراد ادخال العنصر الوطنى فى هذه المدرسة ! . وان لم يكن ذلك فى النية ، فهذا شىء آخر ! وانى أريد أن أعرف ذلك جيدا ، حتى لا يكون بيننا خلاف فى الوجهة[٨٧٤] عند كل حادثة ، فقال : ان النية على ذلك ، ولكن فيما عرضته وفر ٢٠٠ جنيه ، وفى ذلك يرغب المستشار المالى . فقلت : انى لا أوافق على ذلك ، وليس الموضوع موضوع توفير من مدرسة الحقوق ، بل الموضوع توظيف أناس أهل للوظيفة ، فقال : إنه يتعذر وجود وطنى يقبل هذه الوظيفة بذلك

- مراقبا عاما لوزارة المواصلات ، ثم مستشارا للوزارة فى يونية من نفس العام بمرتب ١٩١ جنيها (ملف خدمته رقم ٢٩١٤٩ محفظة ٥٧٥ دولاب ٦٨ بدار الوثائق القومية ــ نقلا عن د. طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣) .

(٨٧٣) اسم غير مقروء ، وقد يكون ديكوت .

(٨٧٤) يقصد فى وجهة النظر .

المبلغ . [ص ٦٢٠] فقلت : يوجد ، خصوصا إذا وُعد بالتوظيف نهائيا . قال : لا يمكن الوعد . فقلت : لا بأس بالوعد الشرطى الذى لا يربطنا ، بل يشوقة ويبعث فيه الأمل وحب العمل ، والسلام .

نشرت جرائد أمس خبر الإنعام على اسماعيل باشا أباظة بصورة الخديوى وعليها خط يده ، وقالت: هذا جزاء خداماته[٨٧٥] الجليلة ! . أما هى[٨٧٦] غير الدسائس التى منها الرسالة التى كتبها ضد كرومر ؟[٨٧٧] .

حضر عندى يوسف بك قطاوى[٨٧٨] من منذ ١٥ يوما[٨٧٩] ، وخاطبنى فى الصلح مع خيرى ، قائلا : انى أريد أن تصطلح عليه ، ولا تكسفنى ، وقد جئتك راجيا ، فلا تخيب رجائى ، فصرفته على أنى أفتكر[٨٨٠] . ثم بعد عشرة أيام رددت الزيارة له ـ وكان قبل أن يزورنى

---

(٨٧٥) هكذا فى الأصل ، وصحتها خدماته .

(٨٧٦) فى الأصل : « هيه » .

(٨٧٧) انظر ص ٦١٤ من هذه الكراسة .

(٨٧٨) يوسف أصلان قطاوى باشا ، يهودى من رجال المال ، ولد سنة ١٨٧٠ ، أصبح عضوا فى الجمعية التشريعيه فى أول يولية ١٩١٣ ، ثم رئيسا للجنة الميزانية فى برلمان ١٩٢٤ ، وعضوا بمجلس السيوخ من ١٩٢٧ إلى ١٩٣١ ، ومديرا لعدة شركات منها : سركة كوم امبو ، وشركة السكر ، و الشركة العقارية . من أوائل أعضاء حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ ، عين وزيرا للمالية فوزيرا للمواصلات فى وزارة زيور باشا (من نوفمبر ١٩٢٤ إلى مايو ١٩٢٥) . أضطر إلى الاستقالة من الوزارة لأنه ترك بطاقة معايدة لسعد زغلول !، وأخرجت زوجته من منصبها فى القصر كوصيفة شرف .

(٨٧٩) فى الأصل : « ١٥ عشر » .

(٨٨٠) هكذا فى الأصل ويقصد « أفكر » .

فى الديوان زارنى مرة فى البيت ، وترك ورقتى الزيارة ـ ثم حضر يوم السبت ، وقال : أرجوك أن تحضر عندى يوم الأحد لتناول الشاى وحصول الصفاء ، فوعدت بذلك ، ولكنى أخذت أفكر(٨٨١) من وقتها فى الأمر ، ولم أفهم هذا السعى ـ بعد طول تلك المدة ـ من سبب ، والمستقبل كفيل بكشف هذا المعمى .

وقد ملكتنى الحمية(٨٨٢) من عهد هذه الزيارة الأخيرة ، وكلما فكرت فيما فعل خيرى ، كلما تأكدت أن لا فائدة فى هذا الصلح ، لأن ما فعله معى يدل على أنه رجل لا قيمة للخير عنده ، ولا يعرف المعروف للناس ، وكنت كلما تصورت هذه المسئلة ـ وقلما أنساها ـ أنفعل انفعالا شديدا جدا ، أندفع معه الى تخيلات غريبة .

وما زلت على هذه الحالة حتى الساعة ٥ من يوم أمس ٥ أفريل ، [ص ٦٢١] حيث توجهت الى بيت يوسف ، فوجدته مع زوجته ، واستقبلنى أحسن استقبال . وبعد هنيهة تبادلنا فيها عبارات التحية ، أقبل خيرى مع كريمته ، فقالت أمرأة يوسف مبتهلة إلى : أرجوك أن تسلم عليه ! فقلت بشدة : اذا ابتدرنى بالسلام ، أحييه . فقالت : طبعا ! . وقد أقبل فسلم علىَّ باليد ، فسلمت عليه ، ثم قبَّلت إبنته ، وجلس . وأخذنا نتكلم فى بعض الموضوعات ، ولكن قلما تخاطبنا ، اللهم إلا بعض كلمات خفيفة قليلة جدا . ثم قمت فدعونى للذهاب معهم إلى عبد الرحيم ، فاعتذرت بأن بينى وبين محمود صدقى موعدا . وخرجت معه(٨٨٣) للفسحة ، ثم عدت الى الكلوب ، وبعد

---

(٨٨١) فى الأصل : « أخذت أن أفكر » وقد حذفنا « أن » ليستقيم المعنى .
(٨٨٢) الحمية هى الأنفة والاباء .
(٨٨٣) مكررة فى الأصل .

برهة حضر البرنس فؤاد[٨٨٤] ، فوقفت أتحدث معه عن الجامعة ، واذا بخيرى حضر ، بعد أن كان مع سيف الله[٨٨٥] ، وقال للبرنس إنه أنهى المسئلة ، ثم وجه إلىّ الخطاب قائلا : إن فلانا قانونى ويعرف أن الحالة الأولى وهى التى كانت تقضى بالتضامن صعبة . وبعد ذلك فهمت منه أن هذه المسئلة تتعلق بإنشاء ناد يدعى نادى محمد على ، ثم مكثنا نتحادث مع بعض فى الأزمة وغيرها ، وتعشينا ، وقضينا السهرة فى النادى فى محادثة ، وانصرفت . والتأثير الذى حصل علىّ لا بأس به ، وانى مستعد للعدول عن فكرى فيه وإخلاص النية له ، إذا رأيت منه[٨٨٦] ميلا إلى ذلك ، وعلى المرء أن يسعى الى الخير جهده وما عليه أن تتم المطالب .

فى يوم ٧ أفريل نشرت جريدة الأخبار[٨٨٧] مقالة من أحمد حلمى

---

(٨٨٤) البرنس أحمد فؤاد (١٨٦٨ - ١٩٣٦) ، إبن الخديو اسماعيل ، تعلم فى ايطاليا ، وتخرج من كليتها الحربية ، وعين ياورا للسلطان عبد الحميد الثانى ، وعاد إلى مصرعام ١٨٩٠ ، ورأس لجنة تأسيس الجامعة المصرية فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ، وعند وفاة أخيه السلطان حسين الأول فى عام ١٩١٧ اعتلى العرش فى أكتوبر ١٩١٧ ، وفى عهده قامت ثورة ١٩١٩ ، وبعد تصريح ٢٨ فبراير أصبح السلطان فؤاد ملكا ، واعتدى على الحياة الدستورية عدة مرات ، حتى مات فى سنة ١٩٣٦ ، فخلفه على العرش ابنه فاروق .

(٨٨٥) سيف الله يسرى باشا ، عضو فى الحزب الوطنى ، وأحد المساهمين فى جريدتى « ذى اجبشان ستاندرد » « ليتاندار اجبسيان » .

(٨٨٦) مكررة فى الأصل .

(٨٨٧) هى ليست جريدة الأخبار المعروفة المقرونة باسم أمين الرافعى منذ ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، وانما هى جريدة أصدرها فى البداية الشيخ يوسف الخازن ، من كبار الأدباء اللبنانيين سنة ١٨٩٦ ، وعندما عاد إلى بلاده تنازل عن =

أفندى[888] الذى كان محررا باللواء سابقا ، يتهم فيها على فهمى بأنه مال إلى محازبة الانكليز ، حتى يقضوا له ديونه ، وأنه فى خلاف مع

= رخصة الجريدة للأستاذ عبد الحميد حمدى ، صاحب جريدة السفور ، الذى أصدر الأخبار فى أخريات عام ١٩١٨ بالاشتراك مع حسن الشيخة ، ثم آل الاسم إلى شركة الصحافة الوطنية ، التى تأسست تحت فؤاد سلطان بك ، وكان أمين الرافعى الشريك الوصى فيها . (صبرى أبو المجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية عدد ٣٣) .

وفى الفترة الواردة بالمذكرات ، كانت جريدة الأخبار جريدة راديكالية ، فقد اتخذها شبلى شميل ، المفكر الاشتراكى الداروينى ، ميدانا لنشر بحوثه عن الاشتراكية فى عام ١٩٠٨ ، وعندما أعلن عن الحزب الجهمورى فى أواخر عام ١٩٠٧ ، رحبت الأخبار بهذه الفكرة ترحيبا شديدا على أساس أن « الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات إلى مبادىء العدل والانصاف وأكثرها مراعاة لكرامة الإنسان » ، وفتحت صدرها لمحمد غانم ، الداعى إلى تكوين هذا الحزب ، لنشر مقالاته (انظر د . يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤) .

(٨٨٨) أحمد حلمى ، صحفى مصرى ولد عام ١٨٧٤ ، وتلقى ثقافة محدودة ، ثم علم نفسه بنفسه ، وعمل بالحكومة وقتا ، ثم عمل مراسلا لجريدة « السلام » السكندرية ، وأصدر مع هنرى برى فى أبريل ١٩٠٠ مجلة نسائية باسم « الهوانم » ، ثم اتصل باللواء فى نفس العام ، حيث برز اسمه ، وحظى لدى مصطفى كامل ، حتى أصبح المحرر الأول للواء ، وكان مصطفى كامل يعتمد عليه فى تحرير اللواء عند سفره إلى الخارج . وكان بعض خصومه السياسيين يطعنونه بمجلة « الهوانم » ، حيث كانوا يدعونه « بصاحب الهوانم » ! — وكان على خلاف مع على فهمى فى حياة شقيقه مصطفى كامل . فلما مات وأسندت رئاسة اللواء لعبد العزيز جاويش ، أصدر مجلة القطر المصرى فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٨ .

محمد فريد ، رئيس الحزب الوطنى ، فرد هـذان[889] الشخصان فى اللواء فى اليوم ذاته بأنهما على تمام الاتفاق[890] !.

حضر عندى أمس لطفى السيد ، وتحدث بما يفيد مضايقته وعدم وجود من يعول عليه [ص ٦٢٢] فى عمل نافع . وقد حضر عندى فى المساء محمد محمود ، ودار الكلام على الموضوعات العامة على غير جدوى ، وقال لى إن الأحسن أن تبحث عن التعـرف بـأربعـة من الانكليز يكون لهم نفوذ ، لان فى ذلك نفعا عظيما ! . فقلت : وأين لى ذلك ؟ ومع هذا فان الأمر لله وحده .

والذى يلزم التعويل عليه ، وتوجيه النظر اليه ، هو العمل بالحزم والعزم ، ثم عدم المبالاة بما يقول الناس ــ خصوصا أرباب المطامع والمأجورين منهم ـ ولا يلزم مطلقا أن يخطب ودهم ، ولا السعى فى استرضائهم ، بل بلزم اجتنابهم والتعلى عليهم ، لأن فى خفض الجناح لهم تطميعا لهم فى الاستخفاف والاستهانة بالقدر ، فاننا نراهم يتهيبون كل من احتقرهم وعاملهم بالغلظة والكبرياء .

ولقد يحسن الاقلاع عن محادثة الناس فى الشئون العـامة ، لأن ذلك يخل بالكرامة ، ويبعث فيهم الميل الى الاستخفـاف بالأمـور .

---

(٨٨٩) فى الأصل : « هذا » .

(٨٩٠) ولم يكن هذا صحيحا ، فقد اعترف محمد فريد فى مذكراته بهذا الخلاف ، فقد ذكر أن على فهمى كان يريد أن ينتخب رئيسا للحزب الوطنى بصفته أخ الفقيد ، وأنه كان يلقى تأييد الخديو فى هذا السعى ، وقـد وعده الخـديو بالساعده الأدبية والمادية «نظراً لطمعه وحبه للمال » ــ كما يقول محمد فريد (انظر أوراق محمد فريد ص ٣ ، ٤) ، كذلك اتهم محمد فريد على فهمى بأنه باع أوراق مصطفى كامل للخديو سرا ، وخان الحزب فى هذا (ص ٨ ، ٩) .

فاعمل على ذلك ، وتوكل على الله ، ولا تفكر طويلا فى هذا الأمر ، فكثرة الفكر فيه لا يترتب عليها الا ضيق الصدر وتعب القلب . والله أعلم !.

نشرت جريدة المقطم والبروجريه فى عدديها الصادرين بتاريخ يوم الثلاثاء[891] ٧ أفريل سنة ٩٠٨ ،أن وظائف المستشارين ستلغى فى النظارات ما عدا نظارة المالية ، ويستغنى عنها فى الداخلية والأشغال بوظيفة وكيل[892] . فقامت الجرائد لهذا الخبر وقعدت ، واتفق أغلب الجرائد المعارضة للمعية على أن هذا التغيير لا تكون من ورائه فائدة ، ما دامت اختصاصات المستشار تنتقل للوكيل . وقالت إن هذه سياسة ذر الرماد ، كما أنها اتفقت على أن هذا التعديل يستلزم تغيير النظار

[ص ٦٢٣]

وفى هذا اليوم ، وأنا حاضر إلى الديوان فى عربتى ، وعلى يسارى فؤاد الكاتب ، وأمامنا على كرسى العربجى ، حاجب الديوان التركى ، فى شارع الشيخ عبد الله ، الساعة تسعة صباحاً ــ رأيت شاباً من باعة الجرائد ، وفى يده جريدة منشورة عليها رسوم مختلفة الألوان ، وهو يصيح بأعلى صوته ، خصوصاً عندما رأى عربتى مقبلة : النظار ،

---

(٨٩١) فى الأصل : « الثلاث » .

(٨٩٢) نشرت « المؤيد » الخبر الآتى : « وجدت اشاعة الآن بامكان حذف وظائف المستشارين فى النظارات وتعيين بعض الانكليز فى وظائف وكالات النظارات ، ما عدا المستشار المالى ، الذى هو محل المراقبة الثنائية فى المالية » . وعلقت على هذا الخبر قائلة : « عسى أن يكون فى تغيير الألقاب هذا شىء من التغيير الحقيقى فى سياسة الاحتلال ، والا فتغيير الألقاب وحده لا يفيد مصر والمصريين شيئا ما » (المؤيد ٨ إبريل ١٩٠٨) .

الجريدة الأسـبوعية ! . فضحكت وقلت لفؤاد بالفرنسـاوية[893]
. Sommes nous reduis à ca ?

ولكنى لم أشعر فى ذلك الوقت بذلك الألم الشديد الذى يحس به الانسان الشريف عندما يشاهد شيئاً محقراً له من شخص محترم ، بل تصورت ــ للحال ــ تسفل الأمة فى أخلاقها وأحوالها[894] إلى درجة من الدناءة وسفاهة الأحلام لا توصف . وقلت فى نفسى : ضعاف عقول ، وصغار أحلام لا يصح لعاقل أن يحفل بهم . وفى الحقيقة أن القوم تمادوا فى السفاهة إلى حد سقط بهم عن الاحترام .

ومن ضـلال الآراء أن الجـرائـد المأجـورة ــ وكلهـا كـذلـك إلا القليل ــ تهيج على النظار ، وتوسعهم سباً وطعنـاً ، كلما ظهرت حقيقة من الحقائق التى توضح مركز الحكومة بإزاء الدولـة المحتلة ، وتقرر فى الأذهان أن هذه الحقيقة لم تتقرر[895] إلا بتهاون النظار ! ، كأنهم يتوهمون ــ نور الله عقولهم ــ أن للنظار قوة فوق قوة[896] أميرهم وأمتهم ! ، ولا ينتـج عن ذلـك إلا ضـلال الأمـة ، وغـرورهـا ، واستمرارها فى جهالة مركزها . هداهم الله ! .

١١ أفريل :

كذب جورست لمصطفى باشا خبر إلغاء المستشارين .

زرت جورست فى يوم ١٢ أفريل ، وأخبرته بالمظاهرة العدائية التى أتاها التـلامذة يـوم الخميس السابق ــ كـما أخبرت بـه الخديـوى ــ

---

(٨٩٣) وترجمتها : « هل انحدرنا إلى هذا الحد ؟ » .

(٨٩٤) فى الأصل : « وأحولها » .

(٨٩٥) فى الأصل : « تتقر » وسقطت الراء الأخيرة . وقد تقرأ «تستقر» .

(٨٩٦) مكررة فى الأصل .

[ص ٦٢٤] فقال[٨٩٧] إنه لم ير دنلوب وسيراه الليلة . وأبدى خشيته من أن يحصل شيء من ذلك يوم الخميس القادم ١٦ منه فى الألعاب الرياضية . وسأل عمن يتولى توزيع الجوائز ؟ فقلت : عادة لادى كرومر ، ولكن كان ذلك فى غياب سموه ، أما هذه السنة فالأمر فيها يرجع إلى رأى سموه ، ولا أظنه إلا عاهداً بذلك إلى لادى جورست ، فقال : ربما فعل التلاميذ معها شيء من مثل ما فعلوا مع دنلوب ! فقلت : لا أظن ذلك .

ورغب أن يعرف رأى سموه فى ذلك ، فعدت بعد عصر ذلك اليوم إلى سراى عابدين ، وقلت لشفيق باشا : إنى أريد أن أعرف من يعهد إلية توزيع الجوائز ، فان العادة كانت لادى كرومر ، فما هى أوامر مولانا ؟ فذهب ، ثم عاد وقال[٨٩٨] : إن سموه لا يعرف ان كان سيستمر فى حضور الألعاب إلى النهاية ، أو ينصرف فى الأثناء ، فقلت له : اذن نفهم من ذلك أن سموه هو الذى يوزع ، وربما أناب لادى جورست ، قال كذلك . فانصرفت .

وعدت فى اليوم التالى إلى جورست ، فقصصت عليه الخبر فسكت ، وشخص فى مسافة ثلاث ثوانى ، وقال[٨٩٩] : وما العمل ؟ إنى أتكلم[٩٠٠] مع الخديو ، فقلت : لا شيء ، وإنما أردت أن أبلغك الجواب ، فقال : إن هذا ليس بجواب ! . وظهر لى أنه متأثر جداً ، ولكن لا أدرى إن كان تأثر منى أو من الخديوى ، وانصرفت حائراً فيما

---

(٨٩٧) أى جورست .

(٨٩٨) فى الأصل : « قال » ، وأضيفت الواو ليستقيم المعنى .

(٨٩٩) فى الأصل : « فقال » .

(٩٠٠) فى الأصل : « أكلم » بالعامية .

ظهر منه من إحمرار الوجه ، والسكوت والبحلقة فى ، وعدم رغبته فى الكلام .

نصب تلامذة المدارس الثانوية خيمة فى مدخل المولد النبوى ، وكانوا من قبل أرادوا نصبها فيه ، فأبى عليهم المحافظ ذلك ، ولم يسمح لهم ــ بناء على ذلك ــ ديوان الأوقاف ، الذى توسط عبد الرزاق نظمى ، أحد موظفيه ، فى [ص ٦٢٥] الطلب لهم .

وقد دعوا إليه مختار باشا[٩٠١] ، فزارهم فيه ، وصاحوا : فليعش ! وليعش السلطان ! . وفعلوا كذلك مع الخديوى عند مروره بهم حضوراً وانصرافا ، وكان جاء بهم الشخص المذكور ، وصاح وصاحوا : فلتعش مصر ، فلتحش الشبيبة ! . وزارهم كذلك محمد فريد بيك ، ورآهم فى هذه الخيمة جورست ، ولكن لا أدرى ماذا رأى فى تلك الليلة ، لأنه ذهب إلى المولد مختفياً ، كما أخبرنى بذلك ! .

ولقد كنت أخبرت سمو الخديوى بالمظاهرة ضد دنلوب ، فهش لها فى أول الأمر ، ولما قلت له إنه حضر إلى متأثراً منها ، قطب وجهه ، وقال : كيف ذلك ؟ سننظر ! إن لدينا أيضا ثلاثة أيام[٩٠٢] . فقلت له : لا شىء يامولاى . ولما عدت[٩٠٣] بعد عصر ذلك اليوم إلى السراى عند شفيق باشا ، وجدت لديه كلا من العربى ومصطفى

---

(٩٠١) هو محمود مختار باشا ، ابن الغازى مختار باشا . والغازى مختار باشا (١٨٣٢ - ١٨٩٩) هو قائد تركى ، ولد ب «بورصة» ، ولقب بالغازى لاستبساله فى الدفاع عن أرضروم فى أثناء الحرب التركية الروسية (١٨٧٦ - ١٨٧٨) .

(٩٠٢) يقصد حتى يوم ١٦ أبريل ، وهو يوم الاحتفال بالألعاب الرياضية . (أنظر أيضا فى ذلك صفحة ٦٢٦ من هذا الكراس) .

(٩٠٣) فى الأصل : « عددت » .

الحصرى ، وعند إنصرافى وجدت شوقى واقفاً بالدهليز مع شخصين آخرين ، وفهمت أن الذين كانوا يذهبون إلى السراى قبلا تحت الخفاء ، يترددون عليها الآن علنا .

نشرت جريدة الفاردى لاكسندرى(٩٠٤) اشاعة رددتها جريدة المؤيد ، بأن سيحصل تغيير فى الوزارة ، بأن يتعين نجيب باشا(٩٠٥) للمالية ، رشدى للحقانية ، عزت (٩٠٦) ، للحربية ، سرى(٩٠٧) للأشغال ، وقال المؤيد إن التغيير سيحصل بعد الصيف .

---

(٩٠٤) كلمة « لاكسندرى » فى الأصل مكتوبة على نحو مضطرب ، لأنها ترجمة لاسم فرنسى ، وقد كتبت «ليسكاندى» ، وقرأت بصعوبة كبيرة ، ويقصد سعد زغلول جريدة: Le Phare d'Alexandrie (منارة الاسكندرية) وهى جريدة فرنسية صدرت فى القاهرة سنة ١٨٧١ .

(٩٠٥) ابراهيم نجيب باشا ، ولد ١٨٥٦ وذهب فى بعثه إلى أوربا عام ١٨٧٢ وعاد ١٨٧٨ ، وأصبح مستشارا ، وعين محافظا للاسكندرية ، ثم محافظا للقاهرة فى أكتوبر ١٨٩٤ بعد وفاة ابراهيم باشا رشدى.وكانت آخر خدماته مديرا للاوقاف .

(٩٠٦) عزيز عزت باشا ، وكيل نظاره الخارجية ، وقد ولد عام ١٨٦٩ وتلقى تعليمه فى انجلترا ، والتحق بمدرسة ويلدج الحربية ، وتخرج منها ، وانضم إلى الجيش البريطانى ضابطا بسلاح الطوبجية ، ثم عين ياورا بالمعية السنية إلى ان ترقى إلى رتبة لواء ، وعين رئيسا للديوان التركى سنة ١٩٠٥ ، وعين بعد ذلك وكيلا لنظارة الخارجية . فلما كانت وزارة محمد سعيد باشا الأولى فى فبراير سنة ١٩١٠ ، نزح بأهله إلى لندن ، وعاش فيها ، وكان أول وزير مفوض لمصر فى انجلترا بعد تصريح ٢٨ فبراير ، وسافر إليها فى ديسمبر ١٩٢٣ . وقد باع جزءا من أطيانه واشترى السفارة المصرية بلندن وأهداها لمصر . وفى ٨ مايو ١٩٣٦ عينه البرلمان المصرى وصيا على العرش بعد موت الملك فؤاد مع البرنس محمد على ومحمد شريف صبرى باشا .

(٩٠٧) اسماعيل سرى باشا (انظر حاشيتنا بالكراسة ٦ ص ٢٤٨) .

أنعم الجناب العالى بصورته الكريمة على كل من إسماعيل باشا أباظة ، وعلى يوسف[٩٠٨] .

[ص ٦٢٦]

فى يوم الخميس ١٦ أفريل حصل الاحتفال بالألعاب الرياضية ، وحضره الجناب العالى ، ومختار باشا ، والنظار ، وكثير من قناصل الدول ، وذوى المكانة والاعتبار . فجرت الألعاب ، وأظهر الجناب العالى سروره بها ، وفى النهاية وزعت لادى جورست الجوائز على مستحقيها ، بحضور الجناب الأفخم ، وكان السرور شاملاً ، ولم يقع من الحوادث ما يكدر .

وفى يوم السبت انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الأمير ، وقرر تعيين مسيو وب مستشاراً بنظارة الأشغال ، مع بقائه وكيلاً بها[٩٠٩] ، فقلت ـ عندما عرض ذلك فخرى باشا ، ولم يكن فى يومية المجلس ـ : إن ذلك تناقض ، لأنه جمْع بين وظيفتين مختلفتين فى الدرجة والأهمية ! . فقال بطرس : إن الغرض من استبقاء الوكالة ، أن يكون للمستشار سلطة تنفيذية . وقال المستشار المالى : إن الغرض توفير مبلغ ألفى جنيه فى السنة . وانتهى الأمر على ذلك .

وبلغنى ـ بعد ذلك ـ أن الخديو قال لغورست : إن بعض النظار أظهر صعوبة فى هذه المسألة ، فقال مصطفى باشا له ، انه لم تحصل صعوبة ما ، وكل ما حصل مناقشة نظرية لا أثر لها فى العمل . وقص

---

(٩٠٨) فى الأصل أضيفت عبارة « بصورته الكريمة » .. وقد حذفناها لسبق ايرادها .

(٩٠٩) عين المستر ويب مستشارا لنظارة الأشغال بدلا من المستر وليم جارستن .

عليه ما جرى طبق ما تقدم . فقال : ان الحق مع سعد ، لأن هذا فى الحقيقة تناقض ، ولكن الغرض منه الإقتصاد .

وقد كنت رأيت ، فى المواد المعروضة للنظر ، انشاء درجة فى مدرسة الطب من ٢٤ إلى ٣٢ ، لمن يدعى غبريال بحرى ، وجعل مرتب من يدعى المؤيدى[٩١٠] ١٤ جنيه ، عوضاً عن ١٢ ، وزيادة ١٥٠ قرش على ماهية أحد الفراشين ــ ولم يكن سبق لأحد أن تكلم معى فى هذه المسألة ! ، مع أن المذكرة المقدمة من اللجنة المالية [ص ٦٢٧] إلى مجلس النظار مشتملة على أن ذلك بناء على طلب النظارة المؤرخ ١١ مارث سنة ٩٠٨، والسبب فى ذلك لغو البدلة التى يتناولها هؤلاء المستخدمون مع إيرادات المعمل الكيماوى ! .

فبحثت فى النظارة ، فلم أجد أثراً لكتابة منى ، ورأيت نوتة مكتوبة ومطبوعة بهذا المعنى . وأخبرنى مغربى بأن برنار بك كتبها ورفعها للمستشار ، وهو عرضها فى المالية ، فاستغربت من هذه الاجراءات، خصوصاً وقد كان عرض على فى زيادات سنة ٩٠٨ زيادة بحرى هذا ، وابلاغ ماهيته ٢٤ جنيه ، فلم أقبل ، وعلى الأخص أن نفس بويد كاربنتر[٩١١] كان عرض علىَّ ــ بمناسبة النظر فى الترقيات لسنة ٩٠٩ ــ ترقية ذلك الموظف ، فرأيت أن هذا غير ممكن ، لأنه زاد هذا العام جنيها ، فأصبح مرتبه ١٦ جنيه ، ونقله إلى درجة من ٢٤ جنيه إلى ٣٢ جنيه ، فيه تجاوز درجتين ، وزيادة على ذلك ، فإن الذى كان يتناول مثله فى العادة من ايراد المعمل لم يزد إلى ٤ جنيه فأصبح ٢٤ جنيه ، ففاتحت فى ذلك دنلوب ، وهو قال أقوالاً

(٩١٠) قراءة ترجيحية ، وقد تقرأ « الزيدى » .

(٩١١) فى الأصل : « بويت كربتر » .

متناقضة ، لم أع منها شيئاً ، لأنه تارة كان يدعى عدم التذكر ، وتارة كان يقول ان المالية هى التى عملت ذلك ، وتارة كان يقول إن الدكتور كيتنج عرض ، وأخرى يتمتم .

وفى يوم السبت صباحاً حضر فى المنزل عندى ، وقال إنه كان سلم الاقتراح الخاص بهذه المسألة ـ الصادر من كيتنج إلى النظارة ـ إلى برادة[٩١٢] لأجل ترجمته ، وعرضه على سعادتكم ، فترجمه ، وفهمت أنه عرضه على سعادتكم ، وأن نظارة المالية فعلت ذلك من تلقاء نفسها[٩١٣] [ص ٦٢٨] كما فعلت فى مسئلة المعلمات ، وجعل الاستعفاء للزواج غير مضيع لكل حقهن فى التعويضات ، وإنه يتأسف لكون الاجراءات التى حصلت فى المسألة غير قانونية ، فقلت : نعم إنها غير شرعية ، ولذلك سأؤجل[٩١٣م] هذه المسألة فى مجلس النظار ، فعاد ما قاله أولاً ، فقلت : ان المالية ليس لها أن تقترح هذه المسألة من نفسها ، لأنها مسألة تختص بادارة نظارتى ، ولا مشابهة بينها وبين مسألة المعلمات ، لأن هذه مسألة قانون ووضع مبدأ عام لنظارة المالية حق عرضه وتقريره ، وأما هذه فمسألة موظفين خصوصيين ، ولا أهمية لترجمة الإفادة وعرضها على ، لأنها لم تعرض ، ولم أعط[٩١٤] رأيا فيها .

ثم ذهبت إلى عابدين ، وطلبت من مظلوم باشا تأخير المسألة ، فلما جاء دورها عرض ناظرها ، فعارض المستشار المالى بالقول إن هذه

(٩١٢) فى الأصل : « كان سلمه إلى براده » . وقد حذفنا « كان سلمه » لسبق ايرادها فى نفس الجملة ، وليستقيم المعنى .
(٩١٣) فى الأصل لا توجد كلمة « نفسها » ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .
(٩١٣م) قراءة اجتهادية لوجود بقع حبر .
(٩١٤) فى الأصل : « أعطى » .

المسألة مالية . فقلت : ولكنها تتعلق بترقية بعض الموظفين فى نظارتى ، ولم أبحث هذه المسألة ! . فقال : ولكن اللجنة المالية بحثتها . فقلت : إنى لا أعلم بهذه المسألة ، ولا أقبل أن يصدر قرار بها بدون أخذ رأيى ، فقال : ولكن ذلك لا يمس المسألة المالية(٩١٥) . فقلت : كذلك .

ثم تداول المجلس فى إعطاء الكتبة لاغير ٢ جنيه فى اليوم مدة إنعقاد مؤتمر الجغرافية فى صيف هذا العام ، وكان قد سبق أن الحكومة رفضت الاشتراك فيه ، فلاحظت ذلك ، وأثّر هذا فى المستشار ! .

[ص ٦٢٩]

ثم لاحظت أن نظارة الاشغال قدمت عقد إيجار قطعتى أرض فى جهة الإسماعيلية بجنيه واحد فى السنة ، وجعلت هذا العقد ملحقاً بعقد أصلى ، وقالت إنه ينتهى بانتهائه ، وفى هذه الحالة تكون الحكومة ملزومة بدفع مبلغ تعويض ٦٠٠ جنيه فى السنة ، فلاحظت ذلك لإخوانى قبل اجتماع المجلس ، وانبنى عليه تأخير الجلسة ، وقد عارض الخديوى فى إعطاء (   )(٩١٦) النيشان العثمانى الثانى ولكنه لم يجد مفراً . وانتهت الجلسة ، وكان مسرورا من مناقشتى سرور من وجد عدوه يقرب من الخطر ! .

يوم ٢١ أفريل **سنة ٩٠٨**

أخبرنى مصطفى باشا أن النائب العمومى(٩١٧) قدم استعفاءه ، وأن جورست فاتحه فى خلفه ، وقال له مصطفى : إن الأحسن أن

---

(٩١٥) يقصد : « على ألا يمس هذا الرأى المسألة المالية »

(٩١٦) اسم غير مقروء .

(٩١٧) النائب العمومى هو المسر كوربت .

يكون عبد الخالق[٩١٨] ، فارتاح إلى ذلك ، وقال له : ان الخديوى كان يميل إلى محمد سعيد أو صفوت ، وأنه ـ أى غورست ـ سيقول للخديوى إن مصطفى باشا يستحسن تعيين عبد الخالق ، وقد تفاوض مصطفى باشا معى فى الأمر ، وفهمت منه أن فؤاد باشا[٩١٩] يرشح صفوت ، ولا يرضى بعبد الخالق ، وأن المستشار فهّمه[٩٢٠] بأن عبد الخالق رجل الخديوى .

عرضت المسألة على اجتماع النظار ، فقال مصطفى رأيه فى عبد الخالق ، فاستحسن الخديوى فى هذا اليوم هذا ، وذكر محمد سعيد كونه جامعاً لكثير من محامد الأخلاق ، وأشار إلى التفكير[٩٢١] فى ترقيته لأنه نافع ومفيد . وقد وافق بطرس على امتداح عبد الخالق ببعض الكلمات .

ثم دار الكلام على تعيين قومسيون للتحقيق على[٩٢٢] أمير الحج فعرض مصطفى باشا : ابراهيم نجيب وثروت ورضوان باشا ، فاستحسن الخديوى الأول جداً والثانى نوعا ولم يستحسن الثالث ، وطلب أن يكون فى القومسيون مندوب من المالية . **[ص ٦٣٠]** فعارض هارفى بحجة أنه لا يصح أن يكون فى هذا القومسيون غير مسلم[٩٢٣] ، وبأن ليس فى رجال المالية المسلمين من يليق انتخابه ،

---

(٩١٨) أى عبد الخالق ثروت باشا .
(٩١٩) أى ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية .
(٩٢٠) أى فهم ابراهيم فؤاد باسا .
(٩٢١) وقد تقرأ « الفكر » ، أو « الفكرة » بدون التاء المربوطة .
(٩٢٢) هكذا فى الأصل : وصحتها « مع » .
(٩٢٣) يقصد ابراهيم نجيب باشا .

فقلت : ألم يكن الأحسن قبل تعيين هذا القومسيون تكليف أمير الحج بأن يقدم تقريراً ؟، ربما كان فيما يقول ما يجعل القومسيون غير لازم ، خصوصاً وأنه ليس هناك شكوى ضده ! . فقال سموه : إن هناك شكوى ، وهى النقود الباهظة التى صرفها ، والطريق المعوج الذى سلكه . وقال مستشار المالية إننا لا يمكننا أن نغض النظر عما حصل فى الحج هذا العام ، بل لابد أن نظهر إهتمامنا بها ، فقلت : إن الرجل كبير ، وفى تأليف القومسيون قبل قدومه وقبل سماعه ما يحرجه ، فالأحسن الانتظار ، ودعوته إلى بيان هذه المسألة ، فقال البعض إنه سيدافع عن نفسه أمام القومسيون ! . فسكت لما رأيت الكل فى ضلال ، وقد تغير الخديوى من كلامى ، كما تأثر ـ نوعاً ـ المستشار المالى ، ولكن على الله الاتكال ، وبه الاستعانة .

تلقيت فى يوم الثلاث ٢١ أفريل تلغرافاً من عبد الخالق ثروت ، يفيد انتظاره[٩٢٤] فى الساعة ٩ مساء اليوم المذكور ، وقد عدت بعد العشاء فى منزل مصطفى باشا فى الساعة المذكورة ، فلقيت عبد الخالق بالباب ، وقصصت عليه مسألة تعيينه ، فأظهر امتنانه من عواطف مصطفى باشا ، وقبوله مهما كانت الصفة[٩٢٥] وفهمت منه أن رشدى كتب إليه خطابا يستقدمه إلى مصر للكلام فى مسألة تخصه .

موت صديقى قاسم :

وعندما انتهينا من الكلام فى هذا الموضوع ، ودعونا فتح الله بركات ، ومحمود ، وعبد الغفار ، وشخص يدعى المغازى ، للحضور فى الأوده التى كنّا بها ، حيث [ص ٦٣١] كانوا فى الانتظار بأوده

(٩٢٤) يقصد أن ينتظره سعد .

(٩٢٥) وقد تقرأ : « مهما كانت المسألة » .

أخرى . وإذا بالتليفون يدق ، فدق قلبى لدقه ، وسمعت أحمد(٩٢٦) فى التليفون يردد بصوت المنزعج : قاسم أمين ، ففهمت أنه نزل به مصاب ، فانخلع قلبى ، وقمت منزعجا نحو التليفون ، وسألت ، فقيل : قاسم بيـك مات ، فـاعترانى هلع شـديد ، وقلت : إنتحـر الرجل ! ، ثم طلبت عربة ، وركبت مع عبد الخـالق وصدقى إلى بيتـه ، فوجـدنا العـويل والصـراخ والبكاء والنـواح . وهنـاك رأيت طلعت ، ويحيى ، والدكتور عباس ، وفهمنا من مجموع أقوالهم أنه عاد إلى منزله فى نحو الساعة الثامنة ، وأبى أن يأكل مع الآكلين ، وتألم من شىء فى أعلى صدره ، فدعكته(٩٢٧) زوجته بماء الكولونيا ، وطلب نارا لإشعال سيجارته(٩٢٨) ثم فارق الحياة . وقد تحدث من كانوا فى المكان بالانتحار ، وسألت الدكتور عباس عن حقيقة الأمر ، فقال : إنه موت طبيعى ، ولكن كان فى جوابه شىء من التردد ، وكررت أقوالى عليه فى الغد ، فأجاب ــ بعد سكوت ــ بأن الموت طبيعى ، وقال إنمـا كان عاشقاً . فقلت له : أعرف شيئاً من ذلك . فقال : لا تقل . ولكنى لم أفهم كون الحب يفضى إلى هذه الحالة ، ثم قال بعض الحاضرين إنه أمن على حياته فى نظير مبلغ ، فأردت التحقق من الخبر ، فقام طلعت وأحضر حقيبة أوراقه ، ووجدت فيها ورقة من شركة تفيد أنه أمن على نفسه فى نظير مبلغ يدفعه سنويا مقداره نحو ٥٠٠ جنيه ، وفى حالـة الوفاة تلتزم الشركة بأن تدفع لورثته مبلغ عشرة آلاف جنيه ، فقلت : الأحسن أن تخفوا ذلك ، لأنه إن ظهر ، ربما حصلت صعوبات من طرف المداينين أو بعضهم . ومكثت إلى الساعة الواحدة بعد نصف

---

(٩٢٦) أحمد طلعت .

(٩٢٧) هكذا فى الأصل ، وهى ــ على كل حال ــ كلمة عربية صحيحة .

(٩٢٨) فى الأصل : « سجارته » .

الليل ، وكان حضر رشدى باشا ، وفتحى باشا ، ومحمد راسم ومحمد سعيد ، ومحجوب ثابت .

[ص ٦٣٢]

فذهبت إلى البيت مع فتح الله بيك بركات ، وكنت لا أشعر بألم شديد فى نفسى ، وكثر ما تردد على خاطرى ، وما طرأ على الصحبة بيننا من أسباب الضعف ، وبت طول ليلى بين التأثر عليه تارة عندما أذكر صداقته ، والتأثر منه تارة عندما أذكر هجره لى ، خصوصاً فى مواقع الصعاب[٩٢٩] ، وفكرة هذا الهجر ، الذى كثر فى الأيام الأخيرة ، وانصرافه عن مساعدتى ، وقت اشتداد حاجتى إليه ، أضعفت كثيراً تأثرى عليه ، وهذا لطف من الله بى ، لأنه لو حل به الموت ـ والصداقة فى قوتها ـ لفاضت روحى معه .

ومع ذلك فقد كنت أول من توجه فى الصباح إلى منزله باكراً ، ولم أذق فى ليلتى طعم النوم ، وجلست هناك أباشر ما يلزم من مسائل التشييع ، ودفعت شيكا إلى ولاده بمبلغ ٧٠ (سبعين) جنيها[٩٣٠] للصرف منه ، ثم فى الساعة ٩ توجهت إلى المحطة لتشييع محمد على البرنس ، وعدت فجلست فى المكان الذى تقام الخيمة فيه حتى الظهر ، وتوجهت إلى البيت حيث أكلت ، ثم عدت فى الساعة ٢ ، وكنت أستقبل الناس .

وقد حضر المستشارون إلا المالى ، والنظار إلا مصطفى وفخرى وبطرس ، وكثير من حملة الأقلام ، والقضاة ، وأعضاء النيابة ،

---

(٩٢٩) وقد تقرأ « المصاب » وهى أضعف .

(٩٣٠) فى الأصل : « جنيه » .

والعلماء ، والذوات ، والبرنسان فؤاد وحيدر ، وقيل إن المرابى[٩٣١] الشهير كوهين[٩٣٢] كتب إلى عائلة المتوفى وأصدقائه خطابا ، ليلقى على قبره ، فاستلفتنى ذلك إلى الفكرة فى قول كلمتين ، وافتكرت الهلباوى ، وبناء على استشارة رشدى كلفت فتحى .

وقد مشيت فى الجنازة إلى السيدة ، وكذلك [ص ٦٣٣] الكثير من الناس ، وما كنت أجد علامات التأثر عند كثير من الناس ، وكانوا يتكلمون ، لا سكوتا . ومن السيدة أخذت عربة ، وسرت إلى القرافة . وهناك ـ بعد الدفن ـ قام فتحى ، فارتجل خطابا ، أبكى الحاضرين ، وبكيت بكاء شديداً . ثم ألقى محمود ـ التلميذ بمدرسة الحقوق ـ خطاب ذلك المرابى[٩٣٣] ، وجعل له مقدمة لا بأس بها . ثم تكلم الهلباوى ، ولكنى كنت أحس على كلام الهلباوى وفتحى ، شيئا من التكلف ، وان كان فى الثانى أظهر .

وقد انفعلت انفعالاً شديداً فاض ببعض الكلمات وهى ترثيه[٩٣٤] : أودع فيك الاحساس الشريف ، والأخ العزيز[٩٣٥] ، والصراحة فى القول ، والعمل على ما يفيد لا على ما يعجب الناس ، أودع فيك القلب الكريم ، والاخلاص الكامل . وإن كان مصاب هذه الجموع فيك كثيراً ، فان مصابى بكم أعظم ، ولقد أصبحت فى

---

(٩٣١) قراءة تقديرية .
(٩٣٢) قراءة ترجيحية .
(٩٣٣) قراءة تقديرية .
(٩٣٤) قراءة تقريبية .
(٩٣٥) وقد تقرأ « الوفى » .

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

برهة وجيزة قمة نوابغ(٩٣٦) كانوا كلهم كواكب فى سماء مصر ، فأستودعك الله والسلام . وكانت نفسى(٩٣٧) فى أشد حالات الانفعال ، وكان يقطع صوتى البكاء ، والناس من حولى يخافون علىَّ الكلام الجنونى الاستمرار عليه . وأخيراً عدت والدموع تنزل من عينى ، وكنت مع صدقى فى عربة وصلت بى وبه فى البيت ، وجلست مع صدقى وفتح الله وعاطف ، وأخذ الانفعال فى الزوال شيئاً فشيئاً ، وتعشيت ، ثم توجهت إلى الميتم .

وفهمت من صالح مسألة العشق ـ قالها بكل احتياط . وجرى ذكر ديون الفقيد ، والتأمين ، وما رأيت على صالح إلا كرم النفس ، والتسامح ، واستقر الرأى على تعيين الزوجة وصية ، ويحيى وكيلاً لها إن اختارته ، لعلاقتها بزوجته .

[ص ٦٣٤]

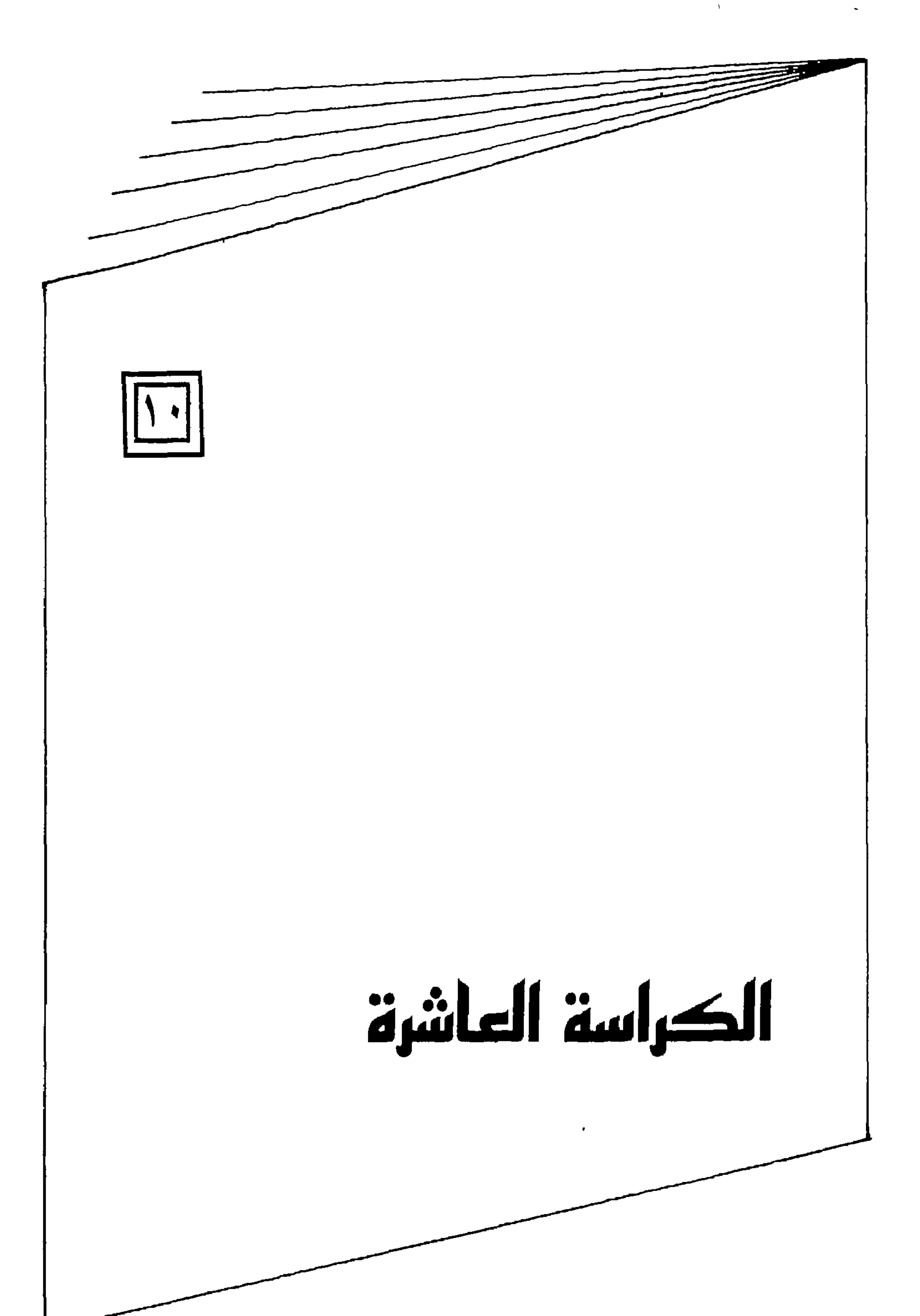
وفهمت من صالح أيضاً أن زوجته كانت تغير جداً من « وسيلة »(٩٣٧م) ، وأنها كادت أن تُحدث معها حدثاً كبيراً ! .

---

(٩٣٦) العبارة من أول « أصبحت » قراءة ترجيحية ، فقد كتبها سعد زغلول وهو فى قمة اضطرابه النفسى وانفعاله . وقد انعكس ذلك على هذه الصفحة بأكملها ، التى تعد من أصعب الصفحات على القراءة . وقد أمضيت فيها ليلة كاملة حتى الصباح ، أفك رموز بعض العبارات القليلة التى لم يتيسر للباحثين قراءتها .

(٩٣٧) قراءة تقريبية .

(٩٣٧ م) وسيلة هى مطربة وعازفة قانون ، كما أخبرنى الأستاذ مصطفى أمين .


١٠
الكراسة العاشرة



الكراسة العاشرة

من ص ٥٠٨ إلى ص ٥٢٦
من ٨ يونية ١٩٠٨ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨

المحتويات :

تفكير سعد فى الإستقالة ، وشكواه من تخبط الحكومة فى أعمالها بسبب تدخل جورست والخديوى . ضجر سعد من فساد الخديوى واستسلام الوزراء وأخطاء الصحف وانتشار الجهل وسيطرة الإحتلال على البلاد . الخلاف بين سعد ودنلوب حول إختصاصاتهما وتعيين مدرس لتعليم الفرنسية فى مدرسة الحقوق . موافقة مجلس المعارف الأعلى يوم ٦ يونيو ١٩٠٩ على تعيين ٤ وكلاء مصريين للمدارس الثانوية ، ومدرسين لتعليم العربية للمدرسين الأوروبيين واعتراض « اللواء » على ذلك . موافقة مجلس النظار يوم ٢٨ مايو ١٩٠٨ على اقتراح سعد عرض لوائح التعليم وبرامجه على مجلس الشورى ، ورفض المجلس إقتراح مصطفى فهمى وضع قانون للمطبوعات . بروز فكرة إنشاء مجلس نيابى فى مصر ، ومقاومة الإنجليز لها .

[ص ٥٠٨]

فى مصر : خير النـاس من لا نفع فيـه للناس ! وأوسعهم فهـما أضـيقـهم عـمـلا ! ، وشـرهم مـن يعـمـل لخيـرهـم !. [٩٣٨]

(   )[٩٣٩]

داخ	م س
م ع	ر ش
ج هـ	أ س – ع ع
أ ش	أ س
م ا	ف خ[٩٤٠]

---

(٩٣٨) كتب سعد زغلول هذه العبارة نقدا للأوضاع السياسية فى مصر فى عصره ، وشكوى مما يلقاه من خصومه السياسيين ، وضجرا من أعباء المنصب الوزارى .

(٩٣٩) عبارة مطموسة .

(٩٤٠) هذه رموز لأسماء النظارات وأسماء المرشحين لها ، تفسيرها على النحو الآتى : (داخ = داخلية) ، (م س = محمد سعيد) ، (م ع = معارف) ، (ع . ع = عزيز عزت) ، (رش = رشدى) ، (ج هـ = جهادية) ، (أس (للجهادية) = اسماعيل سرهنك) ، (أ ش = أشغال) ، (اس (للاشغال) = اسماعيل سرى) ، (م ا = مالية) ، (ف خ = فخرى) .

فى يوم ٨ يونيه سنة ٩٠٨

قدمت بالأمس من مصر[٩٤١] ، وبعد تناول العشاء ، خلوت بمصطفى ، فقال : انى عولت على الراحة بعد العودة من الأجازة ، وكاشفت بهذا الأمر « متشل » ليبلغه الى جورست ، فبلغه ، فتأسف هذا الأخير وقال: ولكن أرجوه ألا يفعل شيئا بعد العودة حتى يخبرنى ، لأكون على بينة من أمرى .

فقلت لـه : ولم ذلـك ؟ . فقـال : أصبحت الحـال صعبـة الاحتمال ، لأن الجناب العالى ــ كما[٩٤٢] ترى ــ يظهر سلطته كـل يوم ، ولو كان يستعملها إستعمالا نافعا للبلاد لكنت أول المساعدين له على استعمالها ، ولكنه يستعملها ــ كما تعلم ــ استعمالا مضرا بها ، وقد أخذ يطلق[٩٤٣] يدهُ فى المصالح التى كانت بعيدة عنه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الحكومة ليست[٩٤٤] هى الحكومة الرسمية الظاهرة ! والحكومة الباطنة هى جورست والخديوى . وما الحكـومة الظاهرة[٩٤٥] إلا منفذة لما يقع الاتفاق عليه بين الاثنين ! . ولضعف الحكومة ، نرى تناقضا فى أمورها ، فهى اليوم تقرر أمرا ، وفى الغد تنقضه ، وتشتد فيه إبتداء ، ثم تلين ! . والحكومة كانت تقتضى أن تجرى على وتيرة واحدة من الابتداء . والحـاصل أن هنـاك تخبطا فى السـير لا يحسن السكوت عليه ، ولا أرضى لنفسى أن تنزل هذه المنـزلة ، ولذلك عقدت النية على الانسحاب بسلام .

---

(٩٤١) يقصد بمصر : القاهرة .

(٩٤٢) ، (٩٤٣) ، (٩٤٤) ، (٩٤٥) ، كلمات مطموسة فى الأصـل ، وقد قـرئت بصعوبة .

[ص ٥٠٩]

قلت : فى الحق إن الحال يسوء يوما عن يوم ، والخطة غير معينة ، ولاينال الناظر[٩٤٦] الآن إلا الطعن عليه ، ولا يستفيد إلا السباب ، ولابد ـ اذا استمر الحال على هذا الإنحلال ـ من حدوث لم يخطر على بال . وانى أريد ألا أنتظر إستقالتك ، بل أسبقها باستقالتى ، حتى لا أسقط فطيسا ، ولا أنزل سحيقا .

فقال : لا تفعل ذلك ، تضر بنفسك وتضر بمستقبلك . وأنت أيضا شاب يمكنك أن تقاوم الصعوبات ، وتتحمل المشقات ، فإن بقيت فى الوزارة الجديدة فذاك ، وإلا فالضرر ليس عظيما . وبعد ذلك إنتقلنا فى حديث آخر .

ثم انصرفت فى نحو الساعة الحادية عشرة إلى غرفتى ، وأنا أقول فى نفسى : إذا كان آتى أجل النظارة فلا محل للجزع ، لأنه لاخير فيها على هذه الصفة ، ولم أجد فيها لغاية الآن لذة ، بل كثرت فيها على الآلام ، وحرمت كثيرا من الملاذ : أفعل الخير فلا يلد الا شرا ، وأصنع المعروف فتتلفه الأغراض والغايات ، وأجادل فى الحق ، وأعرض نفسى للخطر ، ثم لا يكون من قومى إلا طعن يغيظ الحليم ، وسفاهة لا يتحملها الكريم .

وهى أيام كلها تشويش فى تشويش :

خديوى فسدت أخلاقه فسادا يستحيل عليه الصلاح ، حتى انه ليفسد كل من حوله ، ويبث فيه الرذيلة . وهو بالمرصاد لذوى النفوس الكبيرة حتى تصغر ، وذوى الهمم العالية حتى تفتر ، ولا يصده[٩٤٧]

(٩٤٦) أى : الوزير .
(٩٤٧) فى الأصل : «يصدها» .

عن الإساءة للكرام صاد . وكرمهم وعلو همتهم وحرصهم على مصلحة بلادهم ، كل ذلك من أسباب معاكستهم ، والقعود لهم مقعد الإساءة والإضرار(٩٤٨) .

وزملاء تَقَطَّع ما بينهم من صلة ، وغاب عنهم أصل التضامن ، وحل عليهم العذاب(٩٤٨م) ، لا يجتمعون إلا حيث يظهر ذلهم أمام الحاكم ، واستسلامهم أمام المحتل . وأصدقاء خطفهم الموت واحدا بعد واحد ، حتى تجرَّدت منهم جميعا ، وأصبحت غريبا فى بلاد لاتعرف أفكارى ، ولا تعجبنى أفكار أبنائها .

وجرائد لا يروقها إلا التطاول على النوابغ ، والعمل على الحط من شأنهم وإسقاطهم ، وترويج الأكاذيب فى الأمة ، وتضليل أفهام البسطاء منها ، والتبجح بالباطل ، [ص ٥١٠] واخفاء الحق .

وأمة غلب الجهل عليها ، وفقدت قوة التمييز ، فلا تفرق بين الخطأ والصواب ، ولاتدرك من الحقائق إلا الظواهر ، ولا تلتزم الفضيلة ، ولاتمقت الرذيلة ، ولاتأنف من الفساد .

واحتلال توغل فى البلاد ، وطمع فى أهلها ، ولايرضيه الا أن يستولى على خيراتها ، ويقبض على زمام السلطة فيها ، ويخنق كل صوت يرتفع فيها ، ويأخذ الطريق على الذين يريدون علوا فى هذه الحياة .

ولذلك ، لا آسف على مفارقتها(٩٤٩) ، ولا يصح أن يكون له فى قلبى نوع من التأثير مطلقا . نعم إنى لست غنيا ، وعلىّ شىء من

---

(٩٤٨) قراءة ترجيحية لكلمة «الاضرار» .
(٩٤٨م) الجملة مطموسة والقراءة تقريبية .
(٩٤٩) يقصد فراق النظارة .

الديون ، ولكن يمكننى أن أعيش بما يكون لى من معاش ، وما ينتج من الأطيان ، وما أنا بطامع الا فى الراحة من العناء ، والله يتولى من أمرى ما يشاء .

وقد خطر فى بالى أن الوزارة الجديدة ستشكل من الذين رمزت لهم[٩٥٠] .

يلوح لى من الطعن الذى أحس به من الانكليز ، ومن اجتهادهم فى اتقاء كل خلاف ، ومن كثرة مجاملاتهم لأعيان الأمة ووجوهها ، ومن الأسئلة التى يلقيها بعض النواب من وقت إلى آخر فى خصوص الإدارة المصرية ، ومن أجوبة ناظر الخارجية عنها ، مع أسلوب المراوغة تارة ، والانكار للحقائق تارة أخرى ، ومن شدة ضغن انكليز مصر على الذين يطالبون باستقلال بلادهم ، واستعمالهم الحيلة فى تقييد هذه المطالب ــ يلوح لى من كل ذلك ، ومن استعفاء كرومر ، أن القوم يريدون أن يغيروا سياستهم فى مصر تغييرا كليا ، ولكن بالتدريج حتى لا يظهروا عجزهم وضعفهم ، وحتى لا يهيجوا المستعمرات الأخرى عليهم .

وهى حالة تسر كل صديق لمصر ، لو أن المصريين عرفوا كيف[٩٥١] يستفيدون منها ، ولكنهم يُخشى عليهم أولا من فساد خديويهم ، وثانيا من ضعفهم وطيبتهم أن يساعدوا الأمراء عليهم ، فالله يهيىء لهم من أمرهم رشدا ، ويجعل لهم من التوفيق مددا .

[ص ٥١١]

كان مسيو ديكوت مكلفا بالقاء درس فى مدرسة الحقوق ثم

---

(٩٥٠) انظر صفحة ٥٠٨ من المذكرات فى هذه الكراسة .

(٩٥١) أضيفت «كيف» ليستقيم المعنى .

استعفى من وظيفته (سكرتير المستشار القضائى) وعزم على الرحيل ، فأراد دنلوب أن يعين مكانه رجل فرنساوى يعلم اللغة الفرنساوية فى المدرسة ، ونال شهادة اللسانسيه عام أول سنة ٩٠٧ فقلت: ان الأولى أن نبحث عن وطنى يتمرن فى هذه الوظيفة ، ونشجعه على التقدم فيها ، ويمكن أن نجد وطنيا يكون أكفأ من ذلك الرجل ، وأعلى شهادة ، ويقبل أن يأخذ التعويض الذى كان مرتبا لديكوت ٢٠٠ جنيه فى السنة . فقال : ولكن المستشار القضائى يرغب ذلك ! . فقلت : هذا شىء آخر !، ومع ذلك فهذا المستشار لا يصح أن يكون له رأى نافذ فى المسائل الإدارية ! . فقال : جرت العادة باستشارته فى مثل ذلك . فقلت : إنى لا أرى وجها فى استشارته ، خصوصا فى تعيين وطنى أرى نفسى أعرف به منه ، لأنه معتزل عن العالمين المصرى والأوروبى ، أما أنا فقد خالطت رجال القانون وعرفت النابه منهم والخامل . ثم انتقلنا إلى حديث آخر .

وقد اجتمعت علّى رجاءات كثيرة من رشدى باشا وموسيو برنار بيك، وقنصل البلجيك وغيرهم . ثم خاطبنى جورست فى شأنه . فقلت إنى أبحث عن وطنى أكفأ ، فان لم أجد فلابد من تعيينه لأنه يكون أحق . ولكن تعيينه مع وجود وطنى أكثر كفاءة وأعلى شهادة يكون محلا للإنتقاد عليه ، ولذلك يلزمنى أن أبحث عن وطنى ، فإن لم أجد فانى أعين هذا . فقال لى : إنى لا أريد أن تظهر لفرنسا بمظهر العداء ، ولو كان الرجل خارجا عن المدرسة[٩٥٢] ، [ص ٥١٢]

---

(٩٥٢) الجملة من أول : «ولو كان» مكررة فى الأصل .

لتحتم أخذ سواه ، ولكنه فيها . فقلت : نعم فيها ، ولكن بصفة معلم لغة ، لا معلم قانون . وانقطع الحديث عند ذلك .

وبناء عليه كلفت أحمد قمحة بأن يبحث عن وطني يقبل الوظيفة ، فلم يجد الا من يدعى عبد الحميد مصطفى ، شاب لا يتجاوز سنه أربعا وعشرين سنة ، محام ، ولكنه وضع شروطا أهمها : أن يضمن له فيما بعد التعيين بمرتب اسمى . وليس ذلك فى قوتى ، ورأيت أن سنه حديث لايتسنى أن يكون مدرسا لمن كانوا أكبر منه سنا . وأردت أن أعين مراد سيد أحمد ، ولكنى رأيت منه شيئين ، أولا ، كونه رفض فى أول الأمر أن يكون عندى بوظيفة سكرتير ، على كيفية مقبولة ، ودالة على أن فيه كثيرا من الاعجاب[953] ، وثانيا ، لأنه يأتى عندى فيتظاهر بكونه ضد المتهورين ، ثم أسمع أنه منهم وفى مقدمتهم ! . وقد كتب مقالة يرد فيها على خطبة المرحوم قاسم بيك أمين ، وبعد أن هيئت للطبع والنشر عاجلته المنية ، فأبطلوا نشرها ، وقيل لى أنها كانت تشتمل على مطاعن فيه . وثالثا ، يلوح لى أنه مغرور جدا ويعلن عن نفسه كثيرا ، وكلما جر الحديث معه لمسئلة اجتماعية يقول ان مبدئى[954] كذا وكذا . فلهذا ، ولكون مدرسة الحقوق أصبحت وسطا هائجا سريع التأثر والانفعال ، وفيه كثير من الذين يشتغلون بمالا يعنيهم ، والذين نفخ شيطان العُجْب فيهم ــ لم أر من نفسى ما يشجعنى على تعيين مثله . ويظهر لى من ثنايا الكلام مع جورست ودنلوب ومكليرث أن الغرض تعيين ذلك الفرنساوى ، ولم أجد وجها لاحداث خلاف فى مسئلة جزئية لأن[955] الخلاف فيها ربما يكون أشد

(٩٥٣) يقصد الاعجاب بنفسه .

(٩٥٤) فى الأصل : مبدأى . وقد تقرأ : «من رأيى» .

(٩٥٥) قراءة تقريبية ، وقد تقرأ «نسبة» .

أهمية منها وأكثر مضضا[٩٥٦] ، [ص ٥١٣] ولا أرى من الحكمة فى شىء أن يدفع الانسان الأمر الى غايته ، خصوصا فى الجزئيات .

علمت من دنلوب أن ويلس[٩٥٧] مدير المدارس الصناعية شكى سوء حاله إلى جورست . فذهبت إلى جورست وفاتحنى فى شأنه ، فقلت له انه يشكو منى . فقال : انه يشكو من النظارة ، لأنها تقيده ، ولا تطلق له الحرية فى العمل ، وخصوصا فى المخابرة مع المصالح الأخرى . فقلت : أنى أتعجب وأندهش إذا كان يشكو منى ، لأنى أنتظر منه شكرا وثناء ، وكنت أحب أن يشكر أعمالى ، لأنى فعلت معه كثيرا مما يجعله متشكرا منى . على أنى لم أمنعه أن يتخابر غير رسمى مع المصالح الأخرى ، ولكن الذى أمنعه أن يتخابر معها رسميا ، أو بدون علمى ، لأنى لا أقبل أن يعرض ـ مثلا ـ على مجلس النظار مسئلة لا أكون أعطيت رأيى فيها من قبل . فقال : كذلك .

ثم تقابلت مع ويلس[٩٥٨] وتواعدنا على أن نتلاقى فى يوم ٥ يونيو بمصر فى الساعة ١٠ صباحا ، حيث يكون مترجما بيننا عاطف ، لعدم وجود من يثق به فى الترجمة . ثم تقابلت مع المستشار وحكيت له مادار بينى وبين جورست . وتقابلت بعد ذلك مع ويلس[٩٥٩] فى الميعاد المذكور ، ومكثنا ثلاث ساعات تقريبا ، وفهمت منه أنه يشكو أولا من كونه ملزما أن يعرض كل أمر مرتين : مرة علىَّ ، ومرة على المستشار . ثانيا ، من كونه لا يمضى بعض الأوراق . فقلت : إنى لا أعلم أنه

---

(٩٥٦) قراءة تقريبية .

(٩٥٧) ، (٩٥٨) فى الأصل : «فلس» ، وقد أشرنا إلى هذا الاسم فى ص ٢٢٨ كراس ٦ تحت اسم «سدنى هربرت ويلز» .

(٩٥٩) فى الأصل : «ولس» بدون ياء .

ملزم بعرض الأمر مرتين ، وإنه لا يلزم أن يعرض الأمر إلا علىّ . وإنى اذا رأيت وجها استشير المستشار . وله أن يمضى بعض الأوراق السائرة(٩٦٠) التى لاتتضمن أمرا ولاتعهدا ، [ص ٥١٤] وأن يخاطب المصالح الأخرى فى جميع الأمور غير رسمى ، انما عليه أن يخبرنى من قبل بها ، لبحثها ، فاذا أقريت عليها إنطلق فى المخابرة حتى يتم الاتفاق عليها ، وحينئذ توضع فى القالب الرسمى ، وتصدر الأوامر الرسمية فيها منا .

وقد تخلل ذلك شكايات من المستشار ، تبين منها أن الحال تشتد بينهما . وقد فاتحنى فيمن يقوم مقام المستشار عند غيبته ؟ ، فقلت : إن هذه مسئلة لم أتفكر فيها ، ولكنها تحل على ما تحب . فانصرف الرجل شاكرا ، وقال انه سيكتب ال جورست بأنه متشكر من مقابلتى ومعاملتى .

وقد بلغت فى اليوم التالى مضمون ماجرى الى دنلوب ، ولكن بغاية الاختصار ، فاغبر لونه وامتقع لونه عندما سمع أنى قلت له انه لا يعرض ــ الا علىّ ــ الأوراق . وأخيرا أطلعنى على الخطاب الصادر بتعيينه ، فرأيناه يعطيه الحق فى أن يدير إدارته ويراقبها وينظمها ، ويعد ميزانيتها . فقلت للمستشار : الأحسن مجاملة الرجل ، لأن الحق والقوة من جانبه ، فلا تسأل عن أشياء إن تُبد(٩٦١) لك كانت نتيجتها عليك . وكأنه كان يلتمس من الأمر مخرجا ، فقال : حقيقة إن هذا الخطاب من شأنه أن(٩٦٢) يقعد الهمم عن المنافسة .

---

(٩٦٠) يقصد الروتينية .

(٩٦١) فى الأصل : «تبدى» .

(٩٦٢) كلمة مطموسة استبدلنا بها كلمة «أن» لاستقامة المعنى .

وقد قابلت بعد ذلك جورست فوجدت الرجل قد كتب اليه بما هو فوق المنتظر ، ورأيته ممنونا جدا ، وقال لى : إن الرجل طيب ، ويعرف أمره ، ويود مساعدته ، فقلت : إنى ساعدته ، وأساعده أيضا .

[ص ٥١٥]

صدق مجلس المعارف الأعلى فى جلسة يوم السبت ٦ يونيو ، على مشروع ميزانية سنة ١٩٠٩ ، وقد ورد فيها إنشاء أربع وظائف وكيل مصرى للمدارس الثانوية ، وإنشاء وظيفتين لوطنيين بمدرسة المعلمين لتعليم الأوروباويين المعلمين فى المدارس اللغة العربية ، وتقرير مبلغ إعانة لصرفه فى مثل هذا الغرض بمدرسة رأس التين . ولم يعترض أحد على ذلك من أعضاء المجلس ، الذين حضروا ، ولم يكن من بينهم مصطفى ماهر ، ورشدى باشا ، وسرى ، ومحمود عبد الغفار ، وأنيس باشا .

غير أن جريدة اللواء نشرت فى العدد الصادر بتاريخ يوم الاثنين ٨ يونيو اعتراضاً شديداً على إنشاء تينك الوظيفتين ، وتقرير ذلك المبلغ لتلك الغاية ، واستعملت فى الاعتراض من السفاهة ما تعودت عليه . وجاء فى هذه الحملة : أولاً : أن الشاويش[٩٦٣] كان أشار علىّ

---

(٩٦٣) يقصد «الجاويش» ، أى الشيخ عبد العزيز جاويش . وقد ولد فى ٣١ أكتوبر ١٨٧٦ من أسرة تونسية وفدت إلى الاسكندرية واشتغلت بالتجارة ، وقد حفظ القرآن الكريم وتعلم أصول اللغة العربية ، وسافر إلى القاهرة عام ١٨٩٢ ليجاور فى الأزهر ، ثم ترك الأزهر ليلتحق بدار العلوم حيث تخرج فى ١٨٩٧ وعمره ٢١ عاما ، وأرسل فى بعثة إلى انجلترا ، وعاد فى عام ١٩٠١ ليعين مفتشا فى نظارة المعارف ، وعاد إلى انجلترا ليعمل مدرسا للغة العربية بجامعة أكسفورد مدة خمس سنوات ، ورجع إلى مصر عام ١٩٠٦ . وفى أوائل عام ١٩٠٨ ترك جاويش وظيفته فى نظارة المعارف ، وتولى رئاسة =



الشيخ عبد العزيز جاويش

باستخدام من طلبوا ــ بناء على إعلان المعارف ــ تعيينهم فى وظائف التدريس ، وأنه سمع منى ما كان سمعه من دنلوب من قبل ، من أنهم نسوا ما تعلموه الآن . وثانياً : أنه عند وداعى قلت له : إنى سأعمل جهدى على إخراج دنلوب من وظيفته ، وطعنت عليه طعناً شديداً .

= تحرير اللواء ، وبدأ اسمه يتألق فى مجال الصحافة . وقد قدم للمحاكمة ثلاث مرات ، وحقق معه أربع مرات ، وسجن مرتين ، واستمر فى اللواء حتى ٣ مارس ١٩١٠ حين اختلف الحزب الوطنى مع ورثة مصطفى كامل ، وأصدر «العلم» فى ٧ مارس ١٩١٠ ، فتولى جاويش رئاسة تحريره . وفى فبراير ١٩١٢ اضطر إلى ان يهاجر إلى تركيا ، وأنشأ بها صحيفة «الهلال العثمانى» ؛ وبعد هزيمة تركيا واعلان الهدنة سافر إلى سويسرا ، ولما قامت ثورة ١٩١٩ ونفى سعد زغلول إلى مالطة ، أرسل إليه برقية تهنئة بثقة الأمة ، وعاد إلى مصر فى ديسمبر ١٩٢٣ خفية ، فلم تتعرض لـه الحكومـة . وعندمـا وقع الاعتداء على حياة سعد زغلول يوم ١٢ يولية ١٩٢٤ قبض على جاويش ، ثم أفرج عنه ؛ وعينته حكومة زيور باشا مديرا للتعليم الأولى ، وتوفى فى أوائل عام ١٩٢٩ .

ولم أتأثر لذلك ، لأنى رأيت أن الرجل تمادى فى الافتراء ، وأنه لا يسىء بذلك إلا لنفسه[٩٦٤] أمام العقلاء ـ نعم إن هؤلاء قليل ، ولكن حكمهم أفضل عندى من كل شىء . ولم أجد نفسى عقب تلك الحملة ما كنت أجده عقب قراءة أمثالها ، من الملل والعزم على الراحة من عناء المجادلة عن الصالح العام ، بل بالعكس رأيت أن الأولى أن يستخف الإنسان بهذه السفاسف[٩٦٥] ، وأن يقوم بما يراه هو الواجب عليه ، والذى يمكنه فعله . وما عليه أن يفهم الناس حقيقته ، لأنى انما أعمل بحسب ما يوحيه إلىّ عقلى ، ويرضى به ضميرى ، بقطع النظر عن رأى الناس وضمائرهم ، فإن أعجبهم ما أصنع فاننى ممنون ، وان لم يعجبهم فلا أكون مغبونا ، لأنى إنما أقصد إرضاء ضميرى والله .

---

(٩٦٤) فى الأصل : «نفسه» بدون اللام .

(٩٦٥) صدر مقال «اللواء» يوم ٨ يونيه ١٩٠٨ ، الذى أغضب سعد زغلول ، بدون توقيع ، وان كان سعد زغلول قد فهم أنه بقلم الشيخ عبد العزيز جاويش . وكان بعنوان : «سعد باشا أمام محكمة الرأى العام» . وقد آثرنا تقديم نصه كأنموذج لألوان الهجوم التى كان يشنها الحزب الوطنى ضد سعد زغلول . ويمضى على النحو الآتى :

«يذكر القراء أن سعد باشا ، حينما تربع فى دست الوزارة ، أعلن أنه أول من فكر فى أن يكون التعليم فى مدارس الحكومة باللغة العربية . وفى أوائل أيامه فى الوزارة ، أرسل إلى الصحف معلناً قرار نظارته أنه قد أفسح المجال للأطباء والمهندسين والمعلمين فى مدارس الحكومة ، فعلى من يرغب منهم أن يخدم بلاده وأمته ، أن يرسل إلى نظارة المعارف بما يشاء . هنا لك إنهالت الطلبات على نظارة المعارف من المهندسين البارعين والأطباء الماهرين والمعلمين المتدربين . فماذا فعل الله بتلك الطلبات ؟ لقد طويت فى الأدراج طيا ، ثم لم تعد نظارة المعارف تذكر ولا تفكر فيمن قدموها ! .

سألنى ناظر المعارف يوماً عمن يمكنهم أن يقوموا بتدريس العلوم ـ

= الـرياضيـة فى المدارس التجهيـزية ، فـرجعت بسعادتـه إلى أرباب تلك الطلبات ، الذين تخرج جميعهم أو معظمهم فى مدرسة المهندسخانة المصرية ، إلا أنه رعاه الله أبى ألا يجيبنى إلا بعبارة سمعتها قبل ذلك من المستر دنلوب بأيام ، إذ قال : لا يا فلان إن هؤلاء قد نسوا دروس الرياضة ، وبعضهم كبرت سنه حتى عاد لا يمكننا الانتفاع به على الوجه الذى ينبغى . فذكرت لسعادته إذ ذاك أن كثيراً منهم أقويـاء قادرون ، وان المهنـدس لا تعجزه كليمات فى علوم الرياضة يلقنها طلاب المدارس التجهيزية . فجمد سعادته على تلك العبارة ، التى لقنه إياها المستر دنلوب ،وقال (لا . لا إن هؤلاء لا يصلحون !...) .

وما زالت الأيام صامتة عن بيان هذا السر المضمر ، حتى كان الشهر الماضى ، فماذا جرى ؟. إن نظارة المعارف ، أو ناظر المعارف ، أمر أن يمرن بعض الأساتذة من الانجليز على تعليم الرياضة باللغة العربية . فأخذوا إلى مدرسة الناصرية والمدرسة التوفيقية وغيرهما ليشاهدوا تدريس الرياضـة بالعربية ، وليتولوا القيام ببعض الدروس حتى يعودوا الطلاقة والـذلاقة ويقدروا على إفهام الطلبة من العرب دروسهم الرياضية .

هكذا تفعل النظارة الآن ، وستنقضى أيام قليلة ينقلب فيها الحلم حقيقة مشاهدة ، فنرى طائفة من أولئك الإنجليز قد شغلوا تلك الوظائف ، التى كان سعادة ناظر المعارف يفتخر بالأمس بأنه جعلها مقصورة على المصريين وأنه لاحظ للإنجليز منها .

***

نترك هذا الموضوع الآن لنبحث عما قرره مجلس المعـارف الأعلى فى جلسته الأخيرة تحت رئاسة سعادته .

جاء فى جملة ما قرره ذلك المجلس ، أن تخلق وظيفتان فى مدرسة المعلمين الخديوية ، يشغلها مدرسان للغة العربية . ومَن تلاميذ هذه الفصول التى ستتكون بها أولئك التلاميذ ؟ يا حضرات قضاة الرأى العام ـــ هم انجليز مستخدمون بمدارس الحكومة . يريد سعادة ناظر المعارف أن يعلمهم اللغة العربية ليحلوا محل المصرى ، الذى ينادى سعادته بأنه إنما يدافع عن حقوقه . يريد سعادته أن يعلمهم اللغـة العربيـة ليقفوا أمـام تلاميـذهم =

علينا نحت القوافى من مواقعها وما علينا إذا لم تفهم البقر(٩٦٥م) .

[ص ٥١٦]

ولقد قررت انشاء وظائف تعليم اللغة العربية للمعلمين الأوروباويين ، لأنى لا أقدر على رفتهم من وظائفهم ، بل لابد من

المصريين ، فيتكلموا باللغة العربية كما تنعق الضفادع فى الفدران غير مبدين ولا مبينين . تدفع الحكومة أجور معلمى أولئك الانجليز ، بعد أن تعتصرها من جبين ذلك الفلاح المسكين ، حتى إذا جاز الإمتحان الابتدائى ثبتته فى وظيفته ، فإذا كان الامتحان الراقى كافأته على نجاحه بخمسين جنيها ، فإذا قطع هاتين العقبتين وجاز الامتحان الأرقى كافأته بمائة جنيه مصرية ، متبعا فى جميع ذلك نص لائحة إمتحان الأوربيين فى اللغة العربية . يفعل ذلك ناظر المعارف ، الذى قال لى يوم قدمت له استقالتى : ألم ترنى يا فلان طالما حاربت ولا أزال احارب أولاد .. الإنجليز ، وطالما قاومت ذلك الرجل الملد .. ـ مشيرا إلى غرفة المستر دنلوب ـ الذى سأقضى عليه شر القضاء ، وأزيل أثره من هذه البلاد !! هذا ما أردنا عرضه على محكمة الرأى العام ، وسننشر كل ما يرد إلينا فى الحكم عليه من رجال تلكم المحكمة العادلة المستقلة . وانى أوجه أنظار القراء والكتاب إلى حقيقة ثابتة ، وهى أنهم يمكنهم تعرف صدق ما قلته من قرارات النظارة ومن لوائحها .»

انتهى مقال عبد العزيز جاويش ، وهو ـ كما ذكرنا ـ بدون توقيع . وكلمة «الفدران» ـ الواردة بالمقال ـ جمع «فِدْرة» ، ومعناها : «قطعة من الليل» ـ ومعنى العبارة : «كما تنعق الضفادع فى ظلام الليل» !.

(٩٦٥م) هكذا ورد فى الأصل ، والبيت لأبى عبادة البحترى فى الجزء الثانى من ديوانه ، تحقيق حسن كامل الصيرفى ، طبع دار المعارف . وقد دلّنى عليه الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب ، رئيس قسم اللغة العربية بكلية آداب عين شمس . والبيت ـ كما أورده سعد زغلول فى مذكراته ـ محَّرف ، وصحته كالآتى :

«علّى نحتُ القوافى من مقاطعها وما علّى لهم أن تَفْهم البقر»

وجودهم بصفة معلمين ، فإذا كانوا هم عرضوا أن يكونوا تلامذة لأساتذتنا حتى يكتسبوا لغتنا ويعلموا بها ، فذلك خير من استمرارهم على التعليم بلغتهم ، لأنى أستفيد أولاً من معارفهم ، وثانياً من مساعدة التعليم بلغة بلادى ، ولذلك فإنى لا أجد محلاً لهذا الإنتقاد .

سهّل على انشاء وظائف الوكلاء الوطنيين فى المدارس الثانوية حادث وفاة مصطفى كامل ، فقد كانت المدارس المدارة بالوطنيين أهدأ من غيرها ، وأبعدها عن الإضطراب ! . فأشرت بذلك إلى السير إلدون جورست ودنلوب ، واقترحت فكرة إنشاء تلك الوظائف ، فلم تصادف إلا قليلاً من التردد ، ثم قبلت وتقررت . وانى أخشى الآن من شيء ، وهو أن النظار الأوروباويين يتساهلون فى إدارة مدارسهم ، إما خطأ أو عمدا ، ويتولد من ذلك شيء من الاضطراب ، يتخذ علينا حجة فى المستقبل . ولا أجد واقيا من هذا الخطر الا إعطاء كل ناظر حق انتخاب وكيله من بين من نقر على استحقاقهم وكفاءتهم .

خلت وظيفة نظارة مدرسة المعلمين الخديوية من ناظرها الإنكليزى ، وتقرر تعيين اسماعيل حسنين مكانه ، ثم وطنى آخر مكانه ، وذكرت ذلك الجرائد ، فلم تشكر واحدة منها ناظر المعارف ، الا الجريدة بعبارة غاية فى الاختصار .

يجب التعليم فى المدارس الثانوية باللغة العربية فى المواد الرياضية . وقد شرع فى هذا الأمر من السنة الماضية ، وتخلو حينئذ وظائف المدرسين الانكليز ، الذين يعلمون هذه المواد ، ليخلفهم فيها وطنيون ، ولذلك أريد أن هؤلاء الانكليز يتولون تعليم اللغة الانكليزية ، بدل أن يعين غيرهم . وبما اننا محتاجون الآن لمعلمى لغة انكليزية[٩٦٦]،فعوضاً عن جلبهم من لوندرة، وخوفا من عدم وجود محال

(٩٦٦) فى الأصل : « لمعلمين لغة انكليز » .

لمن يستعفى منهم من مدرسى الرياضة ـ رأيت أن يعين لتعليم اللغة الانكليزية بعض الشبان المصريين الحائزين على الشهادة الثانوية مؤقتا .

[ص ٥١٧]

تناقش المستشار فى ذلك طويلا ، محتجا بأن اللغة الأجنبية لا يصح تعليمها إلا بمعرفة ذويها. وبعد مدة، قدم إلى ترجمة تقرير من مفتش أول النظارة ، بويت كربنتر ، يقول فيه إن هذه الفكرة غير قويمة ، إذ يترتب على تنفيذها ضعف تعليم اللغة ، وخلو المدارس الثانوية من معلمين انكليز. وسنعود إلى البحث فى هذا الموضوع اليوم ٩ يونيو سنة ٩٠٨ . وأرانى مضطرا للتشدد فى رأيى ، لأن ضعف التعليم فى السنة الأولى يمكن تعويضه بتقويته فى السنة الثانية ، ويمكن تحمله أو احتماله مدة ، نظرا لما يترتب عليه من الفوائد/صحيفة ١٣[٩٦٦م] .

فى آخر جلسة بمجلس النظار ، التى انعقدت بسراى رأس التين يوم الخميس ٢٨ مايو سنة ٩٠٨، تلى الجواب، الذى كنت أعددته على طلب الجمعية العمومية بعرض لوائح التعليم وبروجراماته على مجلس الشورى ، فأقر عليه ، إذ قال جنابه العالى ـ عقب تلاوته ـ: عظيم ! ، والتفت إلىّ . فأمن الكل .

وقد كان تقدم[٩٦٧] فى جلسة سابقة ، واقترحت ارساله إلى نظارة المعارف ، لأن تحضر الجواب عنه ، فعارض فى ذلك بطرس ، وتبعه

(٩٦٦م) يقصد سعد زغلول الاحالة إلى صفحة ١٣ من الكراسة ، وقد حصلت هذه الصفحة على رقم ٥٢٠ فى ترقيم فريدة كابى . ومن ثم فهذه الاشارة هى إحالة إلى ص ٥٢٠ من هذه الكراسة .

(٩٦٧) أى طلب الجمعية العمومية .

المستشار المالى ، وأقرت الأغلبية على رفض هذا الاقتراح ، وأن كل ناظر يتأمل فى الجواب ، ويحصل المداولة فيه ، فى الجلسة القادمة . ثم حصل الكلام بعد ذلك بينى وبين حضرات زملائى ، فرأيت منهم ميلا إلى القبول ، بما فيهم فخرى ، وكان أشدهم بطرس ، حتى إنى لما ابتدأت أعرض أفكارى[٩٦٨] عاجلنى مقاطعا ، وقال إن هذا كلام فارغ ! فلم أتحمل هذا منه ، وغضبت غضبا شديدا . ثم تكلمت مع دنلوب وجورست ، وبعد المداولة ، استقر الرأى على الجواب الذى تقرر .

ولما أحس بطرس بعد المكالمة مع مكليرث ، وربما بعد حديثى مع جورست ، أن الحكومة تريد ما أريد ، التزم بالنظام (   ) ،[٩٦٩] وقال لى عند الانصراف : هل لوائح التعليم وبروجراماته ، تحصل بأوامر عالية ، [ص ٥١٨] أو بقرارات وزارية ؟ . فقلت : بقرارات وزارية ! فقال : أنت متأكد ؟ فقلت : نعم . قال : إننى لم أكن أفهم ذلك ! حينئذ لاحق للشورى[٩٧٠] ففهمت أن الرجل عدل ، وأراد أن يبحث للعدول سببا .

ولقد نشرت معظم الجرائد ، هذا الجواب أمس وأول أمس ، وانتقدوه ، ولكن اللواء كان أشدهم سفاهة ووقاحة ، فى عدد أمس الثلاث ٨ يونيو سنة ٩٠٨ ، وقال إنه تحرر بلجان فى نظارة المعارف وقصر الدوبارة ! ، وإنه أمضى[٩٧١] من قبل ، وأن الأيدى التى حررته

---

(٩٦٨) فى الأصل : «أفكار» .
(٩٦٩) عبارة تعذرت قراءتها .
(٩٧٠) أى مجلس الشورى .
(٩٧١) قراءة اجتهادية .

بارعة فى التغرير والتمويه (يشير بذلك إلى شخصى) ، ولكنها على اختلاف لهجتها لم تعرف أن تنتقد . ومما يضحك أن اللواء فهم أن الكلام الذى أتى بعد مدرسة القضاء خاص بها ، وبيان أهميتها ، لا باللوائح والبروجرامات ، فبَنَا على هذا الهذيان هذيانات كثيرة !

جرى فى جلسة مجلس النظار السالف ذكرها ، حديث عن الحالة والجرائد ، فقلت : أما الحالة فإنه يخشى من عواقبها ، والتلامذة على حالة غير مرضية ، وهى الآن ، وإن لم تكن شيئا خطرا ، ولكنها إذا تركت تصير أخطر ما يكون . ومشجع التلامذة على ذلك الجرائد ، وقد تجاوزت الحد فى الطعن على الشخصيات ، ولا يحسن(٩٧٢) السكوت على هذه الحالة . فوافقنى الكل . وأشرت إلى ما حدث فى اجتماع الجريدة لصاحب المؤيد والهلباوى ، ورأيت الخديوى مستاء من خطبة لطفى السيد ، وعنده انعطاف على اللواء ، ويذم صاحب المؤيد ، ويستخف بعلى فهمى .

ولقد عرض مصطفى باشا بوجوب وضع قانون للمطبوعات ، فقال بطرس : إن ذلك غير ممكن ، لأنه فضلا عن كون الدول لا تقر عليه ، فإن حكومة الأحرار لا تسمح به . وقد وافق الخديوى على ذلك . فقلت : إن الأهم أن يؤذن لكل مطعون فيه أن يرفع أمره للمحاكم ، حتى تعاقب الطاعنين . ويلزم أن ننفذ ما عندنا من القوانين ، قبل أن نبحث وضع قوانين أخرى . [ص ٥١٩] فحصل قبول ذلك .

إن الإرادة السنية الصادرة بتعيين مصطفى باشا قائمقام خديوى هذا العام ، مدة تغيب سموه ، ليست كمثلها فى الأعوام السابقة ،

---

(٩٧٢) وقد تقرأ : « يمكن » .

فلم تحتو[٩٧٣] على شيء من عبارات الثقة ، ولا الرجاء ، ولم يستشر مصطفى فى وضعها ، ولا سلمت إليه إلا عند انصرافنا من الديوان ، وبعد أن نشر المؤيد فى اليوم ذاته مضمونها .

حدث بعد ذلك أن السردار طلب رتبا ونياشين لبعض الموظفين الذين أدوا خدمات فى الحادثة الأخيرة ، التى يقال لها حادثة الكاملين[٩٧٤] ، فأرسل مصطفى باشا تلغرافا يستأذن فيها فلم يرد إليه الرد حالا ، بل بعد يومين ، ولم يكن الرد موجها إليه مباشرة ، بل إلى شفيق باشا . وعد ذلك ، وما قبله ، مصطفى باشا ـ استخفافا .

تقدم فائق المحرر فى جريدة اللواء إلى امتحان الجامعة ، فنجح فيه نجاحا باهرا ، وجاءنى رشدى عقب الامتحان ، وسألنى فى خلوة عما إذا كان بينى وبين هذا الشاب شيء يمنع انتخابه . فقلت : لا شيء شخصى ، ولا أعارض فيه من هذه الجهة ، ولكن يحسن بالجامعة التى

---

(٩٧٣) وقد تقرأ «تشتمل» .

(٩٧٤) حادثة الكاملين ، كما أوردها الرافعى فى كتابه محمد فريد ، خلاصتها أنه وقعت ببلدة الكاملين بالسودان ثورة برآسة زعيم يدعى الشيخ عبد القادر ، فجردت عليها الحكومة قوة من الجيش ، نكلت بالثائرين ، وقتلت عددا كبيرا منهم ، وقبضت على زعيم الثورة وكثير من أتباعه ، وقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة المدنية الكبرى ، طبقا لنظام العقوبات فى السودان . واستمرت المحكمة منعقدة من يوم ١٩ مايو ١٩٠٨ إلى ٢٣ منه ، وأصدرت حكمها على اثنى عشر شخصا بالاعدام ، ومنهم عبد القادر ، وعلى ثمانية بالسجن المؤبد ، ومصادرة أملاكهم . ولما عرض الحكم على حاكم عام السودان استبدل بحكم الاعدام السجن المؤبد ، مع مصادرة أملاك المحكوم عليهم .

تـريد أن تسـاعدهـا الحكومـة ، أن لا تنتخبه ، فقـال : لا شىء فى انتخابه . وقد كنت فهمت منه أنه ذاهب حالا إلى اسكندرية ، فوقع فى ذهنى أن ذهـابـه لغـرض استشـارة جــورست ، وتعجبت من هـذه المساعى ! . وبعد ذلك تقابلت مع جورست ، وفهمت منه أن رشدى فاتحه فى هذا الأمر ، وقد اجابه بذلك الجواب ، فأخبرتـه أنى فعلت ذلك مع رشدى .

[ص ٥٢٠]

كتبت النظارة تستقدم الشيخ على ، أستاذ اللغة العربية فى كلية اكسفـورد ، فلم يقبل مـديـرهـا بـراون ، وكتب لى والى جـورست « وبويد » فى ذلك ، فقال لى جـورست : أخشى إذا جاء بعـد هذا الامتناع ، أن يجىء على كره منه ، فلا يقوم بالواجب عليه ، ويكون مستاء إستياء تاما[٩٧٥] . فقلت : حقا هذه الملاحظة ! وتكلمت مع دنلوب فى صرف النظر عن طلبه فى هذه السنة .

حصلت المنـاقشة فى هـذا الموضـوع صباح اليـوم ١٠ يـونيـو ، واستمرت نحو الساعة ، وأخيرا إنحط الرأى على أن الأساتذة الذين يجيئـون من أوربا هم ثـلاثة لتـدريس التاريـخ ، وأن أحـد الإثـنين اللذين[٩٧٦] يتمرنان الآن لتعليم الرياضة باللغة العربية ، يعلم اللغة الانجليزية ، فإن لم يقبل ، يتعين وطنى ، ونتحمل ضعف التعليم فى السنة الأولى مؤقتا . وقد قال ــ بعد أن أحرجته المناقشة ، وبعد أن

---

(٩٧٥) قراءة تقريبية .

(٩٧٦) فى الأصل : الذين .

قلت له : عجبا !، نتحمل ضعف الذى يعلم منكم المصريين[٩٧٧] الرياضة باللغة العربية ، ولا نتحمل ضعف من يعلم اللغة الانجليزية من الوطنيين فى[٩٧٨] السنة الأولى من المدارس الثانوية[٩٧٩] ! .

من منذ خمسين يوما تقريبا ، كنت أمرت أن تفحص بعض الطلبات التى تقدمت عام أول من الذين يرغبون تعليم فن الرياضة بالمدارس الثانوية ، ففحصت بمعرفة استورز[٩٨٠] ، وقيل لى إنه يراد بعض الاستعلامات من أربابها ، فقلت : اتبعوا ما يلزم لذلك . ويخطر على بالى أن الذى عرض ذلك مغربى بيك ، وأنه حصل كلام فى شأن من بحث هذه الاستعلامات ، وأنى قلت إن مغربى هو الذى بحثها . ومضت على ذلك الأيام ، إلى أن اطلعت على جريدة اللواء الصادرة بتاريخ يوم الإثنين ٧ يونيو ، ووجدته فيها يقول : إنه ــ أى الشاويش ــ عرض ذات مرة تعيين بعض اللذين قدموا طلباتهم ، وإنى قلت له إن الزمن تقادم عليهم ! . وسوءا ما كانوا يعملون ، والله يشهد إنه لكاذب فى قوله ، وتذكرت عند ذلك ما أمرت به من الإستعلام عن أولئك المطالبين . ففى يومنا هذا ، قال لى المستشار ــ وقد كنت أخبرته أمس بمضمون ما قال اللواء ، ولم يذكر لى شيئا عنه ــ إنه تكدر جدا من كون الاستعلامات التى أمرت بها ، [ص ٥٢١] لم ترسل لأربابها لغاية الآن ، ولابد أن أتهم الآن ، كما اتهمنى لامبير ، بالوقوف عثرة فى سبيل

---

(٩٧٧) ، (٩٧٨) قراءة ترجيحية ، والكلمة مطموسة بالحبر فى الأصل .

(٩٧٩) العبارة مبتورة فى الأصل ، إذ لم يورد سعد ما قاله دنلوب تعليقا على كلامه .

(٩٨٠) مستر ستورز ، هو السير رونالد ستورز Sir Ronald Storrs فيما بعد ، جاء إلى مصر فى عام ١٩٠٤ وخلف هارى بويل Harry Boyle فى وظيفة السكرتير الشرقى عام ١٩١٠ حتى عام ١٩١٧ . وألف كتاب Orientations.

الأوامر . وقد حققت الأمر ، وتبين لى أن مستر ستورز كتب لمدير أقلام عربى النظارة ، يقول إنه لا لزوم لتلك الإستعلامات ، لأنه وجد أنه من المدرسين فى المدراس الابتدائية، من هو(٩٨٠م) أكفأ للتعليم فى المدارس الثانوية ، وقال إنه تكدر جدا ، فقلت : لابد من معاقبة المهمل ، ومن هو المهمل ؟ ،فقال : يُرد إذن إلى مغربى والتسلط(٩٨١) عند ستورز. فقلت : لابد من العقاب !. فقال إن ذلك لم يحصل بسوء قصد .وفهمت من خلال كلامه أنه لا يريد عقاب أحد ، وربما كان ذلك لسر من الأسرار ، فأرسلت فى الحال تلغرافا إلى مغربى ، أستقدمه لإجراء التحقيق ، وألقيت ذلك على المائدة إلى مصطفى باشا ، فلم يحر جوابا لا سلبا ولا إيجابا .

عرضوا علىّ اللجنة الإدارية العلمية بروجرام مدرسة الطب ، وكان عرض علىّ من قبل ، فلم أوافق على إستثناء الأجانب من شرط السن الذى تحدد لقبول الطالب من ١٦ إلى ٢٠ سنة ، وتحولت المسئلة على مسيو جراهم(٩٨١) مدير الصحة لأخذ رأيه فيها ، فأقر على ما رأيت ، حيث حضر عندى وأعلمنى بذلك .

ومن الغريب أن الصحة قررت هذا الإمتياز بعد أن علمت برأيه ، وقررته بالأغلبية ! ، وأغرب منه أنى لما سألت المستشار عن سببه ، اصفر لونه ، ولم يبد سببا معقولا سوى كون الدكتور(٩٨٢) كيتنج يريد ذلك ، وأن هذا أمر فنى ! . فقلت لا فن فى ذلك أصلا ، وسيقدم البروجرام إلى مجلس المعارف الأعلى .

(٩٨٠م) أضيفت «من هو» ليستقيم المعنى .
(٩٨١) قراءة ترجيحية ، ويقصد : إلى تسلط ستورز .
(٩٨١م) Ronald Graham.
(٩٨٢) فى الأصل : الدوكتور .

[ص ٥٢٢]
تـطوف فكرة انشـاء مجلس نيابى فى مصـر بكثير من الأذهـان ، وتروجها جرائد المعية ، وجرائد الحزب الوطنى . ولما رأى الانكليز هذه الفكرة وأنها انتقلت من دور الكلام إلى دو رالطلب والالحاح ، حيث كانت تقدمت عرائض كثيرة بشأنها للخديوى ، وللوكالة البريطانية ـ لما رأوا ذلك ، أعلن ناظر خارجيتهم أن الجناب العالى لا يمكنه أن يمنح بلاده مجلس نواب ، إلا إذا رضيت بذلك الحكومة الانكليـزية . ثم قفاه بإعلان آخر صرح فيه بأن الحكومة الانكليزية لا ترى الآن مصر أهلا للحكومة النيابية . وصرح فى الآن ذاته معتمد الحكومة الانكليزية فى حديثة مـع بعض أصحاب المقـطم أن مصر غـير مستعدة لمجلس النواب ، بل ان التفكر فى ذلك ضـرب من الطيش والجنـون . وأنه مادامت انكلترا فى مصر ، فهى التى يكون لها وحدها الحق فى الحكم فى أهلية مصر للحكم الذاتى من عدمه .

غير أن هذه التصريحات ـ عوضا عن أن تضـع عقول الجـرائد والأعضاء فى مجلس شورى القوانين فى رءوسهم ـ أطارت[٩٨٣] منها ما كان فيها من قوى الإدراك ، فأخذت الجرائد تصيح بأن هذا حديث موضوع يقصـد به تخـدير الأعصـاب وتثبيط الهمم عن طلب مجلس النواب ، وأخذت تحض الناس على أن يجمعوا أمرهم ، ويتحدوا فى طلب مجلس النواب ، بواسـطة مجلس الشورى . وقـرروا فى أذهان أعضاء هذا المجلس أن الحكومة الانكليزية تخشى سـطوة مجلسهم ، وتحسب ألف حسـاب لنهضتهم ، فـما هـو إلا الـطلب حتى تكـون الاجابة ! . فأخذ الأعضاء يعقدون الاجتماعات بينهم ، ويتداولون فى

(٩٨٣) قراءة ترجيحية .

أمرهم ، ونفخ أعوان الأمير فى صورهم ، ووسوسوا للمقربين منهم أن يجمعوا كلمتهم على طلب توسيع الاختصاص ، وصادف ذلك حنق عند بعض الأعضاء من الحكومة لمسائل شخصية،كحبس أخى [ص ٥٢٣] محمود بك عبد الغفار ، واتهامه بجناية قتل ، وكرفت بعض المحسوبين على على باشا شعراوى ، وكتكذيب جورست إلى اسماعيل باشا أباظة فيما رواه عن مقابلة ناظر خارجية انكلترا(٩٨٤) ـ كل ذلك حزب الأعضاء إلى أن يعاكسوا الحكومة ، ورأوا أن أحسن وسيلة لذلك أن يطلبوا مجلس نواب ، ولما أحس منهم بعض اخوانهم هذا الأمر ، ورأوا أن الأغلبية إنخدعت لهم ، تخلفوا عن الحضور فى جلسة أول أكطوبر ، فلم يتوفر نصاب الإجتماع ، فانفضوا على أن يعودوا فى ٢ نوفمبر .

ولما انعقد المجلس ، قام أباظة باشا فندد بالحكومة ، واختلال أمورها ، وتلاه علوبة باشا فتفنن فى أسباب الطعن عليها ، ثم قفاه محمود عبد الغفار ، وعلى شعراوى ، وأحمد باشا يحيى ، وكل هؤلاء طلبوا تغيير الحالة باعطاء مجلس نيابى . واعترض عليهم فتح الله بركات بأن التصريحات الرسمية من ناظر الخارجية ووكيل الدولة المحتلة تفيد

(٩٨٤) وفقا لمحمد فريد فى مذكراته ، فان اسماعيل أباظه باشا سافر فى وفد إلى لندن ، ومن ضمنه محمود بك سالم ، وعبد اللطيف بك الصوفانى ، وحافظ عوض ، وكانت مهمته الاتفاق مع الانجليز على اعطاء مصر دستورا صغيرا مقابل قتل حركة الحزب الوطنى والاعتراف ضمنا بالاحتلال الانجليزى . وكان إرسال الوفد الأباظى من قبل الخديو عباس ، مما عده محمد فريد دليلا على عدم اخلاص الخديو للحزب الوطنى ، ولذا خطب محمد فريد يوم ١٥ أغسطس ١٩٠٨ فى مسرح زيزينيا بالاسكندرية خطبة طعن فيها على الوفد الأباظى .

أن الحكومتين لا تنويان تغيير الحالة ، ولا منح مجلس نواب ، ولا أن توسع إلا مجالس المديريات ، وأن الأفضل طلب ما يمكن ، والاشتغال فيها يغنى ، واحالة هذه المسئلة على اللجنة التى تشكلت فى المجلس لأجل النظر فى تعديل القانون النظامى ، وانتظار ما تفعله الجمعية العمومية ، التى كانت سبقت فأبدت هذا الطلب . ثم طلب آخر تأجيل الجلسة ، فتقررت بأحد عشر صوتا ضد عشرة أصوات .

غير أن الجرائد أخذت تطرى العشرة ، وتحرق البخور لهم ، وتقدح فى الأحد عشر قَدْحاً شديداً ، وتنسبهم إلى خيانة الوطن . وتطرفت جريدة الأهرام فنسبت أقوال فتح الله بك(٩٨٤م) إلى ايعاز من موعزين ، وحملت عليه جريدة المؤيد حملة منفرة ونسبته فيها إلى قصد تعطيل الطلب . وأخذ الناس يتحدثون فى هذه المسئلة ، ويتناقشون فى موضوعها .

[ص ٥٢٤]

علا(٩٨٥) الناس الدهشة من ترشيح بطرس باشا ، وعده قوم جارحا لخواطر الاسلام . وكانت الاجتماعات لا شغل لها الاحديث الوزارة ، وتشكيلها ، وظل الناس فى قلق واضطراب إلى ظهر يوم الخميس ١٢ نوفمبر ، حيث تأكدت الأخبار عن تعيين الوزارة كما ظهرت ، إلا فيها يختص بفخرى ، فإنه كان مؤكدا ، ثم رفض ، وتعين عوضا عنه حشمت باشا .

عقب عودتى من ديوان المعارف فى يوم الخميس بعد الظهر ، تلقيت تذكرة من بطرس ، يدعونى فيها إلى تشريف منزله فى الساعة ٣

(٩٨٤م) فى الأصل : «بيك» . ويلاحظ أن سعد زغلول يكتب «بك» بصفة دائمة «بيك» ولم نجد ضرورة لكتابتها على هذه الصورة على الدوام .

(٩٨٥) فى الأصل : «وعلى» .

بعد الظهر ، ففهمت أن الأمر قد تم ، خصوصا عندما رأيت على الظرف علامة مجلس النظار . ولكن رأيت أن بطرس لم يستعمل الذوق ، ويحضر بنفسه ــ كما هى العادة ــ ومن جهة أخرى رأيت أنى أنا الذى لست متمتعا وحدى بنعمة الرضا العالى ، وأن كثيرا من الذين تعينوا ربما عاكسونى قصدا ، ولم يسيروا على طريقتى . فأخذنى عند ذلك نوع من البكاء ، وكان عاطف حاضرا . وانضاف إلى ذلك كون رشدى رئيسا على فتحى ، وبينهما من الأحقاد ما أعلم . فتأثرت لذلك تأثرا شديدا ، واختنقت بالبكاء . وزاد تأثرى أنى أعانى من الانكليز ، ما أعانى ، وهذه الظروف تحيط كلها بى .

وأخيرا حضر فتحى مسرورا ،،وأكد لى بقائى ، ثم انصرف . رتوجهت إلى الفجالة ، فوجدت البيت قد فرش بالرمل ، وعلى هيئة الإستعداد للفرح ، وإن كان وسخا قذرا . ووجدت فى أوده : اسماعيل سرى ، ورشدى ، وفى أخرى كتبة مجلس النظار . ولم يستقر بى المكان حتى حضر بطرس ، وقال : إنك تقدمت ثلاث دقائق ، وقادنى إلى قاعة أخرى صغيرة ، فجلسنا ، وكان جلوسى بجانبه على كنبة ، وبجانبه على كرسى : اسماعيل باشا ، وأمامنا رشدى . وبعد تبادل عبارات تافهة ، قال : كلكم تعرفون لماذا اجتمعنا ، وأنى أبدى لكم سرورى من توفيقنا إلى انتخاب الوزارة منكم ، والغرض أن نتحد على العمل سواء ، وأن نقر أننا عاملون فى نظارتنا ، وأريد أن تحضروا على الدوام جلسات مجلس الشورى ، لتتفاهموا مع أعضائه ، وأن يكون كل منكم عاملا فى نظارته . فقلت إن هذه سياسة عظيمة ، الاتحاد أساس كل نجاح ، والصراحة فى العمل شرط من شروطه ، [ص ٥٢٥] وعماد الكل الثقة العالية التى لا نجاح بدونها ، ونحن نريد أن نعمل ، ولكنا محتاجون إلى سند ، ويسرنا أن نشتغل تحت رئاستكم لأن لكم خبرة بالأمور ، وبصرا بالأحوال .

[illegible]

ثم تكلم فى أن فخرى رفض ، وأنه عرض بدله ثلاثة : عدلى ، مصطفى ماهر ، وحشمت ، فاتفقت الآراء على تفضيل عدلى ، فقال : ولكنه خسر كل ما له فى اللعب ، وهذا هو المانع . فقلت : لم أسمع بذلك ، ومع ترجحه فهو ليس بمانع ، بل يكون هذا من جملة الدواعى لترجحه ، فإن فى ذلك إخراجاً له من الفراغ إلى العمل . فقال : سنرى ! . ثم سأل عن محل حشمت فى الفيوم وفى مصر ، وكلف رشدى بالبحث عنه ، وفهمت من ذلك أن الأمر تم لحشمت ! .

ولما انصرفنا ، أشرت بذلك إلى اسماعيل سرى ، الذى ركبت معه العربة حتى بيته ، وسررت منه لأنه كان موافقا لى على كل ما أبديته من الملحوظات بصراحة تامة . ولكن رشدى لم يبد[٩٨٦] إهتماما . وكان فى أغلب الأوقات ساكتا ــ إحتراما لبطرس على ما يظهر ! ــ لأنه لم يكن يخرج من هذا السكوت إلا لتصديق ما يقول هذا ! . وقد أثرت فى نفسى حالة الانحطاط التى شاهدتها ، ثم انصرفت .

وذهبت بعد توصيل اسماعيل إلى الجزيرة ، حيث حادثت مصطفى باشا ، بكل ما جرى ، وأطلعت على خطاب من جورست اليه ، يخبره فيه بأن الأمر قد تم ، وأنه فى حل من افشاء السر ، وأنه يتأسف على فراقه . ويود بقاء العلاقات الشخصية بينهما . ولكن لم أر فى عبارة الخطاب تلك الحرارة التى كنت أتوهمها ، ورأيت منه هو الشعور أيضا بذلك .

وذهبت إلى الكلوب ، فتسامرت إلى الساعة تسعة ، ثم تعشيت ، ثم حضرت إلى المنزل ، وحضر بعض الاخوان ، فأمضينا السهرة فى سمر .

---

(٩٨٦) فى الأصل : «يبدى» .

وقد كان الشيخ على يوسف حضر يوم الأربعاء مساء ، وأكد لى بقائى فى الوزارة ، فقلت : ولكن هلا[٩٨٧] يمكن نقلى من المعارف ؟ ، لأنى سئمت هذه النظارة ، وفرغ فيها جهدى ؟ . فقال : سأعمل الحيلة لذلك . وأفهمنى أن فى النقل مالا نرتاح اليه ، وكنت أشرت له على الداخلية ، فقال : هذا بعيد ، لأن الداخلية هى التى عليها المعول فى حكومة البلد ، وله مصالح شخصية فيها ، فلا نفع فيها لرجل مثلك .

[ص ٥٢٦]

وفهمت منه أن الخديوى هو الذى رشح بطرس للوزارة ، وأن مصطفى باشا لما طلب الجلسة ، قابل جورست الخديوى ، وأراد هذا أن يفاتح الأول فى خلفه[٩٨٨] ، فقال : إنى لا أسمح لنفسى بالدخول فى هذا الموضوع قبل أن يقدم الاستعفاء فعلا ويقبله الجناب الأكرم ، وللخديوى الحرية التامة فى انتخاب وزارته . وأن أباظة كان يرشح بطرس ، وهو يحاوره أمام الخديوى نفسه . وكذب ترشيح أباظة للوزارة . ثم انصرف .

وعاد فى الليلة التالية ، فخلوت به ، فقال : إنه جرى ذكر نقلك ، فلم يقبل المستشار المالى ، وكان يراد نقلك إلى الحربية ، فلم يقبل جورست وقال الأحسن ابقاؤه فى محله ، وإن كان شديد الوطأة على الموظفين من الإنكليز . فقال هو[٩٨٩] لمولانا[٩٩٠] : وهذه شهادة

---

(٩٨٧) فى الأصل : «هلا لا» .
(٩٨٨) أى فى خلف مصطفى باشافهمى .
(٩٨٩) أى على يوسف .
(٩٩٠) فى الأصل : «لمولا» بدون «نا» .

يا مولاى على أن الرجل يعمل لصالح بلده ، وكفى بها شهادة من خصومه .

ولذلك أردت أن أتكلم ليفضى الى بما عنده ، فقلت : أقر[٩٩١] أنى مملوء حزنا : الأمة ضدى ! . والخديوى ضدى ، والجرائد ضدى ، والانجليز ضدى ، وضميري لا يساعدنى على ممالأة أى واحد من هذه القوى بغير الحق ، فلابد من أن يرضينى[٩٩٢] . غير أنى سأثابر على الجد والكفاح حتى ينفد جهدى ، وبعد ذلك أستسلم ، ولا جناح ، فلا يُسمع من بعدُ[٩٩٣] أن سعدا يقبل الدنية ، ويتحرك لغير الحق ! .

(٩٩١) قراءة اجتهادية .

(٩٩٢) قراءة اجتهادية ، وقد أضيفت «أن» ليستقيم المعنى .

(٩٩٣) قراءة ترجيحية .



كراسات مذكرات سعد زغلول حسب الترتيب الزمنى

الرقم	الفترة التاريخية		رقم الصفحات		صاحب الخط	ملاحظات
	من	إلى	من	إلى		
١	١٨ اكتوبر ١٨٩٧	١٣ ديسمبر ١٨٩٧	١	١١٣	سعد	ستنشر فى نهاية المذكرات
٢ جـ١	٧ ديسمبر	٧ ديسمـ	١١٥	١١٥	سعد	تاريخ العام غير محدد ، والأرجح أنه ١٨٩٧ كما هو حال الكراسة الأولى
٢ جـ ٢	٣٠ يناير ١٩٠٢	٢ مايو ١٩٠٣	١١٤	١١٤	سعد	
٢٧ جـ ١	١٠ ابريل ١٩٠٣	اكتوبر ١٩٠٥	١٤١٨	١٤٢٠	سعد	
٤	٢٨ مايو ١٩٠١	٣٠ يناير ١٩٠٥	١٩٦	٢١١	سعد	فيما عدا ص ١٩٦ و ١٩٧
٥	أول يناير ١٩٠٧	٢٨ يناير ١٩٠٧	٢١٣	٢٢٦		ص٢٢٦ مكررة،وص٢٢٣ خالية،وص٢١٢ و٢١٤ ساقطة
٦	٢ ابريل ١٩٠٧	٢ فبراير ١٩٠٨	٢٢٧	٢٩٠		
٣٠ جـ ١	١٨ يناير ١٩٠٨	٣١ يناير ١٩٠٨	١٦٤٤	١٦٥٣	سعد	
٧	٢٩ نوفمبر ١٩٠٧	٢٢ فبراير ١٩٠٨	٢٩١	٣٥٩	سعد	بها ٢٤ صفحة خالية

٨	١٨ يناير ١٩٠٨	٣ فبراير ١٩٠٨	٣٦٠	٣٧٦		ص ٣٦٠ خالية
١٢	يناير ١٩٠٨	٢١ ابريل ١٩٠٨	٥٨٩	٦٣٤	سعد	
١٠	٨ يونية ١٩٠٨	١٢ نوفمبر ١٩٠٨	٥٠٨	٥٢٦	سعد	يومية واحدة هى يومية ١٢ نوفمبر ١٩٠٨
١١	١١ يونية ١٩٠٨	٢٢ ابريل ١٩٠٩	٥٢٧	٥٨٨		ص ٥٣٦ و ٥٤٨ و ٥٦٨ ساقطة
٩	١٢ نوفمبر ١٩٠٨	٤ فبراير ١٩٠٩	٣٧٧	٥٠٧		قفز الترقيم من رقم ٤٤٩ إلى ٥٠٠
٣٠ جـ ٢	١٣ يناير ١٩٠٩	١٣ يناير ١٩٠٩	١٦٥٤	١٦٥٤	سعد	
١٥	٦ فبراير ١٩٠٩	أول يونية ١٩٠٩	٧٥٩	٨٢٨		
١٤	٣٠ مارس ١٩٠٩	١٢ يناير ١٩١٠	٧٢١	٧٥٨	سعد	صفحة غير مرقمة هى ٧٥٨ مكرر ، وصفحتان مشطوبتان هما ٧٤٦ و ٧٤٧
١٧	١٩ ابريل ١٩٠٩	١٠ نوفمبر ١٩٠٩	٨٤١	٩١٤		
١٦	٢٢ مايو ١٩٠٩	أول يونية ١٩٠٩	٨٢٩	٨٤٠		
١٣	١٥ يوليو ١٩٠٩	٣١ يناير ١٩١٠	٦٣٥	٧٢٠		
١٨	أول فبراير ١٩١٠	١٠ نوفمبر ١٩١٠	٩١٥	٩٥٣		من ص ٩٥٠ إلى ٩٥٣ بخط سعد
٢٠	١٧ مارس ١٩٠٩	٦ نوفمبر ١٩١٢	٩٥٩	١٠٥٥	سعد	ص ١٠٥٤ و ١٠٥٥ بغير خط سعد
١٩	٣١ مارس ١٩١٢	٣١ مارس ١٩١٢	٩٥٤	٩٥٨	سعد	
٣	٢٠ يناير ١٩١٣	١٥ اكتوبر ١٩١٣	١١٦	١٩٥	سعد	ص ١٣٧ و ١٣٨ خاليتان
٢٣	١٦ اكتوبر ١٩١٣	٢٥ نوفمبر ١٩١٣	١١٠٧	١١٥٨	سعد	
٢١	٢ ديسمبر ١٩١٣	٢٦ ديسمبر ١٩١٣	١٠٥٦	١٠٩٢	سعد	
٢٢	٢٦ ديسمبر١٩١٣	٧ يوليو ١٩١٤	١٠٩٣	١١٠٦	سعد	
٢٨ جـ ١	١١ سبتمبر ١٩١٤	٢٦ سبتمبر ١٩١٤	١٤٨٢	١٤٨٨	سعد	

٢٥	٨ مارس ١٩١٥	٢٨ ابريل ١٩١٥	١٣١٢	١٣٥٠	سعد	من ص ١٣١٢ إلى ١٣٤٠ بغير خط سعد
٢٤	١٧ مايو ١٩١٥	٢٢ سبتمبر ١٩١٥	١١٥٩	١٣١١	سعد	
٢٦	٢٥ سبتمبر ١٩١٥	١١ اكتوبر ١٩١٦	١٣٥١	١٤١٧	سعد	
٣١ جـ ١	١٣ سبتمبر ١٩١٦	١٣ ديسمبر ١٩١٦	١٦٩٩	١٧٤٠	سعد	
٢٩ جـ ١	١٣ اكتوبر ١٩١٦	٧ ديسمر ١٩١٦	١٥٨٧	١٦٢٠	سعد	
٢٧ جـ ٢	١٤ ديسمبر ١٩١٦	١٤ ديسمبر ١٩١٦	١٤٢١	١٤٢٤	سعد	
٢٩ جـ ٢	١٤ ديسمبر ١٩١٦	١٩ مايو ١٩١٧	١٦٢٠	١٦٤٢	سعد	
٣١ جـ ٢	٢٠ مايو ١٩١٧	٧ اكتوبر ١٩١٧	١٧٤٠	١٧٨٠	سعد	
٢٩ جـ ٣	٨ اكتوبر ١٩١٧	٨ اكتوبر ١٩١٧	١٦٤٢	١٦٤٣	سعد	
٣٠ جـ ٣	٩ اكتوبر ١٩١٧	٢٥ نوفمبر ١٩١٧	١٦٥٥	١٦٩٨	سعد	
٢٨ جـ ٢	٢٥ نوفمبر ١٩١٧	١٧ مايو ١٩١٨	١٤٨٨	١٥٨٦	سعد	
٣١ جـ ١	٢ نوفمبر ١٩١٧	١٤ اكتوبر ١٩١٨	١٧٨١	١٨٣٤	سعد	ص ١٨٣٤ مكتوبة بالألمانية
٣٢	٢٥ مايو ١٩١٨	١٥ نوفمبر ١٩١٨	١٨٣٥	١٨٥٩	سعد	
٣٤	١٤ديسمبر١٩١٨	١٨ فبراير ١٩١٩	١٨٨٩	١٩١٩	سعد	بها صفحة زائدة أعطيناها رقم ١٩١٩ مكرر
٣٣	٣ يناير ١٩١٩	٩ مارس ١٩١٩	١٨٦٠	١٨٨٨		بهاصفحة زائدة أعطيناها رقم ١٨٨٨ مكرر
٥٠ جـ ١	٢٦ مارس ١٩١٩		٢٨٥٣	٢٨٥٨		
٣٥	٢٦ مارس ١٩١٩	٤ فبراير ١٩٢٠	١٩٢٠	١٩٨٧	سعد	
٥٣	١٨ ديسمبر ١٩١٤	٢٠ فبراير ١٩٢٠	٣٠٠٩	٣٠١٨		
٣٧	٢٦ فبراير ١٩٢٠	١٤ سبتمبر ١٩٢٠	٢١٠٧	٢١٨٧	سعد	
٤٤	٢٢ ديسمبر ١٩٢١	١٨ مارس ١٩٢٢	٢٦٧٥	٢٧٠٣		صفحة زائدة رقم ٢٦٨٤ مكرر

٣٦	١٢ مايو ١٩٢٠	٣ نوفمبر ١٩٢٠	١٩٨٨	٢١٠٦		
٣٩	٩ يونية ١٩٢٠	١٠ مايو ١٩٢١	٢٢١٢	٢٤٦٧	سعد	
٣٨	٢ يناير ١٩٢١	٢٠ يناير ١٩٢١	٢١٨٨	٢٢١١		صفحة ٢١٩٩ مكررة
٥٠ جـ ٢	٩ يوليو ١٩٢١	١٠ يوليو ١٩٢١	٢٨٥٩	٢٨٦١	سعد	
٤٣	٢٢ ديسمبر ١٩٢١	١٨ يوليو ١٩٢٢	٢٦٢٥	٢٦٧٤	سعد	من ٢٦٥٠ إلى ٢٦٧٤ فقط .
٤٠	٢٠ يناير ١٩٢٢		٢٤٦٨	٢٤٧٣		من ٢٤٦٩ إلى ٢٤٧١ بغير خط سعد ، وصفحة ٢٤٦٨ مكررة
٤٢	١٩ يوليو ١٩٢٢	٣٠ نوفمبر ١٩٢٢	٢٥٤٦	٢٦٢٤	سعد	
٤١	أول ديسمبر ١٩٢٢	٢١ مايو ١٩٢٣	٢٤٧٤	٢٥٤٥	سعد	
٤٨ جـ ١	٤ يناير ١٩٢٣	٥ يناير ١٩٢٣	٢٧٩٥	٢٨٠٠		
٤٩ جـ ١	٣٠ يوليو ١٩٢٣	٥ يونيه ١٩٢٥	٢٨٠٤	٢٨٢٥		
٤٧	١٢ يناير ١٩٢٤	١٠ مارس ١٩٢٤	٢٧٦٧	٢٧٩٤	سعد	
٤٦	١٨ مارس ١٩٢٤	١٨ مارس ١٩٢٤	٢٧٦٥	٢٧٦٦	سعد	
٤٥	٢٣ أغسطس ١٩٢٤	٣ اكتوبر ١٩٢٤	٢٧٠٤	٢٧٦٤		ص ٢٧٥٥ مكررة ثلاث مرات
٤٩ جـ ٢	١٩ نوفمبر ١٩٢٤	١٩ نوفمبر ١٩٢٤	٢٨٢٦	٢٨٣٠	سعد	
٥١	١٧ يناير ١٩٢٥	١٩ يناير ١٩٢٥	٢٨٩٣	٢٨٩٧	سعد	
٤٨ جـ ٢	٩ مارس ١٩٢٥	١٠ مارس ١٩٢٥	٢٨٠١	٢٨٠٣	سعد	صفحة ٢٨٠٣ مكررة
٥٠ جـ ٣	١٩ مارس ١٩٢٥	٢١ نوفمبر ١٩٢٥	٢٨٦٢	٢٨٩٢	سعد	
٤٩ جـ ٣	٢٠ مايو ١٩٢٥	٤ يونيه ١٩٢٥	٢٨٣١	٢٨٥٢	سعد	
٥٢	٦ يونيه ١٩٢٥	٣١ ديسمبر ١٩٢٦	٢٨٩٨	٣٠٠٨	سعد	ص ٢٩٠٠ غير مرقمة وساقطة

ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق



ابراهيم عبده ، الدكتور : تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ، الطبعة الثانية (دار الفكر العربى ١٩٤٥) .

ابراهيم مصطفى الوليلى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤) .

أبو الفتوح رضوان ، الدكتور : : التاريخ فى مناهج الدراسة فى مصر . وهو الفصل الثالث من كتاب هنرى جونستون : تدريس التاريخ .

أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى (القاهرة ١٩٥٧) .

أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث (القاهرة ١٩٤٨) .

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠) .

أحمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢) .

آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد فى مصر ، الترجمة العربية (القاهرة ١٩٣٥) .

أحمد فهمي حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ) .

الياس زخورا : السوريون فى مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧) .

اميل فهمي شنودة ، الدكتور : تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، (دار الكاتب العربى ١٩٦٧) .

اميل فهمي شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧) .

أنور الجندى : أحمد زكى ، الملقب بشيخ العروبة (سلسلة أعلام العرب رقم ٩) .

أنور الجندى : الصحافة السياسية فى مصر (القاهرة : ١٩٦٢) .

أنور الجندى : عبد العزيز جاويش (سلسلة أعلام العرب عدد ٤٤) .

بالمر ، نارمان : النظام السياسى فى الهند ، ترجمة وتقديم د . فتح الله الخطيب (القاهرة ١٩٦٥) .

تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ : مرفوع من جناب السر الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسى فى مصر ، إلى جناب السير ادورد جراى ناظر خارجيتها . (مطبعة المقطم ١٩٠٩) .

حسن الشريف : الرجال أسرار (كتاب اليوم) .

حسن الشيخة : عبد العزيز جاويش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧) .

زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية فى القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣) .

سعيد إسماعيل على ، الدكتور : قضايا التعليم فى عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤) .
صبرى أبو المجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية عدد ٢٣) .
صلاح عبد الحميد : شخصيات بلا رتوش (كتب للجميع عدد ١٢) .
طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣) .
عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة ١٩٣٦) .
عبد الحليم الجندى : جرائم واغتيالات القرن العشرين (دار سعد مصر) .
عبد الحميد سالم : الزعيم الخالد (القاهرة ، بدون تاريخ) .
عبد الخالق محمد لاشين ، الدكتور : سعد زغلول ، دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ (دار المعارف ١٩٧١) .
عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١) .
عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩) .
عبد العزيز البشرى : فى المرآة (كتب للجميع عدد ١١) .
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨) .
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الأفريقية الصادرة عن اليونسكو) .
عبده حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيته (دار الكتاب اللبنانى ــ بيروت) .

عثمان أمين ، الدكتور : محمد عبده (سلسلة أعلام الاسلام) .
عزيز خانكى وجميل خانكى : المحاماة قديما وحديثا (المطبعة العصرية ، بدون تاريخ) .
على ابراهيم البحراوى : على مبارك ، أول وزير للمعارف وأبو التعليم فى مصر « حياة على مبارك بقلمه » (مكتبة الأنجلو المصرية) .
على الحديدى ، الدكتور : عبد الله النديم ، خطيب الوطنية (أعلام العرب عدد ٩) .
عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم فى مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠) .
فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩) .
قلينى فهمى باشا : مذكرات قلينى فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣) .
ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠) .
محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .
محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم) .
محمد أحمد خلف الله ، الدكتور : على مبارك وآثاره (الأنجلو المصرية ١٩٥٧) .
محمد أنيس ، الدكتور : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، نشر وتقديم د. محمد أنيس (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٢) .

محمد توفيق خفاجى : أضواء على تاريخ التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢) .

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس (دار الكتب ١٩٣٩) .

محمد حسين هيكل ، الدكتور : شخصيات مصرية وغربية (كتاب روز اليوسف) .

محمد خيرى حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم فى مصر فى القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨) .

محمد عبد الوهاب صقر وفوزى سعيد شاهين : عبد الله النديم (سلسلة الألف كتاب ١٤٦) .

محمد عمارة : قاسم أمين وتحرير المرأة (كتاب الهلال ٣٥٢) .

محمد عمارة : قاسم أمين ، الأعمال الكاملة (مؤسسة الدراسات العربية) .

محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، سلسلة المذكرات التاريخية ١٩٧٨) .

محمد فريد : مذكرات محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مسيحية ، تحقيق د. رءوف عباس (عالم الكتب ١٩٧٥) .

محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣) .

مجلس شورى القوانين : مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١) .

مصطفى أمين : من واحد لعشرة (المكتب المصرى الحديث ١٩٧٦) .

مصطفى كامل : أوراق مصطفى كامل ، المراسلات (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٨٢) .
مصطفى كامل : كلية محمد على الكبير ، اقتراح مصطفى كامل باشا (مطبعة اللواء بمصر سنة ١٣٢٢).
وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا فى أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨) .
وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤) .
يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠) .
الموسوعة العربية الميسرة : جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان) .

دوريـــات

الجريدة ١٩٠٨ .
اللواء ١٩٠٨ .
المؤيد ١٩٠٨ .
المقطم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ .

مراجع أجنبية

Cromer, The Earle of, Abbas II (London, Macmillan & Co. 1915).

Cromer, The Earle of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911).

Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901).

Lloyd, **Lord,** Egypt since Cromer (London, Macmillan & Co. 1933).

Marshall, J.E., The Egyptian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928).

Newman, E.W. Polson, Great Britain in Egypt (London , Cassell & Company Ltd , 1928).



الكشـــافات (*)

١ ـ كشاف الاعلام

٢ ـ كشاف الهيئات

٣ ـ كشاف الأماكن والبلاد

٤ ـ كشاف الحوادث

٥ ـ كشاف الدوريات

(*) قام باعداد هذه الكشـــافات ومراجعتهـــا الأستاذان/ سامى عزيز فرج ومحمد حجازى احمد ، الباحثان بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

(١) كشاف الأعلام

(أ)

« ر »

« ز »

« س »

٢ ـ كشاف الهيئات

ـ ن ـ

(٣) كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث :

٥ ـ كشاف الدوريات

الفهرست

الموضوع	الصفحة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٧/١٨٢٢

ISBN ٩٧٧- ٠١ - ١٢٥٧ - ٧

٨٠٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب